

* فهرسة واقعات المقتنين *

صفحة	صفحة
٥٨ في العتاق	٢ كتاب الطهارة
٥٩ كتاب الحدود والتعزير	٤ كتاب الصلاة
٦٢ كتاب السرفة	٧ كتاب الزكاة
٦٢ كتاب الجنائيات	٩ كتاب الصوم
٦٧ في جنابة الصبي وعلمه	١٠ كتاب الحج
٦٧ في جنابة الرقيق وعلمه	١١ كتاب السير
٦٨ في جنابة الدابة وعليها	١٤ كتاب الكراهية والاستحسان
٦٩ كتاب النيات	١٥ كتاب النكاح
٧٠ في القسامة	٢٠ في نكاح الزانية
٧٢ كتاب المأكل	٢٠ في نكاح الكافر
٧٢ كتاب الآبار	٢٠ في الرزق
٧٢ كتاب النجس	٢٤ في الأولياء والأولاد
٧٢ كتاب اللقيط	٢٧ في المأكل
٧٢ كتاب اللقطة	٢٧ كتاب الرضاع
٧٢ كتاب الدفن	٢٩ كتاب الطلاق
٨٤ فرع من ثم	٣٣ في طلاق السكر
٨٤ في وقف المريض	٣٣ في الإيلاء
٨ في وقف الحي	٣٤ في الخلع
٨٧ كتاب العبر	٣٦ في طلاق المريض
٩١ في الخيارات	٣٧ في تعديت الطلاق
٩٣ في خيار العيب	٣٩ في العدد
٩١ فيما ينفذ من التبرعات بإجازة لاحقة	٤٤ في نفقة المأكل
رما لا	٤٥ في الحضانة
٩٨ في البيع الناسد	٤٨ في العتق
١٠١ في التلخيص	٤٨ كتاب آتاق
١٠١ في البيع بالوفاء	٥٠ في عتق المريض
١٠١ في الأقال	٥١ في الاستلاد
١٠٢ في بيع الأب والوصي مال الصغير	٥٢ في المكاتب
١٠٣ في السلم	٥٣ في المدبر
١٠٤ كتاب السرف	٥٤ كتاب الولاء
١٠٤ بيع الرر كس والمصوغ من الذهب	٥٥ كتاب الأيمان
والقصة للحلي	٥٥ في المالك في النكاح والطلاق
١٠٤ كتاب الشهادة	٥٦ في حاف الفعل

مكتبة
الشيخ
المراد
العلي

صحيفة

صحيفة

١٠٦ كتاب الهبة

١٧٣ في التحليف

١١٢ باب التعويض في الهبة

١٧٥ في الاستحقاق

١١٣ باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر

١٨١ فمن يصلح خصما

١١٣ كتاب الاجارة

١٨٧ في دعوى السب

١٢٢ في اجارة الظئر

١٨٧ كتاب الاقرار

١٢٣ في ضمان الاجير المشترك والخاص

١٩١ في اقرار المريض

١٢٤ كتاب العارية

١٩٣ في المداينات

١٢٥ كتاب الوديعة

١٩٥ كتاب الشهادات

١٢٨ كتاب الرهن

٢٠٤ في ترجيح البينة

١٢٩ كتاب الغصب والضممان

٢٠٨ في القول من

١٣٨ كتاب الاكراه

٢١٣ في المسائل التي تقبل فيها اية اثنان

١٣٩ كتاب الحجر

٢١٤ كتاب المصلح

١٤٠ كتاب الماذون

٢١٦ في صلب الوصي

١٤٠ كتاب الوكالة

١١٠ في الوكالة بالبيع

١٤٢ في الوكالة بالبيع

٢١١ في لينارح

١٤٣ في الوكالة بالبيع والبيع بالبيع

٢١٢ في استخلاص التركة

١٥٣ كتاب الكفالة

٢١٨ كتاب التزائم

١٥٦ كتاب الحوالة

٢١٩ في التصرف في أموال القاص والمجنون

١٥٦ كتاب المصارف

٢٢٢ في حال خلع الزوج بين الزوجين

١٥٦ كتاب الشفعة

٢٢٣ في كتاب الثاني انما هو اضي

١٦٣ كتاب المزارعة

٢٢٤ في كل شئ

١٦٣ كتاب الدعوى

٢٢٦ كتاب القسمة

١٦٥ في التنازع

٢٢٧ كتاب الذرية

١٧٠ في الامع

٢٢٨ كتاب الرضايا

٢ (٢٠٠)

(واقعات المفتين)

للامام المحقق والفقيه

المدقق العلامة الشيخ عبد القادر ابن

يوسف الشهير بقدرى أفندى الحنفى

أرسل الله عليه سماء الرحمة

والرضوان ونفع

بعلومه

آمين



(وبهامشه فوائد شريفة وزوائد منبغة ودرر وغرر التقطناها من حواشى

النسخ التى كانت بأيدينا وقت التصحيح وأثبتناها معزوة لاربابها

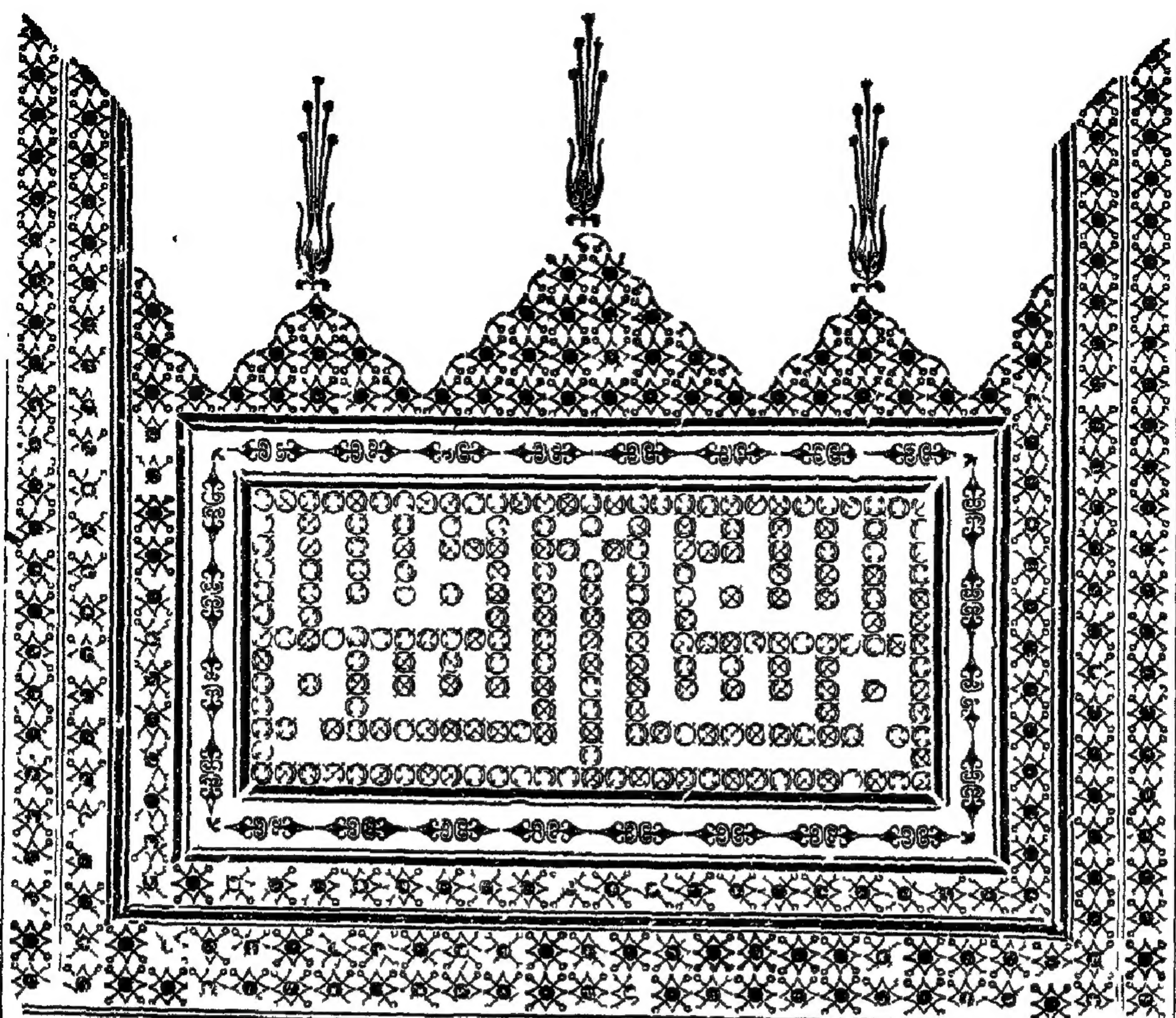
رحم الله الجميع وشكر لهم الصنيع)

1300

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الميرية بيولاى مصر الحمية)

(سنة ١٣٠٠ هجرية)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي بين الشرائع بارسال نبيه المختار وزين منار الدين الحنيف بازال محكم كتابه عليه وأثار صلى الله تعالى عليه وعلى آله الاخيار وأصحابه المهاجرين والانتصار (وبعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه القدير عبد القادر بن يوسف المعترف بالتقصير لما استخدمني برهة من الزمان قبل هذا الاوان في تسويد أسئلة الناس وتصويرها ومقابلة الفتاوى وأما انتهت بعد تيسيرها وتحريرها أجلة من العلماء الاعلام وأعزة من شيوخ مشايخ الاسلام الذين هم سلكوا مسالك الزهد والتقوى وأجابوا السائلين عن وقائعهم بما عليه الفتوى جمعت أثناء الخدمة المسائل الواقعة من الكتب المعتمدة والفتاوى المدونة وجعلتها مرتبة على الكتب كسائر المدونات والكتب (وسميتها بعد الجمع والتدوين * بواقعات المفتين) ثم بعد حين ومضى تسنين قايملت كل مسألة بأصلها وذكرت بيابها وفصلها تسهيلا للمراجع لطلب المقابلة وطرحت منها المكررات وأبقيت ما هو المنقول من التسداولات وألحقت مسائل مهمات من المعبرات طالبا من الله تعالى الاجور والحسنات وبعد تلك المقابلة قايملت مرة أخرى وأخرجت منها أيضا مسائل وألحقت أخرى والمسؤل من الاخوان الذين عندهم نسخ من الاولى والثانية أن يصححوا نسخهم ويقابلوها بهذه النسخة الثالثة رحم الله تعالى من أجابني الى ذلك المسؤل وبذل وسعه في التطبيق كما هو المأمول

(كتاب الطهارة)*

الماء الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الجاري والماء الراكد وما البئر وأقواها الماء الجاري ان كان

(١) وينبغي أن يكون بين
بئر البلوعة وبين بئر الماء
مقدار ما لا تصل نجاسة إلى
بئر الماء وقد روي في الكتاب
بخمسة أذرع أو سبعة وذلك
غير لازم إنما المعتبر عدم
وصول النجاسة وذلك يختلف
بصلابة الأرض ورخاوتها
اه در في كتاب الطهارة

قوى الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يظهر أثر
النجاسة فيه بلون أو طعم أو ريح ❦ وماء النهر أو القناة إذا احتمل عذرة فاعترف انسان (١) بقرب
العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة ❦ ماء النهر إذا انقطع من أعلاه
لا يتغير حكم جريه بانقطاع الأعلى يجوز التوضي بما يجري فيه ❦ حفيرتان يخرج الماء من
أحدهما ويدخل في الأخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز وماء الحفيرة التي اجتمع فيها الماء فاسد
❦ الماء إذا جرى على الحيفة أو فيها ان كان الماء كثيرا لا تستبين فيه الحيفة فالماء طاهر وان
كانت تستبين لقلة الماء فالماء نجس قاضخان في أول الطهارة ❦ والماء المستعمل هو ما أنزل
به حدث أو استعمل في السدن على وجه القربة وهذا عند أي يوسف وقيل هو قول أي حنيفة
رحمه الله أيضا وقال محمد لا يصير مستعملا إلا بأقامة القربة لأن الاستعمال بالتقال نجاسة الا تام
اليه وانها تزال بالقربة وأبو يوسف رحمه الله يقول اسقاط الفرض مؤثرا أيضا ويثبت الفساد
بالأمرين ومتى يصير مستعملا الصحيح أنه كما زایل العضو صار مستعملا لان سقوط حكم
الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده هداية في الطهارة وقبل الاجتماع في
مكان شرط لان صون الثياب عنه متعذر فحققت الضرورة كافي في الطهارة ❦ ولو كان على
عضو من أعضاء وضوئه قرحة نحو الدمل وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلده
ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحته و صلى جازت صلاته قاضخان في باب الوضوء ❦ والفقهية في
صلاة لهاركوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كان أو نفلا ولا تنقض الطهارة خارج
الصلاة ولو فقهه في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنائز تبطل ما كان فيها ولا تبطل الطهارة
والفحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والفقهية ضحك
له صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تبد رواه الحسن عن أي حنيفة رحمه الله تعالى والفحك
ما يكون مسموعا له دون جيرانه والتبسم ما تبدوا أسنانه وليس له صوت والفقهية عامدا كان
أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وان كان في الصلاة وتبطل التيمم كما تبطل
الوضوء من المزبور في فصل فيما ينقض الوضوء ❦ ولو اغتسل جنب و صلى فقهه هل تبطل
وبعيد الوضوء اختلف فيه فقيل لا يعيد لانه ثابت في ضمن الغسل فاذا لم يبطل المتضمن لا يبطل
المتضمن والصحيح أنه يعيد الوضوء لان اعادته واجبة عقوبة كذا في المحيط ابن الهمام في نواقض
الوضوء الصبي كالبالغ في نواقض الوضوء الا الفقهية أشباه في أحكام الصبيان ❦ الوضوء قبل
الوقت منسوبة أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض أشباه في القاعدة الثالثة عشرة
❦ ومن أتى بهيمة يعزرفان لم ينزل لا غسل عليه وعاميه غسل الا أنه ان كان متوضئا ولو أنزل كان
عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان قاضخان في التعزير ❦ الماء
الذي يسيل من فم النائم طاهر وهو الصحيح لانه متولد من البلغم من المزبور في فصل في النجاسة
التي تصيب الثوب ❦ الثوب يطهر بالفرق من المني الا في مسئلتين أن يكون الثوب جديدا أو أمني
عقيب بول لم ير له بالماء وقد ذكرناه في شرح الكنز ❦ الاوال كلها نجسة الا بول الخفاش فانه
طاهر واختلف الصحيح في بول الهرة وحرارة كل شيء كبوله وجرته البعير كسرقينه ❦ الدماء
كلها نجسة الا دم الشهيد والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في
الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسيل من بدن الانسان على المختار ودم البق ودم البراغيث
ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة أشباه من كتاب الطهارة ❦ يشترط في الاستنجاء إزالة

الرائحة عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به الا اذا عجز والناس عنه غافلون أشباه
من كتاب الطهارة ❦ السرقين اذا أفرق حتى صار رماذا عند أبي يوسف لا يحكم بطهارته وعند
محمد يحكم بطهارته قال رضي الله عنه وعليه الفتوى وعلى هذا الخلاف الخنزير اذا وقع في
المملحة حتى صار كله ملحا يطهر على هذا خلاصة في السادس من الطهارات (بز) وقع عند
الناس أن الصابون نجس لأن وعاءه لا يغطي فتقع فيه الفأرة وتلغى الفأرة والكتاب وهذا باطل
لأن الأصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمالين ولئن سلم فقد تغير بالكلية وصار شيئا آخر فيفتي بقول
محمد رحمه الله حتى أن الدهن النجس لو جعل صابونا طهر فقد الفتاوى في فصل الانجاس من
الباب السادس من كتاب الطهارة ❦ واذا انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد ماء يمضي على
صلاته خلاصة في المسح ❦ واذا انقضت مدة المسح الا أنه يخاف ذهاب رجله من البرد لوزع
الخف جازله أن يمسخ وان طال من المزبور في المسح ذكر الجلابي في كتاب الصلاة أنه من به وجع
في رأسه لا يستطيع معه مسح يسقط فرض المسح في حقه وهي مهمة وقد أحققنا في بيت لغرابتها
وعدم وجودها في غالب الكتب فقلت

(مطلب في المسح)

ويسقط مسح الرأس عن برأسه * من الداء ما ان به يتضرر

شرح المنظومة لابن الشحنة

وقد جوز واسم الجبار مطلقا * الى وقت أن القرع والجرح يجبر

وقد اشتمل هذا البيت على مسألة من البدائع وغيره من به جراحات أو قروح يضر به استعمال
الماء فوضع عليها جيرة يجوز له المسح عليها دائما الى وقت الصحة بخلاف الخف ❦ واختلف في
المسح هل هو فرض أو واجب أو مستحب ففي البدائع أنه مستحب عنده وليس بواجب
وعندهما واجب وقال بعض مشايخنا انه واجب عند عدم الضرر اتفاقا من محل المزبور
❦ من عليه الاستنجاء بالماء اذا لم يجد موضعا خاليا يتركه لأن كشف العورة منهى والاستنجاء
مأمور والنهي راجح على الامر مجمع الفتاوى في أول الاستنجاء

* (كتاب الصلاة)

(صديق) صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس فسدت خلافا للشافعي لكنه يبقى أصل الصلاة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى لو قهقهه ينتقض وضوءه ولكن لا يتمها حتى تبيض
الشمس وعند محمد تطل أصلها حتى لو قهقهه لا ينتقض وضوءه (ش) وعن أبي يوسف لا يفسد
الفجر أصلا بطلوعها ولكن لا يتمها حتى تبيض الشمس قنية في مواقيت الصلاة ❦ المقتدى في
النية (١) يحتاج الى نية أربعة أشياء أن ينوي الصلاة وتعيين الصلاة وينوي الاقتداء وينوي
القبلة وهذا قول البعض والصحيح أنه ليس بشرط لما مر والافضل أن ينوي الاقتداء عند
افتتاح الامام فان نوى الاقتداء حيز وقف الامام جازعند أكثر المشايخ ❦ والمنفرد يحتاج الى
ثلاثة أشياء الى نية الصلاة لله تعالى وتعيين أنه أية صلاة هي وينوي القبلة حتى يكون جائزا عند
الكل والامام كالمنفرد ولا يشترط نية الامامة فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان شارعا
في النفل الكل في الأصل خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الصلاة ❦ ولو نوى أن قبلته
محراب مسجد لا تجوز صلاته لأن المحراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجهت وجهي
للصلاة لا ينوب عن نية القبلة قاضيخان في باب الاذان ❦ رجل نسي القنوت ولم يتذكر حتى

(١) النية أن يقصد بقلبه
فان قصد بقلبه وذكر
بلسانه فهو أفضل عندنا
اه من الفصل الثاني من
صلاة الخلاصة

رفع رأسه من الركوع فإنه لا يقنت لأن القومة التي بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام
ويسجد لسهوه في آخر الصلاة من المزبور في فصل فيمن يصح الاقتداء به إذا قام الامام الى
الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان المقتدى يتم التشهد ثم يقوم وكذا لو سلم الامام قبل
أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد ولو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء
الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسلم مع الامام من المحل
المزبور ولو رفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا كما هو عليه
والصحيح أنه يتابع الامام لأن متابعة الامام فرض فلا يتركها السنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثا
لأن من العلماء من لم يجز الصلاة ما لم يسبح ثلاثا ولو ركع الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى
من القنوت فإنه يتابع لأن القنوت ليس بموقت ولا مقدر من المحل المزبور (س) المقتدى اذا
نسى التشهد في القعدة الاولى فذكر بعدما قام فعليه أن يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد
يؤديه جواب (ظم) فيمن أدرك في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فإنه
يتشهد تبعاً للتشهد امامه كذا هذا فتنبه في باب القعدة والذكر فيها ^١ واذا فاتته ركعتا الفجر
لا يقضيها قبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند أي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد أحب الى
أن يقضيها اذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال وتقضى تبعاً للفرض الى وقت الزوال وفيما
بعده اختلاف المشايخ وأما سائر السنن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها واختلف
المشايخ في قضائها تبعاً للفرض من كبير مشتمل الاحكام في باب ادراك الفريضة (وقضى)
أي السنة (التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه) بيان لشئتين أحدهما القضاء والثاني محله ورجح
في فتح القدير تقديم الركعتين لأن الأربع فأتت عن الموضع المسنون فلا يفوت الركعتين عن
موضعهما قصداً بلا ضرورة انتهى وحكم الأربع قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر كما لا يخفى
من البحر الرائق في باب ادراك الفريضة ملخصاً ^٢ يكره أن يرفع المومني الى وجهه عوداً أو شيئاً
يسجد عليه فان كان لا يخف رأسه أصلاً لا يجوز وان خف رأسه وانخفض للسجود أريد من
الركوع جازع عن الائمة في الاصح وقيل جازع عن الاصل وان كانت الوسادة على الارض جازع عن
السجود وقالوا اذا سجد على لبنة أو آجرتين يجوز ولو على لبنتين لأن الارتفاع كثير برازية في
صلاة المريض ^٣ ولو صلى واقفاً كنهه الى المرفقين كره فاضحان في فصل فيما يفسد الصلاة ^٤ الرجل
اذا قصد بلدة والى قصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها والاخر دونها فسلك
الطريق الابعد كان مسافراً عندنا ^٥ المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر
شيأ في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطناً أصلياً له بان كان مولده يسكن
فيه أو لم يكن مولده ولكنه تأهل به وجعله داراً يصير مقيماً بمجرد العزم الى الوطن لأنه رفض سفره
قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام ولياليها فيعود مقيماً يتم صلاته الى الوطن وبها واذا خرج
منها الى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة فاضحان في صلاة المسافر ^٦ ويعتبر مجاوزة عمران المصر
من الجانب الذي خرج ولا تعتبر محله أخرى بخلافه من الجانب الآخر فان كان في الجانب الذي
خرج محله منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك
المحله وهل تعتبر مجاوزة الفناء ان كان بين المصر وفناءه أقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مزرعة
تعتبر مجاوزة الفناء أيضاً وان كان بينهما مزرعة أو كانت المسافة بين المصر وفناءه قدر غلوة
تعتبر مجاوزة عمران المصر ولا تعتبر مجاوزة الفناء من المحل المزبور ^٧ وبعد ما دفن الميت لا يسع

(مطلب صلاة المسافر)

اخر اجه بعدمدة طويلة أو قصيرة الابدن والعذر ما قلنا يعني اذا كانت الارض مغسوبة
 أو أخذت بالشفعة مجمع الفتاوى في آخر الجنائز النسفية سألت أبا الفضل الكرماني وعلى
 ابن أحمد عن أفضل الصفوف في حق الرجال ما هو فقال لا في صلاة الجنائز آخرها وفي سائر
 الصلوات أولها قال وكان يشير ان الى معنى وهو أن هذا شفاعة للميت فمنبغي للشفيع أن
 يختار أقرب المواضع الى التواضع لتكون شفاعته أدعى الى القبول تثارخانية في أوائل
 الفصل السابع من كتاب الصلاة اذ صلى على جنازة عند طلوع الشمس أو عند غروبها
 أو عند الزوال لا تعاد بعد ذلك فاصحان في فصل غسل الميت ولا بأس بالركوب في الجنائز
 والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكباً ويكره النوح والصياح وشق الجيوب
 ولا بأس بالكلام بالرسالة الدمع فان كان مع الجنائز نائحة أو صائحة زجرت فان لم تنجز فلا بأس
 بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكرك فان أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه وعن ابراهيم رحمه
 الله تعالى كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو عشي معها استغفروا له غفر الله لكم ولا يرجع عن
 الجنائز قبل الدفن بغير إذن أهلها من المحل المزبور ويستحب في القيل والميت دفنه في المكان
 الذي مات في مقابر أولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به وكذا الوما
 في غير بلدوه يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به لما روي أن يعقوب عليه السلام مات
 بمصر فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام من حبش الى الشام
 بعد زمان وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل
 على أعناق الرجال الى المدينة من المحل المزبور في الحجة قال محمد بن شهاب الدين الزهري اذا
 ماتت المرأة وولدها فان كان سقط لا بأس بان يدفن مع أمه وان استهل صار خالصي عليه ودفن
 وحده وان دفن مع أمه جاز واذا صار الميت تراباً في القبر يكره دفن غيره في قبره لان الحرمة باقية
 وان جمعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركاً بالخير ان الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره ذلك
 تثارخانية في الجنائز (وهي) أي جهة الكعبة (تعرف بالدليل) فالدليل في الامصار والقري
 المحاريب التي نصبها الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم حين فتحوا البلاد شرح النقاية
 لواجبها في باب حد القبلة التسمية في كل ركعة حسن بالاتفاق وانما الخلاف في وجوبها
 فيه فعنده لا يجب كوجوبها في الركعة الاولى وعنده ما يجب كافي الاولى كذا في الكفاية
 يعقوب باشا في باب صفة الصلاة وتكره امامة الاعمى وفي المحيط اذا لم يكن غيره من البصراء
 أفضل منه فهو أولى جوهره شرح القدوري جوزاً كثر أئمة خراسان امامة الصبي في
 التراويح كالبالغ ولم يجوزها أئمة العراق وعن نصر بن يحيى ومحمد بن مقاتل يجوز اذا بلغ عشر
 سنين في التراويح خاصة والنسفي أفتى بالجواز والسرخسي بعدم الجواز زاهدي في باب قيام
 شهر رمضان من كتاب الصلاة يكره للمقتدي أن يقعد في التراويح فاذا أراد الامام أن يركع
 يقوم لان فيه اظهار التكاسل في الصلاة والتشبه بالمنافقين من المحيط البرهاني في الثالث عشر
 من كتاب الصلاة في الكافي قال صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى سنة الفجر في بيته توسع له في
 رزقه وتقل المنازعة بينه وبين أهله ويختم له بالايان تثارخانية في الفصل الحادي عشر من
 كتاب الصلاة واذا انتهى الى الامام وهورا كعب فكبرو ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع
 أو لم يقف بل كبر وركع مع رفع الامام رأسه الى حذوه الى القيام أقرب لا يصير المقتدي مدركاً
 لتلك الركعة بل يكون مسبوقاً بها شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي في الرابع من فرائض

١ والمختار أنه لا يجوز في
 الصلاة كلها كافي باب
 الامامة من الهداية

الصلاة (ظم) صلى العشاء وحده فله أن يصلي التراويح مع الإمام ولو تركوا الجماعة في القرض ليس لهم أن يصلوا التراويح بجماعة لأنها تبع للجماعة ولو لم يصل التراويح مع الإمام فله أن يصلي الوتر معه (عك) إذا لم يصل القرض معه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا إذا لم يتبعه في بعض التراويح لا يتابعه في الوتر (بت) إذا صلى معه شيئاً من التراويح يصلي الوتر معه وكذا إذا لم يدرك شيئاً منه وكذا إذا صلى التراويح مع غيره له أنه يصلي الوتر معه وهو الصحيح قسمة في باب التراويح ❦ يكره ترك السورة في الآخرين من التطوع عمداً وإن سهواً فعليه السهو ولو ضمها في أخرى القرض ساهياً لا يسجد وعليه الفتوى أشباه في كتاب الصلاة ❦ يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليس له القدر إلا إذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الإمام بالجماعة كذا في البرازية من المحل المزبور ❦ تحصل فضيلة الجماعة بصلاته أي الصبي مع واحد إلا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم من المزبور في أحكام الصبيان

(كتاب الزكاة)

لا زكاة في الآتي والجواهر كاللعل والياقوت والزمرد وأمثالها كذا في الكافي إلا أن يكون للتجارة كذا في التارخانية درر غرر قبيل صدقة السوائم ❦ وما يجمع من ثمار الأشجار التي ليست بمملوكة كالأشجار الجبال يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال أن كان مما ينطبع كالذهب والفضة والنحاس والحديد يجب فيه الخمس وإن كان لا ينطبع كالزنجير والكحل والزاج والياقوت والفيروز والبرجد لا شيء فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ والسمك قاضيجان في فصل في العشر ❦ دفع الزكاة إلى المديون أولى من الدفع إلى الفقير برأيه في الفصل الثاني من كتاب الزكاة ❦ ولا يجب العشر في الأدوية كاللوز والهيلج والكندر وغيرها ويجب في الثمار والعسل الذي أخذ من الجبال ويصرف العشر إلى من تصرف إليه الزكاة وفي قصب السكر عشرو وفي الحناء اختلاف وفي البصل والثوم روايتان عن محمد رحمه الله وفي صمغ الصباغ زكاة وفي أشنان القصار والصابون لا زكاة فيه مختارات النوازل في آخر الزكاة ❦ لا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والحشيش والقنب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرفاء ولا في الدب وشجرة القطن والبادنجان ويجب في بزر القنب وبزر الصنوبر قاضيجان في فصل العشر من كتاب الزكاة ❦ إذا أدركت الغلة فللسلطان أن يجبسها بالاستيفاء الخراج وهلاك الخارج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد أنما يسقطه إذا كان باقة لا تدفع كالخرق والغرق وكل الجراد والحرو والبرد وأما إذا أكلته الدابة فلا لأنه يمكن الحفاظ عن الدابة غالباً إلا عن غيره هذا إذا هلك الكل أما إذا بقي البعض أن مقدار قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وإن أقل يجب نصفه وانما يسقط إذا لم يبق من السنة ما يتمكن فيها من زراعة ما برأيه في العشر والخراج من كتاب الزكاة ❦ في خراج الوظيفة إذا هلك الخارج قبل الحصاد باقة لا يمكن دفعها كالخرق والغرق والبرد يسقط الخراج فان هلك بما يمكن الاحتراز عنه كالكل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لأنه هلك بتقصيره وفي أرض العشر إذا هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الأكاريين في ذمة رب الأرض لأن في نصيب الأكار الأرض بمنزلة المستأجر فكان العشر على صاحب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لأن الواجب شيء من الخراج وانما يفارق العشر في المصروف

هذا اذا هلك كل الخارج فان هلك الاكثر وبقي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ قفيزين
 ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي أقل من ذلك يجب نصف الخارج وانما
 يسقط الخراج بهلاك الخارج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فان بقي لا يسقط
 الخراج ويجعل كأن الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره باقية ان ذهب البعض وبقي
 البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين
 درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب قاضيجان في فصل العشر والخراج من كتاب الزكاة
 ولا يحل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازماً على أداء
 العشر بزايه في العشر والخراج من كتاب الزكاة وفي الاسرار والطحاوي يجب العشر والخراج
 في أرض الوقف والصبي والمجنون اعدم اشتراط المالك وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجب عليهم
 العشر لانه قربة كالزكاة ويجب الخراج لانه مؤنة فاشبهه صدقة الفطر والشجرة المثمرة ان
 كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الاراضي لان المساكن مع ما يتبعها عفو ولا
 الاراضي من المحل المزبور لو ترك السلطان الخراج أو العشر لرجل جاز في الخراج دون العشر
 عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز فيهما لانهم في جماعة المسلمين ولا يبي يوسف أن له حقاً في
 الخراج فيصح تركه وهو صلة منه والعشر حق الفقراء على الخلوص فلا يجوز تركه وعليه الفتوى
 اختيار قبيل فصل المرتد من كتاب السير وان آجر الارض الخراجية أو أعار كان الخراج على رب
 الارض كما لو دفعها من اربعة الا اذا كان كرمًا أو رطاباً أو شجرة ملتفاً فان اجارة ذلك واعارته باطلة
 ولو آجر أرضه العشرية كان العشر على رب الارض عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر
 وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير فعلى أبي حنيفة فيهما روايتان خلاصة في الفصل
 العاشر من كتاب الزكاة وكذا في الخاتمة وان استأجر أو استعار أرضاً تصلح للزراعة فغرس
 المستأجر أو المستعير فيها كرمًا أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستأجر أو المستعير في قول
 أبي حنيفة ومحمد وجههما الله لانها صارت ككرومها فكان خراج الكرم على من جعلها كرمًا
 قاضيجان في فصل العشر والخراج من كتاب الزكاة رجل له أرض عشرية آجرها من غيره
 كان العشر على صاحب الارض في قول أبي حنيفة قل الأجر أو أكثر في قول صاحببيه يكون
 العشر في الخارج قاضيجان في فصل خراج الارض من السير والعشر على المستعير ان مسلماً
 وان كافراً فعلى رب الارض عند الامام وعندهما هو كالأجارة بزايه في العشر والخراج من
 كتاب الزكاة مال بيت المال على أربعة أنواع الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج
 فيصرف الى المصارف التي ذكرت في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والثاني ما أخذ من
 بني تغلب وتجار أهل الذمة فحله الرباطات والحسور والقناطر والائنة والقضاة القاعون بالحق
 والثالث خمس الغنائم والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا أن ما غنمتم من شيء الآية
 والرابع ما أخذ من تركه لا وارث لها فيصرف الى كسب الاموات ونفقة المرضى واللقيط وأدوية
 المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب من المحل المزبور دين العباد مانع من وجوبها
 أي الزكاة الا المهر المؤجل اذا كان الزوج لا يريد أداءه ويكره اعطاء نصاب الفقير منها الا اذا
 كان مدبونا أو صاحب عيال لو فترقه عليهم لم يخص كالأنصاب يكره نقلها الا الى قرابه أو
 أحوج أو من دار الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت زكاة بمجلة
 أشباه في كتاب الزكاة أفق على أقاربه بنسبة الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنفقتهم من المحل

المزبور ❦ العبد ليس مصرقا للصدقات الواجبة الا اذا كان مولا فقيرا أو كان مكاتباً من المحل
المزبور في أحكام العبيد

(كتاب الصوم)

❦ اذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا هلال رمضان قبل
صومهم بيوم ان كانوا في هذا المصير ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا
عليهم وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لا تتقاء التهمة قاضيان في الفصل الاول من
كتاب الصوم ❦ وعند رؤية الهلال تكبره الاشارة اليه كما يفعل أهل الجاهلية من المحل المزبور
❦ اذا شهد شاهدان عند قاض لم ير أهل بلده على أن قاضي بلد كذا شهد عنده شاهدان برؤية
الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي ان يقضى بشهادتهما لان قضاء
القاضي حجة من المحل المزبور (ويشترط لوجوب الاداء) أي أداء صوم رمضان (الصحة والاقامة
والطهارة عن الحيض والنفس) أي انقطاع دمهما لا الاغتسال منهما لما قالت عائشة رضي
الله تعالى عنها كما تخيض فتؤمر بقضاء الصوم دون الصلاة (لا الجنابة) بالجري يعني لا يشترط
لوجوب أدائه الطهارة عن الجنابة لقوله تعالى فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر فاذا صار الفجر الثاني
غاية للمفطرات الثلاث يحصل جرم من الصوم مع الجنابة بالضرورة فاذا صح جرم منه معها صح
سائر أجزائه لان الصوم لا يتجزأ صحة وفسادا شرح المجمع لابن الملك ولا بأس بالجمامة
للصائم وجيز في باب ما يكره للصائم ❦ السحور مندوب اليه (١) ويستحب تعجيل الافطار وتأخير
السحور ومن شئت في طلوع الفجر لم يتسحر وان أكل فصومه تام وان تسحروا كبرأيه أن
الفجر طالع قضي ❦ تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع وهو طالع أو أفطر على ظن أن الشمس قد
غربت ولم تغرب قضي ولا كفارة عليه ولو كان أكبرأيه أن الشمس قد غربت لا يفطر ولو أفطر
لاقضاء عليه ولو كان أكبرأيه أنه اكل قبل الغروب قضي ولا كفارة عليه ❦ ويكره الذوق للصائم
ولا بأس له بذوق العسل او الطعام ليشتريه ولا بأس للمرأة ان تمضغ الطعام لصبيها اذا لم تجدد
منه بدا من المحل المزبور ❦ من جامع أو أكل ناسيا أو دخل الذباب أو الدخان أو الغبار حلقه أو
بقي بلل بعد المضمضة فابتلعه مع البزاق أو دخل الماء في أذنه وان كان بفعله أو طعن برمح فوصل الى
جوفه وبقي الزج فيه أو دخل المخاط في أنفه من رأسه فاستشمه فدخل حلقه لم يفطر وجيز
في اول باب ما يفطره وما لا يفطره ❦ الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له
رفقة اشتركوامعه في الزاد واختاروا الفطر ❦ صوم يوم الشك مكروه الا اذا نوى تطوعا او
واجبا آخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان يصومه أو كان مفتيا ❦ لا يصوم
العبد والامة والمدبر وأم الولد تطوعا الا باذن المولى لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان
مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر اذا تضرر بالصوم ❦ لا يلزم النذر الا اذا كان
طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات
فلونذر حجة الاسلام لا تلزمه الاجبة واحدة ولونذر صلاة سنة وعن الفرائض لاشئ عليه
وان عسى مثلها لزمته ويكمل المغرب ولونذر عيادة المريض لم تلزمه في المشهور ولونذر

(١) ومن السنة ان يقول
اللهم لك صمت وبك آمنت
وعليك توكلت وعلى ربك
أفطرت وصوم الغد من شهر
رمضان نويت فاغفر لي
ما قدمت وما أخرت اه
فهستأني

التسيجات دبر الصلاة لم تلزمه أشباه في كتاب الصوم ﴿ ولوصام أهل بلدة ثلاثين يوماً للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعاً وعشرين يوماً للرؤية فعلم من صام تسعاً وعشرين فعليه قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية ﴾ أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعاً وعشرين يوماً فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين أن أهل بلد كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم فصاموا وهذا اليوم يوم الاثنين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسماء مصحبة لا يباح لهم الفطر غداً ولا يترك التراخي في هذه الليلة لأن هذه الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وإنما حكوا رؤية غيرهم فلا يلتفت إلى قولهم خزانة المفتين في أوائل كتاب الصوم

(كتاب الحج)

رجل خرج إلى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه أن يفسر شيئاً قال امر على ما فسر وإن لم يفسر فعند أبي حنيفة - رحمه الله - يحج عنه من بلدة إذا كان ثلث ماله يفي لذلك وإن كان له وطنان في موضعين يحج عنه من أقرب ما إلى مكة وقال أبو يوسف ومحمد يحج عنه من حيث مات وإن جاوز المأمور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم أمر رجلاً ليحج عنه ودفع إليه المال لا يجوز في قولهم جميعاً ولو قال الميت للوصي ادفع المال إلى من يحج عني لم يكن للوصي أن يحج عنه بنفسه ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان للوصي أن يحج بنفسه فإن كان الوصي وارث الميت أو دفع المال إلى وارث الميت ليحج عن الميت فإن أجاز الورثة وهم كبار جاز وإن لم يجزوا لا يجوز لأن هذا بمنزلة التبرع بالمال ﴿ المأمور بالحج إذا خرج قبل أيام الحج كان له أن يتفق من مال الميت إلى بغداد أو إلى الكوفة وإلى المدينة وإلى مكة وإذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يحيى أو أن الحج ثم يرتحل ويتفق من مال الميت ليكون المأمور منفقاً من مال الآخر في الطريق ويكون ضامناً لما أنفق من مال الميت في أقامته هذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لأنه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد إذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت لا يضمنه وإن أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا أن أقام أكثر من خمسة عشر يوماً تكون نفقته في مال الميت لأنه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة وإن أقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته في مال الميت قاضيجان في فصل في الحج عن الميت في المرأة إذا لم تجد محرماً لا تخرج إلى الحج إلى أن تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج فيه فينشد تبعث من يحج عنها أما قبل ذلك فلا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فإن بعثت رجلاً أن دام عدم المحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالمريض إذا حج عنه رجلاً ودام المرض إلى أن مات هذا إذا كان الآخر عاجزاً مجزاً يرجي زواله كالمرض والحبس ونحو ذلك فإن كان لا يرجي زواله كالزمانة والعمى جاز أن يأمر غيره بالحج من المحل المزبور في المأمور بالحج إذا استأجر خدماً لخدمته قالوا ينتظر أن كان المأمور ممن يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال الآخر وإن كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون في مال الآخر لأنه مأذون بذلك دلالة من المحل المزبور واختلف عبارة مشايخنا رحمه الله في المأمور بالحج إذا حج قال الإمام خواهر زاده عند أصحابنا يقع أصل الحج عن المأمور وللأمر ثواب النفقة وقال الإمام السرخسي أصل الحج يقع عن الآخر والدليل عليه أنه لا يسقط الحج عن المأمور ويحتاج إلى استناد الأحكام إلى الآخر وهذا في الحج الفرض

وفي التطوع اذا امر غيره بحجة التطوع جاز ويصير لآمر ثواب النفقة في طريق الحج خلاصة في الثالث من كتاب الحج والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة (١) عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم عليه ابن الهمام في آخر باب الحج عن الغير

(كتاب السير)*

أذا باع الحربى ولده من مسلم في دار الحرب عن الامام أنه يجوز ولا يجبر على الرد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجبر اذا حصر الحربى اذا دخل دارنا بامان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها (س) مسلم دخل دار الحرب فاشتري من احدهم ابنه أو أخاه فالصحيح أنه لا يجوز البيع لكنهم اذا ادانوا جواز هذا البيع ملكه بالقهر لا بالشراء وان لم يدينوه ان خرج معه طائعا لا يملكه وان أخرجه مكرها ملكه بالقهر منبه المفتى في كتاب السير والصحيح أنه ان أخرجه كرها ملكه وان جاء به وهو طائع لا يملكه سواء كان البائع يرى جواز هذا البيع أو لا يرى فاضحان في فصل في معاملة المسلم المستأمن من اهل الحرب في دارهم من كتاب السير واذا دخلت حريمه بامان فتزوجت ذميا صارت ذمة وهذه من مسائل الجامع الصغير (اعلم) انها اذا تزوجت ذميا نصير ذمية تجري عليها أحكام اهل الذمة بعد ذلك من نحو المنع من الخروج الى دارهم وأخذ الخراج من ارضها وما شابه ذلك واذا تزوج حربى ذمية لا يصير ذميا وذلك لان المرأة تابعة لزوجها في المقام والزوج ليس بتابع لها فيه فتكون المرأة ذمية لالتزام المقام في دارنا دون الزوج وأوضح الفقيه ابو الليث في شرحه للجامع الصغير بقوله ألا يرى أن الزوج والمرأة اذا كانا مسافرين فنوى الزوج الإقامة صارت المرأة مقيمة ولو نوى المرأة الإقامة لا يصير الرجل مقيما غاية البيان في المستأمن لا يخرج الولد الى الغزو بلا اذن والديه وان أذن أحدهما لا يخرج وان له جسدان وجسدان فأذن أبو الاب وأم الام ولم يأذن الاخران له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلا اذنهما لان الجهاد يتعلق بالزوج لاهبهما دلت العلة على التحاق الخروج الى العلم بالحج والتجارة ولان الخروج الى التجارة لما جاز فلا يجوز للعلم أولى الا اذا كان الطريق مخوفا فاشتراط اذنهما هذا اذا كانا غير محتاجين الى خدمته فان كانا محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى الغزو بلا أدائه وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الدائن وان كفيل بالمال لا يخرج الا باذنهما وان كفيل لابائنه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة بزانية في الخطر والاباحة من السير إلى الوالى اذا وهب لرجل خراج أرضه قال الناطقى لا يسعه أن يقبل لانه حق جماعة المسلمين فلا يجوز له أن يختص به ومشايخنا جوزوا ذلك لمصرف الخراج والخزينة أن يجعل خراج أرضه له وهو النظر الذي يفعله السلاطين للامنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر اذا ترك السلطان لرجل خراج أرضه جاز تركه ويكون ذلك صلة له من السلطان والسلطان حق في الخراج فاضحان في فصل في أهل الذمة من كتاب السير ولومات الجندی في أثناء السنة قبل خروج العطايا لم تستحق ورثته منها شيئا وكذلك بيع العطاء قبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح المحيط من باب الصلح الفاسد معين المفتى في الوقف اذا مات المدرس في أثناء السنة قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها من الارض وقد باشر مدة ثمن مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرةه والى مباشرة من جاء بعده ويسقط المعلوم على المدقن ويتطرق كم يكون منه

(١) في الصحاح والمختار ويقال رجل ضرورة للذى لم يحج وكذلك رجل صارورة وصرورى وامرأة ضرورة أيضا اه

للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه ما قدمناه من اعتبار زمن
 حجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف عليهم بل يفترق الحكم بينهم وبين
 المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل أنفع الوسائل في أواخر
 مسئلة وقت الاستحقاق للغلة صبي سبي وسبي معه أبواه أو أحدهما فأتى لا يصلي عليه الا اذا
 كان أقرب بالاسلام وهو يعقل الاسلام واذا لم يسب معه أحدهما فأتى يصلي عليه (اعلم) أن الولد
 الصغير يعتبر بغيره للابوين أو لاحدهما في الدين فان انعدم ما يعتبر به فالصاحب اليد فان عدمت
 اليد يعتبر بغيره لانه تعذر اعتباره أصلا في الدين فلا بد من اعتباره بغيره غير أن التبعية
 للابوين أقوى فاذا انعدم ما فعله التبعية في حق صاحب اليد أقوى اذا ثبت هذا فان كان معه
 أحد أبويه يعتبر به عالهما لا لدار فيكون كافرا بغيره عالهما وان لم يكن معه أحدهما يصلي عليه
 اذا مات لانه صار مسلما بغيره لانه عند انعدام الابوين ولو وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب
 وحده ومات يصلي عليه لانه مسلم بغيره عالهما اليد عند انعدام الابوين ويستوى فيما قلنا
 اذا كان الصبي عاقلا أو غير عاقل لانه قبل البلوغ تسع لأبويه في الدين ما لم يصف الاسلام وقوله
 في الكتاب وهو يعقل الاسلام يدل على ان الصبي العاقل اذا أسلم يصح وهذا مذهبنا وقوله وهو
 يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى
 يعلم صفة الاسلام وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام ولم تعلم لا تكون مؤمنة
 وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه
 ورسوله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى هكذا ذكر الكتب
 في هذه الجملة في باب جل الجنائز من الجامع الصغير أحكام الصغار للاستروشن في السير صبي
 وقع من العنينة في سهم رجل في دار الحرب أو بيع منه فأتى يصلي عليه لانه يصير مسلما بحكم تبعا
 لمولاه وان سبي الصبي أو الصبية فأتى في دار الحرب فهو على دين أبويه وان أدخل دار الاسلام
 فان كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينهما وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان وان لم
 يكن معه واحد منهما حين أدخل دار الاسلام يصير مسلما بغيره عالهما أو للمولى ولو أسلم أحد
 الابوين في دار الحرب يصير الصبي مسلما باسلامه وكذا لو أسلم أحد الابوين في دار الاسلام ثم
 سبي الصبي بعد ذلك من دار الحرب فصار في دار الاسلام كان مسلما قاضيان في باب ما يكون
 اسلاما من الكافر من كتاب السير نصرانية ماتت وفي بطنها ولد مسلم قبل تدفن في مقابر المسلمين
 وقبل في مقابرهم وقيل في مقبرة على حدة منية المفتي في آخر كتاب الصلاة نصرانية تحت
 مسلم حبلى منه ثم ماتت اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في دفنها فخرج بعضهم جانب الولد
 وقال تدفن في مقابر المسلمين وخرج بعضهم جانبها وقال تدفن في مقابر المشركين لان الولد في حق
 هذا الحكم جزء منها مادام في بطنها وقال عقبه بن عامر تتخذ لها مقبرة على حدة ليكون بين
 مقبرة المسلمين وبين مقبرة الكفار من المحيط البرهاني في المتفرقات سن الفصل الثاني
 والثلاثين من كتاب الصلاة أربع مسائل لا يقتل فيها المرتد احداها الذي كان اسلامه تبعا
 لأبويه اذا بلغ عرثا الثانية اذا أسلم في صغره ثم بلغ عرثا الثالثة لو ارتد في صغره
 الرابعة المكروه على الاسلام لو ارتد في هذه الوجوه لا يقتل ويجبر على الاسلام ابن الهمام
 ملخصا في باب المرتد ولها خامسة وهو اللقيط في دار الاسلام محكوما باسلامه فلو بلغ كافرا
 أجبر على الاسلام ولا يقتل من المحل المربور سئل عن ذمي صبي عمير أسلم وهو سكران

هل يصح اسلامه أجاب يصح كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما فعدا الى دينهما
يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولم يقتلا قارئ الهداية ❦ ولو شهد رجل
وامرأتان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يجحد يجبره الامام على الاسلام ويحبسه ولا يقتله لان
نفسا لا تقتل بشهادة النساء ولو شهد عليه ذميان أنه أسلم فشهادتهما باطلة لانه مرتد في زعمهما
وشهادة الذمي على المرتد باطلة وكذا العبدان والمخدودان في قذف قاضخان في فصل في
الشهادة الباطلة من كتاب الشهادة ❦ ولو قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم كافرا
كان له سلبه والسلب دابة المقتول وسرجها وما عليها من الآلات وشباب المقتول وسلاحه
وما معه من مال في جعبته أو على وسطه أو دابته وما عدا ذلك فليس بسلب وكذلك ما كان مع
غلامه على دابة أخرى فليس بسلب قاضخان في فصل في قسمة الغنائم ❦ تبجيل الكافر
كفر فلو سلم على الذمي تبجيلا كفر ولو قال لجوسي يا أستاذ تبجيلا كفر كذا في صلاة الظهرية
وفي الصغرى الكفر شي عظيم فلا تجعل المؤمن كافرا متى وجدت روايه أنه لا يكفر ❦ لا تصح ردة
السكران الا الردة بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرازية
❦ كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الا جماعة الكافر بسب نبي وسب الشيخين
أو أحدهما وبالسحر ولو امرأة وبالزندقه اذا أخذ قبل توبته ❦ كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يذب
الا امرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه
بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كما في شهادات اليتيم ❦ حكم الردة
وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا لكن اذا أسلم لا يقضي الا الحج كالكافر الا صلى
اذا أسلم ويبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه أن يرويه عنه بعد ردة كما في
شهادات الولوالجية وبينونه أمراته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذا مات أو قتل على ردة لم
يدفن في مقابر أهل مله وانما يلقى في حفرة كالكلب والمرتد أقبح كفرا من الاصل ❦ الايمان
تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة ❦ الكفر تكذيب محمد صلى
الله تعالى عليه وسلم في شيء مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من أهل القبلة الا بجمود
ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا في الفتاوى من ألفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض
اختلاف لكن لا يفتى بما فيه خلاف سب الشيخين ولعنهما كفروا فضل عليا رضي الله عنه
عليهما رضي الله عنهما فبتدع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا أنكر خلافتهم
أو أبغضهما لمحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهما واذا أحب عليا رضي الله عنه أكثر منهما
رضي الله عنهما لا يؤاخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما يصبر مرتدا بانكار ما وجب الاقرار به
أو ذكر الله تعالى أو كلامه أو واحد من الانبياء صلوات الله تعالى عليهم وتسلما به بالاستمراء
اه يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلاة بجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية ❦ انكار
الردة توبة فاذا شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لالتكذيب الشهود العدول بل
لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير (فان قلت) قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة
من عدلين فما فائدته (قلت) ثبوت ردة بالشهادة وانكارها توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد
ولو تاب من حبط الاعمال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد
تقبل توبته في الدنيا أما من لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وسب الشيخين رضي الله عنهما كما قدمناه أشباه من كتاب السير

(مطلب تبجيل الكافر
كفر)

(مطلب تعريف الايمان
والكفر)

(كتاب الكراهية والاستحسان)

وإذا قال الكافر لمسلم علمي القرآن فلا بأس بأن يعلمه ويفقهه في الدين لكن لا يمس المصحف وإن اغتسل ثم مسه لا بأس به خزانة المفتين في أوائل الكراهية ❦ وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام وقيل في تأويل قوله سبحانه وتعالى وجعلناها رجوماً للشياطين أي جعلنا النجوم سبباً للكذب المنجمين أطلق اسم الشيطان على المنجم وسمى هذيانه رجماً بالغيب بزازية قبيل نوع تقبيل بد العالم من كتاب الكراهية ❦ رجل أوصى بأن يدفن كتبه قال ابن مقاتل لا يجوز أن يدفن كتبه إلا أن يكون شيئاً لا يفهم منه أحد شيئاً أو فيها فساد ينسب في أن تدفن فإن كان فيها كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويجب أن لا تقرأ قال الأحب السنا أن يحرق ما كان فيها من اسم الله تعالى ثم يحرقها أو يلقيها في الماء الجاري العظيم وإن دفنتها في أرض طاهرة لا ينالها أحد كان ذلك حسناً ولا أحب أن يحرق بالنار ما لم يحرق ما كان فيها من اسم الله تعالى والأنبياء والملائكة عليهم السلام وعن بعض العلماء رجل أوصى بأن تباع كتبه ما كان خارجاً عن العلم وتوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا إلى أبي القاسم مسلم الصغار أن كتب الكلام هل تكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم فأجاب أن كتب الكلام تباع لأنه خارج عن العلم قاضيان في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا ❦ فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر الفقراء على نفسه أن علم أنه يصبر على الشدة فلا يثار أفضل والأفلا تفارق على نفسه أفضل منية فيما يمنع الرجوع من كتاب الهبة قال علماء نايكره استئجار الحرة أو الأمة للخدمة لأنه يؤدي إلى الخلوة بالاجنية وأنه منهي عنه وتأويله ما ذكر في النوازل أنها إذا أبرت نفسها من ذي عيال لا يكره وإنما يكره إذا خلا بها وبه ينسب بزازية في الحظر والباحة من الاجارات وفي الفتاوى قراءة القرآن في القبور عند أبي حنيفة رحمه الله تكره وعند محمد لا تكره قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى وحكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى أن قراءة القرآن على المقابر إذا أخفى ولم يجهر لا تكره ولا بأس بها وإنما تكره قراءة القرآن في المقبرة جهرافاً ما المخافة فلا بأس بها وإن ختم وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ يحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم أنه قال لا بأس بأن يقرأ على المقابر سورة الملك سواء أخفى أو جهر وأما غيرها فإنه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والخفية لأن الأثر فيه ورد وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة الاخلاص قل هو الله أحد سبع مرات فإنه بلغني أن من قرأها سبع مرات أن كان ذلك الميت غير مغفور له يغفر له وإن كان مغفور له غفر له هذا القارئ ووهب دنوبه من الميت من المحيط البرهاني في الرابع من الكراهية والاستحسان ❦ الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام رخصة والترك أفضل ويكره اتخاذ الضيافة ثلاثة أيام وأكلها لأنها مشروعة للسرور ❦ مات فأجلس وارثه من يقرأ القرآن لا بأس به وبه أخذ بعض المشايخ ولا بأس بزيارتها بشرط أن لا يطأها ويكره الصاق اللوح بها والكتابة عليها ولا يبنى عليه بيت ولا يخصص ولا يطين بالالوان ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الأول أو الثالث وبعد الأسبوع والاعياد وتنقل الطعام إلى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجعل الصلوات والقراء

للختم أو لقراءة سورة الاخلاص أو الانعام فالحاصل ان اتخذا الطعام عند قراءة القرآن لاجل
الاكل يكره بزازية في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الصلاة (نظم) لا يجوز مقاطعة
سوق النحاسين وغيره ولا كتابة الوثيقة بها ولا كتابة الشهادة فيه وفي استحلال ذلك مخاطرة
الكفر قسبة في المسائل المتفرقة من كتاب الكراهية والاستحسان ❦ الغش حرام فلا يجوز
اعطاء الزئوف لداثر ولا بيع العسروض المغشوشة ببيان الا في شراء الاسير من دار الحرب
والثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزئوف والمستوفة وهما في واقعات الحسامي من شراء
الاسير ❦ الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخائنة أشباه
في الحظر والاباحة ❦ الحرمة تتعدى في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه
حلال له وان علم بجرمته من الخائنة وقده في الطهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال ❦ من
قبل يده غيره فسق الا اذا كان ذاعلم أو شرف كذا في مكفرات الطهيرية ويدخل السلطان
العادل والامير تحت ذى الشرف ❦ يكره معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجة الا اذا كان
الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا في نفقات الطهيرية ❦ الخلف في الوعد حرام كذا في
أخمية الذخيرة وفي القسبة وعده ان يأتية فلم يأتية لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في
كفالة البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي ❦ استخدام اليتيم بلا أجر حرام ولو لا خيبه ومعلمه
الا لامه وفيما اذا أرسله المعلم لاحضار شريكه كما في القسبة ❦ لبس الحرير الخالص حرام على الرجل
الا لدفع قل أو حكة كما في الحداد من عاية البیان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ❦ ما حرم
على البالغ فعليه حرم عليه فعليه بولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه خراولا أن يلبسه حريرا ولا أن
يخضب يده بحناء أو رجلاه ولا اجلاس الصغير لغائط أو بول مستقبلا أو مستدبر (١) الخلوة
بالاجنبية حرام الا للضرورة مدونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت عجوزا شوها وفيما اذا
كان بينهما حائل في بيت الخلوة بالمحرم مباحة الا لاخت من الرضاع والصهرة الشابة ❦ من
مات على الكفر أبيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت أن الله تعالى أحياهما له
حتى آمنابه كذا في مناقب الكردي ❦ استماع القرآن أثوب من قرائته (٢) كذا في منظومة
ابن وهبان أشباه في كتاب الحظر والاباحة ❦ والكسوة بقدر ما يستر عورته ويوارى مهيته
ويدفع عنه الحر والبرد فرض وستر العورة وأخذ الزينة مستحب ولبس الثياب الجميلة للترين
والتجمل مباح وللكب والاشرب والبطر مكروه ❦ يستحب لبس الثياب البيض ويكره لبس
الثوب الاحمر والمعصر والسنة في لبس العمامة ارخاء ذنب العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر
وقيل مقدار شبر وقيل الى موضع الجلوس وجيزة قيل باب معرفة الكلام من كتاب الكسب

* (كتاب النكاح) *

رجل تزوج امرأة على انها طالق أو على ان أمرها في الطلاق يدها ذكر محمد في الجامع الصغير أنه
يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الامر بيدها وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد اذا
تزوج امرأة على انها طالق الى عشرة أيام أو على أن يكون الامر بيدها بعد عشرة أيام أن
النكاح جائز والطلاق باطل ولا تملك أمرها وقال الفقيه أبو الليث هذا اذا بدأ الزوج فقال
تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن
يكون الامر بيدي أطلق نفسي كذا في فتاوى الرجل قبلت جازا للنكاح ويقع الطلاق ويكون

(١) في العاشر من قضاء
البرازية قال هربت الى
خربة اذا كان يامن على
نفسه دخل عليه او يكون
بعيدا منها لحفظ نفسه اه

(٢) اعلم أن الكلام حرام
في سبعة مواضع في المسجد
وعند المريض وخلف
الحنارة وعند قراءة القرآن
وعند الخطبة وعند الجامع
وعند حضور الجنازة
الشرعي في حكم الشرع
اه من شهاب الاخبار في
ترجمة سيد علي زاده

شرط جواز النكاح خمسة
أشياء حضور الولي
والشاهدين ورضا الزوجين
والإيجاب والقبول اه
من خزائن الفقه

الامر بيدها لان البداءة اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح
 أما اذا كانت البداءة من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام
 المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فصار كأنه قال قبلت على انك طالق أو على أن
 يكون الامر بيدي فيصير مفوضا بعد النكاح قاضيان في فصل في النكاح على الشرط وفي
 السراجية إذا ادعى على منكوحه الغير نكاحا فإنه يشترط حضرة الزوج وكذا عند اقامة
 البيئة تارخانية في العاشر من الدعوى وإذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فجاءت فقامت
 البيئة يقضى لها ولا يفسد النكاح بجوده قاضيان في فصل دعوى النكاح من كتاب
 الدعوى المطلقة الثلاث اذا أتت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني
 وانقضت عدتي ان كانت ثقة أو وقع عند الاول أنها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقضي فيها
 العدتان وذلك أربعة أشهر فصاعدا يحل للزوج الاول أن يتزوجها وان كان بعد مدة لا تنقضي
 فيها العدتان لا يحل. وكذا لو أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج الثاني يحل نكاحها الاول ولو
 أقر الزوج الثاني بذلك وأنكرت المرأة دخول الثاني لا يحل للاول وان كان الاول تزوجها بعد
 مدة ولم تقل المرأة شيئا ثم قالت تزوجتني وكنت في عدة الثاني أو قالت كنت تزوجت بالزوج
 الثاني ولم يدخل بي قالوا ان كانت عالمة بشرائط الحل للاول لا يقبل قولها وللأول أن يمسكها
 وان كانت جاهلة قبل قولها قاضيان في فصل اقرار أحد الزوجين بالحرمة من كتاب النكاح
 (شئ) النضولي في النكاح يملك النقص فعلا لا قولا فلو قال قبل الأجازة تنقضه لا ينتقض ولو
 زوجه أختها قبل الأجازة كان نقضا للنكاح الاول وعن (خ) أن الثاني يتوقف ولا يكون فسخا
 للاول (شئ) زوجه بلا أمره وفسخت المرأة النكاح قبل اجازة الزوج ينفسخ (ج) وكله
 بتزويجها إياه فزوجهما الوكيل بلا إذنهما بأن زوجها أبوها وهي بالغة فقبل أن تجيز المرأة نقض
 الموكل النكاح صح نقضه وكذا لو تنقضه الوكيل يصح نقضه أيضا لقيامه مقام موكله والموكل
 أو أحد العاقلين لو فسخ العقد الموقوف صح فسخه فصولين في الرابع والعشرين ولو وكت
 رجلا بتزويجها فتزوجهما لم يجز لأنهما نصبته من زوجا لا متزوجا درر غرر في آخر باب الولي
 والكف من كتاب النكاح رجل وكل رجلا ليزوجه فلانه فتزوجهما الوكيل صح نكاح
 الوكيل بخلاف الوكيل بشيء بعينه اذا اشترى لنفسه صح ولا يكون مشتريا لنفسه لان
 الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كأنه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل لان
 ملك المين مما يقبل الاتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه
 رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلأن الوكيل أقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها
 وانقضت عدتها فزوجهما من الموكل جاز تزويجها إياه قاضيان في فصل الوكالة من كتاب
 النكاح امرأة جعلت أمرها في يد رجل فقال الرجل بمحض من الشهود تزوجت من نفسي
 امرأة جعلت أمرها في يدي على كذا يجوز النكاح عند الخفاف وان لم يذكر اسمها ونسبها
 مختارات النوازل ولو تزوج امرأة بشهادة ابنه من غيرها أو بشهادة ابنها من غيره يجوز وان
 تزوج بشهادة ابنه منها يجوز في ظاهر الرواية المرأة اذا كانت متنبهة فقال الرجل تزوجت
 هذه فقالت المرأة تزوجت نفسي منه فسمع الشهود جاز لانها معلومة بالاشارة ويجوز للشهود
 أن يكشفوا وجهها وينظروا اليها احتياطا لاداء الشهادة عند الحاجة مختارات النوازل في
 النكاح من تزوج امرأة بنية أن يطلقها اذا مضى سنة لا يكون متعة اذا عبرة بمجرد النية

- (١) للزوجة
(٢) أعطيت للزوجة

بلا لفظ بزارية في أوائل نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد من كتاب البيوع (ط ن شط) هل ينعقد
النكاح بمجرد لفظ الاعطاء اختلاف المشايخ فلا بد من زيادة قوله (١) برني عند لفظ الاعطاء ليصير
متفقاً عليه (ط) ولو قال (٢) برني دادي فبعض مشايخ بل جعلوه استقها ما وبعضهم أمراً قال
عمر النسفي ومعنى الأمر راجح في العرف (قلت) فهذا يدل على أن بالاستقها لا ينعقد وفي (شط)
قال له هل أعطيتنيها فقال أعطيت فإن كان المجلس للوعد فوعدوا وإن كان للعقد للنكاح فنكاح
شرح القدوري للزاهدي في أوائل النكاح ❦ ولا بأس بالخطبة للمعتدة عن الوفاة بطريق
التعريض ويكره بالتصريح في نكاح شرح الطحاوي خلاصة في السادس من كتاب الكراهية
وفي الظهيرية أعلم أن الإجازة تلحق الموقوف دون المنسوخ والعقد انما يتوقف على الإجازة إذا
كان له مجيز زمان وجوده وأما إذا لم يكن فلا يتوقف بل يبطل فهو بمنزلة ما للزوج المكاتب عبده
امرأة ثم عتق فأجاز العقد لم يجز لأنه لم يكن له مجيز وقت المباشرة تارخانية في الانكحة التي
لا تتوقف على الإجازة في النكاح الفاسد ❦ نكاح المحارم فاسد أم باطل قيل باطل وسقوط الحد
لشبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقوط الحد لشبهة العقد ❦ الدخول في نكاح بلا شهود يوجب
العدة لأنه مختلف في صحته فان ما لا يشترط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه فالدخول
فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد بزارية في الثالث عشر من كتاب النكاح
وفي مختصر القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في
النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضاً ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا
في الفتاوى الصغرى خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الطلاق ❦ (ولو حررها في مرضه
فتر وجهها وقيمتها أكثر من الثلث فنكاحها فاسد عند أي حنفية) لأنها مكانة ففسد نكاحها
للمولى (فهي تسعى فيما زاد من قيمتها على مهر المثل والثلث) أي يسقط من قيمتها مهر مثلها وثلث
المال أذلها المهر بالدخول في العقد الفاسد فعليها السعاية فيما بقي من قيمتها لأنه وصية وهي تعتبر
من الثلث ولا ميراث لها الفساد النكاح (وجوز النكاح) لأنها حرة عندهما (وتأخذ مهر المثل
لا الزيادة) لأنها وصية وهي وارثة فلا وصية لها (وتسعى في كل قيمتها) إذا وصية للورثة وهي ترث
(وتقع المقاصة بقدر المهر والارث) أي يرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها مقاصة وتسعى في
الباقى من التسهيل شرح الاشارات قبيل فصل الوصية للأقارب والجيران ❦ إذا وقع النكاح
فاسدا وفرق القاضي بين الزوج والمرأة فإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وإن كان قد دخل
بها فلها الأقل مما سمي لها ومن مهر المثل إن كان ثمة مسمى وإن لم يكن ثمة مسمى فلها مهر المثل
بالغما بلغ وتجب العدة فتعتبر العدة من حين التفريق بينهما عند علماءنا الثلاث ولكل واحد
من الزوجين فسخ هذا النكاح بغير محضر من صاحبه عند بعض المشايخ وعند بعضهم إن لم
يدخل بها فكذلك الجواب وإن دخل بها فليس لواحد منهما حق الفسخ إلا بمحضر من صاحبه كما
في البيع الفاسد لكل واحد من المتعاقدين حق النسخ بغير محضر من صاحبه قبل القبض وليس
له ذلك بعد القبض ذخيرة في الفصل العشرين من كتاب النكاح ❦ زوجه بلا أمر (٣) فقال
هو نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فيها قيل هو ليس بإجازة وقيل هو إجازة وقيل به يؤخذ في الفصل
الرابع والعشرين من الفصولين (في ثبوت النسب وفي الفتاوى) ❦ الخلاصة ولو زوج أمته
فولدت لأقل من ستة أشهر فادعاه فسد النكاح ودعوة المالك ولجاريته أولى من دعوة الأب
وإن كانت مشتركة وادعياه معا فالأب أولى تارخانية في الثامن والعشرين من كتاب الدعوى

- (٣) مسئلة رجل زوج
رجلا امرأته بغير إذن فبلغه
الخبر فقال نعم ما صنعت أو
بارك الله لنا فيها أو قال
أحسن أو قال أصبت كان
إجازة إلا إذا علم أنه أراد
الاستهزاء بسوق الكلام
على وجه الاستهزاء فينتد
لا يكون إجازة اه فاضحان
في فصل شرائط النكاح

(مبحث ثبوت النسب)

رجل غاب عن امرأته وهي بكر أو ثيب فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة
 رحمه الله الاول دلال اول وعنه أنه يرجع عن هذا وقال لا يكون الاول دلالا ولا وانما هم للثاني وعليه
 الفتوى قاضيان في فصل مسائل النسب من كتاب النكاح ملخصا **§** امرأة بلغت وفاة زوجها
 فاعتدت وتزوجت بزواج آخر وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان أبو حنيفة يقول أولا
 الولد الاول ثم يرجع وقال الولد الثاني **§** رجل طلق امرأته بئنأ أو رجعا فتزوجت في العدة ثم
 ولدت لسنتين من طلاق الاول ولسته أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف الولد
 الاول بخلاف ما تقدم قال رحمه الله لا نالو جعلنا للثاني لحكمنا بقضاء العدة عن الزوج الاول
 فلا يحكم بمنزلة أم ولد أعتقها مولاها أو مات ولزمتها العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد لسنتين
 من حين مات المولى أو اعتق ولسته أشهر منذ تزوجت فادعاء جميعا فان الولد للمولى في قولهم
 لمكان العدة التي كانت بخلاف أم ولد تزوجت بغير إذن المولى فولدت لسته أشهر فصاعدا من
 وقت النكاح فادعاء المولى والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا **§** ولو طلقها طلاقا
 رجعا فتزوجت رجلا في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لسنتين وشهر من طلاق الاول
 وستة أشهر فصاعدا من طلاق الثاني فان الولد يكون للثاني لا بالوجع لنا الاول لحكمنا بالرجعة
 قاضيان في الفصل المزبور **§** في المحرمات اذا ملك أختين كان له ان يستمتع بايهما شاء فاذا استمتع
 باحدهما ليس له ان يستمتع بالآخرى بعد ذلك ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له
 ان يطأ الاولى وليس له ان يطأ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم فرج الاولى على نفسه وتحريمها
 اما بالتزويج او بالخراج عن ملكه اما باعتاق او بهبة او بصدقة او بكتابة وروى عن أبي يوسف
 أنه قال بالكتابة لا يحل له فرج الاخرى مضمرة في المحرمات في المغني **§** الشهوة من احد
 الجانبين تكفي في فصل المس لبوت حرمة المصاهرة مجمع الفتاوى قبيل فصل نكاح الزوج
 الثاني **§** أركبها على الدابة وأنزلها وبينهما ثوب ثخين لا تثبت الحرمة وحدها الشهوة أن
 يشتمى ان يواقعها ويميل قلبه اليها ما تحرك الاكلة والانتشار ليس بشرط في الاصح والدوام
 على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس أما على أنفسهما بشهوة واختار
 الامام البردوي أن تقبل واختار الامام الفضلي عدم القبول بزانية في حرمة المصاهرة وثبت
 حرمة المصاهرة بالوطء عن الشبهة وبالزنا حتى لو وطئ امرأة بفجور حرمت عليه امها وابنتها
§ وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه ولا تحرم أصولها وفروعها على ابن الواطئ
 وأبيه من المحيط للسرخسي في المحرمات وفي تجنيس خواهر زاده ولا يحرم على ولد الواطئ
 ولا على ابيه ولد الموطوءة ولا امهاتها (ش) وتحرم حليلة الابن نسبا أو سببا وذكرك في الظهيرية
 اصلا مضبوطا فقال وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه ويحرم على الواطئ أصولها
 وفروعها وكذلك النظر الى داخل الفرج بشهوة واللمس بشهوة تنارخانية في الفصل
 السابع من كتاب النكاح (وحرمة زوجة أصله) من امرأة الاب والجد وان علا (وزوجة فرعه)
 من امرأة الابن وابن الولد وان سفل وفي اطلاقه رمز الى أن كليهما محرمتان بنفس العقد
 وذا بخلاف كما في النظم قهستاني في النكاح **§** والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة
 بلامس بخلاف الصحيح حيث ثبت بمجرد العقد بزانية قبيل الفصل الرابع من كتاب النكاح
§ وفي تجنيس الناصري اذا اشترى جارية من ميراث أبيه حل له ووطئها حتى يعلم أن أباه قد
 وطئها وان كان أبوه قد بواها يتا لا يطؤها تنارخانية في الفصل السابع من كتاب النكاح وفي

اقرار الاصل في باب الاقرار بالنكاح بطريق الاشارة * اذا ماتت امرأة الرجل وتزوج باختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له أربع نسوة ماتت احدها فنكح بالخاصة بعد يوم وفي فتاوى الامام النسفي رجل وطئ أخت امرأته لا تحرم عليه امرأته ولو تزوج امرأة في عدة أختها من طلاق بائن أو ثلاث لا يجوز عند أصحابنا الثلاثة خلاصة في الفصل الثاني من كتاب النكاح فلو أعتق أم ولده لا يجوز له أن يتزوج أختها حتى تنقضي عدتها عند أبي حنيفة وقال لا يجوز زيلعي في المحرمات * مطلقة الثلاث لا تحل لزوجهما الاول لا بنكاح ولا بملك عين حتى تتزوج بآخر ويدخل بها الثاني وسواء كان الزوج الثاني بالغاً أو غير بالغ مجنوناً أو غير مجنون إذا كان يجامع مثله وفي فوائد شمس الاسلام أنه مقدر بعشر سنين وإذا التقى الختانان وتوارت الحشفة حلت للاول اذا بان من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلا بها أومات عنها زوجها لا تحل على الاول ولو وطئها الثاني وهي حائض او نقساء او هو صائم أو هي صائمة فانها تحل للاول والثاني عاص في فعله ولو تزوجها الثاني نكاحاً فاسداً ودخل بها او لم يدخل فانها لا تحل للزوج الاول الكل في شرح الطحاوي وفيه أيضاً لو كان الزوج الثاني خصياً فانها تحل للاول اذا كان مثله يجامع خلاصة من جنس في المحلل من الفصل التاسع من كتاب الطلاق * قيل لرجل ما فعلت بامراة قال جامعتها ثبت الحرمة ولا يصدق ان قال انه كذب وان كانوا هازلين والاصرار ليس بشرط في الاقرار بحرمه المصاهرة فيما ثبت به حرمة المصاهرة

وبالعقد حرمة زوجة الأب لابنه * كذا العكس بالاجماع قالوا مقرر وهبانية اشتمل البيت على مسئلتين الاولى ان المرأة بمجرد عقد الرجل عليها قبل الدخول تحرم على أولاده وان سفلوا ويدخل فيه الولد نسباً ورضاعاً الثانية عكس هذه وهي أنه بمجرد العقد تحرم على آباءه وان علوا ويدخل هنا فرع لطيف وتقع مغالطة صورته طلق زوجته طلقته ولها منه ابن فاعتدت ثم تزوجت بصغير فارضعتة فحرمت عليه ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم طلقها فهل تعود الى الاول بواحدة أم بثلاث فيما اذا أجاب من ذلك أخطأ والصواب أنها لا تعود اليه أبداً لأنها صارت حليمة لابنه من الرضاع ابن الشحنة في النكاح (شم) نظراً الى فرج صبية مثلها يجامع أو على العكس تثبت حرمة المصاهرة (بم) صبي مسته امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشتهى للنساء فلا تثبت حرمة المصاهرة وقال في ابن ست أو سبع تثبت حرمة المصاهرة (ظم) صبي قبلته امرأة أبيه أو على العكس بشهوة قال رأيت رواية منصوصة عن الفقيه أبي جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع تثبت حرمة المصاهرة والا فلا وكذا بنت المرأة الصغيرة قبلت زوج أمها بشهوة أو على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا تثبت حرمة المصاهرة وفي بنت التسع تثبت وكذا في بنت السبع اذا كانت ضخمة مشتهاة والا فلا (ط) أدخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع تثبت (ط) قبل المجنون أم امرأته بشهوة أو السكران بته تحرم (نج) وبجريمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج بزوج آخر الا بعد المتاركة والوطء فيها لا يكون زناً قنينة في باب حرمة المصاهرة ذكر محمد في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بجريمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه عليه أو لم يشتبه عليه ذخيرة البرهانية في التاسع عشر من كتاب النكاح * والخيار في حد المشتهاة أن تكون بنت تسع وقال صاحب المحيط ولا يفق في

بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ السائل وقال انها عبلة تخمة فحينئذ يفتى بالحرمة برأيه
 قبل الفصل الرابع من كتاب النكاح (في نكاح الرقيق) ❦ أم ولد تزوجت بغير اذن مولاهما
 ثم اعتقها مولاهما أو مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يجز النكاح وان دخل بها جاز
 خلاصة في فصل نكاح العبد والامة ❦ ولو رأى قته يتزوج فسكت ولم ينه لا يصير اذنا له في
 النكاح أشباه في القاعدة الثانية عشرة ❦ نكح عبد بلا اذن فعتق نفذ النكاح وكذا الوباة
 وأجاز المشتري كذا في النهاية كذا الامة اذا زوجت نفسها (١) بلا اذن مولاهما ثم عتقت نفذ
 نكاحها لانها من اهل العارية وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال بلا خيار لها لان النكاح
 نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليها ملك ولم يوجد سبب الخيار فلا يثبت كالأول تزوجت بعد
 العتق درر غرر في باب نكاح الرقيق والكافر ❦ المغرور انما يكون ولده حراً اذا تزوجها على
 انها حرة أما اذا أخبرت هي أو غيرها بانها حرة فتزوجها فولدت منه فهي وولدها المولاهما لان ولد
 الامة رقيق الا أن يثبت الغرور في العقد من دعوى القاعدية وفي المحيط تزوج أحد الشريكين
 الجارية المشتري بغير رضا صاحبه ودخل بها الزوج ثم ردا الآخر النكاح فلم يزوج الاقل
 من نصف مهر المثل ومن نصف المسمى لانه راض بالمسمى ورضاه معتبر في حقه وللاخر نصف مهر
 المثل بالغاما بالغ لانه لم يرض بطلاق شيء من حقه وان لم يدخل بها الزوج حتى ردا الآخر النكاح
 فلا مهر لواحد منهما خلاها الزوج أو لم يحل بها وهذا لان الخلوة انما تعتبر في النكاح الصحيح
 وهذا النكاح لم يصح مضمرة في النكاح ❦ وما يجب للامة والمدبرة وأم الولد من المهر
 بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتب ومعتقة البعض يكون لها لا للمولى
 ❦ اذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه وما يجب على المكاتب أو المدبر يسعيان
 في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يؤاخذ به بعد العتق قاضيان في نكاح
 المالك ❦ رجل قال تزوجت هذه وهي أمة له معروفة قال فمجد لا يكون ذلك اقرارا بالعتق
 والنكاح باطل قاضيان في المهر (في نكاح الكافر) ❦ ولا يصح تزوج الكافر مطلقا مسلمة
 ولو وقع عوقب وعوقبت أيضا ان كانت عالة بحاله والساعي بينهما أيضا امرأة أو رجلا ولا يصير به
 ناقضا لعهدهما ان كان ذميا فلا يقتل خلافا لملك رجه الله ابن الهمام في نكاح أهل الشرك
 ❦ ويكره للمسلم أن يتزوج كفاية في دار الحرب ولا بأس له بان يتناول من ذبائح أهل الكتاب منهم
 وذلك منقول عن علي رضي الله عنه ثم كراهة هذا النكاح لمعنى كراهة التوطن فيهم أو مخافة
 أن يبقى له نسل في دار الحرب أو ما فيه من تعريض ولده للرق اذا سبيت والولد في بطنها وذلك
 لا يوجد في الذبائح من المبسوط للسرخسي في نكاح أهل الحرب من كتاب السير ❦ الذمية اذا
 زوجت نفسها رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ الا أن يكون أمرا ظاهرا بان زوجت بنت ملكهم
 أو خيرهم نفسها كاسا أو دباغا منهم أو نقصت من مهرها نقصا ناقشا كان لاولياها ان
 يطالبوه بالتبليغ الى تمام مهر المثل أو بالفسخ قاضيان في الكفاءة (في المهر) ❦ رجل وكل
 رجلا بان يزوجه فلانة بالف فزوجها بالفين ولم يعلم حتى دخل بها ان أجاز يجب المسمى وان رده
 (٢) يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل خلاصة في الوكالة بالنكاح من كتاب النكاح ❦ فان
 اختلفا في حال الحياة في قدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق أو بعده حكم مهر المثل فمن كان من
 جهته كان القول له مع ميسره وان لم يكن من جهة أحد بان كان بين الدعويين تحالف أو يعطى
 مهر المثل هذا قول أبي حنيفة ومحمد علي تخريج الرازي وعلى تخريج الكرخي يتحالفان في

(١) هذا اذا عتقت بعد
 ما تزوجت بغير اذن مولاهما
 اما اذا باعها المولى بعد
 ما تزوجت بغير اذنه فجاز
 المشتري ان كان دخل بها
 الزوج جاز النكاح والا
 لا يجوز حتى لو كان المشتري
 ممن لا يحل له وطؤها يجوز
 النكاح في الوجهين وفي
 العبد يجوز مطلقا والملك
 بالارث كالمالك بالشراء
 والوارث كالمشتري كذا في
 الفصل العاشر من نكاح
 الخلاصة والبرازية

(مبحث أحكام المهر)

(٢) يعني يبطل النكاح بالرد
 ويجب الاقل منهما على
 ما يأتي في أول الوكالة بالنكاح
 نقلا عن الخانية فليرجع اليه

(مطلب زواج ابنه الصغير)

الفصول كلها ويحكم مهر المثل ابن الهمام في المهر ع إذا أراد الرجل أن يذهب بامرأته إلى بلدة أخرى بان كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك لأنهم تراصوا على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة مؤيد زاده قبيل مسائل الطلاق نقلا عن التارخانية (ظم) زواج لابنه البالغ بغيرائه وضمن المهر فأجاز النكاح لا يكون اجازة للضمان (قب) هو اجازة للضمان قسمة في باب نكاح القضولى وفي مختصر القدورى وإذا ضمن الولي المهر صح ضمانه والمرأة مخيرة في مطالبة المهر من زوجها أو وليها ز وفي باب الوليمة من نكاح شرح الطحاوى الاب إذا زوج الصغير امرأة فللمرأة ان تطالب المهر من اب الزوج فيؤدى الاب من مال ابنه الصغير وإن لم يضمن الاب باللفظ صريح بخلاف الوكيل إذا زوج فانه ليس للمرأة ان تطالب الوكيل بالمهر لم يضمن وإن أدى الاب من مال نفسه ان أشهد وقت الاداء أنه دفع ليرجع على ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد القياس أن يرجع لانه أدى ديناً مطالباً في الحال فصار كسائر الديون وفي الاستحسان لا يرجع لتعارف الناس ورأيت في بعض المواضع الوصى إذا زوج امرأة لليتيم فالوصى يطالب بالمهر ضمن باللفظ صريحاً ولم يضمن وإن أدى من مال نفسه يرجع في مال اليتيم والاب لو زوج امرأة لابنه الكبير وضمن المهر فإن كان بامرءه يرجع عليه يعنى إذا كان الضمان بامرءه وان لم يكن بامرءه لا يرجع والامرء بالنكاح لا يكون امرءاً بالضمان والامرء بالخلع يكون امرءاً بالضمان أحكام الصغار للاستروشى في مسائل النكاح ح وصح ضمان الولي المهر لانه من أهل الالتزام وقد أضافه إلى ما يقبله فيصح والمراد به أنه في الصحة أما في مرض الموت فلا لانه تبرع لوارثه في مرض موته وكذلك كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه كما في الذخيرة وأما إذا لم يكن وارثه فالضمان في مرض الموت من الثلث كما صرحوا به في ضمان الاجنبي واستفيد من القول بصحة الضمان أنه لو لم يضمن الاب مهر ابنه الصغير لا يطالب به ولو كان عاقداً لانه لو لم يضمنه بلا ضمان لم يكن للضمان فائدة ولما في المعراج لو زوج ابنه الصغير لا يثبت المهر في ذمة الاب بل يثبت في ذمة الابن عندنا سواء كان الابن موسراً أو معسراً وذكره في المنظومة وشرحها معللاً بان النكاح لا يتفك عن لزوم المال انما يتفك عن ابقاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورة الاقدام على تزويجه ضمان المهر عنه وهذا هو المعول عليه كما في فتح القدير وبه اندفع ما في شرح الطحاوى من ان للمرأة مطالبة اب الصغير بمهرها ضمن أو لم يضمن انتهى من البحر الرائق في باب المهر (بز) ح وعن الفقيه أبي الليث جدد العقد يجب كلا المهرين وذكر القاضي أنه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا حال قيام العقد (بز) وان جدد النكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة بلا نزاع لان الفرض ابقاء الاول ولان عقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه كذا في (م) نقد الفتاوى في المهر (نج) جدد للحلل نكاحها بمهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطاً قسمة في باب الزيادة في المهر (بم) مريضة زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس للاولياء أن يبلغوه إلى مهر مثلها قسمة في باب المهر ح قال الخلوّة الصحيحة بالبكر البالغة هل تبطل حق الاب في قبض المهر أجاب بالقيام السبب وهو البكارة وتكمل المهر وجوب العدة بها عرف نصاً لا ترى أنهم لم تقدم مقام الدخول في حق العنين وفي حق وقوع الطلاق بعد هار جعياً حتى لو طلقها بعد الخلوّة لا يملك مراجعتها في العدة ذكر هذا في أدب القاضي في باب المطالبة بالمهر قاعدية في النكاح (خ) زوجها أمها وقبضت مهرها من الزوج فبلغت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم يكن للبنات

ذلك أبرأة الزوج بدفعه الى الام ولولم تكن وصية فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الجسد والاب والقاضي لان غيرهم لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا بحكم الولاية أو الوكالة في الفصل العشرين من الفصولين § رجل قبض صداق بنته ثم ادعى أنه رد على الزوج وصدقه الزوج وكذبت البنت قالوا ان كانت بكر لا يصدق الاب الابينة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه وان كانت ثيبا فالقول قول الاب § زوج ابنته الصغيرة قادر كذا ودخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى أبيك حال صغرنا وصدقه الاب لا يصح اقرار الاب عليها وإيها أن تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج أقرب قبض الاب في وقت كان للاب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالوكيل بقبض الدين اذا أقر بقبض الدين وصدقه المدينون وكذبه الطالب خزانة المفتين في حبس المرأة نفسها بالمهر § وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب الاختلاف اذا تزوج امرأة على عبد وهي لا تعلم حاله فاذا هو حر فلها قيمته وان كانت تعلم أنه حر فلها مهر مثلها وان كان مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد وهي تعلم ذلك أو لم تعلم أو كان مشكلا وقت العقد فلها قيمته تنازع خانية في الفصل السابع عشر من كتاب النكاح (ق) تزوج في البلد ثم أخرجها الى الرستاق فأبت ذلك فلها ذلك اذا حبست نفسها بالصداق والا فلا (ق) تزوج ببلدية في بلد فولدت منه ثم أراد أن يخرجها الى الرستاق فلها الا بآؤا ولو أخرجها ثم أبت فلها ذلك وله ان يخرجها الى الرستاق ان كان الرستاق قريبا قيل له ما القريب قال مادون السفر وهو الصواب نقدا للفتاوى في الباب التاسع من كتاب النكاح وفي الفتاوى الصغرى § اذا أراد الدخول بالصغيرة ان كانت بنت خمس سنين لا يدخل وان كانت تسع سنين يدخل بها وفي الست والسبع والثمان ان كانت ضخمة سمينة تحتمل الوطء يدخل بها وان كانت مهزولة لا وأ كثر المشايخ على أنه لا عبرة للسن وانما العبرة للطاقة وكذلك في ختان الصبي خلاصة في الثامن من كتاب النكاح § ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المهر فان زعم الزوج انها تحتمل الرجال وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن بزانية في المهر § طلب زوج الصغيرة من الولى تسليمها اليه للمؤانسة وهي لا تتحمل الجماع ورضي الاب بالتسليم وأبت الام فالمعتبر رضا الاب لا اباؤ الام لان الولاية له وان أبي الاب لا يجبر وفي التجنيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الام أنها ان سلمتها اليه قصدها وتضررت لها ضمتها الى نفسها وتزيتها الى أن تتحمل الجماع دفعا للضرر عن الصغيرة من المزبور في المهر § ذهبت الصغيرة الى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلمن هو أحق بامساكها المانع من الزوج حتى ياخذ كل المهر § غير الاب والجد اذا سلم الصغيرة قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لانه يكون مؤجلا عرفا والاب اذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما اذا سلم المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يملك الاسترداد والاب مالك لمطالبة صداق الصغيرة وان لم يمكن للزوج الانتفاع بها لانه يجب بالخلوة والنفقة لا تجب قبل أن تصير محلا للاستمتاع بزانية في نكاح الصغار § في الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بآئنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وعند محمد نصف مهر وعليها بقية العدة وهي مسئلة القدوري وعند زفر عليه نصف المهر ولا شيء عليها من العدة بناء على ان الدخول في النكاح الاول دخول في

(مطلب تزوج بلدية في
بلده فولدت منه الخ)

النكاح الثاني عندهما خلافاً للمحمد خلاصة في الفصل الثامن من الطلاق ﴿ وفي الذخيرة
 اشترت زوجها لم يبق النكاح ويسقط المهر كمن دأب عبد الله ثم اشتراه اذ المولى لا يستوجب على
 عبده ديناً ابتداءً وبقاءً للتنافي معراج الدراية في شرح قوله ولا يتزوج المولى امته ولا المرأة
 عبدها في فصل المحرمات من كتاب النكاح ﴿ تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل
 المهر جلا لامرأها على الصلاح بان زالت بوثبة وان تزوجها بازيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا
 هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح للمتأمل بزانية في الثاني عشر من كتاب النكاح
 ﴿ تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجد لها غير بكر فالمهر واجب عليه بكاله لان البكارة
 لا تصير مستحقة بالنكاح مجمع الفتاوى نقلا عن الوقاعات للصدر الشهيد في المهر ﴿ ومهر مثل
 الامه على قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها من المحل المزبور نقلا عن الملقط لصدر
 الاسلام ﴿ امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج اقرب بين يدي الشهود أن لها عليه كذا
 وكذا من المهر تكلموا في ذلك قال الفقيه أبو الليث يصح اقراره اذا قبلت ويحمل على أنه زاد في
 مهرها والزيادة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من
 غير قبول المرأة فاضحان في المهر ﴿ رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف
 الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون
 متعتها اكثر فيكون لها ذلك فاضحان في المهر ﴿ رجل تزوج ابنته من رجل على ان يرى
 الزوج الاب من دينه الذي له عليه أو زوجت الابنة نفسها على ان يرى الزوج اباها من دينه وهو
 كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها وكذا لو قالت على ان تبرئه وذلك مهري من المزبور في المهر
 ﴿ ومهر مثلها مهر مثلها من قوم أبيها وقت العقد سنوا وجمالوا وعقلا ودينوا وبلدا وعصرا
 وبكارة وثيابة فان لم يوجد منهم فن الجانب لامهر أمها وخالتها اذا كانت من قوم أبيها وقاية
 في المهر ﴿ وفي المشتق يشترط أن يكون المخبر بمهر المثل رجلين أو رجلا وامرأتين ويشترط لفظ
 الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع يمينه كذا في عاية البيان بيان
 الرواية شرح الوقاية ﴿ ولو تزوج امرأة على ان يهب الزوج لابيها ألف درهم كان لها مهر
 المثل وهب لابيها ألفا ولم يهب فان وهب كان له ان يرجع في الهبة ولو تزوج امرأة على ان يهب
 لابيها عنها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الألف الى الاب يرجع
 عليها بنصف الألف وهي الواهبة فاضحان في المهر ﴿ مات عن زوجة فادعت المهر على
 ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو أقر الورثة بذلك صح وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لها الى
 الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار ولها أن تأخذ قدر مهر مثلها من التركة وان ادعت
 الورثة ابراء أو استفتاء فلا بد من البينة لهم وعليها اليمين اذا وسأتى ان شاء الله تعالى ما هو المختار
 في حق اليمين وقال الفقيه ان كان الزوج بنى بها يمنع قدر ما جرت العادة بالتجميل والقول للورثة
 فيه لان النكاح وان كان شاهدا على المهر لكن العرف شاهد على قبض بعضه فيعمل بهما لكن
 اذا صرح بعدم قبض شيء فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكمان
 في التقرير والبناء بهما غير محكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فصرح المحكم باعتضاد
 الانكار وفيه نظرية تف عليه ﴿ وذكر في المغني تزوجها عند شاهدين على مقدار ومضت
 سنون وولدت أولادا ثم مات الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحس
 المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كله أو بعضه بالابراء أو الخط وبه أفتى برهان الأئمة

(مطلب النكاح محكم في
 وجوب المهر)

ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الديون وعليه الفتوى فمن هذا يعلم الحكم في المسئلة الأولى لأن قبض البعض محتمل وكذا الإبراء فلا تعارض المحكمات بزازية في الثاني عشر من كتاب النكاح ﴿١﴾ تزوجها بمهر سرابشي وعلاية بأكثر منه ان تواضعا وتعاقدا في العلانية بأكثر فالعلاية الآن يكون أشهد عليها أو على الولي ان المهر مهر السر والعلاية سمعة بزازية في المهر ﴿٢﴾ ولو تزوج امرأة على الدراهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة تكمل لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الرائجة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها وقال الفقيه أبو جعفر لها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبيل الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجبا مهر المثل كما لو تزوج امرأة على عبد أو ثوب فهلك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب أو العبد ولا يصار الى مهر المثل قاضيان في باب الصرف من البيوع ﴿٣﴾ وفي الفتاوى امرأة أبت ان تسكن مع احماء الزوج كاه وغيرها ان كان في الدار بيوت وفرغ لها بيتا منها وجعل لبيتها غلقا لم يكن لها ان تطالبه بيت آخر وان لم يكن في الدار الا بيت واحد لها ان تطالبه ولو أبت ان تسكن مع جارية زوجها فهو وما ذكرنا سواء ولو كان في الدارين بيتان أو أكثر الا ان بيت الخلاء واحد ليس لها ان تطالبه بالمسكن الا آخر فيصير كركي في نوع في الخصومة مع المرأة من كتاب النكاح ﴿٤﴾ رجل له امرأة وأمة فقالت المرأة لا أسكن مع أمتك وأرادت بيتا آخر ليس لها ذلك لان الأمة بمنزلة متاع البيت وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولدك هكذا ذكر في فتوى صدر القاضي برهان الأئمة ولو الجسة في الفصل الخامس من كتاب النكاح ﴿٥﴾ ولو كان في الدار بيوت وأبت ان تسكن مع ضرتها أو مع أحد من أهلها ان أدخل لها بيتا منها وجعل له مرافق وغلقا على حدة ليس لها ان تطلب بيتا آخر وان لم يكن فيها الا بيت واحد فلها ذلك اختيار شرح المختار في النفقة (في الاولياء والا كفاء) ﴿٦﴾ اذا تزوجت المرأة نفسها غير كفء كان للاولياء من العصبية حق الفسخ ولا يكون الفسخ بعدم الكفاءة الا عند القاضي لانه مجتهد فيه قاضيان في الكفاءة ﴿٧﴾ قال غير الاب والجد من الاولياء لو زوج الصغرة من عنين معروف لم يجز لان القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى فاعديه في النكاح (بم) زوجت نفسها من غير كفء (١) ولها وليان فرضي احدهما لم يبق للآخر حق الاعتراض كالا ابتداء قسبة في باب الكفاءة ﴿٨﴾ وبعد العصابات من الأقارب (٢) الولاية عندنا مولى العتاقة لانه عصبه ثم عصبه مولى العتاقة وعند عدم العصبية كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقال محمد لا ولاية لذوى الارحام وقول أبي يوسف مضطرب قاضيان في الاولياء ﴿٩﴾ ثم الولي يعني بعد العصابات من النسب المعتق وان كان امرأة ثم بنوه وان سددوا ثم عصبته من النسب على ترتيب عصابات النسب كذا في فتح القدير وغيره من البحر الرائق في باب الاولياء ﴿١٠﴾ رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل ذكرانه لا يشرب المسكر فوجدته شربا مدنا فبلغت الصغيرة وقالت لأرضي قال الفقيه أبو جعفر ان لم يكن أب البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لان والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفاءة وانما تزوجها منه على ظن انه كفء قاضيان في الكفاءة (بم) ﴿١١﴾ رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل فله حر الاصل فكان معتقا فهو باطل قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون

(مبحث أحكام الاولياء والا كفاء)

(١) ولو تزوجها وليان فالأول أولى لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أنكح الوليان فالأول أولى ولانه لما سبق فقد صح فلا يجوز نكاح الثاني وهذا لان سبب الولاية القرابة وهي لا تجزأ فصا ركل واحد منهما كالمنفرد فأيهما عقد جاز كالامان وان تزوجا معا بطلت عند الجمع وعدم أولوية احدهما اه من الاختيار

(٢) اعلم أن الولي من كان أهلا للميراث وهو عاقل بالغ حتى لا يثبت للصبي والمجنون ولاية وكذلك الكافر لا ولاية له على المسلم لانه لا يرث منه والمسلم لا ولاية له على الكافر أيضا لانه لا يرث منه وكذا العبد لا ولاية له أيضا لانه لا يرث منه كذا في شرح الطحاوي من غاية البيان

بالاتفاق قنسة في باب نكاح الصغار ﴿١﴾ وذكر في الاصل امرأة تزوجت نفسها رجلا ولم تعلم أنه حر أم عبد ثم ظهر أنه عبد اذن له في النكاح لا خيار لها فيكون الخيار للاولياء وان زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا أنه حر أم عبد ثم علموا أنه كان عبد الاخير لاحدهم وبمثل لو ذكر الزوج انه حر فزوجها منه ثم ظهر انه عبد كان لهم الخيار ودات المسئلة على ان المرأة اذا تزوجت نفسها رجلا ولم يشترط لها الكفاءة ولم تعلم المرأة انه كف أو ليس بكف ثم ظهر انه ليس بكف لا خيار لها وكذا الاولياء اذا تزوجوها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا وان شرط الكفاءة أو أخبر لهم بالكفاءة فزوجوها ثم ظهر انه غير كف كان لهم الخيار قاضيان في فصل الكفاءة وكذا في الخلاصة والبرازية ﴿٢﴾ ومن تزوج ابنته وهي صغيرة عبدا أو زوج ابنه وهو صغيرة فهو جائز عند أبي حنيفة خلافا لهما من كبير مشتمل الاحكام في آخر فصل في الكفاءة ﴿٣﴾ الاولياء في النكاح عشرة (١) الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وأم ثم ابن العم لاب وأم ثم ابن العم لاب والاقر منهن يجب الابعد فان لم تكن لها عصة من جهة القرابة قولهم امولى العتاقة الذي اعتق أباه فان لم يكن لها واحد منهم ولها أم أو جدة أو أخت أو خال أو خالة أو عممة أو امرأة ذات رحم محرم منها فهن اولياؤها ان زوجها أقربهن اليها جاز النكاح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز ﴿٤﴾ ثمانية نقر لولاية لهم العبيد والصبيان والمجانين والوصى والمثلث والذى ربي يتيم في حجره والغائب غيبة منقطعة والكافر للمسلمة خزانة الفقه لابي الليث في كتاب النكاح (ق) غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة ممن لا يقدر على المهر والنفقة لم يصح فقد الفتاوى في الكفاءة ﴿٥﴾ وفي المحيط اذا زوج الصغير أو الصغيرة أبعدا الاولياء فان كان الاقرب حاضرا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الابعد على اجازته وان لم يكن من أهل الولاية بان كان صغيرا أو كبيرا مجنونا جاز وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح الابعد تارة ثانية في الحادى عشر من كتاب النكاح ﴿٦﴾ اذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كالاخوين والعمين فايهم ما زوج جاز عندنا وان زوجها على التعاقب جاز الاول دون الثانى وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فوق عامعا ولا يعلم أيهما أول بطل العقدان قاضيان من فصل الاولياء ﴿٧﴾ الاولياء في نكاح الصغار والصغار والمجنون والمجنونة العصباء ويعتبر الترتيب فيهم الاقرب فالاقرب كما في الميراث الا في فصلين أحدهما اذا كان لها أب أو جد وابن فالولاية للابن عندهما وعند محمد للاب والثانى الجدمع الاخ فهم مساو عندهما وعند أبي حنيفة الجد أولى وجيز في باب معرفة الاولياء ونكاح الصغار من كتاب النكاح ﴿٨﴾ واختلف أصحابنا في الاب والابن اذا اجتمعا للمجنونة قال أبو حنيفة وأبو يوسف الابن أحق بتزويجها وقال محمد الاب أحق بتزويجها لانه يملك التصرف في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها وكذلك ابن الابن وان سفل قاضيان في فصل الاولياء من كتاب النكاح (قال) (٢) مجنونة كبيرة رابسرش بشوى داد چون هشیار شد خيار را بافتش بودیانی * أجاب فی از بهر آنکه اگر مزوج پدر بود خيارش نیست و پسر ار پدر اولى بنکاح * قاعدية في النكاح (قال) (٣) دختری نارسیده را برادر پدر بشوى داد چون رسید شد اختيار فرقت کرد اختیاری بشرع درست و بقاضی خصومت کرد قاضی تفریق کرد اگر شوى دیگر کنند و ابو دینانی * أجاب در زمانه مانى از برای آن که هیچ قاضی درین صورت بی رشوت فسخ نکند و هر حکمی که بر شوت بود نافذ نباشد و تا فسخ درست نبود

(١) قوله عشرة كذا في جميع النسخ التي بأيدينا والمعدود اثنا عشر كما ترى اه

مصححه

(مطلب من ليس له ولاية النكاح)

(٢) زوج مجنونة كبيرة ابنها ثم رشدت هل لها خيار الفسخ أم لا أجاب لا لانه اذا كان المزوج أبافليس لها الخيار فالابن أولى من الاب في باب النكاح اه

(٣) زوج صغيرة عمها ثم بلغت واختارت الفرقة والاخبار جائز في الشرع وخاصمت عند القاضي وفرق القاضي بينهما فان أرادت التزوج بالآخر هل يجوز أم لا أجاب لا يجوز في زماننا لانه ليس من قاض يفسخ النكاح في مثل هذه الصورة بلا رشوة وكل حكم يكون برشوة لا يكون نافذا واذا لم يصح الفسخ لا تحرم على زوجها اه

برين شوى حرام نكردد * قاعدية في النكاح ﴿ ذكر في فتاوى القاضى ظهير الدين أن الوصى لا يملك انكاح الصغير والصغيرة وان أوصى اليه الاب بذلك لان بالموت تنقطع ولاية الاب عن الصغار والوصاية تثبت بعد الموت فلا يفسد ايضاؤه به اليه ثم قال وروى هشام عن الامام أنه لو أوصى اليه الاب به جاز انكاحه وفي الذخيرة البرهانية ولو كان الوصى وليا فزوج الصغير أو الصغيرة فلهما الخيار اذا بلغا (قلت) ويحمل في انكاحه الغبن اليسير في المهر فانه ذكر في الذخيرة أن الزيادة والنقص بحيث يتغابن فيه الناس جائز في جميع الاولياء بالاتفاق أما لو كان بحيث لا يتغابن فيه الناس لا يجوز نكاحهم حتى لو أجاز بعد البلوغ لا تعمل اجازته هذا في غير الاب والجد أما فيهما فانه يصح منهما الخط والزيادة عند الامام وقال لا يجوز أدب الاوصياء في فصل النكاح ﴿ صغيرة زوجها غير الاب والجد فاختصت مع زوجها بعد البلوغ وهى بكر فقالت اخترت الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا بينة وان اختلفا في الحال فقالت بلغت الآن واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكتت كان القول لها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يطل خيارها الا بالرضا صريحا أو دلالة نحو التمكين وغير ذلك قاضى خان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك من كتاب الدعوى ﴿ اذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فان لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة وان دخل بها فلا مهر كما لا وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة أحكام الصغار في مسائل النكاح ﴿ اذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ يرثه الآخر وكذا اذا مات أحدهما بعد البلوغ قبل قضاء القاضى بالتفريق يرثه الآخر لما أن أصل العقد صحيح ولهذا يحل للزوج أن يطأها ما لم يفسخ القاضى النكاح بينهما بخلاف النكاح الفاسد حيث لا يثبت حل الوطء والتوارث لان أصل العقد ليس بثابت وبخلاف ما اذا زوج الفضولى فمات أحد الزوجين قبل الاجازة حيث لا يثبت التوارث لان أصل العقد موقوف فبطل بالموت وفيما نحن فيه صحيح فتقرر بالموت لان الشيء بانتهائه يتقرر بيان الرواية في باب الولي والكفء ﴿ الاب زوج الصبي امرأة كبيرة فاذا هو محبوب فرافعه الى القاضى لا بطلان النكاح لم ينتظر بلوغه ولو لم يكن له أب أو جده أو وصى يخاصم نصب القاضى من يخاصم عنه ولو كانت المرأة صبية لم يفرق بل يتأني الى بلوغ المرأة خزانة الاكمل في النكاح من الجامع الكبير ﴿ لو زوج الرجل ابنته الصغيرة من رجل وهى بنت عشر سنين فاذا الرجل محبوب لم يفرق القاضى فيوقف حتى بلغت فان بلغت معتوهة لا يرجع زواله يخاصم عنها الاب فيفرق القاضى من الخزانة المزبورة في المحل المذكور ولو بلغت واختارت نفسها والزوج غائب لا يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب ولو كان الزوج صبيا لا ينتظر كبره ويفرق بينهما بحضرة والده أو وصيه ان لم يأتيا بما يدفعها كذا في أحكام الصغار من البحر الرائق في باب الاولياء والاكفاء ﴿ وفي جامع القاضى أبى جعفر الاستروشنى زوجت صبية من صبي فأدركت قبل بلوغه فأختارت الفرقة فالحاكم لا يفرق بينهما الا بحضرة الخصم من جانبه من أب أو وصى فان لم يكونا فالجد أو وصيه خصم فان لم يوجد أحدهما نصب القاضى وصيا يخاصم عنه فيحضره ويطلب منه حجة للصغيرة تبطل دعوى الفرقة من بينة على رضاها بالنكاح بعد البلوغ أو تأخيرها طلب الفرقة فان لم يظهرها الخصم وأراد تحلفها يحلفها فان حلفت يفرق بينهما الحاكم بحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي أدب الاوصياء في فصل النكاح (ذ) الصبي والصبية لو تزوجا بلا اذن ثم أجاز له الولي جاز ولهما خيار البلوغ لو أجاز

غير الاب والجد فصولين في أحكام الصبيان من الفصل الرابع والثلاثين ﴿ الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها تحتاج الى القضاء وستة لا فالاول الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر وبإياء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار العتق وبالإيلاء وبالردة وببيان الدارين وبملك أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد أشباهه في النكاح (اخ) اذا تزوجت غير كف فلولي أن يفرق بينهما مدفعاً للعار عنه والتقريق الى القاضي كما تقدم في البلوغ وما لم يفرق فأحكام النكاح ثابتة ولا يكون الفسخ طلاقاً لان الطلاق تصرف في النكاح وهذا فسخ أصل النكاح ولان الفسخ انما يكون طلاقاً اذا فعله القاضي نيابة عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لها شيء من المهر ان كان قبل الدخول لما بينا وان دخل بها فلها المسمى وعليها العدة ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح نقد الفتاوى في الباب السادس من كتاب النكاح (في الجهاز) ﴿ جهز بته وزوجها ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت تملكها وقال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب عارية قبل القول للزوج ولها لان الظاهر شاهد به اذا عادة دفع ذلك اليها به واختاره السعدي واختار الامام السرخسي كون القول للاب لان ذلك يستفاد من جهته والمختار للفتوى القول الاول ان كان العرف ظاهراً بذلك كما في ديارهم كما ذكره في الواقعات وفتاوى الخاصي وغيرها وان كان العرف مشتركا فالقول للاب وقيل ان كان الرجل ممن مثله يجهز البنات تملكها فالقول للزوج والافله ابن الهمام في آخر المهر قال مولانا رحمه الله وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله ينافى عن الاعارة وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر قاضيان في فصل في هبة الوالد لولده من كتاب الهبة ﴿ اذا جهز ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطلبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعدما كبرت وسلم اليها وذلك في صحته فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة من الواقعات الحسامية في كتاب المواريث بعلامة النون (فضم) ﴿ غره فقال أزوجه بنتي وأجهزها جهازاً عظيماً فترت زوجها ودفع الدستيمان الى أبيها ثم أبوها لم يجهزها لارواية فيه وأفتوا بان الزوج يطالب أبا المرأة بالتجهيز فان جهز لا يسترده والا يسترده ما زاد على دستيمان مثلها وقد ربح بعضهم الجهاز بالدستيمان لكل دينار من الدستيمان ثلاثة دنائير من الجهاز وأربعة دنائير من الزوج يطالب به هذا القدر ولا يسترده ما زاد على دستيمان مثلها (فقط) الصحيح أنه لا يرجع بشيء على أب المرأة اذا المال في باب النكاح ليس بغرض أصلي في الفصل العشرين من جامع الفصولين

(مبحث الجهاز)

* (كتاب الرضاع) *

﴿ رجل تزوج امرأة فشهدت امرأته انها أرضعتهم ما لا تثبت الحرمة بقولها وان كانت عدلة وان تنزه كان أفضل وقال مالك تثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانهم من باب الديانة فتثبت بقول الواحد كما لو اشترى لحماً فأخبره عدل أنه ذبيحة الجوسي يحرم عليه وانا نقول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحرمة كما لو قامت على الطلاق فان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا الوشم بأربع نسوة وقال الشافعي يفرق بينهما بشهادة الأربع وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة بشهادتهما فكذلك قبل النكاح ﴿ واذا أراد

الرجل أن يخطب امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح أنها أرضعتها كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع منهما فكذا اذا قامت عندها واذا أقصر الرجل بالمرأة أنها أخته من الرضاع ولم يصر على اقراره كان له أن يتزوجها وان أصر لا يحل له أن يتزوجها ولو أقرب بعد النكاح بذلك ولم يصر على اقراره لا يفرق بينهما وان أصر فرق بينهما وكذا لو أقرت المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان لها أن تزوج نفسها منه وان أقرت بذلك ولم تصر ولم تكذب نفسها السكن زوجت نفسها منه جازت نكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع بمنزلة الرجوع عن اقرارها وقد مرّت هذه الجملة في فصل المحرمات ولو قالت المرأة بعد النكاح كنت أقربت قبل النكاح انه أختي من الرضاع وقد قلت ان ما أقربت به حق حين أقربت بذلك فلم يصح النكاح لا يفرق بينهما وبمثله لو أقرا الزوج بعد النكاح وقال كنت أقربت قبل النكاح انها أختي من الرضاع وقلت انه حق فان القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو أقرت بعد النكاح أن الزوج أخوها من الرضاع وأصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذلك اذا أسندت ذلك الى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقرب بعد النكاح وأصر على اقراره فرق بينهما وكذلك لو أسند اقراره الى ما قبل النكاح والله أعلم * قاضيان في آخرباب الرضاع

و بين ابنتي شخص رضاعا ونسبة * فلا تجمع من فالدر للفعل ينشر

صورة المسئلة لو كان لامرأة أو لرجل ابنتان احدهما من الرضاع والاخرى من النسب لا يجوز لرجل أن يجمع بينهما في عقد نكاح لان الدر كما ينشر الحرمة من جهة المرأة ينشرها من جهة الفعل أبضا عندنا وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب القنية في آخرباب الرضاع ولا جله تطمها

ولو من رضاع في نكاح بشبهة * ولو من زنا فالحكم لا يتغير

لما تقدم في البيت السابق أن لبن الفعل ينشر الحرمة كما ينشر ابن المرأة وكان ذلك شاملا لما هو بنكاح صحيح ووطء بشبهة ووطء بزنا والحكم لا يفترق في كل الاحوال نبه عليه في هذا البيت والموجب لنظمه الفرع الاخير لكونه منصوصا عن علماء ناذ كره صاحب القنية قال ما صورته زنى بامرأة تحرم عليه ينتهان الرضاع وهي منصوصة أقول في النهاية وفتاوى قاضيان والفتاوى الظهيرية والذخيرة رجل زنى بامرأة والعياذ بالله فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لها هذا الزاني ولا لأحد من آباءه وأولاده نكاح هذه الصغيرة على ما عرف من أصل أصحابنا يعني أن لبن الفعل يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعضية بين الزاني وبين هؤلاء شرح الوهبانية للمصنف في الرضاع * صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة لا باس بالنكاح بينهما اذا لم يخبر به واحد فان أخبر به واحد عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان أخبر بعد النكاح فالاحوط أن يفارقها لان الشك وقع في الاول في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع * قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا * برأيه في الفصل الرابع من كتاب النكاح * واذا ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما وان كان قبل الدخول فلامهر لها وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه السفقة والسكنى ولو لم يشهد عليه أحد ولكن قال الزوج بأنها

أختي أو أمي من الرضاع فإن قال بعد ذلك كذبت أو وهمت أو غلطت فهما على نكاحهما وإن
قال هو حق كما قلت ففرق بينهما وإن كانت المرأة صدقته فلا مهر وإن كذبت فلهما نصف المهر
وإن كان قد دخل بها فلهما جميع المهر والنفقة والسكنى إن كذبت وإن صدقته فلهما الأقل من
المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة والسكنى مضمرة في الرضاع وذكر الاستيعابي
أن الأفضل له أن يطلقها إذا أخبرته امرأة يعني بالرضاع فإن كان قبل الدخول بها يعطيها نصف
المهر والأفضل لها أن لا تأخذ منه شيئاً وإن كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج أن
يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الأقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا
تأخذ النفقة ولا السكنى انتهى من البحر الرائق في الرضاع في شرح قوله ويثبت بما يثبت به
المال ❦ وفي الحجة تزوج امرأة رضية فجاءت أم الزوج أو جدته أو أخته فأرضعت هذه
الصغيرة حرمت على الزوج لأنها صارت أخته أو بنت أخته تتارخية من كتاب الرضاع ❦ لو
أدخلت امرأة حلبة ثديها في فم رضية ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم لأن في
المنايع شكاً كافي للولاءية أشباه من قاعدة الأصل في الإبضاع التحريم من القاعدة الثالثة
❦ وهذه الحرمة يعني حرمة الرضاع كما ثبتت في جانب الأم تثبت في جانب الأب وهو الفعل الذي
ينزل لبنها بوطئه وقال الشافعي الحرمة لا تثبت في جانب الأب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن
الفعل فعندنا الفعل أب الرضيع وأم الفعل جدته وأخواته عماته وأولاد الفعل أخوته ولا
يحل للرضيع أن يتزوج واحدة منهم ولا نكاح موطوءة الفعل ومنكوحته ولا للفعل نكاح
موطوءة الرضيع والمرضع ولا منكوحته ولو كان للفعل امرأتان حبلتا منه وأرضعت كل واحدة
منهما رضيعاً كان الرضيعان أخوين لأب وإن كانت أحدهما أنثى لا يجوز النكاح بينهما
ولو كانتا أنثى لا يجوز الجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الأختين من النسب قاضحان
في أول الرضاع ❦ وفي نكاح الحسن بن زياد ولدت من الزوج وجف لبنها ثم درت وأرضعت ولداً
لهذا الولد أن ينسب ابنه هذا الرجل من غير المرضعة وليس هذا بلبن الفعل لا تقطاع النسبة عن
الأول ❦ ولو تزوج امرأة ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللبن وأرضعت ولداً لا يكون الزوج أباً
للولد وليس هذا أيضاً بلبن الفعل ❦ والسعوط والوجور محرم لا الاقطار في الأذن والاحليل
والجائفة وكذا الحقنة في ظاهر الرواية بزارية في الرضاع ❦ يجوز أن يتزوج أخت ابنه من
الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لأن أخت ابنه من النسب إن كانت منه بان كانا من أب وأم أو
من أب فهي بنته وإن لم تكن منه بان كانا من أم فهي ربيبة والربيبة تحرم بالدخول ولم يوجد هذا
المعنى في الرضاع لأن بنت المرضعة أخت ابنه لأم فلا تكون بنتاً له لأن لبن المرضعة ما كان منه ولم
يدخل بالمرضعة حتى يصير متزوجاً ببنت امرأة دخل بها حتى لو لم يوجد أحد هذين المعنيين في
النسب بان كانت أمة بين شريكين فجاءت بولد فادعياه حتى يثبت النسب منهما ما وكل واحد
منهما بنت من امرأة أخرى جاز لكل واحد من المولدين أن يتزوج ببنت شريكه وإن كان كل
واحد من المولدين متزوجاً ببنت ابنه من النسب لأنه لم يوجد في بنت شريكه أحد هذين المعنيين
اذ بنت شريكه ليست ببنت له ولا ببنت امرأة دخل بها كما في شرح الوافي في كتاب الرضاع

* (كتاب الطلاق) *

(١) خالع رجل مع امرأته
وذهب إلى دكان الصكالك
فقال له المرأة اكتب ثلاث
طلقات فقال الصكالك للزوج
اهكذا حصل فقال الزوج
اكتب ثلاث طلاقات اه

(فقط) قال للصكالك اكتب طلاق امرأتى تطلق كتب أول يكتب (قط) (١) مردى بازن خلع

كردوبدكان صلک نویس آمدند زن گفت که هر سه طلاق بنویس صکال شوی را گفت که هم چنین
 هست شوی گفت هر سه بنویس يقع الثلاث بحکم الاقرار جامع الفصولین فی الفصل الرابع
 عشر ﴿ ولو ادعی الزوج استثناء أو شرطاً فكذبته فالقول للزوج ولو شهد بالخلع أو طلاق
 بلا استثناء بان قالان شهدانه خلع أو طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال لم نسمع منه
 الا كلمة الخلع أو الطلاق فالقول للزوج الا أن يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البندل أو نحوه
 حيث يقبل قولها فهذه مما تقبل فيه الشهادة على النفي (ضخ) فيما قال لم نسمع منه الا كلمة
 الخلع الصحيح أن الزوج لا يصدق الا بينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد احوال الناس وعن
 (ظه) طلق وقال استثنيت لا يصدق قضاء ولو قال طلقت واستثنيت صدق ويقتى بأن دعوى
 الاستثناء تصح الا ان ظهر منه ما ينافي جامع الفصولین فی آخر الفصل الثاني والعشرين (فو)
 طلق ثم استثنى بان شاء الله غير أنه تكلم به في نفسه بحيث سمعه هو لا غيره لا يصدق قضاء فيجب أن
 يجهر به لينبته بينة من المحل المزبور ﴿ طلق أو خلع ثم ادعى الاستثناء أو الشرط ولا
 منازع لا اشكال في أن القول قوله وكذا اذا كذبته المرأة فيه ذكره في الحاشي للامام محمود
 البخاري ولو شهد عليه بأنه طلق أو خلعها بغير الاستثناء أو قال لم يستثن قبلت وهذه من المسائل
 التي تقبل فيها الشهادة على النفي فان لم يشهد على النفي بل قال لم نسمع منه غير لفظة الطلاق
 أو الخلع والزوج يدعي الاستثناء في المحيط القول قوله وفي فوائد خمس الاسلام الا وزجندی
 لا تسمع دعوى الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبينه بل اذا عرف باقراره ومثله اذا قال لعبد
 أعنتك أمس وقلت ان شاء الله لا يعتق وفي فتاوى النسفي لو ادعى الاستثناء وقالت بل طلقتني
 فالقول لها ولا يصدق الزوج الا بينة بخلاف ما لو قال لها قلت لك انت طالق ان دخلت فقلت
 طلقتني منجز القول قوله ﴿ وفي الفتاوى الصغرى اذا ذكر الجعل لا تسمع دعوى الاستثناء
 والطلاق على مال كالخلع ونقل نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا
 اجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أن لا يصدق الزوج الا بينة لانه خلاف الظاهر وقد
 فسد حال الناس والذي عندي أن ينظر فان كان الرجل معروفاً بالصلاح والشهود لا يشهدون
 على النفي ينبغي أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقاً له وان عرف بالفسق أو جهل
 حاله ينبغي أن لا يؤخذ بقول المانع لغلبة الفساق في هذا الزمان ولو طلق فشهداثنان أنك
 استثنيت وهو غير ذاكر ان كان بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما
 والا لا يأخذ بهما ابن الهمام في فصل الاستثناء من كتاب الطلاق ﴿ وفي المبسوط لو قال
 لامرأتين أنتم طالقان ثلاثاً بنوى أن الثلاث بينهما فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى فيه
 فتطلق كل منهما اثنتين لانه من محتملات لفظه لكنه خلاف الظاهر فلا يدين في القضاء فتطلق
 كل ثلاثاً وكذا لو قال لاربعة أنتن طواقي ثلاثاً بنوى أن الثلاث بينهن فهو مدين فيما بينه
 وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة وفي القضاء تطلق كل ثلاثاً ابن الهمام في باب ايقاع
 الطلاق ﴿ وعن الامام في قوله لا حاجة لي فيك أولاً أحبك أولاً أشتهيك أولاً رغبة لي فيك
 لا يقع وان نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله لا حاجة لي فيك بالنيسة بزانية في آخر
 الكتابات قال لا حاجة لي فيك أو ما أريدك أو (٢) مارا بكار نيتي لا يقع وان نوى بزانية
 في آخر الكتابات ﴿ وقوله لها اختاري بمنزلة أمرك بيدك في جميع الاحكام الا في خصلة
 وهي أنه يصح نية الثلاث في الامر باليد وفي التخيير لا يصح الا الواحد ﴿ جعل أمرها بيدها ثم

(٢) لا تنفعني

- (١) أعطى طلاقاً أعطى
لى طلاقاً أعطى لى طلاقاً
(٢) أعطيت
(٣) طلقنى طلقنى طلقنى
(٤) فعلت فعلت فعلت

أقامها عن المجلس أو جامعها طوعاً أو كرهاً خرج من يدها بزانية في النوع الثاني من الفصل الرابع من كتاب الطلاق في فوائد شيخ الإسلام نظام الدين لو قالت (١) من أطلاده من طلاق ده من طلاق ده فقال (٢) دادم تقع واحدة ولو قالت من طلاق ده ومن طلاق ده ومن طلاق ده فقال دادم يقع ثلاث ولو قال لها اختارى اختارى فقلت اخترت يقع ثلاث وأنه معروف وذكري في الذخيرة لو قالت طلقنى طلقنى فقال طلقث ثلاثاً ولو قالت (٣) من طلاق كن من طلاق كن فقال (٤) كرم كرم كرم تطلق ثلاثاً وهو الأصح وكذا في أيمان الجامع في الفتاوى أنها تطلق ثلاثاً وكذلك أجاب السيد الامام الأشرف وعن الشيخ الامام عمر بن أبي بكر الفراء أنه تقع واحدة لأنه أجاب عن السؤال الأخير من الاستروثنية في الفصل الثاني والعشرين في رجل قال لامرأته المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع عليها طلاقان فلا يصدق قضاء ان قال نويت بالثانية الخبر وكذا لو قال قد طلقك قد طلقك أو قال أنت طالق قد طلقك يقع طلاقان فأضحك من كتاب الطلاق في رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق وقال غيب بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها صدق ديانة وفي القضاء تطلق ثلاثاً من المحل المزبور في رجل قال لامرأته الامة ثنتين ثم اشتراها من المولى لا تحل له ولو انقضت عدتها فوطئها المولى ثم نكحها الزوج أو اشتراها لا تحل له أيضاً قاعدية من كتاب الطلاق قال اذا وقع الشك في وقوع الطلاق فلم يقع احتياطاً أجاب هذا احتياط عن شبهة حرمة يلزمه الوقوع في حقيقة حرمة أخرى بيانه ان الحكم بالحرمة مع الشبهة قول على الله تعالى بما لا يعلم وأنه حرام بقوله تعالى وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون قاعدية في كتاب الطلاق ولو وكل جلاب طلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بائناً ورجعها ثم طلق الوكيل يقع مادامت في العدة ولو قال وكلتك في جميع اموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع خزانة الفتاوى في التوكيل من كتاب الطلاق وفي الحاشية رجل قال لغيره طلق امرأتى فطلقها الوكيل ثلاثاً فان كان الزوج نوى الثلاث يقع الثلاث والالم يقع شيء في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبه يقع واحدة تنازع الحاشية من السابع والعشرين من كتاب الوكالة في رجل تزوج امرأة ثم أقر أن فلاناً كان زوجها فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم قالت المرأة لم يطلقني فلان فالقول قوله لانه لم يظهر تكذيب المخبر عنه اياه في صدق في خبره مالم يكذبه المخبر عنه ولا يصح تكذيب المرأة اياه لان اقدامها على العقد اعتراف منها بصحة العقد في الظاهر ولا صحة الاونكاح الاول مرتفع فان حضر الغائب وكذبه في دعوى الطلاق وحلف قضى له بها وفتق بينها وبين الآخر لانه ثبت نكاح الغائب بصادقهم والزوج ينكر الطلاق فالقول قول الزوج في الطلاق ولا يقربها مالم تنقض عدتها التي وجبت بسبب الدخول بشبهة وان صدقه الاول وكذبه المرأة الا في النكاح فالطلاق واقع الآن لا قبل نكاح الثاني لانه لا يصدق في ابطال نفقة العدة وعليها العدة منذ الآن وعلى الاول نفقة العدة منذ الآن الى أن تنقضي ويفرق بينها وبين الآخر لان نكاح الاول قد ثبت بصادقهم والفرقة ظهرت في الحال لان المرأة تكذبه في التقديم وهي خصم في التكذيب والانكار لانه لو صدق في التقديم لزم القول بانقضاء عدتها او بعض عدتها وفي ذلك ابطال نفقة عدتها فلا يصدق في اقرار تقديم الطلاق ويحكم بالطلاق منذ يوم أقر قاعدية في النكاح أخبرت أن الثاني جامعها وأنكر الجامع حلت للاول ولو على القلب لا ادعت وطء الثاني وقال الاول بعد نكاحها ما كان الثاني وطئاً يفرق

- (مبحث طلاق الوكيل بعد
ما طلق الموكل)
(مبحث ما اذا قال له وكلتك
في جميع اموري فطلق
امرأته)

بينهما ويجب على الاول نصف المهر بزانية في نوع في المحلل من الفصل التاسع من كتاب الطلاق
 (ذ) جعل امرها بيدها فقالت طلاق افكندم تطلق نوى اولاً وكذا لو قالت امرأه افكندم
 تطلق نوى اولاً لان هذا اللفظ تعين للطلاق عرفاً يقال زن فلان امرأه افكندم يفهم فيما بينهم
 أنها طلقت نفسها في الفصل الثالث والعشرين من الفصولين ﴿ قال سألت امرأة أن تزوجني
 قد طلقني ثلاثاً وقد غاب هل لي أن أعتد وأتزوج أجاب ان كان يباشرك بعد ما طلقك أو أنكرك
 الطلاق بلسانه لا لان الظاهر أنه يباشر فيجعلك القاضي امرأته ظاهراً فيكون لك زوجان ظاهر
 وباطن وهذا محال قاعدة في الطلاق ﴿ قال لا تحرق امرأتي فطلقها بمهرها ونفقة
 عدها فالتخار قول أبي بكر الاسكافي أنها ان كانت مدخولاً بها لا يجوز لانه خلاف الى شر لانه
 يقطع النكاح لانه امرأه أن يطلقها رجعياً فطلقها بآثنا ولا يجوز لانه خلاف الى خبر قاعدة في
 الطلاق ﴿ قال بالخلوة هل يسقط حق المطالبة للمرأة زوجها بالجماع أجيب لا ألا ترى أن
 العنين يخلو بها خلوات صحيحات ولا تسقط مطالبته بالجماع ﴿ قال لو طلقها بعد الخلوة
 الصحيحة هل يكون رجعياً أجيب لا فهو طلاق قبل المسيس حقيقة قاعدة في الطلاق ﴿ قال
 امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثاً وهو ينكر ولا تقدر المرأة على منع نفسها عنه وسعها أن تقتله
 لأنها عجزت عن دفع الشرع عن نفسها فيباح لها ان تقتله ولكن ينبغي أن تقتله بالدواء لا بالسلة
 القتل لانها لو قتله بالسلة جازحة تقتل قصاصاً قاعدة في الطلاق ﴿ ولو قال أنت طالق ونوى
 به الطلاق من وثاق لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو أراد أن يطالق من
 العمل لم يدين فيما بينه وبين الله تعالى وعن أبي حنيفة أنه يدين ولو صرح وقال أنت طالق
 من وثاق لم يقع في القضاء شيئاً ولو قال أنت طالق من هذا العمل وقع في القضاء لا فيما بينه وبين
 ربه من جواهر الفقه في أول باب ايقاع الطلاق من كتاب الطلاق وكذا في طلاق البرازية
 ﴿ ولو قال الرجل لامرأته صرت غير امرأتي في رضا أو سخط أو فسخت النكاح تطلق اذا نوى ولو
 قال مالي امرأة لا يقع وان نوى ولو قال والله لست لي بامرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة
 ان كنت لي امرأة وهذا بالاجماع وفي الفتاوى لو قالت له لست لي بزوجة فقال صدقت فهذا ومالو
 قال لست لي بامرأة سواء فيض كركي في نوع في الكليات من كتاب الطلاق ﴿ لست لي بامرأة
 يعني أن قول الزوج لامرأته لست لي بامرأة أو كذا قوله لها أنا لست لك بزوجة طلاق بائن ان نواه
 (١) وقال لا يكون طلاقاً درر غرر في الكليات ﴿ ولو قال اذهبي الى جهنم ونواه يقع فيض
 كركي في نوع في الكليات من كتاب الطلاق ﴿ ولو قال لها بعدى ونوى يقع ولو قال لها أنا
 استنكف عنك فقالت المرأة كالزناق فان كنت تستنكف فارم به فقال الزوج تف تف ورمي الزناق
 وقال رميت ونوى الطلاق لا يقع من المحل المزبور ﴿ ولو قال في مذاكرة الطلاق فارقتك أو
 يا نذك أو ابنتك أو بنت منك أو لا سلطان لي عليك أو سرحتك أو وهبتك لنفسك أو تركت
 طلاقك أو خليت سبيل طلاقك أو سبلتك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت أعلم بشأنك فقالت
 اخترت نفسي يقع الطلاق وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء قاضخان في فصل الكليات
 والمدلولات من كتاب الطلاق ﴿ وفي اللو الجية ولو ادعت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب
 أو مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع عيمه وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب أو مذاكرة
 الطلاق ولا تقبل بينة على نية الطلاق الا أن تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك (واعلم) بان
 الخيار بمنزلة الامر باليد في جميع الاحكام الا في حكم واحد وهو صحة نية الثلاث فان الزوج اذا

(مبحث هل يكون الطلاق

رجعياً بعد الخلوة)

(مبحث للمرأة أن تقتل

زوجها اذا علمت أنه طلقها

ثلاثاً وعجزت عن منعه عنها)

(١) وفي لست لي بامرأة

لا يقع وان نوى عندهما

وعند الامام يقع بالنسبة اه

برازية في نوع في أنكار

النكاح

نوى بالامر بالسد الثلاث صحت نيته وان نوى بالتخير الثلاث لا تصح نيته تنارخانية في نوع في
التقويض بقوله اختارى من الخامس من كتاب الطلاق ١٠ قال نساء أهل الدنيا وأهل الرى
طالق لا يقع على امرأته بلانية وكذا قوله جميع نساء الدنيا في الاصح وفي باب علامة السين
تطلق ولا يصدق حكم ذكر الجميع أولا ولو قال نساء أهل هذه المحلة وهو من أهلها ونساء أهل
هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت ان كانت فيه وفي نساء أهل هذه القرية
اختلفوا فيه قيل هو كالمحل وقيل هو كالمصر برأية من كتاب الطلاق ١١ رجل أكره بالحبس
والضرب على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان
ابن فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا
فاضينان في الطلاق بالكتابة من كتاب الطلاق ١٢ (في طلاق السكران) قال في المحطو ذكر
عبد العزيز الترمذى قال سألت أبا حنيفة وسفيان عن رجل شرب البنج وارفع الى رأسه فطلق
امرأته قال ان كان حين شرب يعلم أنه مأهوفهسى طالق وان لم يعلم لم تطلق ولو ذهب عقله من دواء
لا تطلق ولو شرب من الاشربة التي تتخذ من الحبوب والعسل فسكر فطلق امرأته لا يقع عند
أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد خلاصة في أوائل كتاب الطلاق ويفي بقول محمد لان
السكر من كل شراب محرم ابن الهمام في الفصل الاول من كتاب الطلاق ١٣ اسلام السكران
يصح لارده ولا تبين امرأته بها ويجبر على العود الى الاسلام فصولين في أول أحكام السكرى
١٤ خمسة من الرجال حالهم كحال المجنون والناسى وطلاقهم طلاق عند الفقهاء جميعا أحدهم
السكران فان طلاقه طلاق وكذلك سائر أحكامه الا الردة فانه اذا ارتد في سكره لا تطلق امرأته
حتى يصحو فيقال له انك قد كفرت في سكرك فان ثبت على ذلك تطلق امرأته وان أبى فلا تطلق
تتف في الطلاق ١٥ وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر أو النبيذ وجميع تصرفاته صحيحة
ويحسد اذا قذف ويقتص منه الا اذا شهد برجلان على شهادة السكران هذا في أشربة الاصل
وفي طلاق الاصل في باب الخلع وفي شرح الطحاوى السكران اذا طلق امرأته يقع عند عامة
علمائنا بخلاف ارتداده انه لا يكون ارتدادا وقال عثمان رضى الله عنه طلاق السكران
لا يقع وبه أخذ السكرنى والطحاوى ومحمد بن سلام من أصحابنا وهو أحد قولى الشافعى
رحمه الله تعالى خلاصة في أوائل كتاب الطلاق ١٦ وفي شرح الطحاوى لو شرب النبيذ ولم
يوافق فيه وصدع حتى ذهب عقله من الصداع لامن النبيذ وطلق لا يقع خلاصة في التمهيد
المزبور ١٧ سكران دعا امرأته الى الفراش فابت عنه فقال ان امتثلت أمرى وساعدتني
والأفانت طالق ثلاثا ان ساعدته في المستقبل اذا دعائنا لم يحنث وان لم تساعد يحنث فقد
الغتاوى في السادس من كتاب الطلاق ١٨ الوكيل بطلاق لو سكر وطلق يقع في الصحيح وقيل لا
قال (ث) عدم وقوعه خلاف قول أصحابنا اذا التوكيل بطلاق تعليق طلاق بلفظ الوكيل
ومن قال لا سكر لو قلت لامرأتى أنت طالق فهى طالق ثم سكر ذلك الآخر فقال لها أنت طالق
يقع كذا هنا (قلت) ينبغي أن يكون على التفصيل لو وكله بان يطلقها مطلقا يقع ولو قال لو
رأيت مصحمة أو نحوه فطلقها وكالة والا فلا ينبغي أن لا يقع لو سكران لما امرأته لا يقع على
المصالح وغرض موكله ذلك (ط) وكله بطلاق فطلقها وهو سكران فلو وكله وهو سكران يقع اذا
رضى بعبارة ولو وكله وهو صاحب لا يقع اذ رضى بعبارة الصاحب لا السكران هذا يجانس ما قلت
جامع النصولين في أحكام السكرى من الفصل الرابع والثلاثين (في الايلاء) اللفاظ التي يقع

(مبحث طلاق السكران
واسلامه وردنه)

(مبحث طلاق الوكيل
السكران)

بها الايلا مصرح وكناية فالصريح نحو قوله والله لا أقربك لأجامعك لا أطولك لا أباضعك
 لا أعتسل منك من جنابة أما الكناية فكقوله لا أمسك ولا آتيتك ولا أغشاك لا أجمع
 رأسي ورأسك ولا أضاجعك ولا أقرب فراشك فلا يكون ايلاء بلائنة كذا ذكره في فتاوى
 الظهيرية وفي المنتقى لأتأمم معك ايلاء بلائنة وكذا والله لا يس فرجى فرجك كذا في معراج
 الدراية وإذا قال وعزة الله وعظمة الله يكون موليا وكل لفظ ينعتق به اليقين يكون به موليا
 وما لا فلا ولو قال والله لا أقربك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى يخرج الدجال لا يكون
 موليا قياسا لانه يربح وجوده ساعة فساعة وفي الاستحسان يكون موليا لانه يستعمل للتأييد
 عادة وكذا إذا قال والله لا أقربك حتى تقوم الساعة أو حتى يلج الجبل في سم الخياط يكون موليا
 كذا في شرح الطحاوي بيان الرواية شرح الوقاية في الايلاء (في الخلع) خلع (١) الفضولي
 إذا لم يضمن ولم يصف الى ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق الا أن ترضى إذا بلغها فإن أجازت وقع
 الطلاق وبرئ الزوج من الصداق وان لم تجز لا يقع ويبقى الصداق في ذمة الزوج في صلح
 الفضولي من الفصل الرابع والعشرين من فصول العمدى في الفضولي إذا خلع مع الزوج
 بغير إذن المرأة أن أضاف الفضولي الخلع الى ماله أو ضمن بدله نفذ الخلع على الفضولي وان لم
 يصف ولم يضمن يوقف الخلع على اجازة المرأة الا أنه يؤدي الفضولي البذل من مال نفسه قبل
 ان تطل المرأة الخلع من الفصل المزبور في ولو اختلفت بقسم بالمهر ونفقة العدة ونفقة الولد
 سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام مثلا وتزوجها يرجع بنفقة بقية العدة وبقية نفقة ولده سنة زبدة
 الفتاوى في مسائل الخلع (واقعة) أمهرها ثلثمائة ووهبت المائة وخالع قبل دخوله على المهر
 المسمى وهو ثلثمائة ومقبض المهر هل يرجع عليها بما قبل لم يعلم الزوج بالهبة يرجع عليها
 لا لو علم جامع الفصول في الفصل الثاني والعشرين في ذكر في الفتاوى الصغرى لو قال لامرأته
 خالعك فقبلت المرأة يقع الطلاق وتنع البراءة عن المهران كان عليه مهر وان لم يكن عليه
 مهر بان كان دفعه اليها يجب عليه ائتماسا ق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا بذكر الخلع
 ثم في لفظ الخلع هل تقع البراءة على دين سوى المهر في ظاهر الرواية لا تقع وعن أبي حنيفة
 أنها تقع وكذا المبرأة في الفصل الثاني والعشرين من النصول الاستروشنية في إذا خالع
 الاب على ابنه الصغير لا يصح لانه تعليق للطلاق بالقبول فلا يصح كما لا يصح من الصغير ولا يتوقف
 خلع الصغير على اجازة الاب قاضيان في آخر باب الخلع في وإذا تزوج امرأة على مهر مسمى
 ثم طلقها بأئنا ثم تزوجها ثانيا على مهر مسمى آخر ثم اختلفت من زوجها على مهرها يبرأ عن المهر
 الثاني دون الاول لان الخلع وقع في هذا النكاح فينصرف الى تسمية هذا النكاح مضمرات في
 الخلع في ولو خالعها بكل حق لها عليه لها نفقة العدة برؤية في الخلع في امرأة اختلفت من
 زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة مادامت في العدة لان النفقة لم تكن حقها عند الخلع
 قاضيان في باب الخلع في وانما يصح الخلع على امسالة الولد اذا بين المدة وان لم يبين لا يصح
 سواء كان الولد رضيعا أو فطيميا وفي المنتقى ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع
 حولين خلاصة في أواخر الخلع من كتاب الطلاق في امرأة اختلفت على انها برئية من
 النفقة والسكنى تم الخلع ويبرأ عن النفقة ولا يبطل السكنى وان اختلفت على ان مؤنة السكنى
 عليها كان عليها ان تكسرى بيتا من زوجها أو من غيره فتعتد فيه قاضيان قبيل فصل في الخلع
 بلفظ البيع في وذكر صدر الاسلام إذا خلع ابنته الكبيرة على صداقها وضمن فان كان بادن

(مبحث الخلع وخلع الفضولي)
 (١) مسئلة وفي المحيط قال
 علماء نازحهم الله الخلع
 طلاق بائن ينقص به عدد
 الطلاق وبه ورد الاثر عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وعن عمرو بن
 مسعود رضي الله عنهم وقال
 الشافعي لا ينقص به عدد
 الطلاق وهو قول ابن عباس
 رضي الله عنهما اه خلاصة
 في الثالث من الطلاق

المرأة أو لم يكن باذنها لکن بلغها الخبر وأجازت فأنخلع جائز ويبرأ الزوج من المهر سواء كان قبل
 الدخول أو بعده وإن لم تأذن بذلك ولا أجازت بعدما بلغها فأنخلع جائز والطلاق واقع لأنه معلق
 لقبوله وترجع المرأة على الزوج بنصف المهر إن كان قبل الدخول وبالسكل إن كان بعده والزوج
 يرجع بذلك على الأب بحكم الضمان وكذا الجواب لو كان مكان الأب أجنبي لأنه ليس للأب
 ولاية الخلع فكان كالأجنبي وكذلك لو خالع الأب أو الأجنبي مع الزوج على نفقتها وهي صغيرة
 أو كبيرة ولكن لم تأذن لذلك ولا أجازت بعد الخلع فأنخلع جائز والطلاق واقع وتجب النفقة
 على الزوج ثم يرجع هو على الأب أو على الأجنبي لو كان الخالع هو بسبب الضمان في الفصل
 الثاني والعشرين من العمادة ﴿ ولو قال أنت طالق على أن تعطيني ألفاً أو على ألف إن
 قبلت في المجلس يقع والالف دين في ذمتها وإن لم تقبل في المجلس لم يقع لأن كلمة على تذكر
 للإيجاب والاستيجاب فاقضت وجوب الالف كما لو قال بعثك على أن تعطيني ألفاً فقد علق
 الطلاق بوجوب الالف عليها فصار كأنه قال أنت طالق بألف فاقضى القبول في المجلس لأنه
 جواب خطاب المعاوضة ولو قال أنت طالق إن جئتني أو أعطيتني بألف إن أتت في المجلس يقع
 والألف لأن كلمة شرط لا تتم الاوقات فيكون عليك معاوضة معني لأن الطلاق لا يقع إلا بعمل
 وهذا هو حد المعاوضة فيقتصر جوابها على المجلس من المحيط للسرخصي في باب الطلاق
 على مال ﴿ الوكيل بالطلاق لو خالعها على مهرها أو طلقها على مال فالصحيح أنه إن كان مدخولاً
 بها لا يجوز وإن لم يكن جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع لو طلق مطلقاً يجوز وذكر القدوري
 أن الوكيل بالخلع لو خالعها بغير عوض لا يجوز والأصح أنه يجوز لأن الخلع بعوض كما هو متعارف
 وبغير عوض أيضاً متعارف فيصير وكلاهما وإن باع منها طلقها فالصحيح أن هذا والخلع
 سواء وجيز في باب الخلع من كتاب الطلاق (ق) خالعها بشرط أن تمسك هي هذين الولدين
 عشر سنين بنفقة ما وكسوتهما فتزوجت وذهبت إلى قرية أخرى فانفق أبوهما عليهما ما يرجع
 عليهما بقيمة ما أنفق في تلك المدة لا بما أنفق (ط) مثله قنية في باب الخلع ﴿ (ن) ولو اختلعت
 نفسها من زوجها بمهرها ونفقة ولدها عشر سنين وهي معسرة لا تقدر على نفقة ولدها فلها أن
 تطالب الزوج بنفقة الولد لأن بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد عنه بدین له عليها كما
 إذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضائه لا تسقط نفقة الولد عنه قال رضي الله عنه وعليه
 الاعتماد لا على ما أجاب به سائر المفتين أن تسقط قنية في باب الخلع من الطلاق ﴿ ان خالع
 امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء وإن ذكر البديل في الخلع
 فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره أنه لا يصدق قضاء إذا أخذ على
 الخلع جعلاً أو أراد باخذ الجعل ذكر البديل في الخلع لا حقيقة الأخذ كما لا يصدق القاضي فيما
 ذكرنا لا تصدقه المرأة قاضيه في آخر باب التعليق من كتاب الطلاق ﴿ وفي الفتاوى
 الصغرى إذا ذكر الجعل لا تسمع دعوى الاستثناء خلاصة في السادس من كتاب الطلاق ﴿ رجل
 خلع ابنته من زوجها إن كانت الابنة كبيرة وضمن الأب بدل الخلع ثم الخلع لأن الأجنبي لو فعل
 ذلك يتم الخلع فالأب أولى فإن خالع الأب على صداقها وضمن ثم الخلع أيضاً ثم ينظر إن أجازته المرأة
 تصح إجازتها ويسقط المهر وإن لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الأب بذلك بحكم
 الضمان كأن الأب قال له خالع على صداقها إن أجازته وإن لم تجز فعلى مقدار ذلك وإن كانت
 الابنة صغيرة فإن ضمن الأب ثم الخلع بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على

الاب وان لم يضمن الاب لا يجب المال لاعلى الاب ولا على الصغيرة كمالو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبالت الصغيرة يقع كمالو كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان اضافت الام البدل الى مال نفسها او ضمنته يتم الخلع كمالو كان الخلع من الاجنبي وان لم تصف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف فانه يخان في باب الخلع وفي فتاوى القاضى ظهير الدين قال لغيره طلق امرأتى فخالعها على مال او طلقها على مال فالصحيح انها ان كانت مدخولا بها لا يجوز لانه وكاله بطلاق لا يرفع النكاح وقد أتى بطلاق يرفع النكاح وان لم تكن مدخولا بها جاز قال فعلى هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي أن يجوز لانه خالف الى خير وذكر القدورى أن الوكيل بالخلع اذا خالعهما بغير عوض لا يجوز وقبل الاصح أنه يجوز لان الخلع بعوض وبغير عوض متعارف فيصير وكيلا بهما جميعا وذكر ظهير الدين المرغيناني انه لا يصح الخلع سواء كانت مدخولا بها أو لم تكن لان الخلع تصرف آخر غير الطلاق في الفصل الثاني والعشرين من العمادية هـ عن محمد اذا وكل الرجل رجلا ان يخلع امرأته ان تركت مهرها فترك مهرها فقال الوكيل طلقها ثلاثا لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة ونحن نرى أنه يقع واحدة بجميع المهر تارة خفية في آخر الفصل السادس عشر من كتاب الطلاق ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائن ولا يسقط الصداق ولو وكالت الصغيرة وكيلا بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كمالو كان الخلع من الاجنبي فاضحنا في الخلع (فص) بأنها خالعهما على مهرها لم يسقط المهر لانه لم يسلم لها بهذا الخلع شيء وكذا لو ارتدت خالعهما (فقط) نكحها فاسد افوطها فاختلعت بالمهر قيل يسقط اذا خلع يجعل كناية عن الابراء لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط اذا خلع لغالانه انما يصح في النكاح القائم وكذا لو أباها فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف في الفصل الثاني والعشرين من الفصولين (فتن) ارتدت خالعهما لم يجز له بعد هذا الخلع أن يجبرها على النكاح من المحل المزبور (فص) تكلمت فقال هذا كسر وحرمت به على فتبين أن ذلك لا ينطليس بكفر فعن النسفي أنها لا تحرم (ذ) خلعها فاسد اسأله رجل (١) بازن جداني كريد فقال نعم فهذا اقرار بالحرمة وهو حجة عليه (فقط) سئل النسفي عن خالعهما ثم تزوجها ثم قال (٢) تو بر من حرامى بدان خلع قال تحرم لانه أخبرنا ان لا حرام عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المسمى في هذا النكاح بالغام بل لانه لا يصدق في حقها في الفصل الثاني والعشرين من الفصولين (في طلاق المريض) اذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فماتت وهي في العدة ورثت منه وكذا اذا طلقها ثلاثا وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا ترث في الوجهين وأجمعوا على انه اذا مات بعد انقضاء العدة أنها لا ترث الا في قول ابن أبي ليلى ومالك فانها ترث عندهما ما لم تتزوج والمراد اذا طلقها من غير سؤال منها ولا رضا ومات في مرضه ذلك وهي في العدة أما اذا أسأله الطلاق فطلقها بائنا أو ثلاثا أو خالعهما أو قال لها اختارى فاخترت نفسها ثم ماتت وهي في العدة لم ترث لانها رضيت بابطال حقها وانما ذكر البائن لان الرجعي لا يحرم

ولو قال (٩) بازن خلع كدم أو خير يد وفروخت كدم والمرأة منكرة يقع الطلاق باقرار الزوج وهذا اذا لم يكن سبق خلع أصلا فلوسبق خلع فاسد فقال هو بناء على ان الخلع صحيح قال الامام الاستاذ لا يقع وقال الامام النسفي يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع فقال بان خلع لا يقع عند الكل اه خلاصة في الثالث من كتاب الطلاق

(٩) خالعت مع زوجتي أو علمت معها البيع والشراء

(١) هل خالعت مع الزوجة
(٢) أنت على حرام بذلك الخلع

(مبحث طلاق المريض)

الميراث في العدة سواء طلقها بسؤال منها أو بغير سؤال منها لان الرجعي لا يزيل النكاح حداً في كتاب الطلاق وفيه تفصيل فليراجع **§** رجل طلق امرأته رجعيًا ثم ماتت وهي في العدة ورثت كان الطلاق في الصحة أو في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها زوجها فاضحان في أول فصل في المعتدة التي ترث **§** مريضة اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت ينظر إلى ثلاثة أشياء إلى ميراثه منها وإلى بدل الخلع وإلى ثلث مالها فيجب أقلها لا الزيادة كذا (شجعي) وفي (خل) في هذه الصورة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقه والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث فصح من الثلث فلو دخل بها وماتت بعد مضي العدة فكل المهر وصية فتصح من الثلث إذا اختلعت تبرع ولو ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد إذا الزوج لم يبق وارثا لرضاه بالفرقة وعند أبي حنيفة يعطى الأقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث إذا اتفقا في حق سائر الورثة ولم ينهما في الأقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بسؤالها في مرض الموت وحاصل التفاوت بين مضي العدة وعدم مضيتها أنه بعد مضيتها لا ينظر إلى قدر حق الزوج في الميراث وإنما ينظر إلى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو أكثر من ميراثه وقبل مضيتها لا ينظر إلى الثلث وإنما ينظر إلى ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال لو ثلثه أكثر جامع الفصولين في أحكام المرضى من الفصل الرابع والثلاثين وفيه تفصيل فليراجع **§** فلو اختلعت صحبة الزوج مريض فخلع جائز بالمسعى قل أو أكثر ولا يرث بينهما مات في العدة أو بعدها من المحل المزبور (في التعليق) **§** والطلاق المضاف إلى وقتين ينزل عند أولهما والمعلق بالفعلين ينزل عند آخرهما والمضاف إلى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غد طلقت بعد غد ولو علق بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بأيهما سبق وفي الزيادات أن وجد الفعل أولا يقع ولا ينتظر وجود الوقت وإن وجد الوقت أولا لا يقع مالم يوجد الفعل وعن الإمام الثاني إذا وجد الفعل أولا لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا بزيادة في الفصل الثالث من كتاب الإيمان **§** وذكر في أواخر باب تعليق الطلاق في فتاوى القاضي الإمام فخر الدين صبي قال إن شربت فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فشرى وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره أن الطلاق واقع فقال هذا البالغ (١) أرى حراما ستبر من قالوا هذا أقرار منه بالحرمة فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح لأنه ما أقر بالحرمة ابتداء وإنما أقر بالسبب الذي تصادق عليه وذلك السبب باطل من أحكام الصغار للاستروشن في مسائل الطلاق **§** قال (٢) شوى كفت أكر من زن خواهم حلال بر من حرام زن ديكرو خواست زن أول طلاق شود زن دوم في قاعدة في الطلاق **§** كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة طلقت فلانة في الحال ولا ينظر الزوج **§** أنت طالق وفلانة أن تزوجها لا تطلق امرأته حتى يتزوج فلانة **§** أي امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة وعمرة امرأة فتزوج امرأة طلقت هي وعمرة فان تزوج أخرى طلقت هي لا عمرة ولا يتكرر الحنف في عمرة وكذا كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة **§** إن دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فإذا دخل وقع عليها ولا ينتظر الزوج بزيادة في نوع عطف الخاص على العام من سادس الطلاق **§** رجل طلق امرأته واحدة ثم قال إن راجعتها فهي طالق ثلاثا فانقضت عدتها فتزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق بائنا تطلق لأن في الوجه الأول المحل يقبل حقيقة الرجعة فانصرفت إليه ولم يوجد في الوجه الثاني لا يقبل فانصرفت إلى الرجعة مجازا وهو النكاح واقعات

(مبحث تعليق الطلاق)

(١) نعم حرام على

(٢) قال الزوج إن تزوجت

فالحلال على حرام فتزوج

امرأة تطلق زوجها الأولى

دون الثانية

في باب الطلاق بعلامة النون من كتاب الطلاق و ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كملت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو كملت فلانا طلقت واحدة و ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كملت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جزاء للدخول حتى لو كملت قبل الدخول ثم دخلت الدار لا يقع شيء قاضيهان في أوائل باب التعليق من كتاب الطلاق و رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال أبو بكر البلخي لا يقع شيء ولو قال شئت أربعاً كذلك في قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلاث اذا قال شئت أربعاً من أوائل الباب المزبور و ولو قال أنت طالق واحدة ان دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان الساعة وواحدة اذا دخلت الدار ولو لم يقل واحدة ولكن قال أنت طالق ان دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان اذا دخلت الدار مرة واحدة قاضيهان في أوائل الباب المزبور ان قال لها أنت طالق طالق طالق ان كملت فلانا فان كان دخل بها طالق ثنتين في الحال والثالثة تعلقت بالكلام وان لم يكن دخل بها طلقت واحدة في الحال ويلغو ما سواها لانه ما عطف التطبيقات بعضها على بعض ولو قال ان كملت فلانا فانت طالق طالق طالق فان كان دخل بها تعلقت الاولى بالكلام ووقعت الثانية والثالثة في الحال وان كان لم يدخل بها تعلقت الاولى بالكلام وتقع الثانية في الحال والثالثة لغو من المبسوط للسرخسي في أوائل باب الطلاق من كتاب الطلاق و ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثاً ينصرف الثلاث الى الطلاق الا أن ينوي الدخول ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار عشر فهذا على الدخول عشر مرات لا الى الطلاق قاضيهان في أوائل باب التعليق من كتاب الطلاق و امرأة قد فهارجل بالزنا فقال له زوجها ان لم تثبت زناها اليوم فهي طالق ثلاثاً فهي كما قال ان لم تثبت زناها اليوم تطلق ثلاثاً واثبات ذلك يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود قاضيهان في باب التعليق و رجل قال لامرأته ان لم تحبيني غداً ابتاع كذا فانت طالق فبعثت به مع انسان قال ان كان مراده وصول عين المتاع اليه لا يحنث وان كان غرضه أن تحمل بنفسها يحنث في نوع في الخروج من ايمان الذخيرة و والقاصد في اليمين والمكره والناسي سواء حتى تجب الكفارة ومن فعل المخالف عليه مكرهاً أو ناسياً سواء كذا اذا فعل وهو مغمى عليه أو مجنون لتحقيق الشرط حقيقة خزانة الفتاوى في فصل اليمين في الدخول (١) مردى زن را گفت ان غبت عنك شهراً فأمرته بذلك فأمره الكفار هل يصير الامر بيدها أجاب (٢) نى وأفتى بعضهم ان أجبروه على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي أن يتحقق الشرط اذا لاتبان بالشرط مكرهاً أو ناسياً وعامداً في الحنث سواء (أقول) لو حلف لا يخرج فلهذا يخرج بنفسه حنث قيل لا وقيل ان أمكنه الامتناع حنث والا فلا فينبغي أن تكون مسئلتنا على هذا الخلاف في الفصل الثالث والعشرين من الفصولين و جعل أمرها بيدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الشرطين فطلقت نفسها ثم وجد الشرط الآخر لا تتمكن من الايقاع مرة أخرى برأية في الرابع من كتاب الطلاق في التفويض وفي الاصل اذا جعل أمر امرأته بيدها ان نوى الطلاق أو كان الحال حال ماذا كره الطلاق أو العصب ونوى الطلاق أو لم ينو فسمعت أو كانت غائبة فعلمت فقالت في المجلس قبل أن يتبدل المجلس وان تناول يوماً أو أكثر اخترت نفسي يقع الطلاق ويكون واحدة اذا نوى واحدة أو اثنتين أو لم يكن له نية وان أراد ثلاثاً فثلاث وليس للزوج أن يرجع ولا أن ينهى المفوض اليها

(بحث طلاق القاصد
والمكره والناسي)

(١) قال رجل لامرأته

(٢) لا يصير

عن الايقاع وفي المتنق لو جعل أمرها يسداً بيها فقال أبوها قبلتها طلقت وكذا لو جعل أمرها
بيدها فقالت قبلت نفسي طلقت وفي التجريد لا يصدق الزوج قضاء أنه لم يرد به الطلاق إذا كان
في حالة الغضب أو ماذا كره الطلاق أما في غير هذا كره الطلاق وغير حالة الغضب إذا لم يرد الزوج
بالأمر باليد طلاقاً فليس بشئ فلو ادعت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو ماذا كره الطلاق
وأكثر الزوج فالقول قوله مع يمينه وتقبل يمينه المرأة في إثبات حالة الغضب أو ماذا كره الطلاق
ولا تقبل بينهما في نية الطلاق إلا أن تقوم البينة على إقرار الزوج بذلك خلاصة في الفصل
الرابع من الطلاق **و** ولو قال لها اختاري فهو بمنزلة الأمر في جميع الأحكام إلا في خصلة
واحدة وهي أنه إذا نوى بالأمر باليد ثلاثاً أصبح وفي التخيير لا يصح ولا تقع الا واحدة وان نوى
الاثنين فيهما لا يصح في الثالث والعشرين من العمادية **و** ولو قال لها اختاري ثم اختاري
ثم اختاري ينوي به الطلاق فاختارت نفسها يعني في المجلس فهي ثلاث تطليقات أما لو اختارت
نفسها بالاولى قبل أن يتكلم بالثانية بانت بالاولى بواحدة ولم يقع الثاني والثالث ولو قال
لها اختاري اختاري اختاري فاختارت نفسها فقال الزوج نويت الطلاق بالاولى وبالآخرى
التكرار لم يصدق في القضاء وبانت بثلاث خزانة الاكمل في الخيار من كتاب الطلاق قال
أمرك بذلك إذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء رأس الشهر كان
بيدها وكذا لو قال أمرك بذلك في هذه السنة فطلقها يعني واحدة قبل الدخول ثم تزوجها فيها
كان بيدها عند الإمام **ي** جعل أمرها بيدها أو أجنبي ثم جن مطبقاً لا يزول الأمر بخلاف
الوكيل بعد جنون الموكل بزازية في النوع الثاني من النصل الرابع من كتاب الطلاق **و** (في
العدة) وخلوة الرتقاء لم تصح ووجبت العدة لوطلقها منية المفتى في أواخر كتاب النكاح
و وأقل المدة التي تصدق الحرة في انقضاء العدة في شهران عند أبي حنيفة وعندهما تسعة
وثلاثون يوماً وفي الأمة عندهما في احدى وعشرين تصدق وعلى قول أبي حنيفة على الأصل الذي
خرجه الحسن بن زياد خمسة وثلاثون يوماً خمسة عشر طهر وعشرون حيضتان خلاصة في الثاني
من كتاب الطلاق **و** المطلقة إذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة ينظر إن كان بين الطلاق الاول
والزوج الثاني أقل من شهرين صدقت وفسد النكاح وإن كان شهران فصاعداً لا تصدق وصح
النكاح **هـ** من الفصل الثالث في النكاح الفاسد من الخلاصة **و** عدة الحرة للطلاق أو الفسخ
ثلاثة قروء أي حيض وكذا من وطئت بشبهة أو بنكاح فاسد وقرت أو مات عنها أو أم ولد اعتقت
أو مات مولاه أو لا يحسب حيض طلقت فيه ملق في البحر في العدة **و** عدة المنكوحه نكاحاً
فاسداً والموطوءة بشبهة وأم الولد الحيض للموت وغيره أي عدة هؤلاء ثلاث حيض ووضع الحمل
إن كانت حاملاً ولا شهر إن كانت آيسة قيد بام الولدان المدبرة والأمة إذا اعتقت أو مات سيدها
لا عدة عليها بالاجماع كذا ذكر الاسييجابي من البحر الرائق لمخص في باب العدة (جو) **و** امرأة
وجب عليها العدة وهي مرضعة وقد قيل إن المرضعة لا ترى الدم فقالت حضت ثلاث حيض
يقبل قولها وقد انقضت العدة وقد يتصور رؤية الدم مع الارضاع نقد الفتاوى في العدة **و** في
الخائفة قال القدوري في كتاب المطلقة ثلاثاً أو رجعياً أو بئناً وسائر وجوه الفرقة التي توجب
العدة في النكاح الصحيح والفاسد سواء يعني في حق حرمة الخروج عن بيتها في العدة فهذه
المسئلة تنصص على أن المنكوحه نكاحاً فاسداً تعتد في بيت الزوج وحتى قموى شمس
الاسلام الا وزجندى أنهم لا تعتد في منزل الزوج تنار خائفة في النامن والعشرين من كتاب

(مبحث العدة)

الطلاق ۞ وفي مختصر القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة
الوفاء في النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضا ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في
النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى وفي الاصل العدتان تنقضان بمدة واحدة حتى ان
المعتدة من طلاق بائن لو تزوجت بآخر ودخل بها ثم فارقتها خاضت ثلاث حيض انقضت
العدتان فان حاضت من الاولى حيضة اعتدت ثلاث حيض فاذا مضت حيضتان فللثاني أن
يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها فان كان طلاق الاول رجعيا فراجعها في الحيضتين الاولتين
صحت الرجعة ولكن لا يقربها حتى تنقضي عدتها ولو راجعها في الحيضة الثالثة لا يصح هذا في
شرح الشافى وفي نسخة الامام السرخسي لو كان طلاق الاول بائنا ليس له أن يتزوجها حتى
تنقضي عدتها من الآخر كما ليس للآخر أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الاول وعلى هذا لو
كانت العدتان بالشهور خلاصة في النصل الثامن من الطلاق ۞ وفي المحيط اذا وجبت
العدتان من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما أو من جنس
كالمتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تداخلت واعتدت بما رأته من الحيض وقال الشافعي
رجعه الله لا تداخل العدتان من اثنين والصحيح قولنا مضمرات في العدة وفي الخانية وصورة الاولى
المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزوج آخر ووطئها الثاني وفرق بينهما خاضت حيضتين
بعد التفريق ۞ كان لهذا الزوج أن يتزوجها لانقضاء العدة الاولى وليس لغيره أن يتزوجها
حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثاني في حق غيره وان كان طلاق الاول
رجعيا كان للاول أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني لانها في عدة الاول
ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني وان حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي
العدتان جميعا ۞ وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الاولى
بأربعة أشهر وعشر والثانية ثلاث حيض تراها في الاشهر وفي السراجية المطلقة عقيب
الولادة اذا قالت انقضت عدتي لم تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوما تتأخر خانية في الفصل
الثامن والعشرين من كتاب الطلاق ۞ (ص) تزوج بامرأة غيره جاهلا به ودخل بها تجب
العدة لاولعالم بالنكاح الغير حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يفتى (ح) تزوج امرأة غيره
ووطئها لا يحسد عند أبي حنيفة ولو لم يدع الحل في الفصل العشرين من الفصولين ۞ رجل
تزوج بمنكوحة الغير ودخل بها فان كان لا يعلم أنها منكوحة الغير كانت عليها العدة ولا نفقة
لها وان كان يعلم أنها منكوحة الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهود اذا دخل بها كانت
عليها العدة على كل حال قاضخان في فصل نفقة المعتدة ۞ المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب
أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الخبر قاضخان في فصل انتقال
العدة ۞ امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها
بموته شهداً عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج هذا اذا لم يؤرخا فان أرخا
وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهما أولى من المحل المزبور في النفقة (قع حم) كل نفقة
يعتبر فيها اعسار من تجب له الا الزوجة قسمة في باب نفقة الاقارب فان كان القاضي بعد
ما فرض لها نفقة الاولاد وأمرها بالاستدانة فاستدانت حتى يثبت لها حق الرجوع على الاب
فإن الاب قبل ان يؤدي اليها هذه النفقة هل لها أن تأخذ من ماله ان تركه مالا ذكرا الخفاف في
نفقاته أنه ليس لها ذلك وذكر في الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة المرأة بامر القاضي

(مبحث ما اذا بلغها طلاق
زوجها الغائب وما اذا
أخبرها رجل بموته ورجلان
بحياته)

وللقاضي ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو استدان الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين كذا هنا هذا اذا استدان باهر القاضي فاما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد ولكن لم يأمرها بالاستدانة فاستدان ثم مات الزوج قبل أن يؤدي ذلك اليها ليس لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا بالتفاق من الذخيرة البرهانية في الفصل الثالث من كتاب النفقات

❦ قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وهرني حتى أستدين عليه فعله القاضي فاذا استدان عليه وأيسر رجعت عليه فإن لم ترجع عليه حتى مات لا تأخذه من تركته في الصحيح بزارية في النفقات ❦ حريان دخلا دار الاسلام بامان ولهما ولد مسلم لا تجب نفقة ما على ولدهما وتجب على المسلم نفقة أبويه الذميين وكذا نفقة الولد المسلم على الأب الكافر قاضيان في نفقة الوالدين وذوي الارحام ز رجل مات وترك ولدا صغيرا وأبا كانت نفقة الصغير على جسده فان كان للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية اعتبارا بالمراث وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة كانت نفقة الصغير على الجد كما لو كان مكان الجد أب فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد وتجب على الام كالمعدومة من المحل المزبور (قا) رجل صالح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد ما عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحيض لم يجز لان الحيض غير معلوم قد تحيض ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض في عشرة أشهر نقد الفتاوى في الباب الثالث من الصلح ❦ صالحت على أكثر من النفقة والكسوة ان كان قدر ما يتغابن فيه الناس يصح وان زائد فالزيادة مردودة وتلزم نفقة المثل والقاضي اذا فرض النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يطل القضاء وكذا لو فرض لها النفقة لرخص بالاقل من الدراهم فغلالة ما أن تطالب الزيادة وفي الاصل صالحت على قدر لا يكفيها لها أن ترجع ولو على الزيادة له المتع بزارية في النفقات وفيه تفصيل فلراجع (قا) لو صالحت المرأة زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم أن ما دون ذلك يكفيها وان صالحت المبانة زوجها من سكاها على دراهم لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهي لا تقدر على اسقاط حق الشرع بعوض كان أو غير عوض نقد الفتاوى في الباب الثالث من كتاب الصلح ❦ المرأة اذا لم تستعمل الكسوة التي أعطاها زوجها وأنه اذا مضى من الوقت مقدار ما لو استعملتها معتادا فخرق الكسوة لها المطالبة بكسوة أخرى من الزوج مجمع الفتاوى قبيل فصل مسائل الغدر من الاجارات ❦ صغير له أم موسرة وله أخوان موسران أخ لاب وأم وأخ لاب كانت نفقة الصغير على الام والاخ لاب وأم أسداسا السدس على الام وخمسة الاسداس على الاخ لاب وأم اعتبارا بالمراث قاضيان في نفقة الوالدين وذوي الارحام (بج شط) له عم وجد أب الام موسران فنفقته على أب الام وان كان الميراث للعم (بج) ولو كان له أم وأب الام موسران فعلى الام وفيه اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب اذا كان له أم وعم موسران فالنفقة عليهما اثلاثا فلم يجعل الام اقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدمة أب الام اقرب من العم ولزم منه أن تكون النفقة على أب الام مع الام ومع هذا أوجبها على الام ويتفرع من هذه الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأب الام وسرون يحتمل ان تجب على الام لا غير لأن اب الام لما كان أولى من العم والام أولى من أب الام كانت الام أولى من العم لكن ترك جواب الكتاب ويحتمل أن يكون على الام والعم اثلاثا قنية في باب نفقة الاقارب في قوله

(مبحث الصلح عن النفقة
والكسوة والسكنى)

أنفق من مالها بعد الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج لأن النفقة صارت ديناً عليه وكذا إذا استدان على الزوج سواء كانت استدانها بآذن القاضي أو بغير آذنه غير أنها إن كانت بغير آذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغريم أن يطالب الزوج بما استدان وإن كانت بآذن القاضي لها أن تحيل الغريم على الزوج فبطالبه بالدين هو فائدة آذن القاضي بالاستدانة بدائع في فصل بيان كيفية وجوب النفقة من كتاب النفقات وعند الاستدانة في المحرمية يرجح من كان وارثاً حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له عم وخال فالنفقة على العم خلاصة في النفقات ❦ تزوج عبد أو مدبر أو مكاتب امرأة بآذن المولى فولدت أولاداً لا يجبر على نفقة الأولاد سواء كانت أمهم حرة أو أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه لأن نفقة الولد صلة محضة ولا تستحق الصلة على هؤلاء بخلاف نفقة المرأة لأنها عوض من وجه فترع على هذا فقال إذا لم يجب على الأب نفقة الأولاد فعلى من يجب ففيم إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الأولاد عليها لأن الولد تابع للام في كتابتها فكان كالمملوك لها ألا يرى أن كسبه لها وأرش الجناية عليه لها وميراثه لها فتكون نفقتها عليها كسائر عبيدها وفيما إذا كانت المرأة مدبرة أو أم ولد فأولادها بمنزلة ما فتكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمدبرة وفيما إذا كانت المرأة أمة رجل فنفقة الأولاد على مولى الأمة وفيما إذا كانت المرأة حرة فنفقة الأولاد على الأم إن كان للام مال وإن لم يكن لها مال فنفقتهم على من يرثهم الأقرب فالأقرب وكذا حر تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب مجمع الفتاوى في مسائل نفقة الأقارب ولا نفقة في النكاح الفاسد وفي السكاح بلاشهود تلزم بزانية في النفقات وفي الأصل امرأة لها زوج ولها ابن من غيره وهو موسر والزوجان معسران قال أبو يوسف لا فرض على الابن نفقة الأم وقال محمد لا فرض وتكون ديناً على الزوج والبنت إذا تزوجت سقطت نفقتها عن الأب فإن طلق وانقضت عدتها عادت النفقة على الأب خلاصة الفتاوى في النفقات ❦ ونفقة البنت بالغة والابن زمن على الأب خاصة به يفتى وقيل على الأب ثلثاها وعلى الأم ثلثها ملتقى الأبحر ❦ ولوقالت الأم للقاضي افرض النفقة لهذا الصبي على أبيه ومررتي أن أستدين على الأب فإن القاضي يفعل ذلك فإذا أيسر رجعت عليه بما استدان فإن لم ترجع حتى مات ليس لها أن تأخذه من تركته وهو الصحيح وإن أنفقت من مالها أو من المسئلة من الناس لا ترجع على الأب وكذا في نفقة سائر المحارم هكذا ذكر في الأصل وفي أدب القاضي بناء على أن نفقة ذوى الأرحام هل تصير ديناً بالفرض فيه روايتان في رواية لا كما ذكرنا وفي رواية الجامع الصغير تصير ديناً وفي الأب مع الابن إذا اختلفا في اليسار قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الأب أنا معسر ذكر في المتقى أن القول قول الابن والبينة بينة الأب خلاصة الفتاوى في النفقات ❦ لانفقة للصغيرة التي لا تجامع سواء كانت في بيت الزوج أو بيت الأب فإن كانت لا تصلح للجماع وتصلح للخدمة اختلف المشايخ فيه وهذا بخلاف المملوكة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى لو كانت بنت تسع سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي الست والسبع والثمان اختلف المشايخ فيه خلاصة في المحل المزبور ❦ (فش) للصغير دين على أبيه فأنفق عليه لا يبرأ قضاء إلا إذا شهد فقال شريته لولدي لا أقضي ثمنه من دين له على إذا المديون لم يصدق في الأداء وكذا لو ألبسه من ثوبه أو أطعمه من خبزه واحتسبه من دين له عليه في النصل الثامن والعشرين من الفصولين ❦ (فو) ولو ترك طعاماً أو ثوباً فاطم الكبر والصغير وألبسه الثوب

(مبحث نفقة الأب على أمه
المتزوجة بغير أبيه إذا كان
الزوجان معسرين)

(١) وفي القنية للزاهدي
وللوصي خلط النفقة
المقروضة بمال نفسه وان لم
يأذن الحاكم له وكذا الخلط
نفقة بعض الايتام ببعض
وأنفقها عليهم جلة واحدة
اتحد مورثهم أو تعدد
ولكن اذا كان الخلط فيها
خير اليتيم اهـ

وليس بوصى له (١) لم يضمن الكبير استحسانا بخلاف اتفاق النقد جامع القصولين من المحل
المزبور ٢ قال ولو كان للصبي أم مطلقة وقد خرجت من العدة فاحتاجت الى أن تنفق عليها من
كسب ولدها فلها ذلك لان الأب متى احتاج اليه فله ان يأخذ منه قدر حاجته كذا الام في باب
نفقة الصبيان من مختصر شرح أدب القاضي ٣ تزوجت معتدة عن طلاق بائن ودخل بها الثاني
وفرق القاضي بينهما سقطت نفقتها عن الزوج الاول لانها ناشرة بهذا التزوج قاعدية في كتاب
الطلاق ٤ قال الخصال اذا لم يكن للصبي أو للاب مال أجبرت الام على الارضاع وهو الصحيح
لانها ذات يسار في اللبن فصار هذا قياسا ما ذكرنا أن الاب اذا غاب وليس له مال وترك امرأته
وصغيرا ولها مال فانهما يجبر على الاتفاق على الصغير ثم ترجع عليه بذلك فكذا ههنا قال فان
طلبت من القاضي أن يفرض لها نفقة الرضاع حتى اذا أيسر رجعت عليه فعل ذلك لانها
أنصفت كما في النفقة في باب نفقة الصبيان من مختصر شرح أدب القاضي ٥ قال وان أبت
المرأة ان تحول مع زوجها الى منزله أو أراد الزوج ان يخرجها الى بلد من البلدان فامتنعت من
ذلك فلا نفقة لها ان كان قد أعطاها مهرها لانها مبطلة في هذا المنع وان كان لم يعطها مهرها فابت
أن يجيبه الى ما أراد فلها عليه النفقة لانها محقة في هذا المنع هذا اذا لم يدخل بها الزوج فان
دخل بها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة وفي قولهما لا نفقة لها في الوجهين جميعا ويدخل
على هذه المسئلة قول أبي القاسم الصفار وقد مرت المسئلة من قبل في باب نفقة المرأة من
مختصر شرح أدب القاضي للخصاف ٦ وقال أبو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم أما في زماننا
لا يملك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها الآن في زمانهم كان الغالب من حالهم الصلاح وفي
زماننا ليس كذلك فاذا كانت بين عشرين لا يمكنه ظلمها ومتى نقلها الى بلدة أخرى ظلمها وهي
لا تقدر على الاستغاثة باحد في باب المطالبة بالمهر من مختصر شرح أدب القاضي ٧ ولو كان
الزوج ساكنا معها في منزلها فمعت زوجها عن الدخول عليها كانت ناشرة الا اذا منعت ليحولها
الى منزله أو يكرى لها منزلا فينشأ لا تكون ناشرة ولو كانت مقيمة في منزله ولم يتمكن من الوطء
لا تكون ناشرة فاضحان في باب النفقة من كتاب النكاح ٨ واذا مات الزوج بعد ما قضى
عليه بالنفقة ومضت شهر وسقطت النفقة وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والصلات
تطل بالموت كالهبة تبطل بالموت قبل القبض وقال الشافعي تصير دين قبل القضاء ولا تسقط
بالموت لانها عوض عنده وما يسقط بالموت هل يسقط بالطلاق قال بعضهم لا وقال بعضهم نعم وهو
الاظهر كذا في الفتاوى ٩ ولو أبرأت زوجها من نفقتها في الاوقات المستقبلية لم تصح البراءة لانها
براءة عما استجب فلا يجوز ولو فرض لها القاضي النفقة فلم يقبضها حتى انقضت عدتها هل تسقط
فيه اختلاف المشايخ ولو فرض القاضي لها نفقة على الزوج وأنفقت من مالها فله الرجوع
في مال الزوج مادام حيا ويسقط بموت أحدهما الآن يكون ما أنفقته دينها من القاضي فانه
لا يسقط حدادي في النفقة ١٠ (بط) يجبر الاب على نفقة امرأته الغائب والغائب وعلى نفقة ولدها
(فل) ولا تجبر الاخوة والاعمام على ذلك فمن غاب وانقطع خبره زاهدي في كتاب النفقات
١١ رجل غاب فادعت امرأته أن في يدي أية ودیعة وطالبته بالنفقة فهذا على وجهين (٢) اما أن
كان الاب منكر أو مقر فان كان منكر فلا خصومة بينهما أصلا وان كان مقر فهذا على
قسمين اما أن كانت الودیعة غير الدراهم والدنانير ما لا تصلح في نفقة الأزواج من طعام أو كسوة
أو كانت دراهم أو دنانير أو ما تصلح في نفقة الأزواج ففي القسم الاول لا خصومة بينهما وفي

(مبحث ابراء الزوجة زوجها
من النفقة)
(٢) قوله اما أن كان الخ كذا
في جميع النسخ التي بأيدينا
وفيه وضع المائتي موضع
المضارع وكثيرا ما يستعمله
اهـ مصححه

القسم الثاني لها أن تخصم لكن يرفع الامر الى الحاكم حتى يأمره الحاكم بالدفع اليها لانه من
جنس حقها وليس للاب أن يدفع اليها غير أمر الحاكم واقعات حسامية في باب الوديعة بعلامه
الباء **§** رجل معسر زمن وله عيال هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله ان كان من عليه نفقته
انما يجبر على نفقة زوجة آية وان كان أباً لا يجبر على نفقة زوجة الابن لان زوجة الاب تخدم
الاب وخدمة الاب على الابن واجبة فنفقة من يخدم الاب على الابن واجبة حتى تصبح خدمتها
كخدمته فيجوز أن تكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن **§** امرأه معسرة ولها منزل تسكنه ولها
أخ موسر هل يجبر الاخ على نفقتها ذكر في هذا الكتاب أنه لا يجبر و ذكر الخصاص في كتاب النفقات
انه يجبر الا اذا كان في المنزل فضل لا يحتاج اليه للسكنى شرح النقاية لقطوبغا في فصل النفقة
قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شريك قاضيخان في نفقة
ذوي الارحام (شط) ويجبر الاب على نفقة امرأته الغائب وولدها وكذا الام على نفقة الولد
لترجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع بها على زوج أمه وكذا الاخ على نفقة أولاد
أخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابعد اذا غاب الاقرب قنسه في أول باب نفقة الاقارب **§** وفي
كتاب اللقيط للامام السرخسي اذا قال لغيره أنفق على فأنفق رجوع على الآخر وان لم يشترط
الضمان والرجوع وهذا اختاره الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى في كتاب الكفالة وقال
بجرد الامر بالاتفاق بوجوب الرجوع خلاصة في الفصل الثالث من كتاب القضاء وقوله أنفق
على ولدي أو على أهلي أو في بناء داري وقوله أنفق على سواء برأية في الثالث من أدب
القاضي **§** وفي غاية البيان اذا زوج مدبرته أو أم ولده ووجدت التبوة تلزم النفقة على
الزوج والا فلا لان النفقة جزاء الاحتباس ولم يوجد لكن هذا في غير المكاتب لان المكاتبه لها
السكنى والنفقة وان لم يوجد التبوة وبه صرح في شرح كتاب النفقات للخصاص والفرق بينها
وبين الامه والمدبرة وأم الولد ان المولى لا يملك استخدام المكاتبه فلا يحتاج الى تبوة المولى
بخلافهن فان للمولى استخدامهن بيان الرواية شرح الوقاية من باب نكاح الرقيق **§** ان
كان للغائب عند الوالدين أو الولد أو الزوجة مال من جنس حقوقهم فأنفقوا على أنفسهم جاز
ولم يضمنوا لانهم ظفروا بجنس حقوقهم وكانت لهم ولاية الاخذ بمقدار حقوقهم وان كان عند
غيرهم فاعطاهم بأمر القاضي حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليد وان أعطاهم بغير
أمر القاضي كان ضامناً لان صاحب اليد مأور بالحفظ ودفعه الى غيره ليسنق على نفسه
ليس من الحفظ في شيء فيصير به القاض ضامناً ذخيرة الفتاوى في الفصل الثالث من كتاب
النفقات **§** (في نفقة المطلقة) ذكر عن ابراهيم في الرجل يطلق امرأته وهو غائب فلا يعطيها
نفقة أتستعدي على ماله قال تعدى عليه فينفق عليها فان لم تطالب النفقة حتى انقضت عدتها
فلا نفقة لها كما في حال قيام النكاح وأما اذا فرض القاضي لها نفقة فلم تقبض حتى انقضت
عدتها لم يذكر في الكتاب أنه هل يقاس على الموت حتى تسقط أم لا قال الشيخ الامام شمس الأئمة
أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني في شرح هذا الكتاب فيه كلام يذكر في غير هذا الموضع
في باب نفقة المطلقة من مختصر شرح أدب القاضي **§** المعتدة اذا لم تخصم في نفقتها ولم يفرض
لها القاضي شيئاً حتى انقضت العدة فلا نفقة لها لان النفقة في حالة العدة وان كان الزوج غائباً
فاستدانت عليه ثم قدم بعد انقضاء العدة يقضى عليه بنفقة مثلها وهو قول أبي حنيفة الاول ثم
رجع وقال لا يقضى عليه كما في نفقة النكاح وأما لو فرض القاضي لها النفقة في حالة العدة وقد

(مبحث يجبر الاب على نفقة
امرأة ابنه الغائب وولدها)

(مطلب قال لغيره أنفق
على أو على ولدي أو في بناء
داري الخ)

(مطلب نفقة المطلقة)

استدانت على الزوج أولم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فان استدانت
بأمر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك لان استدانة المرأة بأمر القاضي والقاضي
ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه وأما اذا استدانت بغير أمر القاضي أولم تستدن
أصلا هل ترجع بذلك على الزوج أم لا قال شمس الأئمة الحلواني في شرح أدب القاضي فيه
كلام قال الشيخ الاجل الامام الشهيد والظاهر عندي أن لا تسقط وأشار شمس الأئمة
السرخسي الى أنه تسقط حيث علل فقال والسبب في استحقاق هذه النفقة العدة والمستحق
بهذا السبب في حكم الصلة فلا بد من قيام السبب لاستحقاق المطالبة ألا يرى أن الذي اذا أسلم
وعليه نراج رأسه لم يطالب بشيء منه فكذا هنا وهو الصحيح ذخيرة الفتاوى في الفصل الثاني من
كتاب النفقات ❀ ثم المرأة كما تستحق النفقة حال قيام النكاح تستحق ذلك حال قيام العدة أما
اذا كانت العدة عن طلاق رجعي فانها تستحق بالاتفاق لان النكاح قائم وان كانت العدة عن
طلاق بائن فعندنا تستحق وعند الشافعي لا تستحق وذكر في الكتاب حديث ابراهيم وهو يدل على
مذهبنا فانه قال في الرجل يطلق امرأته وهو غائب ولم يفصل بين طلاق رجعي وبين طلاق بائن
وأوجب النفقة ثم عندنا لا تستحق هذه النفقة ابتداء بل تبقى ما كان واجبا حال قيام النكاح حتى
ان كل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح لا تستحق في حالة العدة كما في العدة عن النكاح
الفاسد والناشئة والامة اذ لم يبوئها المولى شيئا فان لم تطالب المرأة نفقتها في العدة حتى انقضت
عدتها أو ماتت سقطت نفقتها لانهم من باب الكفاية وما كان من باب الكفاية بقوت من له الحق
يسقط الحق لمن له العطاء اذ مات قبل أن يأخذ في باب الرجل يغيب عن امرأته من مختصر شرح
أدب القاضي ❀ ذكر عن الضمالي أنه قال اذا خرجت المطلقة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة لان
العدة ما دامت باقية كان النكاح باقيا من وجهه ولو نشزت حال قيام النكاح من كل وجه لم
تسكن لها النفقة والسكنى فكذا اذا نشزت حال قيام النكاح من وجه من المزبور في باب نفقة
المرأة ❀ رجل تزوج بامرأة أو فاهامهرها إلا أن الزوج يسكن في أرض الغصب أو في دار
الغصب فامتنعت المرأة منه وخرجت من منزله كان لها النفقة لانها محقة وليست بناشئة
فاضيخان في باب النفقة ❀ وان طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة الى أن تصير آيسة
وتنقضي عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع اليمين
وان أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة (١) على
المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت سنتان ولم تلد
وقالت كنت أظن اني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد في ذلك
لان هذا مما يشبه فكان لها النفقة الى أن تنقضي عدتها بالحيض أو تصير آيسة فتقضي عدتها
بالاشهر فاضيخان في فصل في نفقة المعتدة عن الطلاق من كتاب النكاح ❀ النفقة المفروضة
تسقط بالموت ولو أعطاه نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل مضي المدة لا تسترد ما بقي عند أبي حنيفة
وأبي يوسف وعند محمد تسترد بقدره وفي نفقة المحارم لا تسترد بالاجماع وجيز في كتاب النفقات
❀ لا تسترد بمحلة مدة مات أحدهما قبلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يحسب لها نفقة
ما مضى وما بقي للزوج فترده وكذا ترد قيمة المستهلك ولا ترد قيمة الهالك بالاتفاق قال في التحفة
وشرح الاسيحاى الصحيح قولهم ما شرح النفاية لقطوبغا في باب النفقة (في الحضنة) ❀ نيج الام
أحق بالصغيرة وان كانت سيئة السيرة معروفة بالفجور أو كانت مطربة ما لم تعقل ذلك واذا اقترقا

(١) لا نفقة للمتوفى عن
زوجها سواء كانت حاملا أو
حائلا الا اذا كانت أم ولد
وهي حامل فلها النفقة من
جميع المال اه من نفقات
حدادي

(مبحث الحضنة)

وتزوج كل واحد منهما فحضانة الصغيرة للاب اذ لم يكن لها من تكون لها الحضانة ولو تزوجت
الام بزواج آخر وتمسك الصغيرة معها أم الام في بيت الراب فللاب أن يأخذها منها قنية في
الحضانة ❦ الام والجدة أحق بالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده وقدره
الخصاف بسبع سنين وهما أحق بالجارية حتى تحيض ومن سواهما أحق بها حتى تبلغ حدا
تستحي ولا خيار للغلام والجارية عندنا وقال الشافعي لهما الخيار اذا كانا عاقلين لانه صلى الله
عليه وسلم خير بينهما قلنا قد قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهده فوق للنظر ببركة دعائه
❦ واذا أراد الزوج أن يخرج بولده الصغير من المصر ليس له ذلك حتى يبلغ حدا مما ذكرنا واذا
أرادت المرأة أن تخرج بولدها منه ليس لها ذلك أيضا فبفسه من الاضرار بالاب الا ان تخرج
الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه لانه التزم المقام فيه عرفا واذا أرادت الخروج الى غير
مصرها وقد كان التزوج فيه فقد اختلفت الرواية فيه والاصح أنها لا تخرج هذا اذا كان بين
المصريين تفاوت أما اذا اتقار بالجيت يمكن للاب ان يطالع ولده ويبيت في بيته فلا بأس به وكذلك
الجواب بين القرينين ولو انتقلت من قرية المصر الى المصر فلا بأس به لان فيه نظر للصغير حيث
يتخلق باخلاق أهل مصر وفي عكسه لا يجوز لان فيه ضرر للصغير محتارات في الحضانة ❦ فاذا
ماتت الام فصار الولد الى جدته من الام أو بعض من يجب له أخذها من النساء فأرادت ان تخرج
الولد من المصر الذي فيه الاب الى مصر آخر لم يكن لها ذلك وان كان ذلك المصر هو المصر الذي
كانت وقعت فيه عقدة نكاح أم الصبي اعما هذا الحق للام خاصة لان الام انما كان لها أن تخرج
بالولد الى ذلك المصر بحكم العقد الذي جرى بينهما في ذلك المصر وعقد النكاح جرى بين الزوج
وبين الام خاصة قال وليس لام الولد اذا اعتقها مولاها أن تخرج بالولد من المصر الذي فيه
أبوه الى غيره لان ولاية الاخراج بحكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ الامام شمس الأئمة
الخلواني ينبغي أن يحفظها تان المسئلةان مسئلة أم الولد ومسئلة الجدة لانهما استفيدتا من
صاحب الكتاب لا يوجدان في المبسوط وهما من خواص هذا الكتاب والله أعلم بالصواب في
باب المرأة يطلقها زوجها ولها منه ولد من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف ❦ ثم الام
انما تكون أولى بالولد قبل ان تزوج ما لم ترتد فان ارتدت والعياذ بالله كان الاب أولى لانها
تحبس فلوحبس الولد معها ربما يمرض الولد فان أسلمت رد الولد عليها لان المانع قد زال من
المحل المزبور في باب الولد من أولى به ❦ وان قالت انه ابن ست وقال الزوج ابن سبع لا يخلف
القاضي أحد ❦ ينظر ان كان الولد استغنى دفع الى الاب والاف عند الام برازية في الحضانة
❦ قال في الخلاصة وغيرها (١) صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد
بما لها مجانا ولا تمنع الولد عن الام والام تأبى ذلك وتطالب الاب بالاجرة وثقة الولد اختل فوافيه
والصحيح أن يقال للام اما أن تمسكه بغير أجر واما أن تدفعه الى العمة انتهت ورأيت منقولاً
عن المنية اذ تزوجت أم الصغير المتوفى أبوه بزواج آخر وأرادت ان تربي الصغير من غير تقدير
نفقة له من ماله الموروث من أبيه وأراد وصيه ان يربي به بالنفقة المقدرة يدفع هو اليها لا اليه
انهى وله وجه وجهه والله تعالى أعلم من الغفار شرح تنوير الابصار في الحضانة ❦ الحضانة
للأم بلا جبر أي بلا اكراه للام على أخذها اذا ثبت مطلقا كما ذكره البقال وفي الكرماني
انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذور حرم محرم فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى أنها أولى من المحرم
وان طابت أجرة او المحرم لم يطلبه والاصح أن يقال لها تمسكه أو ادفعه الى المحرم كافي العمة

(مبحث الحضانة للام ما لم
تزوج أو ترتد الخ)
(١) لم أر من صرح بان
الاجنية كالعمة في أن
الصغير يدفع اليها اذا كانت
متبرعة والام تزيد الاجر على
الحضانة ولا تقاس على العمة
لأنها حاضنة في الجملة وقد
كثر السؤال عن هذه المسئلة
في زماننا وهو أن الاب يأتي
بأجنبية متبرعة بالحضانة
فهل يقال للام ما يقال لو
تبرعت العمة وظاهر المتون
ان الام تأخذ أجر المثل ولا
تكون الاجنية أولى
بخلاف العمة على الصحيح
الأن يوجد نقل أن الاجنية
كالعمة والظاهر ان العمة
ليست قيда بل كل حاضنة
كذلك بل الخالة أولى لانها
من قرابة الام كذا في نفقة
البحر الرائق

والى انه يدفع اليها بلا طلبها لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضانة قهستانى
 فى أوائل الحضانة ❦ وذكر الخصاص فى النفقات فان كان للصغير جدة الام من قبل أبيها وهى أم
 أب أمه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من قبل امها وكذلك كل من كان من قبل أب
 الام فليس بمنزلة قرابة الام من قبل امها انتهى وفي الولوالجية جدة الام من قبل الاب وهى أم
 أب الام لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الام لان هذا الحق لقرابة الام انتهى قال مولانا فى بحره
 بعد نقله لما قدمناه وظاهره تأخير أم أب الام عن أم الأب بل عن الحالة أيضا وقد صارت حادثة
 الفتوى فى زماننا والله أعلم متى الغفار شرح تنوير الابصار فى الحضانة ❦ الام أحق بحضانة ولدها
 قبل الفرقة وبعدها ثم أمها وان علمت ثم أم الأب ثم أخت الولد لا بولن ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك
 ثم عمته كذلك وبنات الأخت أولى من بنات الأخ وهن أولى من العمات ومن نكحت غير محرمه
 سقط حقها لا من نكحت محرمه كأم نكحت عمه وجدة نكحت جده ويعود الحق بزوال نكاح
 سقط به والقول قولها فى نفى الزوج ملحق بالبحر فى الحضانة ❦ ماتت الام وليست من النساء ذات
 رحم محرم منه فالحق للعصبة من الرجال فان لم تكن عصبة فالى ذوى الارحام على الترتيب منية
 المقتى فى الحضانة من كتاب النكاح ❦ لا تدفع صبية الى عصبة غير محرم كولى العتاقة وابن العم فيدفع
 اليهم الغلام ولا فاسق ماجن أى ولا تدفع الصبية الى محرم فاسق ماجن أى لا يبالى ما صنع وكذا
 الصبي واذا اجتمع مستحق الحضانة فى درجة واحدة فاصلهم أولى وان تساوا فاسنهم واذا لم
 يكن للصغير عصبة يدفع الى الأخ لام ثم الى ولده ثم الى العم لام ثم الى الخال لاب وأم ثم لاب ثم لام
 لان لهؤلاء ولاية فى النكاح عند أبى حنيفة وفي الفتاوى الصغرى فان لم تكن عصبة فالى ذوى
 الارحام تنبى على الترتيب شرح النقاية لقطوبغا فى الحضانة وكذا فى فتح القدير ❦ سئل اذا
 اخذ الرجل ولده من مطلقته لترزوها فاشتاق الى رؤية ولدها هل يلزم بارسال الولد اليها أجاب
 اذا سقطت حضانة الام واخذ الولد الاب لا يجبر على ان يرسله اليها بل هى اذا أرادت أن تراه لا تمنع
 من ذلك ويمكنها الاب من رؤيته قارى الهداية ❦ وفى المجمع لا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء
 انتهى وعمله فى الشرح بأنه لما فيه من الاضرار بالام بابطال حقها فى الحضانة وهو يدل على ان
 حضانتها اذا سقطت جازله السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولده من
 حاضنته لترزوها هل له ان يسافر به فأجاب له ان يسافر به الى أن يعود حق امه انتهى وهو صريح
 فيما قلناه وهى حادثة الفتوى فى زماننا من البحر الرائق فى آخر الحضانة ❦ واذا اجتمع النساء
 ولهن أزواج يضعه القاضى حيث شاء لانه لاحق لهن بمنزلة من لا قرابة له خزانة المفتين فى
 الحضانة ❦ وهذا الذى ذكرنا ثبت حق الحضانة لذوات الرحم المحرم اذا لم يكن لهن أزواج فلما
 ان كان لها زوج فلا حق لها الا اذا كان زوجها اذا رحم محرم من الصغير لانه يلحقه الحفام والمذلة
 من زوج الام اذا كان أجنب او يضعه القاضى حيث يشاء مضمرة فى النفقات ❦ طلقت
 وهى أم ولد أو أمة أو مكاتبه ولدت قبل الكتابة لا حضانة لها ومولاهن بالولد الرقيق أولى لا الحر ولو
 ولدت بعد الكتابة فهى أولى منية المقتى فى الحضانة من كتاب النكاح لم يذكر المصنف بعد العمات
 أحد من النساء والمذكور فى غاية البيان وفتح القدير وغيرهما أن بعد العمات حالة الام
 لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم بعدهن حالة الاب لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم بعدهن عمات الامهات
 والآباء على هذا الترتيب ولم يذكر المصنف أيضا بنات الأخ وفى التبيين أن بنات الأخ أولى من
 العمات ولم يذكر أيضا أولاد الحالة والعمة لانه لاحق لبنات العمة والحالة فى الحضانة لانهن

(مطلب لا تدفع صبية الى
 عصبة غير محرم ولا الى
 فاسق ماجن الخ)

غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب وفي غاية البيان
والعمة أحق من ولد الخالة وهو تسامح لانه لاحق لولد الخالة أصلاً كما نقلناه من البحر الرائق في
الحضانة ❦ وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى يقدم الاقرب فالاقرب
فاضيخان في الحضانة (في العنين) * الزوج لم يصل الى المرأة فهي تقول وجدته عينا وتطلب
من القاضي التأجيل وهو يقول وجدته ارتقاء وأنا صحيح قال يريها النساء أو امرأة عدلة فان
قلن ليست برتقاء أجله وان قلن رتقاء تركهما قال (١) مردى زن خود را بقاضى آورد و دعوى
کرد که رتقااست وزن منكرست قاضى مر او را بزنان غمايدانى قال اگر دعوى عنت مى كند و از
قاضى طلب حكم عنت مى كند غمايد و اگر نى (لانه لاحقكم للرتق المجرد حتى يسعى لاثباته
بل يقول له القاضى فامسالك بمعروف أو تسريح باحسان قاعدة في النكاح ❦ قال
(٢) دختر نارسيده را پدر بشوى بالغ داده است و شوى عنين اميد پدر را حق طلب تأجيل
و تفريق بوديانى اجاب نى) علل محمود قال لاني لا ادري لعلها استرضى بزوجهها اذا بلغت وليس في
ابقاء النكاح عليها الى وقت بلوغها ضرر لانها لا تحتاج الى الوطء ولا يخاف فوت حقها في هذه
المدة قاعدة في النكاح

(١) جاء رجل بامرأته الى
القاضي وادعى انها رتقاء
والمرأة منكرة هل للقاضي
ان يريها النساء أم لا قال ان
ادعت الزوجة عنة الزوج
وطلبت من القاضي حكم
العنة فالقاضي يريها النساء
والا فلا

* (كتاب العتاق) *

والجمل يعتق بعنق أمه و صح اعتماقه وحده ولا تعتق أمه به والولد يتبع أمه في الملك والرق
والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة ❦ وولد الأمة من سيد هاجر ٣ ومن زوجها ملك لسيد ها
وولد المغرور حر بقيته ملق الا بجر ❦ رجل أعتق عبده وله مال فآله المولاه الا ثوبا وارى
العبد أى ثوب شاء المولى قاضخان قبيل فصل فيما لا يقع به العتق اذا لم ينو ❦ فان زوجها
أى أم ولده بقاءت بولد فهو في حكم أمه لان حق الحرية يسرى الى الولد كالتدبير الا ترى أن
ولد الحرة حر وولد القنعة قن والنسب يثبت من الزوج لان الفراش له وان كان النكاح فاسدا
اذ الفاسد ملحق بالصحيح في حق الاحكام ولو ادعاه المولى لا يثبت نسبه منه لانه ثابت النسب
من غيره ويعتق الولد ونصير أمه أم ولده لاقراره هداية في الاستيلاء ❦ ولو قال جل جاري
هذه منى أو قال ما في بطنها من ولد فهو منى فأسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه تصير
أم ولده وان لم يستن لا تصير أم ولده عندنا قاضخان في الاستيلاء ❦ ان كان العتق في
المرض وعليه دين فان كان مستغرا فآله بغيره ولا مال له سوى العبد أوله مال آخر لكن الدين
مستغرق لماله فأعتق يسعى في جميع قيمته للغيرم رد الوصية لان الدين مقدم على الوصية
الا ان العتق لا يحتمل النقض فتجب السعاية بدائع في فصل بيان حكم العتاق من كتاب العتاق
❦ وفي مجموع النوازل قال اعبدته أنت حر بعد موتى ان لم تشرب الخمر فقام شهرا ثم شرب الخمر
قبل أن يموت بطل عتقه وان رفع الامر الى القاضي بعد موت المولى قبل ان يشرب الخمر
وأمضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرتد في الرق ولو قال لعبدته أنت حر على ان
لا تشرب الخمر فهو حر شرب الخمر أو لم يشرب تتارخانية في الفصل الثالث من كتاب العتاق
❦ رجل قال لغيره جاريته هذه لك على ان تعتق عني عبدا فلا فاقبل فلان ذلك وقبض
الجارية لم تكن الجارية ملكا له حتى يعتق العبد عن الامر لانه ملك الجارية بازاء تملك العبد
منه في ضمن الاعتاق والتمليك اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الا بتحصيل ذلك الفعل ومالم

(٢) زوج الاب بنته الصغيرة
بالغا وظهر انه عنين هل
للاب حق طلب التأجيل
والتفريق أم لا
٣ وهذا اذا جاءت به لسته
أشهر من النكاح فاذا جاءت
به لا قبل فهو ابن السيد
والنكاح فاسد كما في فتح
القدیر اه منه

يوجد عليك العبد لا يتم تملك الجارية قاضخان في فصل العتاق عن الغير § عبد أخذ مولاه في موضع خال فقال له أن أنت أعتقتني والقتلت فأعتقه مخافة القتل فإنه يعتق ويسعى في قيمته لمولاه لان المولى كان بمنزلة المكروه من عبده والمكروه يرجع على المكروه قاضخان في أواخر الفصل الاول من كتاب العتاق § ولوبعث غلامه الى بلده وقال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل وقال العبد أنا حر ان كان المولى قال له حين بعثه سميتك حر اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حر وانما قال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء وما لم يقل العبد أنا حر لا يعتق كما لو قال لعبده قل أنا حر لا يعتق ما لم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لغلامي أنك حر أو قال انه حر عتق الحال ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق ما لم يقل المأمور له ذلك قاضخان في الفصل الاول من كتاب العتاق § رجل قال لغيره أليس هذا حر أو أشار الى عبد نفسه عتق في القضاء § رجل قال عبدي أحراروهم عشرة عتق عبده وان كانوا مائة من المحل المزبور § رجل قال كل مالي حر وله عبد فقال لم أؤ العتق لا يعتق عبده في فصل فيما لا يقع به العتق من الخيانة § ولو قال اسم عبدي حر (١) ثم دعاه يا حر لا يعتق ولودعاه بالفارسية (٢) يا آزاد يعتق وجيز من أوائل كتاب العتاق § رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه يا آزاد يعتق لانه دعاه بغير اسمه وكذا لو سماه بالفارسية آزاد ثم دعاه يا حر يعتق قاضخان في العتاق § ولو اختلف المولى والمديرة في ولدها فقال المولى ولدتيه قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي بل ولدته بعد التدبير فهو مدبر فالقول قول المولى مع يمينه على علمه والبينة بينة المدبرة لان المدبرة تدعى سراية التدبير الى الولد والمولى ينكر فكان القول قوله مع يمينه ويحلف على علمه لان الولادة ليست فعله والبينة بينة المدبرة لان فيها اثبات التدبير ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى للمعتقة ولدتيه قبل العتق وهو رقيق وقالت بل ولدته بعد العتق وهو حر حكم فيه الحال ان كان الولد في يدها فالقول قولها وان كان في يد المولى فالقول قوله لانه اذا كان في يدها كان الظاهر شاهد لها واذا كان في يده كان الظاهر شاهد له بخلاف المدبرة لانها في يد المولى فسكذ اولدها فكان الظاهر شاهد له على كل حال فكان القول قوله بدائع في فصل في حكم التدبير من كتاب التدبير § دبره ثم جن لا يبطل التدبير بخلاف ما اذا أوصى به لانسان ثم جن حيث تبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق حتى لم يبطل بالا كراه وجاز بخلاف الوصية والجنون لا يبطل المعلق برأية من كتاب العتاق § واذا تزوج الرجل أمة رجل فولدت له ثم اشتراها أو ملكها بسبب آخر صارت ام ولد له لانه ملك جارية وله منها ولد ثابت النسب فتصير أم ولد له قياسا على ما اذا استولدها في ملكه ولو لول الجنية في الفصل السادس من كتاب الدعوى § رجل فجر بامة فولدت ثم اشتراها لا تصير أم ولد له استحسانا وان اشترى الولد لمكان الجزئية والبعضية ظهيرية في أواخر الفصل الثالث من العتاق § (ولو اعتق شريك حظه اعتق الآخر) أدرج فروع العتق من التدبير والكتابة فيه فان للشريك الساكت أن يتصرف فيه بهذه التصرفات (أو استسعاها أو ضمن المعتق موسرا) أي حال كون المعتق موسرا (قيمة حظه لا معسرا) والولاء لهما ان أعتق أو استسعى وللمعتق ان ضمنه ورجع به على العبد وقال له ضمانه غنيا والسعاية فقرا فقط والولاء للمعتق من الاصلاح والايضاح ولومات أحدهم قبل أن يختار الشريك شيئا فلا يخلو اما أن مات العبد أو المعتق أو الساكت فان

(١) قال لعبده هذا ابني أو قال هذا ابني أو قال الجارية هذه ابنتي أو هذه أمي ثم قال أو همت لا يصح رجوعه ويعتق اه من سرقة الفتاوى نقلا عن خزائن الفقه (٢) آزاد معناه الحر

مات العبد ضمن المعتق في ظاهر الرواية لانه ضمان اطلاق شرع لجبر الفاتت فلا يسقط بهلاك محل التلف كالمهلك المصوب وفي رواية لا يضمن المعتق لانه ضمان وجب لاجل نقل الملك ولذلك لا يتم الا بالتراضي أو القضاء عند عدمه وقد تعذر النقل الى الضامن فلم يجب الضمان وعندهما الضمان واجب حتما لانه يملكه بالضمان مقتضى الاعتاق سابقا عليه فان كان للعبد كسب رجع بما ضمن المعتق فيه لانه تملك نصيب الساكت بازاء الضمان من وقت العتق فصار مكاتبه من وقت العتق فكان أخذ السعاية بعد موت العبد استيفاء لبذل الكتابة لا انشاء لعقد الكتابة فجازله وصار كالمالك العبد كله فاعتق نصفه ومات وهل للساكت أن يأخذ من تركته العبد قيمة نصيبه اذا لم يضمن المعتق قيل له ذلك لان يعتق البعض صار نصيبه مكاتباً وأخذ السعاية بمنزلة استيفاء بدل الكتابة واستيفاء بدل الكتابة من تركه المكاتب جائز وقال عامة مشايخنا ليس له ذلك وظاهر اطلاق محمد يدل على هذا فانه قال المعتق ضامن لنصف قيمته ولا سعاية له على العبد ولم يفصل بين ما اذا ترك كسباً ولم يترك وأما اذا مات المعتق والعتق في صحته يؤخذ الضمان من ماله وان كان العتق في مرضه فعندهما لا يجب شيء على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله وهو رواية عن أبي يوسف وأما اذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية لانهم قائمون بمقام مورثهم فان اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة ليس لهم الا الاجتماع على أحدهما لان المستسعي بمنزلة المكاتب عنده ولو كاتب عبداً ثم مات ليس للورثة الا الاجتماع على الاعتاق أو الضمان وكما لو كان المورث حياً ليس له الا اختيار أحدهما فكذا ورثته وجه ظاهر الرواية أن ملك كل واحد من الورثة يتميز عن ملك الآخر فتعين أحدهم لا يلزم الباقي لانه اذا تفرق الملك صار كعبيدين جماعة اعتق أحدهم نصيبه وصار كالمغاصب وغاصب الغاصب ليس للمالك أن يضمن كل واحد بعضه ولو مات كان لورثته ذلك فكذا هذا من المحيط للسرخسي في باب عتق المملوك بين الشركاء ملخصاً وتعتبر القيمة في الضمان والسعاية يوم الاعتاق لانه السبب كما في الغصب وكذا حال المعتق في اليسار والاعسار حتى لو كان موسراً منذ اعتق يضمن ولم يسقط بالعسر الطارئ وان كان معسراً حينئذ فالعتق ليس بسبب للضمان فلا يجب من بعد كافي في باب عتق بعض العبد ثم ثم المعتق يسار التيسر وهو أن يملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار الغنى لان به يعتدل النظر من الجانبين بتحقيق ما قصده المعتق من القرية وإيصال بدل حق الساكت اليه هداية في باب العبد يعتق بعضه وذكر في العيون وهو المختار أن الموسر في ضمان العتق من يملك ما يساوي نصف العبد المعتق سوى المنزل والخادم ومتاع البيت ومصاب الجسد كافي في باب عتق بعض العبد ثم قال عتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك بيانه أم الولد اذا ارتدت ولحققت بدار الحرب بعدما اعتقها المولى ثم سبت واشتراها المولى فانها تعود أم ولده وكذلك لو ملك ذات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبت فاشتراها عتقت عليه من القاعدة في كتاب العتاق ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع بنت لها من غيره تصير الجارية أم ولده ليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت وان تزوج الجارية رجلاً فولدت بنتاً من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت لانها ولدت البنت بعدما صارت أم ولده بعد الشراء فاضحان في الاستيلاء (في عتق المريض) قال ان مات من مرضى فانت حر فقتل لا يعتق ولو قال ان مات في مرضي يعتق كذا (فصط) فصولين في عتق المريض (جمع) مريض حرقه ورثي به الورثة

(مبحث عتق المريض)

قبل موته فالقن لا يسعي في شيء كاتبة في مرضه ولا مال فاقرب بقبض بدل الكتابة جاز من الثلث
ويسعي في ثلثي قيمته بخلاف ما باعه من أجنبي ثم أقر بقبض ثمنه حيث يصح من كل ماله كذا
(ص) وفي (ج) مثله لأنه قال في البيع لو أقر بقبض ثمنه صدق لولد دين عليه ويأتي جنسه في
بيع المريض وافراره من المحل المزبور ٢٠ رجل مات وترك عبد ار عليه دين محيط برقبته
فأعتقه الوارث لا ينفذ فان يسع في الدين يطل عتقه وان أبرأ الغرماء الميت من الدين أو تبرع
أجنبي بقضاء دينه ينفذ عتقه خزانة الفقه لا يثبت في العتاق (في الاستيلاء) وإذا
أقر في صحته ان أمته قد ولدت منه فانها تصير أم ولده ويكون عتقها من جميع المال سواء كان
معها ولداً ولم يكن وان أقر بذلك في مرضه ان كان معها ولده كذلك الجواب وتصير الجارية أم
ولده وتعتق من جميع المال وان لم يكن معها ولده لم يصح الاقرار بالاستيلاء بل تعتبر وصية حتى
تعتق من ثلث المال من الذخيرة البرهانية في مسائل أم الولد من كتاب العتاق ٢١ ولو أقر أن أمته
حبلت منه ثم جاءت بولد لستة أشهر ثبت نسبته منه لان الدعوة صادفت ولداً موجوداً في البطن
وان جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لان ما يتحقق بوجوده وقت الدعوة لاحتمال
حدوثه بعدها فلا تصح الدعوة بالشك ولو حرم عليه وطء أم ولده بان وطئها أبوه أو ابنه أو وطئ هو
أمها أو ابنتها فجاءت به لستة أشهر لا يثبت النسب الا بالدعوة لان الفراش قد انقطع بالحرمة
المؤبدة ولم يوجب العدة فصار كفراش المنكوح لا يبقى مع الحرمة المؤبدة فقراشها أولى
والنسب بدون الفراش لا يثبت الا بالدعوة ٢٢ ولومات سيدها أو أعتقها يثبت نسب ولدها الى
سنتين من يوم الفراق لانها معتدة والفراش يبي ما بقيت العدة ولا يمكنه نفقه لانه تأكد فراشها
بالحرية بدليل انه لا يملك نقله الى غيره بالتزويج فالتحق بفراش المنكوح في الكادة والقوة ولا
كذلك قبل العتق والنسب متفرع من الفراش متفرع عنه فيتأكد كده ويضعف بضعفه
فلا يملك نفقه بعد تأكده كما لا يملك قطع فراشه ولو حرمت بالحيض والنفاس أو الاحرام او الصوم
يثبت النسب من المولى لانه لم يحرم المحل وانما حرم الفعل فيه فلا ينتق به الفراش كما في النكاح
من المحيط للسرخصي في باب أم الولد ٢٣ باع الحامل فولدت عند المشتري لاقل من نصف عام
وكانت عند البائع تمام عامين صحت دعوة البائع ويبطل البيع وبعدا عتاق الولد لا تصح الدعوة
وتصح بعد عتاق الام لان الولد هو الاصل وكان ابنه ويرد حصة الولد من الثمن الى المشتري وانما
فرضنا ولادتها عند المشتري لاقل من نصف حول وبكونها عند البائع أكثر من عامين ليحصل
القطع بكون العلوق عند البائع وان أشكل بان جاءت عند المشتري لاكثر من نصف عام وأقل من
عامين من وقت البيع لا يثبت الا بتصديق المشتري وان لاكثر من عامين لا تصح ان كذبه المشتري
وان صدقه تصح الدعوة ولا يبطل البيع جلا على الاستيلاء بالنكاح بزانية في دعوى النسب
من كتاب الدعوى ٢٤ كل مملوكة ثبت نسب ولدها من يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولدين
ثبت نسب ولدها منه وكذا الجارية اذا ولدت ولداً من غير المولى بنكاح أو وطء بشبهة ثم
ملكها من يثبت نسب ولدها منه تصير أم ولده عندنا وان ملك ولده منها عتق عليه وان ملك ولداً
لها من غيره يكون ملكاً وله أن يبيعه قاضيجان في فصل في الاستيلاء ٢٥ وفي القنينة
وطئ جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطئ الشبهة أولاً لانه ولد ولده
فيه عتق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب بكن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد
يعتق عليه وان لم يثبت نسبته منه من البحر الرائق في نكاح الرقيق ٢٦ زنى بجارية أبيه أو أمه

(مبحث الاستيلاء)

(مبحث تعريف أم الولد)

أوجدته أو وجدته فولدت ولدا فهو حر منية المفتى في العتاق ❊ ولو زني بجارية فجاءت بولد
ثم اشتراها لا تصير أم ولده لان أمية الولد باعتبار النسب والنسب لم يثبت منه بخلاف ما اذا
وطئها ثم ملكها ثم جاءت بولد مختارات النوازل في الاستيلاد ❊ رجل زوج أمته من عبده
فجاءت بولد ثم ادعاه المولى لا يثبت النسب منه ولكن يعتق بإقراره بالنسب والولد والزوج لان
له فراشا مختارات النوازل في الاستيلاد ❊ زني بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه
وان لم يثبت النسب بزانية في العتاق ❊ الاب اذا وطئ جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه يثبت
نسبه منه لان الاب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمة الجارية لانه ليس بحاجة أصلية
هـ اذا كان الاب حراما وان كان الاب ميتا يثبت من الجدا أيضا وكفر الاب ورقه بمنزلة
موته مختارات النوازل في الاستيلاد (ط) أقر قبل موته بشهر أن جاريته حامل منه فاسقطت
بعد موته بأربعة أشهر سقطا مستين الخلق بكاله (١) صارت أم ولده قنية في باب الاستيلاد
من العتاق ❊ رجل قال ان كان في بطن جاريتي غلام فهو مني وان كانت جارية فليست مني
فولدت ولدا لاقل من ستة أشهر كرعصام أنه يثبت نسبه منه غلاما كان أو جارية لان الانسان
لا يعلم ما في بطن الحامل قاضخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد من كتاب الدعوى
❊ ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فهي أم ولده وقاية
في ثبوت النسب ❊ ذكر في الكافي ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فقالت ولدت
وشهدت قابله على الولادة يثبت النسب منه وصارت أم ولده هذا اذا ولدت لاقل من ستة أشهر
من وقت الاقرار فان ولدت لستة أشهر فصاعد الا يلزمه لاحتمال أنها حبلى بعد قول المولى فلم
يكن المولى مدعيا هذا الولد نقل من حاشية شرح الوقاية للمولى الشهير بقرة كمال في ثبوت
النسب ❊ قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولادة لاقل من ستة
أشهر منذ أقرفه هي أم ولده غرر في باب ثبوت النسب ولكن ينبغي لك أن تعرف أنه فيما اذا قال
ان كان في بطنك ولدا وقال ان كان بها حبل فهو مني بلفظ التعليق اما اذا قال هذه حامل مني
يلزمه الولد وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر الى سنتين حتى ينقبه وبه صرح في الاجناس في
كتاب العتاق غاية البيان في أوخر باب ثبوت النسب من كتاب الطلاق ❊ لو مات رجل
عن أم ولد فجاءت بولدا ما بينهما وبين سنتين ونفاه الورثة لم يثبت نسبه من الميت في قول أبي حنيفة
ولم يرث الاب شهادة شاهدين الا أن يكون حلا ظاهرا فتقبل فيه شهادة امرأة ولو أقر به الورثة
يثبت نسبه منه وورثه وعندهما تقبل في جميع ذلك شهادة امرأة مسلمة فان كان المولى كافرا
قبلت في ذلك شهادة امرأة كائنة وان كان المولى مسلما وأم الولد كائنة لم تقبل فيه الشهادة
امرأة مسلمة خزانة الاكمل في ثبوت النسب من كتاب الدعوى (في المكاتب) رجل قال
لمكاتبه وهبت مالي عليك فكذلك المكاتب لا أقبل عتق والمال عليه لان هبة الدين ممن عليه
الدين تصح من غير قبول فترتد بالرد ولكن لم يظهر الرد في حق العتق لانه لا يقبله ويظهر في حق
بدل الكتابة ملتقطات من كتاب الهبة ❊ واذا استحق بدل الكتابة او كان زيوفا فتردها لم يبطل
العتق خزانة المفتين في المكاتب ❊ ولو وجد المولى البديل ستوقه أو رصا صالم يعتق
بخلاف الزيواف والمستحق فان كان القاضي قضى بعتقه في الستوقه عتق ويرجع المولى عليه
بالدراهم من المحل المزبور ❊ المكاتب كلما ذون في جميع التصرفات وينع من التبرعات الا

(١) أقول هـ اذا جاءت
الولد لستة أشهر فصاعدا أو أما
اذا جاءت به لاقل من ستة
أشهر من وقت النكاح
فيثبت نسبه من المولى اذا
دعاه ويحكم بفساد النكاح كما
شرح به في كثير من الكتب
المعتبرة خواهر زاده

(مبحث المكاتب)

ما جرت به العادة وله أن يسافر وإن شرط المولى أن لا يخرج من البلد ويرقح الأمة بخلاف
العبد فإنه لا يزوجه ويكتب عبده من المحل المزبور ﷺ للمكاتب أن يبيع ويشترى لأنه صار
مأذوناً في التجارة والبيع والشراء من باب التجارة وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس
كان وبالنقد والتسيئة في قول أبي حنيفة وعندهما لا يملك البيع إلا بما يتغابن الناس في مثله
بالدراهم والدنانير والنقد لا بالتسيئة كالوكيل بالبيع المطلق وهي مسائل كتاب الوكالة وله أن
يبيع ويشترى من مولاه لأن المكاتب فيما يرجع إلى مكاسبه ومنافعه كالخرف كان فيها بمنزلة
الأجنبي فيجوز بيعه من مولاه وشرائه منه كما يجوز ذلك من الأجنبي إلا أنه لا يجوز له أن يبيع
ما اشتراه من مولاه من أجرة إلا أن يبين وكذلك المولى فيما اشترى منه لأن بيع المراجعة يبيع أمانة
فيجب صيادته عن الخيانة وشبهة الخيانة ما أمكن وكسب المكاتب مال المولى من وجه فيجب
أن يبين حتى ترتفع الشبهة ولا يجوز له أن يبيع من مولاه درهمين لأنه يعقد الكتابة صار
أحق بمكاسبه فصار كالأجنبي في المعاوضة المطلقة وكذا لا يجوز للمولى ذلك لما بيناه بدائع في
فصل ما يملك المكاتب ﷺ وإذا كاتب مدبرته جاز لانها باقية على ملكه كأم الولد فان مات المولى ولا
مال له غيرها كانت بالخيار بين أن تسعى في ثلثي قيمتها أو يبيع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف تسعى في الأقل بلا خيار وقال محمد تسعى في الأقل من ثلثي
قيمتها وثلثي الكتابة والصحيح قول أبي حنيفة لأن التدبير عتق الثالث منها من غير سعاية والكتابة
وقعت بعد التدبير فتتناول ما لم يتناوله التدبير وإذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت
وسقطت عنها السعاية بالإجماع لاستحقاقها الحرية بالتدبير والمستسعى إذا استحق الحرية من
جهة أخرى بطلت عنه السعاية مضمرة في شرح القدروري في آخر المكاتب ﷺ ومن قال
لعبد أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات
المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة لأن شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فعلى قول أبي حنيفة
وأبي يوسف على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته أربع سنين ولو كان خدم سنة
ثم مات المولى فعلى قولهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث
سنين وكذلك لو مات العبد وترك مالاً يقضى لمولاه في ماله بقيمة نفسه في قولهما وفي قول محمد
يقضى بقيمة الخدمة شرح الطحاوي للإسيجاني في أوائل كتاب العتاق ﷺ وإذا قال له اخدم
أولادى سنة فأنت حر فمات بعضهم قبل تمام السنة لم يعتق في فصل شرائط الركن من عتاق
البدائع ﷺ ولو قال الرجل لعبد أنت حر بعد موتى على ألف درهم يعتبر قبوله بعد الموت في
ظاهر الرواية وإذا قبل العبد بعد الموت قالوا لا يعتق إلا بعتاق الوارث ولو قال أنت حر على ألف
درهم بعد موتى يعتبر القبول للحال وإذا قبل يصير مدبراً ولا يلزمه المال لأن المدبر باق على ملك
المولى والمولى لا يستوجب على عبده مالا قاضياً في فصل التعليق والاضافة من كتاب العتاق
(في المدبر) دبرته فذهب عقله فالتدبير على حاله ولو في التدبير معنى الوصية بخلاف مال أو وصى
برقبته لرجل فمات تبطل الوصية والفرق أن التدبير محتمل معنى التعليق والتعليق لا يبطل
بجنون وكذا لا يبطل برجوع بخلاف الوصية ولذا جاز تدبير المكره لا وصيته جامع القصولين
في كتاب العتاق من أحكام المرضى ﷺ والمقيد كما إذا قال ان مت من مرضي هذا أو مفرى هذا
فأنت حر وكذلك ان قتلت فأنت حر أو ان غرقت فأنت حر وإذا مات من غير ذلك الوجه لا يعتق

(مطلب التدبير)

* (كتاب الايمان) *

(قال) من حلف رجلا بالطلاق والعناق فالنية نية الحالف سواء كان ظالما أو مظلوما وان حلفه بالله فالنية نية المحلف قال في الاصل روى بشير عن أبي يوسف قال كل يمين حلف بها رجل رجلا والحالف مظلوم فالنية نية الحالف وان كان ظالما فالنية نية الذي استحلفه اذا كانت اليمين بالله قاعدية في الايمان ﴿١﴾ قال ولو قال بالله وسكن الهاء وأنصها أو رفعها يكون يميننا والخطأ في الاعراب لا يمنع صحة اليمين من المحل المزبور ﴿٢﴾ وفي القضاوى لو قال ان فعلت كذا فأنابرى من القرآن أو القبلة أو الصلاة أو صوم شهر رمضان فالكل يمين هو المختار فيض كركى في نوع ألفاظ اليمين من كتاب الايمان ﴿٣﴾ ولو قال هو يهودى أو نصرانى ان فعلت كذا وحنث لزمته الكفارة وفي كفره اختلاف المشايخ وقال شمس الأئمة السرخسى ان اعتقده يميننا يكون يميننا وان اعتقده كفر يكون كفرا ولو قال أنا شر من الجوسى ان فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال أنا شريك اليهود أو شريك الكفار ان فعلت كذا فيض كركى من المحل المزبور ﴿٤﴾ ان فعلت كذا فأمر أنه طالق وليس له امرأة فتزوج ثم فعل لا تطلق بزانية في المتفرقات من النصل الثالث من كتاب الايمان ﴿٥﴾ ولو قال كل امرأة أملكها فهي طالق ان دخلت الدار أو قدم الدخول يتناول من في ملكه لا من سملك لانه حقيقة الحال لما امر فاذا وجد الشرط طلقت من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عني الاستقبال صدق في الغلط فتطلق من كانت في ملكه بآتيار الظاهر ومن سملك باقراره كافي في باب اليمين في العتق والطلاق من كتاب الايمان ﴿٦﴾ قال (١) اكرى دستورى توارى شهر بروم) فانت طالق ثم استأذنهم فقالت (٢) دستورى دادم كه بروى ده روز زيادتى) فذهب ولم يحى أى أكثر من عشرة أيام لا تطلق لان المحلوف عليه هو الذهاب بغيراذن والذهاب ههنا كان باذن فأما المكث ههنا أكثر من عشرة أيام فليس بداخل في اليمين قاعدية في كتاب الطلاق ﴿٧﴾ قال (٣) اكرى شهر نروم چنين) البر فيها ان يخرج من البلدة قاصدا الى وطن آخر وذكر في عناق النوازل مسئلة تدل على أن الخروج من البلدة يكتفى قال اذا تشاجر الزوجان فقال (٤) اكرى من از شهر نروم تا نواز غم برهى بنده من آزاد) يخرج من البلدة ثم يرجع لا يعتق قاعدية في الايمان ﴿٨﴾ رجل حلف وقال (٥) ادرين ده نباشم) فخرج باهله ومناعه ثم عاد وسكن كان حاشا وكذلك كل فعل يتمد لا يبطل اليمين فيه بالبر قاضى خان في فصل المساكنة من الايمان ﴿٩﴾ رجل قال لا تمنع فلانا من دخول دارى فمعه مرة برى يمينه وان رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاشئ عليه قاضى خان في فصل الدخول من الايمان ﴿١٠﴾ في الحالف في النكاح والطلاق قال (٦) أجنبيته را كفت) ان تزوجت عليك امرأة فهي طالق أو قال فانت طالق فتزوجها ثم تزوج عليها امرأة لا تطلق لاهذه ولا تلك لان التعليق لم يصح لانه ليس تعليقا بالملك ولا بسبب الملك قبل فلم لا يصح التعليق قلنا لانه انما يتعلق بالولا التعليق لتجزلان التعليق منع المنجز عن التجزى أصله تعليق القسديل بالحبل قبل الشرط ههنا التزوج عليها والتزوج عليها لا يكون الا بعد تزوجها وكان تعليقا بتزوجها ضرورة قلنا ما ثبت بالضرورة لا مدخل له في الشرط ألا ترى انه لو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق لا يصح التعليق ولا يصح بمعنى ان تزوجتك ودخلت الدار وان كان الطلاق لا بدله من سبق النكاح لما قلنا كذا ههنا

(١) ان سافرت من البلدة

من غير اذنك

(٢) أكرى على ان تذهب

عشرة أيام فقط

(٣) ان لم أذهب من البلدة

فكذا

(٤) ان لم أذهب من البلدة

كى تخلى من الغم فعبدى

حر

(٥) لا أكون في هذه القرية

(مطلب الحلف في النكاح

والطلاق)

(٦) قال لاجنبية

قاعدة في الايمان وكذا في طلاقها ﴿ قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حر يصح ويصير كانه
قال ان تزوجتك وطلقتك ولو قال لها ان طلقك فأنت طالق ثلاثا لا يصح ولو قال لمنكوحته
نكاحا فاسدا ان طلقك فعبدي حر فاليمين على الطلاق باللسان بزارية في نوع في تعليقه
بالمالك من كتاب الطلاق ﴿ رجل يعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري أنه
كان بالغما وقت اليمين أو لم يكن فتزوج امرأة لم يحث لانه شك في صحة اليمين فلا يحث بالشك
تأخر خاتمه في الفصل السابع عشر من كتاب الطلاق ﴿ قال لي حلف أو قال لي حلف بالطلاق ان
لا افعل كذا ثم فعل طلق وحنث وان كان كذبا وأدب المفتي ان لا يقول يصدق ديانة لانه تعليم بل
ادبه ان يقول لا يصدق بزارية فيما يكون يميناً وما لا يكون من كتاب الايمان (في حلف الفعل)
ولو قال أشهدك اللهم أو أشهدك أنتك ان لا افعل كذا ففعل يستغفر الله ولا يلزمه الكفارة
بخلاف أشهد بالله أو أشهد (١) مسلماني نكر دم) ان فعل كذا وفعل لا يجب عليه شيء الا اذا نوى
أن ما اداه من المفروضات لم يكن حقا كان قال ان فعل كذا فهو كافر بزارية فيما يكون يميناً من
كتاب الايمان ﴿ حلف لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى بدلالة العادة وهي أن الدار
لا تعادي ولا تهجر لذاتها بل لبغض ساكنها الا ان السكنى قد تكون حقيقة وهو ظاهر وقد
تكون دلالة بان تكون الدار ملكاً له فيتمسك من السكنى فيها فيحث بالدخول في دار تكون
ملكاً لفلان فلا يكون هو ساكنها سواء كان غيره ساكنها أو لا لقيام دليل السكنى التقديري
وهو الملك صرح به في الخاتمة والظهيرية لكن ذكر شمس الأئمة أن غيره لو كان ساكنها فلا يحث
لأنقطاع النسبة بفعل غيره درر غرر في باب حلف الفعل ﴿ ان دخلت داراً فحلفت كذا فدخلت
الاخ داراً أخرى ودخلت المدينة ان كان الحامل غمطاً لحقه من الدار لا يحث وان غمطاً من
الاخ يحث وان لم يتعين واحد حث عند الامام ومحمد وان دخلت الدار التي كانت للاخ
عند اليمين وهي في ملك الاخ الا انه لا يسكن فيها حث لان خرجت عن ملكه بعد الحلف بهبة
أو غيرها وان مات الاخ ونحوها ميراثاً ان بعد القسمة لا يحث وان قبلها فكذلك في الاصح
وان كان على الاخ الميت دين مستغرق يحث في الخامس والعشرين من ايمان البرازية
﴿ قال (٢) اكرجخانه زخم اندر آيم چنين زن خانه بديكري فروخت حالف اجارت كرفت واندر
آمد) قال في الواقع ان كانت الكراهية من المرأة سقطت بيمينه بالبيع وان كان الحامل
على اليمين من البيت حث وتكون الاضافة الى المرأة للتعريف قاعدة في الايمان ﴿ قال
ذكر في النوازل لو قال لابنه ان سرق من مالي شيافا ملك طالق فسرق منه آجرة ان كان الحالف
يجل عنه بهذا المقدار يحث والا فلا روي أن محمداً سئل عن هذا فلم يجب سئل أبو يوسف فاجاب
بهذا الجواب فاخبر محمد بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف
قاعدة في الايمان ﴿ رجل قال لامرأته (٣) اكر ترانان دهم يا آب دهم ترا طلاق) فالجمل في
ذلك أن يعطى الذهب اليها لتشتري الخبز أو يأتي بالخبز الى الدار ولا يعطى اليها فتستعمل المرأة
من غير ان يعطى اليها جواهر الفتاوى في أوائل الايمان ﴿ مدون قال لرب الدين ان لم ادفع
الك حقل يوم الجمعة فعبدي حر فمات الذي له الدين قبل الجمعة لا يحث الحالف في قول أبي
حنيفة وقال أبو يوسف ان دفع الى وارثه أو وصيه بر و ان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حث
فاضيخان في اليمين الموقفة ﴿ وفي الخاتمة حلقه السلطان أن لا يخاصمه في المال الذي أخذ
منه قال ابن مقاتل خاصم عنه غيره بغير أمره ويتقدم هو مع انسان الى الحاك فيقول انه قد

(١) اني ما علمت الاسلامية

(٢) ان دخلت دار زوجتي
فكذبا وباعت الزوجة الدار
من آخر استأجرها الحالف
ودخلها

(٣) ان أعطيتك خبزاً أو ماء
فأنت طالق

حلفني بكذا وكذا حتى يعلم الحاكم أن غيره لماذا يخاصمه وهو لا يخاصم بنفسه فصاره برد المال عليه تتارخانية في الفصل الثاني من كتاب الايمان ❦ ان لبست من غزلك فاشتري من غزلها ونسجه ولبسه لا يحنت وقيل ان كان الحالف لمعنى في الغزل يحنت والا فلا كما اذا حلف لا يدخل دار فلان فباع داره ثم دخل ان كان لمعنى في الدار يحنت والا فلا لا يلبس من ثوبها فاشتري ولبس لا لا تقطاع النسبة الا اذا نوى من غزلها بزازية في الرابع عشر من كتاب الايمان ❦ وفي الفتاوى رجل قال ان ادخلت فلانا بيتي او قال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرأته طالق فقوله ان ادخلت على ان يدخل بامره وقوله ان دخل على نفس الدخول امر الحالف او لا علم اولم يعلم وفي قوله ان تركت على الدخول بعلم الحالف لان شرط الحنت الترتك للدخول فحق علم ولم يمنعه فقد تركه حتى دخل خلاصة في آخر فصل في اليمين في الدخول ❦ الحنت فلانا غدا فأتاه ولم يأذن له لا يحنت وان أتاه ولم يستأذنه أو لم يجده في بيته حنت بزازية في آخر الفصل السابع عشر من كتاب الايمان ❦ قال (١) مدعى عليه سو كند خورده كه فردا با خصمهم پيش قاضى بيايم فردا حالف آمد و خصمى نى و روز گذشت لا يحنت قاعدة في آخر الايمان ❦ كفل بنفسه على أنه ان لم يوفه غدا فعليه الالف فجاءه فتواري المكفول له (٢) أو حلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاءه بالمال فتواري الدائن ان علم القاضى تغته وقصده الى الاضرار نصب وكيلا يسلم له ولا يكون كفيلا بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلا مع هذا وسلمه اليه ثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهدا فيه بزازية قبيل الفصل الثالث من كتاب الاجارة ❦ (بتقع) قال لها في الخصومة الخلال على حرام ان لم تخرجي وقال ما أردت به الخروج للعمال ثم خرجت بعد ساعات يحنت ان كانت الخصومة في الخروج والا فلا قنية في باب اليمين يكون على الفور ❦ رجل قال لا اخرجن مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه فجاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فقد بر وان بداله أن يرجع رجع ولو قال والله لا اخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حائث قاضيان في آخر فصل في الخروج من كتاب الايمان ❦ مديون قال لصاحب دينه والله لا أقضيه دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنت في يمينه لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غاية اخراج ولو قال لا أقضيه دينك الى خمسة أيام لا يحنت ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصار مكانه أنه قال لا أقضيه دينك قبل مضي خمسة أيام قاضيان في فصل في اليمين المؤقتة من كتاب الايمان ❦ ولو قال ان لم ادفع لك الدين في وقت كذا فامرأته طالق فقضاه قبل ذلك الوقت لا يحنت قنية في باب اليمين التي تجرى بين رب الدين وغيره ❦ حلف أن لا يجامع امرأته فيما دون الفرج فلا عبا ومس ذكره احدى نكحها أو ادخل ذكره باطن احدى ركبتها أو أنزل لا يحنت في يمينه ويكون يمينه على المباشرة قاضيان في باب التعليق من كتاب الطلاق ❦ امرأة اتهمت زوجها بغلام فحلفته ان لا يأتي حراما قبل غلامه أو مسه بشهوة لا يحنت وان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج حنت وان لم ينزل لانه هو المراد عرفا ❦ رجل قال ان أتيت حراما فامرأته طالق فأني بهيمة لا تطلق امرأته لانه لا يراد باليمين الا اذا كان الحالف رستاقيا من الجهال يعيش خلف الدواب قاضيان في التعليق من كتاب الطلاق

(١) حلف المدعى عليه بانى
اذهب غدا عند القاضى مع
خصمى فى الغد وذهب ولم
يات خصمه وفات اليوم
(٢) مسئلة ليوفيه حقه
اليوم فغاب الدائن يرفع
الامر الى الحاكم ويعطيه
وان لم يكن ثم حاكم يحنت
وبه يقضى اه من ايمان
البرازية

(ق) دفع الى قصارتو باتم بحده القصار فقال ان لم اكن دفعت ثوبي اليك فامر آته طالق ثم ظهر انه دفعه الى ابن القصار وتليده لا يحنت اذا كان في عيال القصار الا اذا نوى نفس القصار فينتد يحنت نقد الفتاوى في الخامس من الايمان **❦** جعل امرها بيدها ان ضربها فامر غيره فضر بها فهذه مسئلة الحلف على أن يضربها فامر غيره فضر بها قيل يحنت كما لو حلف لا يضرب قنه فامر غيره وقيل لا يحنت كما لو حلف لا يضرب ولده فامر غيره ولو قرضها أو مد شعرها أو عضها أو خنقها فامرها بصير الامر بيدها اذا ضرب فعل يتصل بالحي ويحصل له الا لم قالوا هذا لو لم يكن في حالة المزاح أما لو فعله فيها من احالا بصير الامر بيدها وان آلمها وكذا لو اصاب رأسه أنفها حالة المزاح فادماها لا يحنت هو الصحيح لانه لا يعتد ضربا عرفا وبعضهم قالوا لو حلف بالفارسية لا يحنت بهذه الافة عيل لانها بلسان الفارسية لا تسمى ضربا كذا (فقط) أقول وكذا التركية وهذا هو الحق عندى (جف) حلف لا يضربها فامر غيره أو عضها أو خنقها حنت في عرفهم لا في عرفنا (أقول) وكذا لا يحنت في عرف أهل الروم (فقط) لو نفى ثوبه فأصاب وجهها لا يحنت لانه لا يتعارف ضربا فلا يقصده بيمينه (ند) لورماها بجارة أو نصابة أو نحوها لا يحنت لانه رعى لا يضرب وكذا لو دفعها دفعا لم يوجهها لا يحنت ولو تعمد غيرها بالضرب فأصابها قيل يحنت وقيل لا في الفصل الثالث والعشرين من الفصولين **❦** ولو حلف لا يقذف أو لا يشتم أحدا فخذف أو شتم ميتا حنت لانه قدف وشتم (في عتاق) ن قال لعبداه ان شتمك فأنت حر فقال له لا بارك الله فيك لا يعتق لان هذا ليس بشتم بل انما هذا دعاء عليه من الفتاوى الكبرى في الفصل العاشر من الباب الخامس من كتاب الطلاق قال لا تحرك كلكا فقدت عندك فامر آته طالق فتعد عنده ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على كل ما يستدام يمتد بمنزلة الانشاء برارية في الفصل الثالث من كتاب الايمان **❦** ولو حلف ان لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للعالف فمنعه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنت في يمينه ويكون شرطه ان ينع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار للعالف فمنعه بالقول دون الفعل حتى لو دخل لا يكون حاشا ولو حلف بطلاق امر آته ان لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فمنعه بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل ولو قال لانه ان تركتك تعمل مع فلان فامر آته كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل فمنعه بالقول يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان شرطه المنع بالقول والفعل جميعا خزانة المفتين في اليمين على الترتل من كتاب الايمان **❦** ولو حلف ان لا يدخل بابها وهو يشتد في المشى فشر رجله أو زلق رجله فوقع في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت وان دفعته الريح وأوقعته في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فادخلته في الدار ان كان يقدر على منعها وامساكها حنت والا فلا وان أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلفوا فيه والصحيح أنه يحنت قاضيخان في فصل في الدخول من كتاب الايمان **❦** المنتقى عن أبي يوسف حلف لا يسكن هذه الدار فارد ان يخرج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح أو قيده أو منعه السلطان من التحول لا يحنت وان أقام على ذلك أياما بخلاف ما لو قال ان لم أخرج من هذه الدار فامر آته طالق فقيده ومنع من الخروج يحنت ولو قال ان بت في هذه البلدة الليلة فامر آته طالق فأصابته الحى وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى أصبح حنت بخلاف ما اذا قيد وجيز في باب السكنى من كتاب الايمان **❦** وفي الفتاوى لو حلف

لا يساكن فلا نافذ دخل فلان داره غصبا ان لم يأخذ هو في النقلة تحت وفي الاصل لو دخل عليه زائرا أو ضيفا فاقام فيه يوما أو يومين لا يحنت والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه ولو سافر الخالف وسكن المخالف عليه مع أهل الخالف يحنت عند أي حنيقة بناء على أن السكنى تقوم بالأهل والمتاع وعند أبي يوسف لا يحنت وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المنتقى لو سافر الخالف أقل من مدة السفر يحنت عند أبي يوسف وفي مجموع النوازل رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فأبت أن تخرج فعليه ان يجتهد في اخرجها فإذا صارت غالبية لم يحنت خاصم إلى السلطان أو لم يخاصم وكذا لو منعوه أو ثقبوه لانه مسكن وليس بساكن من آخر الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة ﴿ امرأته كذا ان خرجت الا بذني أو برضاي أو على فهذا على كل مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندهما وان قال أذنت لك أبدا أو الدهر أو كلما أردت أو شئت فهو أذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام تخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فقد أذنت لا يكون اذنا ان خرجت من الدار بغير اذني فأذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حنت ان خرجت حتى آذن تنتمى اليمين بالاذن مرة فلا يترط الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحتي دين لا قضاء وان أراد بكلمة حتى الاصدق أيضا لانه تغليظ والاول تخفيف برازية في التاسع من كتاب الايمان

*** (كتاب الحدود والتعزير) ***

خصمان تشتما بين يدي القاضي فلم ينتهيا بالنهي فالرأي إلى القاضي يحبسهما أو يعزرهما وان عفا حسن خزانة الفتاوى في فصل فيما يفعل القاضي من كتاب آداب القاضي ﴿ ولو سقى ابنه الصغير خمر يعزر نقيابة لقاضي بخان في الحدود ومن موجبات التعزير الزهد البارد وفي الواقيت روى أن رجلا قد وجد ثمرة معلقة في سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأخذها وقال من فقد هذه الثمرة وهو يكرر كلامه ويعرفها ومراده من هذا الكلام اظهار زهده وورعه وديانته على الناس فسمع عمر رضي الله عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد فإنه ورع يغضه الله تعالى وضربه بالدرة تتارخانية في التعزير من كتاب الحدود وعن أبي بكر الاسكاف رجل له عبد أساء الأدب لا ينبغي له أن يضربه ولكن يرفع الامر إلى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول يخالف قول أصحابنا وعندنا المولى لا يقيم الحد على مملوك كونه أن يعزره وكذا الزوج يضرب المرأة قاضي بخان في التعزير ﴿ رجل قبل حرة أجنبية أو أمة أو عانقها أو مسها بشهوة يعزر وكذا لو جامعها فمادون الفرج فإنه يعزر قاضي بخان في التعزير ﴿ ذكر الطحاوي تعزير أشرف الاشراف كالفقهاء والعلماء أن يقول له الحاكم بلغني أنك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراف كالدعاة الاعلام والجر إلى باب الحاكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجر إلى باب الحاكم والحبس وتعزير الحسائس الاعلام والجر والحبس والضرب بعده والتعزير بأخذ المال ان رأى المصلحة فيه جائز قال مولانا خاتمة المجتهدين مولانا ركن الدين الوانجاني الخوارزمي معناه ان يأخذ ماله ويودعه فإذا تاب برده عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم وصوبه الامام ظهير الدين والترتاشي الخوارزمي رحمه الله ومن جلته من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال برازية في الحدود ﴿ ولو قال لامرأة (يا روسي) يحد بخلاف ما لو قال يا حبة فإنه يعزر ابن الهمام قبيل فصل التعزير وفي قبول شهادة النساء مع

الرجال في التعزير روايان عن أبي حنيفة خزانة الاكل قبيل كتاب السرقة بورقتين تخميننا
 وان شتم اثنين أو ثلاثة زيد في التعزير على قدر ما يراه الامام خزانة الاكل في التعزير من
 الحدود الحر والعبد والمسلم والذمي في التعزير سواء خزانة الاكل من المحل المزبور وبقيام على
 الذمي سائر الحدود الا حد السكر والشرب في قول أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد لا يقيم
 عليه حد ما الا حد القذف قاضيان في آخر فصل حد الشرب من كتاب الاشربة ولا حد على
 الذمي في شرب الخمر في ظاهر الرواية فان أظهر أدب وعن الحسن انه يحسد اذا سكر كالمسلم اذا سكر
 مما يحل شرب قليله من الخاوي للقدس في باب حد الشرب (عت بح قع) ووجد سكران
 ولو وجد منه الرائحة لا يحسد ولكن يعزر باقل من أربعين سوطا (عت) ولو وجد منه رائحة
 الخردون السكر يعزر (بح) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يحمل آية الخمر فيها
 خمر يعزر والحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء المجانة والفسق
 فيعزرون بناء على الظاهر قسبة في أول باب التعزير (بح) ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب
 أيضا فانهم ما يعزرون ويبدأ بأقامة التعزير بالبادي منهما لانه أظلم والوجوب عليه أسبق قسبة في
 آخر باب التعزير (مت) وفي مشكل الآثار واقامة التعزير الى الامام عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله والعفوا اليه أيضا قال الطحاوي وعندى ان العفو ثابت للذي
 جنى عليه لا للامام قال رضي الله عنه ولعل ما قالوه من ان العفو الى الامام فذلك في التعزير
 الواجب حقا لله تعالى بان ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير ان يجنى على انسان
 وما قاله الطحاوي فيما اذا جنى على انسان قسبة في التعزير (ظم) رأى غيره على قاحشة موجبة
 للتعزير فعززه بغير ان المحسب فالمحتسب ان يعزر المعززان عزره بعد الفراغ منها قال رضي
 الله عنه قوله ان عزره بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عزره حال كونه مشغولا بالقاحشة فله ذلك
 وانه حسن لان ذلك نهى عن المنكر وكل أحد ما موربه و بعد الفراغ ليس ينهي لان النهي
 عما مضى لا يتصور فيه محض تعزير او ذلك الى الامام قسبة في التعزير ولو قال أنا لا اعمل بقصوى
 الفقهاء أو ليس كما قال العلماء فانه يعزرو ولا يكفر قاضيان في فصل التسييع من الخطر والاباحة
 شهد أربع من النصارى على نصراني بالزنا ف قضى عليه بالحد ثم اسلم لا يحسد لان الطاري في
 الحدود على القضاء كالمقارن له ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ابتداء فكذا اذا طرأ على
 الشهادة يبطلها ولان الاسلام يجب ويقطع ما قبله بالنص من المحيط للسرخسي في باب الحد
 على الذمي ولو زنى ثم اسلم وكان زناه ثابتا بينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه والاسقط أشباهه في
 أحكام الذمي شهد أربع من أهل الذمة على ذمي أنه زنى بمسلمة لا يتحدوحد الشهود لان
 الشهادة قامت على فعل مشترك بينهما وهو الوطء والتمكين منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق
 المرأة لاسلامها فلا تقبل على الرجل للشركة بينهما من المحيط للسرخسي في باب الحد على
 الذمي ولو قال يا ولد الحرام لا يجب التعزير قاضيان في التعزير (او لو قال حرام زاده) يعزرو ولا
 يحسدو كذا لو قال لابنه برازية قبيل كتاب السرقة وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في وال
 عزز مائة سوطة فأت الرجل قال لا أضمنه وفي الذخيرة ان زاده على المائة في التعزير فأت
 فنصف الدية في بيت المال لانه خطأ من الوالي فان جاء من ذلك ما يعلم أنه تعمد وليس بخطأ فهو على
 عاقلته تتسارخ فيه في التعزير من كتاب الحدود رجل خدع امرأة انسان وأخر جهاوز زوجها

(١) ولد الزنا

(مبحث لا يضمن الوالي من
 مات بتعزيره)

من غيره أو صغيره يحبس إلى أن تظهر قوته أو يموت لأنه ساع في الأرض بالفساد من حدود
الاشباه نقلا عن الولوالجية ❦ من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من منزلها يحبس إلى أن
يأتي بها أو يعلم موتها من نكاح الاشباه وفي شرح الطحاوي ووطئ بهيمة يعزرفان كانت له تذبج
ولا تؤكل وعن الفاروق رضي الله عنه أنها تحرق وفي الصغرى أنها تؤكل عند الامام ولا
تحرق وعند الثاني لا تؤكل وتحرق كمالو كانت مما لا تؤكل والى لا تؤكل تحرق ولا تحرق قبل
الذبح ويضمن الفاعل ان لغيره قيمتها قال الصدر والاعتماد على رواية شرح الطحاوي وذكر في
اللم أنه المختار والاحراق لقطع التحدث بزانية في الفصل الثاني من كتاب الحدود ❦ ولو قال
لرجل يا ابن الزنا أو يا ولد الزنا كان قاذفاً ما إن كانت محصنة حد قاضخان في الالفاظ التي توجب
الحد من الحدود ❦ وإذا قال لغيرها ولد الزنا يحسد القاذف إن كانت أمه محصنة وفي تجنيس
الناصرى قال محمد رحمه الله تعالى يا ابن الزنا كقوله يا ولد الزنا وفي المنتقى روى الحسن عن أبي
حنيفة في قوله يا ولد الزنا أن هذا ليس بقذف ولا حد عليه تارخانية في السادس من كتاب الحدود
❦ ولو قال لرجل يا زاني فقال الآخر (أراست كفتي) يجب الحد على الأول دون الثاني ولو قال
(أراست كفتيش) يجب الحد عليهما آخره المقتين في آخر اقرار المريض ❦ إذا وطئ جارية بكرا
لا إنسان ولم يجب المهر ينظر إلى العقر ونقصان البكارة فيجب الاكثر منهما بزانية في آخر
الحدود ❦ ولو وطئ جارية إنسان بشبهة وأزال بكارتها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله
ينظر إلى مهر مثلها غير بكر وإلى نقصان البكارة أيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الأقل في
الاكثر قاضخان في آخر فصل في القتل الذي يوجب الدية من كتاب الجنائيات ❦ ومن تزوج
امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لا يجب عليه الحد وهذا قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى
لكن يجب عليه مهر المثل كذا في الخلاصة وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله أن علم
الوطئ أنها حرام فعليه الحد في كل وطء حرام على التأيد وإن كان لا يعلم فلا حد عليه وفيما
ليس بحرام على التأيد فلا حد عليه كالتكاح بغير ولى وبغير شهود وقال الحاكم الشهيد
في الكافي تزوج امرأة ممن لا يحل له نكاحها فدخل بها قال لا حد عليه وإن فعله على علم لم يحد
أيضا ويوجع عقوبة في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد إذا علم بذلك فعليه الحد في
ذوات المحارم منه انتهى أراد بنكاح من لا يحل له نكاحها نكاح المحارم والمطلقة الثلاث
ومنها كوحدة الغير ومعتدة الغير ونكاح الخامسة وأخت المرأة في عدتها والجوسية
والامة على الحرية ونكاح العبد أو الامة بغير إذن المولى والنكاح بغير شهود في كل هذا لا يجب
الحد عنده وإن قال علمت أنها على حرام وعندهم (٣) يجب الحد إذا علم بالتحريم والافلا ولكنهما
قالا فيما ليس بحرام على التأيد لا يجب الحد كالتكاح بغير شهود غاية البيان في باب الوطء
الذي يوجب الحد ❦ رجل تزوج بمحرم منه ودخل بها فعلى قولهما يجب الحد ولا مهر عليه وعند
أبي حنيفة رحمه الله عليه المهر دون الحد والفتوى على قولهما في الفصل الثاني من حدود
الخلاصة (قا) ولو طلق امرأته ثلاثاً ثم وطئها في العدة إن كان طلقها ثلاثاً باجته لا حد عليه
نقد الفتاوى في الباب الاول من الحدود ❦ وباللغة العاقلة إذا دعت صبياً فوطئها لا حد عليها
علمت بالحرمة أو لم تعلم وعليها العدة ولا مهر لها وباللغة الصبيح إذا زنى بصنية أو مجنونة أو نائمة فعليه
الحد ولا حد عليها ❦ ولو أكرهت المرأة على الزنا لا حد عليها عند الكل والرجل إذا أكره على الزنا

(١) قلت صحهما
(٢) قلت له صحهما

(٣) أي عندهما والشافعي
اه من هامش الاصل

(مبحث الاكراه على الزنا)

قال أبو حنيفة رحمه الله آخر وهو قول صاحبيه لا حد عليه وكان يقول أقول وهو قول زفر عليه
الحسد قاضيان في الحدود رجل زنى بصغيرة لا تحتمل الجماع فافضاها لا حد عليه في قولهم
ثم انه ينظر في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر بالوطء وثالث الدية بالافضاء وان
كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله وقال محمد رحمه الله عليه الدية والمهر أيضا ولا تحرم عليه أمها وأبنتها بهذا الوطء
في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تحرم من المحل المزبور وفي المضمرة وإذا أرادوا
الرجم لا يجوز للاب والام والجسد والولد والولد وكل ذي رحم محرم منه أن يبرجوه فان فعلوا
ذلك لم يحرموا من الميراث تناخية في الرابع من كتاب الحدود ولا حد على من وطئ مجارية
ولده أو ولده وان قال علمت أنها على حرام لان الشبهة حكمية لانها نشأت عن دليل وهو قوله
عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك والابوة قائمة في حق الجد وينبت النسب منه وعليه
قيمة الجارية هداية في باب الوطء الذي يوجب الحد

(مبحث وطء مجارية الولد)

* (كتاب السرقة) *

ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو يجحد لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى
بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمان لان المحجور لا يملك الخصومة في المال
ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى (١) ولو شهدوا على اقراره لا تقبل أصلا وان كان مولاه
حاضر الا انه لا يقضى بالقطع بهذه البينة فكذلك المال والشهادة على الاقرار بالسرقة مع جحد
السارق لا تسمع قاضيان في آخر كتاب المأذون

(١) قال في الظهيرية وإذا
أقر بالهرقه مكرها فإقراره
باطل ومن المتأخرين من
أنفى بجهته وسئل الحسن بن
زياد أي حمل ضرب السارق
حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم
ولم يشن العظم ولم يزد على
هذا اه من صرة الفتاوى

* (كتاب الجنايات) *

وجب القصاص لانسان فأت من له القصاص فورث القاتل القصاص سقط القصاص بدائع
في فصل بيان ما يسقط القصاص من كتاب الجنايات رجل قتل عمدا فعفا بعض ورثته عن
القاتل ثم قتل له باقي الورثة ان علموا أن عفو البعض يسقط القصاص يلزمهم القود وان لم يعلموا
بهذا الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو من الخائفة في فصل من يقتل قصاصا ومن لا يقتل
ويورث دم المقتول كسائر أمواله ويستحقه من يرث ماله ويحرم منه من يحرم ارث ماله ويدخل
فيه الزوجان خلافا لما لا يدخل فيه الموصى له لان ما يستحقه من ماله انما هو بطريق الصدقة
لأب الارث حدادى شرح القود روى في أوائل الجنايات إذا قتل انسانا معصوما بالجر العظيم
أو الخشب الكبير الذي لا تطبق البنية احتماله لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وهو قول زفر
وعندهما والشافعي يجب وهذا اذا لم يجرح فان جرح الخمر أو الخشب فان القصاص يجب
بالاتفاق وفي الحسد يجب القود جرح أولم يجرح في ظاهر الرواية وروى الطحاوى عن أبي
حنيفة رحمه الله اذا قتله جرحا يجب القود بآلة كانت وان لم يجرح لا يجب القود بآلة كانت
كشف البرزوى في باب معرفة وجوه الوقوف على احكام النظم رجل شج رجلا وضحة بالعصا
عمدا يجب القصاص بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص ولو شتم رجلا بالحديد لا يجب
القصاص في الهاشمية فان مات منها يجب القصاص يقتل به ولو جرح رجلا بالخشب فأت
لا يجب القصاص ولو شج رجلا موضحة بالحديد يجب القصاص وان مات منها يقتل به قاضيان
في آخر فصل فيمن يقتل قصاصا وفيمن لا يقتل وان ضربه بالمسلة فأت منها قتل وان ضربه بآلة

(مبحث جرح بالخشب فأت
لا يجب القصاص)

متعمداً أو ما يشبه البرقة فإن لا يجب القصاص **﴿** ذكر في الأصل إذا ضرب به بحديد لا حذله كسجدة
الميزان والعمود يجب القصاص وإن لم يجرح وروى الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجب
القصاص إذا لم يجرح كما لو ضرب به بالعصا الكبيرة أو بجرحه ولم يجرح لا يجب القصاص في
قول أبي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط
الجرح لو جوب القصاص قاضيهان في فصل فممن يقتل قصاصا وفمن لا يقتل **﴿** ولو كان القتال
اثنين فعفا الولي عن أحدهما فله أن يقتل الآخر فاما لو قال عفوت عن بعض دم المقتول سقط
عنهما عتايبة في أول الفصل الثاني من الجنابة (قع) عفا الولي عن نصف القصاص يسقط الكل
ولا يتقلب الباقي مالا قسمة في باب أمر الغير بالجنابة من كتاب الجنابات **﴿** ولو صالح أحد الورثة أو
مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القتال ما شرط في الصلح في ماله **﴿** ولو قتل رجلان رجلا
فعفا الولي عن أحدهما **﴿** كان له أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا أحد ولي
المقتولين فالولي الآخر أن يقتله ولو كان في ورثة المقتول ولد القتال أو ولد ولده وإن سفل بطل
القصاص وتجب الدية قاضيهان في فصل فممن يستوفي القصاص من الجنابات (بخ) سئل
عن صبية سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين إن شققم رأسها تموت وقال
واحد منهم إن لم تشققوه اليوم تموت وأنا أشقه وأبرئها فشقه ثم مات بعد يوم أو يومين هل
يضمن قتائل مليا ثم قال لا إذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم
فقبل له أنما أذنوا بناء على أنه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الأذن قبل له فلو
كان قال هذا الجراح إن مات فأناص من هل يضمن قال لا قسمة الفتاوى في باب ضمان المداوى
من الجنابات **﴿** أصاب الوكر عينه وجرحها فداواه طبيب بشرط الضمان أن ذهب البصر لا يضمن
لأنه فعل باذنه والأذن يعتبر في الأطراف برارية في الثالث في الأطراف من كتاب الجنابات
﴿ أخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما عمدا ثم قتل الآخر الأم عمدا فالأول يقتل الثاني قصاصا
بالأم ويسقط القصاص عن الأول ويغرم لورثة الثاني سبعة أثمان الدية ولو ألحيت في الفصل الأول
من كتاب الديات **﴿** أخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما عمدا والآخر أمهما روى عن أبي يوسف
أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قبيلة في ثلاث سنين إذا لم يكن للمقتولين
وارث سواهما قاضيهان في الفصل الأول من باب القصاص **﴿** رجل رأى رجلا يرتكب باهرا أنه
أوباهم أمة أخرى وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يتنع عن الزنا فقتله لاشي عليه وكذا إذا رأى رجلا
يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا ينقب حائطه أو حائط غيره وهو معروف بالسرقة
فصاح به ولم يهرب وكذا لو قتل قاطع الطريق لاشي عليه وكذا لو قتل المسلم مرتدا أو مرتدة لاشي
عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصان فزكيت الشهود فحبس ليرجم غدا فقتله
رجل لاشي عليه من ضمانات الغانم في الفصل الأول من باب الجنابات **﴿** وذو كبركرا شهد المجروح
أن فلانا لم يجرحه ومات المجروح منه إن كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح إشهاده
وإن لم يكن معروفا صح لاحتمال الصدق فإن برهن الوارث في هذه الصورة أن فلانا كان جرحه
ومات منه لا تقبل لأن القصاص حق الميت ولهذا يجري فيه سهام الارث ويتضى ديونه
والمورث أكذب شهوده ونظيره ما إذا قال المقتوف لم يقتلني فلان إن لم يكن قذف فلان معروفا
بسمع اقراره والالا **﴿** وعفا الأولياء قبل موت المجروح يصح كما يصح عفو المجروح لوجود السبب

(مبحث في ورثة المقتول ولد
القاتل وإن سفل لا يقتل به)

(مبحث عفو الأولياء قبل
موت المجروح يصح)

وصحة الابرء تعتمد وجود السبب برأية قبيل نوع في الشجاج من الفصل الثالث من الجنايات
 وفي المنتقى رجل جرح فقال فلان قتلني ثم مات وأقام وارث الميت بينة على رجل آخر انه قتله
 لا تقبل بينته تتارخانية في أوائل الثامن والعشرين من كتاب الجنايات رجلان اجتماعا في
 قتل رجل عمدا ولم يجب القصاص على احدهما كالأجنبي اذا شارك الأب في قتل ابنه لا يجب
 القصاص على الشريك وكذا الصحيح العاقل مع المجنون والمبالغ مع الصغير وشريك الحية
 والسبع والأجنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولدمنها والخطي مع العامد قاضيان
 في باب القصاص رجلان اشتركا في قتل رجل احدهما بعصا والاخر بحديد لا قصاص على كل
 واحد منهما ويجب الدية عليهم انصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا
 وكذا لو قتل بسلاح واحد هما صبي أو معتوه لا قصاص عليهم عندنا وهو بمنزلة الخطي مع
 العامد قاضيان في آخر المعاقلة رجل نهشته حية في يده وضربته عقرب في رجله وجرحه أسد
 في ظهره وشججه انسان ثم مات من كله فعلى الانسان نصف الدية (١) والباقي هدر خزنة الاكمل
 من المجرورح في كتاب الديات لو دخل رجل دار رجل بامر فمجره فمجره فمجره فمجره فمجره فمجره
 أما لو عثر بصبي فقتله ضمن العاثر من المزبور في المعاقلة من الديات رجل غصب صبي حرا فغاب
 الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يبي بالصبي أو يعلم انه مات ولو غصب صبيا وقربه الى
 المهالك فهلك كان عليه دية ان كان حرا صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء
 قال بعضهم لاشي على الوالدين لانه من يحفظ نفسه وان كان لا يعقل أو كان أصغر سنا قالوا
 يكون على الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة لتركه الحفظ وقال بعضهم ليس على
 الوالدين شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده فحينئذ كان عليه الكفارة
 قاضيان في فصل اتلاف الجنين من كتاب الجنايات لو أن رجلا امسك رجلا حتى قتله آخر قتل
 الذي ولي القتل وحبس الممسك في السجن وعوقب وكذا لو قطعه وقال له اقتل فقتله خزنة
 المقتلين في أوائل كتاب الجنايات رجل قطر رجلا فطرحه فقتله سبع لم يكن عليه فودولاديه
 ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة الدية ولو قط صبيا فالقاء في الشمس أو في يوم
 بارد حتى مات على عاقلته الدية خزنة الفتاوى في كتاب الجنايات ولو ألقاه من جبل أو سطح
 لا قصاص عليه عنده خلا فإلهما برأية في النوع الاول من الجنايات وفي الفصولين عن
 أبي الفضل الكرماني سكران جمع به فرسه فصدم انسانا فمات قال لو كان لا يقدر على
 منعه فليس بمسيره فلا يضمن اذا لا يضاف اليه سيره وكذا غير السكران لو عاجز اعن منعه
 من الضمانات لغانم في الفصل الخامس من الباب الثاني عشر انقلبت فأس من قصاب كان
 يكسر العظم فاتفق عضو انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للعجم امرأة
 غطت قدرا أخرى تغلى فأنصب منه شيء من شدة غلبانه وأحرق رجل صبي تضمن المغطية من
 ضمانات الغانم في الفصل الاول من باب الجنايات (قا) ولولي أم الولد والمدير وولديه ما
 استنفاء القصاص كما في القن (قا) لو قتل المكاتب ان لم يكن وفاء فله ولأبيه استنفاء القصاص
 (قا) ومعتق البعض اذا قتل عاجزا ذكر في المنتقى انه لا يجب القصاص عند أبي حنيفة رحمه الله
 واذا قتل المكاتب وترك وفاء وورثه آخر سوى المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفي فان
 اجتمع المولى والوارث على استنفاء القصاص لا يقتل أيضا وان قتل المكاتب وترك وفاء وليس له
 وارث آخر سوى المولى يجب القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد رحمه الله

(١) لان فعل الحية
 والعقرب والاسد من جنس
 واحد اه من الاصل

لا يستوفى المولى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله نقد الفتاوى في الباب الخامس من الجنايات (خ) ان ضمان العين على مراتب ثلاث احداها أن يكون في احدها نصف بدل الذات وهو الآدمي في الحرف نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية أن يكون في احدها ما ربع بدل الذات كالبهائم التي يحمل عليها ويركب نحو الفرس والبغل والابل والبقر والثالثة أن يكون الواجب في احدي العينين ما تقتصر من قيمته كالشاة والكلب والسنور وغير ذلك كذا في (قا) نقد الفتاوى في الثالث من الجنايات ﴿ رجل قطع لسان انسان ذكرا في الاصل أنه لا قصاص فيه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان فمنع الكلام تجب فيه دية وان منع بعض الكلام دون البعض تنقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فتجب الدية بقدر ما فات من الحروف فاضحان في أوائل كتاب الجنايات ﴿ اطم رجل لا فكسر بعض أسنانه يقتص من الضارب ذلك القدر لكون المماثلة مقدورة والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغيرا أو كبيرا بل على قدر ما كسرت من السن ان نصفنا أو ثلثنا أو ربعا فكذلك ان الكسر مستويا يستطيع الاقتصاص يقتص بالمبرد وان كسر اسنما غير مستويا لا قصاص فيه وعليه الارش بزيادة في الثالث من الجنايات ﴿ وعن الثاني أنه لا يؤجل في سن البالغ انما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر الى أن يبرأ موضع السن وان تحرك بالضرب ينتظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزيادات الى انه يؤجل وذكر السرخسي يستأنى حولا في الكبير الذي لا يرجح نياته في الكسر والقلع وبالأول يفتى بانه لا يؤجل من المحل المزبور ﴿ لا يقلع سن القاع ولكن يبرأ الى أن يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزع جازوا لا براد احتياط لئلا يؤدي الى فساد اللحم وفي الكسر يتظر الى المكسور عالم كم الذاهب فيبرد منها ذلك القدر وان اضطربت السن بالضرب ان حتر الاشئ فيه وان عبد الحكومة فان اقتطرح حولا ثم هذه اجرت أو اسودت فكامل الدية وان اصفرت اختلفت وافية والمختار الوجوب كالاسوداد وان لم تتغير لكن تحركت وقلعها آخر تجب على كل واحد منهم ما حكومة عدل فان اخضرت أو اسودت أو اجرت تجب الدية اذا فأت منفعة المضغ فان لم تفت ان كانت من الاسنان التي ترى تجب الدية لغوث الجمل وان لم يفت المضغ والجمل تجب الدية في رواية ولا تجب في اخرى والصحيح عدم الوجوب وان كانت السن المكسورة خضراء أو سوداء فحكومة عدل قال القاضي الامام رحمه الله وفي كسر بعض السن انما يبرأ بالمبرد اذا كسرت عن عرض أمالو كسرت عن طول ففيه الحكومة وان كسر بعض سنه فاسود الباقي يجب الارش لا القصاص لان هذا شئ واحد من المحل المزبور ﴿ قطع الاذن كلها يقتص وان قطع نصفها اقتص منه بقدره ان استطاع وعرف القدر فالمماثلة في الاطراف في مقدار المقطوع شرط فانه روى عن الامام فيمن قطع نصف الاذن وكان يقدر على ان يقتص منه ذلك القدر يقتص منه وفي الاجناس اذا كان اذن القاطع أصغر من اذن المقطوع فلم يقطع أن يقتص أو يأخذ نصف الدية بزيادة في نوع في الشجاج من الفصل الثالث من الجنايات ﴿ ولا قصاص في اللطمة والوكزة والوجأة والدفعة وفي المنقي ضرب رجلا بعمد سيف فاقطع العمدة وقتله تجب الدية لا القصاص وان باراة لا قصاص فيه الا اذا غرزه في المقتل وكذا الوعضه حتى مات والحاصل أن كل ما يتعلق به الزكاة في البهائم يتعلق به وجوب

(١) قبل الزنا لان الزوج اذا
أفصى زوجته أو أماتها من
جماعه لا ضمان عليه بل
عليه المهر فقط كما في الحلبي
محشى الدر من كتاب الطهارة

القصاص وما لا يتعلق به الزنا لا يتعلق به القصاص كذا ذكره الناطقي في الاجناس برازية
في النوع الاول من كتاب الجنائيات رجل (١) زنى بامرأة فافضاها فان كانت تستمسك البول
فعله الحد وثلاث الدية وان كانت لا تستمسك البول فعليه الحد وتمام الدية أحكام ناطقي في
أحكام المرأة رجل زنى بامرأة فافضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل وفي الجامع
الصغير يكون على العاقلة ولو أزال عذرة أجنبية بجبر أو شحوه كان عليه مهر مثلها ولو دفع
أجنبية بكرافسة طبت وزهبت عذرتها كان عليه المهر في ماله لانه شبه العمد وعليه التعزير أيضا
كانت المرأة كسيرة أو صغيرة قاضخان في فصل في القتل الذي يوجب الدية من كتاب الجنائيات
رجل فقأ عين رجل عمدا قال محمد رحمه الله كان أبو حنيفة رحمه الله يقول لا قصاص في العين
الا في صورة واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيها القصاص اذا
تعمد وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب توعد النار على المرأة حتى تلتب ثم تقرب
من العين التي يريد القصاص وتوضع على وجهه وعينه الاخرى خرقه فاذا سالت ناظرته ثم
القصاص وتكف عنه قاضخان من كتاب الجنائيات وعن الحسن رحمه الله اذا فقأ العين
اليمنى من رجل واليسرى من الفاقى ذاهبة وعينه اليمنى صحيحة يقتصر له من عينه اليمنى ويترك
أعشى وعن الحسن اذا فقأ عين رجل كان عينه حولا الا ان ذلك لا يضر ببصره ولا ينقص منه
شيأ ففقاها انسان عمدا يقتصر منه وان كان الحول شديدا يضر ببصره ففقت كان فيها حكومة
عادل ولو كان عين الفاقى شديدا الحول يضر ببصره ففقا عين اليسرى بها حول كان المجنى عليه
بالخيار ان شاء اقتصر ورضى بالنقصان وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله قاضخان في المحل
المزبور شلت اليد بالضرب بحيث لا تنقبض ولا تنبسط فدية برازية في الثالث من الجنائيات
وان سقاها السم ومات ان دفع اليه وشربه هو بنفسه لا يضمن وان كان قال له كله فانه طيب
ولكن يحبس ويعزر وان أوجره ومات منه فالدية على عاقلة برازية في نوع من الفصل الثاني
من الجنائيات والخناق والساحر يقتل ان اذا أخذ السعيهما في الارض بالفساد فان تاب قبل
الظفر قبلت التوبة وبعد الاخذ لا يقتلان وكذا الزنديق المعروف والداعي الى الالحاد والاباحي
ولا تقبل توبته كذا أفى الامام عز الدين الكندي وقبل الخاقان ابراهيم بن محمد فتواه وقتلهم
برازية في الفصل الاول من الجنائيات والساحر يقتل اذا علم أنه ساحر ولا يستتاب ولا يقبل
قوله انى أترك السحر وأتوب بل اذا قرأ أنه ساحر فقد حل دمه وكذا ان شهد الشهود به ولو أقر أنه
كان مدة ساحرا وقد ترك منذ زمان قبل منه ولا يقتل وكذا لو ثبت ذلك بالشهود ظهيرة
فيما يعارض فيه ما يوجب التكفير ووجه واحد يمنع من كتاب السير ولو خنق رجلا ومات فهو
شبه العمد لا قصاص فيه الا أن يكون معروفا بذلك فيقتل وعندهما ان دام على خنقه أو مقدار
ما يموت الانسان منه حتى مات يجب القصاص والافلا وجير في اوائل كتاب القصاص (ص)
خنق رجلا فمات فلا قود فيه عند أبي حنيفة لكنه اذا اعتاده يقتله الامام سياسة وان تاب
قبل ان يقع في يد الامام لا يقتل وان تاب بعد ما وقع في يده لا تقبل توبته كالساحر وعندهما فيه
القود اذا خنقه حتى مات وان تركه ثم مات فان كان خنقه مقدار يموت الانسان منه غالب فيه
القصاص والافلا زاهد في الجنائيات وفي المحيط اذا دخل انسانا في بيت حتى مات جوعا أو
عطشا لا يضمن شيأ عند أبي حنيفة وعندهما يجب الدية وفي الكبرى اذا أطبق عليه الباب فمات

جوعاً أو عطشاً لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله وقال عليه الدية وفي الخانية قال محمد رحمه الله
 يعاقب الرجل وعلى عاقلة الدية وفي الظهيرية ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقيده وحبسه في بيت
 حتى مات جوعاً قال محمد رحمه الله أوجعته عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي
 حنيفة رحمه الله في أنه لا شيء عليه تارخانية في الفصل الثاني من كتاب الجنائيات وفي الظهيرية
 ولو قطعه فآلقاه في الثلج أو جرده وجعله على سطح إلى أن مات فعلى عاقلة الدية المغلظة وكذا لو
 ألقاه مغمطاً في بحر فرسب ثم طغامتاً أو غمس في شحوفرات مرات حتى مات ولو ألقاه في البحر
 فرسب حين الطرح ولم يدر خروجه ولا موته لا يلزم شيء حتى يعلم أنه مات وكذا لا شيء عليه لو انغمس
 مراراً وبه حياة ولم يدر حاله ولم يقدر عليه وفي المتنق قدفه في يَمٍّ أو في دجلة فرسب كما وقع ومات
 فعلى عاقلة الدية المغلظة وإن ارتفع ساعة ثم غرق فمات فلا شيء عليه لأنه غرق المجزء ذكره العنابي
 وفي المحيط وكذا لو كان جسد السباحة فسبح ساعة وفتفر فغرق لم يضمن لاضافة الغرق إلى سبحه
 لا تقطع فوراً بعمله ذكره الكردي وفي الأجناس للإمام خواهر زاده رحمه الله غرقه فمات
 إن كان الماء قليلاً لا يقتل مثله غالباً أو كان يربح منه النجاة غالباً أو كان يمكنه النجاة منه
 بالسباحة وهو يحسنها ويقدر عليها إن لم يكن مشدوداً ولا مقلداً فهو شبه عمد وفاو لو لم يمكنه
 النجاة أو كان الغالب الهلاك فكذلك عند الإمام رضي الله عنه وقال هو عمد ضمانات
 الجمالي في الضمان في أصناف القتل من ضمانات الجنائيات ولو وقع من حفر الأجراء الأربعة
 على واحد منهم وقتله ضمن الثلاثة كل واحد ربع الدية وهدر ربع الدم كما لو استأجر أجراء لهدم
 حائط فسقط على واحد منهم وقتله وجيز في باب الحياية بالخفر (في جنابة الصبي وعليه) أبو
 بكر صبيان يرمون لعباً فأصاب سهم أحدهم عين امرأة وهو ابن تسع سنين ونحوه فالدية في مال
 الصبي ولا شيء على الأب وإن لم يكن له مال فنظرة إلى ميسرة قال أبو الليث وإنما أوجب الدية في
 مال الصبي لأنه لا يرى للعجم عاقلة قال وأما إذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبيضة فعلى عاقلة ولو شهد
 الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شيء قنية في باب جنابة الصبيان ❀ صبي قتل أباه
 عمداً لا يجب عليه القصاص وتجب الدية على عاقلة ويرث الصبي منه وكذا المجنون قاضخان
 في باب الشهادة في الجنائيات ❀ رجل ضرب ولده الصغير في أدب فمات قال أبو حنيفة يضمن
 الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضرب به المؤدب باذن والده لا ضمان على
 المؤدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك قال أبو يوسف قاضخان في القتل
 الذي يوجب الدية وذكروا هذه المسئلة مفصلاً في آخر فصل في البقار والراعي من كتاب الإجارة
 منه أيضاً ❀ رجل قتل ولده عمداً لا يجب عليه القصاص وتجب عليه الدية في ماله في ثلاث
 سنين ولا كفارة عليه لأن قتل العمداً لا يوجب الكفارة وكذا الأجداد وإن علوا وإن كان القتل
 خطأ وجبت الدية على عاقلة وعليه الكفارة قاضخان في المعاقلة (في جنابة الرقيق وعليه)
 ولو أن رجلاً قدم رجلاً إلى الحياكم فادعى أن غلامه قد استهلك له مالا أو جنى عليه جنابة فيما
 دون النفس أو ادعى أنه جنى على ابنه أو على عبده جنابة في النفس أو فيما دونها أو ادعى أنه قتل
 ولباه خطأ أو عمداً أو أراد استخلاف المولى على ذلك فهذا على وجهين إن ادعى جنابة موجبة
 للمال فله أن يحلف المولى وليس له أن يحلف العبد لأن شرعية اليمين لرجاء النكول الذي هو بذل
 أو اقرار واقرار المولى بالمال على عبده صحيح فاما اقرار العبد بالجنابة الموجبة للمال فإنه لا يصح

(مبحث جنابة الصبي وعليه)

(مبحث جنابة الرقيق وعليه)

ولهذا لا يؤخذ به لافي الحال ولا في ثاني الحال بعد العتق بخلاف ما اذا ادعى المالك على العبد فان
 المين يتوجه على العبد لان اقرار العبد على نفسه بالمال صحيح في حق نفسه الا أنه لا يستوفي في
 الحال لحق المولى بدليل أنه اذا سقط حق المولى بالعتق بطالب العبد بذلك بخلاف الجناية الموجبة
 للمال على ما ذكرناه (١) فاما اذا ادعى جناية موجبة للقصاص فان المين على العبد دون المولى
 لان اقرار العبد على نفسه بالقصاص صحيح واقرار المولى عليه ليس بصحيح الا أن في هذا الوجه
 يستحلف العبد على البتات لانه يستحلف على فعل نفسه وفي الوجه الاول يستحلف المولى على
 العلم لانه يستحلف على فعل غيره من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف في باب المين على العلم
 ولا يقاد بمولوكه أي لا يقتل المولى ولكن يعزب بقتل قن ومدير ومكاتب وأم ولده قهستانى
 في الجنايات (ن) غصب قنفا عور عنده ثم رده وضمن الارش فباعه مولاه فانجلى البياض عند
 مشتره يرجع الغاصب بالارش على البائع فصولين في الثالث والثلاثين (فان وهبه السيد بعد
 الجناية أو باعه بيعا صحيحا) فانه بالفاسد لم يصير مختارا للفداء الا اذا سلم كما في الهداية (أو أعتقه
 أو دبره أو كاتبه أو استولدها) أي الجارية الجانية (و) الحال أنه (لم يعلم) السيد (بها) أي بالجناية
 عنده هذه التصرفات (ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان تصرف) السيد واحدة من هذه
 التصرفات (وقد علم) السيد (بها غرم وضمن الارش) لان كلامنا دليل اختيار الارش وفي
 الاكتفاء اشعار بانها لو زوجها أو وطئها أو أجزها أو رهنها لم يكن مختارا للارش وعن أبي يوسف
 ان في كل منها سوى الاول اختيار له كما في الذخيرة قهستانى في جناية المملوك لمختار (ان جنى
 مدبر أو أم ولد خطأ ضمن السيد الاقل من قيمته) أي قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستيلاء يوم
 الجناية وتماه في الكفاية (ومن الارش) فيجب أقلهما قهستانى من المحل المزبور (في جناية
 الدابة وعليها) ومن ضرب بطن بهيمة فالقت جنينا ميتا فانه لا يضمن في الجنين شيئا ويضمن
 نقصان الولادة ان نقصتها الولادة تارخانية في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الجنايات
 (يح) له كلب يأكل عنب الكروم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما
 يضمن اذا أشهد عليه فيما يخاف تلف بنى آدم كالحائط المائل ونطح الثور وعقر الكلب
 العقور فيضمن اذا لم يحفظ ولم يهدم النفس والاموال تعالها قنية في باب ما يستملك البهائم من
 الجنايات (يح) وضع يده على ظهر فرس وعادته نفعه بذنبه أو برجله فنفع وأتلف لم يضمن بخلاف
 النخس لان الاضطراب لازم بالنخس دون وضع اليد من المحل المزبور قطع احدى قوائم الدابة
 يضمن كل قيمته هذا اذا كانت لا تؤكل فان ما كولا ينجح اذا كانت له قيمة بعد قطع اليد سلمه
 وضمنه القيمة أو أمسكه وأخذ من الخاني النقصان وفي العمون استملك حمار الغرأ وبغله بقطع يده
 أو بذبحه ان شاء سلمه اليه وضمنه قيمته أو حبسه ولا يضمنه شيئا برأية في الجنايات على غير بنى آدم
 عن العمادية اذا قطع اذن الدابة أو بعضه أو قطع ذنبها يضمن النقصان واذا استملك حمار غيره أو
 بغله بقطع يده أو رجله أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلم اليه وان شاء أمسكه ولا يضمنه شيئا وعليه
 النوى ولو ضرب رجل دابة حتى صارت عرجا فهو كالقطع انتهى في جناية البهائم والجناية
 عليها من ضمانات غانم البغدادى وقال القاضي الامام على السغدى رحمه الله اذا وجد في زرعه
 دابة فتدار ما يخرجهما عن ملكه لا يكون مضمونا عليه فاذا ساقها ورأى ذلك القدر يصير مضمونا
 بنفس السوق وهكذا قال أبو نصر الدبوسى الا أنه قال ان ساقها في موضع يامن فيها لا يكون
 مضمونا وقال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعه فاخرجها فقتلها سبع كان مضمونا لانه لا ينبغي

(١) وهذا كله فيما اذا ادعى
 من جناية العبد ما يوجب
 المال أو ما يوجب القصاص
 فاما في استئالة المال فانه
 يحلف كل واحد منهما ان
 شاء المولى وان شاء العبد
 لان كل واحد منهما لو أقر
 بذلك صح اقراره والله أعلم
 اه مختصر شرح أدب
 القاضي

(مبحث جناية الدابة وعليها)

له أن يخرجها ولكن ينبغي له أن يستعدي على صاحبها حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله
القاضي الامام على السعدي أن له أن يخرجها عن ملكه ولا بسوقها وراء ذلك فإن ساقها بعد
ما أخرجهما عن ملكه يصير غاصبا ضامنا وان ساقها ليردها على صاحبها فعطبت في الطريق
وانكسرت رجلها كان ضامنا قاضيان في باب جنابة البهائم (بت) ﴿١﴾ أدخل ثوراني
السوق خائفا فهرب منه واستهلك صبيلا لا يضمن (بم) ربط كبشا على طريق العامة فاشهد عليه
فلم ينقله حتى نطح صبيلا وكسر نيشته يضمن (بم قب) ﴿٢﴾ حل من القيد ثوراني اصطبل غيره
اصاحبه ونطح ثوره الآخر لا يضمن قسبة في باب ما يستهلك البهائم من كتاب الجنابات

(كتاب الديات)

رجل ضرب سرجا فحرق واضطرب ان كان حر الاشئ عليه وان كان عبدا فقصده حكومة
عدل مجمع الفتاوى في أوائل الجنابات ﴿٣﴾ وفي دعوى السن لا بد من ذكر انهما يضاء أو سوداء
اذ لا يجب تمام الدية في السوداء من المحل المزبور ﴿٤﴾ استأجر حجاما لم يقطع له سنا فقطع فقال
صاحب السن ما أمرتك بقطع هذا السن كان القول قوله ويضمن القالع أرض السن قاضيان
في أو آخر فصل في المقار والراعي من كتاب الاجارة ﴿٥﴾ ولو قطع ما أمره فأنقطع سن آخر متصل بهذا
السن لا يضمن ذكره في الخلاصة من الضمانات للعائم في ضمان الفصاد (ق) لو أمر رجلا
بنزع سنه لوجع أصابه وعين السن والمأمور نزع سنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للآخر فاذا
ملف فالدية في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة فقد الفتاوى في الثالث من الجنابات
﴿٦﴾ عبد قال للحجام اقطع سني فقطع بخير اذن المولى ضمن وأمره لا يصح تناخا من متفرقات
الجنابة ﴿٧﴾ سئل (صط) عن فصاد جاء اليه غلام وقال افصدني فقصده فصاد معتادا فبات
به قال يضمن قيمة القن ويكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذا الصبي تجب دية له على عاقلة
الفصاد وسئل عن فصاد نائم أو تركه حتى مات بسبب لانه قال يقاد في ضمان الفصاد من
ضمانات الفصولين ﴿٨﴾ اذا قتل الصبي أحد افلاقصاص عليه وكذا اذا قتل المجنون أحد افلا
قصاص عليه في ذلك وفيهما الدية على عاقلةتهما نف في كتاب القصاص ﴿٩﴾ غصب صبي ومات
في يد غاصبه فجاء أو بجعى لا ضمان عليه وان مات بصاعقة أو نهمش حية يضمن عاقلة دية لانه
تسبب في اتلافه بالنقل الى مكان السواعق والحيات والسباع (١) وقالوا لو حمل الصبي الى
مكان يكثر فيه الحية أو الوباء بان كان المكان مخصوصا بذلك يضمن أيضا بسبب العدوى
لان القول به باطل بل لان الهواء بخلق الله تعالى مؤثر في ابن آدم وغيره كالغذاء برازية في
الجنابة على الصبي من كتاب الجنابات ﴿١٠﴾ روى أن أباحنيفة رجه الله كان في مجلس مع ابن أبي
ليلي وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله فقال رجل ما تقولون في قوم جلوس سعدت حية
على رجل منهم فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر ودفعها الثاني عن نفسه فسقطت على
الثالث ثم دفعها الثالث عن نفسه حتى سقطت على الرابع فلدغته ومات على من تجب الدية
فاتفقوا جميعا على جواب أبي حنيفة فقال أبو حنيفة لا يضمن الاول لان الحية لم تضر الثاني
وكذا الثاني لا يضمن وأما الثالث ان لدغت الحية الرابع بعد السقوط من غير لبث فالثالث
ضامن وان مكنت ساعة بعد السقوط ثم لدغته لا يضمن الثالث أيضا فاستصوبوه جميعا مجمع
الفتاوى في فصل في الطريق والقضاء من الجنابات ﴿١١﴾ ولورمى رجلا فاصاب حائطاً ثم رجع

(١) قوله والنسباع لم يتقدم
في اول العبارة ذكرها اه
مصححه

بحث ضمان البزاع والقصاص
والجرام

فأصابه فهو خطأ خلاصة في الثاني من الجنايات ❦ إذا أقر القاتل أنه قتل خطأ وادعى ولي
القتيل العمد كانت الدية في مال القاتل لورثة المقتول ولو أقر القاتل بالعمد وادعى ولي القاتل
الخطأ لأشئ لورثة المقتول وروى زفر عن أبي حنيفة رحمه الله وجوب الدية في الوجهين جميعاً
فأضحى في فصل في القتل الذي يوجب الدية من كتاب الجنايات ❦ وليس على البزاع والقصاص
والجرام ضمان السراية إذا لم يبق طعوا زيادة على ما أذن لهم فإن قطع الختان الجلدة وبعض
الحشفة إن لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكومة عدل وإن قطع الحشفة كلها
فإن لم يمت كان عليه كمال الدية وإن مات من ذلك كان عليه نصف الدية وإن شرط على هؤلاء
العمل الصحيح دون الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصاص العمل على وجه لا يتخرق صح
شرطه لأن ذلك مقدوره فأضحى قبيل فصل في القصاص من كتاب الاجارة ❦ وإن عني عن
القطع أو الجراحة أو الشجة أو الجناية ثم مات أولاً فإن كان عمداً فالمجروح لا يخلو ما أن يقول
عفوت عن القطع أو الجراحة أو الشجة أو الضربة وأما إن يقول عفوت عن الجناية والاول
لا يخلو ما أن ذكر معه وما يحدث منها وأما أن لم يذكر وحال المجروح لا يخلو ما أن يرى وصح
وأما أن مات من ذلك فإن برئ من ذلك صح العفو في القصاص كلها وإن سري إلى النفس ومات
فإن كان العفو بلفظ الجناية أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شيء على القاتل
وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله
والقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال
القاتل لأنه عمد وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا إذا كان
القتل عمداً فاما إذا كان خطأ فإن برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شيء على القاطع سواء
كان بلفظ الجناية أو الجراحة وذكر وما يحدث منها أو لم يذكر وإن سري إلى النفس فإن
كان العفو بلفظ الجناية أو الجراحة وما يحدث منها صح أيضاً ثم إن كان العفو في حال صحة
المجروح بان كان يذهب ويحيى ولم يصبر صاحب فراش يعتبر من جميع ماله وإن كان في حال
المرض بان صار صاحب فراش يعتبر عفو من ثلث ماله لأن العفو تبرع منه وتبرع المريض في
مرض الموت يعتبر من ثلث ماله فإن كان قدر الدية يخرج من الثلث سقط ذلك القدر عن
العاقلة وإن كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يسقط عن العاقلة وثلثاه يؤخذ منهم وإن كان
بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة رحمه
الله وعندهما يصح العفو وهذا وقوله عفوت عن الجناية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء
وقد بينا حكمه والله أعلم بدائع في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه لمختصاً (في القسامة)
(قا) ولو وجد الحرق في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها ففيه القسامة والدية على
العاقلة ولا يحرم عن الميراث نقض الفتاوى في القسامة ❦ وإذا جرح الرجل في قبيلة
أو أصابه الحجر ولا يدري من رماه فشجبه ولم يزل صاحب فراش حتى مات فعلى الذين أصيب فيهم
الدية والقسامة فالقسامة على أهل القبيلة والمحلة والدية على عواقلهم وإن لم يصبر صاحب
فراش فإن كان صحيحاً يذهب ويحيى ثم مات فلا شيء عليه على أهل المحلة التي جرح فيها وذكر المسئلة
في المتن في رزاد فيها حمل إلى أهله وذكر أنه على قول أبي حنيفة إذا لم يزل منها صاحب فراش حتى
مات فعلى أهل المحلة الدية والقسامة وإن كان يحيى ويذهب ويخرج ثم مات فلا ضمان ولا قسامة
وذكر أبو يوسف رحمه الله لا شيء فيه إذا حمل إلى أهله حياً وهو قول ابن أبي ليلى وفيه أيضاً رجل

(بحث القسامة)

معه جرح وبه رمق جله رجل الى أهله فكش جرحه بجرحه ما يؤمن ثم مات فلا ضمان على الذي كان
في يده عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله هو ضمان تسمية في القسامة
وإذا وجد قتيلا بين القريتين أو السكيتين فالى أيهما أقرب كان عليها القسامة والدية ثم قال إنما
تجب الدية والقسامة على أقرب القريتين إذا كان بحال يسمع الصوت منه وأما إذا كان بحال
لا يسمع الصوت منه فإنه لا تجب القسامة والدية على واحدة من القريتين وإنما راعى (١) حال
المكان الذي وجد فيه القتيلا تسمية في القسامة قال محمد في الجامع الصغير دار نصفها رجل
وعشرها الآخر ولا تخرب ما بقي فوجد فيها قتيلا فهو على رؤس الرجال دون تفاوت الملك حتى إن
القتيل لو وجد في دار بين اثنين أثلاثا فالدية تجب بينهما نصفين تسمية في القسامة ولو
جرح في محلة أو قبيلة فحمل حجر وحاول مات في محلة أخرى من تلك الجوارحة فالقسامة والدية على
أهل المحلة التي جرح فيها وعند ابن أبي ليلى لشيء على أهل المحلتين والصحيح قولنا لان القتل
حقيقة وجد في المحلة الأولى دون الأخرى لان الموت اتصل بذلك الجرح لان انزهاق الروح من
متولدات فعله وفعله هو الجرح فصارت قتلا ولهذا وجب القصاص لو علم قاتله وإذا كان صاحب
فرش استند إليه من المحيط للامام السرخسي في باب القسامة ولو ادعى أهل المحلة على رجل
منهم أو من غيرهم تصح دعواهم فان أقاموا البينة على ذلك الرجل يجب القصاص في العمد
والدية في الخطأ وان وافقهم الأولياء في الدعوى على ذلك الرجل وان لم يوافقوهم في الدعوى
لا يجب عليه شيء لان الأولياء قد أبرؤوه حيث أنكروا وجود القتل منه ولا يجب على أهل المحلة
أيضا شيء لانهم أثبتوا القتل على غيرهم وان لم يكن لهم البينة وحلف ذلك الرجل يجب القسامة
على أهل المحلة بدائع في فصل ما يكون ابراء عن القسامة والدية وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا
يقول اذا وجد قتيلا في محلة وادعى أولياءه عليهم وأقام أهل المحلة بينة انه قتله فلان لرجل من غير
محلتهم أو جاعل جرح محلتهم ومات قال يبرؤون من الدية فان ادعى أولياءه الدم قبل رجل
بعينه وأقاموا البينة على ذلك وأقام المدعى عليه البينة أن فلانا قتله لرجل آخر قال لا قبل هذه
البينة هذا كله اذا وجد القتيلا وبه أثر القتل نحو الجرح والضرب أما اذا وجد ميتا ولم يكن به
أثر القتل كالجرح وغيره لاشيء فيه تسمية في أو آخر القسامة وفي نوادر بشر بن الوليد عن
أبي يوسف واذا وجد القتيلا في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب الدار في
قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان وان كانوا ينتقلون الى أهلهم بالليل مثل الخياط
والصباغ يكونون بالنهار في موضع وينصرفون الى أهلهم بالليل فلا شيء عليهم تسمية في
القسامة الملاك هم أصحاب الرقبة والسكان هم المستأجرون والمستعبرون والمودعون
والمرتهنون من المحل المزبور نقلا عن النبايع واذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو
على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة
وان كان محتلطا فعليه الدية والقسامة من المحل المزبور نقلا عن مجموع النوازل ولو أن رجلا
كان في بيت ليس معهم ثالث فوجد أحدهما مذبوحا قال أبو يوسف أضمن الآخر الدية وقال
محمد لا أضمنه لانه يحتمل ان القتيلا قتل نفسه ويحتمل أن يكون قتله الآخر فلا أضمنه بالشك لاني
يوسف أن الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقطا كالموجود قتيلا في محلة لم
يلتفت الى هذا التوهم فكذا هذا وروى عن أبي يوسف رحمه الله اذا كانت الدار مفرغة
وهي مغلقة فوجد فيها قتيلا فالقسامة والدية على عاقله رب الدار وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

(١) ان عملوا كافلي الملاك
القسامة والدية على عاقلتهم
وان مباحا الآتية في أيدي
المسلمين فالدية في بيت المال
كذا في قسامة زينة الفتاوى

(مبحث من وجد قتيلا في دار
بها سكان وأربابها غيب الخ)

فأبو حنيفة يعتبر المالك دون السكني فصار وجود السكني وعدمها بمنزلة وأبو يوسف رحمه الله يرجح السكني على المالك عند الاجتماع فإن لم يكن ثمة سـكـنـي يعتبر المالك من المحيط للإمام السرخسي قبيل كتاب الجنايات ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وإن كان النهر صغيرا لقوم معروفين فهو عليهم والفرق بين الصغير والكبير ما عرف في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو النهرات وجميعون فهو عظيم ولو كان القتل محتبساً في جانب من النهر كانت القسامة والدية على أقرب الأراضى والقرى إلى الموضع الذي احتبس فيه القتل إذا كان يصل صوت أهل الأراضى والقرى والأقلا قاضيخان قبيل فصل الوكالة في الدم من كتاب الجنايات وفي شرح الطحاوى وإن كان الشط ملكاً فإن كان ملكاً خاصاً فهو كالأروان كان ملكاً عاماً فهو كالحلقة تارخانية في القسامة

* (كتاب المعاقل) *

اختلف المتأخرون في العاقلة قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه أبي بكر البلخي وأبي جعفر الهندي وإن قال بعضهم للعجم عاقلة عند التناسر والمقاتلة مع البعض لأجل البعض نحو الأساكفة والصفارين بمرور ودرب الخسايين وكلاهما بذي بخارى وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحسولاني وكثير من المشايخ وكان الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني يأخذ بقول الفقيه أبي جعفر لأن العبرة بالتناسر واجتماع الأساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناسر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم قاضيخان ملخصاً في أول المعاقل ذكر عصام روى محمد بن أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله أن من لا عاقلة له إذا قتل رجلاً خطأ فإن دية القتل تكون في مال الجاني من الخانية في محل المزبور ومن لا عاقلة له فعقوله على بيت المال وقيل في مال الجاني وهو اختيار الزيادات من خزانة المفتين قبيل كتاب الوصايا

* (كتاب الأبق) *

(وإن أبق منه) أي العبد من الذي أخذه (فلا عليه) أي لا شيء للمولى عليه من التضمين لأن الأبق كان في يده أمانة على تقدير أخذه بالاشهاد وفي القضية راداً الأبق إذا استعمله في الطريق في حاجة نفسه ثم أبق منه يضمن (ولأله) أي لأجله لا لأخذ على المولى لأنه في معنى البائع من المولى ولهذا كان لا يأخذ إن يحبس الأبق من المولى لاستيفاء الجعل فصار كالبيع الهالك في يد البائع شرح المجمع لابن المالك من كتاب الأبق في أبق من المشتري إلى بيت البائع بخاء البائع ليخبر به المشتري فأبق من منزله أيضاً إن كان لم يستخدمه ولم ينقله عن موضعه لا يضمن من أبق البرازية

* (كتاب المفقود) *

(قع) عن أبي حنيفة رحمه الله أن مدة الفقد مفروض إلى رأى القاضي فيحكم بما أدى إليه اجتهاده فيقسم ماله (١) حينئذ بين الأحياء من ورثته (من) وهذا نص على أنه إنما يحكم بعونه بقضاء لأنه أمر محتمل فإم ينضم إليه القضاء لا يكون حجة قنينة في المفقود والمعتبر في موت المفقود موت أقرانه وقيل تسعون سنة وبه يفتى منية المفتي في المفقود ولا يأخذ القاني ماله الذي في يده مودعه ومضاربه ليحفظ لأن يدهما يد نيابة عنه في الحفظ فكان محفوظاً

(١) غريب مات في بيت رجل وليس له وارث معروف وخلف مالا وصاحب البيت فقرفله أن يتصدق به لنفسه كذا في مسائل الأبق من منية المفتي

يحفظه معنى فلا حاجة الى حفظ القاضي بدائع في المفقود قنية للقاضي يبيع مال المفقود
والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد وليس له بيعها بالنفقة عيالهما ومتى
باعها خوفا الضياع فصارت دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه وفيه لا يبيعها بالنفقة
وان فعل نفذ ولو باعها القضاء ينسب جازوكذ الوعلم حياته لكنه لا يرجع مذسنين في الفصل
الخامس من الفصولين

*(كتاب اللقيط) *

امرأة ادعت على رجل لفيطاطي يده أنه اخوها وهو يدعي انه عبده تقبل بينة المرأة ويقضى به
لها لانها تريد به حق الحضانة خلاصة في أوائل دعوى النسب من كتاب الدعوى ﴿ (م) اذا
أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك متطوع وان أنفق
بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالانفاق على أن يكون ديناً عليه فان ظهر له أب كان للملتقط
حق الرجوع على الأب وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان القاضي أمره
بالانفاق عليه ولم يقل على أن يكون ديناً عليه ذكر شيخ الاسلام أن في المسئلة روايتين وذكر شمس
الأمّة السر خشي أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن أصحابنا ان له
حق الرجوع والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية واذا بلغ اللقيط وصدقه فيما ادعى من الانفاق
عليه رجع بذلك وان كذبه كان القول قول اللقيط وعلى الملتقط البينة تتارخانية في الفصل
الثالث من كتاب اللقيط

*(كتاب اللقطة) *

قال أبو القاسم اذا أخذ اللقطة لنفسه ليس له ان يتصدق بها على نفسه وان كان فقيراً لانه في حكم
الغاصب ولكنه يتصدق بها على الفقراء مجمع الفتاوى في اللقطة

*(كتاب الوقف) *

ولو أراد قيم المسجد ان يبنى حوانيت في حرم المسجد وفنائيه قال الفقيه أبو الليث لا يجوز له أن
يجعل شيئاً في المسجد سكناً ومستغلاً من الاسعاف في باب بناء المسجد والرباط ﴿ ولو وقف
أرض غيره فاجازه المالك جاز الوقف عندنا خلافاً للشافعي بناء على جواز تصرف الفضولي
موقوفاً عندنا وبطلانه عنده اسعاف فيما يطل من الوقف ﴿ ولو استحق نصف ما وقفه
وقضى به للمستحق يستمر الباقي وقفاً عند أبي يوسف خلافاً للمحدث رحمه الله اسعاف في وقف المشاع
وان وقف المرهون فافتكه يجز * فلو مات عن غير ثمن لا يغير

من الوهبانية (ذ) مات الواقف ثم مات القيم فلو أوصى الواقف الى غيره فوصيه بمنزلته ولو لم يوص
الى غيره فولاية نصب القيم الى القاضي ولا يجعل القيم من الاجانب مادام يوجد من أولاد الواقف
وأهل بيته من يصلح لذلك ولو أقام القيم غيره مقام نفسه في صحته لم يجز الا اذا فوض اليه على
سبيل العموم وفي محل آخر وللقاضى عزل قيم نصبه الواقف لو خير الواقف وذكر (ش) القاضي
لا يملك نصب وصي وقيم مع بقاء وصي الميت وقيمة الا عند ظهور الخيانة منهما في الفصل الثالث
عشر من الفصولين قلت رأيت اذا قال أرضي صدقة موقوفة على أن ولايتها الى ولدي وفيهم
الصغير والكبير قال يدخل القاضي مكان الصغير رجلاً وان شاء أقام البكر مقامه كفاية

السائل من أنفع الوسائل في مسئلة الولاية في الوقف ❦ مسجدان مدموقدا جتمع من غلته
 ما يحصل به البناء قال الخصاص لا يتفق الغلة في البناء لان الواقف وقف على مرته ولم يامر بان
 يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء تلك الغلة قاضيان في باب الرجل يجعل داره
 مسجدا من كتاب الوقف ❦ سئل اذا وقف الراهن العين المرهونة هل يصح هذا الوقف أم لا
 أجاب نعم اذا افتكه فهو وقف صحيح وان لم يفتكه فهو باق على الرهنه وليس له ان يبيعه من
 فتاوى قارئ الهداية ❦ وفي وصايا النوازل وقف عليه بغلة داره لم يكن له سكاه وان وقف
 عليه السكنى فليس له الاستغلال من وقف الكرماسي في الباب العشرين ❦ ولو أجر
 المتولى الوقف من الموقوف عليه أو فقير وقف الفقراء باجر وترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز
 ألا يرى ان من له حق في بيت المال فتركه عليه خراج أرضه لمكان حقه جازف كذا هذا وجيز
 في باب تصرف المتولى والموقوف عليهم ❦ في منية المفتى وقف منزلا على ولديه وأولادهما أبدا
 ما تناسلوا ليس لهم ما أن يسكاه لان حقهما في الغلة وفي التبنيس في الفتاوى رجل وقف
 منزلا على ولديه وعلى أولادهما أبدا ما تناسلوا فاراد السكنى ليس لهما حق السكنى من وقف
 الكرماسي في الباب العشرين ❦ ليس للقيم ان يستدين على الوقف في اصلاح الوقف بغير
 أمر القاضي وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما
 اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف
 قاضيان في باب الرجل يجعل داره مسجدا من كتاب الوقف ❦ رجل وقف بستانا بما فيه
 من البقر والغنم والريق فانه يجوز قاضيان في فصل في وقف المنقول ❦ قاضيان لا يجوز
 وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة وفي فتاوى القاضي ظهير الدين وقف الكردار بدون
 وقف الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون الأرض والكردار تراب يكبس في الأرض
 ثم يغرس فيها الاشجار ويبني عليه الابنية في الذخيرة وفي الوقعات ذكر هلال النصرى رحمه
 الله في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز وهو الصحيح وكذا وقف الكردار من غير وقف
 الاصل لا يجوز لان الكردار والبناء منقول ووقفها غير متعارف من الكرماسي في آخر الباب
 الرابع ❦ رجل وقف بناء لأرض له قال هلال لا يجوز ذلك وقيل ان كان البناء في أرض وقف جاز
 وعن زفر رحمه الله اذا وقف الدراهم أو الطعام (١) أو ما يكال أو ما يوزن يجوز قاضيان في
 فصل في وقف المنقول سئل هل يجوز وقف البناء والغراس دون الأرض أجاب الفتوى على
 صحة ذلك قارئ الهداية ❦ ولو جعل سكنى داره لولده ثم من بعده لرجل بعينه ليس لولده ولا
 لمن بعده ان يسكن غيره فيها الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا
 للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو
 لم يشترط له فلا يجوز وهو نظير الوصية بخدمة العبد في عدم جواز ايجاره اسعاف في فصل
 وقف داره على سكنى أولاده ❦ (فش) تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة
 الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو صرح به اذا الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة
 وتاريخ الوقف مائة سنة فمتيقن القاضي أنه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت وافصاح
 بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فانهم ما لو صرح أنهم ما شهد بسماع لا تقبل ولو شهد
 بوقف على نفسه أو على واحد من أولاده وان سفلوا أو على آباءه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به
 على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لافي حقه ولا في حق الأجنبي ولو شهد بأحد هما أنه وقفه على زيد

(مبحث تعريف الكردار
 وحكم وقفه)

(١) في فتاوى الناطقي عن
 محمد بن عبد الله الانصاري
 من أصحاب زفرانه يجوز وقف
 الدراهم والطعام والمكيل
 والموزون فكيل له وكيف
 يصنع بالدراهم قال يدفعها
 مضاربة ويتصدق بالفضل
 وكذا يبيع المكيل والموزون
 بالدراهم أو الدنانير وتدفع
 مضاربة ويتصدق بالفضل
 كذا في باب ما يجوز وقفه من
 الاسعاف اهـ

وشهد الاخر انه وقفه على عمر وتقبل وبصرف غلته الى الفقراء لانهما اتفقا انه وقف ولو شهدا
 انه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء تقبل اذا جوار ليس باهم لازم وكذا لو شهدا
 انه وقف على فقراء مسجده وهما من فقراءه تقبل وكذا لو شهدا أهل مدرسة توقف المدرسة تقبل
 ولو وقف رجل كراسته على مسجد اقرأة القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد
 على وقف الكراسته فهذه المسئلة تطير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل
 المحلة على وقف تلك المحلة والمشايع فصلا وفيها فقالوا أهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظائف
 من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يأخذون تقبل وكذا في أهل المحلة وكذا الشهادة
 على وقف مكتب وللشاهد صبي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان
 كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في المحلة ليس بلازم بل يتنقل وشهادة أهل المسجد تقبل
 لانهم لم يجزوا لانفسهم هذه الشهادة تنفعا في الفصل الثالث عشر من الفصولين ﴿ شهد
 بعض أهل القرية على باقهم بزيادة الخراج لا تقبل وان كان خراج كل أرض معينة أو لا خراج
 للشاهد تقبل وفي فتاوى النسفي أهل القرية أو أهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض
 انهم من قريتهم أو من سكتهم لا تقبل وان نافذة ان ادعى لنفسه حق لا تقبل وان قال لا اخذنا
 تقبل وكذا وقف في المدرسة شهد أهلها وقيل في السكة النافذة تقبل مطلقا برأية في نوع في
 الشهادة على فعل نفسه من كتاب الشهادة ﴿ في الخلاصة مسجده أو قاف مختلفة لا بأس للقيم
 ان يخلط غلته وان خرب منها حانوت لا بأس بعمارته من غلته حانوت آخر سواء كان الواقف واحدا
 أو كثيرا مختلفا ﴿ في الكبرى مسجده أو قاف مختلفة لا بأس للقيم أن يخلط غلته وان خرب
 حانوت منها فلا بأس بعمارته من غلته حانوت آخر لان الكل للمسجد سواء كان الواقف واحدا
 أو مختلفا لان المعنى يجمعهما من وقف الكرماسي في الباب الثاني عشر ﴿ ولا بالتسامع الا في
 النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضى وأصل الوقف ﴿ فان الشهادة بالتسامع
 جائزة فيها اذا أخبر بها رجلان أو رجل وامرأتان عدولا وانما قال أصل الوقف لانه يبقى الى
 انقراض القرون دون شرائطه لان أصل الوقف يشتهر واما شرائطه التي شرطها الواقف فلا
 تشتهر قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا أن هذا وقف
 على المسجد أو المقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكروا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم وتأويل
 قولهم لا تقبل شهادتهم على شرائط الوقف ان بعد ما ذكروا أن هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم
 ان يشهدوا انه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا
 في الكافي درر غرر في كتاب الشهادة ملخصا ﴿ اذا شهدوا أن هذه الفحة وقف ولم يذكروا
 الجهة لا يجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقولوا وقف على كذا ابن الهمام قبيل باب من تقبل شهادته
 ومن لا تقبل ﴿ (قا) اذا شهدا أحدهما انه وقفه على زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر انه
 وقفه على عمرو صدقة موقوفة فانه تقبل شهادتهما على ما اتفقا عليه وهو أصل الوقف فيكون
 للفقراء نقد الفتاوى في السابع من الوقف ﴿ رجل بنى مسجدا وجعله لله تعالى فهو أحق
 الناس بمرمته وعمارته وبسط البوارى والحصير وتعليق القناديل والاذان والاقامة والامامة ان
 كان أهلا لذلك وان لم يكن فالرأى في ذلك اليه قاضيان في فصل في المسجد من كتاب الصلاة ﴿ ولو
 وقف دارا بجميع ما فيها وفيها جامات يطرن أو يتأوفيه كوارات غسل يدخل الحمام والنخل
 تبعا للدار والعسل كالأوقف ضيعة وذكروا فيها من العبيد والواب والأت الخرائة فانها تصير

(مبحث جواز خلط غلته
 الأوقاف المختلفة لمسجد
 واحد الخ)

(مبحث الواقف أحق بمرمة
 المسجد الذي وقفه وعمارته
 وبسط البوارى والحصير
 فيه الخ)

(مبحث استخلاف الامام
من يوم في المسجد)

وقفاً تعالىها وان لم يجز اصاله كالماء والهواء والاطراف في بيع الاراضي والعبيد وفققتهم من
غسله الوقف وان لم يذكرها الواقف اسعاف في فصل ما يدخل في الوقف ٢ ولو وقف المريض
داره وعليه دين محيط بماله لا يصح وان لم يكن محيطاً ببيع بعد قضاء الدين في ثلثه خزانة الاكل
في الوقف من مسائل الروضة ٢ ولا يجوز أخذ غلة وقف المدرسة حتى يكون سكناء فيها أكثر
مما في داره وأكثر ثقله فيها ولا يصح أخذ غلته لمن قرأ فيها كل يوم سبعا وسكن داره حاوي
القنية في الوقف ٢ (قم) استخلف الامام في المسجد خليفة ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق
الخليفة من أوقاف الامامة شيئاً ان كان الامام أم أكثر السنة قنية في باب ما يحل للمدرس من
كتاب الوقف ٢ قال في الكافي ولو شرط الغلة لامائه أو لعبيده فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز
عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفتوى على قول أبي يوسف من الاسعاف في باب
الوقف على أمهات الاولاد ٢ في مجموع النوازل اذا أجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز
وكذا لو أجرة من عبده أو مكاتبه لا يجوز من وقف الكرماسي في الباب الثالث عشر ٢ واذا
أجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذا لو أجرة من عبده أو مكاتبه لا يجوز كما لو أجرة من نفسه
قيل انما لا يجوز اجارة القيم من نفسه على قياس الوكيل وقيل ينبغي أن يكون هذا على قياس
الوصي اذا باع مال الصبي من نفسه ان كان فيه منفعة الوقف يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله
خلافهما وان أجرة من أبيه أو من ابنه فهو على الاختلاف عند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما
يجوز ظهيرية في تصرفات القوام من كتاب الوقف ٢ فان وقف على أم ولد زيد ومديره ومكاتبه
جاز وما وجب لمديره وأم ولد قبل عتقهما يكون للمولى وما يجب بعد عتقهما يكون لهما وما
يجب للمكاتب وهو الثلث يكون له فان عتق كان له وان عجز فهو لمولاه من أوقاف الناصحي
قبل الوقف على الخيران ٢ قال الفقيه أبو الليث من يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لادرس
فيه أرجو أن يكون جائزاً وفي الحاوي اذا كان مشغولاً بالكتابة والتدريس تتارخانية
في الثامن عشر من كتاب الوقف ٢ (فش) الدعوى في الوقف على المتولي يجوز اما القاضي
لو أمر رجلاً بان يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم لانه وكيل القاضي بالاستغلال وليس
بمأذون في الخصومة فلم يجز خصومته الا اذا أذنه القاضي بخصومته والمأذون بالاستغلال ليس
بمتول والمتولى من يلي التصرف في الوقف في الفصل الثالث عشر من الفصولين ٢ فان ادعى
احد أنه من القرابة ان الواقف حيا فهو الخصم لان الوقف والعسلة في يده والمدعى يدعى عليه
حقاً فان مات خصمه الوصي الذي الوقف في يده وان له وصيان فادعى على أحدهما جاز ولا يكون
الوارث ولا أرباب الوقف خصماً كل من لانه لا ملك لهم غير الاتقاع فان رهن على المتولى بانه
قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين أو لاب أولام ولا يقبل على
الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لانعم له وارثاً آخر أعطاه فان لم يقولوا ذلك تاني زماناً ثم
يدفع اليه ويأخذ كفيلاً عندهما كما في الميراث برازية في السادس من كتاب الوقف ٢ بناء المنارة
من غلة المسجد هل يجوز ذكر أنه يجوز مطلقاً والمسئلة على وجهين اما ان يكون في البناء مصلحة
المسجد أو لم يكن ففي الوجه الاول لا بأس به لانه من جملة البناء وتفسير المصلحة ان يكون أسمع
للقوم وفي الوجه الثاني لا وتفسير عدم المصلحة ان يكون المسجد في موضع يسمع كل أهل المسجد
الاذان بغير المنارة من التجنيس والمزيد في باب اتخاذ المسجد والتصرف في رقبته وبنائه من

(مبحث بناء المنارة للمسجد
من غلته)

كتاب الوقف وكذا في وقف الواقعات بعلامة التون عن وقف الناصحي **§** إذا أجزر الواقف أو قيمه أو وصي الواقف أو القاضي أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاقت أو فرقت على الموقوف عليهم وأنكر واقف القول قوله مع يمينه من الكرماسي في الباب التاسع عشر **§** وفي الحاوي إذا قال في صحته جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولدي وولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا فإنه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبدا ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقطت حصته ومن مات بعده استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الأعلى والأسفل في ذلك على السوية في الباب الحادي والعشرين من وقف الكرماسي **§** في الذخيرة إذا جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان سمي جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحدهم صارت حصته للفقراء والباقي لمن بقي منهم ولو قال على ولد عبد الله فلان وفلان فبات أحدهما كان نصف الغلة للفقراء ولو قال على زيد وعمر ووليد الثلث كان لعمر والثلثان وكذلك إذا سمي ثلاثة وبين نصيب الاثنين وسكت عن الثالث كان الباقي للثالث وكذا إذا سمي جماعة وذكر بعضهم أرزاقا مع أئمة فإنه يعطى ما سمي والباقي لمن لم يسم ولو قال لزيد النصف ولعمر والثلث وسكت يعطى لكل واحد ما سمي والباقي بينهما نصفان وكذلك ان سمي لكل واحد منهما شيئا فان زادت الغلة على ما سمي كانت الزيادة بينهما على السوية ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لعبد الله من غلاتها مائة درهم ولزيد مائتان فزادت الغلة فالغلة الزائدة تكون للفقراء ولا تكون بينهما بخلاف المسئلة الأولى في الحادي والعشرين من وقف الكرماسي **§** رجل وقف أرضا على أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا وله أولاد وأولاد أولادهم قسم بينهم على السوية ولا يفضل الذكور عن الإناث من المحل المزبور وفي القضية عن (مح) قضى القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الأولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه إلا في غلة المستقبل دون ما مضى (١) وغلات تلك السنين معدومة كما لا يظهر الحكم بفساد النكاح بغير ولي في الوطأت الماضية والمهر حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة تستحق أولاد البنات حصتهم منها وعن (عج) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكات في الكبرى أخوان عليهما دار موقوفة غاب أحدهما وقبض الآخر غلتها ثم حضر الغائب وقدمات الحاضر فاراد الغائب أن يرجع بنصيبه في تركته فان كان الحاضر قريبا كان له أن يرجع لأنه إذا استغل كانت الغلة لهما وإن لم يكن قريبا لم يكن له أن يرجع لأنه ان استغل فالغلة له وان استغل القيم كان نصيبه على المستاجر من المحل المزبور **§** وان كان الواقف قال في أصل الوقف على أن أبيعها بما بدلي من الثمن من قليل أو كثير أو قال على أن أبيعها وأشتري بثمنها عبدا أو قال أبيعها ولم ير د على ذلك قال هلال هذا الشرط فاسد ينسده الوقف لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف كأنه قال على أن أبطلها وانما لا يبطل الوقف إذا شرط الاستبدال بارض أخرى لان ذلك نقل وتحويل وأجمعوا على أن الواقف إذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك الاستبدال أما استبدال الوقف بدون الشرط أشار في السير إلى أنه لا يملك الاستبدال إلا القاضي إذا رأى المصلحة في ذلك ولو قال الواقف في الوقف على أن أبيعها وأشتري بثمنها أرضا أخرى ولم

(١) قيل له أليس يستند هذا الحكم إلى وقت الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود وقت الحكم كذا في القضية اهـ

يرد على ذلك في القياس يبطل الوقف لانه لم يذكر اقامة أرض أخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يصح الوقف لان الارض الاولى تعينت للوقف فيكون ثمنها قائما مقامها في الحكم او كما لو اشترى الثانية تصير الثانية وقفاً بشرائط الاولى قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف بشرطه في الثانية كالعبد الموصى بخدمته لانسان اذا قتل خطأ وأخذت قيمته واشترى بها عبداً آخر ثبت حق الموصى له بالخدمة نفسه من غير تجديد وكذا المدبر اذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته يؤمر أن يشتري عبداً آخر فيدبره وينتقل حكم الاول الى بدله فكذلك ههنا ثم ليس له أن يستبدل الثانية بأرض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجسد في الاولى دون الثانية قاضحان في مسائل الشروط في الوقف من كتاب الوقف قلنا فاذا شرط أن يبيعها ويستبدل بها فباعها ثم أقال فيها أنه أن يبيعها بعد ذلك قال لا قلت ولم قال لانها عادت على غير الملك الاول فاذا عادت على غير الملك الاول فكأنه باع الوقف واشترى بثمنه أرضاً فوققفها فليس له أن يبيع البديل لانه لم يشترطه فلوردت عليه بعيب بعد البيع بقضاء قاض له أن يبيعها ويستبدل بها لانها قد عادت على الملك الاول ولوردت عليه بغير قضاء قاض فليس له أن يبيعها ويستبدل بها لانها بمنزلة الاقالة ولم يعد على الملك الاول قلت أرايت لو باعها على ان المشتري بالخيار أو البائع بالخيار فابطل الذي له الخيار البيع قال فقد عادت على الملك الاول وله أن يبيعها قلت وكذلك لوردت عليه بخيار رؤية بقضاء أو بغيره قال نعم قلت فلو باعها واشترى بثمنها أرضاً فوققفها ثم ردت اليه الارض الاولى بعيب بقضاء قال فقد عادت الى الوقف وأما الارض التي اشتراها ووقفها فهي للواقف يصنع بها ما بدله كفاية السائل من أنفع الوسائل في مسئلة الاستبدال بالاوقاف الوقف الذي تقادم أمره ومات وارثه ومات الشهود الذين يشهدون عليه فهذا على وجهين اما أن يكون له رسوم في دواوين القضاة المعتمد عليها أو لم يكن ففي الوجه الاول اذا وقع النزاع فيه أجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم لان ذلك دليل ظاهر وليس ههنا دليل فوقه وفي الوجه الثاني تجعل موقوفة من أثبت في ذلك حقا قضى له به لانه لا دليل ههنا أصلاً فتعذر القضاء أصلاً هذا كله اذا لم يبق ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعاً فان أقر واثنى يؤخذ باقرارهم لانهم قائمون مقام الواقف فكان الرجوع الى ورثة الواقف أولى فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقوفة الى قيام الدليل من الواقعات الحسامية في الوقف بعلامة الواو (و) رجل وقف ضيعته وأخرجها من يده الى القيم ثم أراد أن يأخذ منه ان شرط لنفسه العزل والاخراج من يد القيم له ذلك لان شرط الوقف مراعى وان لم يشترط على قول محمد ليس له ذلك وبه يفتى وعلى قول أبي يوسف له ذلك فقد الفتاوى في الباب الرابع من كتاب الوقف ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر بمصارفه وقد مر ما يصرفه الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله قياساً سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك هذه عبارة الذخيرة قلت وهذا أيضاً ظاهر لا خفاء فيه وهو موافق للقواعد المذهبية والمراد بشيخ الاسلام والله أعلم خواهر زاده انفع الوسائل في مسئلة اشتباه مصارف الوقف قال محمد رحمه الله اذا جعل أرضه مقبرة للمسلمين جاز وليس له أن يرجع فيها بعد

محبت الوقف الذي تقادم
أمره ومات وارثه الخ

تسامها وتسامها أن يقبر فيها انسان واحد باذنه أو أكثر من ذلك وهل يتم بالتسليم الى المتولى فلا
رواية عن أصحابنا وقد اختلف المشايخ فيه وكذلك اذا جعلها خانا للمارة من المسلمين وخلي بينهم
و بينهما فاذا نزلها باذنه واحد أو أكثر فلا سبيل له بعد ذلك عليها وان مات لم يكن شيء من ذلك
ميراثا واذا سلمها الى المتولى يتم بالقبض ذكره محمد رحمه الله في الاصل فعلى قول من قال في مسألة
المقبرة لا يتم بالتسليم الى المتولى يحتاج الى الفرق بين المقبرة والحنان والفرق أن المقبرة لا يكون
لها متولى في العادة فلا يعتبر قبضه بخلاف الحنان وكذلك السقاية يجعلها في أرضه فسيقون
ويشربون ويتوضئون فشرب منها انسان أو سلمها الى المتولى فليس له أن يرجع بعد ذلك عنه
وكذلك الحوض والبرير يجعله في أرضه من المحيط البرهاني في الفصل الثاني والعشرين من كتاب
الوقف **مسألة** أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقضه بغير إذن القاضي لا يصح وهو الاصح **مسألة** مسجد
عتيق لا يعرف بانيه خرب فاتخذ بجانبه مسجد آخر ليس لأهل المسجد أن يبيعوه ويستعينوا
بثمنه في مسجد آخر لانه على قول أبي يوسف هو مسجد أبدا وبه يفتى **مسألة** استبدال الوقف جائز ما لم
يكن مسجدا منية المقتي في الوقف **مسألة** المسجد اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك الى
القاضي فباع الخشب وصرف الثمن الى مسجد آخر جاز قاضي خان قبيل وقف المريض من كتاب
الوقف **مسألة** وفي الصغرى شهدوا أن هذا المحدث وقف على كذا ولم يذكروا الواقف تقبل اذا كان
قدما وان ذكروا الواقف لا مصرف فتبطل ان كان قديما ويصرف الى الفقراء ولو شهدوا على
اقرار الواقف بالوقف لا تقبل الا اذا قالوا أقرب بالوقف وهو يملكه بزازية في الثاني من كتاب الشهادة
في نوع في التناقض **مسألة** مسجد بني على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة
وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة تحت عنوة وبني مسجد باذن الامام
جازت الصلاة فيه لان الامام ان يجعل الطريق مسجد فهو هذا أولى قاضي خان في فصل المسجد
من كتاب الصلاة **مسألة** رجل جعل أرضه وقفاً على كل مؤذن يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعينه
قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية وقعت لغير المعين وذلك المؤذن
أو الامام قد يكونان غنيين فلا يجوز ان كان المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك أن يكتب
في صل الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد والمحله فاذا خرب
المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين فيجوز أما اذا قال وقفت على كل
مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز مجمع التناوي في كتاب الوقف **مسألة** ولا تجوز الاجارة الطويلة
في الوقف وان احتيج اليها عقد عقود متفرقة فيكتب استأجر فلان بن فلان كذا ثلاثين عقدة
كل عقدة على سنة فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي لالائه مضاف بزازية في نوع في
العقود من الفصل الثالث من الوقف وبعض المشايخ يزيقوا هذه الحيلة لان الاجارة الطويلة
انما تجز على الوقف كيلا يؤدي الى ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف المستأجر فيه تصرف
المالك فتنكر المستأجر الوقف تشهد له الناس بالملك وفي حق هذا المعنى لا فرق بين العقود
والعقد الواحد قال أبو جعفر رضي الله عنه الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة في الباب
التاسع عشر من وقف الكرماسي نقلا عن الذخيرة **مسألة** آجر المتولى الوقف سنة ان كان الواقف
شرط ان لا يؤاجر سنة لا يجوز وان لم يشترط يجوز الى ثلاث سنين كذا اختاره الفقيه أبو الليث
وقال الامام أبو حفص الكبير في الضياع كذلك وفي غيرها لا أكثر من سنة وقال القاضي ابو علي
لا ينبغي ان يفعل ولو فعل صحت فان أراد ان يصح بالاجماع يرفعه بعد الاجارة بأكثر من ثلاث

(مبحث وقف أرض على مؤذن
أو امام مسجد بعينه الخ)

(مبحث لا تجوز اجارة
الوقف الطويلة)

(مبحث أجرة الوقف بدون
أجر المثل)

(مبحث تزويج عبد الوقف
وجاريته)

(مبحث للوقف متول ومشرف
لا يتصرف الا المتولى)

سنين الى الخاتم فيحكم بجوازه كما علم فيجوز على قول الكل ان وجدت شرائط الحكم برأية
في نوع في اجارة الوقف في الفصل الثاني من كتاب الاجارات (فص) متولى الوقف أجرة الوقف
بدون أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وكذا الاب لو أجرة منزل الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر
مثله اذ ليس لكل منهما ولاية الخط نقد الفتاوى في الخامس من الوقف لو كان في يد القيم من
مال المسجد خسون دينار اذا اشترى بها مستغلا لا يحصل منه خمسة دنانير ولو دفعها معاملة
تحصل الخمسة وزيادة ليس له ذلك كرماسي في الباب الثالث عشر ذكرها في القضية في باب
تصرفات القيم لو زوج الخاتم جارية الوقف يجوز وعنده لا يجوز لانه يلزم عليه المهر
والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز وجناية عبد الوقف في مال الوقف
برأية في نوع في وقف المنقول من الفصل الثالث من كتاب الوقف ولو قال جعلت أرضي
صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الاحتياج واحدا فله النصف والباقي
للفقراء عمدة في الوقف وذكر القاضي وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم يصرف
الوقف الى الباقي فاذا ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولده ولو وقف على أولاده وسماههم فلان
وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فبات واحدا منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف
المسئلة الاولى برأية في الخامس من كتاب الوقف ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على نسلي
أو على ذريتي يدخل فيه من كان من ولده ونسله مخلوقا يوم الوقف أو انخلق بعده لان النسل اسم عام
يقع على البطون كلها كذا في المحيط وان كان في نسله أولاد البنات لا يدخلون فيه ولو قال أرضي
هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل فيه من كان مخلوقا يوم الوقف ومن انخلق
بعده ولو قال على ولدي ونسليهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسليهم وجيز في باب الرجل يقف
على ولده وولد ولده من كتاب الوقف النسل الولد وولد الولد أبدا ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثا
والعقب الولد وولد الولد من الذكور اسعاف في باب ذكر الوقف على أولاده ولو قال على
الذكور من ولدي وعلى ولد الذكور من نسلي يكون على الذكور من ولده لصلبه وعلى أولادهم
من البنين والبنات وعلى ولد كل ذكر من نسله سواء كان من ولد الذكور أو ولد الإناث ولا يدخل
فيه الإناث الصلبة اسعاف من المحل المزبور رجل وقف وقفاً على أمهات أولاده الا من
تروج فانه لاشي لها فتزوجت واحدة منهم ثم طلقها زوجها لا يكون لها شيء الا اذا شرط
الواقف في الوقف أن من تزوجت وطلقها زوجها فلها أيضا خفنة شذ يكون لها شيء مكن وقف
على بن فلان الا من خرج من هذا البلد فخرج بعضهم ثم عاد فهو على هذين الوجهين وكذا لو
وقف على بن فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فهو على هذين الوجهين يعني لاشي الا
أن يشترط الواقف أنه لو عاد فله أيضا خزنة المفتين قبيل الوقف على أهل البيت من كتاب الوقف
وان كان للوقف متول ومشرف لا يتصرف في الغلة الا المتولى لان المشرف مأمور بحفظ
المال لا غير اسعاف في آحر باب الولاية على الوقف ولو أجرة القيم ثم عزل ونصب آخر فقبل أخذ
الاجر للمعزول والاصح أنه للمنصوب لان المعزول أجرة الوقف لان نفسه قضية في باب
تصرفات القيم في الاوقاف وغلتها من كتاب الوقف متولى الوقف اذا تقبل أرض الوقف
لنفسه من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا تقبلها من القاضي لنفسه فيتم
العقد باثنين في فصل اجارة الاوقاف من وقف الخانية لو شرط للمستحقين خبزاً ولجامعينا كل
يوم فلقيم أن يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة اشباه في

أوائل كتاب الوقف إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه فما
 قطع لا يبقى لهم دين على الوقف إذا حق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر
 أولا وفي الذخيرة ما يفيد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فانه يضمن انتهى وفائدة
 ما ذكرناه لو جاءت الغلة في السنة الثانية وفاض شيء بعد صرف معلومهم في هذه السنة لا يعطيهم
 الفاضل عوضا عما قطع وقد استفتيت عما إذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعقضاء
 وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في الثانية لهم أم للعقضاء فاجبت
 للعقضاء لما ذكرناه والله سبحانه أعلم وإذا قلنا بتضمن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى
 التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن نقلوا في
 باب النفقات أن مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أبوي المودع بغير إذنه واذن القاضي فانه
 يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهم ما لا نهما ضمن تبيين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه إلى وقت
 التعدي كما في الهداية وغيرها وقالوا في كتاب الغصب إن المضمونات يملكها الضامن مستندا إلى
 وقت التعدي أشباه في أواخر كتاب الوقف متولى المسجد إذا اشترى بمال المسجد حانوتا
 أو دارا ثم باعها جازان كانت له ولاية الشراء وهذه المسئلة بناء على مسئلة أخرى أن متولى
 المسجد إذا اشترى من غلته دارا أو حانوتا فهذه الدار وهذه الحانوت هل يلتحق بالخوانيت
 الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل يصير وقفا يختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد
 المختار أنه لا يلتحق ولكنه يصير مستغلا للمسجد وهذه الآن الشرائط التي تتعلق بها لزوم الوقف
 وصحته حتى لا يجوز فسخه ولا يبعه لم يوجد شيء من ذلك ههنا فلم يصير وقفا فيجوز بيعه ذخيرة
 من الفصل التاسع عشر من كتاب الوقف كبنج دفع الامام واحدة من دوره الموقوفة
 إلى وجهه إلى رجل محب أن يفسكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه الدور إليه ليستغلها بنفسه فعلى
 الساكن أجرة المثل بقنية في باب سكنى الوقف والاجارة من كتاب الرقف رجل أجر منزلا كان
 والده ووقفه على أولاده أبدأ ماتنا سلوا فاجر هذا الرجل اجارة طويلة وأنفق المستأجر في عمارة
 هذا الوقف بأمر المؤاجر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان لم يكن للمؤاجر
 ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤاجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى
 ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الاجر ولا على غيره لانه كان متطوعا
 وان كان المؤاجر متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدار أجر المثل أو أكثر
 ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة فاضيجان في فصل اجارة الوقف ومال اليتيم
 من كتاب الاجارات في أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي
 بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكه قالوا تقبل بينة المدعى لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك
 وليس بتحرير لا يرى أنه لو جمع بين رقف وملك وباعهما صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين
 حرو عبد وباعهما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي
 القضاء بالملك يقتصر على المقضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في
 الوقف فاضيجان في باب ما يطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى رجل حر الأصل وقف على
 مواله فالوقف جائز والغلة لمن أعتقهم ولمن يعتق من قبله بعد الوقف ولمن يعتق بموته من
 أمهات أولاده ومديره ولمن أعتق بعد موته بوصيته مؤمنا كان المولى أو كافرا ذكرنا أن أبا
 ويدخل فيه أولاد مواله لانه لا مولى لهم غير الواقف فإذا أعتق عبد الله ولد له من امرأته حرة

(مبحث اتفاق المودع مال
 المودع الغائب على أبويه)

(مبحث متولى المسجد أن
 يشتري بمال المسجد حانوتا
 أو دارا إذا كانت له ولاية
 الشراء)

(مبحث تدخل المولات
في الموالى والاخوات في
الاخوة)

دخل الولد في الوقف من أوقاف الناصحي في أول باب الوقف على الموالى قد ذكرنا أنه لو وقف
على مواليه دخل فيه أمهات أولاده ومدبروه ولو أوصى لمواليه لم يدخلوا في الوصية لأن الوصية
تجب لمن كان مولى يوم مات الموصى وهو لا يحدث ولا يؤثم بعده والوقف يجب لمن كان مولى يوم
تخلق الغلة وقد كان ألا ترى أنه لو أوصى لولد عبد الله وجب لولده يوم يموت الموصى دون من
يحدث بعده ولو وقف على ولد عبد الله كان لولد عبد الله يوم تخلق الغلة وكذلك لو قال صدقة
موقوفة بعد وفاتي دخل فيه أمهات أولاده ومدبروه ولا يشبه الوصية من المحل المزبور في
المحل المذكور ولو قال عن موالى وله موال ومولات دخلوا فيه كما لو قال على اخوتي فإنه
تدخل فيه الاخوة والاخوات من المزبور في الباب المذكور ولو قال أرضى صدقة موقوفة
بعد وفاتي على موالى فإنه يعطى من الوقف لأمهات أولاده ومدبريه لأنه أضاف الوقف الى ما بعد
الموت وهم أحرار بعد موته قاضيان في أواخر فصل في الوقف على القرابات من كتاب الوقف
قلت فان قال تجري غلة هذا الوقف على فقراء قرابتي أبدا قال فالوقف جائز وتكون غلة
هذا الوقف لكل من كان فقيرا يوم تأتي الغلة قلت ولا ينظر في ذلك الى من كان فقيرا يوم وقف
هذا الوقف قال لا وإنما تقسم الغلة على فقرائهم يوم تقع القسمة ألا ترى أنه لو كان له قرابة فقراء
وقرابة أغنياء فافتقر بعض الأغنياء واستغنى بعض أولئك الفقراء قبل مجيء الغلة ثم جاءت الغلة
انما يعطى كل من كان فقيرا يوم جاءت الغلة فان قال قائل انما أنظر الى من كان فقيرا من قرابته
يوم وقف هذا الوقف وأعطيتهم تلك الغلة قيل له فان استغنى أولئك الذين كانوا فقراء وافتقر
الأغنياء ففي قولك يجب ان تدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنوا وتمنع الذين افتقروا وهذا
خلاف ما عليه المسلمون من وقف الخصاص في باب ذكر القرابة ولو وقف أرضه على فقراء
قرابته فن أثبت قرابته وفقره يستحق والا فلا فان أقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم يفسر
الشهود جهة قرابته وان أقام البينة على فقره ينبغي ان يفسر الشهود أنه فقير مع عدم لانعلم له مالا
ولا أحدا يلزمه نفقته وكل من له مؤنة من مال الغير ويملك استيفاءها بغير فرض القاضي فلا حظ
له في هذا الوقف كأولاد الغنى اذا كانوا فقراء صغاراً أو كباراً انما لا لازواج لهن أو ذكور ارزني أو
مجانين وكل من له مؤنة من مال الغير ولكن لا يملك استيفاءها الا بفرض القاضي فله حظ في هذا
الوقف كذى رحم محرم منه وجب للسر خسي في باب الوقف على فقراء قرابته من كتاب الوقف
رجل وقف موضعاً في صحته وأخرجه من يده فاستولى على الوقف غاصب وحال بينه وبين
الوقف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بهما موضع
آخر فيوقف على شرائط الاول فقبل له أليس يبيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب جاحداً
وليس للواقف بينة يصير مستهلكاً والشئ المسبل اذا صار مستهلكاً يجب به الاستبدال كالفرس
المسبل اذا قتل قاضيان في فصل وقف المنقول من كتاب الوقف وقف استولى عليه
غاصب وحال بينه وبين المتولى وعجز المتولى عن الاسترداد وأراد الغاصب ان يدفع قيمتها كان
للمتولى ان يأخذ القيمة أو يصالحه على شئ ثم يشتري بالمأخوذ منه أرضاً أخرى فيجعلها وقفاً على
شرائط الاول لان الغاصب اذا جحد الغصب يصير بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة قاضيان في
اواخر فصل في اجارة الوقف من كتاب الوقف ادعى أرضاً وقف ولا بينة له فصالحه المنكر
لقطع الخصومة جاز ويطيب له اذا كان صادقاً وفي الاجناس لا يصح لان فيه معنى البيع
وبيع الوقف لا يصح من الجرار الراتق في آخر الصلح قلت ارايت اذا قال أرضى هذه صدقة

(مبحث وقف وقف في حال
صحته واعتصب أخذ من
الغاصب قيمته الخ)

(مبحث تعريف العقب في
عبارة الواقف)

(مطلب الكلام على استبدال
الوقف)

موقوفة على عقب زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز والغلة لعقب زيد مادام توالدوا
قلت ومن عقب زيد قال ولده وولد ولده ابد مادام توالدوا من الذكور دون الاناث الا ان يكون
أزواج الاناث من ولده وولد زيد فكل من يرجع نسبه بآبائه الى زيد فهو من عقب زيد وكل من كان
أبوه من غير ولد زيد فليس من عقب زيد أنفع الوسائل في مسئلة هل يدخل اولاد البنات في لفظ
الاولاد والنسل والعقب ❶ قلت ارايت اذا قال علي أن لي أن أبيعها وأستبدل بثمنها فلم يبيعها
حتى مات الذي أوصى اليه ان يبيعها ويستبدل بثمنها قال لا يكون له وانما هذا شرط له خاصة
قلت ارايت ان شرط ذلك لو صبه من بعده قال لو صبه ان يبيعها ويستبدل بها قلت ان شرط
ان لكل من ولي هذا الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز ولهم الاستبدال به قلت ارايت
ان جعل الاستبدال لرجل آخر سواء قال فالشرط جائز والواقف ان يبيعها ويستبدل بها قلت
وللرجل الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم اذا شرط بها الاستبدال للرجل كان ذلك جائزا وله
من الشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لانه كالوكيل فما كان للوكيل ان يفعله فله موكل ان يفعله
قلت ارايت ان قال الواقف للرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد أخرجتك مما جعلت
اليك من البيع قال فهو مخرج من ذلك وليس له ان يبيع هذه الصدقة بعد ذلك قلت فلو باع
الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال فيبيع الواقف أولى من يبعه ولو باعها الرجل
ثم باعها الواقف كان بيع الواقف باطلا وانما ينظر الى أول البيعين من المزبور في مسئلة
استبدال الوقف ❷ ولو شرط في وقفه أن يزيد في وظيفة من يرى زيادته وأن ينقص من وظيفة من
يرى نقصانه من أهل الوقف وأن يدخل معهم من يرى ادخاله وأن يخرج منهم من يرى اخراجه
جاز ثم اذا زاد أحد منهم شيئا أو نقصه مرة أو أدخل أحدًا أو أخرج أحدًا ليس له أن يغيره بعد
ذلك لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وأمضاه فقد انتهى ما رآه وان أراد أن يكون له ذلك
دائما مادام حيا يقول علي أن فلان بن فلان أن يزيد في مرتب من يرى زيادته وان ينقص من
مرتب من يرى نقصانه وأن ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ثم ويدخل معهم من يرى
ادخاله ويخرج منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى رأيا بعد رأي وشيئة بعد مشيئة
مادام حيا ثم اذا حدث فيه شيئا مما شرط لنفسه أو مات قبل ذلك يستقر أمر الوقف على الحالة
التي كان عليها يوم موته وليس لمن يلي عليه بعده شيء من ذلك الا أن يشترط له في أصل الوقف واذا
شرط هذه الامور أو بعضها للمتولي من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له أن يفعلها مادام حيا لان
شرطها الغير شرط منه لنفسه ثم اذا مات جاز للمتولي فعل ما شرط له ولو شرط هذه الامور
للمتولي مادام هو حيا جاز له والمتولي ذلك مادام هو حيا ولو شرط لنفسه في أصل الوقف استبدال
والزيادة والنقصان ولم يرد عليه ليس له أن يجعل ذلك أو شيئا منه للمتولي وانما ذلك له خاصة
لاقتصاره الشرط في أصل الوقف على نفسه ولا يجوز له أن يفعل الا ما شرطه وقت العقد
وسأني لهذا الفصل مزيد بيان في فصل التخصيص من الاسعاف في فصل اشتراط الزيادة
(جفر) وقفه على أنه بالخيار بطل الوقف ولو جعل أرضه مسجدا على أنه بالخيار بطل الخيار
لا المسجد فصولين في أواخر الفصل الخامس والعشرين ❸ وفي الظهيرية فان كان المشروط له
السكنى رم حيطان الدار الموقوفة بالا بحر وجصصها أو أدخل فيها أجذا عاثم مات ولا يمكن نزع
شيء من ذلك الا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمشروط له السكنى
بعده ضمن لورثته قيمة البناء ولك السكنى فان أبي أو جرت الدار وصرفت الغلة الى ورثة الميت

(مبحث شرط الخيار في
الوقف مبطل له ويلغو شرطه
في وقف المسجد)

بقدر قيمة البناء فاذا وقت غلته بقيمة البناء أعيد السكنى الى من له السكنى وليس لصاحب السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه وان كان مازم الأول مثل تخصيص الحيطان أو تطمين السطوح أو ما أشبه ذلك ثم مات الأول فليس للورثة أن يرجعوا بشئ من ذلك ألا يرى أن رجلا لو اشترى دارا وخصصها وطن سطوحها ثم استحققت الدار لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الحص والطين وانما يكون له أن يرجع بقيمة ما يمكنه أن ينقصه ويسلم نقضه اليه اهـ من البحر الرائق في شرح قوله ولودار افعمارته على من له السكنى من كتاب الوقف ❦ استأجر حانوتا موقوفا على الفقراء وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله ويتنفع بها من غير أن يزيد في أجرة الحانوت على قدر ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في أجرة حنثيذيني على مقدار ما لا يخاف على البناء القديم من الضرر وان كان هذا حانوتا يكون معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر لان فيه مصلحة الوقف ذخيرة في آخر كتاب الوقف (فرع مهم) وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة سبعين ان الواقف اذا جعل لنفسه التبديل والتغيير والاخراج والادخال والزيادة والنقصان ثم فسر التبديل باستبدال الوقف هل يكون ذلك صحيحا وهل يكون له ولاية الاستبدال فاقبت فيها والشيخ الامام والدرجته الله بحسنة ذلك وان يكون له ولاية الاستبدال لان الكلام ما أمكن حمله على التأسيس لا يحتمل على التأكييد ولفظ التبديل محتمل للمعنى المذكور وحمله على معنى يغيره فيه ما بعده أولى من جعله مؤكدا به وبلغنى موافقة بعض اصحابنا من الحنفية على ذلك ومخالفة بعضهم شرح المنظومة لابن الشحنة من الوقف (نج) وقف أرضا على أولاده وهم فلان وفلان وفلان ثم بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم ما تولدوا بطننا بعد بطن فلومات واحد منهم عن أولاد فلا شئ لهم مادام من البطن الاول حتى قنينة في باب ما يتعلق بالوقف على أولاده (جو) ❦ أهل مسجد افترقوا وتداعى المسجد الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب باذن القاضي ويمسك الثمن ويصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال قد وقع هذه المسئلة في زمن سيدى الامام أبى شجاع فى رباط خرب وهو فى بعض الطرق ولا ينتفع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك فى الثانى نقد الفتاوى فى الباب الخامس من كتاب الوقف ❦ ولو قال أرضى صدقة موقوفة على بنى وله ابنا أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال رحمه الله كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن أبى حنيفة رحمه الله فى رواية تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح هو الاول وهو كما لو قال أرضى موقوفة على اخوتى وله اخوة واخوات اشترى كوا جميعا قاضيجان فى فصل فى الوقف على الاولاد من كتاب الوقف ❦ وفى الفتاوى رجل وقف أرضا على أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا وآخره للفقراء وله أولاد أولادهم ينقسم بينهم على السوية لا يفضل الذكور على الاناث وكذا لو لم يوقف على شرط الواقف والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية خلاصة فى الوقف على نفسه والاولاد ❦ قلت فان قال على بنى وليس له بنون وله بنات قال فالغلة للمساكين قلت فان قال على بناتى ولم يكن له بنات وله بنون قال فلا شئ للبنين من الغلة وهى للمساكين خصاف فى باب الرجل يوقف الأرض على بنه أو على بنى زيد ❦ (عده) الاستدانة لضرورة مصالح الوقف تجوز لو أمر

(مبحث الاستدانة لضرورة
الوقف تجوز)

الواقف والا فاختار ان يرفع الى القاضي ليأمر بها (فظا) الاحوط ان يرفع اليه الا اذا تعذر
الحضور لبعده فيستدين بنفسه قيل يصح بالرفع ولو أمكن (شي) ينبغي أن يكون الوصي في
الاستدانة على الصبي كمتول في السابع والعشرين من النصولين (ضف) حانوت وقف بني
فيه ساكنه بلا اذن متولييه وقال أنفق كذا وكذا ولم يضر رفعه ببناءه القديم رفعه وهو
للساكن وما يضر رفعه فهو الذي ضيع ماله فليترص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه
ولا يكون بنا المستاجر فيه مانعا من صحة الاجارة من غيره اذ لا يملك على ذلك البناء حيث لا يملك
رفعها ولو اصطالحوا على ان يجعل ذلك للوقف بشئ لا يجاوز اقل القيمتين منزوعا ومبني فيه صح ولو
بني بامر متولييه على ان يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بما أنفق فصولين في أحكام
العمارة في الاوقاف من الفصل الرابع والثلاثين (عك) اجتمع من مال المسجد شي فليس
للقيم أن يشتري به دار للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن (ث) محمد بن سلمة أفتى بأنه يجوز
(ث) وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بامر الحاكم ولو اشترى
بالغلة حانوتا ليستغل ويباع عند الحاجة فهو أقرب الى الجواز قنية في باب تصرفات القيم من
كتاب الوقف حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا
يستأجر بشئ البتة يخرج من الوقفية ومن هذا الجنس الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير
ميراثا ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفها صححها على مقبرة معلومة فخر هذا المنزل وصار بحال
لا ينتفع به بخارج رجل وعمه وبنى فيه بناء من ماله بغير اذن أحد فالاصل لورثة الواقف والبناء لورثة
الباني ومن هذا الجنس وقف صحيح على أقوام مسمين فخر ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية
لا يرغب أحد في عمارته بطل الوقف ويجوز بيعه مضمرة في مسائل الوصية من كتاب الوقف
انهم لم يدم الوقف وليس له من الغلة ما يعاديه بناؤه دفع النقض الى الواقف أو وارثه احترق
حانوت الوقف والسوق وصار بحال لا ينتفع به بطل كونه وقفًا وعاد الى الواقف أو وارثه وكذا
حوض القرية أو المحلة فخر بحيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه أهل المحلة وان كان لا يعرف
واقفه فهو كالقطعة تصدق به على فقير ثم يشتري منه وينتفع به بزازية قبيل الفصل الخامس
من كتاب الوقف قلت فان اشترى أرضا بشراء صحيح وقبضها فوقها وقفها صححها وجعل
آخرها للمساكين فاستحقها مستحق فاخذها ورجع الواقف بالثمن على البائع وأخذت على عليه ان
يتباع بثمنها أرضا فيقفها قال ليس عليه ذلك من قبل أنه وقف ماله لا يملك قلت فان استحق نصفها
مشاعا أو معلوما فاخذ المستحق ما استحق منها قال فابق منها فهو وقف ولا يبطل على مذهب أبي
يوسف من وقف الخصاص في باب الرجل يوقف الأرض من أرض الخراج (في وقف
المريض) فقط وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال فثلث الأرض وقف على ولد ولده
أجازة الورثة أو لا وثلاثها بين ولد الصلب وبين ولد الولد التسوية لو أجازوا والافهم ما ملك الورثة
وقفها في مرضه ويخرج من الثلث فثلث ماله قبل موته فمات ولا مال له سواها فثلثها وقف
لا ثلاثها وكذا الوتلف قبل ان يصل الى الورثة بعد موته جاز في ثلثها وقفها في مرضه على بعض
ورثته فلو أجاز جزاء كوصيته لبعض الورثة ولو لم يجز فلو خرج من الثلث فهي وقف والافقدر
ما يخرج منه وقف ثم يقسم جميع غلة الأرض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى
مادام الموقوف عليهم أو واحد منهم في الأحياء فلو مات كلهم تصرف حصة الوقف من الغلة الى

(مبحث حكم بناء الساكن
في حانوت الوقف بلا اذن
المتولي)

(مبحث حانوت وقف احترق
وصار لا ينتفع به خرج من
الوقفية)

(مبحث وقف المريض)

الفقراء لولم يوص لاحد بعد ورثته فلو مات أحد من وقف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فالميت في حق قسمة الغلة مادام بقية من وقف عليهم في الأحياء يجعل كأنه حي فيقسم له ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لا حصة لهم من الوقف وقفها في مرضه وأوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وسائر الوصايا بالقيمة فلاهل الوصايا حصتهم وما أصاب قيمة الأرض أخرج من الأرض بذلك القدر فيصير وقفاً على من وقف عليهم قال ولا يكون الوقف المنفذ أولى بخلاف العتق المنفذ فإنه يقدم على عامة الوصايا جامع الفصولين في كتاب الوقف من أحكام المرضى مريض وقف دارا وعليه دين محيط بماله ينقض الوقف ويبيع كالموشرى دارا ووقفها ثم جاء الشفيع فله أخذها بشفعة وإبطال الوقف جامع الفصولين من المحل المزبور وإذا جعل المريض أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولده وولده وولده ونسله أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فإن كانت هذه الأرض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع الورثة على سهام الميراث حتى أنه إذا كان له زوجة وأولاد يعطى لها الثلث ولو كان له أبوان وأولاد يعطى لهما السدسان ويقسم الباقي بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا إذا كان له أولاد لصلبه ولم يكن معهم أولاد إلا أولاد فان كان معهم أولاد إلا أولاد وباقي المسئلة بحالها فإنه يقسم الغلة على عدد رؤس الأولاد لصلبه وعلى عدد رؤس أولاد الأولاد فما أصاب أولاده لصلبه من ذلك قسمت بين ورثته على فرائض الله تعالى على نحو ما بينا وما أصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالسوية فإذا انقرض أولاد الصلب قسمت الغلة على أولاد أولاده ونسله ولا يكون لزوجته ولا لبويه من ذلك شيء وإن كانت هذه الأرض لا تخرج من الثلث فإن أجازت الورثة الوقف جازو يكون الغلة بينهم بالسوية لا ينزل الذكر على الأنثى وإن لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث وصار ثلث الرقبة وقفاً للفقراء وتقسم الغلة بين جملة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخفاف والنقيب أبي بكر الأعمش والنقيب أبي بكر الاسكاف من المحيط البرهاني في وقف المرضى من كتاب الوقف قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الوقف على ثلاثة أوجه إما أن يكون في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والافراز يكون شرطا للصحة كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والافراز ليس بشرط لصحته لانه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وإن كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض تعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي رحمه الله أن الوقف المنفذ في المرض كالوصية المضاف إلى ما بعد الموت لأن تصرف المريض مرض الموت في الحكم بمنزلة المضاف إلى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة حتى لا يمنع الإرث في قول أبي حنيفة ولا يتعلق به لزوم كالعارية إلا أن يقول في حياته وبعد وفاته حينئذ يكون لازما إذا كان مؤبداً ويصير لا بد فيه كعمر الموصى له بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت فاضحان في وقف المريض (في وقف الذمي) نصراني وقف ضيعته على أولاده أبدا ما تناسلوا وآخره للفقراء كما هو الرسم فاسلم بعض أولاده يعطى له من ذلك لأن الوقف كان باسم الأولاد وهذا الاسم يتأني بعد الإسلام نصراني وقف ضيعته له على أولاده وأولاد أولاده فإذا انقرضوا فعلى فقراء المسلمين جاز الوقف على هذا الشرط لأن هذا

(مطلب الكلام على أحوال الوقف)

(مبحث وقف الذمي)

وقف على فقراء المسلمين وكذلك لو قال فاذا انقرضوا فعلى الفقراء جاز فاذا انقرضوا صرف الى فقراء المسلمين لان حق فقراء المسلمين أقوى لشرف الاسلام فيستعينون عند الاطلاق ولو قال فاذا انقرضوا فعلى فقراء النصارى لا يجوز ما عند أبي حنيفة فلا نعدام الاضافة الى ما بعد الموت وأما عندهما فلان هذا معصية في حقنا من وقف الكرماني في مسألة وقف الصبي والكافر ﴿ واذا وقف الرجل من أهل الذمة نصرانياً كان أو يهودياً أو مجوسياً أرضه أو داراً أو عقاراً على ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبداً ما تناسلوا وجعل آخر ذلك للمساكين فذلك جائز قلت فهو لاء المساكين من هم قال من يسميهم الواقف قلت فان لم يسميهم قال فأى المساكين فرق ذلك فيهم فهو جائز قلت فان فرق ذلك في مساكين المسلمين فهو جائز وان فرق ذلك في مساكين أهل الذمة فهو جائز قال نعم قلت أرأيت ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة ووقوفه لله عز وجل أبداً على مساكين أهل الذمة والواقف نصراني قال الواقف جائز وي فرق غلة الوقف في مساكين أهل الذمة فان فرق ذلك في مساكين النصارى أو اليهود أو المجوس جاز ذلك من وقف الخصاص في باب وقوف أهل الذمة ﴿ قلت أرأيت الرجل المسلم يجعل أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل بيته أو على قرابته وهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين قال الواقف جائز ويكون وقفها على ما وقفه على ما اشترط من ذلك خصاف في الباب المزبور ﴿ سئل اذا وقف الذي وقفها على الكنيسة أو البيعة هل يجوز أجاب الواقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا ان وقف على الرهبان والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز قارى الهداية

* (كتاب البيوع) *

ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر من نفسه ويضمن المكاتب والمدبر بالغصب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن بالغصب والبيع الفاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قاضيان في البيع الباطل من البيوع ﴿ سئل عن رجل اشترى جميع ما في هذا البيت المقفول هل يصح أجاب البيوع جائز لان الجهالة يسيرة فلا تمنع صحة البيع وللمشتري الخيار اذا رأى ما في البيت ان شاء رضى وان شاء رده ولا خيار للبائع قارى الهداية ﴿ ولو باع شيئاً يتسارع اليه الفساد يباعاً تاو لم يقبضه المشتري ولم ينقد الثمن حتى غاب كان للبائع ان يبيعه من آخر ويحمل للمشتري الثاني ان يشتري وان كان يعلم بذلك قاضيان في باب الخيار من كتاب البيوع ﴿ اشترى لحاف ذهب لياق بالثمن فاباطأ فباع البائع لثماً يفسد يحمل للعالم بالقصة شراؤه فان باع بازيد تصدق به وان بانقص فالتقصان موضوع وأصله مسألة الجامع الصغير اشترى عبداً وغاب قبل قبضه الخ بزاز به في نوع في المتفرقات من الفصل الثالث من كتاب البيوع ﴿ ولو باع عبداً فغاب المشتري قبل ثمنه الثمن ولا يدري مكانه فاقام البائع البيعة على ذلك عند القاضي فان القاضي يقبل البيعة ويبيع العبد ويقتضى دين الغائب من ثمنه فان فضل شيء وضع على يدي عدل خزانه الفتاوى في فصل القضاء على الغائب من كتاب أدب القاضي ﴿ ويكره بيع الامرء من رجل فاسق يعلم أنه يعصى به لانه اعانته على المعصية قاضيان في فصل فيما يخرج منه عن الضمان من كتاب البيوع ﴿ اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يرد به يفتى وكذا اذا غر المشتري

(مبحث يكره بيع الامرء
من رجل فاسق)

البيع ويرده المشتري بغرور الدلال. أشباه في الكفالة ﴿ لو قال جميع ما في يدي بعته من فلان جاز البيع ولو قال جميع ما أملكه بعته من فلان كان البيع فاسدا قاضيخان فيما يكون اقرارا من كتاب الاقرار ﴿ ولو اشترى شيئا فقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا عندك ببقية الثمن أو قال تركته وديعة عندك لا يكون ذلك قبضا قاضيخان في باب قبض المبيع من كتاب البيوع ﴿ (ط) شرط جواز البيع كون المبيع قائما معلوما مقدورا التسليم وقيام المنفعة واما كان الاتفاق للحال ليس بشرط وفي الاجارة شرط حتى جازييع المهر والحش والطفل والسبحة ولم تجز اجارتها قنية في باب ما يجوز بيعه من كتاب البيوع ﴿ اعلم أن البائع حق حبس المبيع الى أن يستوفي الثمن اذا كان الثمن حالا ولا يسلمه الا اذا سلم المشتري الثمن لان قضية العقد المساواة بين العاقدين وحق المشتري متعين في المبيع فيبغي أن يتعين حق البائع أيضا في الثمن ولا يتعين الثمن الا بالقبض لان الدراهم والدنانير لا يتعينان في عقود المعاوضات عندنا في حق الاستحقاق وان عينت وانما يتعينان في حق الحبس والقدر والصفة بخلاف ما اذا كان الثمن مؤجلا اذ ليس للبائع حق حبس المبيع لانه بالتأجيل أسقط حقه في الحبس وكذا لو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلا فله حق حبس المبيع الى استيفاء الحال ولو سلم المشتري جميع الثمن الحال الادرهما فله حق حبس جميع المبيع لان حق الحبس لا يتجزأ قال في التحفة ولودفع المشتري الى البائع بالثمن رهنا أو تكفل به كفيل لا يسقط حق الحبس لان هذا وثيقة بالثمن فلا يسقط حقه عن حبس المبيع لاستيفاء الثمن ولو أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وقبل سقط حق الحبس وكذا اذا أحال المشتري البائع على رجل وهذا عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان في رواية كما قال أبو يوسف وقال في رواية ان أحال البائع رجلا على المشتري سقط حق الحبس واذا أحال المشتري البائع على رجل لم يسقط حق الحبس وهي مسألة كتاب الحوالة وهذا الذي قلنا من وجوب دفع الثمن أولا على المشتري فيما اذا كان المبيع حاضرا غاية البيان قيل باب خيار الشرط ﴿ رجل قال لغيره بعته منك هذا الثوب بعشرة على أن تعطيني كل يوم درهما وكل يومين درهمين فانه يعطى العشرة في ستة أيام درهما في اليوم الاول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس قاضيخان في فصل في الاجل من كتاب البيوع ﴿ رجل اكتسب مالا من حرام ثم اشترى به شيئا وهذا على خمسة أوجه اما أن دفع تلك الدراهم الى البائع أولا ثم اشترى منه بتلك الدراهم أو اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفعها أو اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى مطلقا ودفع الدراهم أو اشترى بدراهم آخر ودفع تلك الدراهم قال أبو النصر يطيب له ولا يجب عليه ان يتصدق الا في الوجه الاول واليه ذهب النقيض أبو الليث ليكن هذا خلافا ظاهر الرواية فانه نص في الجامع الصغير اذا عصب ألفا فاشترى بها جارية وباعها بالدين يتصدق بالربح وقال أبو الحسن الكرخي في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يطيب ويتصدق وفي الوجه الثالث والرابع والخامس يطيب وقال أبو بكر لا يطيب له ويجب عليه التصديق في الوجوه كلها لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعا للحرج عن الناس فتارخانية في فصل في الشرايعمال حرام من كتاب البيوع ﴿ (زخ) مريض عليه دين محيط بماله لو باع ميسما من ماله من اجنبي بغير يسير لم تجز المحاباة وفاقا جازت الورثة أولا فالمشتري

(مبحث شروط جواز البيع)

(مبحث للبائع - حق حبس المبيع حتى يستوفي الثمن الخ)

(مبحث اكتسب مالا من حرام ثم اشترى به شيئا فهو على خمسة أوجه الخ)

يتم القيمة أو يفسخ البيع ولولا دين عليه جازت بقدر الثلث ❶ وصى المديون لوباع تركته لدينه
 بغبن يسير صح وهذا من عجيب المسائل أن النائب ملك ما لا يملكه المالك ولو كان هذا مع الوارث
 لم يجوز عند أبي حنيفة أصلاً إلا برضا ورثته ولو بمثل قيمته وعندهما يجوز ويخير بين فسخ واتمام
 لوفيه غبن أو محاباة قلت أو كثرت وكذا وصى الميت لوباع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا
 وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف لم يجوز عند أبي حنيفة ولو بقيت منه
 وعندهما يجوز (فش) عن الادوية يعتبر من كل ماله لو شراها من أجنبي أما لو شراها من
 وارثه لم يجوز (ضف) نفس البيع أي بيع المريض من وارثه لم يجوز بلا إجازة بقيمة الورثة وكذا
 المحاباة معه لم تجز إلا بها وذكر على وجه الاستشهاد ألا يرى أن مريضاً لو شري شيئاً من وارثه
 بمعاينة الشهود وأعطاه ثمنه جاز لولا محاباة فيه كشرائه من أجنبي والوارث يخالف الأجنبي في
 الإقرار أما فيما ثبت عياناً فهو ماسوا ولم يذ كر خلاف فهذا دل على جواز شراء المريض من
 الوارث عند الكل (ص) المحاباة مع الوارث لم يجوز إجازة الورثة أولاً ويتم القيمة وهذا مشكل
 إلا إذا جمل على مريض مديون فصولين من يبيع أحكام المرضى ❷ ومن الموقوف إذا
 باع المريض مرض الموت من وارثه عينا من أعيان ماله إن صح جاز بيعه وإن مات من ذلك
 المرحص ولم يجوز الورثة بطل البيع قاض يخان في البيع الموقوف ❸ مريض باع عيناً من
 أعيان ماله من وارثه بمثل القيمة لا يجوز عند أبي حنيفة وكذا لو باع الصحيح من مورثه المريض
 قاض يخان في البيع الفاسد ❹ باع عبداً ثم أقر البائع أنه كان حراً وأنهى المشتري لا يبرأ
 المشتري عن الثمن ولم يجعل ذلك الإقرار من البائع إبراء له عن الثمن تناخاينة في الفصل
 الخامس والعشرين من كتاب الإقرار ❺ لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم ممن عنده
 وأعطاه هدية عظيمة لأبوجه البيع والشراء لا بأس به فيض كركي في نوع في بيع الكلام من
 البيوع ❻ (خ) فضولي باعه ورثته حاضر ساكت لم يكن سكوته إجازة ولو باعه فقال
 مالك أحسنت أو أصبت أو وفت أو كفتني مؤنة البيع أو أحسنت فجزأ الله خير لم يكن
 إجازة لأنه يذ كر للاستنزاء الآن محمداً قال قوله أحسنت وأصبت إجازة استحسنانا أقول ينبغي
 أن يفصل فإن قاله جذاً فهو إجازة لالوقاله استنزاء ويعرف بالقرائن ولو لم يوجد ينبغي أن يكون
 إجازة إذا الأصل هو الجذد قال وهبة الثمن للمشتري أو التصديق به عليه إجازة فصولين في الرابع
 والعشرين ❶ (فح) اشترى داراً في إجازة إنسان فقال أخ المشتري للمستأجر إن أخى اشترى
 الدار التي في إجازتك فقال (١) مبارك بادفع هذا الإجازة قسمة في البيع الموقوف من كتاب البيوع
 ❷ ولو باع جارية زوجه فقالت ليدفع لنا المشتري الثمن جيداً فهو إجازة من المحل المزبور
 ❸ رجل استام من رجل شيئاً بثلث المثل فزاد رجل آخر في الثمن لا يريد شراءه وإنما يفعل ذلك ليرغب
 المشتري في الزيادة فذلك مكروه وهو التحش المنهي عنه وإن كان الذي استام يطلب الشراء
 بأقل من قيمته فلا بأس بغيره أن يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة إلى تمام قيمته وهو مأجور في
 ذلك قاض يخان في أواخر فصل فيما يخرج عن الضمان من كتاب البيوع ❹ للبائع حبس المبيع
 إلى قبض الثمن لكنه يحضر المبيع إلى مجلس القضاء ولا يحضر البنت في النكاح إن المنع للصدوق
 وإن بقي من الثمن قليل له حبس كل المبيع وإن بعضه مؤجل له حبس الكل لاستيفاء الحال وإن
 كذل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبسه وكذا إن أحال به البائع إلى غيره وعند الثاني
 يسقط بالحالة وإن سلمه قبل الاستيفاء أو بآذنه لفظاً أو كان يراه ولم يمنع لا يملك استرداده وإن بغير

(١) ليبارك

اذا ملك الاسترداد ونقض كل تصرف يحتمل النقص كالبيع والهبة لا العتق وفروعه وان دفع الثمن وقبض بلا اذنه ووجد البائع الدراهم زبوا أو مستحقة أو ستوقه له نقض قبضه وان باذنه لافي الزبوف واسترد في الرصاص والستوقه والمستحقة وان تصرف فيه بعد قبضه بعا أو هبة ثم وجد الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلا اذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقص وان علم البائع قبضه بلا اذنه ورضى به فهو كالاذن ابتداء برأية في الثالث عشر من البيوع **§** والاعيان التي ليست بمنفعة والعديدات المتفاوتة مسعة أبدأ الا الثياب اذا وصفت وضرب لها أجل تصير معنا حتى لو اشترى عبدا بثوب موصوف في الذمة ولم يضرب له أجل لم يجز وان ضرب له أجل جاز (١) ولو افتقر قبل قبض العبد لا يبطل البيع وجيز في باب معرفة المبيع من الثمن من كتاب البيوع **§** اذا هلك بعض المبيع فان كان قبل القبض وهلك باقية مما يوفى ينظر ان كان النقصان نقصان قدر بان كان مكبلا أو موزونا أو معدودا ينفسخ العقد بقدر الهالك وتسقط حصته من الثمن لان كل قدر من المقدرات معقود عليه فيقابل به شيء من الثمن وهلاك كل المعقود عليه يوجب انفساخ البيع في الكل فيسقط كل الثمن فهلاك بعضه يوجب انفساخ البيع في قدره وسقوط الثمن بقدره والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء أخذ بحصته من الثمن وان شاء ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان النقصان نقصان وصف وهو كل ما يدخل في البيع من غير تسمية كالشجر والبناء في الارض وأطراف الحيوان والجودة في المكبل والموزون لا ينفسخ البيع أصلا ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن لان الاوصاف لاحصة لها من الثمن الا اذا ورد عليه القبض أو الجناية لانها تصير مقصودة بالقبض والجناية والمشتري بالخيار ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لتعيب المبيع قبل القبض من البدائع في فصل حكم البيع من كتاب البيوع **§** (خ) لو باع دارا وهي غائبة وقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها لم يكن قابضا (ح) لو باع دارا غائبة عن حضرتهما فقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها ذكر هشام في نوادره ان كان بحال يقدر على دخولها واغلاقها يكون قبضا والا فلا لان التخلية انما يقام مقام القبض متى تصور القبض فاذا لم يتصور لا يقام التخلية مقامه وكذلك الهبة والصدقة (ح) لو اشترى دارا من انسان ببلدة أخرى فله ان يمنع عن أداء الثمن للعال لان البائع غير قادر على تسليم المبيع للعال فيؤمر البائع أن يخرج مع المشتري الى تلك البلدة أو يبعث وكبلا ويسلمها اليه ويقبض الثمن هناك فقد الفتاوى في الباب الرابع عشر من كتاب البيوع **§** قال أبو حنيفة رحمه الله التخلية بين المشتري وبين المبيع يكون قبضا بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول البائع خلت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت والثاني أن يكون المبيع مفرزا غير مشغول بحق الغير وان كان شاغلا حق الغير كالخنطة في جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله في التخلية في دار البائع قال أبو يوسف لا يكون تخلية وقال محمد يكون تخلية ومن ذلك رجل باع خادما فقال البائع خلت بينك وبين الخادم فاقبضها والخادم في منزل البائع بحضرتهما يصل الى قبضها فقال المشتري دعها الى الغد وأبى ان يقبض فهلك الخادم فانما توت من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول أبي يوسف فاضحان في قبض المبيع من كتاب البيوع **§** ولو

(١) أي لان هذا العقد اعتبر سلبا في حق الثوب بعبا في حق العبد فيجوز ان يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض هبة لفظا يبيع معنى كذا في المحيط

(مبحث بيع الغائب)

(مبحث تخلية المبيع تكون قبضا)

خلى البائع بين المبيع والمشتري في داره لا يكون تخلية عند أبي يوسف حتى لو هلك فيها يهلك
 من مال البائع وعند محمد يكون تخلية ويهلك من مال المشتري وعليه القموى زبدة القتاوى
 في فصل فيما يكون قبضاً من البيوع ومن مسائل التخلية أيضاً رجل له رمل في حظيرة فباع منها
 واحدة بعينها الرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فقد خلعت يدها
 فدخل ليقبضها فعاالجها فانفلتت وخرجت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد رحمه الله ان سلم
 الرملة الى المشتري في موضع يقدر على أخذها بوهق ومعه وهق والرملة لا تقدر على الخروج
 من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تقدر على ان تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس بقبض
 وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق أو كان يقدر
 على أخذها ان كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانفلتت لا يكون
 ذلك قبضاً وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير رجل ولا عون خلى البائع بينه وبينها فانفلتت
 كان المشتري قابضاً قاضحاً في قبض المبيع من كتاب البيوع وفي القتاوى الزرع اذا كان
 كله لواحد أو كان مشتركاً بين رجلين أو ثلاثة باع بعضه أو واحد قسطة بلا أرض ان كان مدركا
 جاز وان لم يكن مدركا لا يجوز ان لم ينسخ حتى أدرك عاد جاز الزوال المانع وهو لزوم الضرر
 بمطالبة المشتري بتفريغ الأرض كخزع من سقف (القاضي) شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه
 من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من الآخر لا يجوز وان باع
 منهم ما جله يجوز وكذا الزرع لو بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه من أحدهما لا يجوز وان باع منهما
 جاز بزيادة في نوع في الزرع والثمار من الفصل الثالث من كتاب البيوع (في الخيارات) أما بيان
 وقت ثبوت خيار الرؤية فنقول وقت ثبوت الخيار عند رؤية المشتري لأقبلها حتى لو أجاز
 البيع قبل الرؤية لا يلزم البيع ولا يسقط الخيار وهل يملك الفسخ قبل الرؤية لا رواية في هذا
 واختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يملك لأنه لا يملك الا جازة قبل الرؤية فلا يملك الفسخ لان
 الخيار لم يثبت وبعضهم قالوا يملك الفسخ لا بسبب الخيار لأنه غير ثابت ولكن شراء ما لم يره
 المشتري غير لازم والعقد الذي ليس بلازم يجوز فسخه كالعارية والوديعة كذا في التحفة رد كفي
 شرح الطحاوى مطلقاً بقوله ويجوز الرد قبل الرؤية لان الرد بخيار الرؤية فسخ وقبل الرؤية
 أقرب الى الفسخ نهابة في خيار الرؤية اشتري عبداً على انه خصي فاذا هو خلع قال أبو حنيفة
 لا يرد وبالعكس يرد خزانة المقتنين في الشروط المفسدة من البيوع وكذا في أواخر فصل في
 الشروط المفسدة من الخيانة وفي فصل في العيوب أيضاً (فقط) شري أمة على انها صغيرة السن
 فاذا هي كبيرة السن ليس له الرد اذا المقصود هو الخدمة والكبيرة أقدر عليها أقول ينبغي ان يكون
 له الرد لو وجدها كبيرة بحيث ضعفت قواها في الخامس والعشرين من الفصولين والزنا في
 الجارية عيب لا في الغلام لأنه يفسد الفراش وقد يقصد الفراش في الاماء بخلاف الغلام الا اذا
 خفس وصار اتباع النساء عادة له فيكون عيباً فيه أيضاً لأنه يوجب تعطيل منافعه على المولى وكذا
 اذا ظهر وجوب الخدمة فهو عيب وقال بعض مشايخ نيج الزنا يكون عيباً في الغلام أيضاً لأنه
 لا يؤتمن على أهل البيت فلا يستخدم وهذا ليس بسديد لان الغلام الكبير لا يشتري للاستخدام
 في البيت بل للأعمال الخارجية بدائع في تفسير العيب الذي يوجب الخيار من كتاب البيوع
 ذكر في كتاب الاجارات يشترط المعاودة في يد المشتري في جميع العيوب الا في الزنا قال وهذه

(مبحث الخيار)

(مبحث عيوب البيوع
التي توجب الخيار)

رواية محمد قال وفي الاملاء قال أبو يوسف وكذا الجنون وكان الزنا في الجارية عيب فكذلك ولد الزنا في الجارية عيب نقد الفتاوى في السادس من البيوع ﴿٦٠﴾ (بم) اشترى غزلا منافوزته بعد أيام فنقص بان كان رطباً فيميس فله الردان صدقه البائع في الرطوبة فان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل القيلق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقد مر (ن) أبو بكر باع منه ابريسما كذا منافوزته عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فان كان أقر بقبضه كذا منافلاشي له والا يسترد حصة النقصان من الثمن اذا لم يكن نقصانه للهواء ولا لتفاوت الوزنين فنية في المسائل المتفرقة في العيوب من البيوع ﴿٦١﴾ فرع اذا باع لؤلؤا في صدف قال أبو يوسف يجوز البيع وله الخيار اذا رأى وقال محمد لا يجوز وعليه الفتوى قاله القاضي وقال في الخلاصة البيع باطل نصحيح مختصر القندوري لقطلو بغا في باب خيار الرؤية من كتاب البيوع ﴿٦٢﴾ ولو اشترى كرمافوجد في الكرم بيوتا كثيرة للخل فهو عيب ظهري في العيوب والخل اذا كان فاحشا في الكرم عيب وكذا اذا كان فيه بيوت الخل كثيرة وكذا اذا كان الكرم ممر الغرأ ومسبل ماء العير ولو وجد هاهنا تفعة لا يصل الماء اليها الا بالسكر عيب خزانة الفتاوى في فصل فيما يكون عيبا من البيوع ﴿٦٣﴾ (خ) لو استخدم الخادم مرة أو ليس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة لم يطل خياره ولو فعله مرتين بطل (فقط) شري قنا بخيار فراه يحجم الناس بأجر فسكت فهو رضا لولا بلا أجر لانه كاستخدام ألا ترى أنه لو قال له اجمني فحجمه لم يكن رضا ﴿٦٤﴾ شري أمة فأمرها بارضاع ولده لم يكن رضا لانه استخدام في الخامس والعشرين من الفصولين ﴿٦٥﴾ (ح) شري جرابا هرويا فوجد عيبا بالثياب وقد تلف الجراب فله رد الثياب بكل الثمن وينبغي أن يكون الجواب في القن والامة كذلك اذا وجد عيبا بعد ما تلف ثوبه ما فله الرد بكل الثمن ﴿٦٦﴾ شري شاة أو بقرة مع ولدها فعلم بعيب فارضع منها ولدها فله ردها ولم يكن ذلك رضا ولو أرسله هو عليها أو احتلب المشتري من ابنها شيئا فشر به الولد أو أطعمه هو اياه بعد العلم بالعيب فهو رضا (قد) شري بقرة فشرب من لبنها فوجد عيبا لا يرد ويرجع بنقصه (شمخ) لا يرد رضى به البائع أولا ولكن يرجع بنقصه وكذا لو أثمر الشجر فأكله ولوا كل غله القن والدار فله الرد (قد) شري أمة فارضعت ولدها المشتري فوجد عيبا فله الرد ومراثة استخدام جامع الفصولين في أواخر الفصل الخامس والعشرين ﴿٦٧﴾ ولو اشترى أرضا على انها حرة من النوايب الديوانية وهي ليست بحرة فالبيع فاسد وقال قاضخان لا يفسد ولكنه يخير بين الرد والامضاء وعلى هذا لو اشترى على أن قانونه كذا فاذا هو أكثر فيض كركي في البيع بالشرط ﴿٦٨﴾ (فا) رجل قال بعت منك نصيبي من هذه الدار بكذا اجاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رحمه الله علم البائع أو لم يعلم نقد الفتاوى في الثاني من البيوع ﴿٦٩﴾ اشترى شيئا بدينارهم نقد البلد فلم يتقدمه حتى تغير الثمن ان كان لا يروج في السوق فسد البيع وان كان يروج لكنه لا ينقص لا ينتقص البيع وليس للبائع الا ذلك وفي التجريد بهذه العبارة اذا اشترى بفلوس فكسدت قبل القبض بطل البيع عند أبي حنيفة وعندهما لا يبطل ثم عند أبي يوسف يجب على المشتري قيمتها يوم العقد وعند محمد تعتبر قيمتها آخر ما ترك الناس المعاملة بها خلاصة في الثالث عشر من البيوع ﴿٧٠﴾ ولو اشترى شيئا بدينارهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في التجارات فسد البيع

(مطلب بيع اللؤلؤ في
الصدف)

وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئاً بالفلوس الرائية فكسدت قبل القبض وقد مر قبل هذا وإن كانت الدراهم بعد التغيرت ورج في التجارات إلا أنه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له إلا ذلك وعن أبي يوسف أن له أن يفسخ البيع في نقصان القيمة أيضاً وإن انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبيل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى وكذا لو اشترى بالفلوس شيئاً فكسدت ففسد البيع عند أبي حنيفة وإن غلت أو رخصت لا يفسد فاضحيان في فصل قبض الثمن من كتاب البيوع وقوع البيع بالعد إلى أو الفلوس وكسداً قبل قبضهما ففسد البيع وإن غلا أو رخص لا بخيار لأحدهما برأيه في الثالث عشر من البيوع اشترى شيئاً بثمن إلى أجل سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فإن لم يسلم حتى مضت السنة فالأجل السنة المستقبلة عند أبي حنيفة وكذا لو كان في البيع خيار يعتبر لأجل من وقت سقوط الخيار عنده وفي الصغرى من له دراهم على غيره فوجد نائيره يتديده ويأخذه وفي شرح الطحاوي لا يأخذه اشترى عبد إلى سنة فبات البائع لا يبطل لأجل ولومات المشتري حل لأجل خزانة الفقاوي في فصل التأجيل من كتاب البيوع (بس) هلك المبيع في يد المشتري فلو كان الخيار للبائع ينقض البيع ويلزم على المشتري قيمته ولوللمشتري يلزمه الثمن ويتم البيع (شحي) هلك المبيع قبل قبضه يعبأباً أو بخيار بأقصة سماوية أو بفعل البائع أو بفعل المبيع يبطل البيع وإن هلك بفعل أجنبي بخير المشتري إن شاء ففسخ البيع وإن شاء أجاز وضمن المستهلك في الفصل الخامس والعشرين من القصولين (خل) لو كان الخيار للمشتري ينقد البيع بأجازه قولاً أو فعلاً بضره وبموته وبعضى المدة وبضرورة المبيع بحال لا يملك فسخه كتلف ونقصان يسيراً وفاحش بفعل المشتري أو بفعل البائع أو الأجنبي أو بفعل المبيع أو بأقصة سماوية وقال أبو يوسف رحمه الله آخر أو قبل هو قول محمد رحمه الله أيضاً لو نقص في يد المشتري بفعل البائع لا يبطل خيار المشتري من المحل المزبور وأما إذا كان الخيار للمشتري فإن تعيب في يد البائع لم يبطل خياره لأنه يمكنه إجازة العقد في القائم وإن تعيب في يده بأقصة سماوية أو بفعل البائع أو غيره لم يلزم البيع عندهما وعند محمد لا يلزم بجناية البائع لأنه لو لم يلزم بجنائه لسلطناه على الزام العقد فتفوت فائدة الخيار للمشتري لهما أنه لم يلزم البيع في الجزء الذي تلف في ضمان المشتري وتقرر عليه حصته من الثمن فتعذر عليه رد الباقي لما فيه من تفريق الصفقة على البائع قبل التمام في حق الرد فلزم العقد ضرورة ويرجع على البائع بالارش لأن البيع تم فيه بأول جزء نقص فيه ولو حم العبد المبيع فأقلعت الحجي في مدة الخيار له الرد لأن الخيار لم يبطل بالحجي إلا أنه محجز عن الرد فقد شرطه وهو الرد كما قبض فاذا زال الحجي عاد شرط الرد والخيار باق فامكنه الرد من المحيط للسرخسي في الفصل الثاني من باب خيار الشرط (في خيار العيب) قال رحمه الله اشترى داراً ولها مسيل ماء إلى ساحة الغير ثم ظهر أنه بغير حق ولم يعلم وقت الشراء أنه بغير حق فله الرد وإن شاء أمسكها ورجع بنقصانه (ط) مثله ولو كان للدار كنيف شارع في الطريق أو ظلة شارع فامر القاضي برفعه بخصومة أهله لم يرد الدار لأنه ليس من حقوقها الواجبة ولو كان لها باب في الطريق الأعظم وباب في سكة غير نافذة أقام أهلها بينة أنهم أعاروا البائع هذا الطريق فامر القاضي بسده بخير المشتري إن شاء رده وإن شاء رجع بنقصان ذلك الطريق والتخيير هنا بخلاف سائر العيوب فنية في باب العيوب من البيوع (مح) شري على أنه بذرب طبخ شتوى

(مبحث خيار العيب)

(١) بذرا البطيخ والعشب
الغير المستويين أو نوع
آخر من الاجناس المختلفة

(٢) اذا علم ان عدم الظهور
بسبب العيب ياخذ المشتري
الثلث

(٣) انه كان فاسدا

(٤) اذا علم ان عدم الظهور
من فساد البذر يرجع بالثلث
اذا لم يصلح لشيء آخر بعد
الفساد

فزرعه فوجده صيفيا بطل البيع فياخذ المشتري ثمنه وعليه مثل ذلك البذر وعلى هذا (١) تخم
خربزه بلاق نا كشته وسبب خط نا كرده سوهاني يديكرتووع اجناس مختلفه وهذا اصح ولو
شري بذرا الروين فزرعه في أرضه ولم ينبت يرجع على بائعه بكل ثمنه ان كان النقصان فيه وكذا
لو شري بذرا البطيخ فزرعه فنبت القشاء أو شري بذرا القشاء فوجده بذرا القشاء البخلجي بطل البيع
جمله (فقط) وفي (فد) شري بذرا فزرعه ولم ينبت (٢) أكر معلوم شود كه بزنا آمدن از عيب
تخم است بهما باز كيرد (عده) شري بذرا البصل وبذره ولم ينبت ان ثبت (٣) كه پوسيده بوده است
يرجع بثلثه (فقطه) شري حب القطن فزرعه ولم ينبت قبل يرجع بنقص عيبه وقيل لا يرجع
لانه أهلك المبيع (ثي) شري بذرا الخيار فبذره ولم ينبت (٤) اكر معلوم شود كه بزنا آمدن از فساد
تخم است ثمن باز كيرد اكر جيز ديكر را صالح تي بود بعد از فساد ويثبت فساد ببيته انه فاسد او
بتحليف بائعه وتطيره ما مر أنه لو شري ادة فوجدها لا تحيض (فد) طريق اثباته اقرار البائع
أو نكوله (خ) شري بذرا بطيخ فظهر أنه بذرا القشاء بر دالمشتري مثله وياخذ ثمنه لاختلاف الجنس
فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بثلثه في الخامس والعشرين من الفصولين إذا اشترى
عبدًا بجارية وتقا بضام وجد بالعبد عيبا ومات عنده فانه يرجع بحصة العيب من الجارية فيقوم
العبد صحيحا ويقوم وبه العيب فان كان ذلك بنقصه العشر يرجع بعشر الجارية لان بدل العبد
الجارية من المبسوط للسرخسي في أواسط باب العيوب من البيوع وكلاهما أي كل من الأباقي
والبول في الفراش والسرقة يختلف بالصغر والكبر فان شيا من هذه الاشياء اذا وجد من صغير غير
مميز لا يكون عيبا وان كان مميزا يكون عيبا ويؤول بالبلوغ فان عاوده بعد البلوغ كان عيبا حادنا
فيكونان مختلفين لاختلاف سببهما فاذا حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يرد
المشتري على البائع بناء على أنه عيب قديم دررغرر في باب خيار العيب وفي القوائد الظهيرية
وهنا مسئله عجيبه وهي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له أن يرد وان لم
يتمكن من الرد حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له ان يرجع بنقصان العيب فلورجع بنقصان
العيب ثم كبر العبد هل للبائع ان يسترد ما أعطى من النقصان لزوال العيب بالبلوغ لا رواية لهذه
المسئله في الكتب ثم قال رضي الله عنه كان والدي رحمه الله يقول ينبغي ان يسترده استدلالا
بمسئلتين أحدهما أن الرجل اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له ان يردها فان
تعيبت عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم ابانها زوجها كان للبائع ان يسترد
النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبدا فوجده مريضا كان له
ان يرده فان تعيب عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برئ من مرضه هل للبائع ان يسترد
النقصان قالوا ان كان البر من المداواة لم يكن له ان يسترده والا فله ذلك والبلوغ هنا لا بالمداواة
فكان له ان يسترده كفاية في باب خيار العيب (ذ) العيب الحادث اذا زال فالقديم يوجب الرد يعني
اذا اشترى شيئا فحدث عنده عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرده لان حدوث العيب عنده مانع
الرد واذا زال جاز الرد لعود الممنوع بزوال المانع نقد الفتاوى في السادس من البيوع ومن
العيوب ما يكون باطنا في الحيوان والجوارى والغلمان فالسبيل في ذلك الرجوع الى أهل البصرة
ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد أنه
قديم كان عند البائع رد على البائع وما كان باطنا في الجوارى يعرفها النساء ولا ينظر اليه الرجل
كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة واحدة بذلك ثبت العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر

الرواية نقد الفتاوى في السادس من البيوع (بج) اختلفا في كون القرحة قديمة فشهد
البصر من اطباء انما لا يحدث مثلها في المدة التي قبضها المشتري منه تقبل شهادتهم ويرد
قنية في باب الخصومة في العيب من كتاب البيوع (بم) اشترى جارا ذكرا يعلموه الجرو وياقوته
في دبره قال وقعت هذه بخاري فلم يستقر فيها جواب الائمة وقال عبد الملك النسفي ان طالع
فعيب والا فلا وقيل عيب (قب) سمعت بعضهم لو اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط كان
مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف الجارية فانه يكون عيبا كيفما كان
لانه يفسد الفراش قنية في باب العيوب من البيوع (ج) رجل اشترى عبدا قابض من يده وقد
كان ابق عند البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا ابقا في قول أبي
حنيفة رحمه الله وكذا لو اشترى دابة فسرقت منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب
فاضيخان في خيار العيب (د) ابق العبد ليس له الرجوع بالنقص الا ان يموت العبد او يعود
لان له ان يقول اقبله كذلك برازية في نوع ما يمنع الرد وما لا يمنع من خيار العيب (هـ) (بج)
دهليز مشترك بينهما بنى أحدهما فوق سطحه حجرة باذن شريكه ثم باع الاذن نصيبه من الدهليز
ليس للمشتري ان يأمره برفع الحجرة عن سطحه والمسئلة بحالها مذكورة أنه اذا استعار من آخر
جدارا لوضع جذوعه عليه ووضعها ثم باعه المعبر ليس لمشتريه ان يأمر المستعير برفع جذوعه
لان المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري لم يملك الجدار الا مشغولا يجذوع المستعير
فكان حقه فيه ناقصا فلا يتمك من رفعه قال استاذنا هذا وان كان حسنا لكفى عثرت على
مسئلة الاستشهاد في أمالي (ح) وفتاوى أبي الليث على خلافه (ج) رجل أذن لجاره في وضع
الجذوع على حائطه أو حفر سرداب تحت داره ثم باع داره فللمشتري رفع الجذوع والسرداب
الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك قنية في الحيطان في آخر كتاب الدعوى
(و) اذا اشترى ناقة مسك فخرج المسك منها لم يكن له ان يرد بخيار الرؤية والعيب لانه تعيب
بالأخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له ان يرد بخيار الرؤية والعيب قاضيخان في خيار الرؤية
(ز) لو اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار
فان تعذر الرد يرجع المشتري على البائع بحصة البكارة فتقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع بالفضل
ولو شرط الثيابة فوجدها بكر الاخباره فان كان الاختلاف بعد قبض الثمن فلو قال المشتري
لم أجدها بكر افعال البائع بعثها وسلمتها وهي بكر فذهبت البكارة عنده فاقول قول البائع مع
يمينه بالله لقد بعثتها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر أنه يريها النساء وذكر في كتاب الاستحسان انه يريها
النساء لان وضع المسئلة هناك ان البائع يدعي انها بكر في الحال فيريها النساء فان كان هي بكر
يلزم المشتري من غير بين البائع وان قلن ثيب يحلف البائع ان حلف لزم المشتري أيضا وان نكل
ردت عليه وكذا لو اختلفا قبل القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يريها النساء
والامتحان ببيض الحمام أو الديك هل يسمع أم لا قال رضى الله عنه سمعت من ثقة أن الامتحان
ببيض الحمامة المقشرة فان كان القاضي ليس بحضوره من النساء من يثق بها لزم الجارية
المشتري من غير بين البائع حتى يحضر من النساء من يثق بها الكل في الجامع الكبير خلاصة
في الخامس من البيوع (و) والامتحان ببيض الحمامة أو الديك لكن يمتحن ببيض الحمامة المقشرة
برازية في الخامس من البيوع (ز) اذا اشترى جارية قد ولدت عند البائع لامن البائع أو عند
آخر ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد هل له أن يرد فيه روايتان على رواية البيوع لا يرد اذا لم

(مبحث نفس الولادة عيب
في بني آدم وفي البهائم لا الخ)

يكن لها بسبب الولادة نقصان ظاهر وعلى رواية المضاربة يرد لان على تلك الرواية الولادة عيب
لازم لان التكسر الذي يحصل بسبب الولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى ﴿ نفس الولادة عيب
في بني آدم وفي البهائم لا الا انه يوجب نقصاناً في بادون الكبير نحو اهرزاده وبه يفتى من فتاوى
الخاص في مسائل العيب من البيوع ﴾ عيب الحبل ينبت بقول النساء لكنه لا يرد بقولهن
في آخرياب اليمين من شرح أدب القاضي للخفاف من المحل المزبور ﴿ رجل اشترى جارية كان
بها حبل ولم يعلم به فولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم ماتت لاشئ على البائع فاضحان
في فصل فيما يرجع بنقصان العيب من كتاب البيوع ﴾ وعن خواهرزاده رجل اشترى
جارية استظهرها لا يرد هاهنا ما يدع ارتفاع الحيض بالداء أو بالحبل والرجوع الى الاطباء في الداء
ويشترط اثنان وفي الحبل الى النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا باحد هذين السببين
ليس بعيب فلو ادعى بسبب الحبل عن محمد وروايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية
أربعة أشهر وعشرة أيام تسمع الدعوى وان كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام
وعليه عمل الناس اليوم وانما يعتبر في الباب أقصى ما ينتهي اليه ابتداء حيض النساء في العادة
وذلك سبع عشرة سنة عند أبي حنيفة رحمه الله فإذا بلغت هذا المبلغ يحكم ببلوغها وان لم ترشياً
واختلفت الروايات عنه في الغلام في رواية سبع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة سنة وفي
رواية تسع عشرة سنة وفي التجريد وفي مختصر التدوير اعتمد على ثمانى عشرة سنة وعندهما
في الجارية والغلام خمس عشرة سنة وانما يعرف هذا اذا أشكل أو وقعت المنازعة بقول الامة
ولكنه في حق سماع الدعوى وتوجه اليمين لا في حق الرد كذا في الخلاصة فلو ادعى أنها مرتفعة
الحيض عند البائع يسمع في الحال ولو أقام اليينة أنها مرتفعة الحيض عند البائع لا تقبل لان
انقطاع الحيض لا يوقف عليه ولو أقام اليينة أنها كانت مستحاضة عند البائع تقبل وان عجز
عن إقامة اليينة يحلف وكيفية التحليف كما تقدم ولو أخبرت امرأة أنها حبلى وامرأة أو أكثر أنه
لا حبل بهما صححت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست
لها بصيرة فالقاضي يختار من لها بصيرة فيض كركى فيما يمنع الرد وما لا يمنع من خيار العيوب
﴿ اشترى أمة حبلى فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصومة فان ماتت في يد المشتري
في نفاسها يرجع بالنقصان لا بكل القيمة ان لم يعلم بالحبل عند الشراء برأية في الفصل السادس
من كتاب البيوع ﴾ اشترى خنطة فوجد فيها تراباً ان كان مثل ما يكون في الخنطة لا يرد ولا يرجع
بالنقصان وان كان بحال لا يكون في الخنطة مثل ذلك ويعتده الناس عيباً له أن يرد الخنطة كلها ولو
أراد ان يسير التراب ويرده على البائع ويحبس الخنطة ليس له ذلك ﴿ اشترى مسكاً فوجد فيه
رصاصاً يميز الرصاص ويرد على البائع بحصته من الثمن قل أو كثر خزائن الفتاوى في فصل
فيما يكون عيباً من كتاب البيوع ﴾ ولو اشترى مسكاً فوجد فيه رصاصاً كان له ان يميز الرصاص
ويرده على البائع بحصته جعل أبو يوسف رحمه الله الجنس هذه المسائل أصلاً فقال كل ما يسامح في
قليله لا يميز كثيراً وكل ما لا يسامح في قليله كان له ان يميز كثيراً والرصاص في المسك لا يسامح في
قليله فميز كثيراً وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية فاضحان في العيوب من البيوع ﴿ اشترى
جارية وقبضها وخصص البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة أياماً ثم خاسمه فقال له البائع
لم أمسكها طول المدة بعد ما اطلعت على عيب فقال المشتري انما أمسكتم الا تطرهل يزول

العيب قال الشيخ الامام رحمه الله ترك الخصومة لهذا الا يكون رضا بالعيب وله أن يردّها على
البائع من المحل المزبور ❦ قال السرخسي الصحيح ان الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية
رضا ونمزال الرجل لا عن شهوة ولا هوى بالطبع والخبر يسيرا ولو فوق العادة رضا وبسط الثوب
وانزاله من السطح ورفع له لا فاذا جاوز عن حد الاستخدام فهو رضا وابتداء المسكن رضا
لادوامه بزانية في نوع فيما يمنع الرد من الفصل السادس من كتاب البيوع ❦ (قف) اشترى
غلاما بر كتمته ورم فقال انه حديث أصابه من الضرب فاشتراه على ذلك ثم ظهر أنه قديم ليس له رده
بخلاف ما لو اشتراه وبه جى فقال البائع انها غيب فاذا هي ربع أو على العكس فانه يردّه (ط ظم)
اشترى فرسا ظهر برجله قرحة هي أثر الخنام وقال البائع هي قرحة أخرى واشتراه على ذلك
ثم ظهر انه كان أثر الخنام ليس له الرد كسئلة الورم وقد مر أمثالها (ن) محمد بن سلمة اشترى
جارية بها قرحة فنظر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم فله الرد (ط) والصحيح أنه اذا كان عيبا بينا
لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والافله الرد (سج) للزيادات قبض المبيع وهو معيب ورآه
لم ييطل حقه من الرد والرجوع لانه قد يرى ولا يعرف تلك الصفة وكذلك ينظر الى مكان العيب
ويراه ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيظنه سمنا أو ورم ولا يعرف من أي نوع هو أو يظن انه أمر
يسر حتى ينبيه عليه فلا ييطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويرضى به فبئس في فصل فيما يمنع
الرد بالعيب من البيوع ❦ رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فوجد المشتري الثاني بها
عيبا يحدث فاراد أن يردّها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأقام المشتري الثاني
البينة ان هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها للقاضي على المشتري الاول كان للمشتري
الاول أن يردّها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف رحمه الله وقيل هو قول أبي حنيفة ولا
يرد في قول محمد قاضيان في العيوب من البيوع ❦ رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره
ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الاول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان
العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على البائع الاول لان البيع
الثاني لم ينفسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الاول
قاضيان فيما يرجع بنقصان العيب من البيوع ❦ اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره
فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردّها على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا
يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردّها على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فردّه
على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره لم يكن ذلك ردّا على البائع الاول الا ان البائع الثاني
لو أقام البينة على ان هذا العيب كان عند البائع الاول قبلت بينته ويرد على البائع الاول
قاضيان في آخر فصل في الرد بالعيب من كتاب البيوع ❦ (فيما تقدم من التصرفات باجازه
لاحقة ومالا) شحى باع ملكا غيره فشراه من مالكه وسلم الى المشتري لم يجز والبيع باطل لا فاسد
وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى أن الغاصب لو باع المغصوب ثم ضمنه المالك جاز
بيعه أما لو شراه الغاصب من مالكه أو وهبه له أو ورثه منه لا يتقضى بيعه قبله (شي) غصب
شيئا وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع فصولين في
آخر الفصل الرابع والعشرين ❦ (فش) باع فضولي فبرهن المالك على الاجازة وأراد
أخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن الفضولي وكله بقبض ثمنه من الفصل المزبور
❦ باع مال أبيه بلا اذنه ثم ورثه لا يتقضى بل لا تجدي وكذا روى أخيه برضاها حال حياة الاب بلا

(مبحث قبض المبيع المعيب
ورآه لم ييطل حقه من الرد)

(مطلب ما يتقضى من
التصرفات باجازه لاحقة
ومالا)

(مبحث البيع الفاسد)

اذنه ثم انتقل الى الاخ والولاية جاز باجازه بعد انتقال الولاية لا بالسكوت والفرق أن السكاح ولاية فينبغي بالاجازة والبيع غليلك فيشترط كونه مالكا بزازية في العاشر من البيوع ﴿١﴾ (في البيع الفاسد) ولو اشترى سمسماعلى أن فيه كذا كذا دهنا أو حنطة على أن فيها كذا كذا دقيقا فالبيع فاسد خلاصة في الخامس من البيوع ﴿٢﴾ وفي المنتقى لو اشترى حنطة شراء فاسدا وأمر البائع بطحنها فالدقيق للبائع من المزبور في أحكام البيوع الفاسدة ﴿٣﴾ (خ) رجل اشترى عبدا على أن لا يبيع أو لا يهب أو لا يتصدق فالبيع فاسد نقد الفتاوى في البيع الفاسد ﴿٤﴾ يبيع الكلا الذي نبت في أرضه بغير ابتائه باطل لأنه ليس بعمولك وكذا يبيع الماء في الخوض أو في البئر قاضخان في البيع الباطل ﴿٥﴾ باع عبدا على أن يبيعه من فلان كان فاسدا وان باع على أن يبيعه جاز قاضخان في الشروط المفسدة من البيوع ﴿٦﴾ شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز لشبهة الربا ولو باعه بدنانير ثم اشتراه بدراهم بأقل أو على العكس لا يجوز لأنهما جنس واحد في حق الثمنية ولو باعه بدنانير ثم اشتراه بغير الفضة بأقل جاز لأن التبر يتعين وإذا اشتراه بالفوس بأقل قبل على قول محمد رجه الله تعالى لا يجوز لأنه ثمن عنده وعلى قياس قولهما يجوز لأنه سلعة عندهما ولو قبض بعض الثمن ثم اشتراه بأقل لا يجوز وان بقي درهم فهذا وما لم يقبض شيئا سواء ولو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجز عناية في فصل يبيع المشاع ﴿٧﴾ وفي الأصل في آخر باب العيوب شراء ما باع بأقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يرد ولم ينقص بعيب والثنى الثاني من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بالف نسيئة سنة ثم اشتراه نسيئة سنتين فاسد عندنا ولو باع بالدراهم فاشترى بالدنانير لم يجز استحسانا وإذا انتقل الملك الى الآخر يبيع أو هبة فاشتراه من ذلك الرجل بأقل جاز ولو اشتراه بأكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولو رخص السعر فانتقص من حيث السعر فاشتراه بأقل مما باع لم يجز ولا عبرة للسعر ولو كان وكيله بالبيع فاشتراه لنفسه لم يجز خلاصة في الرابع من البيوع ﴿٨﴾ ولو باعه المشتري فعاد اليه بملك مستأق جاز للمائع ان يشتري منه بأقل لان الاثر انما ورد بالتحرير قبل تبدل الملك وتحدد السبب فيقتصر حكمه على مورد النص ﴿٩﴾ ولا يجوز شراء من لا تقبل شهادته له عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز الا المكاتب والعبد لانه ليس للبائع في المشتري حقيقة ملك ولا حق ملك فكان كالاخني بخلاف العبد والمكاتب لان للمولى في كسبهما حقيقة ملك أو حق ملك فيصير شراءهما بمنزلة شرائه من وجه له أن شراءه هو لا بمنزلة شرائه من وجه معنى لاتصال الاملاك فيما بينهم في حق المنافع فالحق بالشرا من كل وجه احتياط للحرة من المحيط للسرخسي في باب شراء ما باع بأقل مما باع من كتاب البيوع ﴿١٠﴾ ولو جعل الحجر والخنزير غنما لمال متقوم كان فاسدا ولو باع الحجر والخنزير كان باطلا باعها من مسلم أو مسلم قاضخان في أوائل البيع الباطل ﴿١١﴾ قال الشيخ الامام علاء الدين عالم العلماء السمرقندي من باع مكرها ثم زال الاكراه ثبت له خيار الفسخ فان مات يورث حق الفسخ وهذا بمنزلة البيع الفاسد اذا مات البائع ثبت للورثة حق الفسخ كما في حق المورث جواهر الفتاوى في الباب السادس من البيوع ﴿١٢﴾ اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف المشايخ رجه الله تعالى فيه قال الفقيه أبو جعفر رجه الله الشراء جائز كما لو اشترى على أنها خبازة وبالفارسية (١) دايكرأ قال الصدر الشهيد رجه الله تعالى وعليه الفتوى خلاصة في الخامس من البيوع ﴿١٣﴾ ومن باع عبدا على أنه خباز أو كاتب وكان بخلافه فالمشتري بالخيار

(مبحث بيع المكره وما يتعلق به)

(١) لتربيته —————ة الاولاد وارضاعهم

ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء تركه لان هذا وصف مرغوب فيه فيستحق في العقد بالشرط
ثم فواته يوجب التحجير لانه مارضى به بدونه وهذا يرجع الى اختلاف النوع لقلة التفاوت في
الاغراض فلا يفسد العقد بعبدته بمنزلة الذكورة والانوثة في الحيوانات فصار كفوات وصف
السلامة واذا أخذه أخذه بجميع الثمن لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن لكونها تابعة
في العقد هداية في آخر باب خيار الشرط ﴿ وفي المتقني اشترى جارية على انها مولدة الكوفة
فاذا هي مولدة البصرة يرد لها لان مولدة الكوفة أفضل ولو اشترى غلاما تركيا او جارية تركية او
على انها تركية فاذا هي هندية يرد لها فان تعذر يرجع بالنقصان وان كانت هالكة لا يرجع بشيء
عند أبي حنيفة رحمه الله خلاصة في الخامس من البيوع ﴿ ولو اشترى جارية على انها مغنية
فالباع فاسد عند أبي حنيفة وكذا روى عن محمد رحمه الله ولو باع على انها مغنية على وجه
التبري من العيب يجوز خلاصة في الفصل المزبور ﴿ ولو اشترى جارية على انها ذات لبن فهذا
ومالواشترى شاة على انها لبون سواء من قال بفساد الباع ثمة يقول بفساد الباع هنا ووجه
ذلك أن المشروط وان كان من أوصاف المبيع إلا أن هذا وصف لا يدري وجوده وقت البيع
فكان في البيع غرر فيكون فاسدا ولو باع شاة على انها تحلب كذا وكذا فالبيع فاسد باتفاق
الروايات لان المشروط ليس بصفة في هذه الصورة فانه لم يقل على انها حلوب وانما قال على انها
تحلب كذا وكذا فيكون اشتراط اللبن المحلوب وانه مجهول على خطر الوجود فاشتراطه يوجب
غرر في العقد فيوجب الفساد وكذا لو اشترى شاة على انها تضع بعد شهر فالعقد فاسد ذخيرة في
الفصل السابع من كتاب البيوع ﴿ اشترى عبدا على انه خباز او طباح بحسن ذلك فوجده
المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة في
رواية لا يرجع قاضيان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب ﴿ ولو باع على ان يحمل البائع
رجلا بالثمن على المشتري فسد البيع ولو باع على ان يحمل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد
قياسا وجاز استحسانا في الشروط المفسدة من خيانة المقتني ﴿ رجل باع سفلا داره على
أن يكون له حق قرار العلو عليه جاز ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في القسمة وكذا
لو باع رجل رقبة الطريق على أن يكون للبائع حق المرور فيه جاز قاضيان في أواخر الشروط
المفسدة من البيوع ﴿ الشجرة اذا كانت مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من الاجنبى
لا يجوز ولو كانت هي بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه من أحد صاحبيه لا يجوز ولو باع منهما ما يجوز
تتارخانية في أواخر الفصل السابع من كتاب البيوع ﴿ لا يجوز بيع الدقيق في الحنطة
والزيت في الزيتون والدهن في السمس والعصير في العنب والسمن في اللبن ويجوز بيع الحنطة
وسائر الحبوب في سمنها بلها لان بيع الدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون ونحو ذلك بيع
المعدوم لانه لا دقيق في الحنطة ولا زيت في الزيتون لان الحنطة اسم للمركب والدقيق اسم
للمتفرق فلا دقيق في حال كونه حنطة ولا زيت في حال كونه زيتون فكان هذا بيع المعدوم فلا
ينعقد بدائع في فصل وأما الذي يرجع الى المعقود عليه من كتاب البيوع ﴿ المبيع فاسد ايضاً
قيمه يوم قبضه لو قيماء ومثله لو مثليا في الفصل الثلاثين من الفصولين في اشترى لبنا على ان يحمله
البائع الى منزل المشتري لا يجوز ولو باع بالفارسية جاز لان في العربية يفرق بين الجمل والايفاء
وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الجمل بمنزلة شرط الايفاء ولو حمله فراه المشتري ليس له

(مطلب شراء الجارية على
أنها ذات لبن)

(مطلب باع سفلا داره على
ان له حق قرار العلو عليه)

(مطلب لا يجوز بيع الدقيق
في الحنطة ولا الزيت في
الزيتون الخ)

خيار الرؤية كذا اختاره الفقيه أبو الليث خلاصة في الخامس من البيوع ﴿ قال المشتري انه يخسر وقال البائع بعنه فان خسره فعلى قباع فخر لا يلزمه شيء من اقالة البرازية ﴾ رجل اشترى شيئاً فاسداً وقبضه ثم رده على البائع فساد البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة قاضخان في الشروط المفسدة من البيوع ﴿ باع أرضاً على ان فيها كذا كذا فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تعافلا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع داراً على ان فيها كذا كذا يتافوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخير على هذا الوجه ولو باع أرضاً على ان فيها كذا كذا فوجدها عليها ثمارها فباع الكل بثمارها وكان فيها نخلة غير مثمرة فساد البيع لان الثمر له قسط من الثمن فاذا كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعدوم في البيع فصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي بثمن مجهول فيفسد البيع كولو باع شاة مذبوحة فاذا رجعها من الفخذ مقطوعة فساد البيع لان الفخذ له قسط من الثمن فاذا لم يجب حصة الفخذ من الثمن صار ثمن الباقي مجهولاً فيفسد البيع قاضخان في الشروط المفسدة من البيوع ﴿ (خ) قال لا خربعت منك عنب هذا الكرم كل وقر بكذا فلو كان وقر العنب معلوماً عندهم والعنب بنس واحد ينبغي ان يجوز البيع في وقر واحد عند أي حنيفة رجه الله وفي الكل عندهما وجعلوا هذه المسئلة فرع مسئلة تصبرة البر ولو عنب الكرم اجناساً قالوا ينبغي ان لا يجوز البيع في شيء عند أي حنيفة رجه الله ويجوز عندهما في الكل ويقتى بقولهما تسير على الناس (فقط) شري عنب كرم على انه ألف من فاذا هو تسعمائة من فله المشتري أخذ البائع بحصة مائة من من الثمن قالوا وعلى قياس قول أي حنيفة رجه الله يفسد البيع في الباقي وروى هذا عن أي حنيفة وبه أفتى (مح) وقال (شح) صح العقد فيما وجد (شي) (١) هزار من انكورازين رز بتوفر وختم جازل من نوع واحد كبيع كرم برقي يتنه وله بر من نوع واحد ولو كان البر من نوعين لم يجوز (قت) شري نصف ما في هذا الكرم من العنب على انه خمسمائة من جازل ووجده كذلك (فقط) جاز ووجده بذلك الوزن أو أقل أو أكثر في أواخر الفصل الثاني والثلاثين من الفصولين ﴿ (مق) انما يجوز شراء العنب من الكرم لو لم يشترط كذا كذا وانما يذكر الكوارة وينظر المقومون لتقدير القيمة فلو شرط كذا كذا كذا و بين وزن الكوارة جازلوا اجتماع شرائط السلم والا لا يجوز ويضمن المشتري ما تلفه ولا شيء عليه من ثمن الباقي واذا كان الجائر ملاً لا يشترط فيه ذكر الكوارة وعددها فلو وجد ناقصاً أو زائداً فلا شيء لأحدهما على الآخر اذ شري نصف هذه الجملة من غير تقدير من المحل المزبور ﴿ الفساد اذا تعلق به حق عبد لم يرفع الفساد الا في مسائل آجر فاسد آفا جره المستأجر صحيحاً فلا يرفعها المشتري من المكروه لو باع صحيحاً فله المكروه نقضه المشتري فاسد اذا آجر فالبائع نقضه وكذا اذا زوج أشباه في البيوع ﴿ ولو باع مكروها فقبضه المشتري وباعه من غيره وترادفت عليه العقود فالبائع أن يفسخ فان أجاز واحداً من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده قاضخان في الاكرام ﴿ مشتري العبد (٢) شراء فاسد اذا باع العبد من غيره بيعاً صحيحاً ليس للبائع الاول ان يأخذ العبد من المشتري الثاني وانما له ان يضمن المشتري الاول قيمة العبد ولو أراد ان يضمن المشتري الثاني قيمة العبد هل له ذلك لم يذكر محمد هذا الفصل في شيء من الكتب وذكر في المشتري من المكروه اذا باع العبد من غيره وأعتق المشتري الثاني العبد كان للبائع ان يضمن

(١) بعت لك ألف من عنب
من هذا الكرم

(٢) مسئلة رجل اشترى
أمة شراً فاسداً وقبضها
وزوجها رجلاً ودخل بها
الزوج ثم ان البائع خاصم
المشتري لفساد البيع فان
القاضي يتقض البيع ويرد
الجارية على البائع ويغرم
المشتري نقصان الزوج
ومهر مثلها والنكاح جائز
على حاله والمهر المسمى
يكون للمشتري على الزوج
قاضخان في أحكام البيع
الفاقد

المشتري الثاني كماله ان يضمن المشتري الاول فن مشايخنا من قال على قياس مسئلة الاكراه ينبغي أن يكون للبائع حق تضمين المشتري الثاني القيمة في هذه المسئلة لأن الشراء من المكره فاسد ونوع من أنواع الاشرية الفاسدة ومنهم من قال ليس للبائع الاول تضمين المشتري الثاني قيمة العبد وانما له تضمين الاول وهذا القائل فرق بين المكره وبين سائر البيوع الفاسدة وهو الاصح ذخيرة في الفصل الثامن من كتاب البيوع والزوائد لا تمنع الفسخ في البيع الفاسد الا متصلة غير متولدة كالصبغ والخياطة والمتولدة كالكبر والسمن وان منفصلة متولدة كالكسب والولد لا تمنع ولا يضمن الزائد ان هلك ويضمن ان استهلك وان هلك المبيع لا الزوائد أخذها البائع مع قيمة المبيع يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استرد هاهنا مع المبيع ولا يطيب له الزوائد وان هلكت أو استهلك الزوائد لا يضمن خلافا لهما في الاستهلاك وعلى الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد قائمة ضمن المبيع والزوائد للمشتري بخلاف المتولدة منه برازية في نوع في بيع الشيء في الشيء من الفصل الرابع من كتاب البيوع (في التلجئة) صورة التلجئة في البيع أن يقول الرجل لغيره اني أبيع دارى منك بكذا وليس ذلك بيع في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رحمه الله في بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا يتخذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المكره لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما فاضحيان في فصل أحكام البيع الفاسد رجل أقر لرجل بدين ثم مات فقال وارث الميت كان اقراره تلجئة قالوا يحلف المقر له لقد أقر لك بهذا المال اقرارا صحيحا فاضحيان قبيل فصل فيما يكون اقرارا بشي أو بشيئين من كتاب الاقرار (في الاختلاف) ادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول من يدعى التلجئة الا بينة ويستحلف الآخر فاضحيان في فصل أحكام البيع الفاسد (في البيع بالوفاء) باع أرضا وفاء ثم آجره من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل انهما قصدوا بالبيع الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري الاتقاع به برازية في نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد من الفصل الرابع من كتاب البيوع (في الاقالة) (جن ط) الزيادة المتصلة لا تمنع الاقالة قبل القبض وبعبء والمنفصلة تمنع بعده لا قبله (اقالة الوكيل في السلم تجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله كالإبراء وكذا الاقالة الوكيل بالبيع عندهما واقالة الوكيل بالشراء لا تجوز اجماعا وفسخ الموكل مع المشتري جائز (جت) اقالة الوارث جائزة وروى أنها بيع وأطلق في الجامع جواز اقالة الوصي زاهد في الاقالة (فان زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا تصح الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قيدنا بالقيد لان الزيادة قبل القبض متصلة كانت أو منفصلة لا تمنع الاقالة عنده وكذا الزيادة المتصلة بعد القبض شرح المجمع لابن الملك في الاقالة (في الوصي أو المتولى (١) اذا باع شيأ بأكثر من قيمته ثم أقال لا تصح خلاصة في الثاني من كتاب البيوع (في تقايلا البيع ثم تفاسخا الاقالة فانه ترتفع الاقالة ويعود حكم ذلك البيع من اقرار المحيط بمجمع الفتاوى في الاقالة (ولو اشترى عبدا بنقرة أو بمصوغ وتقايبضا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تقايلا والفضة فاعية في يد البائع صححت الاقالة لان كل واحد منهما مبيع لتعيينه بالتعيين فكان معقودا عليه فبقى البيع ببقاء أحدهما وعلى البائع رد عين الفضة وتسترد من المشتري قيمة

(مبحث التلجئة وصورتها)

(مبحث الاقالة)

(١) المتولى يملك الاقالة لو خسر الوقف والوكيل بالبيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب صح عندهما اذا لم يقبض الثمن وضمن لموكله لا عند أبي يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا كذا في السابع والعشرين من الفصولين

العبد لكر ذهاب الفضة لان الاقالة وردت على قيمة العبد فلو استرد قيمته فضة والقيمة تختلف
 فزيداد أو تنقص فيؤدي الى الربا ولو كان العبد قائما وقت الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع
 أن يرد الفضة ويسترد قيمة العبد ان شاء ذهابا وان شاء فضة لان الاقالة هنا وردت على عين العبد ثم
 وجبت القيمة على المشتري بدلا للعبد ولا ربا بين العبد وقيمه وما يمنع الربا بالعيب يمنع الاقالة وكذا
 اذا هلكت الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استملكها جني شرح النقاية لطلبها في الاقالة
 وان تغيرت الجارية الى النقصان بان تعينت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري فهو باق
 سماوية وتقايلا بمثل الثمن الاول أو سكا عن ذكر الثمن الاول تجعل الاقالة فسخا عنده غير أن
 البائع اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء أمضى الاقالة وان شاء رد وان علم
 بالعيب فلا خيار له فتارخانية في الحادى والعشرين من البيوع وفي المضمرات ولا تصح
 الاقالة الا بلفظ الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري بمعنى ما شريت منى بكذا وقال المشتري بعث
 وقبل البائع فهو بيع بالاجماع فيراعى في ذلك شرائط البيع تتارخانية في الاقالة من البيوع
 وفي كل موضع هلك المبيع قبل القبض يجب على البائع رد عيب ما قبضه من الثمن وفي
 الاقالة ونحوه مثل ما قبض مجمع الفتاوى في فصل قبض المبيع من كتاب البيوع (ح) (ع)
 تقايلا فهو على الثمن الاول وان سمي أكثر من الثمن الاول أو أقل أو جنسا آخر عند أبي حنيفة
 رحمه الله لان الاقالة فسخ فيعود اليه رأس ماله كما كان بلا زيادة ونقصان الا اذا حدث بالمبيع
 عيب فيجوز باقل ولو حدث من المبيع زيادة بعد القبض بطلت الاقالة عنده لتعذر الفسخ
 بسبب الزيادة وعند أبي يوسف رحمه الله الاقالة بما سمي جائرة كالبيع الجديد والزيادة الحادثة
 بعد القبض لا تمنع صحة الاقالة وعند محمد رحمه الله أن الاقالة بالثمن الاول أو أقل منه حالا أو
 مؤجلا أو لم يذ كر شيأ فهو فسخ على الثمن الاول وان تقايلا بكثرا وبخلاف جنسه أو حدثت
 الزيادة من المبيع فهو بيع جديد لتعذر الفسخ فقد الفتاوى في الاقالة (خ) (ع) باع كرما
 وسلمه الى المشتري فاكل المشتري ثلثه سنة ثم تقايلا لا تصح وكذا اذا هلكت الزيادة المتصلة أو
 المنفصلة أو استملكها الاجنبي من المحل المزبور (في بيع الاب والوصى مال الصغير)
 بيع الاب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه فان الاب ما عدل أو مستورا لحال أو فاسد
 لحاز في الاولين فليس له نقضه بعد بلوغه اذ لا بشفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر
 وكان هذا البيع نظرا وفي الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه بعد بلوغه هو المختار الا اذا
 كان خيرا بان باع بضعف قيمته اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر فلم يكن هذا البيع نظرا وبيع
 منقول له جاز في رواية ويوضع ثمنه يد عدل لا في رواية ولا خير بضعف قيمته وبه يفتى كذا في (خ)
 وفيه الوصى في بيع العقار كالأب المفسد جاز لو باع بضعف القيمة والأفلا وفيه صح في الوجهين
 الاولين بيع عقاره بيسر الغبن في الفصل السابع والعشرين من الفصولين (ع) اذا مات الرجل
 ولم يوص الى أحد كان لايه وهو الجديع العروض والشراء الا ان وصى الاب لو باع العروض أو
 العقار لقضاء الدين أو تنفيذ الوصية جز والجد اذا باع التركة لقضاء الدين أو تنفيذ الوصية ذكر
 الخصاصي أنه لا يجوز قاضيان في بيع الوصى وشرائه من البيوع (ع) رجل مات وترك أولادا
 صغارا وأبوا ولم يوص الى أحد يملك الاب ما يملك الوصى فان كان الميت أوصى كان للأب ان يتفد
 الوصية وليس له بيع العقار والعروض لقضاء الدين فرفا بين الجسد والوصى فان لو وصى الاب بيع

(مبحث بيع الاب والوصى
 مال الصغير)

التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد ذلك أقام محمد رحمه الله الجدم مقام الاب فقال
 اذا ترك وصيا وأباً فالوصي أولى وان لم يكن وصي فالاب أولى ثم وثم الى أن قال فوصي الجد أولى
 ثم وصي القاضي منية المفتي في تصرف الاب والوصي من كتاب الوصايا ﴿ وفي أدب القاضي
 للخصاف لوصي الاب بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك قالوا في عامة
 الكتب انه يجب ان يحفظ هذه المسئلة من الخصاف فان محمد رحمه الله لم يبينها في المبسوط بل
 أقام فيه الجدم مقام الاب عند عدمه والخصاف بينها كما ذكرنا قالوا ويقول الخصاف يفتي أدب
 الاوصياء في البيع ﴿ الاب والوصي اذا باع عقار الصغير قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان رأى
 القاضي نقض البيع خير الصغير كان له نقضه الصبي اذا باع أو اشترى ثم بلغ فأجاز ذلك جاز ولو طلق
 أو اعتق ثم أجاز بعد الباع لم يجز لانه لا يجز للطلاق والعناق لوقوعه فلم يتوقف والبيع
 والشراء مجيز حال وقوعه اذا كان البيع بمثل القيمة أو بغبن يسير فيتوقف ذلك على اجازة من له
 حق المباشرة وهو الاب والوصي أو القاضي أما اذا كان بغبن فاحش فهو والطلاق والعناق
 سواء قاضخان في بيع الوالدين من كتاب البيوع وفي الخاتمة لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم
 من نفسه ولا بيع ماله من اليتيم قال بخلاف شرائه مال اليتيم من الوصي وبيعه ماله من اليتيم ثم
 الوصي يقبله حيث يجوز وان كان الوصي وصيا من جهته أدب الاوصياء في البيوع ﴿ وفي
 بيوع الخلاصة عن نظم الزندوستي جواز بيع الوصي ماله من اليتيم وجواز شرائه مال اليتيم انما
 هو في وصي الاب أما وصي القاضي فلا يملك ذلك لانه وكيل محض والوكيل لا يملك البيع من نفسه
 ولا الشراء لنفسه فكذا من يقوم مقامه أدب الاوصياء في البيوع ﴿ وفي الخلاصة والحافطة
 لا يملك وصي القاضي البيع ممن لا تقبل شهادته لانه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم أدب
 الاوصياء في البيوع ﴿ (خل) للاب شراء مال طفله لنفسه يسير الغبن لا بفاحشه ولم يجز للوصي
 ولو غشل قيمته ولو با أكثر جاز خلافاً لمحمد رحمه الله (شحي) الجد كالاب في ذلك (ص) جاز للوصي
 ذلك لو خيرا وتفسيره ان ياخذ بخمسة عشر ما يساوي عشرة أو يبيع منه بعشرة ما يساوي خمسة
 عشر وبه يفتي وصح له بيع عقار اليتيم بمثل القيمة ويقتى بانه لا يجوز الا بضعف القيمة أو ضرورة
 ومن جملتهم ان يزيد مائة العقار على غلته وصح للاب بيع ماله من ابنه لو لم يضره في السابع
 والعشرين من الفصولين ﴿ (عت) مات عن زوجة وأولاد صغار فلها بيع شيء من منقولات
 التركة لحاجتهم الى النفقة دون غيرها وجنسه في نفقات (صغر) قنينة في باب تصرف
 الاب والام والوصي من كتاب الوصايا ﴿ رجل اشترى لولده الصغير ثوباً أو خادماً ونقد الثمن من
 مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا أن يشهد أنه اشتراه لولده ليرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى
 مات يؤخذ الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت
 لم يشهد أنه اشتراه لولده قاضخان في بيع الوالدين من كتاب البيوع ﴿ اشترى خادماً لابنه
 الصغير لا يرجع عليه بالثمن وكذا ان مات قبل الاداء يؤخذ من تركته كدينه الا اذا شهد انه
 أخذه لابنه ليرجع بثمنه على ابنه ويعتبر الاشهاد وقت الشراء وقيل وقت نقد الثمن وفي الوصي
 يرجع أشهاد ام لا وعن محمد رحمه الله اذا لم يشهد على الرجوع لكنه نواه وقت الشراء ونقد على
 هذه النية يسعه الرجوع ديانة برأيه في الثامن من البيوع ﴿ (في السلم) ولا يبطل
 الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا قاضخان في باب
 السلم من كتاب البيوع ﴿ (نظ) مات وعليه سلم أو دين آخر مؤجل صار حالا وموت من عليه

الدين يبطل الاجل لانه حقه وموت من له الدين لا يبطل الاجل قسبة في باب ما يتعلق بالاجل من
كتاب المداينات (ولا يجوز) للمسلم اليه (التصرف في رأس المال) بالشركة بان يدخل فيه بعد
العقد شريكا أو بالبيع أو الاستبدال أو التولية أو نحوها (ولا) يجوز لرب السلم (التصرف في
المسلم فيه) بشئ مما ذكرنا (قبل قبضه) أي رأس المال (أو المسلم فيه) قهستانى في السلم

(كتاب الصرف)

ولو استقرض الفلوس الرائجة أو العدالي فكسدت قال أبو حنيفة عليه مثلها كاسدة ولا يغرم
قيمتها وقال أبو يوسف عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد عليه قيمتها في آخر يوم كانت رائجة
وعليه الفتوى قاضخان في الصرف (ولو أن رجلا استقرض الدراهم المكسرة على أن
يؤدى صحاحا كان باطلا وعليه مثل ما قبض من المحل المزبور) وبيع السيف المحلى بالفضة
بفضة خالصة وبيع المنطقة المفوضة بالدراهم أو بالتبر لا يجوز إلا أن يعلم أن الفضة الخالصة
أكثر وكذا لو باع حليا من ذهب فيه جوهر لا يمكن اخراجه الا بضر فباعه بذهب لا يجوز
الا أن يكون الثمن أكثر مما في المحلى من الذهب قاضخان في باب بيع مال الربا من كتاب
البيع (إذا باعها بالف وفي عنقها طوق قدر مائة وتفرق قبل قبض شئ من الثمن صح في
الجارية وبطل في الطوق وفاقا ولو باعها بالطوق الى أجل بطل في الطوق وفاقا وصح في الجارية
عندهما وشاع الفساد عند الامام (أشترى فضة كثيرة بفضة قليلة معها شئ غيرها ان لم يكن
لهذا الغرقة ككف من تراب أو حصة لا يجوز البيع للربا وان لها قيمة تساوى الفضة
الزائدة من ذلك الطوق أو انقص من المساوى قدر ما يتغابن الناس فيه يجوز بلا كراهة
والا كفلسة أو جوزة يجوز بالكراهة قبل المحمدرجه الله كيف تجده في قلبك قال مثل الجبل
برازية في الصرف (بيع المزركش والمصوغ من الذهب والفضة والمحلى) اعلم ان الاولى
ان يباع المفوض بالذهب وكذا المزركش بالفضة ولو بيع بالفضة يعنى الدراهم المضروبة
أو غيرها من الفضة فالواجب أن ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدراهم لا يجوز
وان كانت أقل من الدراهم التي هي الثمن فيجوز وان كانت أكثر فلا يجوز وان كانت لا يمكن
معرفة قدرها فلا يجوز أيضا وفيه خلاف زفر رحمه الله فصارت في صورة واحدة يجوز وهي أن
تكون الفضة التي في المبيع أقل من الثمن الذي هو الدراهم وفي بقية الصور لا يجوز هذا اذا
بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لا يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقل والاكثر لكن لا بد من قبض
العوض كما في الاول أيضا لا بد من القبض في صورة الجواز والمصوغ من الذهب أو المزركش منه
أيضا بمنزلة المصوغ من الفضة أو المزركش منها في جميع ما تقدم والضابط في هذا وأشكاله أن
عند اتحاد جنس الثمن والمبيع يعتبر التساوى في الوزن والتقابض في المجلس وعند اختلاف
الجنس لا يعتبر التساوى بل التقابض وحده كفاية السائل من انفع الوسائل

(كتاب الشفعة)

قال محمدرجه الله في الجامع رجل ادعى شفعة في دار في يد رجل وقال للذي في يديه الدار اشتريتها
من فلان بكذا وأنا شفيعها وصدق البائع الشفيع في ذلك وكذبه الذي في يديه الدار وقال
الدار داري ورثتها من أبي وأقام الشفيع بينة ان الدار كانت للبائع ولم يقيم البيعة على البيع من
صاحب اليد فالقاضي يقبل بينته لان الشفيع يدعى لنفسه حقا في الدار لا يتوصل الى اثبات ذلك

(مبحث بيع المزركش
والمصوغ من الذهب والفضة
والمحلى)

الحق لنفسه الا بعد اثبات ملك البائع في الدار فينتصب خصما في اثبات الملك للبائع في الدار
وهذا أصل كبير في الشرع ان من ادعى لنفسه شيئا لا يتوصل الى اثبات ذلك الا باثبات شيء آخر
فينتصب خصما في اثبات ذلك الشيء الاخر فكانت ينته على اثبات الملك للبائع قائمة ممن هو
خصم فلهذا قبلت ينته واذا قبلت بينة الشفيع على ملك البائع يثبت ملك البائع فيكون التملك
عليه بالجهة التي اقربها وقد اقر بالتملك عليه بجهة البيع وثبوت حق الشفعة للشفيع واقراره
في ملك نفسه صحيح فيصح اقراره بالبيع وانه سبب لثبوت حق الشفعة للشفيع ثم يقال للمشتري
ان شئت فصدق الشفيع والبائع فيما ادعى من البيع منسك وثبوت حق الشفعة للشفيع
وخذ الثمن من الشفيع وسلم الدار الى الشفيع والعهد عليك وان شئت فسلم الدار الى البائع
فياخذ الشفيع الدار من البائع فتكون العهدة على البائع فان صدق المشتري البائع والشفيع
في ذلك سلم الدار الى الشفيع وأخذ الثمن والعهد على المشتري فان أي ان يصدقهما يؤمر برد
الدار على البائع وكان للشفيع أن يأخذها من البائع بالشفعة بمحكم اقراره ويكون العهدة على
البائع وكان على البائع ان يرد على المشتري الثمن الذي اقرانه اقبضه من المشتري ذخيرة في
الفصل السابع عشر من كتاب الشفعة لمختصا ولو زاد المشتري في الثمن زيادة بعد القبض فالشفيع
يأخذ الدار بالثمن الاول ولا يظهر الزيادة في حق الشفيع وقرق بين الزيادة وبين الخط فان الخط
يظهر في حق الشفيع والفرق ان الزيادة تتضمن ابطال حق الشفيع فانه ثبت للشفيع حق الاخذ
بالثمن الاول ولو صححت الزيادة في حق الشفيع لا يمكن من الاخذ بالثمن الاول فلم تصح الزيادة
في حقه صيانة لحقه أما الخط فلا يتضمن ابطال حق الشفيع بل فيه منفعة للشفيع لان بالخط
خرج بعض الثمن عن العقد فلهذا افترقا ذخيرة من المحل المزبور صالح عن دار على مائة عن
انكار لا شفعة فيها ولو اقام الشفيع البينة انها للذي ادعاه فله الشفعة رجلان لكل منهما
دار وهما متلازمان قبايعا بالدارين فشفيع كل واحد من الدارين أحق بهما من المشتري منية
المفتي في كتاب الشفعة (قب) سمع في طريق مكة ببيع دار جاره فطلبها طلب مواثبة يوكل احدا
لطلب الاشهاد فان لم يجد من يوكله يكتب بالتوكيل في بلده لطلب الاشهاد فان لم يوكل ولم يكتب
ومضى بطلت شفيعته قنية في كتاب الشفعة وكيل باع دارا وقبض المشتري فوكل الشفيع
البائع باخذها بالشفعة لم تصح منية المفتي من كتاب الشفعة علم بالبيع في نصف الليل ولم يقدر
على الخروج للاشهاد فاشهد حين أصبح صح من المحل المزبور قال المشتري بلغ الخبر فلم تطلب
وقال الشفيع طلبت حين علمت فالقول للشفيع ولو قال علمت يوم كذا ووقت كذا وطلبت وقال
المشتري لم تطلب فالقول للمشتري وتظهر هذا البكر منية في الشفعة والقاضي اذا قضى بالشفعة
للشفيع باكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري ورضي به الشفيع لا يجوز قاضيان في باب صلح
العمال من كتاب الصلح ولو اصاب لهما على ان ياخذ الشفيع الدار باكثر من الثمن الذي اشتراه
المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ يلزمه جميع ما قبل قاضيان في أوائل باب
الصلح عن العقار الوكيل بطلب الشفعة سلم الشفعة للمشتري جاز عندهما خلافا للمحدرجه الله
وكذا الخلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغر قنية فيما يطل به حق الشفعة ولو أن الدار
بيعت ولها شفيعان جاران جوارا أحدهما بثلاثة أرباع الدار وجوارا الاخر بربعها أو جوار
أحدهما بقدر شبر من الدار فطلب جميعا الشفعة قضى بينهما نصفان من شرح الطحاوي
للاسيجا في كتاب الشفعة ولو تصرف المشتري في الارض المشفوعة قبل ان يأخذها الشفيع

(مبحث سمع في طريق مكة)
بيعت دار جاره فطلبها طلب
مواثبة يوكل أحد الطلب
الاشهاد الخ)

بان وهبها الانسان وسلم أو تصدق بها أو آجرها أو جعلها مسجداً أو صلى فيها أو جعلها مقبرة ودفن فيها أو وقفها وقفاً مسجداً لا يبطل شفعة الشفيع وله أن ينقض تصرف المشتري وان باعها المشتري من غيره كان الشفيع بالخيار ان شاء أخذها بالبيع الاول وان شاء أخذها بالبيع الثاني قاضيان في فصل في طلب الشفعة (قا) لاشفعة في الوقف لا القيم ولا للموقوف عليه ولا شفعة في بيع الكردار وهو الذي يكون في الارض التي هي على نهر الوالي لان الكردار نقل ولا شفعة في المنقولات ولا شفعة في الارض التي حازها الامام ليت المال نقد الفتاوى في الثاني من الشفعة رجل له ارض هي وقف عليه فاشتري رجل ارضا اخرى بجنبها ليس لصاحب الارض الموقوفة شفعة لان الشفعة بحق الملك ولا ملك له من المحل المزبور ولو باع السفل كان لصاحب العلوان يأخذها بالشفعة بحق الجوار حتى يشاركه سائر الجيران فيه من الذخيرة في الفصل السادس من كتاب الحيطان والتفصيل في البدائع

(مبحث لاشفعة في الوقف للقيم ولا للموقوف عليه)

وشفعة أو ساط لعال وسافل * جميعا اذا الابواب للدرب تنشر

من منظومة ابن وهبان ليس التقيد بكون الباب الى الطريق لنفي الشفعة اذا لم يكن الباب الى الطريق بل اذا كان الباب والطريق في السفل يكون استحقاق الشفعة باعتبار الشرط في الحقوق شرح المنظومة للمصنف ولو ثبت للبكر خيار البلوغ والشفعة تقول طلبت الحقين ثم تفسر وتبدأ بالاختيار وقيل بالشفعة وقيل تطلب الشفعة وتبكي صراخا فيصير هذا البكاء ردا للنكاح على قول من يجعل هذا البكاء ردا للنكاح في الخامس والعشرين من الفصولين والشفعة لا تورث فلو بيعت دار وطلب الشفيع طلبين ثم مات قبل الاخذ بقضاء أو بتسليم المشتري اليه وأرادت الورثة أخذه ليس لهم ذلك ولو كان ملكها بالقضاء أو الاخذ بالتسليم اليه تكون ميراثا لورثته خزانه المفتين في الشفعة

(مبحث لا تورث الشفعة)

* (كتاب الهبة) *

ولو اهب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء وكذلك لو وهب عبدا لرجلين أو جعله لاحدهما صدقة وكذلك لو وهب رجلا لرجل هبة وقبضها الموهوب له ثم اراد أحدهما ان يرجع في هبته فله ذلك وفي الخانية لو وهب عبد الرجلين كان له ان يرجع في حصه أحدهما ان شاء وكذلك لو وهب نصف العبد لاحدهما وتصدق بالنصف على الآخر كان له ان يرجع في الهبة دون الصدقة ولو وهب دارا فهدم الموهوب له بناءها كان للواهب ان يرجع في أرضه وكذلك في غير الدار اذا استهلك البعض بهدم أو بيع كان له ان يرجع في الباقي واذا وهب دارا فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي تتارخا في الخامس من كتاب الهبة وان وهب لآخر أرضا بيضاء فأنبت في ناحية منها نخلا أو بني يدا أو دكانا أو آريا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها لان هذه زيادة متصلة وقوله وكان ذلك زيادة فيها لان الدكان قد يكون صغيرا حقيرا لا يعد زيادة أصلا وقد تكون الارض عظيمة يعد ذلك زيادة في قطعة منها فلا يتنع الرجوع في غيرها وان باع نصفها غير مقسوم رجع في الباقي لان الامتناع بقدر المانع وان لم يبيع شيئا منها له ان يرجع في نصفها لان له ان يرجع في كلها فكذا في نصفها بالطريق الاولى هداية في باب الرجوع من كتاب الهبة ولو كانت الزيادة بناء فانهدم يعود حق الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة المالية في العين كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والنقصان في الهبة بفعل الموهوب له أو لا بفعله لا يمنع الرجوع

(مبحث المانع من الرجوع في الهبة)

تتارخانية في الخامس من الهبة **﴿** إذا وهب الدين من المديون ليس له أن يرجع فيه لأن الدين سقط بالهبة فلا يحتمل العود قاضيان في آخر فصل الرجوع من كتاب الهبة **﴿** رجل وهب الدين ممن عليه الدين ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أنها لا تصح من غير قبول المديون عندنا خلافاً للزفر وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث وفي أكثر الكتب أنها تصح من غير قبول وهكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله أنها تصح من غير قبول إلا أنها تبطل بالرد وعن أبي يوسف رحمه الله أنها لا تصح من غير قبول كما قال شمس الأئمة السرخسي قاضيان قبيل هبة المشاع من كتاب الهبة **﴿** ولو أبرأ الكفيل صح الإبراء قبل أو لم يقبل ولا يرجع الكفيل على الأصل ولو وهب الدين من الكفيل أو تصدق به عليه يحتاج إلى القبول فإن قبل رجع الكفيل به على الأصل تتارخانية في العاشر من الكفالة وكذا في كفالة الدرر **﴿** وأما هبة الدين من الكفيل وأبرأه عن الدين فالهبة منه لا تتم من غير قبول وترتد بالرد وأبرأه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وإن وهب الدين للذي عليه الأصل أو أبرأه فبات قبل الرد فهو يرى لأن البراءة تتم من غير قبول وانما يرتد بالرد وكذلك لو كان ميتاً فأبرأه منه وجعله في حل منه فهو جائز لأن البراءة تتم من غير قبول فإن رد الوارث هذا الإبراء يعمل ردوه يقضي بالمال وهذا قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يعمل ردوه وانبراء ماضية على حالها **﴿** ولو وهب الغريم الدين للوارث صح بلا خلاف وكذا لو أبرأ الوارث عن الدين صح بلا خلاف ولو وهب الغريم الدين لبعض الورثة فالهبة لهم كلهم في أول وصايا المحيط ذخيرة في التاسع من الهبة ملخصاً **﴿** رجل وهب دينه على رجل من رجل وأمره بقبضه جاز استعساناً وإن لم يأمره بالقبض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه منه جاز والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أن أمرته بالقبض صح خلاصة في الجنس الثاني من كتاب الهبة **﴿** رجل قال لامرأته هي لي مهرك وأنا أعطيك فرفساقالت المرأة وهبت لك والزوج لم يعط ما سمي لها حتى ماتت فالهبة باطلة والمهر على حاله من صغير مشتمل الأحكام في المهر **﴿** وفي الفتاوى رجل قال لامرأته هي مهرك متى حتى أتزوجك ثانياً أو أعطيك كذا فوهبت مهرها منه ثم إن الزوج لم يتزوجها ثانياً أو لم يف بذلك الشرط عاد المهر ثانياً كما كان تتارخانية في أواخر الفصل السابع عشر من كتاب النكاح **﴿** ولو تصدقت المرأة بمهرها على زوجها على أن لا يتسرى عليها صح ولا رجوع لها بعده خزانة الأكل في كتاب الهبة قبيل المسائل المنقولة من المجرد **﴿** وفي الولو الجية رجل مات فوهبت له امرأته مهرها جازت لأن قبول المديون ليس بشرط تتارخانية قبيل الثامن عشر من كتاب النكاح **﴿** (قععت) خاصم زوجته وأذاها بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة قنية في كتاب الأكرام **﴿** ولو أكرم على الهبة فهو هبة لا يصح قاضيان في هبة المرأة مهرها من كتاب الهبة وفيما لا يقسم كالعبد والداية والثوب والحمام ونحوه تجوز هبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم جميعاً قاضيان في هبة المشاع **﴿** ولو وهب لعبداً أخيه أو لأخيه وهو عبد لا يجني رجوع فيه ما عند أبي حنيفة وقال لا يرجع في الأولى وفي الثانية يرجع لأن الملك يقع للمولى فكان المعتبر هو المولى وله أن الهبة تقع للمولى من وجه وهو ملك الرقبة والعبد من وجه وهو ملك اليد ألا ترى أنه أحق به مالم يفضل عن حاجته فباعته بأحد الجانبين يلزم فيهما وباعتبار الجانب الآخر لا يلزم فيهما مادام لا يلزم بالشك زيلعي في باب الرجوع من الهبة **﴿** وفيما وهب للمعجور القبض إليه لأنه فيما لا يشغل رقبته مبقى على أصل الحرية وإذا قبض

ثبت الملك للمولى بزازية في الجنس الثالث من كتاب الهبة § (ق س) للسير الكبير
 الرشوة لا تملك (عك) وغيره قاض أو غيره دفع اليه شيء لأصلاح المهم فاصح ثم يرد ما دفع
 اليه (نج) المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها
 وللدافع استردادها وفي خلاصة الغزي خطب امرأة في بيت أخيها فإني إن يدفعها حتى يدفع
 اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة قنية في باب الاباحة من الهبة § (نج)
 قال الاب جميع ما هو حق وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهو كرامة لا تملك بخلاف مالو
 عينه فقال حاتوني الذي أملكه أو دارى لابني الصغير فهي هبة وتتم بكونها في يد الاب قنية في
 باب الاقفاط التي تنقلها الهبة من كتاب الهبة § ولو وهب زرعاً بدون الارض أو ثراً بدون
 النخل وأمر بالحصاد والجداً ففعل الموهوب له ذلك جاز لان الموهوب له اذا قبض الهبة باذن
 الواهب صح قبضه في المجلس وبعده (ا) وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق
 جاز استحساناً لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس ما لم ينهه وان قام الواهب وخرج
 قبل قبض الموهوب له ثم قبض ان كان بامر الواهب صح والا فلا وان كان الموهوب غائباً بعين
 حضرة الموهوب له فإن قبضه بامر الواهب صح والا فلا قاض يخان في هبة المشاع § والتخية
 في الهبة الفاسدة لا تكون قبضاً عند الكل كما في البيع الفاسد وفي الهبة الجائزة التخية قبض
 عند من يدرجه الله والموهوب لو كان غائباً بعين حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها ان
 يأمره بالقبض وعند أبي يوسف انه لا يكون قبضاً فيما ينقل حتى يزله عن مكانه والتخية ان
 يخلى بين الهبة والموهوب له ويقول له اقبضه قاض يخان في هبة المشاع § وتتم الهبة بالقبض
 ولو شاغل الملك الواهب لا مشغولاً به في شئ ومقسم ومشاع لا يقسم لا فيما يقسم ولو بشرى بكذا فان
 قسمه وسلمه صح ولو سلمه شائعاً لا يملكه فلا ينقد تصرفه فيه كالبيع ونحوه. ويكون مضموناً عليه
 وينقد تصرف الواهب ذكره قاض يخان § وفي النصول العمادية وهبة المشاع اذا فسدت
 لا تفيد الملك وان قبض الجمله يروى ذلك عن أبي يوسف وهو الصحيح § وفي الخلاصة الهبة
 الفاسدة مضمونة بالقبض وأما أن لا يثبت الملك للموهوب له بالقبض فهو المختار وفي جامع
 الفصولين والبرازية ان الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يقتضي فقد اختلف الصحيح لكن لنظ
 الفتوى أكد من لفظ الصحيح كما أفاده في بعض المعبرات والله أعلم منح الغفار شرح تنوير
 الابصار للمصنف في الهبة وفي فتاوى أبي الليث ولو وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة
 فيها ولها أمتعة والزوج معها ساكن فيها تصح لان المرأة مع ما فيها من الدار والممتع في يد الزوج
 فكانت الدار في يد الموهوب له معني فصحت الهبة ذخيرة الفتاوى في الفصل الثاني من الهبة
 § وأقرت المريضة انها وهبت مهرها الزوجها في صحته اهل يصح ينبغي ان لا يصح لانه وصية للوارث
 فلا تصح الا أن تصدقها الورثة عمادية في اقرار المريض § وفي الوصايا الهبة لام الولد والاقرار
 بالدين باطل بخلاف الوصية لها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة بزازية في الخامس
 من كتاب الوصايا § المريضة اذا وهبت مهرها من زوجها وأجازت الورثة قبل موتها ثم ماتت
 لا تصح الهبة لان المعبر انما هو الاجازة بعد الموت لا قبله عمادية في هبة المريض § وهب
 شيئاً لانه وبتته معاً بنصفه أبو يوسف وعند محمد للذكر مثل حظ الانثيين من التسهيل شرح
 الاشارات قبيل فصل الرجوع § رجل أراد ان يهب نصف داره مشاعاً فالجواب فيه ان يبيع
 نصف الدار منه بثمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن قاض يخان في آخر فصل فيما يـكون فراراً عن

(مبحث قال الاب جميع ما أملك لولدي فهو كرامة لا تملك)

(١) والحاصل انه اذا أذن بالقبض سرى كما يصح قبضه في المجلس وبعده ويملكه قياساً واستحساناً ولو نهى عن القبض بعد الهبة لا يصح القبض لا في المجلس ولا بعده ولا يملكه قياساً ولو لم يأذن له بالقبض ولم ينه عنه ان قبض في المجلس صح القبض استحساناً لا قياساً وان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياساً واستحساناً كذا في جامع الرموز المعروف بالقهستاني اهـ

(مبحث التخية في الهبة الفاسدة والصحيحة)

(مبحث لا يفيد القبض في الهبة الفاسدة)

(مطلب وهب شيئاً لابنه وبتته بنصفه أبو يوسف الخ)

الروية من كتاب البيوع

ومن دون أرض في البناء صحيحة * وحق رجوع تركه لا يغير

الضمير في قوله صحيحة للهبة وفي تركه لحق الرجوع وفي البيت مسئلتان أولاها من الذخيرة والمنية والتمتع وهي ان هبة البناء بدون الارض جائزة الثانية من الفخيرة رجل وهب لا خريشاً ثم قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه ولو قال لا يؤثر عوض لا يغير لكان أحسن والله تعالى أعلم من شرح المنظومة الوهبانية لابن الشحنة في كتاب الهبة * وهب البناء لا الارض يجوز بزازية في مسائل الشيوخ من الهبة * وهب أرضاً فيها زرع أو نخيل أو نخيلاً عليها ثمر أو وهب الزرع بدون الارض أو النخل بلا أرض أو نخلاً بدون الثمر لا يجوز لأن الموهوب متصل بغيره اتصال خلقته مع امكان القطع فقبض أحدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة بزازية من المحل المزبور * وهب زرعاً في أرض أو ثمر في نخيل أو حلبة على سيف وأذن له في قبضه وحصاده فقبضه جائز الهبة استحساناً لما ينال في المسوط وإن لم يأمره بالقبض فقبض في المجلس بحضرته لم يميز ويضمن ما افسد لان الحد اذوا الحصاد تصرف في شيء آخر غير الموهوب فلا يصح الا باذن الواهب وإنايته وإيجاب الهبة لا يقتضي الاذن في تصرف ليس منها وهو تصرف في غير الموهوب فيضمن اذا باشره بدون رضاه بخلاف القبض لانه تصرف في الموهوب وهو من شرائط الهبة وعامها فيكون إيجاب الهبة اذناؤه بالقبض دلالة ما لم ينه عنه صريحاً من المحيط للسرخسي في باب هبة ما هو متصل أو مشغول بغير الموهوب له من كتاب الهبة * هبة الدين من غير دين عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه جاز وذكر في العدة وإن لم يأمره بالقبض لا يجوز والبنات لو وهبت مهرها من أبيها أن أمرته بالقبض جاز وفي بعض كتب النكاح الموقوف عليه هبة الدين من غير دين عليه الدين لا تجوز الا اذا سلطه على قبضه ويصير كأنه وهبه حين قبضه ولا تصح الا بالقبض في الفصل الثالث والثلاثين من العمادية * رجل وهب لرجل عبد بشرط ان يعوضه ثوبان تقابضاً جاز وإن لم تقابضاً لم يجز قاضيجان في آخر فصل في العوض * وذكر الحارثي وهب داراً لابن له (١) أحدهما كبير والآخر صغير ان قبض الكبير جاز وذكر بعده ما باطله وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباينة الهبة لقيام قبض الاب بمقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة فيها ان يسلم الدار الى الكبير ويهبها منهم بزازية في الجنس الثالث من الفصل الاول من كتاب الهبة * ولو وهب داره لامرأته ولم ينفق عليها أو تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وميت أو حائط جاز كله للحي ولو قال تصدقت عليك وعلى نفسي أو غلامي أو على الرجل الذي في هذا البيت فلم يكن لم يجز ولو قال على بني الثلاثة الصغار فإذا بعضهم ميت فإن كان يعلم جاز للجميع للأحياء * ولو وهب داره لولاده وفيهم كبير لم يجز لان القبول شرط في حق الكبير وروى ان قبض الكبير والحيلة ان يسلم الدار الى الكبير ثم تصدق به عليهم عتائية في الفصل الاول من كتاب الهبة * (ث) مريض وهب شيئاً لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخير كما هو في البيع * تبطل هبته بموته قبل تسليمها اذا الهبة في المرض ولو كانت وصية لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد * وهب قننه ولا مال فبات وقد باعه الموهوب له لا يفسخ بيعه بل يضمن قيمة ثلثي القن للورثة فصولين في أول كتاب الهبة من أحكام المرضى * تعليق الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكلمة ان وان ذكر بكلمة على ان كان ملائماً بأن

(١) ولو وهب لولده الصغير صح مطلقاً سواء كان في شيء يقسم أو لا يقسم ولا يشترط قبوله ولا قبضه اذا كان الموهوب معاً ولو داراً سكنها الاب ومتماعه فيها وعليه الفتوى كما في البرازية اهـ

(مبحث تعليق الهبة بالشرط باطل الخ)

قال وهبتك هذا على ان تعوضني كذا صحت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفاً صحت الهبة وبطل الشرط خلاصة في البيع بشرط من كتاب البيوع **§** رجل أقرانه وهب لقلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة والقبض جميعاً لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض قاضيان في كتاب الهبة **§** (جت) ويجوز قبض الصغير الموهوب بنفسه ان كان يعقل استحساناً ويبيعه الحالك حتى لا يرجع قال رضى الله عنه فهذا نص ان ولاية الرجوع تثبت في الهبة للصغير (ط) مثله في الموضعين قنية في آخر باب الهبة للصغير **§** وفي فتاوى ظهير الدين والخانية وهب للصغير شيئاً ليس لوصيه ان يعوضه من مال الصغير ولو عوضه منه لم يجز ويكون الواهب حق الرجوع بعده كما يكون قبله ومثله الاب (قلت) لان التعويض هبة وليس لهما ولاية هبة ماله أدب الاوصياء في الهبة **§** قال الكرخي في مختصره ولو وهب داراً لرجلين أو كراً طعاماً أو ألف درهم أو شيئاً مما يكال أو يوزن أو يقسم لرجلين وأقبضهما ذلك لم تجز الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله وهي جائزة عند أبي يوسف ومحمد ولو قسم ذلك قبل القبض وسلم الى كل واحد منهما حصته مقسومة جاز ذلك وان وهب عبداً أو ثوباً لرجلين أو شيئاً مما لا يقسم جاز ذلك في قولهم جميعاً غاية البيان قبيل باب الرجوع من كتاب الهبة **§** وفي متفرقات أبي الليث وهب نصف داره لم يجز الا ان يقسمه ويحوزه ويسلمه اليه وكذا لو وهب نصف بيته الا ان يكون البيت صغيراً لا يستطاع القسمة فان هبة نصفه جائزة ولو وهب نصف داره لم يجز حتى يفرزها ويسلم وفي المنتقى وهب نصف بيته لابنه الصغير لم يجز ما لم يقسمه ويبين ما وهب له عمر تاشي في آخر كتاب الهبة **§** ولو وهب لابنه الصغير أرضاً فيها زرع للاب أو وهب لابنه داراً والاب ساكن فيها لم تجز الهبة وعن أبي حنيفة في المجرد رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها ساكن أو له فيها متاع أو فيها قوم يسكنون بغير أجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضاً لابنه ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطلة قاضيان في هبة المتاع من كتاب الهبة **§** وهب لابنه الصغير داراً وفيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب أو الاب ساكن فيها لم يجز وعليه الفتوى بزيادة في الفصل الاول من كتاب الهبة **§** امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير مملوكاً للولد اذا قبض قاضيان في هبة الوالد لولده **§** (قع عج) وهب أحد الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض صح استحساناً كالصالح قال رضى الله عنه وهبة حصته من العين لو ارث أو لغيره تصح فيما لا يحتمل القسمة ولا تصح فيما يحتملها قنية في باب هبة الدين من كتاب الهبة **§** رجل عليه دين فأتى قبل القضاء فوهب صاحب الدين لو ارث المدين صح سواء كانت التركة مستعركة أو لم تكن فلو أن الوارث رد الهبة صح رده في قول أبي يوسف وبطل الهبة وقال محمد لا يصح وقيل لا خلاف بينهما يصح رده عندهما انما الخلاف بينهما فيما اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث فعند أبي يوسف يصح رده وعند محمد لا يصح قاضيان قبيل فصل في الرجوع من الهبة **§** رجل وهب لأخيراً أرضاً على ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم الصنار رحمه الله ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة وبطل الشرط وان كانت الارض قراخاً فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله لان في الثمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب

فتجوز الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط والقاسدة وفي الارض القراح شرط على
الموهوب له عوضا مجهولا لان الخارج من الارض نعمة ملكه فيكون له فكان به مفسد للهبة
قاضيخان قبيل فصل هبة المشاع من كتاب الهبة ﴿ فان استحق العوض رجوع في الهبة وان
استحققت الهبة رجوع في العوض وان هلك العوض يرجع بمثله أو بقيته وان استحق العوض وقد
ازدادت الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجوع في النصف من العوض وان استحق نصف
العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرد ما بقي من العوض ويسترد الهبة خلاصة في الثاني من
الهبة ﴿ اذا أودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد للمستودع والعبد ليس بحاضر
فقبله المستودع جازو يوب قبض الوديعة عن قبض الهبة لان كل واحد منهما قبض أمانة ويصير
الموهوب له قابضا للعبد بنفس الهبة حتى لو مات العبد قبل ان يجدد الموهوب له فيه قبضا بهالك من
مال الموهوب له حتى كان الكف عن عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمنه الموهوب له
وان شاء ضمنه المودع فان ضمنه الموهوب له هل يرجع على المودع يتظر ان كان الموهوب له قد جدد
فيه قبضا قبل ان يضمه المستحق لا يرجع عما ضمن على المودع وان لم يجدد رجوع هكذا ذكر المسئلة
في كتاب العلل قالوا وهذا التفصيل من خصائص كتاب العلل والفرق ان الموهوب له اذا لم يجدد
قبضا لا ينتقض قبض الوديعة بقبض الهبة وبقيت العبرة لقبض الهبة والموهوب له في قبض
الهبة عامل لنفسه فيكون قرار الضمان عليه ذخيرة في الفصل الثالث عشر من كتاب الوديعة
﴿ الزيادة المفصلة كالتوليد نكاحا أو سفاحا لا يمنع الرجوع في الهبة ولا يرجع في الولد والحبل ان زاد
خير ائتمن الرجوع وان نقص لا يرازية في الرجوع من كتاب الهبة ﴿ ولو استولدها الموهوب له
فاقامت الحارية بينة ان الواهب كان دبرها أخذها الواهب وعقرها وقيمة ولدها والولد حرا بالقيمة
عتابية في أواخر كتاب الهبة ﴿ (وينعه) أي الرجوع عن الهبة (خروجها) أي الهبة بالبيع
والهبة والاعتاق والتدبير ونحوها (عن مالك الموهوب له) لانه كبديل العين فلوضعي بالشاة
الموهوبة لم يرجع عند أبي يوسف خلافا للطرفين كما في المغني فهستان في الهبة ﴿ (عك) حمل
الى خطيئته أمانة من جنس ما يحمل اليهن في العادة ودفع أهل الخطيئة اليه مثل ما حمل اليهم
فلا رجوع لهم فيه اذا افترقوا والمساهلة في مثل هذا عزيمة فيما بينهم قنية في باب الاموال التي
تدفع في المصاهرات من كتاب النكاح ﴿ (شم) بعث اليها شيئا معينا كما هو العادة ثم تزوجها ولم يخل
بها وخلعت نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عوضته (متضح) له طلب
المبعوث (قع) له طلب العوض ان لم يعوضوه من المحل المزبور ﴿ رجل قال لا آخذ هذا
المال واغز في سبيل الله يكون قرضا لان اللفظ يحتمل القرض ويحتمل الهبة والقرض أدناهما
فيحمل عليه ولان الاخذ المطلق سبب للضمان في الشرع ولو دفع اليه دراهم فقال أنفقها ففعل
فهو قرض وهو كما لو قال اصرفها في حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس به نفسك ففعل يكون
هبة لان قرض الثوب باطل فاذا تعذر الحمل على القرض يجعل هبة تصحح التصرف قاضيخان
في أوائل الهبة ﴿ قال (١) زن برشوى راياره ياره از جهاز خود داده است وكفته كه بكيرو بفروش
ودر كخداي خرج كن شوى فروخته است ودر كخداي خرج کرده اكون بهاء آن كالها
باقمت از شوى مى خواهد توانيداني آجاب تواند لانها تجعل موكاة له ببيع المتاع ثم دعيه له
التمن واعارة المثل اقراض فان قبل هلا تجعل واهبة له المتاع أو تمن المتاع قلنا أمان المتاع فلان
قواها بعبع هذا لا ينبي عن الهبة والتليك لا وضعوا لاشرا وأما في الثمن فلا لها أدنت له بصرفه

(١) أعطت امرأته زوجها
أقشة من جهازها وقالت
خذها وبعها وانفق في
مؤنة العائلة فباعها الزوج
وانفق فيما يلزم للعائلة
وطلمت المرأة قيمة الاقشة
من الزوج هل تجاب أم لا
أجاب نعم

(١) وأصل هذه المسئلة في كتاب المزارعة

(٢) جعلتك في حل
(٣) جعلتك كل غريم في حل

الى حوائج نفسه ولا يملك ذلك الا بالملك فيثبت له الملك في الثمن بغير بدل والملك بغير بدل قد يكون بالهبة وقد يكون بالقرض والقرض أقلهما لانه يتضمن الزوال صورة لامعنى لانه زوال يدل بخلاف الهبة وما يثبت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة ومتى أمكن دفع الضرورة بجعل هذا الدفع اقراضا لا يصار الى جعله هبة (١) وأصل ابن مسئلة در كتاب مزارعته است قاعديه في النكاح ﴿ قال حالي من كل حق هو لك على قفعل وأبراهم برى عند الثاني فيما لم يعلم وعليه الفتوى اذا البراءة عن الحقوق المجهولة جائز عندنا بعوض أو بدونه ﴾ قال جعلتك في حل الساعة أو في الدنيا برى في الساعات كلها والدارين ﴿ قال لا تخرا لأخاصك ولا أطلب منك شيئا مما لي قبلك فهذا ليس بشيء قال (٢) تراجل كردم وله عليه دين يبرأ ولو قال (٣) همه غريمان تراجل كردم يبرأ غرماؤه ولا يدخل تحته الاجارة الطويلة بزانية في الثالث من كتاب الهبة ﴿ رجل قال لمديونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فأنت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تشمل التعليق ولو قال رب الدين اذا مت فأنت في حل فهو جائز لان هذه وصية ولو قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فأنت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق ولو قال الطالب لمديونه اذا مت فأت برى من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت فأتا برى من ذلك الدين لا يبرأ اذ هو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فأنت برى مما لي عليك لا يبرأ ولو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو قالت فأنت في حل من مهرى فأنت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح قاضخان في آخر هبة المرأة مهرها من كتاب الهبة ﴿ رجل اتخذ ولية للختان فاهدى الناس هدايا ووضعوها بين يديه قالوا ان كانت الهدية مما يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئا يستعمله الصبيان فهي للصبي لان مثله يكون هبة للصبي عادة وان كانت الهدية دراهم أو ذنانيرا وغير ذلك يرجع الى المهدى فان قال المهدى هي هبة للصغير كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه يتظر ان كان المهدى من معارف الاب أو اقاربه فهي للاب وان كان من قرابة الام أو من معارفها فهي للام وكذا اذا اتخذ ولية لرفاق البنت الى بيت زوجها فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة الاب أو من قرابة الام وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج أو اقاربه أو من معارف المرأة أو اقاربها الا اذا بين المهدى وقال أهديت لهذا أوله هذا فيكون القول قوله وقيل بعضهم في الاحوال كلها تكون الهدية للوالد لان الوالد هو الذي اتخذ الولية وقال بعضهم تكون للولد لان الوالد اتخذ الولية لاجل الولد ولا يعتبر قول المهدى عند الاهداء أهديت للوالد لان الوالد صاحب الولية اذا كان رجلا عظيما محترما يقول المهدى هذا لخدمتكم والاعتماد على ما قلنا أولا قاضخان في أوائل كتاب الهبة

* (باب التعويض في الهبة) * شتم وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف درهم تغلب بيما جائزا بعد التقابض ولو بعث الى غيره صقرا طاهية ثم بان انه من بقره ابن المهدى الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقرا طاهيا وكذا لو عوضه المهدى اليه لان العوض هبة استدأوله الرجوع فيه قسبة في باب التعويض من كتاب الهبة ﴿ واذا وهب للصغير هبة فعوض الاب أو الوصي من مال الصغير لا يجوز لانه تبرع واذا بطل التعويض كان للواهب ان يرجع في هبته قاضخان في التعويض من كتاب الهبة ﴿ وان استحق الهبة كان للمعوض

ان يرجع في العوض وان استحق نصف الهبة كان للمعوض ان يرجع في نصف العوض لانه انما عوضه لتسلم له الهبة * رجل وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين من ذلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان للواهب ان يرجع في هبته وقال زفر يكون عوضا وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه يتا منهما من المحل المزبور

* (باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر) * نج ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر (كص) الزرع يدخل في الرهن والاقرار والقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق (ط) ولا تدخل الاثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر وفيها ثمر وورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم (قج) قال هلال لا تدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لشيوعها وفي الفتاوى التجارية تصدق بامة وعليها ثياب أو حلى جازوهي للمتصدق وشغلها بها لا يمنع التسليم لانها لا تسلم عريانة بخلاف متاع الواهب في البيت * وهبت هذه الغرارة الحنطة وهذا الرق السمن لا تدخل الغرارة والرق في الهبة وكذا على عكسه (قع عس) وهبت لزوجهما جميع أملاكها لا يدخل المهر فيه قنية في كتاب الهبة

* (كتاب الاجارة) *

* سكن دارا معدة لليلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من غير استئجار تجب الاجارة وبه يفتى وكذا اذا دخل حماما منية المفتى في أوائل الاجارة * الغبن الفاحش مقدر في الاجارة بدمه يارده جواهر الفتاوى في الباب الأول من الاجارة * في اجارة الخلاصة متولى الوقف أجر الوقف بدون أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وفي اجارة الوقف ان ازداد أجر مثله كان للمتولى ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يجب المسمى وذكر في موضع آخر انه يتظر ان أجره المتولى بأجر مثله أو بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه لا يفسخ الاجارة وان جاء آخر وزاد في الاجر ودرهمان في عشرة يسير حتى لو أجر بثمانية وأجر مثله عشرة لا يفسخ كرماسي في الباب التاسع عشر * ولو استأجر دارا معدة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون أجر المثل أو فوقه مما لا يتغابن فيه ثم سكنها سنين يلزمه أجر المثل فيما وراء تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى قنية في أوائل كتاب الاجارة * ولو استأجر رجل دارا كل شهر بدرهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة صحيحة في شهر واحد فان سكن المستأجر فيها يوما واحدا من الشهر الثاني لزمته الاجارة في الشهر الثاني وهكذا في كل شهر فان أعطاه المستأجر كفيلا بالاجرة مالزم المستأجر لزم الكفيل ولا تبطل هذه الكفالة بالموت كما لا تبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر ان يأخذ المستأجر قبل ان يؤدي فان أدى الكفيل كان له أن يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة بامرء وكذا لو قال لغيره ما أقر لك فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم أقر له فلان بشئ كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالدرك فاضيجان قبيل فصل السفينة من كتاب الكفالة * الكفالة بالاجرة والحوالة جائزة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب بالإبقاء أو بشرط التجهيل فيجعل كالإضافة الى سبب الوجوب فيطالب بعد الوجوب ايها ما شاء وان أدى الكفيل قبل الوجوب لا يرجع عليه حتى يجب وليس للكفيل ان يأخذ المستأجر حتى يؤدي فان لزم به لازم هو أيضا بزازية

في الرابع من الاجارة § محل الاجرة فكفل به عارجل ان لم يوفه المنافع صحت لانه دين مضمون من المحل المزبور § دفع داره على أن يسكنها ويرمها ولا أجر فهي عارية لان نفقة المستعار على المستعير والمرمق من باب النفقة بزازية في الفصل الثاني من الاجارات § (بم) أجرها أحد الشريكين وأخذ الاجرة ثم حضر الآخر فله ان يشاركه فيما أخذه قنسة في اجارة غير المالك من كتاب الاجارات § (بم) دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الاجرة فللغائب ان يشاركه في الاجرة قال رضي الله عنه وهذا الشارة الى أن العاقد لم يملك الاجرة (ص) اشار الى انه يملكها ويتصدق بحصة شريكة للخبث كالغاصب قنسة في باب الاختلاف بين الشريكين من كتاب الشركة § (بم) أحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه أجر حصة الشريك سواء كانت وقفا على سـكـناهما أو موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معدلا لاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف أن يقول للآخر أنا استعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد الخصومة قنسة في باب سكنى الوقف § اذا غصب غاصب الدار من يد المستأجر سقط الاجر عنه في مدة الغصب رجل استأجر دارا وسكنها ثم استحققت فالاجر للآخر بدون المستحق ويتصدق به عندهما خلافا لابي يوسف خلاصة في الثالث من الاجارات § سئل قاضيخان عن رجل اشترى دارا وسكنها سنة ثم استحقها مستحق هل يجب على الساكن أجر المثل قال لا لانه سكنها بحكم الملك وقد ذكر صاحب المحيط في المحيط قالوا ان في الدار المعدة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة عرف منه ذلك بطريق الدلالة أما اذا سكن بناويل عقدا أو بناويل ملك كبيت او حانوت بين رجلين وسكنه أحدهما لا يجب الاجر على الساكن وان كان معدلا للاستغلال بمجمع الفتاوى في الاجارة الفاسدة من كتاب الاجارات § وفي متفرقات العناية أخذ الدلال الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء لا يترد منه الدلالة (١) وقال الصدر الشهيد به أفق والدي وفي الذخيرة دفع الى المتأدي ثوبا بالبيعه فنأدى ولم يبع فباع صاحبه بنفسه فللمتأدي أجر مثله قياسا وفي الاستحسان لا يجب شيء بحكم العرف تتارخانية في فصل المتفرقات من كتاب البيوع § وفي النوازل أجر نك دابتي هذه غدا بدهم ثم أجرها اليوم من آخر بدهم من اذا جاء غدا فللمستأجر الاول نقض الاجارة في قول نصير وقال أبو الليث ليس له النقض وهو رواية عن علماءنا وعليه الفتوى بزازية في الثاني من الاجارات § (شجى) أجر داره من اثنين جاز لتوحيد العقد حتى لو تفرد أحدهما بالقبول لم يصح ولو أجر البناء لأرض لم يجز وكذا لو كان البناء ملكا والعرضه وقفًا أجر البناء لم يجز ولو أجر الدار وفيها بيت في اجارة الغير جازت الاجارة في غير البيت (كج) لو كان البناء لرجل والعرضه لآخر فاجر رب البناء بناءه من الاجنبي قيل لم يجز ويفتى بجوازه ولو أجر من رب العرضه جاز ولو استأجر العرضه ببناء جازوا الحيلة في جواز اجارة المشاع ان يلحق بها الحكم أو يعقد في الكل ثم يفسخ في البعض (صل) أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حظه فآجره وكيه من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة كما لو باشر الموكل في الحادى والثلاثين من الفصولين § ولو أجر البناء دون الارض لم يجز وفي النوادر يجوز به أفق أبو على التسنى وكذا لو أجر البناء ملكا والعرضه وقف أو ملك الآخر وقيل يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة فهستاني في الاجارة الفاسدة § (ن)

(١) لان الدلال في العادة لا يأخذ الاجر بدون البيع وهذا القول يوافق قول أبي يوسف كذا في الاجارة الفاسدة من الخانية

سئل النسفي عن أرض وقف فيه بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض بأجر مثله يومئذ فتبدل المتولى بعد زمان وزاد أجر مثله فإني مالك البناء إلا بالأجرة الأولى والمتولى الجديد لا يرضى إلا بأجر المثل الآن هل للمتولى ذلك قال نعم (ذ) إذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجرة هي أجر مثلهما حتى جازت الإجارة فرخصت أجرتهما لا تنسخ ولو غلت لا تنسخ في رواية لأن أجر المثل يعتبر وقت العقد وتنسخ في رواية ويجدد العقد والى وقت النسخ لزمه المسمى الأول ثم فيما بعده لو رضى المستأجر الأول بالزيادة فهو أولى من غيره ولو لم يمكن فسخ العقد بان كان فيها زرع فإلى وقت زيادته لزمه المسمى الأول وبعد الزيادة يجب أجر المثل وزيادة الأجرة تعتبر لو ازدادت عند الكل حتى لو زادوا أحد تغتال اعتبار هذه الزيادة (ج) لو أجره بأجر مثله ثم زاد أجر مثله لا تنسخ ولو أجره بأقل وجب الأقل فلوزاد آخر قلله متولى أن يخرج الأول إلا أن يستأجره الأول بأجر مثله ٥ بنى المستأجر باذن المتولى فلما مضت المدة زاد في الأجرة للمستقبل فرضى صاحب السكنى بالزيادة فهو أولى (فو) المتولى لو أسكن رجلاً دار الوقف بلا أجر قيميل لاشئ على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء أعدت الدار للغلة أو لصيانة للوقف عن الظلمة وقطع اللطماع الفاسدة وبه يفتى وكذا لو سكن دار الوقف بلا إذن الواقف والقيم يلزمه أجر المثل بالغاما يبلغ وكذا قالوا في وقف رهن حتى لم يجوزوا سكنه المرتهن يجب أجر مثله وكذا قالوا في متول باع وقفاً فسكنه المشتري ثم عزل المتولى وولى غيره فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري أجر المثل سواء أعدت للغلة أو لا (مق) والليق بمذهب أصحابنا أن لا يلزم الأجر في الرهن والبيع ولو أعد للغلة ٥ أجره القيم بأقل من أجر مثله قدر ما لا يتغابن فيه حتى لم يجوزوا فسكنه المستأجر لزمه أجر مثله بالغاما يبلغ على ما اختاره المتأخرون وكذا لو أجره إجارة فاسدة (لط) لم يضمن منافع الغصب أى في ظاهر الرواية ويفتق بضمان في الوقف ومال اليتيم والمعد للغلة يعنى يجب أجر المثل (خ) غصب وقفاً فأجره يجب المسمى على المستأجر ولو أجره الغاصب (فظو) المتولى لو أجر بدون أجر مثله يلزمه تمامه وكذا الأب لو أجره نزل الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر مثله إذ ليس لكل منهما ولاية الحط (فصط) شري يتأفكسكنه ثم ظهر أنه وقف أو للصغير يجب أجر المثل في الثالث عشر من الفصولين ٥ استأجر أرضاً ووقفه وبنى فيها حائطاً وسكنها فأراد غيره أن يزيد في الغلة ويخرجها من الحائط ينظر أن كان أجره مشاهرة للقيم فسخ الإجارة عند رأس الشهر ثم رفع البناء أن كان لا يضر بالوقف فللباني رفعه وإن كان يضر ليس له رفعه ثم إن رضى المستأجر أن يملكه القيم بغيره مبدئاً ومنزوعاً أي ما كان أقل ملكه بها والافترق إلى أن يتخلص ٥ حائطاً لرجل في أرض وقف فإني صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر مثلهما فإن كانت العمارة لو رفعت تستأجر بأكثر مما يستأجره فانه يؤمر برفع العمارة والا يترك في يده بذلك الأجر منسبة المفتى في كتاب الوقف ٥ (م) وفي القدوري فإذا أجر الرجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر أعتقه فعتقه جائز وكان العبد بالخيار أن شاء مضى على الإجارة وإن شاء فسخ وإذا أجاز لم يكن له أن ينقض بعد ذلك وأجر ما مضى للسيد وفي الفتاوى العتبية أن لم يكن عايمه دين (م) وما بقى للعبد وإن كان المولى حين أجر العبد استعجل الأجرة ثم أجاز العبد بعد العتق فالأجرة كلها للسيد تتأخرانية في الحادى عشر من الإجارة ٥ وإن باع المستأجر باذن المستأجر له أن ينزعها من يده وقال الصدر لاحتى يودى مال الإجارة بزيادة في الفصل الثانى من الفصل السابع من الأجازات ٥ في الكبرى أجرت دارها من زوجها وسكناها

(مبحث أجر عبده سنة
فأعتقه فعتقه جائز ويخبر في
الإجارة)

جميعه اذ كرهنا ان لا أجر لها وهو بمنزلة استجارها ليطبخ أو ليخز وفيه نظرو ينبغي ان يجوز قال
القاضي الفتوى على انه يصح تناسخا في قبيل الثامن عشر من كتاب الاجارات ❀ أجر
المستأجر باكثر مما استأجره لا يطيب الا ان يزيد في المستأجر شيئا فتكون الزيادة بمقابلته
بزانية في آخر مسائل تسليم المعقود عليه من كتاب الاجارات ❀ شرط ان العبد المستأجر
اذا مرض في المدة يقضى تلك الايام بعدها أو ان يبلغ بالدابة اليوم الى مكان كذا فلا أجر أو ان
بداله الرجوع من الطريق يعطى الاجر تاما أو ان سكن الدار يوما ثم خرج يؤدي الاجر تاما
فلا جارة فاسدة في الكل ويلزم أجر المثل وكذا شرط علف الدابة على المستأجر وان لم يعلف حتى
مات لا يضمن لانه ليس عليه وكذا شرط رد العين الذي له حمل وموتة على المستأجر لا يصح
وكذا شرط الضمان ان هلك أو تعيب أو شرط أنه ان نابت نائمة فلا أجر بزانية من مسائل
الاجارة على شرط في التاسع من الاجارات ❀ استأجر دارا اجارة فاسدة وقبضها ليس له ان
يؤجرها ولو أجرها له أجر المثل فلا يكون غاصبا وللاول أن يتقضى هذه الاجارة بزانية في مسائل
الشروع من الفصل الثاني من كتاب الاجارات ❀ والمستأجر اجارة فاسدة ولو أجر من
غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل لا يملك واستدلوا بما ذكر في الاجارات دفع اليه دارا
ليسكنها ويرمها ولا أجر له وأجر المستأجر من غيره وانهدم الدار من سكنى الثاني ضمن اتفاقا لانه
صار غاصبا أجابوا عنه بان العقد في تلك المسئلة اعارة لا اجارة لان ذكر المرمية على وجه المشورة
لا الشرط من المحل المزبور ❀ (خ) قيل ليس للمستأجر فاسدا ان يؤجره من غيره اجارة صحيحة
استدلالا بما ذكر دفع بيتا الى رجل ليسكنه ويرمه ولا أجر له فآجره هذا من آخر اجارة صحيحة
خرب من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصه ويكون الثاني بمنزلة الغاصب ولو كانت الاجارة
الثانية صحيحة لم يكن بمنزلة الغاصب وقيل لا يملك اجارة صحيحة لكن لو أجر يستحق الاجر كغاصب
وقيل يملكها بعد قبضه كمن فاسد له البيع جائزا وهو الصحيح الا أن للمؤجر الاول نقض الثانية
بخلاف البائع فاسدا اذا اجارة تفسخ بعذر لا البيع ولم يملكها في مسئلة المرمية اذ المرمية ثمة على
وجه المشورة لا على وجه الشرط فكان عارية والمستأجر لا يملك الاجارة في الفصل الثلاثين
من الفصولين ❀ ولوأظهر المستأجر في الدار شيئا من اعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا
والزنا والواطاة فانه يؤمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا الجبر ان يخرجوه من الدار وكذا لو
اتخذ داره مأوى للصوفى وان ارتدوا والعباد بالله تعالى لا تفسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام
فان أبى قتل قاضيان فيما ينقض الاجارة من كتاب الاجارات ❀ رجل أظهر الفسق في
داره ينبغي أن يتقدم اليه أولا ابلاء للعذر فان كلف لم تعرض له لانه تركه وان لم يكف فالامام
بالخيار ان شاء حبسه وان شاء أذبه بالسياسة وان شاء أخرجته عن داره لان الكل يصلح تعزير له
من الواقعات الحسامية في الكراهية بعلامة السين ❀ تكرى دابة من بغداد الى الكوفة
فعلمه فقد بغداد وعلف الدابة على الأجر تكرى دابة بغير عنيها الى موضع فتجبت وضعفت
فعليه ان يأتي بدابة أخرى وان كانت الدابة بعينها فليس له ان يطالبه بأخرى وجيز في باب اجارة
الدواب ❀ وفي النوازل لو استأجر دابة الى بلدة ليحمل عليها من هناك حولة فجاء المكارى فقال
ذهبت وما وجدت الحولة ان صدقه المستكرى في ذلك فاجر الذهاب خاليه من غير حمل واجب
وأصل هذا في الجامع الصغير خلاصة في الفصل الرابع من كتاب الاجارات ❀ رهن دارا
لغيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتين لا يلزم الاجر فان السكنى بتأويل الملك كبيت سكنه أحد

(مبحث أظهر المستأجر شيئا
من الفسق في الدار ليس
للمؤجر اخراجه الخ)

الشركاء بلا عقد لا يلزم وان معدة للاستغلال وكذا السكنى بتاويل العقد كعقد الرهن فعلم ان
 ما ذكره وان لنظ العقد مع ذكر الملك غير مكرر كما ظنه البعض برأيه في نوع في المتفرقات من
 الفصل الثاني من كتاب الاجارات ١ والسكنى بتاويل ملك أو عقد في الوقف لا يمنع لزوم أجر
 المثل وقيل دار اليتيم كالوقف من المحل المزبور ٢ من سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه
 فاجر المثل على الرجل المتبوع من المحل المزبور ٣ (ط) لم يضمن منافع الغصب أى في
 ظاهر الرواية ويفتق بضمان في الوقف ومال اليتيم والمعدلة الغلة يعنى يجب أجر المثل (١) في الفصل
 الثالث عشر من الفصولين ٤ أهل بلدة ثقلت عليهم الموثقات فاستأجروا رجلاً باجر معلوم
 ليذهب الى السلطان ويرفع القضية ليخفف عنهم نوع تخفيف وأخذ الاجر من عامة أهل البلدة
 من الاغنياء والفقراء قالوا ان كان بحال لو ذهب الى بلدة السلطان تهيأ له اصلاح الامر في يوم
 أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل المقصود في يوم أو يومين وانما يحصل في مدة فان
 وقتوا للاجارة وقتاً جازت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة وكان له أجر المثل
 على أهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال
 فاضحان في أوائل باب الاجارة الفاسدة ٥ ثقلت الرتبة الدوائية على مصر فاستأجروا
 من يرفع شكواهم الى السلطان ان ذكروا الوقت جاز به يفتى والا برأيه في نوع في المتفرقات
 من الفصل الثاني من كتاب الاجارة ٦ اذا كانت لرجل أرض فيها مراعى فآجر مراعيها وأباعتها
 كل سنة بشئ مسمى يرعى فيها غنماً مسماة لم يجز ولو أخذ من هذا شيئاً فآجره ثم باعه جاز وكذلك
 مراعى الجبال والبرية ولو أن رجلاً زرع قصيلاً في أرضه ثم آجره من رجل يرعى فيه غنمه أو دابته
 كان باطلاً وعليه قيمة ما رعاها غنمه أو دابته من ذلك كافي للحاكم الشهيد من كتاب الشرب
 ٧ وتجوز الاجارة بقبض الوديعة بدون ذكر المدة ولا تجوز الاجارة للتقاضي والخصومة الا ببيان
 المدة وجيز في باب الوكالة في العقود من كتاب الوكالة ٨ استأجر رجلاً للبيع والشراء ولم يوقت
 لم يجز وان وقت جاز ويلزم الاجر حصـل البيع أم لا برأيه في الاستبضاع من كتاب الاجارات
 ٩ واجارة العقار قبل القبض قيل على الخلاف وقيل لا يجوز بلا خلاف لان المعقود عليه في
 الاجارة المنفعة ومنفعة العقار يتصور هلا كما قيل القبض بهلاك البناء فيمكن فيه الغرر وما لا
 يجوز بيعه قبل القبض لا تجوز اجارته لانها بيع منفعة فلا يجوز بيع العين لانه يتمكن غرر
 انفساخ العقد في الاجارة بهلاك المستأجر من المحيط للامام السرخسي في باب التصرف في
 المبيع قبل القبض من البيوع ١٠ اكثري دار اسنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار له
 ان فرغتها اليوم والافهسى عليك كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى يقر بالدار له قال
 محمد يلزمه ما سمي من الاجر قال هشام قلت لمحمد أو لا يجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر
 مثلها قال هذا حسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والاجعلتها بعد ذلك بما قال
 كل يوم فاضحان في كتاب الاجارة ١١ قال للمقرض اسكن دارى هذه الى ان أقضيك الدين أو
 اركب جارى هذا فهو اجارة فاسدة ان قال له وقت الاقراض لا قبله أو بعده ولو ان المقرض سلم
 هذا الجار الى السرح ففرسه الذئب ضمن المقرض قيمته لانه كان عنده باجارة فاسده فتكون
 أمانة فتمضمّن بالدفع الى غيره برأيه في نوع في المتفرقات من الفصل الثاني من الاجارات
 ١٢ وفي النوازل استقرض من آخر دراهم وسلم المستقرض الى المقرض جاره لمسكه ويستعمله
 الى شهرين حتى يوفى اليه الدراهم فالجار عند المقرض بمنزلة المستأجر اجارة فاسدة فان استعمله

(مبحث من سكن دار الوقف
 أو اليتيم بأهله وأتباعه فاجر
 المثل على المتبوع)
 (١) تقدمت هذه العبارة مع
 عزوها وهي مكررة في جميع
 النسخ التي بأيدينا اهـ مصححه

فعليه أجر مثله وكذلك إذا سلم إلى المقرض دارا يسكنها فبذمه جارة فاسدة ولا يكون رهنا من الذخيرة البرهانية في أواخر الأجازات قبيل الشفعة ﴿ رجل استأجر رجلا ليهدم جداره أوليئني حائطه كل ذراع بكذا أو قال (١) دارا ين درهمها يك باخيره بزن أو استأجر رجلا ليكسر حطبه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الأصل في جنس هذه المسائل أنه إذا استأجر انسانا بالعمل فإن كان عمالا لو أراد الأجير أن يأخذ في العمل للمحال يقدر عليه صحت الأجرة ذكرا ذلك وقتا ولم يذكروا أن يقول استأجرتك لتخزني عشرين مناه من الخبز بدرهم جاز أن كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالقدق ونحو ذلك وإن لم يبين مقدار العمل لكنه ذكرا ذلك وقتا فقال استأجرتك لتخزني اليوم إلى الليل بدرهم جاز أيضا لأنه وإن لم يبين مقدار العمل فقد ذكرا الوقت وبذكرا الوقت تصير المنفعة معلومة ولو قال (٢) بدنيك درهمين ديوار من بازكن جاز أيضا لأنه سمي له عمالا لو أراد أن يأخذ فيه للمحال يقدر عليه قصح الأجرة بين ذلك وقتا أو لم يبين ولو قال (٣) بدنيك درهمين خرمن من بادكن أن لم يذكرا ذلك وقتا لا يجوز لأنه استأجره لعمل لو أراد أن يأخذ فيه للمحال لا يقدر لأن التذرية لا تقوم به وإنما تقوم بالريح ولا يدري متى تهب الريح وإن بين ذلك وقتا فهو على وجهين أن ذكرا الوقت أو لائم الأجرة بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدرى هذا الكدس جاز لأنه استأجره لعمل معلوم وإنما ذكرا الأجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وإن ذكرا الأجرة أو لائم العمل بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس لا يجوز لأن العقد وقع على الأجرة أو لا وإنما يحتاج إلى ذكر الأجرة بعد بيان العمل فإذا كان العمل معدوما أو مجهولا صار ذكرا الوقت بعد بيان الأجرة للاستعجال أي على شرط أن يعمل اليوم ولا يؤخر فلم يكن ذكرا الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسألة السمسار رجل أهر سمسار يشتري له الكرايس أو دلالا لبيع له هذه الأتواب بدرهم لا يجوز هذه الأجرة لأن البيع لا يتم بالدلال وإنما يتم به والمشتري ولا يدري متى يبيح المشتري فإن ذكرا ذلك وقتا أن ذكرا الوقت أو لائم الأجرة بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع لي كذا أو تشتري جاز وإن ذكرا الأجرة أو لائم الوقت بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبيع لي كذا أو تشتري لا يجوز وهذا مسألة تذرية الكدس سواء فإذا فسدت الأجرة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل قاضيان في الأجرة الفاسدة ﴿ رجل يبيع شيا في السوق فاستعان من رجل من أهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الأجرة المعتبر في ذلك عادة السوق أن كانوا لا يعينون إلا بأجر يجب أجر المثل وأن كانوا يعينون في مثل ذلك بغير الأجر لا شيء له ثم في كل موضع يجب إذا أخذ الدلال الأجر ثم إن المشتري رد المشتري بالعيب بطريق هو فسخ أو لا يكون فسخا لا يسترد من الدلال ما دفع إليه من الأجر خلاصة في الخامس من الأجازات ﴿ الدلال في البيع إذا أخذ دلالته بعد البيع ثم انسخ البيع بينهما بسبب من الأسباب سلمت له الدلالة لأن الأجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الدلالة كالحياط إذا خاط الثوب ثم فقهه صاحب الثوب فإنه لا يرجع على الحياط بالأجر وكذا صاحب الدار إذا هدم الدار لا يرجع على البناء بشيء قاضيان في الأجرة الفاسدة ﴿ ولو استأجر رجلا لضرب الطبل للغزو والقافلة يجوز وأما للهو فلا خلاصة في الحظر والباحة من كتاب السير ﴿ دفع إلى رجل أرضا بيضاء سنين معلومة على أن يغرسها نخلا وشجرا وكما على أن ما أخرج الله تعالى من نخل وكرم وشجر فهو بينهما نصفان وعلى أن تكون الأرض بينهما نصفين أيضا فهو فاسد

(١) خذ هذه الدراهم وابن رهصا

(٢) بهذا الدرهم اهدم حائطى

(٣) بهذه العشرة دراهم ذكرا كدى هذا

فان قبضها وغرسها غراسا من عنده فاخرجت ثرا كثيرا كان جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغراس على رب الارض قيمة غراسه وأجر مثله فيما عمل قاضيخان في باب المعاملة من كتاب المزارعة ﴿ رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على ان يغرس المدفوع اليه فيها اغراسا على ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز من المحل المزبور ﴾ لوقال لرجل اعمل معي في كرمي حتى افعل في حقك كذا وكذا ثم أبى اختلاف المشايخ فيه ولو عمل في كرم رجل على طمع ان يزوجه بنته منه فلم يزوجه يرجع بالمثل شرط التزويج أولا اذا علم أنه يعمل لهذا الغرض قال الأستاذ ظهير الدين خالي لا يرجع لان المنافع انما تنقوم عندنا بالعقد خلاصة في آخر الفصل الرابع عشر من كتاب النكاح ﴿ وفي فتاوى الفضلي الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه كان يفتى وغيره من مشايخ زمانه يفتون بوجوب أجر المثل وبه يفتى لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون بالدلالة فكان لها أجر المثل بمنزلة الدلال في البيع فانه يسبق تحقق الاجر وان كان البيع من صاحب المتاع لا الدلال خلاصة في أواخر الفصل الثاني من الاجارات ﴿ وفي فتاوى أبي الليث ومن رعى غنم انسان اذا قال الراعي لصاحب الغنم لا أرى غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما ولم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنمه معه لزمه كل يوم درهم وترك صاحب الغنم غنمه عنده رضاعا قاله وفي الملتقط وكذا في اجارة الدور تتارخانية في الفصل الثامن من الاجارات ﴿ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتاويل ملك أو عقد كسكنه أحد الشرى يكن في الملك وأما في الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مشكلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس له ما ذلك ولا أجر عليهم كذا في وصايا القنية ﴿ لا تصير الدار معدة للاستغلال باجارتها بل انما تصير معدة له اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لا تصير معدة في حق المشتري ﴿ الغاصب اذا أجر ما منفعه مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدة فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يراد ما قبضه من السكنى بتاويل عقد سكنى المرتين أشباه في الغصب ﴿ رجل استأجر دارا وغاب وترك امرأته فيها ليس للأجر ان يخرجها والحيلة ان يؤجرها من آخر في بعض الشهر الذي يريد النسخ فاذا مضى ذلك الشهر ودخل الشهر الثاني تنفسخ الاجارة الاولى وتنعقد الثانية والآن له ان يخرجها من الدار هذا في النوازل وفيه امرأته لها دارا أجرتها من زوجها ثم ساذ فيها لا يجب الاجر خلاصة في الفصل الثالث من الاجارات ﴿ رجل أجر داره أو حانوته كل شهر بدرهم كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومناعه فيها لم يكن للأجر ان يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بنخصم فان اراد ان يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم يؤجر الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر تنفسخ الاجارة الاولى وتنعقد الثانية فيخرج المرأة من الدار ويسلم الى الثاني قاضيخان قبيل فصل الاجارة الطويلة ﴿ استعمل حجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل اذا كان معدا للاجارة من الملتقط للسيد الامام ناصر الدين رحمه الله وفي المحيط اذا كان لهذا الحجر أجر معروفه فيما بينهم يجب ذلك ولا يجب أجر المثل تجمع الفتاوى في الاجارة الفاسدة من الاجارات ﴿ رب الدار اذا امتنع عن تفريغ بيت الخلا لم يجبر لكن للساكن ان يفسخ الاجارة ولا يجبر على اصلاح

(مبحث استأجر رجل دارا
وغاب وترك امرأته فيها
ليس للأجر ان يخرجها الخ)

(مبحث لا يجبر رب الدار على
تفريغ بيت الخلا واصلاح
الميزاب وتطمين السطح الخ)

الميزاب وتطيق السطح أيضا منية في مسائل تسليم المعقود عليه من كتاب الاجارة ❦ اذا
خرج المستأجر من الدار وفيها تراب ورما من كاسته فعلى المستأجر اخراجه وكذا ما أشبه ذلك
عما هو ظاهر على وجه الارض وأما البالوعة واشباهها فليس على المستأجر تنظيفها استحسانا
وان اختلفا في التراب الفاهر فالقول قول المستأجر انه استأجرها وهو فيها وأما مسيل ماء الحمام
ظاهرا كان أو مسقفا فعلى المستأجر كنسه اذا امتلا ولو شرط رب الدار على المستأجر اخراج
ما أحدث فيها من تراب أو سرقين جاز خزانه الاكمل في كذب الاجارة ❦ وعمارة الدار وتطيقها
واصلاح ميزابها على الأجر وأما مسيل ماء الحمام وتفرغه على المستأجر في التاسع من اجارة
الخلاصة (بم) أجرة الأديب والختان في مال الصبي ان كان له مال والا فعلى أبيه وأجرة القابلة
على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب
أجر الطبيب عليه (بج) وأجرة سجان سجن القاذي لا يجب على المحبوس (ضط) قيل في زماننا
أجرة السجان يجب على رب الدين لانه يعمل له (علك) سفينة موقرة أمسكت وخاف ركابها الغرق
فخرج بعضهم واستأجر سفينة فنقل بعض الايمان والركاب حتى خفت وجرت وكان الركاب
راضين بما فعل فالأجرة على المستأجر والموافقة أولى قيمة في باب من يجب عليه الأجرة في دفع
الى ملاح طعاما بكييل فلما بلغ المقصد قال نقص طعامي وأنكر الملاح فالقول لصاحب الطعام
وعلى الملاح ان يكيله ويأخذ الأجر بحسابه اذا لم يدفع الأجر اليه فان كان دفع فالقول للملاح
ويقال لصاحب الطعام كله حتى يرد قدر ما نقص من الطعام من الأجر برأيه في النوع الثاني
من الفصل الحادي عشر من كتاب الاجارات ❦ استأجر عبد الخدمة مدة معلومة وعمل الأجرة
ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرد الأجر عليه وان مات العبد في يده لا ضمان
عليه ويرجع بالأجر فيأخذه وقوله حتى يرد الأجر عليه أي حصته ما بقي من المدة مجمع الفتاوى
في أول الفصل الثاني من كتاب الاجارات ❦ رجل استأجر أبا له لخدمته فله الأجرة لان خدمته
للدين غير مستحقة عليه شرعا بخلاف ما لو استأجره وابنه لخدمته لا تجب الأجرة سواء كان في
عباله أو لم يكن لان خدمة الابن لآبيه مستحقة عليه شرعا مختارات التوازل في متفرقات
الاجارة ❦ وفي الخلاصة لو امتنع أب الصغير من أداء الوظيفة الى المعلم يجبر على المراسم (أ) جون
حلوه وبنج شنبكي وعبدى مجمع الفتاوى في فصل الاعمال التي تصح الاجارة بها أولا ❦ ورأيت
في كتاب القوائد مثل صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها ان تسكن في دار
ولدها الصغير قال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج ليس لها ذلك لان
سكناها واجب على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان لها مال وان سكنتها بغير
أمر الزوج هل تأثم قال نعم وهل يجب عليها أجر المثل قال يتظر ان كان للصغير يد فائمة بمبحث
يقدر على المنع والتسليم بان كان الولد ولد عشر سنين أو أكثر لأجر عليه لانه لم يوجد التسليم وان لم
تكن للصغير يد فائمة بان كان الولد صغيرا يجب عليها أجر المثل وهو جواب المشايخ أما على جواب
الكتاب فلا أجر عليها لانها صارت غاصبة والفتوى على جواب المشايخ وقال القاضي الامام
نفر الدين جاز لا لام ان تسكن دار ولدها الصغير وان كان لها زوج ولا يجب عليها أجر المثل من
أحكام الصغار للاستروشن من مسائل الاجارات ❦ (شم وعلا) غصب صبياعا أو آجره وعمل
فالأجر للعاقدة (قع) الأجر للصبي قال ركن الأئمة الصباغي هو الصواب لانه ذكر في المنتقى آجر
عبده سنة ثم أقام العبد يئنه انه ولده أعققه قبل الاجارة فله الأجر لو قال اني حر وفخت الاجارة

(بحث أجرة الأديب والختان
في مال الصبي ان كان له مال
الخ)

(أ) مثل الخوان وأجرة المعلم
المسماة بالنجيس والعبدية

(مبحث يتيم استعمله اقرباؤه
عشر سنين بلا أجر فله بعد
البلوغ ان يطالب باجر مثله)

ولا يئنه له وأجبره المولى على العمل ثم أقام يئنه على حريته فلا أجر لاحد ولو كان غير بالغ فالاجر
في الفصيلين للغلام لانه كلقبط في حجر رجل قنية في باب اجارة غير المالك ﴿عج كب﴾
وغيرهم يتيم صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله اقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر
سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم بأجر مثله فيها قنية في أوائل كتاب الاجارة ﴿يتيم لأب له
ولا أم استعمله اقرباؤه مدة في أعمال شتى بلا اذن الخا كم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد
البلوغ ان كانوا يعطونه من الكسوة والكفاية ما لا يساوي أجر المثل بزانية في نوع في
المتفرقات من الفصل الثاني من كتاب الاجارة ﴿وفي الولو الجنية والنصاب اذا أراد الوصى ان
يستأجر دار اليتيم لنفسه ولا يكون غاصبا يؤجره من زوجته ويهب لها من ماله قدر الاجرة
فتؤدى المرأة الاجرة ويسكن فيه قال وقال القاضي الامام الوصى ان يستأجر دار اليتيم لانه
يجعل ماله ليس بمال مالا أدب الأوصياء في الاجارة سئل عن شخص عاقد رب السفينة على ان
يحمل له كذا الى مكان كذا فسافرت السفينة وانكسرت في بعض الطريق هل يستحق شيأ من
الاجر واذا استأجر رب السفينة ملاحا فيها بأجرة معلومة ذهبا او اياها فهل يستحق من الاجرة
بقسطها واذا هال البحر عليهم وتحققوا الغرق ان لم يلقوا بضاعتهم فالتقوا بعضها في البحر ف
الحكم في ذلك أجاب اذا غرقت السفينة أو انكسرت بغير صنع ربها الا ضمان عليه ولا أجر له
وان كان بصنعه فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاه أجره بحسابه وان شاء في
مكان الجمل ولا أجر له والملاح يستحق من الاجرة بقسطها واذا تراضوا على الاقاء فالغرم على
الرؤس لانه لحفظ النفس وهم فيه سواء من فتاوى قارئ الهداية ﴿خ﴾ رجل استأجر ربحي
ماء وبيتها ومتاعها مدة معلومة بأجر معلوم فانقطع الماء سقط من الاجر بحسابه فان لم تنقض
الاجارة حتى عاد الماء لزمته الاجارة فان شرط عليه الاجر وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان
اختلفا في قدر الانقطاع فالقول قول المستأجر وان اختلفا في نفس الانقطاع يحكم الحال نقد
الفتاوى في الباب الحادى عشر من الاجارات وكذا في السكرى ﴿استأجر ربحي ماء كل شهر بأجر
مسمى فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فالمستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل وهذا نص
بان الاجارة لا تنسخ بانقطاع ماء الربحي كالعبد المستأجر اذا أبق في مدة الاجارة فان لم تنسخ حتى
عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزوال موجب الفسخ ويرفع عنه الاجر بحساب ذلك قال
بعضهم معناه بحساب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام من الشهر سقط
من الاجر الثلث قال شيخ الاسلام هذا هو الاصح لان ظاهر الرواية يشهد له هذا فانه قال في
الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو
كانت منفعة السكنى معقودا عليهم مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى وذكر
القدورى في شرحه ان من استأجر ربحي ماء سنة فانقطع الماء بعد ستة أشهر فأمسك الربحي حتى
مضت السنة عليه الاجر لستة أشهر ولا شيء لما بقي وان كان البيت يتقع بغير الطحن فعليه من
الاجر بحصته تتارخاينة نقلا عن واقعات الناطق في الفصل الثامن عشر من كتاب الاجارات
ملخصا ﴿استأجر منزلا من دار وفيها سكان فأدخله الدار وخلي بينه وبين المنزل ثم قال بعد مدة حال
بني وبين المنزل فلان يحكم الحال ان فيه اقلان لا يلزم الاجر وان فيها المستأجر يلزم بشهادة
الظاهر وان خاليا يجب أيضا لوجود التخلية بزانية في الثالث من الاجارات ﴿رجل استأجر
أرضا ليزرعها فزرعها فأصاب الزرع آفة فهلك أو غرقت الارض ولم ينبت فعليه الاجر تاما ولو

غرقت قبل ان يزرعها فلا أجر عليه قال في المحيط والفتوى على انه لا أجر على المستأجر فيما بقي من
المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر بالارض وكذا لو منه هلك
غاصب لان في المسئلة الاولى يمكنه ان يزرع آخر فان غرقت قبل ذلك لا يمكنه ولو قبل الارض ولم
يزرعها حتى مضت السنة يجب تمام الاجر وفي الفتاوى رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها ولم
يجد الماء ليسقيها فيبس الزرع سقط الاجر عنه سواء استأجرها بشربها أو بغير شربها كذا
اختار الفقيه أبو الليث رحمه الله بمنزلة ما لو استأجر الرعي فانقطع الماء فيض كركي في نوع في
اجارة العقار والضيايع من كتاب الاجارات ﴿١﴾ آجر دارا شهرا وسكن المالك فيها معه وقال
المستأجر لا أعطيك الاجر لعدم التخلية فعليه الاجر بحساب ما في يده لانه استوفى بعض المعقود
عليه بزازية في الفصل الثالث من كتاب الاجارات ﴿٢﴾ وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة
فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا فان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا خاتمة في فصل
ما يتقضى بها الاجارة من كتاب الاجارات ﴿٣﴾ (ق) أخرج هذه الحنطة من الكدس بالذرة كل
غور بكذا ان قال منه فسد وان أطلق يجوز في غور واحد كالبيع نقد الفتاوى في الاستصناع
من كتاب الاجارات ﴿٤﴾ استأجر قلم المكتب جازا بين الوقت أو الكفاية ﴿٥﴾ الاستئجار على كتابة
المصحف جائز وكذا القبالة ولا يكره استأجر للاحتطاب أو للاحتشاش أو للاصطيد جاز ولا يعلم
الفقيه والقرآن لا وقيل لتعليم القرآن جاز ووجب المسمى وبه يقتضى منية المفتي في مسائل
الاعمال التي تصح الاجارة فيها ﴿٦﴾ وفي الجامع الصغير واذا استأجر الرجل رجلا ليداهب
الى البصرة ويبيع بعينه فذهب ووجد بعضهم ميتا وجاء بمن بقي فسله من الاجر بحسابه وفي
الخاتمة قالوا هذا اذا كان عياله معلومين (م) حكى عن الفقيه أبي جعفر انه قال تأويل المسئلة
اذا كانت المؤنة تقل بنقصان العدد وأما اذا كانت مؤنة الكل والبعض سواء يجب جميع
الاجر في الحادى والعشرين من اجارات التارخاتية ﴿٧﴾ ادامات أحد المتعاقدين والزرع بقل
يترك بالمسمى وان مضت المدة والزرع بقل يترك باجر المثل لان الحاجة هنا الى الانعقاد وفي
الاولى الى البقاء وعن الثاني مضت مدتها والزرع بقل يترك باجر المثل في الاستحسان ان
اختصما وان لم يختصما حتى حصده من الاجر بحساب ذلك ولا يتصدق رب الزرع بالنضل
وان مضت مدتها ولم يخرج الزرع فسخت وردت الارض الى مالكها فان خرج بعد ذلك ردت الى
صاحب البذر وله الزرع وعليه أجر المثل وكذا لو لم يختصما حتى حصده بزازية في مسائل موت
أحد المتعاقدين من كتاب الاجارات ﴿٨﴾ مستأجر الكرم دفعه معاملة الى المؤجر ان كان المالك
باع الاشجار كما هو أحد الطريقين يصح وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الآخر لا يجوز
بزازية في الفصل الثانى من الفصل السابع من كتاب الاجارات ﴿٩﴾ وعن الثانى استأجر أرضا
للزراعة وانقطع الماء وبقي شيء من المدة ما يصلح ان يزرع غربا ولم يخصم ولم يتقضى حتى تمت المدة
لزم تمام الاجر وان خاصم له نقض الاجارة وينقص من الاجر بحسابه وان لم يصلح أن يزرع غربا
لا يلزمه الاجر فيما بقي وان لم يخصم بزازية في الفصل الاول من الفصل السابع من كتاب
الاجارات ﴿١٠﴾ ولا تجوز اجارة الشجر والكرم بأجر على ان يكون الثمر له وكذا ألبان الغنم وصفها
ولو استأجر الشجر مطلقا قال خواهر زاده لقائل ان يقول بالجواز فيصرف الى شدة الشياح عليها
أو الدابة وبعدمه لان المنفعة المقصودة منها الثمرة من اجارة الاشياء (في اجارة الظئر) لا باس
أن يستأجر المسلم الظئر الكافرة أو التي قد ولدت من فجور ولا باس ان ترضع المسلمة ولدا لكافر

(مبحث اجارة الظئر)

منية المفتى قبيل مسائل استيجار الراعي من كتاب الاجارة ❦ وان استأجر لترضع فأرضعت بشدي
جاريته تستحق ولو شرط عليها أن ترضع بنفسها اختلف المشايخ والوجه ان تستحق منية
في مسائل تسليم المعقود عليه من كتاب الاجارة ❦ ولودفعت الظئر الصبي الى جاريته لترضعه فلها
الاجر بخلاف ما اذا أرضعته بلبن البقرة أو الشاة فيض كركي في نوع اجارة الظئر من كتاب
الاجارات وفي المحيط القياس في اجارة الظئر ان لا تجوز كما اذا استأجر بقره ليشرب لبنها وفي
الاستحسان تجوز لقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن الآية وهذا العقد لا يرد
على اللبن بل على التريبة فيدخل اللبن تبعاً كما اذا استأجر وراً فليكتب له فالخبر يدخل في الاجارة
تبعاً ولو ضاع الصبي من يد الظئر أو وقع فوات أو سرق شيء من حلي الصبي أو ثيابه فلا ضمان على
الظئر وطعام الظئر وكسوتها عليها اذا لم يشترط ذلك في عقد الاجارة انه على المستأجر وما يضر
بالصبي فهو الخرج من منزل الصبي زماناً كثيراً أو ما أشبهه تمنع عنه وما لا يضر لا تمنع عنه ❦ ولو
جمل رجل الدقيق الى منزله واستأجر امرأته لتخبزه ان أراد أن يبيع الخبر لها لاجر وان كان
ليأكلوا الأجر لها وفي الاصل رجل استأجر ظئراً لترضع ولده بطعامها وكسوتها مدة معلومة
جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحساناً في الظئر وحدها ولها الوسط وعندهما لا يجوز
ولو بين جنس الثياب وطولها وعرضها وصفتها وبين كيل الطعام وصفته جاز بالاتفاق وترضع
الولد في بيتها الا أن يشترط الرضاع في منزلهم (١) فان ذكر المدة سنتين فوات الولد بعد سنة فلها من
الاجر بحسب ذلك فيض كركي في نوع في اجارة الظئر من كتاب الاجارات ❦ ولزوج الظئر ان
يبتل الاجارة ان فعلت بغير اذنه سواء كانت الاجارة تشينه أو لا فلوانقضت مدة الاجارة وقد
ألفها الصبي بحيث لا يأخذ الصبي ثدي الغيران كانت معروفة بالظئرة لم يكن لها ان تترك
الاجارة الا من عذر وان كانت لا تعرف بذلك لها ان تأتي والاجنية والمحرم فيه سواء وليس
لهم ان يخرجوها من غير عذر والعذر ان لا يأخذ الصبي ثديها أو يقي لبنها أو حبلى أو ظهرت
سارقة أو ظاهرة الفجور أو سيئة الخلق أو بذيبة اللسان أو أرادوا سفرها ولا يخرج معهم والعذر
من جهتها ان تمرض أو لم يرض زوجها من المحل المزبور ❦ (في ضمان الاجير المشترك والخاص)
اختلفت عبارة المشايخ في الحد الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر
بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم النفس وبعض المدة ولا
يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير
واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد محيط برهاني في الفصل الثامن والعشرين
من الاجارات ❦ الاجير الخاص لا يضمن ما هلك في يده بلا صنعه أو هلك من عمله المأذون فيه
بالاجماع ولا ينقص شيء من أجره والاجير المشترك ضمن ما جنت يده بالاجماع وكذا ما هلك في
يده بلا صنعه عندهما لو أمكن التحرز عنه والالا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وزفر والحسن
رحمهما الله لا يضمن وهو قياس سواء هلك بامر يمكن التحرز عنه كسرقة وغصب أو لا يمكن
كحرق غالب أو غارة غالب وقيل قول أبي حنيفة رحمه الله قول علي رضي الله عنه وقولهما قول
عمر رضي الله تعالى عنه ولاجل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون الفتوى بالصالح على النصف
جبراً على القولين وقيل يفتى بقول أبي حنيفة وقيل قوله قول عطاء وطاوس وهما من كبار
التابعين وقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما وبه يفتى
احتشاماً للعمر وعلي وصيانة لأموال الناس في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين ❦ ليس

(١) وان كان العرف فيما
بين الناس أن الظئر ترضع
الصبي في منزل الاب لزمها
ذلك كذا في الخلاصة

للمستأجر ان يضرب الغلام وله ان يضرب الدابة المستأجرة للركوب برازية في آخر الفصل الثاني من الاجارات ❦ الاجير لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الاخير وفي قوله الاول وهو قولهما يبرأ في الفصل الثالث والثلاثين من القصولين ❦ والمودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق برئ عن الضمان بخلاف ما اذا جحد الوديعة أو منع حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة الاصح انه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق من وديعة فيض الكركي ❦ اكرى سفينة ليحمل الحنطة المعينة الى موضع فحمل صاحب السفينة تلك الحنطة في سفينة أخرى استحق الاجر المسمى لان بين السفينتين لا تفاوت في الحمل ذكره الشيخ الامام الكبير البقالى ذخيرة في أواخر الفصل الخامس والعشرين من كتاب الاجارات ❦ لو استأجر دابة بعينها أو سفينة بعينها ليحمل عليها طعاما فحمل الملاح في سفينة أخرى أو على دابة أخرى وبلغه محله لزمه الاجر تاما ولا يضمن ما تلف وغرق لقلة التفاوت خزانة الاكل قبيل المسائل المنقولة من العيون من كتاب الاجارات

* (كتاب العارية) *

ولو قال أعزني دابتي أو ثوبك فان ضاع فأنا ضامن فالشرط لغو ولا يضمن مضمرات في كتاب العارية ❦ استعار قلادة ذهب فقلده صديقا فسرقته فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن ضمانات اللغاة في النوع الثاني من مسائل العارية ❦ (فقط) استعار دابة الى موضع كذا فله ان يذهب عليها ويحيي ويعيرها من غيره فلو لم يسم موضعها ليس له اخراجها من المصر وفيه للمستعير ان يركب دابة العارية في الرجوع بخلاف المستأجر (فش) استعارها شهرافه هو على المصر وكذا في اعارة الخادم واجارته وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصر (ذ) وعن أبي يوسف رحمه الله استعار دابة أو ثوبا حتى وقع على استعماله في المصر ثم خرج به ما عن المصر فان استعملها ما ضمن وان لم يستعملها ما في الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المصر كما في المصر وضمن في الدابة لانها مجرد الخروج وتصير عرضة للتلف فيكون اخراجها تضييعا له (١) معنى في ضمان المستعير من الفصل الثالث والثلاثين من القصولين ❦ وفي المتن استعار محملا أو فسطا طاهو في المصر فسافر به لم يضمن ولو سافر سيف استعاره للضرب أو عمامة استعارها للتعلم ضمن والفرق ان المحمل كالفسطاط يستعمل خارج المصر عادة فيكون اعارته ما اذا سافر بهما بخلاف السيف والعمامة لكن على قياس مسئلة اخراج الثوب ينبغي ان لا يضمن بالسفر بهما أيضا وعلى قياس مسئلتهم ما ينبغي ان يلزمه الضمان في الثوب أيضا كما في اخراج دابة العارية قال في الذخيرة ويجوز ان يفرق بينهما وبين مسئلة الثوب بالتأمل فلينأمل فيه والله تعالى هو الموفق ضمانات للفضل الجالى في ضمان العارية ❦ (شي) ان المستأجر أو المستعير لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى في الثالث والثلاثين من القصولين ❦ استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا ليس بالجمادة ضمن ولو عين فسلك طريقا آخر لو كانا سواء لم يضمن ولو أبعد أو غير مسلول أو مخوف ضمن (قت) استعارها الى مكان ففي أى طريق ذهب لم يضمن بعد أن كان طريقا يسلكه الناس الى ذلك المكان اذا لم يعين طريقا ولو طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف من المحل المزبور ❦ رجل استعار جارا الى الطاحونة فأدخله المربط الذي يكون ثمة

(١) قوله فيكون اخراجها تضييعا له كذا في النسخ التي بأيدينا وقد سبق وياتي له كثيرا ان يؤنث ضمير المذكر ويذكر ضمير المؤنث فليستبه ام يحكمه

وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الجار فسرق الجار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس بتضييع
فاضيخان فيما يضمن المستعير من كتاب العارية * ولو استعار كتابا فضاع ثم جاء صاحب الكتاب
وطالبه بالرد فلم يجبه بالضياح ووعدله الرد ثم أخبره بالضياح قال بعضهم ان لم يكن آيسا من
وجوده لا ضمان عليه وان كان آيسا من وجوده يكون ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا
يقبل دعوى الضياح منه لانه مناقض فاضيخان في فصل في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب

(كتاب الوديعة)

الامين يصدق فيما يدعي من براءة نفسه عن الضمان لانه يكون منكر الضمان ولا يصدق في
ايجاب الضمان على الغير كالمودع اذا قال دفعت الوديعة الى الرسول وأنكر الرسول ذخيرة
في أواخر الفصل الخامس من الوكالة * والحاصل ان في كل موضع كان المال أمانة في يده فالقول
قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الايفاء ولا
يكون القول قوله مع اليمين مجمع الفتاوى في مسائل الاستحلاف من كتاب الدعوى نقلا عن
فصول الاستروشي * رجل له على آخر ألف درهم فارسل اليه رسولا ليقبضها منه فقبضها
ودفعها الى المرسل فانكر ذلك المرسل فالقول قول الرسول مع يمينه لانه مودع * المودع اذا مات
فقال ورثته قدر الوديعة في حياته لم يقبل قولهم والضمان واجب في مال الميت فان أقام الورثة
البينة على اقرار الميت انه قال في حياته رددت الوديعة تقبل * المودع اذا قال ذهبت الوديعة من
منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع يمينه خلافا لما لك لانه أمين أخبر عما يتصور فيقبل
قوله مع يمينه * المودع اذا قال وضعت الوديعة بين يدي ثم قت ونسيتها فضاغت يضمن ولو قال
وضعتها بين يدي في داري ان كان مما لا يحفظ في عرصة الدار كصرة الذهب والفضة ونحوهما
يضمن أيضا والا فلا * رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلطا ستين وأخذ العشرة
ليردها فهلكت في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة
حدادي في أواخر كتاب الوديعة * ألقى دراهم الوديعة في الجيب ولم تقع في الجيب وهو ظن انها
وقعت في الجيب فضاغت يضمن خلاصة في الفصل الاول من الوديعة * ألقها من في عيال
المودع ضمن المتلف صغيرا أو كبيرا أو قناجيرا لا المودع في استعمال الوديعة من الفصل الثالث
والثلاثين من الفصولين * للمودع دفع الوديعة الى من في عياله كولد له ووالديه وامرأته
وأجيره مسانمة أو مشاهرة لا مباومة فمن يضمن المودع بالدفع اليه من الفصل المزبور * ولو
نام ووضع الوديعة تحت رأسه أو جنبه يبرأ وكذا لو وضعها بين يديه وهو الصحيح قالوا انما يبرأ
في الفصل الثاني لو نام قاعدا أما لو نام مضطجعا ضمن في الحضر لا في السفر (عده) يبرأ قاعدا
لا واضعا جنبه على الارض وفي السفر كما مر * جعل ثياب الوديعة تحت جنبه لو قصد الترفق ضمن
لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا فصولا فيما يضمن به المودع من
الفصل المزبور * كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم سواء كان في حياة مستحقها أو بعد
موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا
بينته بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوكالة في القول للامين مع اليمين الا اذا كذبه
الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اشباه من كتاب الامانات

قوله لان ذلك القدر الخ
بحاشية الاصل يعني أن خمسة
أسداس العشرة من الخمسين
وسدسها من العشرة فقط

وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الوديعة أجنبي والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصفار ضمن
 ان أمكنه دفعه أما لو لم يمكنه منعه لخوفه من ضرره وزعارته لم يضمن ضمانات الجمالي في ضمان
 الوديعة ولو قال أودعها عند أجنبي ثم ردها على فهلكت عندي وكذب المودع ضمن الا ان
 يبرهن اذا قُرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الابينة وكذا لو قال بعثت بها
 اليك مع أجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع وانكر المودع الرسالة ضمن
 وصديق المالك ولم يرجع المودع على الرسول لو صدقه أنه رسوله ولم يضمن له ضمان الدرك الا ان
 يكون المدفوع قائما ف يرجع فصولا فيما يصدق المودع من الثالث والثلاثين قال ربه
 سر المودع من أخبرك بعلامة كذا فادفع اليه فاخبره رجل بتلك العلامة فلم يصدق ولم يدفع اليه
 لم يضمن اذ يتصور أن يأتي غير رسوله بتلك العلامة فصولا في طلب الوديعة وردهامن الفصل
 المزبور في فتاوى أبي الليث رجل أودع رجلا زنبلا فيه آلات التجارين ثم جاء واسترده وادعى
 أنه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبيل ولا أدري ما فيه فلا ضمان على
 المودع ولا يمين عليه أيضا لانه لا يدعى عليه صنعا وكذلك اذا أودع عند رجل دراهم في كيس
 ولم يزن على المودع ثم ادعى انها كانت أكثر من ذلك وقال المودع قد قبضت الكيس ولا أدري
 كم كان فيه فلا ضمان عليه ولا يمين قيل وينبغي ان يحلف فان حجه الله تعالى يقول
 القول قول الغاصب والمودع في المقدار مع يمينه من المحيط البرهاني في الرابع من الوديعة
 في العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها غدا فجاها غدا فقال المودع ضاعت
 الوديعة يسئل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعد اقرارك فان قال قبل اقرارك يلزمه
 الضمان للتناقض لان قوله اطلبها غدا اقرار منه انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا
 وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض المالك اذا قال للمودع اذا جاء أخى اليك
 فادفع الوديعة اليه فجاء أخوه اليه وطلب الوديعة فقال غدا فلما عاد اليه غدا قال هلكت يضمن
 خلاصة في الرابع من الوديعة قال ربه ادفعتها الى فلان فقال المودع دفعتها اليه وقال
 ذلك الرجل لم يدفعها الي قال ربه لم تدفعها اليه فالقول للمودع في حق براءة نفسه لافي حق
 ايجاب الضمان على المدفوع اليه وربه الوأمر المودع بصرف الوديعة الى دين ربه فقال المودع
 صرفت وانكر ربه اصدق المودع في براءة نفسه لا على رب الدين حتى يبقى دينه على ربه كما كان
 فصولا في طلب الوديعة وردهامن الفصل الثالث والثلاثين تختم بخاتم الوديعة قيل يضمن
 في الخنصر والبصر لافي غيرهما وبه يفتى وقيل يضمن في الخنصر لافي غيره بماثله المرتين وتضمن
 المرأة مطلقا لانه استعمال منها في استعمال الوديعة واستهلا كهامن الفصل المزبور رجل
 دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل
 ليدفعها الى فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع
 حيا ضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الاخر في عماله فلا ضمان عليه قاضيان فيما بعد تضامعا
 من كتاب الوديعة أودع رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره
 ضمن نصيبه ولا يكون بهذا وصيا ولو قال فادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفع اليه في آخر
 الفصل الثامن والعشرين من الفصولين وفي الذخيرة دفعها أي المودع الوديعة الى وارث
 ربه وفي التركة دين ضمن للغرماء بخلاف مودع الغاصب فإنه اذا ردها على الغاصب لا يضمن لرده
 على من أخذ منه ضمانات الفضيل الجمالي في باب دفعها الى الغير من ضمان الوديعة (قع) وضع

الوديعة مع ثيابه على شط النهر واعتسل ولبس ثيابه ونسي الوديعة ضمن وكذا لو سرقت حين
انغمس ضمن فيما يضمن به المودع وما لا من الثالث والثلاثين من الفصولين ﴿١﴾ ولو ادعى
الوديعة فانكر فاقام المدعى بينة على الابداع ثم ادعى المدعى عليه الهلاك أو الردان قال في
الجواب والانكار ليس للتعلي شيء يسمع هذا الدفع لامكان التوفيق ولو قال ما أودعني أصلاً
لا يسمع لعدم الامكان في الفصل السابع من العمادية ﴿٢﴾ (ص) في التركة دين فدفع المودع
الوديعة الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن و (خ) لو مستغرة ضمن وهذا اذا لم يوثق والافله
الاخذ وأداء الدين منه في الثامن والعشرين من الفصولين ﴿٣﴾ رجل غاب عن منزله وخلف
امرأته وكان في يده وديعة فلما رجع طلب فلم يجد فهدأ على وجهين اما أن كانت امرأته أمينة او
غير أمينة متهمه ففي الوجه الاول لا يضمن لانه غير مضيع فان له ان يحفظ الوديعة بيد من في عياله
وفي الوجه الثاني مضيع واقعات في الوديعة بعلامة النون ﴿٤﴾ (ن) خرج المودع وترك الباب
مفتوحاً ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الداخل (عده) دفع خقه
الى خفاف ليصلحه وتركه في دكانه ليلا فسرق برئ لو في الدكان حافظ أو في السوق حارس والا ضمن
(ذ) كان (ط) يفتي بالبراءة مطلقاً وقيل يعتبر العرف لو كان العرف ان يتركوا الاشياء في
الحوانيت بلا حارس ولا حافظ يبرأ لو كان العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدار والحانوت
مفتوحاً ولو كان عرفهم كذلك يبرأ جامع الفصولين فيما يضمن به المودع من الفصل الثالث
والثلاثين ﴿٥﴾ والمودع لو ربط سلسلة باب قيطونه بحبل ولم يقفله يعتبر العرف كما امر والقبطون
بيت توضع فيه الامتعة فصولين في ضمان المودع من الفصل المزبور ﴿٦﴾ ادعى الردأ والهلاك
وادعى ربهما الاقلاق فالقول للمودع ولو برهنا قيل تقبل بينة المودع أيضاً وقيل تقبل بينة المالك
لانها تثبت الضمان فصولين فيما يصدق فيه المودع من الفصل المزبور ﴿٧﴾ (ح) أودع نحو
عنب وبطيخ وغاب فبات المودع ثم قدم المودع بعدمدة يعلم أن تلك الوديعة لا تبقى لتلك المدة فهو
دين في مال الميت اذا لم يعلم حالها ولعل المودع أتلفها فصولين في استعمال الوديعة واستهلاكها
من الفصل المزبور ﴿٨﴾ وليس للمودع ان يدفع الوديعة الى الاجنبي ولو دفعها فهلكت في يد الثاني
ان هلكت قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف وان هلكت بعد
المفارقة فالاول ضامن بلا خلاف أما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا
اذا كان الدفع الى اجنبي بلا عذر فان كان بعذر فلا ضمان على المودع عندنا حتى (١) اذا احترق
بيت المودع وأخرجهما مع متاعه ووضعهما في منزل جاره فلا ضمان عليه استحساناً ذخيرة في أول
الوديعة ﴿٩﴾ ولو قال كنت في السفينة فغرقت فناوات الوديعة انساناً لا يصدق الا بينة وكذا
لو قال وقع الحريق في بيتي فناوت الوديعة انساناً لا يصدق الا بينة قاضيان في فصل فيما بعد
تضييعاً من كتاب الوديعة ﴿١٠﴾ رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الى هذا
المال حبستك شهراً أو ضربتك ضرباً لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع كان ضامناً وان قال
له ان لم تدفع الى المال أقطع يدك أو أضربك خمسين سوطاً فدفع اليه لا يكون ضامناً لان دفع مال
الغصب الى الجائر لا يجوز الا أن يخاف تلف عضواً أو الضرب المتوالي يخاف منه التلف وسباً في
أجناس هذا في كتاب الاكراه من المحل المزبور ﴿١١﴾ (وله حفظها) أي الوديعة (بنفسه أو أمينه)
لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال انما يجوز بشرط تحقق الامانة وعند تحققها لا حاجة
الى كونه عيالا قال في الذخيرة ولو دفعها الى أمين من أمثاله وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى

(١) وفي المتن اذا علم ان
الحريق وقع في داره فالقول
له والا فلا برأيه في الثالث
من كتاب الوديعة وكذا في
الخلاصة

من الاصلاح والايضاح في الوديعة (بو) احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر
 يضمن اذا تمكّن من حفظها بنقلها الى مكان آخر قال رضي الله عنه ويعرف من هذا
 كثير من الوقعات قنيسة في الوديعة ﴿ قال محمد بن سلمة رحمه الله في أهل السوق اذا قاموا
 واحد بعد واحد وتركوا السوق فضاع شيء من السوق يضمن الاخير منهم لانهم ائتموه فيما
 يجوز للمضارب من مضاربة الخائصة ﴿ سوق قام من حانوته الى الصبلة وفي حانوته ودائع
 فضاع شيء منها لا ضمان عليه لانه غيره ضيع لما في حانوته لان جيرانه يحفظونه لأن يكون هذا
 ايداعا من الجيران فيقال ليس للمودع أن يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة
 بعلامة النون ﴿ رجل من أهل المجلس اذا قام وترك كتابه فهلك فهم ضامنون وان قاموا واحدا
 بعد واحد فالضمان على آخرهم لان في الوجه الاول الكل حافظون وفي الوجه الثاني تعين الآخر
 حافظا من المزبور في الغصب بعلامة النون

(كتاب الرهن)

(ق) اختلفا في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذي رهنته عندي
 قال قول للمرتهن (م) اختلفا فقال الراهن هلك في يدك وقال المرتهن لا بل في يدك بعد أن قبضته
 بحكم الرهن قال قول للراهن والبيينة بينته وان قال المرتهن هلك في يدك قبل ان أقبضه بحكم
 الرهن قال قول للمرتهن والبيينة بينة الراهن نقد الفتاوى في الباب السادس من الرهن
 ﴿ فلورهن قروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن
 بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لان كل ربع من القرومرهون ربع الدين وقد بقي من
 القرومرهون ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه بزازية في الثالث من كتاب الرهن ﴿ وفي المنية
 للمرتهن بيع الرهن باجارة الحاكم وأخذ دينه ان كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته
 بزازية في السادس من الرهن ﴿ ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد باعه باذن القاضي
 ويكون ثمنه رهنا وان باعه بلاذن القاضي ضمن بزازية في الرهن في نوع في تصرفهما وكذا في
 الخائصة ﴿ اذا غصب الرهن غاصب يخرج عن ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم حتى ان
 للمرتهن ان يأخذه من الغاصب فيرده الى الراهن أما اذا آجره الراهن من المرتهن يخرج من
 الرهن فلا يعود أبدا لان الاجارة عقد لازم فالأقدام عليه يكون فسحا للرهن مجمع الفتاوى في
 تصرف الراهن والمرتهن من كتاب الرهن ﴿ (ق) غصب من المرتهن الدار المرهونة فهو
 كالهلاك الا اذا كان الراهن أباح له الانتفاع فغصب منه في حالة الانتفاع فله ان يطالب الراهن
 بالدين نقد الفتاوى في الرابع من الرهن ﴿ (ق) رهنه عند آخر بعدما سلمه الى المرتهن
 الاول وأخذه بغير اذن الاول وسلمه اليه لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى الاول دينه لا يكون
 للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن من المزبور في الثالث من
 الرهن ﴿ (جو) رجل رهن بئرا وأباح للمرتهن الانتفاع بها فعمد المرتهن حتى زاد الماء
 فانه يدفع كذلك الى الراهن عند أداء الدين لان المرتهن اذا عمر المرهون بغير أمر الراهن يكون
 متبرعا من المحل المزبور ﴿ (جو) الراهن اذا أباح للمرتهن أكل منال البستان المرهون
 أو من لبن الشاة المرهونة اذا لم يكن مشروطا فلا بأس لانه حينئذ لم يكن قرضا فيه منفعة فلا
 يكون ربا بخلاف ما اذا كان مشروطا من المحل المزبور ﴿ ولورهن الاب لدينه عبد طفله

جازوكذا الوصي فان هلك لزمه ما مثل ما سقط به من دينه ما ولو رهنه الاب من نفسه أو من ابن آخر
صغيره أو من عبده تاجر لا دين عليه صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي لليتيم في كسونه
أو طعامه ورهن به متاعه صح وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين
ملتقى الاجر في باب ما يجوز ارتهاه ^{٢٢} اذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير
رضا المرتهن تصرفا يلحقه الفسخ كالبيع والاجارة والكابة والصدقة والهبة والاقرار ونحوها
لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتهن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس واذا قضي الراهن الدين
بطل حق الحبس ونفذت تصرفات الراهن وفي شرح الطحاوي وان أجاز المرتهن تصرف الراهن
نفذ وبطل الرهن والدين على حاله الا في البيع خاصة انه يكون الثمن رهنا مكان المبيع وكذلك
لو كان التصرف في الابتداء باذن المرتهن نفذت تصرفاته (م) وان تصرف تصرفا لا يلحقه
الفسخ كالعتق ونفذ وبطل الرهن عندنا تارة خاصة في الثامن من الرهن ^{٢٣} وصح عتق الراهن
الرهن وتدبيره واستيلاده فان كان موسرا طولب بدينه ان حالا وأخذت قيمة الرهن فجعلت
رهنا مكانه لو مؤجلا وان كان معسرا سعى المعتق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على سيده
والمدبر وأم الوالد في كل الدين بلا رجوع ملتقى الاجر في باب التصرف في الرهن ^{٢٤} يبيع المرهون
غير نافذ في حق المرتهن وليس للراهن والمترتهن حق الفسخ كالمستأجر ويعتق بان يبيع المستأجر
والمرهون صحيح لكنه غير نافذ في بعض المواضع أنه فاسد ومعهناه انه غير نافذ في حق المستأجر
والمترتهن لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أو تمت الاجارة لزم البيع واذا علم المشتري بكونه
مرهونا أو مستأجرا عندهما يملك النقص وعندنا الثاني وبه أخذ المسايخ أنه بطل النقص اذا لم
يكن عالما بزيادة في المتفرقات من كتاب الصرف ^{٢٥} ولو وقف (١) ما اشتراه قبل قبضه أو ما رهنه
بغيره أو تساه به صح ويجبره القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف
وباعه ما عليه بخلاف عتق المرهون لعدم امكان رفعه بعد زواله وبخلاف الوقف بعد الاجار
والنسليم الى المستأجر لعدم تعلق حقه به اليه اسعاف في فصل ما يجوز وقفه وما لا يجوز
^{٢٦} اذا رهن عند الانسان ثوبا فقتل للمترتهن ان لم أعط مالكا الى كذا وكذا فهو يبيع بمالك
علي قال محمد لا يجوز ذلك قاضيان فيما يجوز رهنه وما لا يجوز من كتاب الرهن ^{٢٧} (جق)
رهن قبا وغاب والقن وقربانه فن ثم نبي انه حر لا يرجع المرتهن بدنه على التس فصول في أواخر
الفصل السادس عشر ^{٢٨} ولو أذن له أي للمرتهن الراهن ان يرهنه فرهنه من غيره وسلمه اليه
يخرج من الرهن الاول قاضيان فيمن يرهن مال الغير من كتاب الرهن ^{٢٩} رجل استعار من آخر
عينا ليرهنه بدنه فاعاره صحت الاعارة وللمستعير ان يرهنه بدنه بقليل أو كبير اذا أطلقه المعير ولم
يسم ما يرهنه به وان سمي المعير قدرا أو جسا لا يجوز للمستعير ان يحالقه فان خالفه المستعير فرهنه
باقل مما سمي أو أكثر أو بصنف آخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا لو استعاره ليرهنه عند فلان بعينه
فرهنه عند غيره أو استعاره ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة وللمعير ان اخذ من المرتهن من
المحل المزبور

(١) سئل أحمد بن علي عن
رجل رهن عمارة حانوت قائم
على ارض سلطاني وسلمه الى
المرتهن وكان المرتهن يتصرف
فيها ويؤجرها ويأخذ
الاجر منها سنين راعوا ما هل
يصح الرهن وهل يطيب
ما اخذ من اجرتها للمرتهن
فقال لا يصح الرهن وهي
منصوصة في اول كتاب الرهن
فانه قال لو رهن البناء بدون
الارض لم يجز قال رضى الله
عنه ولم يذكر أنه هل يطيب
له والجواب أنه لا يطيب له
من مجموعة الاقروى

(كتاب الغصب والضمان)

الغاصب اذا استهلك الغصوب وهو من ذوات القيم حتى نهي قيمته فانه يتظر ان كان ذلك الشيء
يباع في السوق بالدراهم يقوم بالدراهم وان كان يباع بالدينار يتقوّم بالدينار وان كان يباع بهما

كان الرأي فيه الى القاضي قضى عليه بما كان أنظر للمغصوب منه قاضيخان في أوائل الغصب
 المكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة كالخوز والبيض والتفاح والكمثرى والشمش
 والخواخ والخبز والخل والعصير والقطن والصوف كلها مثلي وكذا الدقيق والسويق وقال في
 الاصل تجب القيمة في السويق لأن بين سويق وسويق تفاوتاً كثيراً بتفاوت الدقيق وخط السمن
 به فلم يبق مثلياً أما اللحم فختلف فيه وكذا العنب فإذا عجز عن أداء المثل تجب قيمته في المكان
 الذي غصب قيمة ذلك اليوم لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن والازمان ووجوب القيمة فيه مخلص
 وخلف عن الاصل لان القيمة مثل في المالية ولكنها ناقصة في الصورة وكل ما يتفاوت أحاده في
 القيمة من العدييات فهو من ذوات القيم كالقنار والبطيخ ونحوهما مختارات النوازل في
 الغصب (م) وفي الفتاوى رجل زرع أرض نفسه فجاء آخر وألقى بذره في تلك الأرض وقلب
 الأرض قبل أن ينبت بذر صاحب الأرض أو لم يقلب وسقى الأرض حتى نبت البذران فالنابت
 يكون للثاني عند أي حنفية ويكون على الثاني قيمة بذره ولكن مبدوراً في أرض نفسه فيقوم
 الأرض ولا بذر فيها ويقوم وفيها بذر فيرجع بفضل ما بينهما فان جاء الزارع الاول وهو صاحب
 الأرض وألقى فيها بذره نفسه مرة أخرى وقلب الأرض قبل أن ينبت البذران أو لم يقلب وسقى
 الأرض فنبت البذران كلها فجميع ما نبت لصاحب الأرض وعليه للغاصب مثل بذره ولو كان
 مبدوراً في أرض غيره هكذا ذكر ولم يشبع الجواب والجواب المستبعد أن الغاصب يضمن لصاحب
 الأرض قيمة بذره مبدوراً في أرضه ثم يضمن صاحب الأرض للغاصب قيمة البذرين لكن
 مبدوراً في أرض الغير هذا كله اذا لم يكن الزرع نابتاً فاما اذا نبت زرع المالك فجاء رجل وألقى
 بذره وسقى فان لم يقاب حتى نبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب
 ينبت مرة أخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا ينبت مرة أخرى فما ينبت فهو للغاصب ويضمن
 الغاصب للمالك قيمة زرعه نابتاً تتارخانية في الفصل الحادي عشر من كتاب الغصب (م) رجل
 باع أقواماً ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثاً ظاهر افاخذ السلطان ديونه من الغرماء ثم
 طهر له وارث كان على الغرماء أداء الديون الى الوارث ما ينالونه لما طهر الوارث طهره لم يكن
 للسلطان حق الاخذ خاتمة في فصل في براءة العاصب والمدين من الغصب وهذه المسئلة
 مذكورة في أو آخر فصل تصرفات الوكيل من كتاب البيوع من الخاتمة أيضاً (م) معه كيس
 فيه مال فضر به انسان فوقع ميساوضاع مائه وسابه بضم الديت وفيه ماضاع برازية في نوع
 جامع صغيرة من كتاب الجسائيات (م) والمغصوب نوعان غير منقول كالطاحونة والحيوانات
 فان انهم سدم عند العاصب بأفة سماوية أو جاسل فذهب بالبناء لاضمان عليه عندهما ولو
 تلف بسكاً أو قطع أشجاره ضمن اجماعاً وان هدمه آخر أو قطع أشجاره آخر فالملك بالخيار يضمن
 أيهما شاء ولو زرع فيها فالخارج له وضمن نة صانها وفي الجامع الصغير يدفع فدر البذر وما أنفق
 (ومنقول) فان تلف في يد الغاصب أو تلفه ان مثلياً كالكيلى أو الوزنى الذي لبس في تبعيضه
 ضرر كبير المصوغ والعدد المتقارب كالبيض والجوز وما أشبهه من العدييات الذي لا يتفاوت
 في قيمته مثلاً غير مثلي كالحيوانات والزرعيات والعدييات المتفاوتة والوزنى الذي في تبعيضه
 ضرر كالمصوغ ان تلف أو تلف فعليه قيمته يوم غصبه وان انقطع المثل ضمن قيمته يوم
 الخصومة والثاني يوم الغصب ومحمد يوم الانقطاع برازية في أول الغصب (م) وتجب في غير
 المثلي أي ما تتفاوت أحاده في المالية من القيمي (قيمه يوم الغصب) بالاجماع كما في المضمرات

(مبحث باع ومات قبل
 استيفاء الثمن ولم يظهر له
 وارث حتى أخذ السلطان
 ديونه كان على الغرماء الاداء
 اليه الخ)

(مبحث المغصوب نوعان الخ)

وهذا اذا كانت هالكه وكذا اذا استمكت عنده وأما عندها فقيمة يوم الاستمالة كما
 في المختلفات فهستألف في العصب في (عده) من اتلف النجى فعليه قيمته يوم غضبه (فظ)
 غضب شاة فسميت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غضبه لا يوم ذبحه (فت) هذا قول أبي حنيفة رحمه
 الله وعندهما ضمن قيمتها يوم ذبحه ولو تلفت بلا اهلا كما ضمن قيمتها يوم غضبه (حد) غضب أمة
 قيمتها ألف فرادت متصلا حتى صارت قيمتها ألفين فباعها بخير المالك ضمن الغاصب قيمتها يوم غضبه
 وهي ألف أو المشتري قيمتها يوم قبضه وهي ألفان وله ان يضم البائع قيمتها ألفين عندهما لا عند أبي
 حنيفة رحمه الله ذكر (صر) كذلك في غضب القيمي من الفصل الثالث والثلاثين من النصولين
 في ر قال بعض العلماء ان مربا يار في موضع له حق المرور ف وقعت شرارة في ذلك انسان أو ألقنها
 الريح لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان
 وقعت منه شرارة يضمن وان ذهبت به الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى فاضحان فيما
 يضمن بالدار وما لا يضمن من كتاب العصب فيمن غضب من قس حجر شيئا ثم رده عليه برئ (فض)
 ولو غضب من صبي شيئا ثم رده عليه صح لو كان الصبي من أهل الحنظ والأفلا كرفع السرج عن
 ظهر دابة ثم أعاده الى ظهرها فإنه لا يصح ولو استهلكه الغاصب فدفع قيمته الى الصبي فلو كان
 ماذونا في التجارة صح والأفلا ادفع القيمة يتضمن التملك وفهم منه حكم دفع القيمة الى القن
 المغصوب منه يصح ماذونا لا محجورا في الثالث والثلاثين من النصولين في (خ) غضب وقفا
 فأجره يجب المسمى على المستأجر لمؤجره الغاصب في الثالث عشر من النصولين في (نج)
 سكن رجل دارا لوقف باهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه ولو غضب دارا عدة للاستغلال
 أو موقوفة أو لبثيم وأجرها عدة له مئة باجر مسمى رسكها المسمى باجر يدره المسمى لأجر المثل
 قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولى
 ثم سئل ايلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف
 يتصدق به قنية في كتاب الاجارة في الوصي أو المتولى إذا أجر منزل اليتيم أو الوقف بدون أجر
 المثل هل يلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكنى ولا يلزمه شيء ذكر محمد بن الفضل في
 فتاواه انه يجب أن يكون غاصبا على أصول علمنا راجعهم الله قال رد كرا الحصاف في كتابه ان
 المستأجر لا يكون غاصبا بل يلزمه أجر المثل والقاضي الامام ركن الاسلام على السعدى كان
 يفتي بقول الحصاف حتى حكى عنه أنه قال لو غضب انسان دارا وقف أو دار صبي يجب أجر المثل
 وإذا كان قتيبا في الغصب هكذا فاطنك في هذا أو الفتوى على انه يجب أجر المثل في هذه
 الصورة بالغاما بلغ الا اذا انتقص المنزل بسكنى المستأجر وكان منه ان النقصان أنفع لليتيم
 والوقف أو نقصته الزاخرة وكان ضمن النقصان أنفع فحينئذ يجب ضمان النقصان فالخاصل أنه
 ينظر الى نقصانه وإلى أجر المثل فايهما كان أكثر يجب ذلك للوقف والصغير هكذا ذكر في الذخيرة
 وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين وفي فتاوى القاضي الامام طهير الدين أحكام الصغار من
 مسائل الاجارة في (ص) أمر بها خذ مال الغير ضمن الاخذ لا الأمر اذا لم يصح وفي كل
 موضع لم يصح الأمر لم يضمن الأمر في أول الفصل الثالث والثلاثين من النصولين في (ع) عبد
 محجورا أمر عبد محجورا (أ) حتى قتل رجلا قال على القاتل الدية يعني على مولاه اذا اختار
 الفداء يفسد عنه الدية ولا شيء على الأمر يعني في الحال ولكن يجب عليه بدور العتق قيمة
 المأمور ان كان الأمر محجورا وان كان ماذونا يجب عليه في الحال أحكام التاطن في أحكام

(أ) معناه أن يكون الآخر
 عبدا والمأمور عبدا محجورا
 عليهما مخاطب دوى القاتل
 بالدفع أو الفداء ولا رجوع
 له على الاول في الحال ويجب
 ان يرجع بعد العتق بأقل من
 الفداء وقيمة العبد لانه غير
 مضطر في دفع الزيادة وهذا
 اذا كان القتل خطأ وكذا
 اذا كان عبدا والعبدا القاتل
 صعب لان عمده خطأ أما اذا
 كان كبيرا يجب القصاص
 لجريانه بين الحر والعبد كذا
 في جناية المملوك من
 الهداية اهـ منه

العبيد والامان و ذكر في الغصب اذا ادعى على آخر أنه غصب منه عبداً أو جارية أو غيرها وأقام
البيينة على ذلك تقبل بيئته ويحبس حتى يبيها ويردها على صاحبها وان لم يبين قيمتها قال
الغاصب بعد ذلك ماتت الجارية أو بيعتها ولا أقدر عليها قال يتلوم القاضى في ذلك زماناً ومقدار
ذلك الزمان مفوض الى القاضى وان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول
الغاصب قاضيان في دعوى المنقول من كتاب الدعوى وذكر هذه المسئلة أيضاً في فصل من
لا تقبل شهادته للتهمة من كتاب الشهادات وذكرها أيضاً قبيل فصل فيما يضمن بإرسال الدابة
من كتاب الغصب مفصلاً فليراجع (فن) أو قد نارا في أرض بلا اذن المالك ضمن ما أحرقته
في مكان أو قدت فيه لا ما أحرقته في مكان آخر تعدت اليه و فرق بين الماء والنار فانه لو أسال الماء
الى ملكه فسال الى أرض غيره فأتاه منه أئمة ضمن بخلاف النار اذا طبع النار الخود والتعدى
يكون بطل الريح ونحوه فلم ينفذ ان فعل الموقد فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان فالأقلاف
يضاف الى فعله ومن مشايخنا من فصل لو أوقد في يوم الريح وهو يعلم ان الريح تهب بها الى مال
غيره فمتلفه ضمن ولو أسال الماء الى أرض نفسه وهو يعلم ان أرضه تتحمل ذلك لم يضمن لكن
أنما أنا أطلقوا الجواب كذا (يد) أو قد نارا فاحرق دار جاره لا يضمن ان أو قد نارا توقد مثلها
(سج) لم يضمن مطلقاً فصولين في مسائل النار من الفصل الثالث والثلاثين في رجل أو قد نارا في
توره فالى فيه من الخطب ما لا يتحمله التنور فاحترق بيته وتعدت النار الى دار جاره فاحرقها
يضمن صاحب التنور قاضيان فيما يضمن بالنار من كتاب الغصب في كذا له كذا عقور كذا
عليه ما رآه لاهل القرية أن يقتلوه فان عص انساناً فقتله فان قبل التقدم اليه فلا ضمان
عليه فان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحايط المائل قبل الاثم هادو بعده وفي المنية في
مسئلة تطعم الثور يضمن بعد الاثم هاد النفس والمال برأيه في آخر الفصل الرابع من كتاب
الحمايات في ولو غصب رجل عبداً فلقبىه المغصوب منه في بلدة أخرى والمغصوب في يد الغاصب
فان كانت الية في هذا المكان مثل التهمة في مكان الغصب أو أكثر فللمالك أن يأخذ الغصب
وليس له أن يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان
المالك بالخيار ان شاء أخذ القيمة على سعره كان الغصب وان شاء أنه تطرح حتى يأخذ الغصب في بلدة
الغصب قاضيان في كتاب الغصب في اختلاف في قيمة المغصوب فالقول للغاصب مع عيینه
بالله أنه لا عسرة واذا ضمه القاضى يقومه بما يباع في السوق من الدراهم أو الدنانير وان
كان يباع به ما لا يقاضى انشيار في الغزل من نوات الاستال في خرق صك انسان بالدين ضمن قيمته
صكاً وقيل قيمة الصك كذا وكذا وبأوقيل يضمن قيمة ما يتفوم به عند مالك الصك لان الاعتبار التهمة عند
المتلف عليه كالملا في خراج الذي مشية المقتى في مسائل الرد من الغصب في قال في الوجيز وعامة
منها يحسم على ان يضمن قيمة الصك والدختره كذا بالامانة فتع به انتهى من الضمانات لانها في
الرد من الارل من الباب الحادى عشر في يحرم المالك بين تضمن الغاصب وبين تضمن عاصب
العاصب وكذا يخبر بين تضمن العاصب وبين تضمن مودعه وفي جامع الجوامع وللأول تضمن
الثاني ما لم يحرم المالك منه فان أراد المالك يضمن كل واحد منهم ما نصف قيمة المغصوب فله ذلك
اتواخا في الثاني عشرة من الغصب في وان هلك عند مودع الغاصب فالمالك ان ضمن الغاصب
لا يرجع اليه وان لم يردع يرجع على العاصب فان أبلغه المودع فالضمان على قلبه هذا
وقرار الغصان على المودع وكذا الرأى ما عاصب أو رهنه فله ان كان للمغصوب منه تضمن فيهما

شاء فان ضمن فاعسبه لا يرجع على المرتين وسقط دينه لهلاك الرهن وان ضمن المرتين أو المستاجر
 يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا اتلفه فلا يرجع به على أحد بزانية في أوائل العصب **سعي**
 الى الظالم وقال لفلان مال كثير وأصاب ما لأرميرانا أو مال فلان الغائب عنده والسلطان ممن
 يغتر به في امثال هذه الحادثة بضمن ان كان كاذبا وان كان صادقا الا انه ليس بمعتلم ولا محتسب
 يضمن أيضا ولو قال انه ظلمي أو ضربي وهو كاذب فيه ضمن وان كان الساعي عمدا فعليه الضمان
 بعد العتق لانه ضمان قول بزانية في الثالث من كتاب العصب وكذا في أواسط كتاب العصب
 من الخاتمة **سعي** رجل تقدم اليه في حائط مائل له فلم ينته به حتى وقع على حائط جاره وهو فيه
 ضامن لحائط الجار ويكون للجار الخيار ان شاء رد نقص الحائط وضمن قيمة الحائط وان شاء أخذ
 النقص وضمن النقصان ولو أراد ان يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك تارة خاتمة في جنابة
 الحائط من البناءات **سعي** قطع اغصان شجرة غيره ان كان النقصان فاحشا ضمن قيمة الشجرة والا
 فالنقصان من الضمانات لانها من النصل الاول من الباب الحادي عشر فقلاع التمنية ومن
 فاع شجرة في دار غيره لرب الدار ان يقوم الدار مع الشجرة يقوم بغير الشجرة فيصممه ففضل
 ما بينهما وان شاء أمسك الشجرة وبضمنه ما تنقص بالتعدي وان كانت قيمها مطوعة ففضل قيمتها
 قائمة لاشئ على القاطع خراجه الا كمل في أو آخر العصب **سعي** رجل غاب وأمر تلميذه ان يبيع
 الاسعة ويسلم عنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى قال السبيخ الامام أبو
 بكر محمد بن الفضل لا يضمن التلميذ بتأخير التسليم الى فلان فاع يخان في تصرفات الوكيل
 من كتاب البيوع **سعي** في فتاوى أبي الليث غصب من آخر أرضا وزرعها ونبت فصاحبها ان يأخذ
 الأرض ويأمر الغاصب بتلغ الزرع تنزيه المالك قال أبي ان يترك له مصرع مصرع يترك
 ما لزعه الى المالك كم يفعله يريده ان للمعصوب منه ان يناع بنفسه وان لم يحضر المالك حتى أدركه
 الزرع فالزرع للغاصب وهذا معروف ولله المنة ان يرجع على الغاصب بنقصان الأرض ان
 نقصت الأرض بزراعته ذخيرة في الثالث عشر من كتاب العصب **سعي** وكري العمور اذا غصب
 أرضا وبذر فيها حنطة ثم اخصمتا وهو بذل لم ينبت بعد فصاحب الأرض بالخيار ان شاء تركها حتى
 ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زاد البذر وما افتقر من الأرض رذها بذروا ثم
 وليس فيها بذر وروى المعلى عن أبي يوسف ان صاحب الأرض اذا أراد أخذه أعطاه مثل بذره
 وكري في فتاوى قاضي طاهر الدين فان اختار المالك اعطاء الضمان للزارع كيف يضمن روى عن
 أبي يوسف انه يعطيه مثل بذره والمختار انه يضمن قيمة بذره في أرض غيره وهو ان يعموم
 الأرض بمسب ذرة بذر غيره حق القلع اذا نبت وسير بمسب ذرة ففضل ما بينه وبينه بذره روى
 أرض غيره وسئل صاحب المجاهد عن غصب أرضا وزرع فيها القطن فانار المالك الأرض وزرع
 فيها ما آخر على يمين المالك للغاصب شأنا جاب لا يضمن لانه قول فملا لرفع الامر الى القاضي
 افعل قال روى في فتاوى قاضي طاهر الدين **سعي** من غصب أرضا وزرعها او صاحبها يأمر
 الغاصب بتفريقها فان أبي ان يفعل فالمعصوب منه ان يفعل بالرفع الى الحاكم فله رضى
 ما ذكرنا من القلاع بنفسه من الفصول العمادية في النصل الحادي والثلاثين **سعي** لعاث
 حوض أو نهر وهو دراهم فسقط في الحوض فلو سقطت منسدا لقائه ضمير لانه بذل لاول
 سمط وقت خروجه عن المالك لانه بذل مالهما في التسبب والدلالة من النصل الثالث
 والثلاثين من الفصول **سعي** ولراطلقا الفصار السراج ونزكه في الحانوت اذا بقيت شرارة فوقعت

على ثوب رجل فأحرقته لا يضمن تارخانية في الثامن والعشرين من كتاب الاجارة وفي
المسوط اطفأ القصار السراج وترك المسرجة في الخانوت وبقيت فيها شرارة فوقعت على ثوب
فأحترق لم يضمنه وبه يفتى (قلت) هذا قول الامام أما عندنا فيضمنه لا مكان التحرق عنه في
الجملة وهذا بخلاف الحرق الغالب لانه لا يضمن التحرق ولا يتمكن هو من اطفائه في ضمان
القصار من ضمانات الجاني طحاان خرج من الطاحونة لينظر الى الماء فسرقت الخنطة ان
ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن هذه في الوديعة من الخلاصة من الضمانات للغانم
في ضمان الطحاان وفي الجامع الاصغر دابة الرجل ذهبت بغير ارساله ليلاً ونهاراً وأفسدت زرع
غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين وقال الشافعي ان ليلاً يضمنه وان
نهاراً لا في الرابع من جناية البرازية رجل جاء الى سفينة مشدودة فخلها وذلك في يوم
ريح ان ثبتت بمسد الحل أقل القليل سم سارت فعرفت لا يضمن خزانة المقتسين في التسبب من
كتاب الغصب وان وجد دابة في كرهه أو زرعه فخبسها في منزله فهلكت ضمن قيمتها صاحبها
لانه ليس له ولاية الحبس فيصير بالحبس غاصبا يضمنه س المحيط البرهاني في الخامس عشر من
الغصب طاحونة على نهر أراد آخر أن يضع فوقه طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل
ماء الطاحونة القديمة ويحتل دورانها صاحبها أن يمنع الثاني عن النصب وان كان ينقص غلة
الاولى بنصب الثانية ليس للاول أن يمنع الثاني بزازية في نوع فيمن يحدث عمارة تضر لصاحبه
من كتاب الحيطان ويؤمن أبي يوسف فيمن اتخذ داره حاساً يأذي الجيران من دخانه فلههم منعه
الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران عمادية في الفصل الرابع والثلاثين في أجير
القصار انشلت منه المدقة فوقعت على ثوب فحترق فلوانشلت أو لا على الثوب قبل ان تقع على
الخشب التي يدق عليها ضمن الاجير ولو بعدد ضمن القصار ولو أصابت المدقة انساناً يضمن
التلميذ كيفما كان جامع الفصولين في ضمان القصار من الفصل الثالث والثلاثين الحداد
اذا أخرج الحديد في خانوته من الكبر ووضعها على المدقة فضر به بالمطرقة فتطاير شرره واحترق
شيء يضمنه وان قتل به رجلاً أو فقه أعيناً فالدية على عاقلته ولو لم يضربها بالمطرقة لكن الريح
تطاير بشررها فهو هدر بزازية في نوع في النار من الجنائيات في قنية هدم حائط مسجد يؤمر
بالتسوية واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن محمد بن الفضل ان هدم حائطاً متخذاً
من خشب أو تقياس رهص يضمن قيمته وان كان حديد يشايؤمر بإعادته كما كان وفي درر
الفقه يؤخذ في هدم الحائط بالبناء بالنقصان وفي المحيط يؤخذ بالقيمة وقيل بالبناء
ضمانات للغانم في الفصل الاول من الباب الحادي عشر رجل حفر بئراً في فناء قوم روى
ابن ربه ثم انه يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذلك أمر بتسويته
رايت من النقصان فاضحان في أواخر فصل في التسديد من الخطر والاباحة في حريق وقع
في حائط فهدم انسان داره بغيره بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو ضامن اذا لم
يقع على بارتان سلطان خزانة الفتاوى في فصل ما يضمن بالتار من كتاب الضمان في هدم حائط غيره
خير ما سكه بين التمسيد حائط وتسليمه بقصر له ربيع ان يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان
وان كان له الجهر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان كان الحائط جديداً أمر
بإعادته والا لا يضمن جدار غيره من التراب وبناءه نحو ما كان يرى من الضمان وان من خشب
أو بزازية من خشب كما كان كذلك يبرأ وان بناء من خشب آخر لا يبرأ لانها متفاوت حتى لو علم ان

الثاني أجود بيرا برارية في الثالث من الغصب (فخ) وشيخ الاسلام السعدي دفع الى دلال متاعا
 فوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاغ بضمن وان كان يريد شراءه فتركه عليه ليراه
 أو ليرى غيره فأبقى أو هلك المتاع في يده لا بضمن (صر) خلافة قال أستاذنا القاسم أن بضمن لأنه
 أمين فليس له ان يودع غيره الا ان ما أجاب به (فخ) وشيخ الاسلام أحسن لأن دفع العين الى
 المستام ليراه أهله أو من له بصارة به وبقيته أمر معتاد معهود فكان الدلال مأذونا به دلالة وكذا
 اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا بضمن قصة في باب ما يتعلق بالدلال من كتاب الوكالة
 في الدلال في الثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الرجل وذهب
 بالثوب ولم يظفر به الدلال قالوا لا بضمن الدلال لأنه مأذون في هذا الدفع عادة قال مولانا رحمه الله
 عندى انما لا بضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه وأما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن قاضيخان
 في الاجارة القاسدة (فقط) الطمان والبيع والسماح بضمن كل منهم بالخلط الا في موضع يكون
 الطمان مأذونا به لخطه عرفا فصولين في ضمان الطمان من الفصل الثالث والثلاثين في السماح اذا
 خلط مال انسان بمال الغير لا بضمن ولو خلط بماله ضمن في السابع والعشرين من الفصول
 العمادية (قع) أخذ الدلال الثمن ليس له الى صاحبه أو كان معه كما يظفر به صاحبه ويسلمه اليه
 فضاغ منه يصلح بينهما بالنصف قصة فيما يتعلق بالدلال من كتاب الوكالة بقار بجهة باجر فترك
 البقر عند رجل لبحقها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تحلف منها أو الحاجة نفسه فضاغ
 بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا قاضيخان في فصل البقر
 والراعى من كتاب الاجارة (١) قال كاوراد بادية كرك بخودده است ان لم يكن البقر ساعته
 في حفظه أو كان في حفظه ولكنه كان يقدر على دفع البقر من يده ان يتضرر لم يدفع بضمن
 وان كان لا يقدر بان عافسه وشق بطلان على نصف العينة تاعدي في كتاب الاجارة
 وعن شريح رضي الله عنه ان قطع ذنب حمار القاضى بضمن جميع العينة راد كذا لغيره
 بضمن النقصان لا غير من المحيط البرهاني في الفصل الثامن من الغصب ذكر الباطن في رجل أغرى
 كلبه على انسان فعضه أو مرق شابه لا بضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله وبضمن في قول أبي
 يوسف رحمه الله والمحتمل لا تموت قول أي يوسف رحمه الله واصححان في جناية ابيهم من
 الجنايات (هـ) وضع شيئا في الطريق فنزرت منه دابة وقتلت انسانا لم بضمن قصة في باب السبب
 من الجنايات في رجل وضع في الطريق شيئا فنزرت منه دابة رجل فاقطعت شيئا لا بضمن الواضع اذا لم
 يصحها الموضوع في الطريق وكذلك رجل أسمد على حائط مائل الى الطريق ولم يفسد الحائط
 فنزرت منه دابة رجل فقتلت رجلا لا بضمن صاحب الحائط المائل الى الطريق صاحب الحائط اذا
 سقط الحائط على انسان ودابة فقتله قاضيخان فيما بضمن بالسار من كتاب السبب (نم) استاجر
 شجارا ليهدم جداره وهو على الطريق فاخذ في هدمه فسقط شي منه على رجل فقتل بضمن الشجار
 قصة في باب السبب من كتاب الغصب في امر رجلان يتقاسمان في حائط ففعلت فقة ش اسم غيره
 له ان يضمه الخاتم اذا لم يقبل الاصلاح على أي يوسف وعنده أبي حنيفة لا بضمن خلاصة في
 المتفرقات من كتاب الغصب في رجل خدع صبية وذهب بها الى موضع لا يعلم قال محمد بن يعقوب
 حتى ياتي بها أو يعلم انهم قد ماتت ظهيرة في الثالث من الغصب كذا في غصب البائنة (جف)
 دلال معروف بيده ثوب تيسر انه مسروق فذال رده على من أخذته منه بيرا كغاصب الغاصب
 اذا رد على الغاصب بيرا (ذ) انما يبرأ لو أثبت رده بحجة (عنه) هذا كغاصب الغاصب اذا قال

(مبحث لا بضمن الدلال اذا
 دفع الثوب الى من يريد
 شراءه فذهب به الخ)

(١) قدأ كل البقرة ذئب في
 البادية

رددت على الغاصب صدق بينة لا بدونها جامع القصولين في ضمان المأمور والدلال من الفصل الثالث والثلاثين **في** الراعي أو البقار لو خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكروا في الأصل أنه يضمن قيمته يوم الذبح وذكر في النوازل أنه لا يضمن استحسانا وكذا لو رأى رجلا (١) سقطت شاة انسان وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحسانا والمختار للفتوى أنه يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعي وصاحب الغنم (٢) على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحها وهي حية وقال الراعي لا بل ذبحها مينة كان القول قول الراعي قاضيخان في فصل البقار والراعي من كتاب الاجارة **في** ولو شق زق غيره وفيه سمن جامد فاصابته الشمس فذاب اختلوا فيه وذكر شمس الائمة السرخسي أنه لا يضمن من ضمانات الغنم في الفصل الاول من الباب الحادي عشر **في** ولو قطع حبل قنديل فسقط البنديل فانكسر أو فتح زق انسان أو شقه فسأل ما فيه ضمن في قولهم وكذا لو كان ما فيه جامدا فذاب وسأل بعد ما شق كان ضامنا قاضيخان في كتاب اللقطة **في** اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلك رأخذه للصوص لا يضمن ولو قال ان محوفا وأخذ مالا فانا ضامن وباقي المسئلة بحالها يضمن والأصل في جنس هذه المسائل ان بالغرور انما يثبت حق الرجوع للمغرور وعلى الغار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة أو ضمن الادار له غرور صفقة السلامة تصاو كذلك اذا قال كل هذا الطعام فإنه طيب فاذا هو مسموم فهو على ما قلنا تارخانية في الخامس عشر من الغصب وكذا في الزاهدي في اواخر الغصب وفي القصولين في ضمان النسيب من الفصل الثالث والثلاثين **في** وفي الدرر قبيل فصل له مادين على آحر من كتاب الكفالة **في** وفي الخانية في الغصب (٣) اسب يكي را اولاد كرفت خد او ندس اسب دي كوير انمود واسب خود را خلاص كرد قيل أجاب شيخ الاسلام برهان الدين بأنه يضمن وان كانت الرواية بخلافه وهي ان المودع لودل سارقا يضمن لالتزامه الخفظ بخلاف غير المودع فاعتبر بها بمسئلة الساية بنيرحق ضمانات الغنم في الفصل الثاني من الباب الحادي عشر وفي التناوي في رجلين في سفينة معهما متاع كثير فلما انتهوا الى مكان قليل الماء قال أحدهما لصاحبه ألق متاعك فان متاعي يني وينك نصفان فألقى فهذا فاسد ويضمن الا حصر للملقى نصف قيمة متاعه وهو طريقه انه يصير شتريامتع الملقى بنصف متاعه تارخانية قبيل كتاب الحوالة **في** وذكر في السرا الكبير اذا قال لغيره وهما في سفينة اطرح متاعك على ان قيمته لا على فطره فلا شيء على الخاتم (قلب) لانه فعل باختياره والله سبحانه أعلم ضمانات الجمالي في ضمان الملاح من ضمانات الاجارات وفي التناوي العتبية ولو قال من ربح من السفينة شاة فهو علينا الحصص فهو باطل ومن ربح متاع صاحبه لحرق الغرق ضمن تارخانية قبيل كتاب الحوالة (ق) اشرفت السفينة على الغرق فالتى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى خفت يضمن قيمته في تلك الحالة فقد التناوي في السابع من الغصب **في** (نس) والمخلوط عند اختلاف الجنس مضمون بالائمة وكذا الحفنة (٤) يعني من المكيلان لانها ليست من ذوات الامثال لانها لا تمكال (قات) وكذا كل مكيل أو موزر مشرف على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك في الوقت كسفينة موقرة خذت في العرق فالتى الملاح ما فيها من المكيل والموزون في الماء يضمن قيمتها اعمد زاهدي في أوائل كتاب الغصب **في** وفي النوازل دخل بدياته خانرا قال الخاني أين اربطها فقال الخاني لم يجدها فقال الخاني أنخرجها صاحبك للسقي وليد لصاحب قال ادم غار يمين الخاني لان قوله أين اربطها استحقاقه عادة وإشارته الى

(١) قوله لو رأى رجلا سقطت الخ كذا في جميع ما بأيدينا من النسخ والنسخ والخطب سهل على ممارس العربية اه معجده

(٢) قوله على جواب الكتاب كذا في النسخ ولعلمها مقدمة من تاذير قما مل اه معجده

(٣) أخذ فرس رجل للسفينة وصاحب الفرس أشار الى فرس يخص آخروا تخلص فرسه

بحث قال راصب السفينة لصاحبه ألق متاعك ومتاعي يني وينك ففعل يضمن له نصف قيمة متاع نفسه الخ

(٤) قوله الحفنة كذا في نسخة وفي أخرى الحفينة وحرر اه معجده

محمل قبول عرفا فيصير مودعا في حفظه فيضمن ضمانات الجمالي في ضمان الخاني من
 ضمانات الاجارات (عت) ادخل اجناسا له في المسجد بغير اذن خادمه واخذته بتاحه وجاء
 سبل فاهلك بسط المسجد فيضمن قنية في آخرباب التسبب من الغصب (ن) نقب حانوت رجل
 واخذته متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى بزارية في المتفرقات من الفصل
 السادس من كتاب الاجارات (ن) سئل اذا قوى الريح على سفينة سائرة بالقلاع فصدت سفينة
 أخرى فغرق من فيها وما فيها وعجز الملاح عن ردها هل يلزمه ما تلف أجاب لا ضمان على الملاح
 اذا صنع له في ذلك قارئ الهداية (ن) خر ح من حن ليلا وخلي الباب مفتوحا فسرق من الخان
 شي لم يضمن الرجل ضمانات الغانم في الفصل الاول من الباب الحادي عشر (ن) من استخدم
 عمده غيره أو بعثه في حاجته أو ركب دابته أو حمل عليها شيئا بغير اذنه فهو ضامن فاذا رده سالما فلا
 أجر عليه الا أن يكون لليتيم كما صرح به في جامع الفصولين حيث قال ولم يضمن منافع الغصب في
 ظاهر الرواية ويشتي بالضمنان في الوقف واليتيم والمعد للخلعة يعني يجب أجر المثل ويؤيد زاده
 في الغصب في الاجناس (ن) استعمل أحد الشريكين القن المشترك بلا اذن صاحبه يصير غاصبا في
 نصيبه على رواية هشام عن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن رستم حتى لو مات في خدمته
 لا يضمن كذا في نوادرهما قال في مجموع التوازل والصحيح رواية ابن رستم قال الناطق وفي الدابة
 المشتركة يصير غاصبا على الرويتين جاز وركوبا من الضمانات للتنزيل الجمالي في الضمان
 في شركة الاملاك من ضمانات الشركة بينهم اذ اذ غير مقسومة غاب أحدهما للحاضر ان يسكن
 قدر حصته فيسكن الدار كلها وكذا اذ ادم بين اثنين غاب أحدهما للحاضر ان يستخدم بمحضته لا في
 الدابة لان الناس يتناوون في الركوب لا في السكنى والحمد ذوا اختيار يدفع الخدمة الزائدة (ن) عمده
 بينهم ما استخدمه أحدهما بلا اذن صاحبه ومات في خدمته لا يضمن وفي نوادره شام يضمن وفي
 الدابة اذ اركب أو حمل أحدهما متاعا بلا اذن شريكه يضمن بزارية في نوع في الاتماع المشترك
 من كتاب الحيلان (ن) طمع الوالي في أموال جماعة من التجار فاختنق بعض فأخذ من الظاهر من
 مقدار اوقال اقتسموه عليهم بالحصص ليس لهم الرجوع على المحتد من شرعا فاما أمر المرواة فظاهر
 وان دثوا الى الظاهرين ان لا يطلعوا عليهم أصحاب الجباية وما أصابكم فلهما بالحصص يرجعون
 عليهم بزارية في نوع في المأسور من الوكالة (فش) فر من ظالم فأخذه رجل حتى أدركه الظالم
 وغرمه أو طلبه ظالم ليقبض منه جباية فدل رجل فأخذ ماله فعلى قياس قول محمد يضمن الآخذ
 والدال للسببية لا على قول أبي حنيفة وبه يشتي (فد) ولو فر من ساطان أو اختفى فأخذه رجل
 أو دل عليه حتى أخذ وغرم لا يضمن الآخذ والدال في ظاهر الرواية (أ) واستحسن
 كندبر قياس قول مشايخ درر نباشد فصولين في النسب والدلالة من الفصل
 الثالث والسلائين (ن) (فد) اكره على الدلالة على المتاع فدل على موضع فيه متاعه ومتاع
 غيره فأخذ الكل لا يضمن سواء كان المكروه مودعا أولا فصولين في المحل المزبور (فش)
 أمر قنايات أو قال له اقبل نفسك فذهل ضمن قيمته ولو أمره باتلاف مال مولاه فأتلفه لم يضمن
 الا أمره بأمره بابق وقيل صار غاصبا اذا سئل عمله في ذلك العمل وأما بالسر باتلاف مال مولاه لم
 يضمن غاصبا بالمال وانما صار غاصبا لقمته وهو لم يهلك وانما الملتف سأل المولى بفعله (أقول) في
 (فصط) مسألة تدل على خلافه وهي لو أمر قن غيره باتلاف مال رجل يفرض مولاه ثم يرجع
 على آخره اذا لا أمر صار مستعمرا لغيره فصار غاصبا وبمكن الجواب بأنه لا ضمان على القن ولا

(مبحث طمع الوالي في أموال
 جماعة فاختنق بعضهم
 فأخذ من الظاهر من
 يرجعوا على المحتفين الخ)

(أ) وان استحسن فعلى
 قياس قول المشايخ لا يعد
 في السعاية

على مولاه في اتلاف مال مولاه فلا رجوع على الأمر بخلاف اتلاف مال غيره المولى ويمكن
ان يكون في المسئلة روايتان فصولين في غصب القن من الفصل الثالث والملائين وفي غصب
جارية مغنية تلزم قيمتها غير مغنية كما اذا اتلف اناه فضة عليها تماثيل تجب قيمتها غير صورة
برازية في جنس في العبيد والامان الغصب

(كتاب الاكراه)

عند الاماميين يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما وعدوه والفتوى على قولهما
جمع الفتاوى في الاكراه وفي الخاتمة لو اكره ليقر بجد أو فصاص فأقر كان باطلا ولو اكره ليقر
بغصب أو اتلاف الوديعة فأقر لا يصح اقراره ولو اكره القاضي رجلا ليقر بالسرقة أو بقتل رجل
بعمد أو بقطع يد رجل بعمد فأقر بقطع يده أو قتله عمدا فقطع يده أو قتل ان كان المقر موصوفا
بالصلاح معروفه يقتض من القاضي وان متهما بالسرقة معروفة بالسرقة والقتل في القياس
يقتض من القاضي ولا يقتض استحسانا انتهى (قلت) دل كلام القاضي على فوائد منها أن
الاقرار بالسرقة بالاكراه لا يصح وقد ينقل صحة عن بعض الفتاوى ومنها ان الاكراه يصح من
القاضي ومن اعتبار القرائن في بعض الاحوال والله تعالى أعلم معين انتهى في الاكراه وإذا
أكره على المدفوع عن القصاص فمما فالعفو جائز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا من
الحبيط البرهاني في النصل الاول من الاكراه ولو اكره القاتل على قبول الصلح من دم عمده على
مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص خزانة الفقه في الاكراه إذا اكره على السكاح
فتزوج صح نكاحه عندنا وقال الشافعي لا يصح وكذا لو اكره على الطلاق أو العتاق فطلق أو
أعتق يقع طلاقه وعتاقه عندنا ولو اكره ليقر بالطلاق فأقر لا يقع كالأقرار بالطلاق هازلا أو
كاذبا وكذا لو اكره ليقر بعتاق أو نذرا أو حدا أو قطع أو نسب فأقر بذلك لا يلزمه شيء فاضحان في
كتاب الاكراه في ان غاب المكره عن نظره من اكره برول الاكراه ونفس الامر من السلطان
من غير تهديد يكون اكرها وعمدهما ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل ما أمر به يفعل به ما يفعل
السلطان كان أمره اكرها ثم الاكراه على نوعين اما أن تهدد بوعيد قبيح أو حبس أو هدمه
بقتل أو اتلاف عضو كالسمع والبصر واللسان وما أشبه ذلك فحو الاصابع والاعضاء فالاكراه
بوعيد الحبس والقميد يظهر في الاقوال والافعال ببيع والاجارة والاقرار ونحو ذلك فلا يصح منه
هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو اكره بوعيد قبيح أو حبس على ان يطرح ماله في الماء
أو في النار أو يدفع ماله الى فلان فتفعل المأمور ذلك لا يكون مكرها والاكراه بوعيد القتل
واتلاف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا فاضحان في الاكراه إذا اكره الرجل على ان
يروج ابنته الصغيرة من رجل ليس بكفء لها أو بأقل من مهرها ففعل فان كان السكاح بأقل
من مهر المثل لم ينعقد السكاح الا ان يبلغ مهرها وان لم يكن كما لا يصح النكاح وان كانت
المرأة بالغه نكحها ولو اكره على السكاح مع مولا ان كان الزوج غير كفء كان المرأة ان ترد وان
رضيت المرأة كان للمولى ان يرد وان كان النكاح بمهر فامر المرأة ان ترد فان رضيت للمولى ان
يردني قول أبي حنيفة خاصة وعمدهما الرأى في الرد بعدم الكفاءة وليس له ان يرد بنقصان المهر
فما ضحان في كتاب الاكراه ثم عشرة اصح مع الاكراه الطلاق والعتاق والنكاح والعفو عن
القصاص والرجعة والايلاء النفي في الابلاء والظهار واليمين والسدر لان هذه التصرفات

(مبحث الاكراه على النكاح
والطلاق والعتاق الخ)

(مبحث الاكراه نوعان)

(مبحث عشرة اصح مع
الاكراه)

(مبحث لو قتل الرجل مورثه
مكرها لم يحرم الميراث الخ)

لا يفتقر وقوعها الى الرضا بل ليل انها تصح مع الهزل والخطا من المحيط للسرخسي في باب طلاق
المكره والسكران من كتاب الطلاق في جازئ بغير المكره لا وصيه فصول في كتاب العتق من
أحكام المرضى في ولو أكره الرجل على قتل مورثه بوعيد قتل ففعل لا يحرم الميراث عن الميراث
وله ان يقتل المكره قصاصا من مورثه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فاضيفان
في كتاب الاكراه في اسلام المكره جازئ استمسا فان عاد الى الكفر أجبر على الاسلام
ولا يقتل وكذلك اسلام السكران ينابيع في باب ما يصير به الرجل مسلما في رجل أكره على
أن يشرب هذا الشراب أو أن يبيع الكرم من بنيه فباع الكرم ولم يشرب فهذا على وجهين اما
أن كان الشراب مما يحل شربه أو لا يحل ففي الوجه الاول البيع جائز لانه يبيع طائع وفي الثاني
البيع فاسد لانه يبيع مكره من الواقعات الحسامية في البيوع بعلامة النون في أكره على البيع
ولم يسم المشتري فباعه من انسا لا يجوز في طالسوه بمال باطل وأكره على أدائه فباع جازئ به بلا
أكراه على البيع جازئ البيع لانه غير متعين له أدائه وهذا إعادة الخلة اذا صادر راجلا ان يتحكموا
بالمال ولا يذكر ما يبيع شي من ماله والخلة له فيه ان يقول من اين أعطى ولا مال لي فاذا قال
الظالم ببيع جازئ فكذلك صار له كرها على بيع الجارية فلا ينفذ بيعها بزانية في أوائل كتاب
الاكراه في أكره بوعيد تلف على ان ياخذ مال فلان ويدفعه اليه يرجح ان يكون في سعة لان
مال الغير يباح عند النخبة وانما علقه بالرجل لعدم قيام العذر باقطع فان المكره على أخذ مال
الغير لو صبر حتى قتل فهو مأجور لان الظلم لا يباح وأخذ مال الغير ظلم هذا اذا كان المكره حاضر
فان كان غائبا وقت الاخذ ان كل مدعي رسوله ويحاف المكره من الرسول منسل ما يحاف من
رسوله أن يأخذ وان لم يكن عند رسول أو كان ولكن لا يحاف منه ليس له الاخذ الكرم
زانل حقيقة لكنه يحاف عود دونه لا يتحقق الاكراه بزانية في الاكراه

(كتاب الحجر)

المجور يؤخذ بافعاله لا باقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى
له بشرط قال لم يقر لکن أقيمت عليه اليمة فحضرة المولى شرط الاعداد امام الداعي ولو اتلف
مالا يؤخذ به في الحال أما الاقرار بحماية توجب الدية والعداء لا يصح محجورا أو مأذونا أو اقرار
المجور بالدين والعصب وعين مال لا يصح وفيه آذون يصح ويؤخذ به في الحال بزانية في
المأذون في تم العمدانما لا يؤخذ باقواله في الاموال مادام رقيقا اما اذا عتق يؤخذ به في الحال
بجلاف الصبي فانه لا يؤخذ به أبدا الا اذا نلت على اقراره بعد البلوغ ينابيع في الحجر (فان اقر
العبد بمال أقر الى عتقه) لوجود الاهلية ووزول المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع هذا اذا أقر
لغير المولى مال وأما اذا أقر له به فلا يلزمه شي بعد عتقه قبل اقراره ان المولى لا يستوجب على عبده
مالا درر غر في الحجر (ويلزمه الحدود والعصا في الحال) يعني اذا أقر العبد بما يوجب
الحد أو القصاص لزماه في الحال الآن حضرة المولى ليست بشرط في اقراره ولو لم يقر ولكن أقيمت
عليه اليمة فحضرة المولى شرط عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله شرح مجمع البحرين لابن
الملك في كتاب الحجر لمخصا في ولو أن صديقا سقى المحجور الاستقرض مالا لمعطى صداق المرأة صح
استقرضه وان لم يعط المرأة وصرف المال في حوائجه لا يؤخذ به لاني الخلل ولا يورث البلوغ
والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العتق لان

الصبي المحجور ليس من أهل الالتزام فلا يصح التزامه أما العبد المحجور فمن أهل الالتزام إلا أنه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق نفسه والمحجور الحر البالغ بمنزلة الصبي والمجنون قاضيان في فصل الحجر بسبب السفة من كتاب الحجر ^١ وشمل المجنون أكثر السنة أطباق عند الامام الثاني وفي رواية عنه أن أكثر من يوم وليلة فاطباق وقال محمد سنة كاملة وقدره في رواية بتسعة أشهر وقدره الامام في رواية بشهر وبه يفتى ولم يقدره بشئ في أخرى وإن يجن ويقتى يتقصد تصرفه حال الافاقة ولا تنبت عليه ولاية أحد لو جنونه يوماً أو يومين ^٢ والمعتوه من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون برأية في مسائل المومن من الفصل الثامن من كتاب التكااح ^٣ (لا يجبر حر مكاف بنفسه) وهو خذعة تعترى الانسان فتحملة على العمل بخلاف موجب الشرع أو العقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تبدير المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل درر غرر في الحجر ^٤ عبداً شترى شيئاً غير اذن السيد ودفع الثمن والسيد لا يرضى فلعبدان يسترد الثمن جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب البيوع

(كتاب المأذون)

غاب العبد المأذون لا يكون للمولى قبض ديونه لان حال العبد فوق حال الوكيل لان الوكيل متصرف للموكل والعبد له نفسه ثم الوكيل بالبيع اذا باع ثم غاب لا يكون للموكل قبض الثمن الا بوكيل من جهة الوكيل فالعبد أولى فان قبض مع هذا فالمشترى يبرأ استحساناً ان لم يكن على العبد دين لان الحق وصل الى مستحقته كالمشترى من الوكيل اذا دفع الثمن الى الموكل فان كان عليه دين فانه لا يبرأ لان الحق للغرماء لا للمولى والمولى كالاجنبي مجمع الفتاوى في التوكيل بالبيع من الوكالة ^١ ومما يجب التنبيه عليه أنه لا يجوز للمأذون ان يتخذ أمة للمجاسعة وان صرح المولى بتجويزه قصد اعلى حدة حتى ان المولى لو سلم الى مأذونه امة المملوكة فقال أعطيتكها أو وهبتكها فتمتع بها تمتع الرجال من النساء فقبضها ووطئها ^٢ تكون زنا محضاً وحراماً صرفاً ولا فرق بينها وبين الاجنبات الاسقوط الخديفة للشبهة كذا في الحقيقة أخى جلبي في المأذون ^٣ يأن اذن الحاكم للصبي وله أب أو جد جازوا ذامات لم يكن حجراً على الصغير ولا لاب ان يجبر عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا يبطل بوقته ولا ينقضه أحد وان كان الأب أو الوصي اذنه يبطل بموتهما برأيه من كتاب المأذون ^٤ عشرة أشياء لا يملكها العبد المأذون الكفالة بالنفس والمال والقرض والهبة والصدقة والعقود على مال وغيره والكتابة وتزويجه لنفسه وتزويج العبد والامة والصلح من قصاص وجب عليه والعفو عن القصاص ^٥ ثلاثة عشر شيئاً يملكها العبد المأذون أن يبيع ويشترى ويرهن ويرهن ويودع ويضع ويغير التوب والداية ويأخذ الارض من اربعة ويشترى البذر ويرزعهما ويصالح من قصاص وجب على عبده ويهدي السير من الطعام ويضيف من بطعمه ويجوز بيعه من مولاة بعمل قيمته خزانة النقمة لابي الميث من كتاب المأذون

(مبحث لا يجوز للعبد المأذون اتخاذ أمة للجماع ولو أعطاه اياها السيد الخ)

(مبحث عشرة أشياء لا يملكها المأذون وثلاثة عشر يملكها الخ)

(كتاب الوكالة)

واذا وكل صبياً لا يدقل أو وكل مجنوناً لا يعقل البيع ثم أفاق هل يصير وكيلاً من غير تجديد الوكالة لم يدكر محجرجه الله هذه المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب الرهن اذا كان العبد صغيراً أو

كبير الایة قل وسلطه على البيع ثم كبر وعقل جاز وقال الفقيه أبو جعفر ما ذكر في العدل يصير
رواية في الوكيل بالبيع المفرد أنه بصير وكيل إذا أفاق قال الفقيه هذا وقد روي أنه لا يصير وكيلاً
الابتعاد الوكالة فعلى ما ذكر الفقيه هذا يكون مسألة الوكيل بالبيع المفرد ومسألة العدل
على روايتين وذكر شمس الأئمة السرخسي أن ما ذكر في كتاب الرهن في مسألة العدل قول ما أما
على قول أبي حنيفة فإنه لا يجوز بيعه إذا أفاق فعلى ما ذكر شمس الأئمة السرخسي مسألة الوكيل
بالبيع المفرد تكون على الخلاف أيضاً هذه الجملة في الفصل الرابع من وكالة الذخيرة أحكام
الصغار في مسائل الوكالة وفي وكالة المختصر ولو وكل اليتيم رجلاً في أمره فجاز وصح ما قال
والوصي يملك أن يوكل رجلاً بكل ما يجوز له أن يفعل بنفسه في أمور اليتيم فإذا بلغ اليتيم
قبيل أن يفعل أو كل ذلك لم يكن له أن يفعل ولو مات الوصي عزل الوكيل ولو مات الوصي
ينزل الوكيل أيضاً لأنه وكالة بالتصرف في ذلك الشيء ولم يبق له كماله من المحل المزبور وفي
مختصر التدويري الوكيل بالشراء إذا استرى ونقد الثمن من ماله وفحص المبيع رجع على الأهر
فإن هلك المشتري في يد الوكيل قبل القبض يملك على الأهر وإن حبسه لاجل الثمن لم يملك ذلك ولو
هلك هلك هلاك الرهن عند أبي يوسف وعند محمد يملك هلاك المبيع نقد الثمن في الرابع من
الوكالة وفي وكيل الشراء استرى بنسيئة فحل عليه الثمن عنه لا يحل على الأهر بزايه في
آخر الفصل الخامس من كتاب الوكالة في التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم والموكل
صحيح وقيم لا يصح وعندهما يصح والنقيه أبو الليث كان يفتي بقوله ما قال شمس الأئمة الحلواني
في أدب القاضي المشتى مخبر في هذه المسألة أنه إن شاء ائتمني بقول أبي حنيفة وإن شاء ائتمني بقوله
قال رحمه الله ونحن نفني أن الرأي إلى القاضي خلاصة في الفصل الثالث من كتاب الوكالة
في التوكيل بالخصومة بعير من الخصم لا يرمون إلا يلزم ثم اختلفوا في ما يقع عليه بقوله بعضهم
قالوا رضا الخصم ليس بشرط صحة التوكيل بل هو شرط نزوه وهو الصحيح الآن يكون الموكل
مريضاً أو على مسيرة سفر فيتمثل يلزم والمختدة بمنزلة المريض وهو المخمار والنقيه أبو الليث
رحمه الله اخبر قولهم للقوى (ط) والشريف والوضيعي ذلك سواء (ل) وبه من مشايخنا
المتأخرين قالوا إن أحس القاضي بنعت الخصم في الله توكيل لا يملك من ذلك وبقية
الوكيل عليه وإن أحس القاضي من المزل انقضاء الأمر أو بصلاحه في التوكيل لا يقبل
منه التوكيل إلا برضا صاحبه خزانة المنين في الوكالة بالخصومة في الموكل يردى وله ربح مسلم
وجاء الوكيل بشهود نصراني لم تقبل لأن هذه شهادة النصراني قامت بالوكالة على المسلم فقصودا
فإن كان العر من نصرانيا تقبل لها قامت على النصراني فإن أحضر به هذه الشهادة الإسلامية أخذ
بذلك الوكالة لأن شهادة النصراني قامت على النصراني مقصودا وعلى التريم المسلم به وأحكم
من المحيط للسرخسي في باب الشهادة على الوكالة من كتاب الشهادة في الدعوى على غاب دينا بحضرة
رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فادعى عليه بالوكالة ثم ادعى حتى لو رهن المدعى
بالدين على الغائب لم يقبل بزايه في السابع من كتاب الدعوى في قال أبو حنيفة التوكيل
بغير رضا الخصم لا يجوز قبل دعائه لا يجزى خصمه على قبول الوكالة وعندهما يجزى وهو المخمار
والشريف وغيره سواء عتابة في أوائل كتاب القضاء ويجزى للمرأة المنة زن وكل وهي
التي لم تحالط الرجال بكراً كانت أو ذكراً كذا ذكره أبو بكر الراري وقال الشيخ الإمام المعروف
بخواهر زاده طاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه على الاختلاف أيضاً وعامة المشايخ

(مبحث لا يجوز التوكيل
الابرضا الخصم الخ)

أخذوا بما ذكر أبو بكر الرازي وعليه الفتوى قاضيان في التوكيل بالخصومة من الوكالة
رجل دفع شيئا إلى دلال لبيعه فباعه وسلمه وغاب الدلال وجاء الأمر وادعى على المشتري
وأقر أنه دفعه لفلان لبيعه ولكنه أنكر البيع هل يملك الدعوى عليه أن صدقه أن المأمور
دفعه إليه لا يملك الدعوى عليه لتصادقهما على أنه وصل إليه من جهة الغائب وإن أقام ذو اليد
البينة أنه اشتراه من وكيله يتدفع دعوى المدعي موجبات الأحكام لقاسم بن قطاوبغا في بيان
من يكون خصما ومن لا يكون وكذا في الثالث من الفصولين ❦ التوكيل أو الوصى إذا رد
لو كالة أو الوصاية لا يخرج من الوكالة أو الوصاية إلا بعلم الموكل أو الموصى وحضرة الموكل
أو الموصى ليست بشرط لصحة عزل الوكيل أو الوصى نفسه بل الشرط علم الموكل أو الموصى
في الفصل الأول من الاستروثنية (في الوكالة بالنكاح) إذا وكل رجلا بأن يزوج فلانة
بالمعفر زوجها أيام الفسح أن أجاز الزوج النكاح جاز وإن رد بطل وإن لم يعلم الزوج بذلك حتى
دخل بها فالحيار باق إن أجز كان عايمه المسمى لا غير وإن رد بطل النكاح فيجب مهر المثل إن كان
أقل من المسمى ولا يجب المسمى وإن لم يرخص الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا أغرم الزيادة وأزكها
النكاح لم يكن له ذلك قاضيان في فصل في الوكالة بالنكاح من كتاب النكاح ❦ امرأة
وكلت رجلا أن يزوجها بأربع مائة درهم فزوجها الوكيل فأقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج أن
الوكيل زوجها منه بدينار وصدقه أنو كمل في ذلك فإن كان الزوج مقر أن المرأة لم تؤكله بدينار
كانت المرأة بالخيار إن شاءت أجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وإن شاءت ردت النكاح
وإن أعليه مهر مثلها بالغاما بلغ بخلاف ما تقدم لأن ثمة المرأة رضىت بالمسمى فإذا بطل النكاح
ووجب العقر بالدخول لا يزاد على ما رضىت فاما هنا المرأة ما رضىت بالمسمى في العقد فكان
لها مهر المثل بالغاما بلغ وأيسر لها ثمة العدة لأن العدة لم يجب بحكم النكاح وإنما وجبت
بالدخول عن شبهة فلا يجب فيها النفقة وإن كان الزوج يدعى التوكيل بدينار وهي تنكر ذلك
فكذلك كان القول قبلها مع اليمين وهذا أمر يحناط فيه ينبغي أن يشهد على أمرها ويخبرها بعد
العدة إذا خالف أمرها وكذا الولي إذا كانت بالغمة يفعل ما يفعل الوكيل من المحل المزبور
❦ بالغمة وكانت رجلا يتزوجها من فلان بألف درهم فزوجها الوكيل بخمسمائة فلما أخبر بذلك
قالت لا يني هذا إلا جمل نقصان المهر فقيل لها لا يكون لك منه إلا ما تريد فقالت رضىت
قال الفقهاء أنجب من يزوجها النكاح لأن قولها لا يجزئ ليس برد للنكاح فإذا رضىت بعد
ذات فقد صادقت أجزتها ما فوقها وصحت الإجازة من المحل المزبور ❦ عمر دارا مهراته
بماله باذنهم فالعمارة لها والنفقة دين عليها لأن الملك لها وقد صرح امرها بذلك فينتقل الفعل
إليها فيكون كأنها هي التي عمرته فيبقى على ملكها وهو غير متطوع في الاتفاق ويرجع عليها
أمية أمرها كالمأمور بقضاء الدين ولو عمرها لنفسه من غير إذن المرأة كانت العمارة له
لأن الآلة التي بني بها ملكه فلا يخرج عن ملكه بالبناء من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون
خاصة بالعرضة وشاعلا ملك غير بملكه كدفئهم بالتفريق أن طابت زوجته ذلك وإذا عمرها لها
غير إذنهما كان البناء هو متطوع في البناء ولا يكون له الرجوع عليها لأنه لا ولاية له في
إيجاب ذلك عليها وقد ما يكتفه هي برضاها فكانت متبرعا زيلعي في مسائل شتى ❦ (كد) عمر
دارا مهراته فبات رزقها وأبنا فلما عمرها باذنهم فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصصه الابن
ولو عمرها لنفسه بلا إذنهم فالعمارة ميراث عنه وتعزم قيمة نصيبه من العمارة ويصير كمالها ولو

(مبحث الوكالة في النكاح)

(مبحث عمر دارا مهراته بماله
بأذنهم فالعمارة لها والنفقة
دين عليها الخ)

(مبحث التوكيل بالخصومة
والقبض والبيع وغيرها)

عمرها بلا ادنها قال النسفي العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل
عمارة كرم امرأته وسائر أملاكها فصول في أحكام العمارة في ملك الغير من الفصل الرابع
والثلاثين (في الوكالة بالخصومة والقبض والبيع وغيرها) وان تقدم رجل الى القاضي
فادعى أن فلان بن فلان وكاه بقبض دينه الذي على فلان هذا أو أحضره الى القاضي معه فهذا
على ثلاثة أوجه أما أن أقر القرم بالدين والوكالة جميعا أو أقر بالدين وبجد الوكالة أو أقر بالوكالة
وبجد الدين أما إذا أقر بالدين والوكالة جميعا فالقاضي يأمره بدفع الدين الى الوكيل لأن إقراره
على نفسه جائز فإن ائى ان يدفع فالقاضي يجبره على الدفع فرق بين هذا وبين الوكيل بقبض الدين
إذا جاء وقال أنا وكيل فلان وكفى بقبض الوديعة منك وصدق المدعى عليه في الوديعة وان كان
ثم ائى ان يدفع ذلك له فانه لا يجبر على الدفع والفرق ان في الوديعة أقر بنسب حق القبض له في
ملك الغير لأن الوديعة ملك المودع فلا يصح إقراره فلا يجبر على الدفع أما في الدين فانه أقر بنسب
حق القبض له في ملك نفسه لأن الدين انما تقضي بأموالها لا بأعيانها فيصح الإقرار فاجبر على
الدفع فإن حصر الطالب وانكر ان يكون وكل هذا كالأمر ثم ان يحل له بالدين ما قصه فلان
ابن فلان القلاني هذا المال من الغير يحاكمه وركالته اياه بالدين لانه ادعى عليه أن الوكيل
لزمه فاذا أنكر يستحلف رجاء النكول فإن حلف يرجع على القرم بالدين فاحذمه منه وهل يرجع
القرم على الوكيل فهذا على ثلاثة أوجه أما ان يكون الدين الذي دفعه اليه قاعا عنده و
مستلمكا استلمه القايض أو هلك في الوجه الاول يرجع ويأخذ منه وفي الوجه الثاني يستد
مثله وفي الوجه الثالث لا وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة في شرح الجامع الصغير في كتاب القضاء
وأما إذا أقر بالدين وبجد الوكالة فقال الوكيل حانه ما يعلم أن الطالب وكفى بقبض ذلك
فلا بين عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف وسما والحسن بن زياد رجاء
يحلن بالله ما تعلم ان الطالب وكله بقبض ذلك منه وذكر في بعض النسخ رجال الحسن بن زياد
قال أبو يوسف ذكره حاكما وفي بعض النسخ وقال الحسن بن زياد وقال أبو يوسف ذكره
لاحا يحاكمهم يقولون بان الوكيل يدعى عليه معنى لو أقر به لزمه فاذا حلف وجب ان يستحلف رجاء
النكول وأبو حنيفة رحمه الله يقول بان الميم يترتب على صحة الدعوى وصحة الدعوى ترتب
على كونه وكبلا ولم يثبت كونه وكلا فلا يصح الدعوى إلا بوجه الامس وأما إذا أقر بالوكالة
وان الطالب وكله بكل حق له قبل ادو بجمعه ثم رجح الدين فقال الوكيل أنا اسم اليه على هذا
الحق لم يقبل القاضي ذلك منه ولا يكون وكبلا باثبات الحق اليه ثم ندعاه على الوكالة أو
يحضر الموكل فيؤكد له لان البيعة انما تسلم من المصم وكونه حاصلا لو سلم اليه ما قرا
المطالب وإقراره ليس بشجة في حق الطالب ثا ان أقام اليه على الوكالة ثم ادعى على الوكيل
كونه خصما فقبل بيته بعد ذلك ان كان هو ومقر بالوكالة ثا ان الوكيل لم يصدقه ولم يصح
إقراره فعمل كالعدم من مخصص شرح أدب القاضي باب اثبات الوكالة ولو ادعى الوكيل
بقبض الوديعة بوجه المودع لا يجبر على التسليم ولو كرهه أو مك لا يجبر أيضا (١) رر
لا يتمكن من استردادها فإن حصر المالك وكبها في الوكيل فله الرجوع بوجه المودع
الوكيل وهو ما اذا صدقة ولم يشترط عليه الضمان وفي ما تولى الرجوع بوجه المودع
وبقيته ان كان هالكاً من الفصول العشرة في أحكام الوكالة وكلاهما ضرورة هذا الصل في قول العمري
الوكيل نعم أنت وكيله ولكن لا آمن ان يجحد الزكاة واخذني نية ويصير ذلك دينا عليه لانه

(١) وإذا لم يؤمن بالتسليم

ولم يسلم وهو يصدق حتى

ضاع في يده هل يضمن قيل

لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن

لان المنع من وكيل المودع

انزعه بمنزلة المنع من المودع

وانتفع من المودع بوجوب

الضمان فكذا من وكيله

كذا في العمادية

أخذه مني طالما فهل أنت كفيلا عنه بما أخذه مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فيكون صحيحاً على هذا الوجه لأنه مضاف إلى سبب الوجوب وهو كقوله ما غصبك فلان فعلى أو ما ذاب عليك فعلى لأن ما أخذه الطالب ثانياً غصب وأما ما أخذه الوكيل في هذه الصورة فلا يجوز أن يضمنه لأنه أمانة في يده لا تصادقها ما على أنه وكيل الأمانات لا تجوز بها الكفالة على ما بيناه في موضعه زيلعي في باب الوكالة بالخصوص من كتاب الوكالة (صل) وكنهه بقبض وديعته فعال المودع دفعها إلى الموكل أو إلى وكيله صدق (صل) وكيل قبض وديعة وعارية ينزل بموت موكله فلو قال قبضتها في حياته ودفعها إلى الموكل صدق وبأنى من بعد جامع الفصولين في الرابع والثلاثين (صل) وكيل قبض الوديعة قال له الموكل دفعها إليك والوكيل أنك صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لافي الزام الضمان على الوكيل (صل) التوكيل بالتقاضي والقبض جائز سواء كان المطلوب حاضراً أو غائباً صحيحاً أو مريضاً بخلاف التوكيل بخصوصية من دأب خيفة فلو قيل ينزل بموت موكله لا بموت المطلوب فلو قال كنت قبضته في حياة الموكل ودفعته إليه لم يصدق إذا أخبر عملاً لك إنشاء فكان متهماً في إقراره وقد انزل بموت موكله (أقول) على قياس هذا ينبغي أن لا يصدق الوكيل بقبض وديعة أو عارية لو أقر بعدم موت موكله أنى كنت قبضته في حياته ودفعته إليه وفدهم أنه يصدق في الفصل المربور (صل) الوكيل يقبل قوله فيما يدعيه بيمينه إلا الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد موت الموكل أنه كان صدق في حياته ودفعه إليه فإنه لا يقبل قوله إلا بيمينه كما في فتاوى الولوالجية من الوكالة رد ذكرناه في الأمانات والافعال إذا ادعى بعد موت الموكل أنه استرعى لئنه وكان اليمين منقوداً وفيما إذا قال بعد عزله بيمينه أمس وكذبه الموكل وفيما إذا قال بعد موت الموكل بيمينه من فلان بالف درهم وقبضتها وهلك وكذبه الورثة في البيع فإنه لا يصدق أن كان المبيع قائماً بيمينه بخلاف ما إذا كان منسحباً من الكل من الولوالجية من الفصل الرابع في الأخلاء الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الأولى وقال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته إليه لم يصدق إذا أخبر عملاً لك إنشاء فكان متهماً في إقراره وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة كذا لم يتبها فارق به الولوالجية بينهم بأن الوكيل بقبض الدين يريد إيجاب الضمان على الميت إذا الديون تقضى بيمينه بخلاف الوكيل بقبض العين لأنه يريد في الضمان من نفسه انتهى وكنتنا في شرح السكز في باب التوكيل بالخصوص والقبض من قوله لا يقبل غير ما قول الوكيل بالقبض أنه قبض وفي الرافعات السامية الوكيل بقبض القرض إذا قال قبضه وصدقه المقرص وكذبه الموكل فالقول للموكل أشباه في كتاب الوكالة في المريض أعيانه درهم يدفع إلى غيره أو يشتري له شيئاً فقال فعلت واشتريت ودفعت إليه يقبل وإن كذبه المريض لأنه أمين ادعى تحقيق الأمانة فيكون القول قوله وكذلك لو وكله المريض ببيع هذا المال ثم مات فقال بعت واستوفيت الثمن ودفعته إلى المورث أو قال ضاع اليمين فإن كان المريض حياته صدق لأنه باق على وكالته فإذا قال بعت فقد حكي أسراراً لك استشفاه عيسى وإن كان بعد صدق أن كان البيع قائماً لأنه انزل بموت الموكل وصار المال ملكاً لا ورثته وهذا الإقرار لا يرد بالمال حتى يرد عنهم عن المبيع وهم ينكرون فيكون القول لهم وإن كان المبيع مسموماً كالمصدق لأن الورثة تدعون عليه الضمان وهو ينكر ولو كان على المريض دين وشرحه لا يصدق وإن صدقه المريض لأن إقراره كإقرار المريض ولو أقر المريض بالاستشفاء

(مبحث ينزل وكيل قبض الوديعة والعارية بموت الموكل الخ)

(مبحث يقبل قول الوكيل بيمينه الأفي مسائل الخ)

وعليه دين الصحة لا يصح اقراره فكذا اذا اقر الوكيل من المحيط للسرخسي في اقرار المريض
 بقبض الدين من كتاب تصرفات المريض والوارث (قا) رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه ويدفع
 الثمن الى زيد فجاء صاحب المال فطلب الثمن من زيد فقال لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع
 بعت ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان البائع بائعا بغير
 جرة كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بائعا باجرة فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله
 خلافا لصاحبه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان أمانة عند البائع عند أبي حنيفة فكذلك الثمن
 ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه فقد الفتاوى في الباب العاشر من البيوع
 ولو دفع ماله الى رسوله ليدفعه الى فلان فرغم أنه دفع وأنكر الطالب القبض فانه لا يحلف به
 ولكن لا بد للآخر أن يصدق أحدهما ثم يحلف الآخر الذي كذبه الآخر فان نكل لزمه أيهما كان
 وعلى ذلك سائر الامانات بخلاف المضمونات كالمغصوب فانه اذا قال لغاصبه أو لغيره ادفعه الى
 فلان ثم انه زعم دفعه وأنكر الغاصب فالقول قوله ولم يصدق المأمور بالبيعة خزائن الاكمل في
 آخر كتاب الوكالة تفلاعي مسائل الطحاوي في المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبه فان كان أمانة
 فالقول له ان مضمونا كالمغصوب والدين لا كافي فتاوى قارئ الهبة ومن الثاني ما اذا ادعى
 المأذون له من أجر المعمور من الاجرة لا يسن البين وهي في أحكام العمار من العمادى
 اشباه في كتاب الامانات (ح) واذا دفع رجل الى رجل مالا ليدفعه الى رجل فذكرانه قد دفعه اليه
 فكذبه في ذلك المأذون له بالمال فالقول قول الذي يدعى الدفع الى المأمور له في براءة نفسه
 عن الضمان والقول قول المأمور له انه لم يقبض ولا يسهط دينه عن الآخر ولا يجب اليقين عليهم
 جميعا وانما يجب على أحدهما لانه لا بد لا يصرح بصدق أحدهما وتكذيب الآخر فيجب
 اليقين على الذي كذبه دون الذي صدقته فان صدق المأمور له فانه يحلف الآخر بانه
 ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الآخر دينه
 وان صدق الآخر لم يقبضه وكذب المأمور له فانه يحلف المأمور له خاصة بانه لم تدفعه اليه فان
 حلف برى وان نكل عن اليقين لزمه ما دفع اليه وكذلك لو ادعى عند رجل مالا ثم أمر المودع بان
 يدفع الرديعة الى فلان فذبح وردفعت فهو على هذا التفسير (ح) ولو دفع المودع الرديعة الى رجل
 وادعى انه دفعها لغير صاحبها ونكر صاحب الرديعة الآخر فالقول قوله مع يمينه انه لم يصره
 بذلك ولو كان المال مضمونا على رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فامر صاحب الدين أو
 لمغصوب منه ان يدفعه الى فلان فقال المأمور له قد دفعته اليه وقال فلان لم أنقبض فالقول قول
 فلان انه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الابينة لان في ذلك ابراء نفسه عن الضمان الا اذا
 صدقه الآخر في الدفع فحينئذ يبرأ ولا يصدقان على التام فالحال قولنا مع يمينه انه لم يقبض
 ولو كذب الآخر المأمور في الدفع وطالب المأمور بيمينه فانه يحلف على ايمانه ما يعلم انه دفع فان
 حلف أخذ منه الضمان ونونكل سقط عنه الضمان شرح الطحاوي للاسيجاوي في الوكالة
 وكذا في وكالة البسائط (ح) قال لا تحرب اقلان عن ألف درهم فوهب كما أمر كتاب الهبة فمن
 الآخر ولا يرجع المأمور على الآخر ولا على القابض والاقرن يرجع في الهبة والدفع متطوع
 ربا قال ابن ابي شيبة درهم على ابي ضامن فعمل جرت الهبة يصره المأمور لا يرجع
 الا في الهبة دون الباقى فانه يمينه ان يبرأ بالانفاق ونحوه من الوكالة (ح) لو قيل
 بكذا المبرور فانه الماركل مدين بدين الموكل من مال نفسه ومن كان متبرعا

(مبحث أمره أن يدفع مالا
 الى زيد ثم ادعى انه دفعه
 وأنكر الآخر والمأمور له
 فالقول قوله في براءة نفسه
 وقول المأمور له في عدم
 القبض الخ)

(مبحث قال لا تحرب لفلان
 عن ألف درهم فانه مل كانت
 الهبة من الآخر والمأمور
 متطوع لا يرجع على الآخر
 وللاخر الرجوع على
 الاخذ الخ)

قنية في باب الوكالة بقضاء الدين من الوكالة (بج) المديون دفع المال الى آخره يقضى عنه دينه
 ليس له ان ياخذ منه من المحل المزبور (فش) فضولي قال ادفعه أي الدين الى تعلق ربه يجوز
 قد دفعه ليس له أن يسترده اذ تعلق به حق رب الدين لقبضه له لعله يجوز (ح) له ان يسترده وكذا
 لو دفع الى رجل ايدفعه الى رب دينه فله ان يسترده لانه وكيل المديون فله عزله جامع الفصولين في
 أحكام الوكلاء من الفصل الرابع والثلاثين رجل بعث رسولا الى بزاز ان ابعث الى ثوب
 كذا وكذا بثني كذا وكذا ابعث اليه البزاز مع رسوله أو مع غيره فباع الثوب قبل ان يصل الى
 الآخر وتصادقوا على ذلك وأقروا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البزاز مع رسول
 الآخر فالضمان على الآخر لان رسوله قبض الثوب على المساومة وان كان رسول رب الثوب
 فاذا وصل الثوب الى الآخر يكون ضامنا كما لو أرسل رسولا الى رجل وقال ابعث الى عشرة
 دراهم قرضا فقال نعم وبعث بهام مع رسول الآخر فالآخر ضامن بها اذا أقر بان رسوله قد قبضها
 وان بعث بهام مع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يصل اليه وكذلك رجل له على رجل دين فبعث
 الى المديون رسولا أن ابعث الى بالدين الذي لي عليه فان بعث به مع رسول الآخر فهلك فهو من
 مال الآخر قبيل فصل التوكيل بالخصومة من وكالة الخانية التوكيل بقبض الدين لو وكل من
 في عباله بقبضه ببيع فلو هلك في يد الثاني هلك أمانة فصولين في أحكام الوكلاء من الفصل الرابع
 والثلاثين (د) ليس لو وكيل قبض الدين توكيل غيره به لتفاوت الناس في القبض بخلاف وكيل
 البيع باع ثم وكل بقبض ثمنه من ليس في عباله فله ذلك التوكيل القبض لو وكله فقبضه الثاني من
 المديون فلو وصل الى الاول يبرأ المطلوب ولو لم يصل يبرأ لو كان الثاني في عبال الاول والا يبرأ
 قال وكيل قبض الدين قبضته من العريم فتلقت أو دفعته الى ربه برى العريم بخلاف ما لو أقر
 بقبض الطالب (ج) وكيل البيع أقر بقبض موكله الثمن يبرأ المشتري كما لو أقر بقبض نفسه
 من المحل المزبور المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة من يبيع
 الولوالجية الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر ان يبيع بثلثي ثمنه بثلث درهم فالت في الجنس فانه
 يرجع عليه بالالف التوكيل اذ امره له الموكل الثمن فاشترى باكثر نفذ على الوكيل الا الوكيل
 بشراء الاسير فانه اذا اشتراه باكثر لم يضر المسمى كما في الواقعات أشباه في الوكالة من الفن
 الثاني الاسير اذا أمر رجلا ان يفديه من أهل الحرب بألف ففداه بألفين رجع عليه بالالف
 فرق بين هذا وبين الوكيل بالشراء بالالف اذا اشترى بألفين والفرق انه ليس هما عقدان أحدهما ان
 يخلصه فصار كن أمر رجلا ان يتفق عليه اتفاقا فيق عليه ألفين ولو كان الاسير مكاما فأمّر رجلا
 ففداه جاز عند أي خليفته رحمه الله تعالى وان كان الفداء المأمور به أكثر من قيمته فاحشا وان
 كان الاسير عبدا ما دون الا يجوز على مولاه ويلزمه اذا عتق كما اذا جنى ففداه عنه أجني بأمره
 لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا عتق كذا ههنا رجل أجني أمر رجلا ان يشتري أسير في دار
 الحرب فهذا الى ثلاثة أوجه اما أن قال لا اشتري أو قال اشتريه من مالي أو لم يقتل شيئا في الوجه
 الاول والثاني يرجع على الآخر وفي الوجه الثالث لا الا أن يكون حليطاله لانه حينئذ يكون
 الآخر بالشراء التماسا لو كان رجلا بان يفديه فقال الوكيل لرجل اشتريه جاز وكذلك اذا
 قال اشتريه من مالي لان في هذين الوجهين صار كأن الوكيل هو الذي اشتراه فكان له ان يرجع
 عليه ولو قال الوكيل اشتريه ولم يقتل واحدا من ذلك ففعل صار الوكيل الثاني من طرعا لا يرجع
 على أحد . راجع في السير لزمه المدين قال واذا انت الحق على المطررب فقال للقاضي

(بحث اذا خالف المأمور
 بالشراء في الجنس نفذ عليه
 الا في مسألة الخ)

حلف الوكيل ما تعلم ان الطالب قد قبضه مني فلا عين عليه وان ادعى عليه معنى لو اقر به لزمه لان
 العين تتبع صحة الدعوى وصحة الدعوى تتبع كونه خصما والمدعى هو القبض على الموكل
 فالوكيل لا يكون خصما في ذلك قال وان قال المطلوب اريد عين الطالب قبل له ادفع الحق الى
 الوكيل واتسع الطالب واستحلفه وكذا الوكيل بأخذ الشفعة اذا أثبت الشفعة فادعى المشتري
 ان الموكل سلم الشفعة قبل له لا عين لك على الوكيل وسلم الدار الى الوكيل ثم اتبع الموكل وحلفه
 فرق بين هاتين المسئلتين وبين المشتري اذا وكل وكيل لا يرد المشتري بالعيب وغاب فادعى البائع
 ان المشتري قد رضى بالعيب فان الوكيل لا يملك الرد بل يتوقف الى ان يحضر المشتري وقد ذكرنا
 الفرق في كتاب البيوع من شرح الجامع الصغير من مختصر شرح أدب القاض في باب اثبات
 الوكالة رجل وكل وكيل لا يقبض مال فادعى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه فانه
 يدفع المال ويتبع رب المال فيستحلفه جميعا بينهما فان وكلاهما بر تجارية يعيب فادعى البائع رضا
 المشتري لم يرد عليه حتى يضاف المشتري لان التدارك ثمة ممكن لو وقع الخطأ باسترداد ما قبضه
 الوكيل وهو غير ممكن ههنا لان الثاني لو فسح البيع ثم ظهر خطأ في القضاء بالفسخ كان
 الفسخ ماضيا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى ان عند محمد يجب ان يكون اسواء لان التدارك
 ممكن في ههنا كما في مسئلة الدين فاما عند أبي يوسف المشتري لو كان حاضرا يستحلف بالله
 ما رضيت ادعى البائع ذلك أو لم يدع نظره فاذا كان المشتري غائبا وقد ادعى البائع الرضا
 أو لم يدع فيحتمل ان يرد عنده لا مكان التدارك كما قال محمد والاصح عنده انه يعتبر طريق النظر فلا
 يرد حتى يحضر المشتري وقياس قوله في مسئلة الدين التي تقدمت آتقان يؤثر للنظر أيضا والله
 تعالى أعلم من كبير شرح الجامع الصغير لحسام الدين الشهيد قبيل باب الحقوق من كتاب البيوع
 ومساياخ حاجة البائع والسماسرة وكيل المالك قال امداد بخرت بحمل المتاع اليهم لا يبيع
 وتلميذ البائع والسماسرة وكيل المشتري فان التلميذ يحمل المتاع الى المشتري يشتري منه وله
 قالوا البيعة والسماسرة يدعى البائع (والشاكردية) على المشتري برزاقية في نوع في المستضعف
 من الوكالة بين الوكيل بالبيع والشراء اذا اضاف العهد الى الموكل لا يرجع حقوق العقد
 الى الوكيل كذا ذكره شرف الدين الدوابري رحمه الله تعالى في فوائده وذكر في وكالة
 الجامع الاصغر قال أبو القاسم الصغار رجل أمر رجلا ان يشتري له عبدا فلان بالف درهم فقال
 صاحب العبد بعت عبدي هذا من دنانير الموكل بالف درهم فقال الوكيل قبضت لزم الوكيل
 لان الموكل أمره ان يقبل عن نفسه كي يلزم العهدة الوكيل دون وهو قبض على الموكل فصار
 محالنا من الفصول العمدانية في اواخر الفصل السابع والخمسين في الوكيل بالبيع
 لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجبر على المقاسي لانه متبرع بخلاف
 الدلال والسماسرة والبائع لانهم يعملون بالاجرة ونقال لوكيل أسل الموكل على المشتري وحق
 القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا اني الصرف فانه لا يجوز قبضه الا للوكيل لان القبض
 فيه بمنزلة الايجاب والقبول برزاقية في اربع من وكالة الوكيل بالبيع هل يجبر على
 استيفاء الثمن من المشتري أجاب لا لانه متبرع ويمكن نقل له القبض بنفسه أو ان الموكل على
 المشتري أي ركبه بالقبض وانما يحتاج الى الوكيل لان من القبض لا عقيد الموكل ليس له ان
 فلا يملك القبض الا باصرار له حق من نفسه راعية في كتاب الوكالة في الوكيل بالبيع
 ادبائع عين ثم حال الموكل بالثمن على المشتري مثل يملك مبيع من القبض لانه متبرع نفسه أجاب

(شاكرد) بمعنى التلميذ والخادم

(مبحث لا يطالب وكيل
 البيع بالثمن من مال نفسه
 بخلاف وكيل الشراء الخ)

نعم لان الموكل وكيل عن وكيله في القبض فيملك عزله قال ولو أن المسترئ دفع الثمن الى الموكل
برئ لانه أوصل الحق الى مستحقه وفعل عين ما يفعله الوكيل ورفع عنه المؤنة والكلفة قاعدية
في الوكالة ٢٢ فلو مات وكيل البيع أو الشراء أو غاب أو ارتد قبل ينتقل الحقوق الى موكله
وقيل لا وقيل لو باع الوكيل فبات حق قبض الثمن لو رثته أو وصيه وقيل لموكله (ت عده)
شري وكيل فبات فلوكله رده بعيب (ذ) فحق الرد لو ارثته أو وصيه ولو لم يكن فلوكله على رواية
(ت) وفي رواية أخرى القاضي ينصب وصيا فرده في الفصل الاول من الفصولين ٢٣ به
في هذا السوق فباعه في سوق آخر يجوز ولو قال لا تبعه الا في هذا السوق فباعه في سوق آخر
لا يجوز بزانية في الفصل الرابع من الوكالة ٢٤ أعطاه ألقالية صبي به دينه وقال ادفعه الى الدائ
وخذ الصك فدفع ولم يأخذه لا ضمان ولو قال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل أخذه
ضمن من المحل المزبور ٢٥ قال رجل خلعني من مصادرة الوالي أو قال الاسير ذلك خلاصه
انسان قيل لا يرجع فيهما بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لاني المصادرة والامام
السرخصي على أنه يرجع فيهما بلا شرط الرجوع وشوا الصحيح بزانية في نوع في المأمور بدفع
المال من الفصل الثالث من كتاب الوكالة والتفصيل في الفصل الثالث فيكون خصما
من كتاب أدب القاضي من البرازية أيضا ٢٦ (فتح حم) وكاه وكالة عامه على ان يقوم بامر
وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل أطلق له ثم مات الموكل وطالبه الورثة
بما ان ما أنفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حله وه وليس عليه بيان جهات
الاتفاق (عك) ان أراد الخروج عن الضمان فالحول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة
قنية فيما يتعلق بالوكيل بالاتفاق من كتاب الوكالة ٢٧ أمر غيره بان يتفق عليه أو يقضي
دينه ففعل يرجع بلا شرط الرجوع بزانية في نوع في الماء ور من الفصل الثالث من كتاب الوكالة
٢٨ واذا دفع الى انسان ما لا يقضي دينه فقتضاه الموكل بنفسه سم قضاة الوكيل فان كان الوكيل
لم يعلم بما فعله المكل فلا ضمان عاياه ويرجع الموكل على الطالب بما قبض من الوكيل وان كان
قد علم بان الموكل قد قضاة بنفسه فهو ضامن لان الموكل ما قضاة بنفسه فقد عزل الوكيل الا ان
عزل الوكيل لا يصح الا بعد علمه به فاذا علم به فعل الموكل فقد علم بالعزل فصار متعديا في الدفع فليزله
الضمان واذا لم يعلم فلم يوجد منه التعدي فلا ضمان عاياه وليس هذا كولو وكيل بدفع الركة اذا
أدى الموكل بنفسه ثم أدى الوكيل له يضمن الوكيل ل علم باداء الموكل أو لم يعلم عند أي حيفة
بدائع في فصل الوكيل ان كل من ينفرد أحدهما بالتصرف من كتاب الوكالة ٢٩ ولو وكله بالبيع
وسماه عن البيع الا بشهود أو الا بحضور فلان لا يملك البيع بخبره حضر الشهود وبغير حضور
ذلان بجمع الفتاوى في الوكالة بالبيع (فتح) وكله ببيع متاعه فقال لكم أبيعوه فقال أنت أعلم
بذلك وبثمه فباعه بثمن حق برفله الرد به يغني عنه في الوكالة بالبيع من الوكالة من بيع
مئة الذقهاء في مـ لا يبيع الوكيل بما عروها ان الفتوى على قرائها ما أن لا يجوز الا ان يبيع
بمن المثل في فصل الوكيل بالبيع من وكالة بجمع الفتاوى الوكيل يبيع لدينار بالدرهم
اذا باع بما لا يتساوى الناس فيه لا يجوز عندهم ٣٠ كاه ان يبيع عبده بأحد درهم وثمته كذلك
زاد قيمته ان ليس لا يمان به بآلف بـ ما يحبر بالدينار أمه رادته في المدة ان يجبره بمدة
لانه يملك ابتداء بملكه بـ آية وان سكنت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد بن سنان
المضى ولو كان وصيا ليس له ان يرضى ابيع عاياه بزانية في الفصل الرابع من الوكالة ٣١ واذا

بعتها مني فقال المدعي عليه بعثها منك ولكني ما كنت وكيلاً من فلان ولم يوكلني بالبيع فأقام
مدعي الشراء بينة على أنه وكيل فلان بالبيع فهو خصم حتى تقبل هذه البينة ويثبت كونه وكيلاً
عنه بالبيع عمادية في الفصل الخامس **ولو أن الوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري من الثمن**
أو أجله أو أخذ بالثمن عوضاً أو صالحه من الثمن على شيء فذلك كله جائز على الوكيل عند
أبي حنيفة ويضمن للموكل وعلى قوله لا يجوز شيء من ذلك تحفة الفقهاء في آخر الوكالة
له على آخر دين فأرسل الدائن إلى مدينه رجلاً اتقبضه فقال المدينون دفعته إلى الرسول وصدقه
الرسول وقال دفعته إلى الدائن وأنكره الدائن فالقول قول الرسول مع يمينه بزيادة في الفصل
السادس من الوديعه **قال الموكل قد أخرجتك من الوكالة وقال قد بعته أمس لم يصدق**
لأنه أخبر حين لا يزال الإنسان منية المفتى في الوكالة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله
إذا كان بالمال كقبيل فوكالة الطالب بنفسه من المطلوب فقبضه لم يجز فأن هلك عنده فلا
ضمان عليه تارخانية في الفصل الرابع من الوكالة **ويجوز التوكيل بتقاضي الدين**
وقبضه من غير رضا الخصم ولا ينزع لهذا الوكيل بموت المطلوب انما ينزع بموت الطالب ولو
قال الوكيل كنت قبضت المال حال حياة الموكل وسلمته إليه لم يصدق إلا بحجة خلاصة في آخر
الفصل الثالث من الوكالة **التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح**
بان يقول رجل أقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه قسمة في المسائل المتفرقة في آخر الوكالة
والتوكيل بالاستقراض لا يثبت للملك لأنه قسمة **فما استقرض إلا إذا بلغ على سبيل الرسالة**
فمقول أرسلني فلان إليك يستقرض منك كذا خلاصة في الفصل الرابع من كتاب الوكالة
وذكر في أدب القاضي من المحيط وينبغي أن يذكر في دعوى القرض أنه أقرضه كذا من مال نفسه
يجوز أن يكون وكيلاً في الاقتراض والوكيل في الاقتراض سفير ومعبور وليس بوكيل فلا يكون له
سرق القبض ولا حق إنابة بالأداء مجمع الفتاوى قبيل فصل في التوكيل بالاقتراض والاستقراض
من الوكالة **لو رلوه مال عند الوكيل فلا يخلوا ما أن هلك قبل الشراء أو بعده فأن هلك قبل**
الشراء ثم اشتري وفع الشراء للوكيل لأن هلاك المال المضاف إليه الوكالة ينزع الوكيل لأن
الوكالة تعلقت بالمال المدفوع إليه لأنه أسره بالشراء بذلك المال فإذا هلك فقد عجز عن الامتثال
بما وكاهه فانهزل حكمه وإن هلك بعد الشراء يقع الشراء للموكل ويرجع بمثله على الأمر لأن
الشراء من قبل الموكل يعمل الثمن المأمور به فوقع للموكل وكان المال أمانة في يده فهلك على
الأمر فكان له أن يرجع به على الآخر فان قبض وملك ثانياً لم يرجع والمضارب يرجع أبداً والفرق
أن الوكيل ما قبض من المال بعد الشراء يتقبضه لنفسه بمحكم الاستيفاء لا بمحكم الوكالة لأنها قد
انتهت بالشراء وأمره ولكنه وجب له بعد الشراء على الموكل دين فكان مستوفياً ما وجب له على
الآخر واستوفى بوجهه من ذمته وفي مرة أخرى بخلاف ما قبضه قبل الشراء لأنه قبض بأذن
المالك له فله أن يرجع به على الآخر حين قبض المال منه فكان أميناً فيه فاما المضارب فاما
يقبضه من المال لنفسه فإنه يقبضه لردءه ثانياً لأنه بصير من حيلة رأس المال فيكون
أهله من بمحكمه إنذاراً أما في يده فهو سارق على رب المال ولو قال الآخر هلك قبل الشراء
يقول الوكيل لا بأس به لأن الأمر من يمينه على أنه لا ياب الوكيل بدعواه أنه اشتري للأمر
به هلاك المال بحكم الأمر لأن مالاً لأنه هلاك المال ينزع ومن حكى أمراً
بأنه استوفى من المال كان سارقاً ومنكره أو القبول قول الآخر مع يمينه من المحيط

(مبحث التوكيل بالاستقراض
لا يصح وأما بقبض القرض
فيصح المح)

(مبحث هلاك المال عند
الوكيل قبل الشراء يبطل
الوكالة المح)

قوله أسره كذا في جميع النسخ
التي بأيدينا ولعل فيها تحريفاً
والصواب مرة واحدة

(مبحث بيع الوكيل عن
لاتقبل شهادته له صحيح الا
بفاحش الغبن وفا قال الخ)

للمرخني في باب ما يرجع به الوكيل على الموكل من كتاب الوكالة ﴿ (ذ) بيع الوكيل عن لا
تقبل شهادته له بأكثر من قيمته صح وفا قال بفاحش الغبن وفا قال ولو يسيره صح عندهما لا عند
أبي حنيفة ولو بقيته فعن أبي حنيفة فيه روايتان وعليه بيع المضارب منه وشرأوه منه إلا أنه
لو بقيته يجوز عند أبي حنيفة رجه الله أيضا باتفاق الروايات عنه ﴿ بيع الوكيل من نفسه
أو طفله أو من له غير مدبون لم يجوز ولو أمره به موكله أو أجاز ما صنع ﴿ ولو أمره ببيع من أبويه
أو ولده البالغ أو زوجته أو زوجه بان كان الوكيل امرأه أو من لا تقبل شهادته له أو أجاز صح جامع
الفصولين في آخر الفصل السابع والعشرين ﴿ وكله بقبض دينسه وأمره أن لا يقبضه إلا
جميعا فقبض كله إلا درهمين لم يجوز قبضه على الأمر والطالب أن يرجع بكل حقه وكذا لو قال
لا تقبض درهمين درهم معناه لا تقبض متفرقا فلو قبض شيئا دون شيء لم يبرأ الغريم من شيء
الجله في (بس) وفي (مح) وكييل قبض الوديعة قبض بعضها جاز ولو أمره أن لا يقبضها إلا جميعا
فقبض بعضها ضمن ولم يجوز القبض فلو قبض ما بقي قبل أن يهلك الأول جاز القبض على الموكل
جامع الفصولين في أحكام الوكلاء من الفصل الرابع والثلاثين ﴿ وإن وكل بالاستقراض إن
أضاف الوكيل الاستقراض إلى الموكل فقال إن فلانا يستقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا
كذا كان القرض للموكل وإن لم يصف الاستقراض إلى الموكل يكون القرض للوكيل فاصحان
في أوائل كتاب الوكالة ﴿ (عز) وكله بقبض الوديعة في اليوم فله قبضه غدا ولو وكله بقبضه
غدا لا يملك قبضه اليوم أذكر اليوم للتجمل فكأنه قال أنت وكييل به الساعة فإذا ثبتت وكالته
الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لا صريحا ولا دلالة وكذا لو قال اقبضه
الساعة فله قبضه بعدها ﴿ قال اقبضه بمحضر من فلان فقبضه بغيبته جاز قال اقبضه بشهود فله
قبضه بدونهم بخلاف قوله لا تقبضه إلا بمحضر منه حيث لا يملكه بغيبته انتهى عن القبض
واستثنى قبضا بمحضر منه جامع الفصولين في أحكام الوكلاء من الفصل الرابع والثلاثين
﴿ الوكيل بالبيع إذا باع فنهأه الأمر عن قبض الثمن إلا بمحضره أو الشهود أو الأئمة فلا بد
أونها عن قبض الثمن لا يصح منه وله أن يقبض الثمن بغير شهود وبغير محضر فلان وكذا لو مات
الموكل أو جن بعد البيع بقي للوكيل حق قبض الثمن ولو وكله بالبيع ونهأه عن البيع إلا بشهود
أو الأئمة فلا بد له من البيع بغير محضره أو الشهود وبغير محضر فلان ولو قال وكلتك ببيع هذا
العبد بشرط أن لا تقبض الثمن كان النهي باطلا وله أن يقبض الثمن ولو قال لغيره ببيع عبدي
هذا وأشهد ببيع ولم يشهد كان جائزا ولو قال لا تبع إلا بشهود فباع بغير شهود لم يجز فاصحان
في الوكالة بالبيع والشراء ﴿ قال محمد رجه الله إذا وكل ببيع عبده ثم باعه الموكل ثم رد عليه
بعب بقبضه كان للوكيل أن يبيعه ولا يكون بيعه إخراجا للوكيل عن الوكالة وكذلك لو وكل كل
واحد من رجلين ببيعه فباعه أحدهما فردد عليه بعب فلكل واحد منهما أن يبيعه وروى ابن
سماعة عن أبي يوسف رجه الله أنه إذا باعه الموكل ورد عليه بعب ليس للوكيل أن يبيعه لأن
تصرف الأمر بنفسه منع منه للوكيل كالعزل ولمحمد رجه الله أن العزل لم يوجد لكن خروج
العبد عن ملك الموكل تعذر البيع على الوكيل فإذا عاد قد يم ملك الموكل فيه جاز بيع الوكيل كما لو
باعه الوكيل فرد عليه بعب كان له أن يبيعه ثانيا رواه ابن سماعة رجه الله عن أبي يوسف في آخر
الباب وعن محمد رجه الله قبل ذلك ﴿ ولو وكله بأن يهب عبده فوهبه الوكيل ثم رجع الموكل في
هيبته لم يكن للوكيل أن يهبه مرة أخرى ولا يشبه الهبة البيع من الفتاوى الصغرى للخاصي

في عزل الوكيل من الوكالة ١٠ الوكيل بالبيع اذا وكل غيره بقبض الثمن من المشتري صح
 توكيله قاصيخان في التوكيل بالبيع والشراء ١١ الوكيل بالبيع اذا باع ووركل غيره بقبض الثمن
 فقبض وهالك الثمن عند القابض قال ابو حنيفة رحمه الله الغممان على الوكيل بالبيع لا على
 القابض فعنده القابض عملة مودع المودع من المحل المزبور ١٢ (فقط) وكيال البيع دفع
 المبيع الى رجل اعرضه على من احب ففهر ب الرجل بالمبيع او هلك عنده اجيب بانه لا يضمن
 الوكيل قاله الشيخ انه يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع اليه آمنا لم يضمن للرضاء عادة جامع
 الاصولين في ضمان الماء وروا الدال من الفصل الثالث والتلاثين ١٣ (خ) وكل رجل بقبض
 كل حق له على الناس وعندهم وفي أيديهم ويحبس من يرى حبسه ويتخلى عنه لو رأى
 ذلك وكتب اه في ذلك كما اركب في آخره أنه يحادهم ويحبسهم ثم ان قوم ارضوا أن لهم على موكله
 ما الا فلا يحبس به وكياله لانه جراء الظم ولم يعلم ان ليس في هذه الشهادة أمر بآداء المال ولا ضمان
 الوكيل عن أمره فاذا لم يؤمر ولم يضمن لم يجب عليه الاداء من مال موكله فلم يظلم باستنائه عن
 الاداء كذا (خ) فهذه المسئلة تدل على ان الأمر بآداء الدين من مال أمره يجبر على قضاء دينه
 (خ) اكبرى حمالا وحمل عليها وأمر الجاهل بفع الحمل الى وكيله ملح قبض كرائه منه وجا به اليه
 فقبض وكياله الحمل وأدى بعض كرائه له البعض قالوا الزلاء للدين على الوكيل وهو مقرب به
 ويأمره بجبر على دفع قيمة كرائه ولو أكره الأمر لحمل تحمله منه نه ما يعلم أن المالك أمره
 بقبض ولو لا دين له على وكيله لا يجبر كذا (خ) والريح الآخر من هذه المسئلة دل على ان
 البيع يمل بآداء الدين من مال موكله لا من ماله اد الدين ولو لم يكن للموكل دين على وكيله كان
 واقعة الفتوى فصولين في احكام الوكالة من الفصل الرابع والثلاثين (خ) قال نعم واستقرض
 لي من فلان ففعل الأمر وفيمس وقال دفعته الى الآخر وأكره الا أمر لزم المال المأمور ولا
 اصدق على الأمر ١٤ الوكيل بالاس قراض من دعي اذا قال المقرض ان فلانا قال لك اقترضني
 كرن قرضا على المرسل وان يقل على وجهه ان ماله يكون على الوكيل زانية في آخر الفصل
 الاول من كتاب البيوع ١٥ احب بكتاب ليعمله السافر ضافعت بحامل الكتاب فالج صل
 الى الكاتب لا يكون من ماله وان أرسل اليه به رسولا و غنه الرسول صار من مال المرسل لان
 فمض الرسول قرض من ماله وحامل الكتاب رسوا في تباع الكتاب لا في القرض وعن محمد رحمه
 الله تعالى انه ترصه من أمانه ما هو في الجهر والقاء لاضمانه على المستقرض لعدم
 القرض بزنية فبيل المسئلة المذكورة الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوصم في عيب فقبض
 البيع به يبرهء ارم الوكيل ولا يلزم الموكل بكون المبيع للموكل ولا يكون للوكيل ان يحاصم
 الموكل فان خاصمه وأقام البيعة على ان هذا العيب كائن عند الموكل لا قبل بينه لان الرد بالعيب
 به قضاء بمنزلة الاقالة فيجب له في حق الموكل كان الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان عيبا
 يبرهء له فان كان قد يالايحدث ماله في كرفي به عن روايات البيوع أنه يلزم الآخر وكرفي
 عامة روايات السور والرهن والوكالة والمأذون انه ريم الوكيل لدون الموكل وهو الصحيح وبه
 أخذ الفقيه ابو بكر الملقب بالرد به مرقصاء في حق المالك بماله الاول سواء كان العيب قد عا
 أو لم يكن وان كان ارد بعض المالكين فان كان المالك لم الموكل تدبب كان ارجب أو حدي ناد ان
 كان انما به كقول الوكيل لا يبرهء عا لانه ارجهم الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى
 ان كرا به يبرهء له وهو عا لانه ارجهم الله تعالى باقراره وهو يبرهء بالرد بالعيب وبه

الاستحقاق اذا استحق المبيع على المشتري باقراره أو بالسكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد
على الوكيل باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك ردا على الموكل كما لو رد
على الوكيل بالمينة أو بالسكول وان كان عيبا يحدث مثله لم يرد الوكيل ولو كان له ان يخصم الموكل
فان أقام الوكيل بينة على ان هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل فان كان في فصل في
الرد بالعيب من كتاب البيوع (١) اذا هلك الثمر في يد الوكيل بالشرا فاعلى وجهين ان قبض
الوكيل الثمن قبل الشراء أو بعد الشراء ففي الاول يهلك أمانة مواعيد قبل الشراء أو بعده وفي
الثاني يهلك مضمونا ولو وكل رجلا بشراعه بعد عينه فخرج الوكيل من عنده وأشهد أنه يشتريه
لنفسه أو وكل آخر بشراعه فشتراه فهو الاول وانما إلى الشراء لنفسه عند عزل نفسه ولا يملك
ذلك عند غيبه الآخر الا اذا اشترى باكثر مما ركه به أو بخلاف جنس ما وركه به في الوكيل بشراعه
شيء معين اذا لم يقل عمدا شراءا شريه فلان بل أطلق يتبع الملك للموكل لا للمشتري بين الثمن
أو لم يبين فسد الثمن من مل نفسه أو من مال موكله خراجه انما هو في فصل الوكيل بالشراء
في رجل وكل رجلا ببيع دميعة له فباعها الوكيل بطريقه باقطة أرضه وقوفة وأراد أن يشري
ان يرددها على الوكيل فقرأ الوكيل ذلك على البايع فقرأ الوكيل ثم اراد ان يرد على موكله
وان ردت على الوكيل بالمينة كان للوكيل ان يرددها على الموكل وهذا الرد بالعيب سواء تم هل
يصدق العقد في الباقي قال بعضهم يندس كما لو جمع بينه من حروبا بينهما بصفة واحدة وقال
عامة المشايخ رجعهم الله تعالى لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح لان الوقف باق على ملكه
بمنزلة المدبر لا بمنزلة الحر - كرف المستحق انه لو جمع بين ملك ووقف وباعهما بصفة واحدة جاز
بيع الملك ولو جمع بين ملك ومسجد كان مسجدا (١) - ابيع في الملك وان كان مسجدا
خاص لا يفسد فاضحه في نص التوكيد بالبيع واشترى من كتاب اركانه في باب اية
ومن أمر ابيع عبده ساعة وقبض الثمن ولم يقبض فردد عليه المشتري بعيب لا يحدث مثله
بقضاء القاضي بينة أو بأبائه أو بأقراره رده على الآخر وكذلك ان رده عليه بعيب يحدث
مثله يرد عليه ان يردده على الآخر لان اليه حصة صداقة الوكيل منه في السكول
ليس العيب عن علمه باعتباره عدم رده المبيع فلم لا يرد فان كان ذلك باقراره المأمور
لان الاقرار حجة فادرة وهو غير مضطرب له لا مكان اسكوت واسكوت من انصاف الامام
في باب مسائل الوكيل والرسالة وعام استله في الهداية لتلخيصه ولو وكل رجلا بان يشتري
له جارية فاشترى جارية فاستخف بايضا الوكيل وان اشترى جارية فظهر أنها حرة
صحيح او كبل فاصحان في الوكيل بالبيع من كتاب الوكيل

(كتاب اركانه)

وفي القصة في المدة ان تجتمع في الدين المؤجل اذا قرر حبل الاجل راد الدين الا
لا يجبر على عطاء الكفيل في الاصل رجل كبل بدين رجل آخر بالأسرة فاداهم ان يخرج
من البلد ان كان شهادته الى أهل ليس للكفيل ان يمنعوا ان يكتفي بجل له ان يطالها باباد
المال أو يفسد اسمها من وثائقه أو يحرى المدون نراد أن يعبد من رب ارباب ان
الدين بغير الكفيل ربه - يورثه وفاء فائل بان له له عقدا على نفسه ثم يورثه
وفي المنة في رب الدين لو كان ان يرى ذرايرا بدانية يبيع في سبب ذلك كذا واد

(بحث وكل رجلا ببيع
ضبعة وظهر به اقطاع أرض
سوقوفة الخ)

(قوله ان كان مسجدا
رفوله بعدوان كان مسجدا
خاص كذا في جميع النسخ
التي بايد بنا لرفع وفيه مالا
يحيى اه صححه

الكفالة في (ص شس) قضاء قبل أجل برئ وليس للطالب ان ياتي القبول (ح) ولورده
بالزيادة عادة وجلا ولواشترى منه أي من المدينين شيئا بالدين المؤجل ثم رده بعيب بقضاء عاد
الأجل ولورثا قايلا لا يبرأ ولو كان بهما الدين كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين قسنة في آخرا
ما يتعلق بالأجل من كتاب المدائيات في الطالب اذا وهب الدين من المدينين وبه كفيل فرد
الأصيل يعود الدين في ذمة الأصيل وتبقى برائة الكفيل قاضيه ان في آخر فصل الكتابة من كتاب
العقاق في (م) ولو وهب الطالب المال من المطلوب أو أبرأه من فوات قبل الرد فهو برئ وان لم
يتم ورد الهبة فردته صحيح والمال على المطلوب رعل الكفيل على حاله وان رد الأبرأ لا يبرأ
الا به بل رد الأبرأ الكفيل لاذ كره هذه المسئلة في شيء من الكتب واختلف المشايخ فيه منهم
من قال لا يبرأ هذا القائل سوى بين الهبة وبين الأبرأ ومنهم من قال يبرأ الكفيل تتارخا في
العاشرين من الكفالة رجل قال لحبة أشهدوا أي قد ضمنت لهذا الرجل بالالف التي له على
فلان ثم ان المدين أقام الدية كان قد دفعه قبل ان يرد الكفيل فليست له براءة المطلوب
عن دين اصابه لا يبرأ الكفيل عن دين اصابه لان قول الكفيل ذلك كافي اقرارا منه بالدين
عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل ولو أقام المدين يدته على القضاء بعد الكفالة برئ المدين
والكفيل جميعا قاضيه ان في فصل في الكفالة بمال في رجل قال لا تخربايع فردا على أن
ما أصابك من خسار فهو على أو قل رجل لرجل ان هلك عبيدك هذا فانما من لا تصح هذه
الكفالة من المحل المبرور في اشترى أعناقا لرجل (١) وأتلفها وظهرت لاسه فله لبايع الأعناقا
لرجل آخر ربع أعناقه من هذا الرجل يعني الذي ظهر ان لاسه فله أمين بباعه وسام ثم ان المائع
الاول أخذ الأعناقا من يده بعد المائتين - ما بين أمارة فذهب أجوبه المائع على ان البايع
الذي لا يبرأ ان يفسد مع الودع ان يفر من يده في ظهره في الفصل السادس
تسمر دعوى البرائة في (ذ) كل مدعيه الى مدعيه ما يحسن رعايا طابعه عند ذلك المدة في
الظاهر وليس معه ان ليس بكفيل للمحل الا ترى انه لو سلم المدعيون بد للمحال يجبر الطالب على
قبوله ولولا يصير كفيل للمحل لم يجبر برؤ كرا مده تاجبر للطلب وعن أبي يوسف رحمه الله انه
يصال للمحل أو يبرأ اذا مضى الاجل ومساءلة الصالح أو يبرأ من الرأفة فله لرجل أنت طالق
الى عشرة أيام تطلق بعده بضئ العشرة (خ) قول أبي يوسف رحمه الله انه يعرف الناس ولو
قال كفلت بنفسه من هذه الساعة الى شهر يبرأ بضئ الشهر بلا خلاف وكذا الرأفة على ابرئ
بعد الشهر قال (١) يذرفهم تن دنان راندروز بصير كنيلا للمحل ويبرأ بضئ العشرة ولو قال
(٢) تاده روز بصير كنيلا بعد العشرة (عده) كفل بنفسه الى شهر على انه يبرأ بعد الشهر فهو
كما قال ولو كفل الى عشرة أيام على بضئ بضئ مدعيه في سادس واثني عشر من
الفصول في ولوراء ان كفل بنفسه يبرأ بصير كنيلا فالحيلة على طاهر الرواية ان يقول كفلت
بنفسه الى شهر على ان أبرأه فلا يصير كنيلا أصلا ليجال في طاهر اذ فيه يبرأ كنيلا بعده فلما
شرط ان يبرأ بعده بطل أصلا في فصل الملايين من المصرايين وانما كفل عن اذنه لا أو
نفسا الى شهر فأنما يطالبه بعد مدعيه الشهر كقول من صادق الى الفصل أو الى لسه لم يدفع
طلاق الأبعد من قبل فكذا هذا وقد اختلفهم بصير كنيلا في شهر أو جاز في شهر أو في أشهر
والجيم في آخر فصل في ما بينه وبينه من رجل تارة تارة تارة تارة تارة تارة تارة تارة تارة
عنه فاما من المصرايين فانه كفل بثلث الكوفة وبطلامه المكنوز له فندفع الكفيل

(مبحث قال لا تخربايع فلانا
على أن ما أصابك من خسار
فهو على لا تصح الكفالة الخ)

(١) قوله لرجل كذا في
نسخة وفي أخرى زيادة من
رجل بعد قوله لرجل فخر
اه مصححه

(٢) قبلت نفسها لفلان
عشرة أيام
(٣) حتى عشرة أيام

الديه بعد رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبة ولو قال قد
كفأت لك بنفس فلان فان غاب ولم يوافك فانا ضامن لماعليه فغاب قبل أن يوافي لزمه المال
وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل أن يوافك فانا ضامن لماعليه فغاب قبل أن يوافي لزمه المال
على أن يوافيه بعد الغيبة فاضيحان في آخر مسائل تسليم المكفول به من كتاب الكفالة في صحيح
قال لغيره ما أقرتك به فلان فهو على ثمنات الكفيل ثم أقر فلان بشي لزمه المال المقر به في تركه
الكفيل ظهيرة قبيل كتاب الصلح ولو ان رجلا قال ان أبق عبدك فانا ضامن فهو باطل
وكذلك لو ادعى على انسان انه عبده وزعم المدعى عليه انه حر فكفل بنفسه انسان فاقام المدعى
البينة انه عبده فبات المدعى عليه فلا شيء على الكفيل تتارخا في آخر الفصل الحادي
والعشرين من كتاب الكفالة

(كتاب الحوالة)

وكل دين جازت الكفالة به جازت الحوالة مؤيد زاده في الحوالة نقلا عن البرازية في وفي الاصل
اذا باع عبدا من آخر وأحال البائع غريب له على المشتري بالتمن ثم استحق العبد أو ظهر حرا وقد
رفعوا الامر الى القاضي فانه يبطل الحوالة أما اذا رد عليه بعيب بدضاء أو بغير قضاء لم تبطل
الحوالة وكذا اذا ذلك المبيع قبل التسليم الى المشتري خلاصة في الحوالة ولو أقال البائع
رجلا على المشتري بالتمن أدى المشتري للتمن الى المحال له ثم استحق الدار من يد المشتري
فالمشتري على من يرجع بالتمن ذكر في مجموع الوارث عن شيخ الاسلام على السعدي أن المشتري
يرجع على البائع قيل له فان لم يطرد المشتري بالبائع هل يرجع على المحال له قال لا وفي الجامع أن
المشتري بالخيار ان شاء يرجع على القابض وان شاء يرجع على الاخر مؤيد زاده في المسائل المتعلقة
بالحوالة نقلا عن بيوع الدارخانية سئل عن شخص باع سلعة لشخص وأحال بتمنها لشخص آخر
فقبضه ثم استحقته فهل يرجع المشتري على القابض أم على المحيل أجاب اذا طهر أن المبيع
مستحق وأخذته المستحق يرجع المشتري بالتمن على القابض لا على المحيل قارى الهداية
في اختلاف المشايخ رحمهم الله في أن الحوالة نقل الدين أم نقل المطالبة فعند البعض نقل الدين
وعند البعض نقل المطالبة هكذا ذكر في بعض شروح الجامع الكبير وفي نسخة الامام خواهر
زاده رحمه الله الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فعند أبي يوسف نقل الدين وعند محمد
نقل المطالبة ونمرة الاختلاف فيما اذا أبرأ المحال له المحيل عن الدين بهد الحوالة عند أبي يوسف
لا يصح لانه انقل الدين منه الى المحال عليه وعند محمد يصح في التجريد اذا حال وقبل برى المحيل
عند الثلاثة وكذا لو كفل على ان الاصيل برى خلاصة في الحوالة وان مات المحال عليه بلا
تركة ولكن كان له كفايل بالمال سم ابرأ صاحب المال الكفيل عنه يرجع على الاصيل في المحال
أخذ الكفيل من المحال عليه بالمال ثم مات المحال عليه مفلسا لا يورث الدين الى ذمة المحيل
سواء كفل بامر دأو بعير أسره والسكينة حاله أو مؤجله أو كفل حاله ثم أجله المكفول له بزازية
في الحوالة

(كتاب المضاربة)

لانحور المضاربة بالدين فن كان له على آخر ثمن درهم فاهم صاحب الدين ان يعدل به المضاربة
لاتجوز المضاربة خزانة المنسدين رأيت في كتاب المضاربة في المضارب اذا مات ولم يبين امر مال

مبحث اختلافهم في معنى
الحوالة شرعا

المضاربة ترميه ذلك في تركه ولا يقبل قول ورثته أنه رد المال الى صاحبه الابينة تشهد أنه رده الى المالك أو تشتم - مد أن المضارب قال قبل موته رددت المال والربح الى المالك قارئ الهداية (مح) لو قال المضارب في مرضه قدر بحث ألفا و قد وصل الى قضاع المال كله وكذبه رب المال فبات قارب المال أن يحلف ورثته على علمهم بضائع المال لأنه ادعى ديناً على مورثهم بسبب الخور وأنكر الوارث فله استحلافه على اعلم لأنه استخلف على فعل الغير فقد افتاوى في التاسع من المضاربة بهم إذا أراد رب المال أن يكون مال المضارب ديناً على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فيه عمل فيه المضارب قاضيان في فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة من كتاب المضاربة يتم المضارب إذا أقر في مرضه أنه ربح ألفاً ثم مات من غير بيان لاضمان عليه لأنه لم يقر بوصول المال الى يده ولو أقر أنه ربح ألفاً ووصل الى يده ثم مات يؤخذ ذلك من تركته لأنه مات مجهولاً لادانته من الفصول العامة في كتاب المضارب من أحكام المرضى في المضارب لو قال قبل موته أودع مال المضاربة فلاناً ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته ولو أنكر فلاناً يدعيها عنده فاقول له مع الملف فلا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات فلاناً قبل أن يقول شيئاً لادانته المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق عليه ون دفعه الى ورثته بالبرهان أو بالقرار من ثم مات المضارب ثم فلان مجهولاً لا يكون ديناً على مال فلان ولا شيء على المودع ولو مات المضارب وفلان من فقال رددتم ما عليه في حياته فله قول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت برأيه في الفصل الثاني من الودعة (مح) دفع ألفاً مضاربة على اسم من كان جازوا الربح بينهما نصفان لان الشركة تقتضي المساواة في المعدر فجدج الرب المال المضارب من ارباحه في ربح بينهما نصفان في الباب الرابع من المضاربة (مح) رد المضارب المال على صاحبه ومعه ما تصرف على صاحبه فعلم و ربح يكون على المضاربة لان رب المال معين والمضارب لأنه يعمل بأذن المضارب وعمل المعين صار مسؤولاً الى المستعين كالأعمال المضارب باجبي صار مسؤولاً اليه فكذلك اذا ورب المال صلح أن يكون معيناً للمضارب في العمل فقد افتاوى من اشمل المذنبون في وضمن رب المال عن الشر أو يبيع بغير ان كان رأس المسألة في المضاربة تنفع المصارف تسمى لو اشترى به بعد صار عاصماً اما لو كان عريضاً لم يعمل به ولا ان يشترى في المصارف بمشاة حتى (١) صار المال دراهم أو دينار ثم يفرق رأس المال في دراهم وخص مال المضارب دراهم انفسه العتد في المضاربة وأما ان كل دينار وفقد خاص عن انفسه دراهم فله ان يشتري بثمن العروض من رأس المال راساً لا أن يشتري غيره حرامه الا كل في أرباح المضاربة (شس) أعطاه دينه مضارباً ثم أراد التهمة له أن يستوفى دينه فله ان يأخذ من مال فيه اربعة بركات يوم التهمة لا يوم الدفع فله في المضاربة وفي الحصة وتجاوز مضاربة بالدرهم بهرجة ولزوي ولا تجوز (بالاستموة) فان كانت المستموة ترجع في كفة لوس وفي افتاوى التهمة ثم عند محمد اذا كسدت الفلوس قبل الشراء لم يرد له بعد الشراء المنة اعترفت به لخصه ل رأس المال يوم كسدت من أوائل الفلوس في المضاربة استراحية وإذا هلك المال قبل تصرف بطات المضارب والتورق قول المضارب في الهلاك مع جميعه وهو ان المضارب رأس المال وستم الكد غيره لا يمكن له ان يشتري على المنة بدينه حتى يحرر الضمان من المستموة ان ردت اخذ فذلك وحسن تجرجه الله تعالى لو أقرض المضارب ربحه ربحاً رجعة المدة

(مطالب دفع ألفاً مضاربة على
انهم اشركوا كان جازوا الربح
نصفان الخ)
(بحث هلاله المال قبل
التصرف بمطال للمضاربة
والقول قول المضارب في
الهلاك الخ)

(١) قوله حتى صار كذا في
النسخ وكثيراً ما يتجمل
الصافي ووضح الفاعل كما
رى الله سبحانه
(المستموة) نقلاً عنه
لقد امره الله بالخدمة

اليه بعينها رجعت على المضاربة وان أخذتمثلها لا يرجع وجيزا السرخسي في باب هلاك مال
المضاربة من كتاب المضاربة (١) (قلقه) أي مال المضاربة (قبل التصرف بطلها) لقوات المحل
(والقول فيه للمضارب) لانه أمين كالمودع ولو أتلفها المضارب أو أنفقها أو أعطاه رجلا أو أتلفها
ذلك الرجل لم يبق المضاربة لانه صار مضمونا عليه والضمان مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام
رحمه الله تعالى انه ان أخذها من الذي أتلفه له ان يشترى به على المضاربة لانه أخذ العوض فصار
بمنزلة النسي وعن محمد رحمه الله تعالى انه اذا أقرضه ثم رد المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة
على حاله الزوال التعدي وان مثلها الا لان التعدي استقر بالسमान وحكم المضاربة لا يجتمع مع
الضمان وان اشترى بماله او هلك قبل نكته ارجع على رب المال نائبا والثالث بخلاف الوكيل
بالشراء فانه يرجع بالنسي من واحدة والمجوع راس المال رازية في نوع في هلاك ماله ارجع
كتاب المضاربة (٢) ولو قال رب المال كان رأس المال ألفي درهم وشرطت الثلث الربح وقال
المضارب لا بل رأس المال ألف وشرطت لي نصف الربح وفي ذلك اربأ للذان يقرأن مال المضاربة
كان القول في رأس المال قول المضارب مع المير وفي شرط الربح القول لرب المال مع المير
وان جاء المضارب بثلاثة آلاف مع مال ألف مائة او دعة أو بضاعة لرجل أدى له كان القول قوله
لان القول يكون قول ذي اليد فيما في يده الا اذا أقربه أنه غيره فاصحان قيل فصل فيما يجوز
للمضارب من كتاب المضاربة (٣) ثم دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال مضاربة لا تبطل
الاولى ولا صح المايعة وكذا دفع مضاربة على مضاربة رازية في الفصل الثاني من
السابع من كتاب الاجارة (٤) ولو قال رب المال لي بضاعة وقال المضارب لا بل مضاربة
بالصف أو بمائة درهم كان القول قول رب المال لان الربح استحق عليه من جهته (٥) وكذا
لو قال المضارب أقرضني وقال رب المال مضاربة وبضاعة كان القول لرب المال لان المضارب
يدعي لمصلحة المال والمصلحة للمضارب يجعل كل أعطاه مضاربة ثم أقرضه ولو قال رب
المال أقرضني وقال المودع المصلحة لمضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي
عليه السمان بعد ما تفقا له أخذ المال بالمال واليمين بستر المال قاضيان قيل دعي
فيمتحنون للمضارب من كتاب المضاربة (٦) ولو قال رب المال هو قرض وادعي القايض المضاربة
فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال واليمين بينته أضوا المضارب ضامن وان كان قبل
التصرف لا ول قوله ولا ضمانا يه في العايش لانه تصادقا على ان القبض كان باذن رب
المال ومينيب اقترض لا سكارا ناصر سماعات لا اهم في الفصل الاول من المضاربة قسلا
عن الوجيز (٧) اذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول
قول رب المال راذ اقاما اليينة فاليمين بية المضارب وكذا لو ادعى رب المال مضاربة أو بضاعة
وادعى لذي فريد المال أنه أقرضني فان الربح كله في القول قول رب المال واليمين بينة
المضارب ذخيري الفصل الرابع عشر من كتاب المضاربة (٨) وان شهد شاهدان بالمضاربة
وشاهدا باقترض ولم يفسروا شيئا غير ذلك فاليمين بينة من يدعي القرض لانه لا يفي بينهما
فيمعمل كائن لا هرين كانا والقرض يرد على المضاربة والمضاربة لا ترد على القرض فيجعل
كك دفع مال اليه مضاربة ولا ثم أقربه منه وفي يده من يدعي القرض اثبات الزايدة
وهو اما في القرض بالتقاضي وانما تقاضى القرض عليه من المبسوط للسرخسي في باب الشركة
في المضارب من كتاب المضاربة (٩) مضارب معه ثلث اشترى ثيابا وتصرفها أو جعلها بعتة

(محدث دفع المضارب مال
المضاربة الى رب المال
مضاربة لا تبطل الاولى ولا
تصح الثانية الخ)

(١) فان كان شهود المضارب
شهودا له بنصف الربح فله
نصف الربح وان شهدوا
انه شرا مائة درهم أو لم
يشترط شيئا فله أجر المثل
كذا في السابع والعشرين
من مضاربة التشاركية

(مبحث شركة الوجوه)

المتفاوضين من كتاب الشركة (ز) قد علم أنه ليس لاحد المتفاوضين ان يقرض ولا يهب ولا يتصدق ولا يعير دابة من شركتهما ابن الهمام في الشروع المبرورة (ح) (ق) (ج) (ب) (أ) ابن يكسب ان في صنعة واحدة ولم يكن له ما شئ قال كسب كله لابل اذا كان الابن في عيال الاب لكونه معيناله ألا ترى أنه لو غرس شجرة تكون لابل (ق) (ج) (ب) وكذا في الزوجين اذا لم يكن لهما شئ ثم اجتمعت بهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها (ك) الكسب بينهما نصفان قال رحمه الله وهكذا كنت أسمع الجواب من أقواء الناس أنه بينهما نصفان (م) وما تغزله من قطن الزوج ريسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعا فنية في المسائل المتفرقة من الشركة (ن) شركة الوجوه ان يشترى بالانقد الذين بسبب وجاهنهما فيبيعان فاحصل من الثمن يدفعان منه الثمن الى بائعهما فان فضل شئ يكون مشترك بينهما او هذه الشركة لا تجوز عندنا (و) (ك) هي شركة الوجوه لانه انما يشترى بالدينار من له راحة عندنا (س) وانما يصح عما باود فواضة لا مكان تحقق الكفالة والوكالة في الاذن وعند الاطلاق تكون عناد وهي جائزة عندنا وباطله عند الشافعي نقد الفتاوى في الباب الاول من كتاب الشركة (ي) سئل اذا اشترى أحد الشريكين عبدا ونقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله أجاب ان كانت شركة عنان وله ينة أنه عند المدعى بالشرائه لنفسه خصوصا فالمشترى له وان لم يكن له ينة فان نقد من مال الشركة فالشري على الشركة قارئ الهداية في اذاباع أحدهما شيا أي أحدهما شريكي الامان من تجارتهم فليس للشريك الآخر ان يطالب المشتري بالثمن وفي المسقى قال هشام عن محمد اذا دفع الممنزى اثنى الى الشريك الآخر خبري عن نصيبه ولا يبرأ عن نصيب البائع اذا لم يكونا شهداء حين اشترى كان ذلك جائزا فيما بينهما وكذا ما لزم أحدهما من ضمان التجارة لا يطالب الآخر به تارخانية في الفصل الرابع من كتاب الشركة (ز) رجل اشترى متاعا فقال لا آخربه بالشركة فباعا يكون رجحا فريد انصفه ان فالشركة غير صحيحة فالرجح لصاحب المال وللآخر أجر مثل عملا جواهر لفتاوى في أول الشركة (ح) (ق) (ج) (ب) (أ) له سفينة فاشترى مع أربعة على ان يعملوا بسنة منه وآلاتها والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعاليه أجر ملهم لهم فنية في أوائل الشركة (ي) وذكر في الصغرى بناء بين رجلاين باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير ان يشريه لهما لم يحرك وكذا الشجرة والزرع ولوباع من شريكه جازون في واد هشام لا يجوز في الفصل الثلاثين من الفصول العمادية (و) ولو كان الزرع مشترك كابن ابي فباع أحدهما نصيبه بغير ان يشريه لهما باع أو ان الحصاد جازوا الا فلا خلاصة في جاس في بيع الزرع من الثالث من كتاب البيوع (ز) رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز قال لم يفسخ البيع حتى ادرك الزرع جازوا والمانع قاضيجان في بيع الزرع والثمار (ح) واذا كان الزرع والارض سسر كابن رجلين باع أحدهما نصيبه من الزرع من شريكه بدون ان يرض لا يجوز اذا لم يكن الزرع مدركا وعلى هذا القطر وسائر أنواع الزرع اذا كان مشتركاً بين اثنين باع أحدهما نصيبه من صاحبه بدون الارض وأما اذا باع النصف مع نصف الارض من شريكه ومن أجنبي بغير رضا شريكه جاز وقام المشتري بهام البائع أنفع الوسائل في مسئلة شراء الحصة من العراش ولو كان الررع بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحدهما لم يجوز وان باع منهما جاز واحصل الزرع (ي) (صل) دار بينهما باع أحدهما بناءه من أجنبي لم يجوز

لا يجوز ما أن باع بشرط التركة أو بشرط لقلع اما الاول فلا يجوز اذ فيه شرط منفعة للمشتري
سوى البيع فصار بمنزلة اجارة في بيع واما الثاني فلم يجز اضرب فيه لشريكه وكذا لو ادعى رجل
على أحدهما شيئا فصالحه على نصف هذا البناء أو على نصف هذا الزرع المشترك لم يجز (جس)
شري نيب احد الشريكين من البناء دون الارض لم يجز (ص) بيع الارض مع نصف الزرع
لم يجز ولو بينهما بناء فشري أصيب احدهما اجنبى بلا اذن الآخر لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو
باع شريكه جاز (يد) لم يجز فصول في الحادى والثلاثين وفي الترازل جس احد الشريكين
مطبقا وعمل الآخر ورجح او خسر قال ابو نصر ماعلى الى اطباق المحنون فعلى ما شرطاه وما
عمل بعده يكون على العامل لان الشركة تنسخ باطباقه كالموت فيكون العامل بعده كالعاصب
للمال المحنون فيضمن له حصه من المال وماربى من حصه نفسه يطيب له وماربى من حصه
المحنون يتصدق به لحصوله بسبب خيبته وهو العاصب من ضمانات الجاهل قبيل ضمان شريكه
الاعمال من ضمانات الشركة في أنفق احدهما في عمارة طاحونه مشتركة لم يكن تطوعا بخلاف
ما اذا انفق على عياله او أدى حراج كرمه مشتركا حيث يكون متطوعا منية المفتى في
آخر كتاب الشركة في وان شرط اى في شركة العمان ان يعمل احدهما دون الآخر والربح بينهما
على قدر رأس المال جازو يكون المال الذى لا عمل عليه بضاعة عند العامل ورجحه صاحبه
ووضيعته عليه أو ان شرط للعامل اكثر من رأس المال جاز ايضا على الشرط ويكون المال المدفوع
عند العامل مضاربة وان شرط للدافع من الربح اكثر من ماله لا يصح الشرط ويكون المال
بضاعة عند العادل ولكل واحد منهما مارجح ماله والوضيعه على ما ذكرنا مضمرة في الشركة
في ولا يشترط المساواة في رأس المال في هذه الشركة ان العمان عندنا ولا اتفاق الجسر في رأس
المال ولا خلط المالكين ويجوز ان يكون رأس مال احدهما ادراهم ومال الآخر نازير أو كان الكل
دراهم أو نازير واشترى كل واحد منهما ما بماله قبل الخلط فجميع المشتري يكون مشتركا بينهما
عندنا وهل تشترط المساواة في الربح عند علماء المال ثلاثة لا يشترط ذلك فان شرط المساواة في
الربح أو شرط لاحدهما فضل الربح ان شرط العمل عليهما كان الربح بينهما على ما شرطاه
عمل جميعا أو عمل احدهما دون الآخر وان شرط العمل على المشروط له بالفضل جاز ايضا وان
شرط العمل على أقلهما جاز لا يجوز قاضيجان في شركة العمان في وكل شركة فاسدة قال
فيها على قدر رأس المال ويطل شرط التفاضل لان الربح فيه تابع للمال فتقدر بقدره كما ان
الربح تابع للبذر في المزارعة والزيادة انما تحقق بالتسوية وفقدت قيمته الا تحقيقا على قدر
رأس المال هداية في الشركة الفاسدة (قت) ربح ما عدهم ما فى بيت لها خربت كلها
حتى صارت صحراء لم يجز على العمارة وتقسيم الارض بينهما ولو قائمة بما فيها وأدواتها الا انه ذهب
شيء منها يجبر الشريك على أن يعمر مع الآخر ولو معسر اقبل لشريكه أنفق أثاثا لو شئت فيكون
نصفه دين على شريكه وكذا الحمام لو صار صحراء تقسم الارض بينهما ولو قلف شيء منه يجبر
الآبى على عمارته (ن) عن محمد رحمه الله تعالى في حمام بينهما ثم دهم بيتا واحدا احتاج الى قدر
أو حرفة وأبى أحدهما لا يجبر به ويقال للآخر ان شئت قابله فئت وخدم غلته نفقة ثم
تستويان فصول في السادس والثلاثين في (فص) قصاران يتقبلان السباب فترى أحدهما
العمل ودفع السباب الى الآخر فذهب فضاء حتى لا يضمن يدفعه الى غيره لشركته فما أخذ
أحدهما كأخذ شريكه فصول في ضمان القصار من الفصل الثالث والثلاثين في ربحان

(مبحث لا يشترط المساواة في
شركة العمان الخ)

(مبحث كل شركة فاسدة
قال ربح فيها على قدر رأس
المال الخ)

(١) والحيلة في تجويز هذا التصرف أن يبيع نصف البقرة من المدفوع اليه بثمن معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يامر به بان يتخذ من لبنها المصل والسمن وغير ذلك فيكون ذلك بينهما قاضيجان في باب الاجارة الفاسدة

(٢) أقول عبارة الخصاص لا تساعد هذا التوجيه فانه صريح في عدم وجوب الاجر عليهم انفسه اذ ليس لهم الا السكنى والمراد بما في القضية لزوم الاجر عليه فهو مطلقا للوقف اذا كان موقوفا للسكنى جوى زاده

(٣) أقول هذا يخالف ما ذكر في القضية وقد مر آتفا لا أن يقال ذلك في الوقف وما ذكره قاضيجان في الملك أو يقال ما في القضية فيما اذا كانا حاضرين جوى زاده رحمه الله

(٤) مسألة سئل عن شريكين في دار سكنها أحدهما مدة طويلة فطالب شريكه ان يسكنها مدة متله فامسك الساكن هل يجبر على الاسكان أو على دفع الاجرة لما سكن أم لا أجاب لا يلزمه الاجرة ولا يلزم ان يمكنه ان يسكن بقدر ما سكن ليسكن اذا طلب المهاياة في المستقبل فله ذلك الا أن يطلب الشريك قسمة الدار فيعدم على طلب المهاياة فإرى الهداية

اشترى كاشركة عمان وعمل أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه نصيبه من الربح ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر وربح وأبى ان يدفع حصة شريكه من الربح ان كان الشرط ان يعمل جميعا وشكى فما كان في تجارتهم ما من الربح فهو بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما على حدة أو عملا معا فان مرض أحدهما أو لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما خلاصة في الشراكة فان عمل أحدهما المرض الآخر أو غيبته فالاجر على الشرط لان عمله كعملهما ويستوى أن يمتنع الآخر من العمل بعذر أو بغير عذر لان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الربح بحكم الشرط في العقد لا يعمل بزانية في اخر فصل فيما للشريكين وما لاله من كتاب الشركة إذا دفع الى آخر بقره بالعرف ليكون الحادث بينهما نصفين فالحدث كله لصاحب البقرة وعليه أجر مثل عمل المدفوع اليه وعن العلف (١) قال فلو مضى على ذلك زمان واتخذ المدفوع اليه بعض اللبن مصلا والبعض قائم في يده فما كان قائما في يده من اللبن فهو للمالك وما اتخذ المدفوع اليه مصلا فهو للمدفوع اليه وانقطع حق المالك عنه لتبديل الاسم والمعنى وعلى المدفوع اليه صاحب البقرة مسمى ذلك اللبن وعلى هذا اذا دفع دجاجة الى رجل لتكون البيضات بينهما فلوان المدفوع اليه دفع البقرة أو الدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهل يكتفى في بدء المدفوع اليه الاول ضامن ولو أن المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا ضمان لمكان العرف تارة خانية في الفيل الثاني والثلاثين من كتاب الاجارة وفي القضية أحد الشريكين اذا استعمل الوقف كما بالاجارة بدون ذلك آخر فانه أجر حصة الشريك سواء كانت وقفا على أحدهما أو موقوفة للاستعمال وفي الملك المتضمن لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمل كله وان كان معه اللاجر وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للآخر أنا استعمله بقدر ما استعملته لان المهاياة انما تكون بعد الخصومة انتهى فعلى هذا (٢) قول الخصاف لا يتوجب الاخر اجرة معناه قتل السكنى لوطالب أن يجبر عليه شيئا أما بعد السكنى فالاجرة واجبة عليه من البحر الرائق في شرح قوله ولا يضمن ان وقف على أولاده من كتاب الوقف في أرض بين رجلين فعاب أحدهما عن شجرة مدرجه الله تعالى ان اشريكه ان يزرع نصف الأرض ثم في السنة الثانية ان أراد ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان يزرع أولا قالوا ان كان الأرض تنفعه الزراعة أو لا تنفع ولا تضر ولا تنقص فله أن يزرع الكل فاذا حضر الغائب (٣) كان له ان ينتفع بالأرض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا بدلالة وان علم أن الزرع ينقص الأرض أو كان ترك الزراعة يتفدها ويريدها قوة لا يكون للحاضر ان يزرع منها شيئا أصلا وفي الدار المشتركة اذا عاب أحدهما وخاف الحاضر انه لو لم يسكن يخرب الدار عن محمد رحمه الله تعالى ان يسكن الكل لان فيه صيانة مال الغائب (٤) قال مولانا رضى الله تعالى عنه وعندى له ان يسكن كل الدار وان كان لا يخاف خراب الدار بتلك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا تنفع بالان في السكنى تحصين منفعة الغائب والحاضر أمام منفعة الحاضر فظاهر وكذلك منفعة الغائب لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن بقدر ما سكن الحاضر هذا كما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الثمر اذا كان بين اثنين الحاضر ان يأكل نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويسلك الى فاذا حضر الغائب وأخذ الثمن جاز وان لم يجز يضمن الحاضر نصيب الغائب ان كان من ذوات القوم والمتمل ان كان من ثلثيا ولم يقطع وان انقطع ضمنه القبة وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى واستحسن مشايخنا رحمه الله تعالى

تعالى هذا وعليه الفتوى وان لم يحضر الغائب يتصدق وهو بمنزلة اللقطة قاضيان في فصل
في زراعة الارض بغير اذن صاحبها من كتاب المزارعة

(كتاب المزارعة)

شجرة لرجل نبتت من عروقها في أرض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سقاها حتى نبتت بانباته
فهو له وان نبتت بنفسها لا يسقى أحد فهي لصاحب الشجرة اذا صدقه صاحب الارض انما نبتت
من عروق شجره وان كذبه فالقول قول صاحب الارض لانه متصلة بأرضه في باب المعاملة
من مزارعة الخالصة في فصل زراعة الارض بغير اذن صاحبها منها ^١ اذا نبتت الشجرة في
ذلك انسان أو غرس رجل تاله في أرضه وكبر وأخذ من أرض جاره فانه يضمن بخاره الموضع الذي
أخذته الشجرة من أرض جاره تتاخرانية في الفصل الثامن من كتاب الشرب ^٢ (حم) له
شجرة خرج من عروقها في أرض آخر فان كانت الاولى قائمة فهي للاول والا لصاحب الارض
لان العروق من الارض وله قلنا اذا اشتراها ولم يبين وضع القطع انه لا يدخل فيه العروق
(يت) هي للاول في الحالين قضية في المسائل المتعلقة بالشجر من كتاب الوتف

(كتاب الدعوى)

القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان (١) واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة
وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع ويجب عليه سماعها
اشباه من كتاب القضاء ^٢ باع عقارا وبعض اقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع أي لا تسمع
دعواه ولم يعين القريب ههنا وفي فتاوى أي التي عنه فقال لو باع عسارا وابنه أو امرأته
حاضر يعلم به وتصرف المشتري منه زمانا ثم ادعى الابن أنه ملكه ولم يكن ملكا أباه وقت البيع
تتفق ما يجمع على أنه لا تسمع هذه الدعوى زيلعي مسائل شني ^٣ (شم) باع أرضا وسلمها
الى المشتري وتصرفها مسددة زرعاً وبناء جاره ما كنف ثم ادعى الآن أنها ملكه لا تسمع دعواه ان
كان حاضر وقت البيع والتدليم وسا كذا وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم تصرفها المشتري
ولكن كان سا كذا وقت البيع والتدليم قال لا يسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره
المتأخرون وفيما اذا باع وسلم وولده أو زوجة حاضرة سا كذا حيث تسقط بهذا القدر دعواه
قضية في باب ما يطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى ^٤ في العقار اسم للعرضة المبنية والضيعة
اسم للعرضة لا غير ويجوز اطلاق اسم الضيعة على العقار عمادية في أواخر الثاني عشر ^٥ وفي
فتاوى رشيد الدين الترمكي اذا لم تكن مستغرقة بالدين والغريم أثبت الدين على واحد من
الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى ما يخصه من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره بقضى
الدين لان ذلك ملك الوارث الاخر لان التركة غير مستغرقة عمادية في الثامن والعشرين
^٦ أقروا أحد الورثة بالدين ومع ذلك أراد الغريم ان يبرهن حتى يتعدى الدين الى كل انصباء الورثة
له ذلك كالوكيل بقبض الوديعة أراد ان يبرهن على انه وكيل بالقبض مع اقرار المودع أو الوصي
له بالتلث أراد ان يبرهن على الرخصة مع اقرار الوارث أو الوصي كميل بالبيع أقروا قبض الثمن فأراد
المشتري أن يبرهن على نقد الثمن له ذلك برزازية في آخر الرابع من كتاب الدعوى ^٧ اثبات الدين
على الميت بحضرة الوارث أو الوصي يجوز وان لم يكن في يد سمائي من التركة الثاني الاثبات من
القائمة وهو التمسك من أخذ مال الميت عند الصبور فان قال الوارث لم يبل شيء الى من ميراث

(١) في الفصل الاول من
قضاء البرازية قلنا السلطان
رجلا القضاء فشرط عليه
ان لا يسمع قضية رجل بعينه
يصح السرط ولا ينفذ قضاء
القاضي على هذا الرجل
فيجب على السلطان ان
يفصل قصينه ان اعبراه
قضية اه

أبى فان صدقه المدعى فلا شيء له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه كذا من المال يحلفه على البتات
 فان حلف لا شيء عليه وان نكل لزمه القضاء عمادية في الثامن والعشرين ﴿ فقط ﴾ ادعى
 أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذو كريمة السكل بجملة ولم يذ كر قيمة كل عين على حدة
 اختلف فيه المشايخ قيل لا بد من التفصيل وقيل يكفي بالاجمال وهو الصحيح في السادس من
 الفصولين ﴿ ص ﴾ ترك فيه ادين لم يستغرق قسمت ثناء الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته
 من الدين وهذا اذا أخذهم جملة عند القاضي أما لو ظفر باحدهم أخذ منه جميع ما بيده في
 الثامن والعشرين من الفصولين ﴿ ومن ادعى على آخر ما لا ارثا عن أبيه فلو أقربه أمر بالدفع
 اليه وليس ذلك حكما من القاضي على الاب حتى لو جاء حيا يأخذ ذالمال من الدافع فيرجع هو على
 الاب ولو أنكر دعواه قيل لا يستحلف على العلم بانه ابن فلان ونه مات ولكن يقال لابن أقم بيته
 على موت أبيك وإثباته وارثه والصحيح أنه يستحلف على ذلك كالأب فلو حلف كاف الاب اقامة
 البينة على موت أبيه وانه وارثه ولو نكل يصير مقرابن وبوت وصار كالأب أقربهما صريحا
 وانكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي الاب خصما في اقامة البينة على اثبات المال ولكن
 يجعله خصما في حق التحلف على المال وأخذ منه فيحلفه على المال بتأني الفصل المزبور فان
 دعى واحد من الورثة حق الغريم يتظر ان أتى ليرجع في التركة ردت القسمة الا ان يقضوا حق
 القاضي من مالهم اقيامه مقام الغريم وان على أن لا يرجع في التركة مضت القسمة بزيادة
 في الثالث من القسمة ﴿ رجل قال لا حلى علي ألف درهم فقال له المدعى عامه ان حلفت
 أنهم لك على دفعها اليك خلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان أدى اليه الدراهم
 بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل والدافع ان يسترد منه لان هذا شرط باطل قاضيان في
 الصلح عن الدين من كتاب الصلح ﴿ ولو ادعى على امرأة انه تزوجها فانكرت المرأة ثم مات الزوج
 فخافت المرأة تدعى ميراثه لهما الميراث وكذا لو ادعت المرأة السكاح على رجل فانكر ثم ماتت المرأة
 وطلب الزوج الميراث له الميراث قال رحمه الله وهذا قولهما لا قول أبي حنيفة رحمه الله خلاصة
 في الذم لسانى عشر من كتاب الدعوى ﴿ وفي المسقى امرأة ادعت على زوجها انه طلقها
 فانكر الزوج ثم ماتت وطلبت ميراثها منه لم أورثها من المحل المزبور ﴿ عبيد في يد رجل أقام
 رجلان كل واحد منهما ما البينة انه باع من الذي في يديه ببيع فاسد اقامهما باخذان العبد وقيمتيه
 بينهما يعني اذا تمهدوا على اقراره فان مات اعدى في يد المشتري فعليه قيمتان وان كانت البينتان
 سعادا على ما بينه البيع والتبضع فان كان العبد قائما أخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان
 كان العبد مريضا أخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك قال رضى الله وبنه أن يكون في
 العبد كذلك قاضيان في آخر دعوى المنقول من كتاب الدعوى ﴿ ذكر محمد رحمه الله
 في السبل لو ان مسلما خرج من دار الحرب ومعه مسلمان وفي يديه ما بعل عليه مال كل واحد
 منهم ما يقول هو الى وفي يدي مقام لا حده ما بينة من المسلمين فان القاضي يقضى بالمال لمن
 أقام البينة لانه نورد دعواه بالحجة قال شمس الاعمة السرخسي رحمه الله وبهذه المسئلة تبين خطأ
 بعض مشايخهم ارجعهم الله فيما اذا قال كل واحد من المتداعيين ما يكي وفي يدي ان القاضي لا يسمع
 هاهنا خمسة ويقتول اذا كان له لسكات وفي يده ما اذا تطاب منى فقد نص ههنا على قبول البينة
 من أحدهما او هو الصحيح ووجهه ان كل واحد منهما محتاج الى البينة لدفع منازعة الآخر والبينة
 ههنا الما قصدت له لا ويقول للماضى أطلبه لك ان تمنعه عن سراحى ونقررره في يدي

(مبحث تناقض الدعوى)

فاضيخان في دعوى الدور والاراضى **❦** وفي دعوى البائع الاكراه على البيع لا حاجة الى تعيين
المكروه كما لو ادعى مالاب بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العنوان على الاصح خزانة المفتين قبيل
الدعوى بسبب الاقرار **❦** (في التناقض) الاب زوج البالغة وسلمها الى الزوج ودخل بها
الزوج ثم برهنت على انها كانت ردت النكاح قبل اجازتها فالمدعى كور في الكتب انها تقبل قال
صاحب الوقعات الصحيح عدم القبول لانها متناقضة في الدعوى والبيئة فترب على الدعوى
والصحيح القبول كما ذكر في الكتاب لانه وان ابطال الدعوى فالبيئة لا تبطل لانها قامت على تحريم
فرج المرأة والبرهان عليه مقبول بلا دعوى غاية الامر ان الشهود شهدوا على ردها العقد كما
سمعت وتصادق الزوج والمرأة على الاجازة فانه يحكم بانفساح العقد اتضمنه حرمة الفرج
والمفسوخ لا تلحقه الاجازة بزانية في متفرقات الثاني عشر من كتاب الدعوى **❦** (عده) أنكر
نكاحها فبرهنت فادعى الخلع تسمع اذ يحتمل انه زوجها منه أبوه وهو لا يعلم (فصط) لا تسمع
اذا الزوج تناقض لانه أنكر النكاح أولا فلا تسمع دعواه الخلع في العاشر من القصولين
❦ (جغ) عين بيد رجل يقول هو ليس لي وهناك من يدعيه يكون اقرارا بالملك للمدعى حتى لو
ادعاه لنفسه لا تقبل (فقط) والحاصل ان قول ذي الديدان هذا الى عند وجود الممازج اقرار
بالملك في رواية لا في رواية وعند عدم الممازج لا يصح نفيه حتى لو ادعاه أحد وقال ذواليد هو لي
صح دعوى ذي الديدان تناقض الروايات من المحل المزبور **❦** قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء
الدين المروزي رحمه الله يقول يقع عندنا كثيرا أن الرجل يقر على نفسه بجمال في صل ويشهد عليه
ثم يدعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نفى ان أقام على ذلك بيته تقبل بيته
وان كان مناقضا لاننا نعلم أنه مضطر الى هذا الاقرار (فتح م) باع محدودا بعشرة وكتب في الصل
وأشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري أنه أقر أنه بقي عليه نصف الثمن واقام بيته
تسمع قال استأذنا رضي الله عنه وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهاله لكن الوجه الصحيح
أنه وان كان مناقضا إلا أنه لما ادعى اقرار المشتري بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبت بالبيئة
والثابت بالبيئة كالثابت عيانا ولو عاينا اقرار المشتري بقبض الثمن تسمع دعوى البائع
ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في (ط) بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم قنية في باب
ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى **❦** رجل باع دارا وكفل انسان بالدره ثم ادعى الكفيل
الدار لم تسمع دعواه فاضيخان في الكفالة بالمال من الكفالة (خ) برهن على ثلثمائة درهم
وحكم له ثم اقر أن عليه مائة درهم لهذا المدعى عليه قال (صفا) سقط عنه المائتان وقال غيره من
المشايع لم يسقطا (فن) ادعى عليه أربعة أشياء مماها فأنكر فحلف ثم قال المدعى كنت أخذت
الاثنين من الاربعة وبرهن على الاثنين تقبل فصولين في أواسط الفصل المباشر **❦** (نج) آية
جاءت بولد فقال مولاها هو من عمدي هذا وصدقته الامة فلما مات المولى ادعت أن هذا الولد من
المولى وانما اصارت حرة تسمع لان الدعوى فيما فيه حرمة الفرج ليس بشرط فلا يكون التناقض
مانعا في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى القنية **❦** (قا) اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد
البلوغ فاشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته وأنه لم يبق له من تركته
والده عنده شيء من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصى شيئا وقال هو من
تركة والدي وأقام البيئة قبلت بيته وكذا الوأثر الوارث انه قد استوفى ما تركه والده من الدين على

(١) أوفيت

الناس ثم ادعى على رجل ديناً والديه تسمع دعواه فقد افتاوى في آخر الباب التاسع من كتاب الدعوى (١) ولو ادعى الدين فاقه ثم قال (١) رساينده أم ان كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض وان تفرقا عن هذا المجلس ثم قال رساينده أم وأقام البيعة على الايفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل خزانة المفتين في التناقض من الدعوى (٢) اذا استهل في قضاء الدين ثم ادعى البراءة لا تسمع في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى القنية (٣) قال أودع شيئا في دكان رجل وله تلامذة فغاب الماع فاخذوا حدهم وحلفه ثم اتهم تلميذا آخر هل له ان يحاصمه ويحلفه اذا قرأ ولان الاول هو الخائن أم لا أجاب نعم لانه صار مكذبا في حق الاول فاعدية في كتاب الدعوى قال (٢) جامعة كسي ايدرد كان كاز غايب شده اسب بريكي شا كرد دعوى كرد و سو كندش د اديازريد كرى دعوى مي كند نشود عند بعضهم وأصله مسئلة القسامه عند بعضهم نعم من المحل المزبور (٣) ادعى مالاً بحكم الكفالة فقال ما تكلمت أصلاً ثم أقام بيعة عليه فادعى ان الاصل اذاه لا تسمع منه لانه انما تسمع على اعتبار كونه كذبا ولا ولا ولا فتمضى دعوى الاتصال في مقام الخصومة الاقرار بالكفالة وانه أنكره في الابتداء فهو مناقض في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى القنية (٣) المساومة وشبهه كالاسميداع والاستعارة والاستجار والاستيها ب فان كلاً منهم اقوار بانه لذى اليد فلا تسمع ادعى لغيره بانه رافقه بزاياني نوع المساومة من كتاب الدعوى ولو ادعى رجل شراؤه وهدى بالسر اسب ادعى غايبه وقضى أولاً ثم زعم احد الشاهدين ان الثوب له أو لا به وورثه هو عنه لا تسمع دعواه لما قلنا ولو قال عند انتم ادع هذا الثوب باعه منه هذا كنهى أولاً بى رورثه عنه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا رهن على مدعاه قضى له لانه ادم التناقض ولو قال لا فولاً ولم يؤدى السهاده ثم ادعاه لنفسه أو أنه لا به وكله بالطلب تقبل وكذا اذا شهد بالاستجار أو الاسميداع أو الاستيها ب أو الاستعارة من المدعى بطل دعواه لنفسه أو لغيره وسواء طلب تحقيق هذه الامور المدعى من المدعى غايبه أو غيره في النوع المزبور (٣) ادعى عليه أى دفع الى فلان دراهم وقبضت منه ثم ادعى انك قبضتها منى لا يصير ماقضالان بد المودع يد المودع في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى القنية (٣) (٣) الرضى باع ثم ادعى أنه باع بغيره فاحش يسمع واقدامه على ابيع لا يبيع دعوى التساد وكذا من رلى الرقى اذا اجر الوقف ثم ادعى أنه اجر بقل من أبر المثل وكل من باع ثم ادعى فساده يسمع وتناقضه هذا لا يمنع دعواه من المحل المزبور (٣) (فص) قال است وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين الجهة يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة الدعوى فقد افتاوى في السابع من اوصال (٣) ادعى دارا شرا من أبيه ثم ادعاه ارثا منه تسمع لا مكان وفيه بان بقول شريته وعزيت من انشاء فوريته طاهرا ولو ادعى أو لا يارث ثم ادعى الشرا لا تقبل للتناقض وتعد رفته (٣) اسب ابردار هم رهن على الموحرا أنه ملكي لان أى شراه لاجلى في صغرى يسمع ولا يسمع هذا التناقض لان فيه من الحناء فان الاب يستقل بالسرا لا صغرى ومن الصغرى لنفسه لا يلا على الله في صغرى انش في الفصير اعاشر (٣) يبطل ادعى على آخره ان عم الميت وطالب البر من اديب هناك وخبره لا يسمع وان كان ادعى أنه ابن عمه تسمع خلاصة في انفسه من كتاب الله (٣) وبواشناه ثم رهنف على الطلاق ثلاثا واهما ناسترد

(٢) ثوب رجل ضاع في دكان
قصار وادعى على واحد من
القصارين وحلفه ثم ادعى
على آخر لا تسمع

(٣) قوله المساومة وشبهه ثم
قوله بعد فان كلامهم كذا في
الاصول التي بديننا ولا يخفى
ما في هذه العبارة من تكبير
ضمير الموقت وخلو الكلام
عن الخبر فيما يطهر وعدم
مناسبة الناء وضمير جمع
المذكر العاقل لما هما وبالجملة
فلتحسروا من نسخ البرازية
المقدمة فلعل السامع اسقط أو
حرف اه صححه

بدل الخلع ولو كانت متناقضة لاستقلال زوجها بتطليقها بلا علمها وكذا الزوج لو قامم أخا
 امرأته ميراثها وأقر الأخ أنه وارثها ثم برهن أنه كان طلقها ثلاثا يقبل فالاخ ان يرجع على الزوج
 بما أخذ وكذا زوجة قاسمت ورثة زوجها الميراث وقد أقرت وبرز وجهها ثم برهنوا على تطليقها ثلاثا
 في صحتها تقبل وكذا مكاتب أدى بدهن ثم برهن على تحرير مولاه قبل الكتابة كذا في (ح) وفي (ص)
 شري ثوباني جراب أو منديل فلما نشره قال هذا لي ولم أعرفه تقبل بينه (د) قال (ص) في هذه
 المسائل بخلاف ذلك وفي (ص) مسئلة تنصرفوا هم قدم بلدة واسأجرد اراف قيل له هذا دار
 أبيك مات وتركة ميراثك فادعاه المستأجر وقال ما كنت أعلم به لا تسمع للتناقص (أقول) ينبغي
 ان تسمع فيه وفي أمثاله اذا تناقص الما ينع لم يوفى أو لم يمكن توفيقه رأما اذا وفتق فينبغي ان
 تسمع اذا تناقص حيدة حقيقة أما لو مكس توفيقه ولكن لم يوفى ففيه اختلاف في الفصل
 العاشر من الفصولين وفي العيون قدم بلدة واشتري أو استأجر دارا ثم ادعاه قائلا بأنه دار أبيه
 مات وتركها ميراثا لو كان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا يقبل قال والعصير أصح بزارية في نوع في
 الدفع من الفصل الاول من كتاب الدعوى (ع ٢٢٢) أقربان الدار التي في يد فلان ملك زيد
 ادعاهما لنفسه لا تسمع وقال غيرهما لا تسمع الا اذا ادعى التلقى الملك من زيد قسبة في باب ما يبطل
 دعوى المدعى من كتاب الدعوى وما يدل على ان امكان التوفيق لا يمكن وبشروط التوفيق بانة على
 ما قال في الفتاوى ادعى محدودا الرناعى أبيه وبرهن فدفع المدعى عليه بان المدعى أقربا له ملك
 له وانى اشترية من أمه وصحح دعواه وأتى بالصلح فهدا دفع مسموع وقال بعضهم
 لا لا يمكن ان يكون ملكا لأمه مات وتركها ميراثا لابيها قال هذا لا يصح ما لم يوفى بالتلقى
 المدعى ودرلوفته هذا الباب ما يحق تناقص أمه وبما صحح برفق ما لا يرى ان المدعى
 عليه لو ابتدأ بالدفع وقال في هذا مسئلة لا صح دعوى المدعى عليه ريت ميراثا له ووجدت ابصر
 البديلين وأنت أيضا أقرت بأنه ملك أمه لا تحول في هذا بجده المدعى ان لا يوفى لك بكون لانه
 بخلاف الروايات العريضة وان قلت انه فقد تناقصت حيث اعتمدت في الاول على امكن
 المصور وذلك ثابت هنا أيضا فالقول ان المدعى عليه في شىء مع القربى مدعى الاول
 وقض الامور وتارة يخافه سلام ان امكان التوفيق يكون رد كبريت له رج الخلع
 الكبير أيضا ان التوفيق بان فعل شرط في الاختصاص به امر لا كنداعر كانه قال بكر محمد
 ذكر التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض فيحمل المسكون على الانسداد وذكر المحامى
 واختاران التناقص ان من المدعى لانه من التوفيق بانة مل ولا يكون الامكان وان من المدعى
 عليه يكنى الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووجوده وانما امر حصة في الدفع لاني
 لا استحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه مدافع والظاهر يمتنع من المدعى لاني الاستحقاق
 ويقال أيضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان فان اتحد بكثر الامكان بزارية في نوع في
 التناقص من الفصل الاول من كتاب الدعوى (ثم (ف ٢٢٢) قسم تركته من ورثته أو قبل ولية لوقت
 أو وصاية في تركته بعد الموت والتعيين بان هذا تركته أمه ردت فادعاهما لنفسه لا تسمع في الفصل
 العاشر من الفصولين رثة قيمته باع أمه مائة درهم رثة قيمته لا تسمع في الفصل
 بيته ولو ادعى المشتري ان البائع سرره ما قبل البائع تسمع دعواه بيبه من الفصل بزارية باع
 عبدا ثم ادعى أنه اعتقه او كان حرا ثم باعه تسمع رثة رثة تسمى باع اذى ثمة يدبره أو اعتقه

(مبحث سكوت مجهول
النسب عند البيع اقرار
منه بالرق الخ)

(١) الصحيح ان دعوى التشن
شرط عنده في الحرية
الاصلية أيضا كذا في الثاني
عشر من القصولين

(١) ان الشيء القلاني كان
أبي وضعه باسمي

لا تسمع ولو ادعى أنه خلق من مائه تقبل ويثبت النسب ويطل البيع وتطيره اشترى عبدا وادعى
انه حر وألزمه الحاكم اقراره فبرهن على الحرية والعبد ينكره يقبل ويرجع بالثمن بزازية في الحادي
عشر من كتاب الدعوى ١٠ سكوت مجهول النسب عند البيع اقرار من الرق وكذا اذا قيل له
قم مع مولدك فقام ساكنا يكون اقرارا بالرق حتى لا تسمع دعوى الحرية بعده منه بلا يثبت بخلاف
ما اذا لم يسبقه الانقياد حيث يحتاج مدعى الرق عليه الى اثباته في التاسع من نكاح البرازية
١١ ادعى الرقيق حرية الاصل ثم العتق العارض يقبل ولا يمنع التناقض صحة الدعوى ولا تشترط
الدعوى في الحرية الاصلية وتشترط في العارضية عنده (١) خلافا لهما لو عبدا وفي حق التكليف
تشترط الدعوى اجماعا وفي الامة لا تشترط الدعوى اجماعا وفي الجامع الصغير قال اشترى
فاني عبد ثم ادعى الحرية تسمع فقوله فاني حر يحتمل دعوى الحرية الاصلية والعارضية ثم ان البائع
حاضر الرق معلوما كانه يرجع بالثمن عليه وانما باغيبه منقطعة رجوع على العبد والعبد على
البائع متى وجده وقال الامام الثاني لا يرجع على العبد كما لو قال اشترى او قال فاني عبد فقط
أو كما لو قال ارتمني فاني عبد في الفصل الحادي عشر من دعوى البرازية ١٢ اقران هذا لم يكن
في ملكه قبل اليوم ثم ادعى أنه ملكه منذ قبل ذلك اليوم مطلقا أو بسبب كذا فانه لا تسمع
قاعدة في المأخوذ من الدعوى (م) انسان قسماتر كة ايها ثم قال احدهما بعد القسمة
بالفارسية (١) ابن فلان جدير رابدين نام من كرد بود وأقام بيعة تسمع ان ادعى ان أبي وضعه
باسمي في حال صغري وان ادعاه مطلقا لا تسمع في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية
١٣ (ط) ادعى على تركة ديناف صدقة الوارث ثم ادعى ان مورثه كان قد قضاه لا تسمع بعد اقراره
بوجوب المال في التركة قبل وكذا الكفيل اذا أقرب وجوب المال بسبب كفالته ثم ادعى ان الاصيل
قضاه لا تسمع قال استاذنا رحمه الله وصوبته بناء على ما مر من المحل المزبور (عده) أنكر البيع
فبرهن عليه المشتري فادعى البائع الاقالة تسمع هذا الدفع في الفصل العاشر من القصولين
(ص) ادعى بعض الورثة ديناف على مورثه بعد القسمة تسمع ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف
عين من التركة حيث لا تسمع دعواه في الثامن والعشرين من القصولين ١٤ رجل ادعى دارا في
يد رجل أنما له ثم ادعى بعد ذلك أنها للفلان وقفها عليه فالوا تسمع دعواه كما لو ادعى أولا لنفسه ثم
ادعى لغيره وادعى انه وكيل وان ادعى أولا انها وقف ثم ادعى أنها له لا تسمع دعواه كما لو ادعى لغيره
أولا ثم ادعاه لنفسه قاضيجان في دعوى الدور والاراضي في مجموع النوازل رجل ادعى على
رجل عند القاضي انه غصب منه غلاما تركا وبين صفاته وطلب احضاره ليدينه ويقم عليه
الحجة فاحضر المدعى عليه غلاما بعض صفاته يخالف بعض ما وصفه المدعى فادعى المدعى هذا
العبد وقال هذا العبد ملكي وأقام عليه البيعة تسمع دعواه وقبل منه البيعة هكذا ذكر وهذا
الجواب يستقيم أيضا فيما اذا قال هذا ملكي ولم يزد عليه وكذلك هذا الجواب يستقيم أيضا
فيما اذا قال هذا العبد ملكي أيضا ويصير مدعي عبدين وأما اذا قال هذا العبد هو العبد الذي
ادعيت له أولا لا تسمع دعواه ملكا التناقض من المحيط البرهاني في الفصل التاسع عشر من
كتاب الدعوى ١٥ (ادعى هبة في وقت فسئل بيعة فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة قبل وقبله
لا) يعني ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له وسلمها اليه في وقت كذا فساله القاضي البيعة فقال انه
حجني الهبة فاشترى بها منه وادعى وقتا بعد وقت الهبة فبرهن عليه يقبل ولو ادعى وقتا قبل وقت

الهبة وبرهن عليه لا نقبل والفرق ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا يتحقق التناقض لجواز
 ان يقول وهب لي منذ شهر ثم جددني الهبة فاشترتها منه منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن
 التوفيق فيتحقق التناقض درر غرر في مسائل شتى من كتاب القضاء ادعى نصف دار في يد رجل
 ثم ادعى بعد ذلك كل الدرافتي شمس الاسلام الا وزجندى انه لا تسمع دعواه ولو كان على العكس
 تقبل والصواب انه تقبل في الوجهين جميعا كذا ذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين وذكر رشيد الدين
 في فتاواه اذا ادعى نصف الدار ثم ادعى كل الدار لا تسمع لان دعواه النصف اقرار انه لا ملك له في
 الكل فاذا ادعى الكل صار متناقضا وعلى العكس تقبل وذكر في موضع آخر من فتاواه لو ادعى ثلث
 الدار ثم ادعى الثلثين تسمع دعواه ولو ادعى الثلث وقال لاحق لي فيما وراء الثلث ثم ادعى الثلثين
 لا تسمع لمكان التناقض عمادية في الفصل السابع استأجر دابة من آخر ثم ادعى انها كانت
 له اشترها له أبوه في صفه وبرهن تقبل لان التناقض يعني فيما يحري فيه الخفاء لان الاب يتفرد
 بالشراء للابن ومن الابن فصار كمن يقر بالرق وبنته للبيع ثم يدعى الحرية الاصلية أو العارضية
 ويبرهن يتقبل الخفاء حال العلق فان الولد يجلب صغير اس دارا وروية فرد المولى بالاعتاق
 ولهذا قلنا المكاتب اذا أدى بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعماقه على الكتابة تقبل ويرد بدل الكتابة
 نازلة في نوع في الدفع من كتاب الدعوى في بيع أرضا ثم قال كنت وقفها وقال هو وقف على فان لم
 تكن له بيعة واراد تحليف المدعى عليه ليس له ان يحلفه لان التحليف يترتب على دعوى صحيحة
 والدعوى لم تصح لمكان التناقض وان أقام البيعة قال الفقيه ابو جعفر قبلت البيعة ونقض البيع
 لان اكثر ما فيه ان الدعوى لم تصح وبقيت الشهادة بلا دعوى والشهادة على الوقف مقبولة من
 غير دعوى كالشهادة على عتق الامتة وبذلك أخذوا في رد اليمين وقال بعض الناس لا تقبل البيعة
 اكثلا منه ذبه قال رضي الله عنه وما ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا
 فغير صحيح انما الصحيح ان كل وقف هو حق اياه تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل
 شهادة على وقف هو حق العبادة يصح بدور الدعوى مجمع النساوي في أول التناقض من كتاب
 الدعوى في ائمة البرايات على ان المدعى لو قال لندعوى ذ قبل فلان لا منصومة على قبل
 فلان يصح حتى لا تسمع دعواه الا في حق حاد بعد البراءة قاصيخان في باب اليمين من كتاب
 الدعوى في ادعى تمن قير فانكر خصمه الشراء فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على ايفاء نعمه
 لا تسمع للتناقض في المباشر من الفصول في ولو ادعى البائع على المشتري عن العبد المبيع
 فقال المدعى عليه ما اشتريت العبد منك قط فاقام المدعى بيعة على شرا العبد فقال المدعى عليه
 اني أوفيت الثمن وأقام البيعة لا تقبل للتناقض كذا ذكر في الدخيرة وذكر في العدد ادعى انه اشترى
 منه هذه الدار فانكر المبيع فاقام المدعى بيعة على البيع ثم ادعى المدعى عليه الا قاله يسمع هذا
 الدفع ولو لم يدع الا قاله ولكن ادعى ايفاء الثمن أو الابرأه اختلف المتأخرون فيه في الثاني عشر
 من فصول الاستروشنى (وب) يتيم بلغ فادعى أرضا من تركه أخيه الميت موروثه من أبيه ما ثم
 ادعاهما ملكاه على الخصوص لظهور ذلك لا قرار صدر من أخيه الموقوف انها له نصيب ولا تنافي
 بينهما قسمة في باب ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى وفي صلح الاصل ادعى أنها امته
 فانكرت فصالحته على مائة جاز وصارت كلها أدلة العتق وقد أعفها على مال فان أقامت

بينه على أنه اعتقها عام أول تقبل وترجع بالمائة واقدامها على الصلح لا يكون تناقضا في دعوى الحرية لأن من حجتنا أن تقول اني لم أعلم بالعناق حين صلحته عمادية في الفصل الرابعين ﴿فش﴾ صالح عن دعوى دين ثم برهن على الايفاء أو الابرأه لو صالح عن انكار لا تسمع بينته لان هذا الصلح افتساده عن اليمين فلا يتنقض وكذا لو أقرب دين ولم يدع الايفاء أو الابرأه ولو صالح ثم ادعى الايفاء أو الابرأه لا تقبل ولو ادعى الايفاء أو الابرأه وأنكر فلم يقدر على اثباته فصالحه ثم برهن على الايفاء أو الابرأه لا تقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداع عن اليمين اذ لا يمين على المدعى عليه في هذا الوجه فيبطل الصلح (صه) ادعى ما لا فصالح ثم ظهر أن لاشي عليه بطل الصلح في الفصل العاشر من الفصولين ﴿في الدافع﴾ ادعى العسوبة وبين النسب وبرهن الخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض به والاتساقا للتعارض وعدم الاولوية (برهن انه ابن عمه لايه وأمه وبرهن الدافع أنه ابن عمه لأمه فقط وعلى اقرار الميت به) أي بانه ابن عمه لأمه فقط (كان دفعا قبل القضاء بالاول) لا بعد ملأ كده بالقضاء بخلاف الاول (ادعى ميراثا بالعسوبة فدفعه ان يدعى خصمه قبل الحكم اقراره) مفعول يدعى (بانه من ذوى الارحام) اذ يكون حينئذ بين كلاميه تناقض درر غرر في فصل الاشتراء من كتاب الدعوى ﴿لو ادعى ميراثا عن أبيه فأقام المدعى عليه البيينة ان أبا المدعى رجل آخر غير الذي يدعيه المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لايه وذكر الاسامي الى الجسد الاعلى فاقام المدعى عليه البيينة ان أبا المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخ فلان لأمه لا لايه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا أقام المدعى عليه البيينة ان قاضيا قضى بثبوت نسب أبيه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى قاضيان في أوخر باب ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى ﴿ذ﴾ الوكيل بقبض المال لو برهن على وكالته وحكم بها ثم المطلوب ادعى ان انطاب مات قبل دعواه وليس له حق القبض بصح الدفع ﴿فش﴾ المدعى عليه جاء بخط البراءة فقال المدعى كنت صبيما وقت الابرأه فالقول له لانه أسنده الى طالة معهودة منافية للضمان جامع النصولين في أوخر الفصل العاشر (م) رجل ادعى كرمافي يد رجل وقال المدعى عليه في دفع دعواه انه آجر نفسه مني للعمل في هذا الكرم في نخل كذا فهذا دفع صحيح لو اثبتته بالبيينة تندفع عنه دعوى المدعى نارخانية في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى في أدب القاضي لو ادعى رجل على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يحجج بالبائع فاقام المدعى البيينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت على هذا العبد بالعيب وأقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بينته عليه من المحل المربور ﴿رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا أقروا فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه خلاصة في الجنس الثالث من الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى ﴿رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع هو دفع الى فقال لي ادفع الى فلان وقد دفعت وبرهن صح الدفع من المحل المزبور﴾ ادعى عليه دينا وقال وهكذا أقربه أيضا فقال كنت مكرها في الاقرار يسمع الدفع وان لم يذكر اسم المكره ونسبه وانما قلنا وهكذا أقربه لانه لو جرد دعوى الاقرار عن قوله الى عليه كذا وقال أقرب لي بكذا لا تصح الدعوى لان دعوى المال بناء على الاقرار لا تصح ما علم ان دعوى

(مبحث دفع الدعوى)

الاقرار يصح في طرف الدفع لافي طرف الاستحقاق بزازية في الخامس عشر من كتاب الدعوى
 وفي دعوى الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى اقرب باستيفائه وبرهن عليه فقد قبل لا تسمع
 لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق اذا الدين يقضى بمثله ففي الحاصل هذا دعوى الدين
 لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا تسمع في الفصل السادس من الفصولين
 (ح) رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعى عليه انها كانت أمة لفلان وانه أعتقها منذ
 عشرين سنة وقد تزوجتها وهي حرة وأثبت ذلك بالبينة يكون دفعا لانه أثبت العتق بالأمة فقد
 انتفى في الباب الثاني من كتاب الدعوى (ذ) برهن انه ثوبى غصبه من زيد وقال ذو اليد
 أو دعيه زيد ذلك تندفع عنه الخصومة بلا بينة لاتفاقهما ان اليدل زيد وهذا بخلاف ما لو قال انه
 ثوبى سرقة من زيد وقال ذو اليد أو دعيه زيد ذلك لاتندفع الخصومة استحسانا في العاشر من
 الفصولين (و) لو ادعى الورثة على غلام أن أباه ورثه من أبيه فبرهن القن انه قن فلان الآخر وانه
 حرة تقبل ويصير خصما عن الغائب في اثبات الملك له اذ ملكه شرط عتقه فيصير خصما في
 اثبات التحرير في الخامس من الفصولين (ذ) ادعى انه أخذ منه بغير حق وهلك عنده
 وبرهن خصمه اني أخذته بحق لانه ملكي يندفع المدعى لانه يدعي الضمان فدفعته البينة ولو باقيا
 في يده فبرهن على ما ادعى تقبل بينة الأخذ أيضا تصادقهما انه كان يملك المدعى فيكون المدعى
 ذا يد حقة والأخذ خارجا ببينة أولى (خفش) ادعى انه أخذ منه هذه الدار هم بغير حق
 فبرهن خصمه انه أخذ به بحق تقبل بينة المدعى لانه خارج وكذا البرهان بعد هلاك كها قال المدعى يدعي
 مثلها على ما ذكر تقبل بينة المدعى ولو برهن اني أخذتها بحق لاني بعته منه كذا وقد أخذت منه
 تندفع الخصومة لانه أثبت المباينة (أقول) المسئلة الاولى تخالف رواية (ذ) وجعل المدعى ثمة
 ذايد وهنا خارجا والصواب عندي ما ذكره (ذ) لما مر من تصادقهما والعبرة بالمعنى
 لا للصورة وقد مر في معرفة الخارج وذى اليد في (فش) ما يوافق (ذ) والله أعلم في
 العاشر من الفصولين (ثرخو) ادعى عليه دارا انها ملكه وأدته بالبينة ثم أقام المدعى عليه
 بينة ان المدعى باعها من زوجته وباعتهما هي متى تسمع (ط) ادعى عليه عبدا وأثبتته بالبينة
 فأقام المدعى عليه بينة انك بعته من فلان الغائب فعلى ما عليه اشارات الجامع والزيادات لا تقبل
 وذكر الناطق في اجناسه انها تقبل وتندفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع تلتى الملك من جهة
 المشتري فاولى ان تقبل اذا ادعاء قنية في باب الدفع من الدعوى (ذ) برهن انه مات وترله هذا
 ميراثا لامى وماتت أمى وتركتها لي وحكم له وبرهن خصمه ان أمك التي تدعى ارثها ماتت قبل
 فلان الذي تدعى انه مات أو لا قبل يندفع وقيل لالان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم فلا يثبت
 بينة خصمه موت فلانة قبل موت فلان جامع القصرين في أواخر الفصل العاشر (و) ادعى اني
 دفعت اليك عشرة دراهم قرضا فقال نعم دفعته الي ولكن أمرتني أن أدفعها الي فلان ودفعت
 اليه وبرهن فهذا دفع صحيح من المحل المزبور برهن عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعته الي
 لا تدفعه الي فلان قد دفعت يصح الدفع بزازية في نوع في الدين من أنواع الفصل الخامس عشر
 من كتاب الدعوى (و) القول للمودع في دعوى الرد والهلاك اذا قال أمرتني بدفعها الي
 فلان ندفعها اليه فكذب بها في الامر بالقول لربها والمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لابن أبي

ليلى كذا في آخر الوديعة من الاصل لمجد ربه الله تعالى اشباه في آخر كتاب الامانات من الفن
 الثاني ١٠ ادعى على آخر انى دفعت اليك عشرة دراهم قرضا فقال المدعى عليه بلى دفعت الى
 عشرة دراهم الا انك امرتني ان ادفعها الى فلان وقد دفعته اليه فان اقام على ذلك بينة تندفع
 الخصومة عن صاحب البند والا فلا من المحيط الرهاني في نوع في دعوى الدين من الفصل
 الثالث والعشرين من الدعوى ١١ رجل ادعى دارا في يد رجل فانكر الذي في يديه فاستخلف
 فشكل فقضى القاضي عليه بنكوله ثم ان المقضى عليه اقام البينة انه كان اشترها من المدعى ان
 اقام البينة على الشراء قبل القضاء لا تقبل وان اقامها على الشراء بعد القضاء تقبل فاضحان
 في فصل دعوى الدور والاراضى من كتاب الدعوى ١٢ فرض النفقة المأكل على الزوج ثم قال
 الزوج كانت حراما على وقت الفرض لا يسمع الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة تسمع
 برازيتي المدسقات من الفهم احاد عشر من كتاب الدعوى ١٣ ادعى مهر سررته فادعى
 الزوج كانت ابرأتني عنه فبرهن الوارث على اقراره بالمهر بعد مرته اتقبل ويطل الدفع ولا خبا
 ان الزوج لو دفع وقال علمت بعد الاقرار بارائها يبنى ان يقبل لما امر انها تستبد بالابراء وقد
 تقرر ان دفع الدفع وان توارد يقبل في المختار برازيتي في نوع في الدفع من كتاب الدعوى ١٤ في
 فتاوى الاماني الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى كان مشايخا المتقدمون رحمهم الله اعين
 يجوزون دفع الدفع ومن المتأخرين من مشايخ سمرقند رحمهم الله تعالى وهم اهل عصر السد
 الامام آبي شجاع رحمه الله تعالى عى ان دفع الدعوى صحيح ودفع المدعى غير صحيح ومن دفع الابع
 صحيح ما لم يظهر احتيال وتليس في الثاني عشر من الفصول للستروشي وفي الاقضية ادنى
 عليه التنافي صلح جاء المدعى عليه بحط البراءة ان كان ذاتا ريخ وتاريخ أحدهما سبق يعنى
 بتاريخ الوجوب ان سبق تاريخ البراءة وتاريخ البراءة ان سبق تاريخ الوجوب وان خليا عن
 التاريخ أو حلا أحدهما يعمل بتاريخ البراءة ويجعل مؤخر في الرابع عشر من دعوى
 البرازيه ادعى عليه ما لا بالكفالة بأمر الاصيل أو بغير أمره فجاء الاصيل فقال كنت
 مكرها في الاقرار بالمال لا يصح الدفع وقد مر ان المدينون المقرب بالدين لو ادعى الا كراه يصح وتندفع
 والفرق ان دعوى الاصيل منفصل عن كفالة الكفيل لجواز ان يقر الكفيل بكون الاصيل
 طائعا ويجوز ان يثبت المال في حق الكفيل باقراره ولا يجب على الاصيل لانكاره فلا يكون
 دفعه دفعا عن الكفيل فلو ادعى الكفيل أيضا الا كراه تدفع برازيتي في نوع في الميراث من
 الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى ١٥ ولو ادعى دارا فبرهن ذوال اليد ان المدعى أقرب قبل
 دعواه اندليس أو قال انه ما كان لي سطل بينة المدعى (أقول) هذا لو أتى بالدفع تبيل الحكم أما
 لو أتى به بعد الحكم فيه أو نحوه ينبغي ان لا يندفع المدعى على ما يأتى في آخر هذا الفصل في (فس)
 من احتمال الترفيق وان الشك يمنع الحكم ولا يرفعه في العاشر من الفصولين ١٦ (فس)
 حكم له بمال ثم رجع الى قاض آخر وحال المدعى عليه عند هذا القاضي بالدفع يسمع ويبطل حكم
 الاول وفيه لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل لجواز ان يبرهن به سدا الحكم ان
 المدعى أقرب قبل الدعوى ١٧ لاحق له في الدار فانه لا يطل الحكم لجواز التوفيق بأمره شراء بمحار
 فلم يملكه في ذل الرمان ثم مضت مدة الجبار وقت الحكم فلكه فلما احتمل هذا لم يبطل الحكم
 الجائز بشت ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا الشك يمنع الحكم ولا يرفعه من الحل

(مسألة فرض الحاكم النفقة
 على الزوج فقال كانت
 حراما على الخ)

المزبور رجل ادعى متاعا اودار في يد رجل انه له واقام البينة فقضى له القاضي بذلك ولم ياخذ
 من المقتضى عليه حتى اقام المقتضى عليه بينة على ان المدعى اقراه لاحق له فيه قال محمدان شهدوا
 انه اقرب قبل قضاء القاضي بطلت بينة المدعى والقضاء وان شهدوا انه اقرب بعد القضاء لا يبطل به
 قضاء القاضي قاضيخان في اواخر دعوى المنقول في ادعاءه ارثا عن ابيه فبرهن خصمه ان اباك
 باعه من فلان في صحته وانا اشتريته من فلان قبل لا يصح هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل يصح
 وهو الاصح في العاشر من الفصولين في ادعى ارثا فبرهن المدعى عليه ان مورثه اقران
 المدعى ليس له او هو ملك المدعى عليه او على اقرار الوارث قبل موت مورثه او بعده انه لم يكن
 لايه او على اقراره ان اياه مات والدار ليست له كن كاه دفعا ولو شهدوا ان الوارث اقراه ليس
 لايه كان دفعا لا لو شهدوا ان الوارث اقراه ليس لايه لانه يهرب الى ابيه منى في صحته ثم لو
 برهن المدعى عليه ان مورث المدعى اقراه لكان في هذا دفع ولو لم يسل وانما دفعه وقيل لو لم يسله
 لا يكون دينا والاو اصح احصية الاقرار به ودفعه ربق المقر له لكنه يبطل بتكذيبه من
 الفصل المزبور في (في الخليف) رجل اراد ان يحلف غيره ليس له شيء بالطلاق وانعتان
 والاعمان المغاظة ومن المشايخ من رخص ذلك وانه اقرب من مشايخهم في رد صياحه لاموال
 الناس وقوههم ومسايحهم لم يحوزوا فان اخرج المستفتي يدين للمفتي ان يعوض الاسر الى رأى
 القاضي من الحانية في تخالف الظلمة من الايمان في ذكر الامام الاستر وسنى في النهول ان
 القاضي اذا حلف المدعى عليه بالطلاق فنسكل لا يقضى عليه بالنكول لانه نكل عما هو منهى
 عنه شرعا نهاية في فصل كيفية التمين من كتاب الدعوى في وفي الحارصة في كيفية الاستحلاف
 ولوحاف القاضي بالطلاق رنكل رنسى اسانى اسل لاسده ضاره من المحل المزبور ران
 اراد المدعى تحليفه بالطلاق او الاستاق في طاهر الرواية لا يتسبب انه انفى الى ذلك من التحليف
 بالطلاق او العتاق او نحوه ذاك سرام وبعده هم يجوزوا ذلك في زماننا والشيخ طاهر الرواية
 قاضيخان في باب التمين من كتاب الدعوى في اخلف مشايخنا في الدين المؤجل والاصح انه
 لا يحلف قبل حلال الاجل خلاصة في النصل السابع من كتاب القضاء ولا يستحلف الاب في
 مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا الماتر في مال المساجد وانه واق في مال المساجد والارواق
 الا اذا ادعى العهد عليهم فيه دية بدمهم من مخرج اصحابنا في ارضى في ارضى كتاب
 الدعوى والبنات في الصبي العاقل الماذون له يستحلف ويقتضى عليه بالنكول سبعة المفتي في
 فصل دعوى الطلاق والعناق من كتاب القضاء في رابو يوسف يستحلف في اربعة راضع
 بدون طلب الخصم الاول في الرد بالعيب يحلف المشرى به ما ردت به ب رانلى يحلف
 الشفيع بالله ما ائمت شفعتك اتانلى في المرأة اطلت انه فعت حلفت بالله ما طلت زواجك
 وما حلف عندك ما لا ولا اعطاك نفقة الرابع في الاستحلف يحلف المستحق بالله ما بعث ولا
 وهبت ر عندهم الاستحلف بدون طلب الخصم رها بانلى سبعة تلتى الشاهد وهو على هذا
 الخلاف واجموا على ان من ادعى دساعلى الميت يحلف من غير طلب الوصى ووارث بالله
 ما لا وفيت دينه من المدين ميت وله من احراده الى ان عمه ولا فعت لى باص باصر ولا
 ابرائه منه ولا سبائمه ولا احمات بذلك ولا بشى منى على احراده عنه رنه رابسى رنه رهن
 هذا في ادب القاضي للخصاف خلاصة في الفصل السابع من كتاب القضاء في قال في السير

(مبحث الخليف)

(مبحث لو حلفه القاضي
 بالطلاق أو نحوه فنسكل
 لا يقضى عليه بالنكول الخ)

(مبحث يستحلف القاضي
 بدون طلب الخصم في أربعة
 مواضع عند أبي يوسف
 لا بعدهما الخ)

(مبحث اختلاف الزوجين)
قال هو قلت المسيح ابن الله
في قول النصارى وقالت هو
لم يقل في قول النصارى الخ

الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسيح ابن الله في قول النصارى وقالت المرأة لم
تقل قول النصارى كان القول قول الزوج مع عينته فان جاءت المرأة بشهود فقالوا اسمعناه
يقول المسيح ابن الله ولم يقل شيئا آخر وقال الزوج قلت في قول النصارى الا انهم لم يسمعوها فان
القاضي يحبسهم اذ هم ويفرق بينهم وبين المرأة وان قال الشهود لا ندرى قال ذلك أم لا الا انهم
نسمع منه شيئا غير قوله المسيح ابن الله لا يقبل القاضي شهادتهم حتى يشهدوا أنه لم يقل معها غيرها
قاضيخان في باب التعاقب من كتاب الطلاق في اذا قال لا بينة لي واستحلف المدعي عليه ثم اتى
بالينة تقبل عند أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل استروثنية في أواخر الفصل الثاني عشر في ولو
قال المدعي ليس لي شهود فخلف المدعي عليه ثم جاء بشهود فانه يقبل في رواية ذكر في شرح
المحاوي ان المدعي اذا قال ليس لي يدة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المدعي بشهود أو شهد
الذي قال لا شهادة عندي قال هذا عند أصحابنا في رواية لا يغفل للتناقض وفي رواية يقبل وهو
الحجج وهو ما أشرنا اليه في صدر الكتاب لان التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهود وكنت نسيت
أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة وكنا نسينا ثم ذكرنا كلها جواهر الفتاوى في الباب
الثالث من كتاب الشهادات في ولو أن المدعي قال للمدعي عليه عند طلب اليمين اذا حلفت فانت
بري من المال الذي لي عليه الخلف ثم أقام المدعي البيعة على الحق تقبل ويترضى له بالمال
قاضيخان في أواخر باب اليمين من الدعوى في قال في المسألة الحاشية في نظر الى جواب
المدعي عليه للمدعي ان أسكر المدعي عليه الاسبق راس والعصب وقال ما الستة رضى منه
شيئا ولا غصبت منه شيئا يخلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعي عليه في الجواب
ليس له على هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يخلف على الحاصل بالله ماله عليك ولا قبلك هذا
المال الذي يدعي ولا شيء منه قال رحمه الله تعالى وهذا أحد من الاقاويل عندي وعليه أكثر
القضاء قاضيخان في أوائل باب اليمين من الدعوى في (ذ) رجل ادعى على رجل أشياء
من الدراهم والدنانير والعروض والضياع وأنكر المدعي عليه وأراد تخليفه فالتقاضي يجمع
الكل ويخلف عينا واحدة لان المجلس واحد فيجعل عينا واحدة لان فيه فصر المسافة مع
حول المدة وديناميها ثم التناوي في آخر الباب الرابع عشر من كتاب الدعوى في رجل
أمر رجلا ان يمشي على أهلك عشرة دراهم في كل شهر فقال قد أنفقت وكذبه الا امر فاراد
المأمور بعين الأمر يخلف بالله ما أعلم انه أنفق على أهلك عشرة دراهم خلاصة قبيل كتاب
القضاء في رجل ادعى على امرأة عشرة أو على مريض ما لا وطاب عين المدعي عليه ذكر الخصاص
أن القاضي يبعث أمينا أو أمينين ومعه شاهد حتى يستحلف المدعي عليه وذكر في المنتقى
أن فيه خلافا على قول أبي يوسف يبعث أمينا يخلفه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يبعث
فيقوس ذلك الى رأي القاضي فلو أن القاضي يبعث أمينا يخلفه خاء الامين وقال حلقته
لا يقبل قوله الا بشاهد قاضيخان في باب اليمين من الدعوى في رجل ادعى على ميت ديناً
وأحضر وارثا واحداً فأنكر فاستحلف على العلم خلف ثم أراد أن يخلف وارثا آخر كان له
ذلك لان الناس يتباونون في اليمين وريحا لا يعلم الاول بدين الميت ويعلم الثاني مؤيد زاده في
المسائل المتعلقة بمن يخلف ومن لا يخلف في ولو ورث رجل عيلاً فادعاه رجل ولا بينة له يخلف

الوارث على العلم بالله ما يعلم أن هذا عبده ولو وهب لرجل عبدا وقبض أو اشترى من رجل عبدا
 فادعى رجل أنه عبده ولا يثبت للمدعى يستحق المدعى عليه على البتات والحق فيه أن الوارث
 خلف عن الميت والنيابة لا تجري في الميراث حتى يخلف على الميتات كالأورث ولا كذلك المشتري
 ولا الموهوب له لأنه أصل بنفسه لا نائب عنه وفي كل موضع وجبت الميراث على البتات بخلافه
 القاضي على العلم لا يكون معتبرا وإذا نكل عن الميراث على العلم لا يعتبر ذلك النكول ولو وجبت
 على العلم خلف على البتات تسقط عنه الخلف على العلم لأن البتات أقوى ولو نكل عنه بغيره
 عليه كداني الحيط خزانة المفتين في فصل الاستحلاف من كتاب الدعوى في باب الذكر البالغة
 طالب زوجها بغيرها فتال الزوج أني دخلت بها ولم يبق له حق القبض وأنكر الأب فطلب
 الزوج يمينه هل يخلف أنه لا يعلم بذلك قال لا والمستئلة في أدب القاضى وذلك لأنه ما ادعى على
 الأب شيئا وإنما ادعى على المرأة المكين من الوطء فلا يعتبر الأب منكرا فيما لا يدعى عليه والميراث
 عما يتوجه إلى منكر يكون انكاره معتبرا وهو الذي ينكر شيئا يدعى عليه وما يؤيد هذا المعنى
 بعض الأحكام منها أن من اشترى جارية ثم ادعى أنها زوجة فلان ويريد الرد ونكر البائع
 فأراد عين البائع على العلم لا يستحق ومنها إذا وكل رجل رجلا بقبض دينه فادعى المدينون أن
 الموكل أبرأه أو استوفى منه دينه وأنكر الوكيل فإنه لا يثبت له أصله أصلا وإن كان لو أقربه يبطل
 حقه في القبض وذلك لما قلنا فاعرف ذلك فإنه أصل في معرفة المنكر الذي يستحق خلف والذي
 لا يستحق خلف وذلك يرجع إلى المراد من قوله عليه السلام والميراث على من أنكر فإن معناه على من
 أنكر دعوى يدعى عليه فاعادة في السكاح وإن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من
 وجهه أو على فعل الغير أن قال أنكرت منى استأجرت منى استأجرت منى فان هذه
 الأدلة في قوله وفرض غير ما تم اتصافا بيني وبينه وهو ريب له على البتات ومقتضى التخييف
 على فعل الغير أنما يكون على العلم قال لذي استحق العلم بذلك فاماننا أن نعلم به
 يخلف على البتات ألا ترى أن المودع إذا قال قبض صاحب الدودعه الوديعه تسمى فإنه يحاسب
 الودع على البتات وكذا الوكيل بالبيع إذا باع باسمي أنكر البائع أن الموكل يبيع
 الثمن ويحمد الموكل فاقول قول الوكيل مع عبده فادع من يبيع باسمي ويخلف الوكيل على
 البتات بالله أنه قد قبض الموكل وهذا يخيف على فعل الميراث لكن الوكيل يدعى أن له علم بذلك
 فإنه قال قبض الموكل الثمن فكل له علم بذلك ويخلف على البتات خزانة المفتين في فصل
 الاستحلاف من كتاب الدعوى في باب (في الاستحلاف) وفي (في الاستحلاف) من كتاب الدعوى في باب (في الاستحلاف)
 ثم شرع منه زيدنا مستحق رجح زيدعي بأفعه الأول وهو خالد كذا (من) وهذا اعلم به من على
 رواية أن الحكم للمستحق بوجوب انفساح السماعات كلها فخرج مع زيدون ثم أؤه ثابته البس
 وصار كانه لم يبيع من غيره اما على طاهر الراية وهو أن الحكم له بوجوب انفساحها بغير بيع
 زيدون ثم أؤه ثابته على حاله فندس له الرجوع على - أو لا يرجع على بأفعه ثم يرجع عليه
 يرجع هو على خالد (أقول) فيه من ريد طاهر الرواية لا يبيع الرجوع على بأفعه
 في طاهر الرواية أيضا وأحكمهم بالاستحلاف حكاهم على كل الة فثبتني أن يخبر بريد يرجع على
 خالد أو على بكر إذا كل منهما بغيره في السادس عشر من الأصول في الردعي عنداني يد

(مبحث الاستحلاف)

انسان أنه اشتراه من فلان وأنه ولد في ملك الذي اشتراه منه وأقام ذو اليد البينة أنه اشتراه من
 رجل آخر وأنه ولد في ملكه يقضي لصاحب اليد لان دعوى الولادة في ملك بائعه بمنزلة دعوى
 الولادة في ملكه لانه تلقى الملك من جهته وهناك يقضى له كذا هنا بدائع في فصل تعارض
 الدعويين مع تعارض البينتين **في** وان ادعى الشراء ان ادعياءه من ذي اليد وبرهنا ولم يؤرخا
 فانصافا بنصف الثمن على أن كلامهم بما بالخيار بين الترتك وأخذ النصف فان ترك أحدهما ان قبل
 الحكم له يأخذه الآخر بكل الثمن بلا خيار وان بعد الحكم لا يأخذ الا الشطر بشرط الثمن وان
 ادعياءه من غير ذي اليد فانصافا اذا لم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا فان سبق تاريخ أحدهما
 فله اجماعا وان أرخ أحدهما فقط فله بخلاف ما اذا ادعى تلقى الملك من رجلين فانه بينهما انصافا
 وان نص شهود غير المؤرخ على القبض قدم على المؤرخ كما لو أرخا تاريخا واحدا ونص شهود
 أحدهما على القبض الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق هذا اذا كان في يد ثالث وان في يد أحدهما
 فهو أولى لانه قبض عيان أرخ الآخر أم لا ذكر شهوده القبض أو لا لتقدم قبض العيان على
 قبض الخبر والتاريخ بخلاف دعوى تلقى الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يحكم
 للخارج أرخا أولا وأرخ أحدهما فقط الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق في الثالث عشر
 من دعوى البزاية **في** ادعى كرماني يد رجل وبين سيب الارث من جده وجر الميراث فأقر ذو
 اليد أن جده هذا باع الكرم من والدي فلان يكذبا وتقا باضا م ان أبي مات وتركه ميراثا الى اذ
 لم يبق له وارث غيري وعجز عن إقامة البينة على ذلك وجعل الثاني الكرم في يد ادعى هل للمدعى
 أن يطالب المدعى عليه بما استوفى من غلات الاشجار بعد موت جد المدعى أجاب رحمه الله نعم لانه
 أقر بملك الاصل لجده وكل اقرار يستند الى زمان سابق فانه يستحق به الزوائد الحادثة بعد ذلك
 التاريخ مع الاصل المقربه حتى أن من أقرب بقرة لانسان منذ سنين وقد ولدت في هذه المدة ولدا
 فانه يدخل في الاستحقاق قاعدة في كتاب الدعوى **في** دار في يد رجل أقام رجل البينة أن
 صاحب اليد غصبها منه وأقام رجل آخر البينة أن هذه الدار له فانه يقضى بالدار للذي أقام البينة
 أنه له تماضيخان في دعوى الدور والاراضي من كتاب الدعوى **في** (فقط) شراء ولم يتقابضا
 حتى ادعاه أحد المدعى بقرابا بيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم ولا بينة لهما فاستحاضهما
 الحاكم فحلف الا اتع ونكل المشتري يثخذ الاسترى بتمنه فاذا أداه سلم المبيع الى المدعى ولو حلف
 المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمة المبيع الا أن يجبر المبيع بحق البيع ويرضى بثمنه وصوابه
 في الفصل السادس عشر **في** (نم) عارية هـ ا كت فاستحققت فضمن المستعير قيمتها لا يرجع على
 المعير ولو هلكت العين في يد المرتهن أو المودع أو المستاجر ثم استحق بينة فآخذ منه قيمته فلان
 يرجع على الراهن والمزجر والمودع (نم) وهب ما غصب أو باع أو تصدق به أو أجزأ أو أودع أو
 أعارفه لك ضمن ا قيمته ولا يرجع المرهوب له والمتصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على الغاصب
 ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بتمنه عليه ولا يرجع الغاصب من
 الغاصب ولا السارق منه جامع القصولين في الذم المزبور **في** (حي) شراء فادعى آخر نصفه
 فشرأه منه لا يرجع على بائعه شيء الا أن يشترى منه بعد استحقاقه فيرجع بنصفه (فمن)
 شراء فادعاه آخر فشرأه منه أيضا ثم استحقه بالث بينة وحكم له يرجع المشتري على كلا البائعين

بالثمنين لو جود الشراء منهما ولو استحق فأراد أن يرجع بثمنه على بائنه فانكر البيع بآثمه ثم ادعاه
 المشتري بعد أيام على ابن البائع انك بعته مني وأراد أن يرجع عليه تسمع دعواه اذ لا منافاة بينهما
 لجواز أنه اشترى من الاب ثم من الابن ثم استحق وان لم يذكر التوفيق لان وجه التوفيق ظاهر في
 الدعوى واذا ثبت البيعان يرجع عليهما بالثمنين وان كان الصحيح أحد البيعين اذ الرجوع بالثمن
 عند الاستحقاق يعتمد وجود صورة الشراء لا صحته جامع الفصولين في الفصل المزبور ❦ وفي
 المقايضة لو استحق أحد العوضين يرجع المستحق عليه في عوضه قياسا على ما اذا ادعى عينا
 فصالحه على عين آخر ثم استحق بدل الصلح يرجع في دعواه خزانة المفتين في مسائل الاستحقاق
 من كتاب البيوع (شس) اشترى دارا بعبد وأخذها الشفيع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت
 الشفعة ويأخذ البائع الدار من الشفيع لبطلان البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفيع
 بغير قضاء بقيمة العبد وسماها فهذا كالبيع بينهما وهي الشفيع بملك القيمة وعلى المشتري قيمة
 الدار للبائع لان بدل المستحق ملك بالقبض وتصرف المشتري باعتبار ملكه نافذ وكذلك لو باعها
 المشتري أو وهبها وسلمها اليه أو تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار للبائع لما مر قنية في
 الاستحقاق ❦ (ح) للمستحق عليه بحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج
 عن ملكه بوجه من الوجوه في السادس عشر من الفصولين ❦ (خ) شري أرضا فبني أو
 زرع أو غرس فاستحق يرجع المشتري بثمنه على بائعه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع
 بقيمة ما بنيا قائما يوم سلمها اليه من الفصل المزبور (فش) المشتري لو رجع على بائعه بثمنه وقيمة
 بناءه فبائعه هل يرجع على بائعه بهما عند أي حنيفة رحمه الله لا يرجع الا بثمنه وحده وعندهما
 يرجع بهما ❦ شري كرما فاستحق أصل الكرمة دون الشجر والقضبان والخيطان فللمشتري أن
 يرد الاشجار على البائع ويسترد جميع الثمن لانه لو لم يرد يتضرر لانه يؤمر بالقلع من المحل المزبور
 ❦ اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري
 الثاني يرجع بالثمن على بائعه و بقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول
 أي حنيفة قاضيان في مسائل الغرور من البيوع ❦ (و) ولد المغرور حر بالقيمة (المغرور رجل اشترى
 أمة على أنها ملك البائع أو نكح امرأة على أنها حرة فولدت كل منهما ولدا فظهر أن الاولى ملك
 لغير البائع والثانية أمة فحينئذ يكون كل من الولدين حرا بالقيمة درر غرر قبيل باب عتق البعض
 ❦ رجل باع دابة لآخر فولدت الدابة عند المشتري أولادا ثم استحققت الدابة يأخذ المستحق الدابة
 بجميع الاولاد ويرجع المشتري على البائع بالثمن و بقيمة الاولاد في قوله هم جميعا لانه مغرور ومن
 جهة البائع جامع الفتاوى من كتاب البيوع ❦ واذا باع رجل فرسا أو غيره من الحيوانات فقال
 هو ملكي فولدت عند المشتري ثم استحققت فالمستحق يأخذ المبيع مع أولاده والمشتري يرجع
 على البائع بالثمن وقيمة الاولاد لانه مغرور ومن جهة البائع فترجع العهدة اليه من كبير مشتمل
 الاحكام في الاستحقاق من كتاب البيوع ❦ (فص) أخذ دارا بشفعة فبني فيها ثم استحق من
 الشفيع رجوع الشفيع على المشتري بثمنه لا بقيمة البناء لاخذ به رايه نقد الفتاوى في الباب
 السابع عشر من البيوع ❦ ذكر قاضيان في فتاواه اذا اشترى دارا وبني فيها ثم استحققت أو
 اشترى أرضا فزرع فيها أو غرس ثم استحققت يرجع المشتري بالثمن على البائع ويسلم البناء والزرع
 والشجر اليه ويرجع عليه أيضا بقيمة البناء والزرع والغرس مبنيا قائما يوم يسلم ذلك اليه
 عمادية في الخامس عشر ❦ ان استحق الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري

بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرتني وهو غائب قال أبو حنيفة لا يلتفت الى قول
المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع
للمشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قائما فسلم المشتري البناء الى البائع
فيهدم البائع ويأخذ النقص واما اذا هدمه فلا شيء له على البائع فان حضر البائع وقدهدم
المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما
وسلمه اليه فيهدم البائع ما بقي من البناء ويكون النقص له وان شاء المشتري نقض كله ويكون
النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في ظاهر الرواية
وروي محمد عن أبي حنيفة وهو قول الحسن أن القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري
انفضه واحفظ النقص فاذا نظرت بالبائع سلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء وذكر
الطحاوي أن المشتري اذا نقض عاينه البناء فسلم النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن
وبقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن وهذا أقرب الى النظر
فاضيخان في الغرور من كتاب البيوع في كفاية شرح الطحاوي المستحق اذا نقض البناء
الذي بناه المشتري في الدار له نخبة فانه يرجع بالثمن وبقيمة بناءه مبنيا على البائع اذا سلم النقص
اليه وان لم يسلم لا يرجع عليه الا بالثمن عمادية في الخاء س عشر في رجل اشترى أرضا فخرس فيها
شجر افنبت الشجر ثم استحققت الأرض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه بضر بالأرض
يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجرة ولو عاوى يكون الشجر لك وان شئت فردد حتى يقلع
الشجر ويضمن لك بنقصان أرضك فان أمره بقلع الشجر يقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القاع
فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الأرض وان
اختار المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجرة ولو عاوى بمسك الشجر وأعطاها القيمة ثم ظفر
المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع
على البائع ولا على المشتري بنقصان الأرض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كأن المستحق هو
الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال الحسن القاضي
يبعث أمينا يقوم النابت في الأرض ثم يقول القاني للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى اذا
ظفرت بالبائع سلمه اليه وتأخذه بقيمة نابتة فاضيخان في مسائل الغرور من البيوع
في (كا) مبيعة ولدت عند المشتري لا بائنة لاد فاستحقت بينة تبعها وادها أي يأخذها وولدها
وان أقرب به الرجل لا يتبعها ولدها أي لا يأخذ المقر له الا لاد ولا يأخذ ولدها نقدا افتاوى في
السابع عشر من البيوع في رجل اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بالينة فانه
يأخذها ولدها ولو أتر به الرجل لم يأخذ ولدها وكذا رجل له نخيل وعلمه اثمار فاقام رجل بالينة
أن النخل له فانه يقضى له بالنخيل والثمار جميعا وهل يشترط القضاء بالولد قال به ضمهم لا يشترط
وهكذا ذكر في الاقضية والمتقى وقال الصدر اشهد رحمه الله في الجامع الصغير لا بد من
القضاء بالولد ولو كان الولد في ملك رجل آخر يشترط حضرة ذلك الرجل هذا كله اذا ولدت عنده
ولم تدر منه خلاصة في الخامس عشر من الدعوى في (جو) لو اشترى طاحونة وكانت في يده
مدة ثم استحقها مستحق وايس له ان يطالب المشتري به له الطاحونة لانه ليس من أحرار البيوع بل
من كسبه وفعله نقدا افتاوى في الباب السابع عشر من البيوع في (افص) أنبأه أنه
حرقة وجهها على ذلك فولدت فاستحقت يقضى بها بالولد للمستحق الا أن يبرهن الزوج أنه

تزوجها على أنها حرة فثبت أن يكون الولد حراً وعلى أبيه قيمة في ماله حالا وقت الحكم به دون مال
الولد إذا السبب هو المنع وقد وجد من الأب لا الولد ولا لولاء المستحق على الولد ولو مات الولد قبل
الخصومة ليس على الأب شيء من قيمته إذا ولد ولو كان مملوكاً حقيقة لم يكن مضموناً كما في ولد
العصب فغير المملوك أولى أن لا يكون مضموناً فقد اتفوا في السابع عشر من البيوع **ولو**
اشترى رجل شيئاً فدعا له رجل آخر وأدعى فيه شتقا فصالحه المشتري فصح ولو أراد أن يرجع بذلك
على بآئعه لا يقدر لأن الاستحقاق لم يثبت وهذا دفع المال برضا نفسه فلو أنه أثبت الاستحقاق
وقضى له ثم دفع إليه شيئاً وأمسك العبد يكون هذا منه شراء للعبد من المستحق فثبت ينبغي أن
يكون له الرجوع بالنعم على بآئعه وفي دعوى المشتري ما يريده هذا وهو رجل اشترى داراً فدعى
رجل نصفها فأشترى ذلك منه لا يرجع على البائع بشيء إلا أن يشتري منه بعد الاستحقاق فيرجع
بنصف الثمن عمادية في الفصل الخامس عشر **في** (مت) رجل اشترى عبداً أو بقرة فأنفق
عليه ثم استحق أن يرجع المشتري على البائع بما أنفق (شس) اشترى ابلاً سهماً زيل فعمله حتى
سمنت ثم استحق أن يرجع على البائع بما أنفق وبالعلف منية في باب الاستحقاق من البيوع
في قال اشترى بقرته ونها ثم استحق فله يرجع على بآئعه بما زاد كما لو اشترى داراً وبني فيها ثم
استحق قاعده في أوائل البيوع **في** ذكر في فصل الاستحقاق من بيوع الذخيرة **سئل**
شئس الإسلام الا وزجني عن رجل شري من آخر جارية ثم طهر أنها حرة وقد مات البائع ولم
يتولد شيئاً ولا وارثاً ولا وصيه غير بن بائع الميت حاصر قال يجعل القاضي بدميت وصيا حتى يرجع
المشتري على وصي الميت ثم وصي الميت يرجع على بائع الميت عمادية في الخامس عشر **في** (ط)
استحق جار فضاب ثمنه من بآئعه فقال البائع للمستحق من كم مدة غاب ذلك الجار فقال منذ سنة
فبرهن البائع أنه كان في ملكي منذ سنتين لا يدفع الخصومة في السادس عشر من الفصول
في رجل اشترى شيئاً بخاء مستحق واستحقه فقضى القاضي بالاسم على فارجع المشتري على البائع
بالثمن فدفع إليه الثمن من غير الزام القاضي أبداً فالبائع أن يرجع بالنعم على بآئعه وهذا مذهب
مجدد وعامة القمري وعند أبي يوسف لا يرجع إلا الزام القاضي شكك أنه كره أن يرد في بيع
الجامع الكبير جواهر المتأوى في كتاب البيوع **في** المستحق عليه إذا أراد أن يرجع على
بآئعه فقال بآئعه الله به نيت في ملكي ولم يقدر على الأدب حتى تدعى عليه وأخذ منه الثمن ثم
أراد أن يرجع على بآئعه فأنكر بآئعه البيع فاقام مدعى الناحية أنه باع مني له أن يرجع لانه
لما أقمت عليه النيابة وأخذ منه الثمن اتفق دعواه انتاج باعدهم عمادية في الفصل الخامس
عشر **في** (قح ر) باع دابة ثم تباعلاً أوردت عليه بهيب فبرفضاء ثم ادعى رجل آخر عليه أنها
ملكه نتجت عنده في ملكه وادعى ذوالدانتاج أيضاً لا دفع **في** لأن الأمانة تبع جنسها وتحتل
البيع يبطل دعوى الناحية ثنية في باب المدفع من كتاب الدعوى **في** (ط) القضاء بالوقفية قيل
يكون قضاء على الناس كافة حتى لو رهن المولى على وقفية أرض وجعلهم بها على ذي اليد
ثم ادعى آخر أنه ملكه لا تسمع دعواه فجعل كقضاء بغيره الأصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر أنه
ملكه تسمع فجعل كقضاء بآئعه جامع الفصول في أول الفصل الثالث عشر **في** وفي الحامية
ولو اختصم في دابة ادعى خارج ثم ادعى من فيها منه أرضاً من صاحب اليد وصاحب اليد
يدعى أنها دابته ولدته في ملكه يقضى بها صاحب الولادة **في** الحامية في الفصل الثاني عشر
من كتاب الدعوى **في** رجل اشترى من آخر دابة بعد وقتانها ثم استحق نصف الدار كان مشري

(مبحث اشترى ابلاً سهماً زيل
فعمله حتى سمنت ثم
استحق لا يرجع على
المستحق بما أنفق عليها
الخ)

(مبحث القضاء بالوقفية
قضاء على كافة الناس)

الدار بالخيار لانه تفرقت الصنفه عليه وهذا الفرق أوجب عيبا في السابق اذا الشركة في الاعيان
 عيب فيكون له الخيار ان شاء أخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء تركه ولا يكون لمشتري العبد
 الخيار وان تفرقت الصنفه عليه وتعب الباقي بعيب الشركة لان هذا العيب انما كان بسبب
 تدليس من جهته وهو بيع ككل الدار مع علمه انه لا يملك الا النصف فلا يقي مستحقة النظر
 وعلى هذا اذا استحق نصف العبد كان لمشتريه الخيار وان اختار أخذ نصف العبد بنصف
 الدار لا خيار لمشتري الدار لما قلنا من المحيط البرهاني في أواخر الفصل الخامس من كتاب
 الدعوى في اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فاقام
 البائع بيعة على الساج وأن الفصاء له مستحق ونحوه باطلا وليس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه
 البيعة بغيره المستحق اختلف الشايخ فيه ومحمد رحمه الله تعالى بشرط حضرته واختار شمس
 الأئمة أنه لا بشرط حضرته وسكدا في بقية ما كذا كوفي فتاوى قاضي ظهير الدين رحمه
 الله وذكر في كتاب الاحكام مسئلة نجم الدين السفي والصدور السفياء حسام الدين أن المستحق
 عليه اذا أراد الرجوع على بائعه بالثمن فاقام البائع البيعة على الساج أو على وصول ذلك
 الشيء اليه من جهة المستحق ببيع أو نحوه هل تشترط حضرة المستحق لسماع هذه البيعة أجاب
 نجم الدين نعم وأجاب حسام الدين نعم هو الخيار ثم مسئلة حسام الدين هذه الوصية القاضية خصما
 عن المستحق لسماع هذه البيعة على الساج ونحوه ليدفع سحلا الى المشتري حتى يسترد المبيع
 من يد المستحق قال لا يجوز وفي فوائد جدي شبه الاسلام برهان الدين رحمه الله قال كان يفتي
 شمس الأئمة السرخسي أنه تعالى هذا، لبيان أن حصر المستحق وكان العاذي الاسام شمس
 الاسلام بخود الا وزجدي رحمه الله يفتي أنه لا تقبل وكنت أكتب كما كتب شمس الأئمة تسامعا
 للاستاذون التلميذ قال وذكرا الامام الاجل برهان الدين الكبير البخاري رحمه الله أن الشيخ
 الامام المعروف بنحوه زاده كوفي هذه المسئلة في السير الكبير اختلافا بين أصحابنا وذكروا كوفي
 المحيط وقيل على قياس قول أبي يوسف الآخر ومحمد رحمه الله تشترط حضرة المستحق لقبول
 هذا الميندر على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول رحمه الله لا تشترط حضرته وهذا
 اصول أظهر وأشبه في امثاله من العمادية في المستحق عليه بالبيعة اذا أراد أن يرجع على
 بائعه بالثمن والبائع أراد أن يقيم البيعة على الساج أو على التلقي من المستحق ببيع أو نحوه فلا
 تشترط حضرة المستحق لسماع هذه البيعة مما يفتي في الحاشية عشر في والمستحق اذا أقام البيعة
 على الملك السابق بأخذ الساج من البايع على البص بالبيع وان شاء ثم ان هذا
 الرجوع عليه اذا اراد أن يرجع على بائعه فعليه بالبيعة ان ذل الخيار يقع على طالب بائعي وليس له حق
 الرجوع على وأقام البيعة على ذلك قال اذا كان محضرة المستحق وادام يكس بائع الرجوع
 عليه حاضرا لانه صحت جميعا عليه فلو أقام المستحق بعد ذلك بيعة على الساج لا تقبل
 لان البايع على الساج اذا وجد تاتقبل بدى اليه فهذا طهر أن صاحب اليد كان هو الساج
 الا ان فككت بيعة أولى عمادية في الفصل الخامس عشر (بج) استحق بعض نصيب
 حذر الورثة بعينه بعد التسمية بالبر وقضاء وقال أخذ المدعي للمبايعين حذر في ايس له أن يرجع على
 حذر الورثة بشيء وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع ببيعة اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالثمن
 في باب فسخ البيع والاستحوا وكتاب الصيغة في أراد الرجوع بالثمن على بائعه فقال قد
 أتت شهرتهم برابر ورقان المشتري علم أنهم من دوايز ورقا أن يرجع على البائع بالثمن

(مبحث اذا استحو بعض
 نصيب أحد الورثة و
 يرجع له على بقيتهم بشي
 الخ)

لان المبيع لم يسلم للمشتري بالحكم فلا يحل له الثمن اذا الحكم بالزور نافذ في السادس عشر
 من دعوى البرازية رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق البيعة كان له أن
 يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل أن يقضى القاضي له بالثمن على بائعه أقام البائع البيعة أنه له
 لا تسمع دعوى البائع لان البائع صار له ضام عليه بالقضاء على المشتري وان أقام البائع بيعة على
 انه كان اشتراه من المستحق ثم باعته من المشتري أو أقام البائع البيعة على التناح يتظر ان أقام
 البيعة على المستحق قبلت بيعة ويطل قضاء القاضي للمستحق وان أقام البائع بذلك بيعة على
 المشتري ان أقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البيعة لان البيع الذي
 جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القاضي بالثمن للمشتري فخرج المشتري من أن يكون خصما وان
 أقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يفصل القاضي له بالثمن قبلت بيعة البائع لان البيع
 الذي جرى بينهما قائم لم يفسخ لان الاستحقاق لا يطل البياعات الماضية في ظاهر الرواية فكان
 للبائع أن يلزم المبيع للمشتري فكان المشتري خصما وتقبل بيعة البائع عليه ويكون ذلك قضاء
 على المشتري قاضيان في باب ما يطل دعوى المديون كتاب الدعوى (عر) سري نصه
 مشاعا فاستحق نصفه قبل نصيبه فالبيع نصيبه الباقي ولو استحق بعد القسمة فالبيع نصف الما
 وهو الربع في السادس عشر من النصولين (فط) سئل بعضهم عن شري أرضا فيه
 أشجار حتى دخلت بلاذكر فاستحققت الأشجار هل لها حصة من الثمن قال لا كما في ثوب فن وقوة
 ورذعه جارفان ما يدخل بهما الحصة له من الثمن وقال واحد منهم لهذه المسئلة رواه أنه
 يرجع المشتري بحصة الأشجار وافرقي بينهما وبين البرذعه والسوب اذا الأشجار مرسكة في الأرض
 بخلاف الثياب فالتبعية هنا أقل فكأنه استحق بعض الأرض ولذا لو أراد البائع أن يعطى غير
 تلك الثياب فله ذلك لو كانت ثياب سله بخلاف السجور (قول) في الشحرو في كل ما رجع في البيع
 تبعه اذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون لها حصة على ما سيجي في (مس) والله أعلم (جن)
 شري أمة عليها ثياب يباع مثلها فيها فاستحق ثوب منها أو وجد به عيبا لا يرجع المشتري على بائعه
 بشئ لانه دخل في البيع تبعه الا قصد او عذرا لم يرد كرا السناء والشحرو في البيع حتى دخلا معا مالو
 ذكر كرا مبيعين قصدا لانهما حتى لو فاتا قبل القبض بأفة سماوية تسقط حصصهما من الثمن كرا
 في (فصط) وفي (خ) شري دارا مع ثناء واستحق السناء قبل مضى فالوايحير السرى أخذ الأرض
 بحصته من الثمن أو ترك ولو استحق بعد مضى يأخذ أرض حصته ولا حصة له والشجر كالبناء
 ولو احترقا أو قلعهما طالم قبل القبض يأخذها بجميع الثمن أو برك ولا يأخذ بالحصة بخلاف
 الا شحرقا والاهلاك بعد القبض وهو على المشتري كما في (خ) وهو بخلاف ما مر في (فصط)
 من المحل المزبور (فمن) شري بيتا فاستحق رقبته فحرب السيف الاعلى ثم استحق الاسفل رجع
 بحصة الاسفل لا بجهة الاعلى وان لم يرد كرا في شرائب السائران كس عال كس لما قص
 صار موصودا وصار له حصته من الثمن ولو استحق الاعلى والاسفل بعد التحريب فاستحق قيمته
 قيمة المقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن (صله) استحق نصف الدار شادما أو ثامه أو نحوه
 يخير المشتري عند بارد الباقي ويرجع بكل ثمنه أو أسكن البائع رجع بثمن المثل ولو استحق منه
 موضع بعد لو كان قبل القبض فهو ونحوه كذا ولو كان عدة عهده فلاحه ارله ويرجع بثمن
 المستحق وقيل له أن يرد الكل ويرجع بالثمن (عن) شري كرا ما استحق نصفه فله ثمن الباقي
 لو أنه عثر في يده ولم يأكل من ثمره من محل المزبور (فمن يعلج حصه) غيب دارا من يده

مستاجر قد عوى المالك على الغاصب لم يجز بلا حضرة المستاجر اذا بدله ودعوى المستاجر
على الغاصب بلا حضرة المالك تسمع اذ له المصلحة بعقد الاجارة فله الخصومة بلا حضرة
المالك في الثالث من الفصولين ﴿ ولو آجر دابته من رجل ثم آجرها من غيره وسلم فجاء الاول
وأراد أن يقيم البيعة على الاجارة ان كان الآجر حاضر اقبل بيته عليه وان كان هو مقررا باجارة
الاول لان اقراره للاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآجر غائبا لا تقبل بيعة الاول على الثاني
لان يد الثاني بدأمانة فلا يكون خصمه الممدعي ولو آجر ثم باع وسلم فجاء المستاجر وادعى الاجارة
قبل بيته على المشتري وان كان الآجر غائبا لان المشتري يدعى المالك لنفسه فكان خصمه الكل
من يدعى حقاً في ذلك العين وكذا لو رهن رجل عبداً انسان عينا وسلم ثم انتزع من يده بغير اذنه وباع
وسلم ثم جاء المرتين وادعى الرهن وأراد أن يسترد منه المشتري وأقام البيعة على الرهن قبلت بيته
وان كان الراهن غائبا وتوخذ العبد من يده المشتري وتسلم الى المرتين لما قلنا ذكر مسئلة الرهن
في الزادات ومسئلة الاجارة في المختصر قاصيخان في أوائل كتاب الاجارات ﴿ ولو ادعى
نكاح امرأة لها زوج ظاهر يشترط حضور هذا الزوج أيضا ودعوى النكاح عليها بترويج
أيها بدون حضور أيها صححة ﴿ ادعى أنه تزوج منه بتدال بالغة رضاها وأراد قبض صداقها وأمر
الزوج بالنكاح ولم يدع الدخول فالخامس عشر من كتاب الدعوى ﴿ وكذا صاحب
المنظومة اذا ادعى عليها أنهم كسبوا منه ورهن وقالت أنا امرأت فلان العائيب يفضى بيعة
الخافر الا أن يكون مشهوراً أنها امرأت فلان العائيب ود كر القاعدى لا يجوز أن تكون لهما
زوجان ظاهران بزانية في الرابع عشر من كتاب النكاح ﴿ ادعى نكاح معتمدة تشترط
حضرة الزوج المطلقاً ما كان الطلاق أو رجعياً بزانية في دعوى النكاح من كتاب الدعوى
﴿ شهد أن العائيب اعتق أمته أو طلق امرأته لا تقبل وان كانت الامه غائبة أو الزوجة
غائبة تقبل لا بما لو حصرتا وكذبنا لا تفت الى قولهما فلا يسألان بعدم حضرتهم بزانية في
الخامس عشر قبيل نوع في قيام البعض عن البعض من كتاب الدعوى ﴿ (نفس) قن دفع
مال سواه الى رجل وأقر اولى بدفعه ليس له أخذه ولو دفع ذلك الرجل اليه لم يجز ولو أنكر المدعى
دفع القن وادعى أنه ملكي وبرهن فله أخذه الا اذا برهن ذواليد أن قن دفع الى قن دفع عنه
الدعوى في الثالث من الفصولين ﴿ أودع ما كتسب في بيت دولا عند رجل فهبت
بضمين المودع بزانية في السالب من الوديعة ﴿ ليس للمالك أن يأخذ وديعة عبده مادوناً أم لا
مالم يحضر ونظرايه من كسبه لا حلال أن يكون وديعة المير في يد العبد فان برهن أنه للعبد
يدفع اليه من وديعة الزانية قبيل الفصل الخامس ﴿ وفي الخيطا كنسب في بيت المولى شيئاً
وأودعه عند آخر هؤلاء في يد المودع للمولى أن يضمن المودع لانه ماله أودعه عبده بلا اذنه فكان
مكون العاصب وفي الخزانة ادعى على دودع العبد وديعة العبد لا يصح مع ان ما العبد لم يولاه
لانه ما رسل الوديعة اليه من العبد لا تسمع دعوى دولا بزانية في المأذون ﴿ ادعى دارا
أوداعه في اجارة الغرلة لبيعة المدعى الاجارة المستأجر جميعاً كذا الرهن مجمع
لقتاوت في كتاب الدعوى ﴿ تشترط حصره الراهن والمرتهن في دعوى عي رهن واغارية
والاجاره كالرهن خلاصة في أول كتاب الدعوى ﴿ رجل مات وترك ديناً يحيط بماله فلا تكون
الورثة حصماً للعرباء لانه لا حظ لهم من الركة وقال بعض المشايخ هم خصم في ذلك لانهم لم

قال أصحابنا للاب أن يطالب
بمهر ابنته وان كانت كبيرة
اذا كانت بكر اكذا في أول
باب المطالبة بالمهر من مختصر
شرح أدب الفاضل

يكونوا خصما يحتاج الى نصب الوصي وهو اجنبي ليكون خصما فهم أولى من الواقعات
 الحسامية في باب الموارث بعلامة النون ﴿ ذكر رشيد الدين ان في التركة المستغرقة الخصم
 في اثبات الدين انما هو الوارث لانه خلف الميت وتسمع اليه عليه لكان لا يخلف لانه لو نكل
 لا ينفذ اقراره على الغرماء عمادية في الدامن والعشرين هذا هو المذكور في الكتب
 ولم يذكر في شيء من الكتب انه هل يصح اقراره هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال
 آخر يستوفي دين هذا العريم من نصيب الوارث المقروين به انه يصح وليس لا يخلف لهذه
 الفائدة الموهومة من المحبط البرهاني في آخر الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى
 ﴿ فاش) ادعى عليهم ما أن الدار التي بيدكم لدي فبرهن على أحدهما فلو كان الدار بيد أحدهما
 بآب يكون الحكم عليه حكما على الغائب اذا أحد الورثة ينتصب خصما عن البقية ولو لم يكن
 كل الدار بيده لا يكون هذا قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو
 بيده ما أو بيد أحدهما مباشرة لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر في الرابع من
 التصولين ﴿ وفي الأصل ادعى عيسى في التركة وبرهن على أحد الورثة بالقضاء عليه قضاء على
 الكل وفي الجامع ان الكل في يده وان البعض في يده فبقدره رازية في أوائل كتاب الدعوى
 ﴿ في يد الحاضر ضبعة وفي يد الغائب أخرى ادعى على الحاضر متول انهم اوقف رجل واحد على
 كذا رهن ان قالوا لهم ما اوقف رجل واحد على كذا وة او احدا وكذا ملكه يقضى على
 الحاضر والغائب بوقفتهما وان قالوا وقفهما وقفا فترقا يقضى على الحاضر فقط فسل وفي
 المسئلة نوع اشكال لأن هذه المسئلة التحقت بمسئلة أحد الورثة وفيها انما يقضى اذا كان العين
 في يد الوارث لدى أحضر فانه نص أبو القاسم أن أحد الورثة انما يجعل خصمه اعر الكل لو التركة
 في يده فان أحضر رازي ليس اليه في ذلك لانصحه المدعى عليه ولا لانه في فعل هذا فانه يلزم أنه
 بقضى على الحاضر لا غير الوجوه بين جمعا رازية في السابع من راقب (الخ) اعاد في جده
 في يد رجل رعم اندله فهو خصم ولو قال دوا له بأردعيه من أعز منه فليس بخصم المودع
 أو العاصب لومة لا يتصب خصما له شترى وينتصب خصما لو ارت المودع أو العاصب
 منه حتى لو ادعى رجل ادواته والمودع والاصب بقر بالمال ولا كما قال لا يرى أسباب بلان
 أو لا أو قال لا يرى أنت وارتب أنه هل هو على الموت أو لو لا في مثل هذا لو سعى أمال أو سكر
 وادعى الملك لنفسه فانه ينتصب خصما للمدعي السراء كذا (ذ) فقط ماث المودع لا ينتصب
 خصما للمدعي الا اذا قال باعني وأمرني بخصمه نك في ذلك انتصب خصما للمدعي في السات
 من الفصولين ﴿ ولوقال هذا الذي غصبه مني فلا رغبتي اليه وأركان نوباق قال هذا في مرة مني
 فلا رغبتي اليه فقام المدعى عليه بالريضة على ان لا نا الحات أو منه في دفع الصومة عن
 ذي اليد وقال الشيخ الامام المعروف بحواهر زاد في المرقاة لا تدفع الحصومة عن ذي اليد
 استحسننا فاني خاف ان دعوى المودع رازي من كتاب الدعوى ﴿ في يد مدعي اعاد آخر انه
 اشتراه من فلان الغائب وصدق ذواليد في لا يؤمر به بالسليم لانه حكما على الغائب كما ان المدعي
 على المودع انه اشتري الرديعة من المودع وصدق المودع بخلاف دعوى الورثة في نوع في الخصم
 من الخامس عشر من دعوى المارية في (نق) ان يبرئة الارض لا مع لا على خصم وهو
 وارث أو دأش أو ديون أو دسبته ولو حضر رجلا له يدعي عليه حقا لا يبره هو مقرب ولا فله
 اثبات نسب به بالبينه عند القاضي بحصة ذلك الرجل في الدامن والعشرين من الفصولين

(مبحث لانسمع بينة الارث
 الاعلى خصمه وهو وارث الم)

(مبحث الخصم في اثبات
النسب خمسة)

الخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت أو على الميت
من أوائل دعوى البرازية ❦ لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي
وكيل للدعوى كما في أدب القاضي للخصاف فظاهره أن وكيل بيت المال ليس بخصم من
الجار الرأى في التمهيدان في أواخر القضاء قال وإن ادعى قوم على الميت ديونا فأرادوا أن يشتوا
ذلك فليس لهم أن يشتوا ذلك إلا بمحض من وارث أو وصي وليس لهم أن يشتوا على غريم للميت
عليه دين ولا موصى له ولا غريم له على الميت دين شرح أدب القاضي في أوائل باب اثبات
الدين والحقوق على الميت ❦ دعوى الدين على المودع لا تصح بخلاف دعوى الورثة عليه
من المحيط البرهاني في الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى ❦ إذا تقدم الرجل إلى
القاضي فادعى عنده أن رجلا أوصى إليه وذكر أن له دينه على ذلك وأراد إثبات الوصية فإن
القاضي لا يسمع من شهوده إلا بمحض من الخصم لأن البينة إنما تسمع على خصم جاحد والخصم
في ذلك الوارث أو رجل للميت عليه دين أو قبله حق أو رجل له قبل الميت حق أو رجل أوصى
له بوصية شرح أدب القاضي في باب الرجل يريد أن يكتب وصية ❦ (بز) ادعى المشتري
أن البائع كان أعتق المبيع قبل البيع يقبل ويسترد الثمن وكذا لو برهن البائع أنه كان أعتقه
قبل البيع يقبل لأنه أنكر البيع لأن بيع الحر لا يجوز فصار كما لو ادعى البائع أنه باعه بالميتة
(خ) و(ر) إذا قال المشتري بعدما قبض العبدان البائع كان أعتقه أو دبره أو كان حرا الأصل
بقتصر أقراره على نفسه ولا يمدى إلى بانيه إلا بينة أو لؤم موقوف فإن برهن رجوع بالثمن
واسم - تقرر الولاء على البائع أن برهن على تحريره وإن ثريا بالبيع فإياه من ذلك أن صدقه لأن
أخذ العبدان أن كذبه فذلك الفتاوى في الباب الخامس من البيوع ❦ (فت) أخذ القطة ثم
ضاعت منه فوجدتها في يد آخر لا خصومة بينهما بخلاف الوديعة والفرق أن للسامي ولاية أخذ
القطة كالاول بخلاف الوديعة في الثالث من الفصولين ❦ ادعى على رجل أنه كفل عنه
لفلان الغائب كذا أو أدعى الكفيل ذلك المال إلى الطالب وأنكر المالك الاداء فبرهن عليه
الكفيل والطالب نائب يقبل ويحكم على العائيب واخضر (فن) طالب الدائن كفيله
بدينه فبرهن الكفيل أن المدينون أداه يقبل فبنته صب الكفيل خصما عن المدينون إذا لا يكتفه
دفع الدائن الأبهذا في الخامس من الفصولين ❦ (فن) أحد الورثة يصل خصما عن المورث
فيماله وعاليه ويظهر ذلك في حق الكل إلا أن له قبض حصته فقط إذا ثبت حق الكل وانما ثبت
لواضعه وقضى به أما وادعى حصته فقط وفهني ما لا يثبت حق الباقي في الثامن والعشرين
من الفصولين ❦ ولو برهن أنه كان لايه على هذا أتى رماة عنه وهو من أخيه الغائب يقضى عليه
بالكل ولا يحتاج إلى اعادته الموحضر الغائب بخلاف لاته صاب أحد الورثة خصما عن الكل
وفي الجامع الصغير ادعى على ذي اليد أن الإدارة التي في يده ميراث من أبيه بينه وبين أخيه الغائب
فأنكر فبرهن الماخر على مدعاه يقضى بحصته وترفع فسط العائيب في يد الماكر إلى حضور العائيب
مطلقة عند الامام وقال إن كان ذوا اليد مقرا فكما قال الامام وإن كان منكرا ينزع منه ويوضع
على يد عدل ولو دعي ولا شك أنه يؤخذ منه عدما واختلف على قوله وإن حضر العائيب
لا يحتاج إلى اعادته في ظاهر الرواية لاته صاب أحد الورثة خصما عن البقية فيما للميت يعاياه
وروى الخصاف أنه يكلف والاول أصح رازية في أوائل كتاب الدعوى ❦ (فس) غصب فنا
فبرهن عليه آخر أنه قته فمضى له ثم لمعصوب منه برهن على غاصبه أن القن لم يكن لا تقبل بينه

(مبحث قال المشتري قبل
قبض العبدان البائع كان
أعتقه الخ)

(مبحث طالب الدائن
الكفيل بالدين فبرهن أن
المكفول أداه يقبل الخ)

(مبحث دعوى الغصب
على غير ذي اليد تقبل
لادعوى المالك الخ)

ادعوى المالك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد انك غصبت مني
تسمع في حق الضمان ألا يرى ان دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كان العين في يد غاصب
الغاصب ولو برهن المصوب منه على المتضي له ان هذا الاثن لمكي يقبل وكذا لو برهن عليه
ان القن ملكي غصبه مني فلان يقبل (صل) دعوى الغصب على غير ذي اليد تقبل لادعوى
المالك (ج) غصب شاة فذبحها حتى لم يقطع حق المالك فاستحققت يبرأ الغاصب اذا
استحقت عن المصوب وتماهه باقى في مسائل الاستحقاق وهذا يخالف ما مر في (فس) (صل)
كذا اذا كرمه الدين في فصوله (أقول) يمكن الموازنة بان كلام (ج) فيما اذا لم يثبت
انه ملك المصوب منه فلا يخالف في الثالث من الفصول (ج) لو غصب لحما فشواه أو را
نطحه أو ثوبا فخطه فاستحق لم يبرأ غاصبه لانه استحق منه غير ما غصب ولو برهن المستحق
ان اللحم كان له أو الثوب أو الرابريير الغاصب ومن غصب ديرا فخطه ولم يخطه أو وشاة
فذبحها حتى لم يقطع حق المالك ثم استحق يبرأ الغاصب لانه استحق عن ما غصب ولو شري شاة
فذبحها وسكنها غيرهن رجل ان رأسه وأطرافه ولحمه وجلده كلها له فحكم به بارجع المشتري
على بائعه بالتمس لانه استحق أصل الشاة ألا يرى ان من غصبها رذبحها وسلمها لم يطل به حق المالك
من غير الشاة بخلاف ما قطع ثوبا فخطه أو طعن بر الأذنة يقطع حق المالك حيث قضى له
انما قضى له بذلك حادث لملك قديم وحق المالك القديم باق فيرجع للمشتري بثمنه في السادس
عشر من الفصولين (كا) اذا استحق المبيع أو المصوب رجع بثمنه المشتري وبرئ الغائب
لوصوله الى مستحقه عند التقاوى في الاستحقاق (م) ادعى المالك وصى فلان أو وكيله
ولى عليه كذا فانكر وصاية أو وكالته لا يخلف (ط) لو برهن ادعى انه وصى فلان أو وكيله
يتبين فقد جعل له خصما في حق سماع البينة دون الاختلاف في النظام من غير من العصور
(خ) رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع الدعوى من المتولى وفي
الفتاوى قال تصح والدعوى على الاول فقد التقاوى في السابع من الوقف (شصل) وقد
صرح فيه ان المشتري يكون خصما للمستأجر كما ذكر (قط) وهو خلاف ما ذكرني (ذص)
ان المشتري ليس بخصم للمستأجر والمرتهن والمستهري شرا جازا هل يصح خصمها له من
قبل القبض بلا حضرة البائع أجب (شبن) وكذا من مشيخ سمرقند انه يشترط حضرة البائع
وقبل لا يشترط فصل في اختلاف المشايخ في دعوى الرهن بشرط حضرة الراهن والمرتهن
وفاقا كذا (ذ) ويأتى بعدهم دعوى يتابع على ذي اليد ان يشراه من فلان نائب شراء
جازا رذول اليد له نفسه فهو خصم كذا أفى (شبن) كما وادعى عليه - اسيع البات
أو الرهن في أوائل الثالث من الفصولين (ج) باع دار عييره وسلمه الى المستري فادعاه المالك
على البائع ان أراد اخذ الدار لا تصح دعواه لانها ليست في يد البائع وان أراد ضمينه بالغصب
فعلى الخلاف المعروف أن غصب العقار هل يمتنع رحمة الضمان وفي رجوع الضمان
بالبيع والتسامم رواية ان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن تصح دعواه (فص) راد باع
المصوب المصوب من رجل وأجاز المالك صحت اجازة المالك - صحت اجازة المالك - صحت اجازة المالك
وشي قيم البائع والمشتري والعقود عليه وان تكون الاجازة قبل الخصومة حتى لو كان المالك
في خصم الغاصب في المصوب يطلب من الداعي ان يقضى له بالملك ثم يجازي بيع لا تصح
اجازته وذكر المراد من ان اجازة محيضة في ظاهر الرواية في دار في يد انسان دعيه ان حرانه

غصبه منه فقال المدعى عليه هذه الدار كانت لي وقفتم على كذا وكذا وأراد المدعى بحليفه لا يحلف وعند محمد رجه الله يحلف وهو المختار بناء على أن غصب الدار يتحقق عنده والتموى على قوله خزانة المفتين في كتاب الدعوى **في** باع دار غيره وسلمها فادعى المالك على النافع الدار أن ادعى الدار لا يصح لأنه ليس في يده فاشبه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين في يد غاصب الغاصب وإن أراد ضمانه فعلى الخلاف المعروف أن العقار هل يضمن بالبيع والتسليم أم لا فن قال بالضمان قال تصح الدعوى ومن نفاه لم يصح الدعوى وقد مر ذكره وإن أراد إجازة البيع وتخذ المثل ذلك بشرائطه المذكورة في إجازة بيع النضولي **في** برهن رجل على الغاصب أن العبد الذي في يده بالغصب له وحكم عليه تم جاء المغصوب منه وبرهن على الغاصب أن العبد ملكه لا تقبل لأن دعوى المالك المطلق لا تصح إلا على ذي اليد ولو ادعى أنه غصبه منه تصح الدعوى في حق الضمان **ألم** يرى أن دعوى الضمان على الغاصب صحيحة وإن كان العين في يد غاصب الغاصب في أواخر الفصل الخامس عشر من دعوى البرازية **في** (ص) لو أقره أن يخاف من عليه دين للميت فله قرضه لو لم يكن الميت مديوناً له وصى أولاً ولزمه ديوناً يخاف من ولا يفيض وإنما يقبض وصيه ولو أدى مديون إلى الوصي يبرأ أصلاً ولو لا وصي فدفع إلى بعض ورثته يبرأ من حصته خاصة في الثامن والعشرين من النصول **في** وفي الذخيرة ادعى أنه فقأ عين عمله يساوي ألفاً والعبد حتى وإن ذكره المدعى عليه تشترط حضرة العبد ألا أن يكون العبد متناً أو صغيراً لا يبرهن عن نفسه فلا تشترط حضرة ويحكم بالارش لو برهن وفي البرذون الجمار وغيرهما لا تشترط حضرة الحيوان في طلب أرض عينه وكذا لو ادعى جرحاً في دابة أو حرراً في ثوب لا يشترط إحصارهما لأن المدعى في الحقيقة الجزاء الغائب في أواخر نوع من تشترط حضرة من الفصل الخامس عشر من دعوى البرازية **في** وما كان من باب الكفالة فوت من له الحق يسقط الحق كمن له العطاء إذا مات قبل أن يأخذه وكالقاضي إذا مات قبل أن يستوفي أرزق لا يكون لورثته ما حو المطالبة من بيت المال شرح أدب القاضي في أول باب الرجل يعيب عن امرأته **في** رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال إن فلان ابن فلان الفلاني على هذا ألف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه وأقام البيعة على ذلك جلاله قال أبو حنيفة رجه الله لا أقبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة والدين جله بقضي بالوكالة ويعيد البيعة على الدس وقال محمد رجه الله إذا أقام البيعة على الوكالة والدين جله يقضي بالكل ولا يحتاج إلى إعادة البيعة على الدين وقول أبي يوسف رجه الله مضطرب ظاهر قوله أنه تقبل البيعة على الكل لأن القاضي يقضي بالوكالة أولاً ثم يقضي بالمال ولا يحتاج إلى إعادة البيعة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء لا في البيعة وهذا استحسان وعن أبي حنيفة رجه الله أنه قال أخذني هذا بالقياس أظهر وجه القياس قال البيعة على المال لا تقبل إلا من خصم وهو كالأشترى شيئاً فوجده عيباً فأراد أن يرد لا تقبل البيعة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد رجه الله أخذني بالاستحسان لحاجته إلى الأس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي إذا أقام البيعة على الدس والوصاية جله والوارث إذا أقام البيعة على النسب وموت المورث والدين عند أبي حنيفة رجه الله يشترط إثبات الخصومة أولاً ثم تقبل البيعة على الحق فاضحياناً في فصل التزكيات بالخصومة تس كتاب الوكالة **في** وفي البيع قبل قبضه لا تسمع بنية المستحق بالم

(مبحث ما كان من باب الكفاية فوت من له الحق يسقطه الخ)

(مبحث دعوى النسب)

يحضر البائع والمشتري اذا مالک للمشتري والبدل للبائع قبضتهما البينة فصار كدعوى الرهن وبعد قبضه تسترط حضرة المشتري فقط والاخذ بالشبهة ظهرا للاستحقاق كذا (ذ) وفي (فش) للمستحق ولاية الدعوى على البائع وان لم يكن المبيع في يده لانه غاصب والمشتري غاصب الغاصب وتصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن العين في يده لانه يدعي الفعل في الثالث من الفصولين (في دعوى النسب) وفي المذ في رجل باع أمة له وبها حبل فقال البائع ليس هذا الحبل مني وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع جازت دعوته وردت الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام أو أعتقها المشتري فعقده باطل وبردها الى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع الثمن على البائع خلاصة في العاشر من كتاب الدعوى (شمع شه) باع جارية فولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فادعاه البائع وقال علمت وقت البيع أنها حبلت مني لكن بعثتها ضرورة أو مخافة تصح دعوته باعتبار الحق الولد قنية في باب ما يطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى في ولو قال ليس الولد مني ثم قال هو مني صح ولو قال هو مني ثم نفاه لا يصح بزانية في العاشر من كتاب الدعوى في ولده ولدته فاه أو ان الولد أوبعده بيوم أو يومين صح وان سكت حتى مضى أيام ثم نفى لا يصح وكذا اذا ولدت جاريته التي هي أم ولده وسكت صح وكذا لو سكت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعد وكذا لو سكت عند التهمة بزانية في التاسع من كتاب السكاح لا ينفى ان يزوج أم ولده حتى يثبت برها بحضه فيعلم انها ليست محامل لجواز ان تكون حاملة من المولى فلا يكون تزويجها صحيحا فان تزويجها جارا لان في الحمل شك وجواز السكاح كاثباته فلا يزول بالتسك فان ولدت لاقل من ستة أشهر فهو من المولى لا ياتى قما أن العلق كالم على فراش المولى السكاح فسد لانه طهرانه زوجا في بطنها ولذا ثبت النسب من المولى ولو ولدت لاكثر من ستة أشهر فهو من الزوج لان العلق حصل على فراش الزوج فان ادعاه المولى عمقا بفرار وهو ولد ارجل قلنا ولو اجمعت في دعوى النسب من كتاب الدعوى في واذا ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وأبوه كان الولد من المولى ولو وطئ جارية امرأته أو جارية ولده أو جده فولدت راعده لا يثبت النسب ويراعه الحد للشبهة فان قال أحدهما الى المولى لا يثبت النسب الا أن يصرح المولى في الاحلال وفي ان الولد من من صدقه في الامرين جميعا يثبت النسب اذ فرادى كذب (١) المولى ثم مات الجارية ومات الدهري يثبت النسب قاضيان في فصل الاستيلاء من العتاق (في من) ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى أن يدر كرتبة الاب والام الى الجسد ليصير معلوما لان انسابه من هذه النسبة ليس بثابت عند القاضين فيشترط البيان ليعلم ان ادعى ان اخوه لا يثبت النسب وانه لم يدر كرتبه الا ان يصرح كذا في الام والجد لا يقبل لعدم التعريف وقيل يقبل لانه ذكر محمدرجته الله في (س) برهن انه اخوه لا يثبت النسب وانه قتل ولم يشترط ذكر الجسد (شيخ) في لاح لا يشترط كراه الجدة وغيره أمالو ادعى انه ابن عمه لا يثبت كراهه فيه وجده في اواخر الفصل السادس من الفصولين واعلم به لا يشترط في دعوى بنوة الم والدعوى لعدم بيان النسب الى أن ياتقيا في اجد الاعلى في شروط الحلال في محضر اثبات دعوى العسوية

(كتاب الافرار)

وارب سروري أقرب وارث آخر فانه ما يسمي مدعى من سب افرار له أقرب سبته اق المثل فمدى

(١) أي في أن الولد منه
لا في الاحلال كما يعلم من
المبسوط وغيره انه لو لم
يصدق في الاحلال لا يثبت
النسب جوي زاده

في حق المال لا في حق النسب اذ فيه تحميل النسب على الغير فلو اقر باخر بيده فلو صدقه
المقر له الاول اقتسموا ما بيدهما بحسب ما اقر اولو كذبه فلو دفع الى الاول بفضاء فلا يضمه فيصير
مادفع كماله فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباق في يده فيضمه
ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقر انه سلب بغير حق فمضمن في التاسع
والعشرين من الفصول في جامع الفتاوى جارية ولدت ولدا بعد موت السيد فاقتر بعض
الورثة انه ابن الميت لم يشرك في الميراث ولا يثبت النسب وكذلك الاقرار لو كان من اشهر
أو ثلاثة ما دام واحد يحمد ذلك ولو شهد اثنان ثبتت نسبته وجازت الشهادة بتاريخه في الثاني
والعشرين من كتاب الاقرار في مات وترك اخوين فاقتر احدهما باخ وانكر الاخر فالمقر يعطى
الاخ المقر له نصف ما بيده في قول أصحابنا وعند ابن أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده كذا (ص)
في التاسع والعشرين من النصوص في الوارث لو كان واحدا فاقتر باخ آخر للميت لا يثبت نسبه
من الميت خلافا لابي يوسف والشافعي رحمه الله واجمعوا انه يشارك في الارث من المحل
انزبور (شخب) أنكروا لا فقال المدعى انه كتب لي به خطا فانكر المدعى عليه ان يكون
خطه فامر ان يكتبه يكتب فكان بين الخطين شبهة تدل على ان كاتبهما واحد لا يحكم
عليه لانه لا يكون اعلى مما قال هذا خطي وانا كتبه ولكن ليس على هذا المال وثمة القول
قوله ولا شيء عليه كذا (جف) سم قال (سد) وذكر محمد رحمه الله في كتاب الطلاق انه لو كتب
الطلاق على الرسم في مثله وقل لم اوبه الطلاق لا يصدق وكذا الاقرار وتاويل ما يقول
انه لو كتب الاعلى الرسم في العاشر من النصوص ادا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته
اشخص كذا ثم ادعى عليه فجحد المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على
رسم الصكوك يلزمه المال وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته افلان بن
فلان الفلاني كذا كذا فهو اقرار يلزمه وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه
قارى الهداية في بيع بالدار اسم واحد الخط بالدار فارجب عليه الدراهم كس القاضي
يصدق وان يرض عليه ان العقد كالبدراهم قبل والاحلف القاضي البائع عند الثاني
وعليه الفتوى بزازية في نوع الرواج من الثالث عشر من كتاب البيوع فيصير اقراره بالغ
وقاسم الوصي فان كان مرادها جازت قسمته ولم يقبل قوله بعده انه كان غير بالغ وان لم يكن
مرادها ويعلم ان مسئلة لا يحتمل لم تجز قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ قال الحذر الشهيد في واقعانه
ومنه المسئلة بين انه ثلثي عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة الاقرار بالبلوغ وهو ان يكون
بحال لا يحتمل مسئلة ان يكون بحال يحتمل مسئلة وفي فتاوى طهري الدين في هذه المسئلة ان لم يكن
مرادها بان كان لا يحتمل مسئلة عادة لا يصح اقرار بالبلوغ وقبل ثلثي عشرة سنة لا يصح اقراره
بالبلوغ ابنة وبعد اثني عشرة سنة ان كان مسئلة يحتمل عادة يصح عمادية في أحكام الصبيان من
ان يصل اسات واملأ من قبل له لم تمت فلا يقال كان هذا في الواح مكتوب بالزمنه الدية
اما ان يقر بانتمل عي ولو قال الماقدور كات لا يكون اقرارا بزازية في الاقرار في رجل قال
في صحته جميع ما هو اهل زلي لاهر اتي هره ثم مات صح اقراره فضاء فان علمت المرأة بسبب
من أسباب المال من سبب أو سبب كل لها ذلك والافتنس الاقرار بالملك فاصح ان يكتب
الاقرار وذكر في باب ما يخل بدعوى ما عني ايضا مسئلة لا رجل اقر في صحته ان جميع ما هو
اهل زلي لاهر اتي هره ثم مات وترك ابنا فقال الابن ان كل ذلك تركه ابي فاني

(مبحث رسم الصكوك
وصفة كتابتها)

(مبحث قال في صحته جميع
ما في منزلي لاهر اتي ثم مات
صح اقراره فضاء الخ)

هذه المسئلة فتوى وحكم أما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتقليد الزوج اياها يبيع
صحيح أو هبة أو مهر كات في سعة من منعه والاستحاج به هذا الاقرار وما لم يكن لها فيه من لا يصير
لها ملكا كما هذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك تركة الميت وأما الحكم اذا شهد
الشهود على ذلك الاقرار يحكم بالاقرار بجميع ما ذكره في المنزل يوم الاقرار من الوقعات
الحسابية في الاقرار بعلامة النون في النوازل رجل قال بجمع ما في يدي أو بجمع ما يعرف
بي أو بجمع ما ينسب الي فهو ولان في هذا الاقرار لو قال بجمع ما لي أو بجمع ما لي ملكه وهو لاني لان
يكون هبة لا يجوز الا بالتسليم خلاصة في الفصل الاول من كتاب الاقرار في ومن أقرب بعلام
ولده مثله وليس له نسب معروف انه ابنه وصدقه انه لم يثبت نسب له وار كان مريضا لان
النسب مما يلزمه خاصة فيصح اقراره به ويجوز اقرار الرجل بالوالدين ولولاه والزوجة والمولى لانه
أقرب مما يلزمه ما من فيه تحصيل النسب على الغير ويقبل اقرار المرأة بالوالدين الزوج والمولى لما
بما لا بد من تدقيق لثبوت في الجمع راية بل بالوالدين في النسب على العبد وهو وار و
الأن يصدق الزوج أو ثمة بولد له قابله (أقور) هـ اعلاه هو المرأة التي يكون لها وار ح
أريد بمدة لا يقل اقرارها بالوالدين الا بتصدق زوج بها وأما ما دام يكن لها وار ح أو ليست بمدة يصح
اقرارها بالوالدين فيه الرأى على نفسه ما دون غير ما يفتقد كذا في حواشي صدر الشريعة ومن
أقرب نسب من غير الوالدين نحو الاخ والعم لا يقبل اقراره في النسب (١) لان فيه حل النسب على
المعروف بمحض حواشي صدر الشريعة اذا كان المقر له عمة للمقر يثبت نسب بمجرد الاقرار ولا
يشترط التصديق ولو كان عبد العبد يشترط تصديق مولاه نقد الفتاوى في السابعة من الاقرار
في قولوا أثرت بانه قولها بنت معروفه المال المذت المعروفة بولا عمة لها (تقول) هذا ذات الزوج
ظهر أمالولم تكن مكسوة واهتمت به في اب يكون الية ادا لزوم على أحد حيث قد ثبتت
نسبها من المترة في حقها على ما ذكر في الية في دعوى النسب وغيره وفي لا يثبت هذا ايضا
التاسع والعشرين من التسمو لا يولوا في اربابها ابن أخيه وبرهن فالتدسي سأل شهوده (٢)
بمعدانته يدك وي وارثات في الواسع من الرثبة قرن اه وار ولا يقل لها الشهادة
الا لا يثبت اربا باقرار الميت لحل نسب على العبد يمكن بترثه وارث له ابن فمات ثم مات المقر
ولا وارث فحل له المقر له بكم اربا لا يثبت له من قبله ولا يثبت له من قبله هو قرين ومات المقر
وترك امرأته الربعون في المقر له في آخر رجل له ابن فلما نفي لا يثبت قراره في حق اثبات
النسب لو مات به ثم مات المقر بجميع المال المقر له بانه بان ياله نصار كوصي لا
بجميع المال وليس شرط صرف المال الى المقر له ان يكرت اقراره في حال عدم وارث راكن
في أي حالة أقروا مات ولم يبق له وارث يكون ذلك للمقر له ولو كان المقر له مريو النسب قال
المقر هذا ابن أخي وابن عمي ومات ولا وارث فكذلك الخراب لماس من رثته في ميراث في الوصية
في أواخر الفصل العاشر من الفصولين في قال اناسي صديق في ما ذكره في كل واحد منهما
ان الآخر أخوه لا يبيع وانه لم يصدق في ذلك وكذلك لو كان ح السبي اسرافات و دعه
انه ابنه وصدقه في ذلك به فالحال في ما ذكره في كل واحد من النوازل في ما ذكره في ما ذكره
انه ثبت نسب له فان كان صبي ممن يهـ برهن نفسه ان لا يحكم بثبت النسب بصدقه
انما يثبت عند التصديق اذا كان متلا في نفسه ولم يكن الولد من رثته النسب من غيره
سرت المرأة ولو صدقها لم يثبت النسب ولكنهما يتوارثان ان لم يكن بهما وارث معروف فان

(١) يعني لا يثبت نسب
المقر له ولا يراحم الوارث
المعروف اما لو لم يكن للمقر
وارث معروف يستحق
المقر له ميراث المقر ولا
يكون لبيت المال وهذه
المسئلة في آخر اقرار
الخلاصة والبرازية

(٢) بم عرفتم انه وارثه

شهدت امرأة على ذلك وصدقها الولد ثبت نسبه منها وانما شرط تصديق الولد لانه اذا كان
مكذبا لهما لم يثبت النسب الا بحجة تامة وشهادة المرأة الواحدة ليست بحجة تامة وان لم تشهد
لها امرأتان وصدقها زوجها لانه منه يثبت النسب منهما أمام من الروح باقراره فانه يقر على نفسه
واذا ثبت منه ثبت منها تبعاً من المبسوط للسرخسي في باب الحيل والمملوك والكافر من كتاب
الدعوى ملخصاً وإذا أقر رجل اني وهبت هذا العبد لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني
واني أقررت بالتبض كاذباً وطلب بين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهزاده رحمه
الله في المزارعة انه لا يخلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ويخلف في قول
أبي يوسف وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذباً فيما أقر كما لو أقر بقبض الثمن من المشتري
وغیره اذا ادعى انه كان كاذباً في اقراره أو أقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى انه كان كاذباً في اقراره
وأراد استلاف المشتري بالله لقد قدته الثمن أو طالب بين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة
بأن الواهب على قول أبي حنيفة ومحمد ليس له ان يستخلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعي
له ذلك ذكر الخلاف في باب الاقرار فان كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي
يفوض ذلك الى رأي القاضى والمفتى فاضحان في باب المبين من كتاب الدعوى مات عن
ابنين فقال غريمه دفعت الى المورث وصدقها احدهما فان الآخر يأخذ من الغريم نصف
الدين ثم المقر يضمنه للغريم اذ قبض نصف الدين تأ كذا بقضاء وقبض المورث لم يتا كذا بفعل
قبض المورث قبضاً بغير حق فيصير كأن الوارث المقر أقر بالدين في التركة فيطالب به (١) فصولين
في أحكام الوكلاء من الفصل الرابع والمحدثين (٢) (أقر أحد ابني ميت له على آخر دين بقبض
أبيه نصفه لاني له والنصف للآخر ولا يرجع المقر على أخيه بنصف ما قبض وان تصادقا على
اشتركا) أي المقبوض (بينهما) لا يورث لرجوع على أخيه لرجوع أخوه على الغريم فيرجع الغريم
على المقر بقدر ذلك درر غر في اقرار لمريض ملخصاً (٣) ولو مات عن ابنين وكانت التركة
المزوية عبدين فاقسمهما أصغرهما أو أقر الأصغر أن اباهما اعتق من في يده وأقر الأكبر انه اعتق من
في يده في صحته وكذبه الأصغر والأقرار منهما بما يضمن الأكبر للأصغر نصف قيمة من في يده لان
القسم من غير المكبل والموزون معاوضة وليست باقرار بعين الحق فكأن كل واحد منهما بالقسم
أخذ نصف عين حقة ونصفه عوضاً عما تركه على صاحبه فلما تصادقا على حرية من في يد الأصغر
فقد تصادقا على ان الأكبر أخذ نصف العبد من الأصغر بنصف الحر والمعاوضة بالحر باطله فيجب
على الأكبر أن يرد نصف العبد الذي كان في يده وقد عجز عن رده لثمة فعليه رد قيمته من المحيط
للسرخسي في آخر باب اقرار الوارث والغريم بالدين على مورثه أو بالاستيفاء من كتاب تصرفات
المريض والوارث (٤) وارثاً ميت أقر بالدين عليه لا حر ولم يعطيه ولم يقض قاض حتى شهدا
بدين لرب دين عند قاض تقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما ولو قضى عليهما ثم شهدا لم تقبل
من عاشرهما ان فتاوى اللهم (٥) اقر وارثان بأن الميت أوصى لفلان بكذا وانكر الوارث الثالث
ذلك فشهد عليه الوارثان المقران به هل تقبل شهادتهما كشهدتهما بالدين ام لا في المسائل التي
لنوجد فيها رواية متصوفة ولا جواب من المتأخرين في آخر القنية (٦) (أقر أحد الورثة بالدين
قبل يلزمه كالمرفيع) يعني اذا ادعى رجل ديناً على ميت وأقر بعض الورثة به ففي قول
أبي حنيفة وأبي يوسف من سبعة القريبين الذين قد انقبه أبو الليث هو القياس لكن الاختيار
عندنا في رد ما يحجب من الدين وهو قول الشعبي والبصري وابن أبي ليلى وسفيان

(١) هذا ظاهر الرواية وأما
على رواية الامالى فلا يرجع
الغريم على المقر كذا في
الكركي في آخر الاقرار

الثوري وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول بعد من الضرر وذكر شمس الأئمة الحلواني أيضا
قال مشايخنا هنا زيادة شيء لا يشترط في السكت وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره ان مجرد
الاقرار لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بتضاء القاضي وبظاهر ذلك في مسئلة ذكرها في الزوائد
وهي ان أحد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين كان على الميت فإنه يقبل وتسمع
شهادة هذا المهر ولو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره لزم أن لا تقبل شهادته لما فيه من دفع
المعرم قال ينبغي ان يحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العمادية درر رقبيل
باب الاستثناء (قه) ولورهن (١) لا ياخذ الا بالحصه وفاقا (ت) ياخذ بالحصه لو اقر بهم
جمله عند القاضي أما اذا ظهر بأحد منهم ياخذ منه جميع ما في يده فصوان في التاسع والعشرين
(٢) ورأيت في طريقة بعض المشايخ أحد الورثة اذا اقر بدين وبهض الورثة غائب أو غصب
بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من نصيب المقر بالاجماع ولو ثبت الدين باقرار جميع
الورثة ثم غاب بعضهم أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من هذا الباقي والحاضر
استروضية في الخامس بعد ثلاثة أوراق بحسبنا (٣) ولو دل أعضاء من حق يكون اقرارا
والبيان الى المقر ولو قال من دعواه لا يكون اقرارا وجب في باب ما يكون اقرارا وما لا يكون
من كتاب الاقرار (٤) (في اقرار المريض) كل مرض صار له حبه ذافراش ثم مات عنه حكمه
حكم المريض (٥) تبرعات المريض تعتبر من الثلث كالهبة والصدقة والعنف والتدبير والحياة فانه
ما لا ينفك عن الناس فيه وما شابه ذلك وكذلك اذا أبرأ غريمه أو عفا عن دم الحاصل أو عفا عن دم جرح
يحوز تنازخانية في أواخر الثامن والثلاثين من الوصايا (٦) حذر مرض الموت تكلم وانفسه
والختم للفتوى انما كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سرا كان صاحب فراش أو لم
يكن من أواخر اقرار المضمرات (٧) ويعتبر في كونها صاحبة فراش العجز عن اصلاح المداخل
وفي حقه العجز عن المصالح الخارجة والمرأة في حالة الطلاق كالمرضى والمرأة به زوجة من به
انفصال الولد لان المعتبر في مرض الموت ما يصل به الموت والمرض الذي يتبعه السكون في
حكم الصحة كمرض يتبعه البرء بزوجة في الثامن والعشرين من كتاب الطلاق (٨) (صط)
مريض له على وارثه دين فراه قال لم يجز ووقال لم يكن في عايشة حتى سمعت جاراقراره
قصا لادبانية فصول في كتاب الهبة من أحكام المرضى (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)
بصدقاتها ومات من ساعتها وأقامت الورثة يمينه على بصل صدق فيها اليه في صحته وقضى بها
بطل حقه في المهر وفي تمة الصغرى أقر لامرأته في مرضه بمهر ألف درهم وقد تزوجها بألف
درهم ومات ففادت يمينه انما او عبت مهرها لزوجها في حياته لا تقبل لانه لم كذبها بان زاره
المتاخر عنها قصة في باب المتفرقات من الدعوى (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠)
حرره فلو صدقه الورثة بطل عتقه ولو كذبوه عتق من اثبت كذا (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠)
المريض لو اقر لوارثه بعين وصدقه ببقية الورثة في حياته فلا حاجة الى تصديقه بعد وفاته وبه بخلاف
الوصية بما زاد على الثلث فإنه لا تنفذ الا باجرة الورثة بعد موت الموصي (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠)
فصدقه الورثة أجاب (م) كفي تصديقهم في حياته فلا حاجة الى تصديقهم بعد موته فصوان
في كتاب العتق من أحكام المرضى (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠)
في صحته وصدقه المستنزي في صدق في البيع لافي قبض الثمن الثاني بزوجة في الثالث من
كتاب لاقرار (٦١) ولو باع المريض عينا من عيانه لله من جنس مما اثره يدينه انما صح من

(١) في بعض نسخ الفصولين
هكذا (قه) أحد الورثة اذا
أقر بالدين يؤخذ جميع الدين
من نصيبه عندنا ولو أثبتته
على واحد من الورثة
لا يؤخذ الا بالحصه وفاقا
اه وهذا موافق لما في
العمادية نقلا عن طريقة
بعض المشايخ

(مبحث اقرار المريض)

(مبحث حذر مرض الموت)

جميع ماله فتأخر خاتمة في او اخر الفصل الحادى والعشرين من كتاب الاقرار بنقل عن الخاتمة
 مريض اقر ببيع قننه في صحته والقن في يده او يد المشتري وبقبض ثمنه لم يصدق في قبض ثمنه
 الا ان مات الا قبل مرضه فصول في كتاب الاقرار من احكام المرضى واما اقرار المريض
 بالابراء بان اقر المريض انه كان ابرأ فلان من الدين الذى عليه في صحته لا يجوز لانه لا يملك انشاء
 الابراء للحال فلا يملك الاقرار به بخلاف الاقرار باستثناء الدين لانه اقرار بقبض الدين وانه يملك
 انشاء القبض فملك الاخبار عنه بالاقرار والله اعلم بدائع في اقرار المريض ولو اقر باستيفاء
 دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لم يكن أما اذا اقر باستيفاء دين أدائه في
 المرض لا يصح ان كان عليه دين الصحة وان لم يكن عليه دين الصحة جاز فيض تركى في اقرار
 المريض من كتاب الاقرار الاصل في مسائل اقرار المريض باستيفاء الدين انه اذا اقر باستيفائه
 من غيره فلو كان الدين وجب له على الاجنبى في صحته جاز اقراره باستيفائه ولو عليه دين معروف
 سواء وجب الدين الذى اقر بقبضه بدلا عما هو مال كمن او بدلا عما ليس بمال كبذل الصلح عن دم
 عمد والمهر ونحوه ولو دينا وجب في مرضه وعلمه دين معروف او دين وجب في مرضه بمعايضة
 الشهود فلو كان دين اقر بقبضه بدلا عما هو مال لم يجز اقراره بقبضه ولو بدلا عما ليس بمال جاز
 اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف فصول في كتاب الاقرار من احكام المرضى مريض اقر
 لامرأته بدين المهر صح اقراره الى مهر المثل فاذا اقر لها بذلك صح الاقرار ثم اذا قامت البينة بعد
 موته ان المرأة وهبت المهر لزوجها في حال حيائه هبة صحيحة قالوا لا تقبل البينة على الهبة اذا
 كان اقرار الزوج لها في المرض بالمهر ثابتا طهرية في نوع في اقرار المريض من كتاب الاقرار
 لها مهر معروف فاقر في مرض موته بازيد منه أو زاد في مهرها او اقر لها بمهر آخر او اقر لها بمهر
 بعد الابراء لا يلزمه شئ منها ولو كانت له امرأة فتزوج اخرى في مرض موته او امرأتين في عقدة
 يصح وان كان مستغنيا باحدهما قسبه في باب اقرار المريض (صل) مريضة اقرت انما وهبت
 مهرها لزوجها في صحها ينبغي ان لا يصح لانه وصية للوارث على ما مر فلم يجز الا ان يصدقها الورثة
 ولو للمريض دين على وارثه فاقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في صحته او لا وعلى المريض دين
 او لا (فصط) لمريض وارثان مات احدهما فاقر ان على الميت كذا وقد قبضت في صحنى صح
 اذ لا تهمة فيه كما لو اقر لامرأته بمهر يصح الى مهر متلها كذا اتى (ح) وقبل لا يصح (فقط)
 مريضة قالت لزوجها الامهر على عيسى صح اقرارها وقد مر في كتاب الهبة انه لا يصح (ص)
 مريضة اقرت بقبض مهرها فلومات وهى زوجته او معتده لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل
 دخوله جاز (حغ) لو مسكوحه او معتده لم تصدق في حق غرماء الصحة للتهمة الا فيما نضل من
 غرمائهم ارى الزوج من الاقل مات اقرت بقبضه ومن ميراثه فصول في كتاب الاقرار من احكام
 المرضى مريض اقر لاجنبى ثم مات المقر له ثم مات المريض ووارث الاجنبى المصغر من ورثة
 المريض لا يجوز ذلك الاقرار في قول أبى يوسف رحمه الله الاول وجاز في قوله الاخر وهو قول
 محمد رحمه الله وهو كما لو اقر المريض بعبد في يده أنه لفلان الاجنبى وقال الاجنبى هو لفلان وارث
 المريض لم يكن له فيه حق على قول أبى يوسف رحمه الله الاول واقرار المريض باطل وعلى قوله
 الاخر اثره صحيح من الفصول العمادية في اقرار المريض ويعتبر اقرار المريض لغير
 وارثه يوم موته غير وارث واقرار من ماذون في مرض مولاه وطلاق المراض ردة المريضة في
 مرض يميز ان فيه يكونان فارتين ويجوز ايمؤه الى غير قبله فصول في أول كتاب الوصايا من

(مبحث يعتبر اقرار المريض
 لغير وارثه يوم موته غير
 وارث الخ)

من كتاب المداينات (ج) قضى دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز وفي (ط و جك) بخلافه وقال ولوأعطى الوكيل بالبيع الآخر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الآخر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله قنينة في المداينات (ج) طلب دينه العشرة من المديون فاعطاه ألف من منحنطة ولم يبعها منه صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو يبيع بالدين وان كان قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون يباع بقدر قيمتها من الدين والا فلا يبيع بينهما قنينة من كتاب المداينات (ج) ابن سماعة عن التائي استقرض فواكه كيلا أو وزنا ثم انقطع يصبر الى أن يدخل الحديث الا ان يتراضيا على قيمته كن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غال لبس له الطاب بل يوثق المطلوب ليعطيه في تلك البلاد وعن محمد استقرض طعاما بالعراق ولقيه بمكة عليه قيمته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه أن يرجع معه الى العراق لاخذه وقال التائي عليه قيمته يوم اقترضه وبشر عن التائي اقترض طعاما أو غصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو أرخص تستوي منه بكنيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال التائي وأيم ما طاب ثمنه التي في تلك السدحال الخصومة أقضى به أو القول فيها قول المطلوب وان كان قائما في يده ألزمه أخذه ولا أقضى بالقيمة رازية في نوع اقترض من كتاب البيوع (ج) رجل له على آخر عشرة دراهم فاراد أن يجعلها ثلاثة عشر الى رجل قالوا يشتري من المديون شيئا تلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون بثلاثة عشر الى سنة فيقع الحرز عن الحرام ومثل هذا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بذلك في رجل طلب من رجل دراهم ليقرضه (أ) بده وازده فوضع المستقرض متاعا بين يدي المقرض ويقول للمقرض بعث منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري المقرض ويدفع الدراهم اليه ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه فيحصل للمستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والا وثق والاحوط أن يقول المستقرض للمقرض بعدما فررا المعاملة كل مقالة وشرط كان بينهما ففقد تركته ثم يعقدان بيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء شرطا في البيع هذا اذا كان المتاع للمستقرض فان كان المتاع للمقرض وليس للمستقرض شيء ويريد أن يقرضه عشرة بثلاثة عشر الى أجل فان المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة من أجبي بعشرة ويدفع السلعة الى الاجنبي ثم الاجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها الى المستقرض فيبرأ الاجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض بعشرة وللمقرض على المستقرض ثلاثة عشر الى أجل وحيلة أخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلاثة عشر الى أجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من اجنبي ثم ان المستقرض يفيل البيع مع الاجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعائيه للمستقرض لانه عشر وتصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان كان مستريا ما باع بافل مما باع قبل نقد الثمن الا أن ذلك جائز لتخلل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنبي وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن مؤجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غير باطل مما اشترى ثم ذلت

(أ) عشرة باثني عشر

الغير يبيعهما من المقرض بما اشترى لتصل السلعة اليه بعينها ويأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض
 فيصل المستقرض الى المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها
 محمد رحمه الله وقال مشايخ بلخ يبيع العينة في زماننا خسر من البيع الذي يجري في أسواقنا وعن
 أبي يوسف أنه قال العينة جائزة مأجورة وقال اجزءه لمكان الفرار عن الحرام قاضيجان في فصل
 فيما يكون فرارا عن الربا من كتاب البيوع (وس) قال الدائون للمديون بعد المطالبة اذهب
 وأعطني كل شهر عشرة فليس بتأجيل لانه أمر بالاعطاء لنفسه (ط م) ما يدل على أنه لو باعه
 بمائة الى سنة على أن يؤدي اليه كل شهر كذا صبح البيع في شروط الخصاص عليه مال مؤجل
 فقال جعلته حالا أو قال أبطلت الاجل أو قال تركت هذا الاجل فهذا كله يبطل الاجل ويصير
 المال حالا ولو قال لا حاجة لي في الاجل أو قال برئت من الاجل فالمال مؤجل على حاله
 (ص شس) قضاء قبل أجله برئ وليس للطالب أن يأبى القبول (مح) ولورد مبال زيادة عاد
 مؤجلا ولو اشترى من شيء بالدين المؤجل ثم رد به عيب بقضاء عاد الاجل ولو تقايلا لا يعود
 ولو كان بهما الدين كفيل لانه ودالك كنهاله في الوجهين تنية في باب ما يتعلق بالاجل من كتاب
 المدائيات ولا يجوز للمريض أن يقضى دين بعض الغرما دون بعض سواء كان الدين في الصحة
 أو في المرض الا ما استقرضه في مرضه ولو اشترى شيئا في مرضه يجوز قضاؤه خزانه الاكمل
 في أواخر كتاب الاقرار

(كتاب الشهادات)

في فوائد شيخ الاسلام برهان الدين اذا شهد المالك لمنه استريه والعين في غيره بان قال هذا
 العين ما كذا لاني بعته منه أو قال كان ما كذا لي فبعته منه ما كان المدعى في دعواه ادعى الشراء
 منه لا تقبل لانه شهادة على قول نفسه في لفصل الثامن من العصول العمادية في الوكيل يقبل
 الدين تجوز شهادته بالدين بخلاف الوكيل بالخصومة الا اذا عزل قبل أن يحاكم عمادية في
 الفصل الثاني من الباب الثاني من كتاب القضاء في ادعى دين بسبب قرض أو نحوه وشهدا بدين
 مطلق قيل نقبل وقيل لا يكفي عن ادعاء بسبب وشهدا بطلاق (خ) والعينه انه نقبل (أقول)
 الفرق بين العين والدين ان العين يحتمل الزوائد في الجملة وحكمه المطلق ان يستحق بزوائده والمالك
 بسبب بخلافه فيصير المدعى بسبب مكذب بالشتم وانه بالمالك المطلق بخلاف الدين لانه لا يحتمل الزوائد
 فلا كذاب فافترقا من الحادي عشر من النصراين في وفي الجامع ادعى ما كذا ما اتقا وشهدا
 بسبب معين يقبل وفي العكس لا وفي الاجناس يسأل الحاكم المدعى بطلاق المالك للمالك لثا بسبب
 الذي شهدا أم بسبب آخر ان قال به قضي واب قال بالآخر لا يعضي بشي أصلا وفي الاقضية
 الشهادة بالملك المطلق اذا كان الدعوى بسبب كاشراء انما لا تقبل اذا كان دعوى الشراء
 عن رجل معلوم وهو فلان بن فلان أما اذا قال اشترى من رجل أو قال من محمد نقبل الشهادة
 على المالك المطلق وذكر الوار قيل لا تقبل وان ادعاء من مجهول لان هذه شهادة بزيادة ما بع
 فلا تقبل برازية في الثالث من كتاب الشهادات في شهادة الوكيلين أو الدلائل اذا قالان نحن
 بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالسكاح أو الخلع اذا قالان نحن فعلنا هذا الخلع أو النكاح لا تقبل أما
 لو شهد الوكيلان بالبيع أو النكاح أنهما منكم وكنته أو ما كذا تقبل برازية في نوع في الشهادة
 على فعل ذمة من كتاب الشهادات في وفي المنتقى شهدا أنه قبض منه النسا وهو ينكر وقال

(مبحث شهادة الوصي على الميت جائزة لاله)

(١) سيجي عن الخاتبة اذا كانوا كلهم كبارا تجوز شهادة الوصي بدین للميت فليست دبر

(مبحث تحليف القاضي للشهود)

(مبحث شهادة أهل الذمة)

نحن وزناها لك ان قالوا كان رب المال حاضرا تقبل والا لا برأية من المحل المزبور (م)
 فضولي زوج امرأة من رجل بمضرة شهود وأجازت العقد ثم اختلفا في المهر تقبل شهادة
 الفضولي لها اذا لم يصف العقد الى نفسه قنية في باب شهادة الرجل على شيء حصل بفعل نفسه
 (م) لرجل على رجل دين فتشهدا أنه أبرأه أو وهبه أو تصدق عليه ثم رجعا ذمنا برأية في كتاب
 الرجوع عن الشهادة (م) وشهادة الوصي على الميت جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم
 ملحق الابحرف في آخر الوصايا (م) وأما شهادة الوصي بحق للميت على غيره بعدما أخرجه القاضي
 عن الوصاية قبل الخصومة أو بعدها لا تقبل وكذا الوصي على الميت بحق للميت بعدما ادركت
 الورثة لا تقبل ودلت المسئلة على أن القاضي اذا عزل الوصي بعزل في شهادة الوصي
 وأمثاله من شهادة البرأية (م) شهادة الوصي للميت والورثة كلهم كبارا تجوز (١) لان قبض
 الدين والوديعة له حتى يبرأ الغريم والمودع يدفع الدين والوديعة اليه وشهادته للميت بعد العزل
 لا تقبل وان لم يخاصم بخلاف الوكيل اذا شهد لوكله قبل الخصومة وقبل القضاء وكالته تقبل
 وعند أبي يوسف رحمه الله لا تقبل جامع الفتاوى في الشهادة وفي الزايد وفي زماننا ما تعذر
 الترقية بغلبة الفسق اختار القضاة استحلاف الشهود كما اختاره ابن أبي ايلي لحصول غلبة الظن
 انتهى وفي مناقب الكردى في باب أبي يوسف اعلم أن تحليف المدعى والساهد أمر منسوخ
 باطل والعمل بالنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاعدى وخزانة المفتين أن السلطان اذا أمر
 قضاة بتحليف الشهود يجب على العلماء أن ينصروا السلطان ويقولوا له لا تكلف قضائك
 أمر ان أطاعواك يلزم منه من خط الخالق وان عموما يلزم منه بخل الى آخر ما فيها اشباه في
 الشهادة ذكر في فتاوى ظاهر الدين الشهادة على عقد غنائه بالفعل كالرهن والهبة والصدقة
 يطلها الاختلاف في الزمان والمكان الا عند محمد رحمه الله وفي البيع والاجارة والصلح
 والخلع لا يطلها الاختلاف فيهما وكذلك لو شهد أحدهما على العقد والاخر على الاقرار به
 لا يضر وكذلك القرض وان كان غنائه بالقبض في الخامس عشر من الاستروثنية (م) شهدا أنه
 استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا كذا فبرهن على أنه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان
 بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه تقي صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا تقي معنى
 وأصله ما ذكر في النوادر عن الثاني شهدا عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كتابة
 أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن ثمة
 يبرهنه لا تقبل لكنه قال في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان
 والزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة
 والضروريات مما لا يدخله الشك عدنا الى كلام الثاني وكذا كل بينة قامت على أن فلانا لم يفعل
 ولم يفعل ولم يقر برأية في نوع الشهادة على النبي من كتاب الشهادات (م) اذا وكل المسلم الذي
 في خصومة فتشهد شهود من أهل الذمة على ابطال حق المسلم لم يجز ذلك على ذلك المسلم لان
 الوكيل نائب عن الموكل وهذه البينة في الحقيقة انما تقوم على الموكل وهو مسلم فلا تكون
 شهادة اهل الذمة حجة عليه ولو كان المسلم هو الوكيل والذمي صاحب الحق فتشهد له به قوم من
 اهل الذمة جاز ذلك لان الزام في هذه البينة على صاحب الحق دون الوكيل فان الوكيل نائب
 واستشهد بالذمي (م) اذا وصى المسلم فتشهد رقوم من اهل الذمة عليه بحق قبلة الشهادة لان
 الزام على الميت أو على ورثته ذن الوصي وشتم من أهل الذمة فكانت شهادة اهل الذمة في ذلك

أو بتطبيقه أيا حال لها الزوج ولو سمع من هذا الرجل رجل آخر حل له أن يشهد قال لأن هذا
من باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب وهكذا ذكر القاضي ظهير الدين في
قتاواه من المحل المزبور ❦ امرأة الغائب إذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بحياته فإن
كان الذي أخبرها بموته شهاده عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج بزواج
آخر هذا إذا لم يؤثر خافان أرخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهداتهم أولى قاضيان في فصل
اتقال العدة من كتاب الطلاق ❦ ولا تجوز شهادة الآخر من لأن أداء الشهادة يختص بالفظ
الشهادة حتى إذا قال الشاهد أخبر أو أعلم لا يقبل ذلك منه واقظ الشهادة لا يتحقق من الأحرس
من المبسوط للسرخسي في باب من لا تجوز شهادته من كتاب الشهادات ❦ (قا) قال المدهي
شهودي غيب وطلب بين المدعي عليه فقال له القاضي إن أحضرت شهودا بعد الحلف لا أسمع
شهادتهم فقال المدعي فليكن خلف المدعي عليه ثم أقام المدعي بعد ذلك بينة تسمع شهادتهم
تقد الفتاوى في أواخر الباب الثاني من كتاب الشهادات ❦ ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيان فيمن لا تقبل شهادته انفسقه ❦ وفي التوازل الشهادة
على امرأة لا يعرفها وهي متقبلة سؤال ابن محمد بن الحسن أبي سليمان الجرجاني عن هذه المسئلة
فقال لا تجوز حتى يشهد عنده جماعة أنها فلانة وعند أبي يوسف وأبي ربيعة رجها ما الله تجوز إذا شهد
عنده عدلان أنها فلانة وهل تشترط رؤية وجهها اختلف المشايخ فيه منهم من لم يشترط والله
مال الامام خراهر زاده وفي التوازل قال يشترط رؤية شخصها وفي الجامع الاصح شرط رؤية
وجهها خلاصة في الفصل الاول من الشهادات ❦ (كا) تقبل شهادة المعتق للمعتق لما روى
أن الحسن شهد على رضى الله عنهم مع قبر مولى على رضى الله عنه عند شريح بدرع له فقال
شريح أنت بشاهد آخر فقال على مكان الحسن أو مكان قبر فقال مكان الحسن فقد الفتاوى
في الباب الرابع من كتاب الشهادات ❦ إذا شهد الوصي بدين للميت والورثة صغار أو بعضهم
صغار لا تقبل شهادته لأنه يثبت بشهادته حق نفسه ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته ولو شهد
بدين على الميت جازت شهادته على كل حال قاضيان فيمن لا تقبل شهادته للتممة ❦ من أسباب
الجرح ركوب بحر الهند لأنه خاطر بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وقبيل سوادهم
وعددهم لأجل المال ومثله لا يسأل بشهادة الزور فقد الفتاوى في الرابع من الشهادات قال
ولو أن شاهدين شهدا عند القاضي لرجل فقالا لشهد أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا
الرجل على هذا الرجل بالف درهم أو بحق من الحقوق وسموه أو قالوا أشهد أن قاضي الكوفة
أشهدنا بذلك ولم يسموا القاضي لم ينفذ القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم
و يسموه لأن القضاء عقد من العقود فإذا شهدوا به ولم يسموا العاقد لا يصير معلوما فلا تقبل
وليس هذا في هذا الموضع وحده بل في جميع الأفاعيل إذا شهدوا على فعل ولم يسموا الفعل
لا تقبل شرح أدب القاضي في باب الشهادة على الحقوق ❦ رجل شهد على قضاء أبيه لرجل قال
أن يوسف لا تجوز شهادة الرجل على قضاء أبيه وتجاوز شهادته على شهادة أبيه وقال الحسن بن
زياد إذا شهدنا بالقاضي الرجل على رجل أن أباهما قضى لهذا على هذا لم تقبل شهادتهم ما عند أبي
حنيفة رحمه الله على قضاء أبيه ما قال وفيها قول آخر أنه تجوز قال وبه نأخذ قاضيان في فصل
فيمن لا تقبل شهادته للتممة ❦ رجل ادعى على رجل حقا فشهد للمدعي أبنا القاضي قال محمد رحمه
الله تقبل شهادة الابن ولو شهد أن أباهما قضى للمدعي على هذا المدعي عليه لا تقبل شهادتها

(مبحث لا تجوز شهادة من
يظهر شتم أحد من أصحابه
صلى الله عليه وسلم)

(مبحث الشهادة على قضاء
القاضي)

من المحل المزبور ذكر في الفصول للامام الاستروثي وقال قال رشيد الدين شهدا على النكاح
 فسألهما القاضي هل كنتم حاضرين فقالا لا فانه تقبل شهادتهما لانه يحل لهما الشهادة على
 النكاح بناء على التسامع أو بناء على انهما رأياهما يسكنان في موضع وقيل لا تقبل لانهما لما قال لم
 نعابن العقدتين للقاضي انهما يشهدان بناء على التسامع ولو شهدا وقالان شهدا لانهما لا تقبل
 شهادتهما فكذا هذا وقال صاحب العدة لو شهدا عند القاضي وقالان شهدا أن فلانا مات
 اخيرا بذلك من ثقب به جازت شهادتهما وهو الاسح والخصاف يجوز ذلك ايضا وفيه اختلاف
 المشايخ وقال الامام ظهير الدين لو شهدا على النكاح والنسب وفسروا وقال لاني سمعت ذلك من
 قوم لم يتصوروا اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل نهاية في الفصل الاول من الشهادة
 في شهدا بالثمن او سمي الثمن تقبل وان لم يسميا أو اختلفا في الثمن ولم يشهدا بقبضه لا تقبل وان
 شهدا بقبض الثمن تقبل والشهادة على الشراء المجرد والمبيع في يد البائع تقبل وان كان في يد غيره
 لا تقبل الا اذا شهدوا أنه اشترا من البائع على كذا أو لا هذا المذعي اشتراه من فلان بكذا او تقدم
 الثمن او أنه اشتراه وقبضه وان شهدوا أنه باع وسلم تقبل وان شهدوا أنه باع وكان في يده ولم يشهدوا
 بالتسلم قيل تقبل وقيل لا تقبل من الوجير للسرخسي في باب الشهادة في البيع والشراء من كتاب
 الشهادات فيهم عن أبي القاسم الصناراذني رانان على طلاق امرأتها وعقامة وقال كان ذلك
 عام أول جازت شهادتهما ما وناخيرهما الا يوهن شهادتهما قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون ذلك
 وهنا اذا علموا أنه يسكنها المسالك الزوجات والاماء لان الدعوى ليس بشرط اهذه الشهادة فاذا
 اخروها صاروا فسقة قاضيان في فصل فمن لا تقبل شهادته للتممة في قال لعبد الله ان دخلت دار
 هذين الرجلين او سمعت ثوبهم ما فانت حر فقول العبد ذلك فشهد الرجلان أو ابناهما على تحقق
 العمل تقبل ولو قال ان كتمت عبيدي عينا او سمعت ابويهما فشهدا على تحقق الزور لا تقبل ولو
 قال لعبد الله ان كمت فلانا وقلنا فانت حر فشهدا انك كمت فلانا لا تقبل في عبيد عبيد على ان
 لا يستقرض فشهدا انهما اقراضا لا تقبل ولو شهدا ان طاب منهما الا تراض لانهما ام يقراضا
 تقبل ان استقرضت من فلان فعبيدي حر فشهدا ان طاب العبدان استقرض من فلان كذا
 والخالف منكر تقبل في حق المال لا في حق العبد لان فيه زيادة الالب لانه بزازية في نوع
 في الشهادة على فعل نفسه ولو اختلفا في الضارق فشهدا احدهما على تطليقة بين والاخر على
 الثلاث او شهدا احدهما على تطليقة بين والاخر على تطليقة لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله
 وقال صاحباه وابن ابي ايلي جازت شهادتهما على الاقل ولو شهدا احدهما على تطليقة والاخر على
 تطليقة ونصف او شهدا احدهما على تطليقة والاخر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما على
 الاقل عند الكل ولو شهدا احدهما انه قال ليا انت خالية وشهد الاخر انه قال ليا انت بريئة لا يقبل
 عند الكل لانهما اختلفا في الفظة الايقاع وان كان معنى اللفظين واحدا كذا لو شهدا احدهما
 انه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر انه طلقها ان كمت فلانا وقلنا فانت حر فشهدا
 عند الكل قاضيان في الفصل الاول من باب الشهادة التي يكذب المدعي شهادته في شهادته لان
 على أبيه ما بطلاق أمهما ان يحدث الطلاق تقبل شهادتهما ما ونا دعوى الطلاق لا تقبل وفيه
 اشكال فان الطلاق حنفى الله تعالى ويستوى فيه وجود الدعوى وعدمه فلو ادعى المدعي ان
 تقبل فكذا اذا وجدت قلنا انما هو حدة تعالى كما ذكرت لكن في شهادتهما عليها حتى تملك لا عندنا
 بعد دفعة بالدعوى اذا وجدت ولا تعتبر الفائدة اذا قدمت الدعوى في شهادتهما لان

أمر أنه ارتدت والعباد بالله ان كانت أمهم حامية لا تقبل لان فيه نفع الام وهو اندفاع الضرر عنها
وان كانت مينة ان ادعى الاب ذلك لا تقبل لان الفرقة تقع باقراره فاثار الشهادة في اسقاط الصداق
ونفقة العدة فكانت للاب وان سجد الاب تقبل لان فيه ضرر له بزوال الزوجية وان فيه نفع
فذلك محمود مشوب بضرر برزاية في نوع في الشهادة على النقي في يجوز الاشهاد على الشهادة
وان لم يكن بالاصل عذر من مرض أو سفر وانما يشترط العذر عند الاداء ولا يصح الاداء بلا عذر
بالاصول في الاصح منية المفتي في الشهادة على الشهادة في شهود القروع يجب أن يذكروا أسماء
الشهود بالاصول واسم أيهم وجدهم خلاصة في السابع من الشهادات في ادعى الاداء وشهد
أحدهما أنه أداه والاخر أن الدائن أقرب بقبضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالثقل والاخر بالقول
في الحادي عشر من الفصولين (فلو شهد أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت) لا يحد
سعناهما كذا الهبة والعطية ونحوهما (ولو شهد أحدهما بالف والاخر بالفين أو مائة ومائتين
أو مائة وثلثين أو ثلاث ردت) لا خلاف للمعصين (كما اذا ادعى غيباً أو فلاحاً شهد أحدهما به
والاخر بالاقرار به) حيث لا تقبل بخلاف ما اذا شهدا بالقرار به حيث تقبل در غرض في
الاختلاف في الشهادة (بسر) ادعى قتلا وشهد به واخر أنه أتت به ترذاذا اقرارا يسكر لا القتل
ولو ادعى قضاء دينه وشهد أنه أقر باستيفاءه تقبل ولو شهد أحدهما بالاداء والاخر بالقرار به
بالاستيفاء ترد كما في الغصب في الحادي عشر من الفصولين في ماوى بالقاضي ادعى أنما شهد
أحدهما بالف له عليه والاخر باقراره بالله لا تقبل في قول الامم الى وفي المحيط ان
اختلاف النساء دين في الدين لا يمنع القبول واختلافهم في السبب أو في الشهود به لو ينافع
القبول برزاية في الرابع من الشهادات في (ولو ادعى على رجل أنما أقام شاهدين فشهد
أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الاخر على اقراره بالف درهم قالوا اجازت شهادتهم ما في
قول أبي يوسف رحمه الله فاعجبنا في الشهادة الى تمام الدعوى قالوا ولو ان رجلا احتاج
الى أن يخرج يهودا الى ضيعة اشتريها فاجادهم فركبوهما لم تقبل شهادتهم ولو أكلوا
طعامه قبلت شهادتهم وهو قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله لا قبل شهادتهم فيه مما جازما
قال القسمة ان كانت ائمة قوة المشرك أو مال يستكر ونه فلا تقبل شهادتهم كما قاله أبو يوسف
ومحمد رحمه الله والله وان لم يكن ائمة قوة المشرك ولم طاقة الكراء ينبغي أن تقبل شهادتهم فان كان
الطعام لم يكن سواهم ولكن كن سعة طاهمة هيما فقدم اليهم فأكلوا منه قبلت شهادتهم نوازل
في الشهادة في (ولو أن مسلماً ادعى وكالة من نصراني بكل حقه في الكوفة وأحضر غريباً مسلماً
فأقام عليه شاهدان نصرانيان لا تقبل لان هذه شهادة نصراني قادت على المسلم لم مقصودا فلا تقبل
فرق بين الوصاية والوكالة والشرق أن الايصاء بالبايع يكون حالة الموت في دورهم والمسلمون
لا يحضرون دورهم عند موتهم غالباً فقبلنا شهادتهم لما ذكرناه من انهم لم يسمعوا عن البطلان أما
الوكالة فتقع خارج دورهم فاعلموا المسلمون بخاطرونهم خارج دورهم فيمكن اشهاد المسلمين
عليهم فلا ضرورة الى قبول شهادة أهل الامة من المحيط البرهاني في النصل الحادي عشر
من كتاب الامة في رجل ادعى أنه وصي نصراني أقام بينه نصرانيان وشهدا
بشهادتهما لا يقضي بالرصا بقيا سار بعضي استنساها وهو قولهما ونخصيص قولهما بالكرنى
الاستحسان باليدى أن اول برنية رحمه الله لا يثبت ما يثبت من الاستحسان

(مبحث يجوز الاشهاد على
الشهادة الخ)

(مبحث اكر المدعى للدواب
التي تركها اليهود مبطل
لشهادة الخ)

(مبحث لا تقبل شهادة
النصراني على ان فلانا المسلم
وكيل عن النصراني وتقبل
على انه وصي عنه الخ)

قولهم جميعا وتخصيص الشيء بالذکر لا يدل على نفي الحكم فيما عداه وكذلك لو أقام بينة نصرانية أنه ابن النصراني وأنه أبوه توفي وأحضر غريبا مسلما يقر بالمال وإنكر نسبه لا تقبل قبا ساوة قبل استحسانا من المحيط للإمام السرخسي في باب الشهادة على الوكالة لمخصا رجل باع عبدا وسلمه إلى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري اعتقه فأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لأنه يريد به أن يطل حق الرد لو وجد المشتري به عبدا فاضحان في فصل من لا تقبل شهادته للتممة رجل باع عبدا وسلمه إلى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري وأنكر المشتري فشهد البائع للمدعي لا تقبل شهادته لأن فيه تبعا للعهدة عن نفسه من الخلل المزبور وفي المتنقي شهد نصرانيان على نصراني أنه مات مسلما وليس له ميراث يجب لأحد لا تقبل شهادتهما ما ولا تجعله مسلما وعن النسائي أنه لا تقبل في الحياة وتقبل بعد الموت بخلاف ما لو مات نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم فبرهن الابن المسلم نصرانيين على أنه مات مسلما رسال الميراث قبل في منى المال ويرث منه الابن المسلم وإذا قضى به نجعله مسلما ويصلى عليه مسلم باع عبدا من نصراني فاستحققه نصراني بشهادة نصرانيين لا يرضى به لأنه لو قضى لرجع بالنسبة على المسلم ولو كان المشتري النصراني باعه من مسلمة وسلمها ووجد المشتري به عبدا وبرهن نصرانيين على أنه كان معيها بهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني يردّه على البائع راني بالعيب وليس له أن يردّه على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده بشاهدين مسلمين ونسبه نصراني قال لعبد المسلم أنت حر إن دخلت هذا الدار فشهد نصرانيان بحقوق الشرط لا تقبل بزايه في نوع في الشهادة على النفي مسلم قال إن دخل عبده هذه الدار فهو حر وقال نصراني إن دخل هذا العبد هذه الدار فأمر أنه طالق فشهد نصرانيان أنه دخل بها بعد العيني فإن كان العبد مسلما لا تقبل هذه الشهادة وإن كان نصرانيا قبلت الشهادة على طلاق المرأة ولا يفضل على منق العبد تتارخية في الفصل الحادي عشر من كتاب الشهادات ثم ولو شهد القنان بعد التحرير أن البائع قبض الثمن قبل لا لو شهد أن الثمن كذا ولو شهد الدالان وقالا نحن بعنا لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد الوكيلان بالنكاح باثباته لا تقبل ولو شهد أنها امرأة تقبل والحيلة أن يشهدا بالنكاح ولا يدكر الوكالة من التسهيل ثم حرق اللطائف قبل كتاب الدعوى بوزنة تخميسا ولا تقبل شهادة المدّعون كانت العداوة بسبب الدنيا أو تقبل إن كانت بسبب الدين (أخ) والعدو من يفرح بحزنه ويحزن بفرحه وقيل يعرف بالعرف خزائنه المتعين في الشهادة في الشاهد إذا ردت شهادته إجماله ثم زالت العداوة فشهد في تلك الحادثة لم يتقبل إلا في أربعة العبد والكافر على مسلم والإعني والصبي إذا شهدوا فردت شهادتهم ثم زال المانع فنسبوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان بعد سنين أو لا كذا في القنية أسباب الشهادة ومتى ردت له لم تزل لا تقبل إلا في أربعة مواضع عذر ردت شهادته ثم عتق كافر أسلم في الحادثة أعني أبصر صبي ردت شهادته ثم بلغ فأعادوا الأداء تقبل وفي النصاب شهد المولى عبدا فردت ثم عتق فأعادها لا تقبل لأن المردود شهادة بخلاف الأربعة ولو فاسق فردت ثم تاب وأعاد لا تقبل في تحمل المولى لشهادة أو الصبي أو الزوج ثم عتق وبلغ وأبناها وشهدوا تقبل ولو بصيرا عند الحمل وعنى عند الأداء لا تقبل خلافا للثاني وفي الحدود لا تقبل اتفاقا وفي النصاب شهادة الأعني تقبل فيما تجوز فيه الشهادة بالتسامع كالنسيب والنوت بزايه في الثاني من كتاب الشهادات وإذا شهد شاهدان

(مبحث لا تقبل شهادة العدو عداوة دينوية الخ)
(مبحث إذا ردت شهادة معلول ثم زالت علته لا تقبل في الحادثة بعينها إلا في أربعة الخ)

(مبحث تحمل المملوك شهادة أو الهسي أو الزوج ثم عتق وبلغ وأبناها الخ)

(مبحث شهادة الاجير
لأجره)

على موت رجل فهذا على وجهين ان شهدا على موته ولم يفسر شيئا تقبل مطلقا سواء كان موته مشهورا أو لم يكن وان فسر أو قال لم نعين موته ان كان موته مشهورا قال الخصاص تقبل شهادته ما وقال بعض مشايخنا لا تقبل وهو الصحيح وان لم يكن موت الرجل مشهورا لا تقبل بالاجماع ولو اختلف في الفصل الاول من كتاب الشهادات في اذا شهد الاجير لاستأذنه وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم تصر مقبولة كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الى وقت القضاء شرط بل هو القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو أن القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة وان لم يكن أجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعراض الاجارة على الشهادة أبطل الشهادة فلو أن القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لامرأته فلم يرد القاضي شهادته حتى أبانها ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الاولى لامرأته ثم أعادها بعد البينة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا وكذلك في مسئلة الاجير قاض يحان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة من كتاب الشهادات في (ص) شهد أنه أقرضه يوم كذا أو صنع شيئا في مكان كذا فبرهن المدعي عليه انه لم يكن في ذلك اليوم في مكان ذكره الا ولأنه كان في مكان كذا لا تقبل لانها قامت على النفي لان قولهما كان في مكان كذا نفي معنى ولو كان اثباتا بصورة اذ الفرض نفي ما قامت عليه البينة الاولى في الثاني عشر من النصولين شهد أنه وارثه لا وارث له غيره ثم شهد أن هذا وارثه أيضا تقبل ولم يكن تناقضا وقولهما لا وارث له غيره يحمل على قولهما لا نعلم له وارثا غيره ثم علما وارثا آخر فشهدا به فانه تقبل لان قوله لا نعلم له وارثا غيره زائد ليس من متن الشهادة لانه لو قال لا شهد أنه أخوه ووارثه يكنى أو لانه يجوز ان يعلم بعد ما لم يعلم فلا تناقض في الرابع عشر من النصولين مات فادعت امرأة أنها امرأة الميت وأنكر الولد فكأحها فبرهنت أنه مات وهي امرأته ولا وارث له من النساء غيرها وحكم لها بالارث وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في صحته فتضمن المرأة لا الشاهد وان شهد أنه مات وهي امرأته لان قوله مات وهي امرأته زيادة لا يحتاج اليها فانهم ما لوقالا كانت امرأته كفي للحكم بالارث فذكر هذه الزيادة وتركه سواء ولو انعدمت هذه الزيادة لم يجب عليهم ما شئ لانهم ما شهدا بنكاح كان ولم يظهر كذبهما بل صدقهما الولد حيث برهن على الطلاق كذا هنا من المحل المذكور وهذا أصل مذهب في تضمين الشاهدين انهما متى ذكر شيئا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا ومتى ذكر شيئا لا يحتاج اليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمنما حتى ان مولى الموالاة لومات فادعى رجل ارثه بسبب الولاء فشهد أن له ولأه الموالاة وأنه وارثه لا نعلم له وارثا غيره فحكم له بآرثه فاتفقوه وهو معسر ثم برهن آخر أنه نقض ولأه الاول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني يحرم الثاني في تضمين الشاهدين الاولين أو المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما للحكم به تعلق وبيانه في مسئلة الولاء أن قولهما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه للحكم بالارث لانهم ما شهدا باصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم له بالارث

(مبحث مات فادعت انها
امرأته وورثت ثم أثبت ولده
طلاقها في صحته ضمنته هي
لا شاهد الخ)

(مبحث متى ذكر الشاهد
ما هو لازم للقضاء ضمن اذا
ظهر خلافه الخ)

فورثه بقواهما انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبهما فاضمنا بخلاف شهادة النكاح المتقدمة
وفرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح اذا المولى
لا يرث على كل حال بل قد يجب بغيره فاما المرأة فهي وارثة على كل حال لا تجب بغيرها من المحل
المزبور ﴿ اذ مات الكافر وترك ابنتين وترك التي درهم فاقسمها بينهما ثم أسلم أحدهما ثم جاء
كافرا ودعى لنفسه ديناً على الميت وأقام على ذلك شاهدين كافرين قال في الكتاب أجرت ذلك في
حصصة الكافر خاصة لان شهادة الكافر حجة في حق الكافر دون المسلم فثبت الدين بهذه الشهادة
في حق استحقاق نصيب الكافر وابطال يده عليه لافي حق استحقاق نصيب المسلم وابطال يده
عليه من المحط البرهاني في الفصل الحادي عشر من كتاب الشهادات ﴿ فن مق ﴾ شهدا
على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعى عليها فقالوا لا
لا تقبل شهادتهم ولو قالوا اتحملنا الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندري أن هذه المرأة
هل هي تلك أم لا صحت شهادتهم على المسماة فكان على المدعى اقامة الدينة ان هذه هي بخلاف
الاول اذ اقروا في الاول بالجهالة فبطلت شهادتهم كذا (ط) في التاسع من الفصولين (فص)
﴿ ادعى ألفا وقال خمسة مائة منه ثمن قس شرا مني وخمسة مائة ثمن متاع شرا مني وشهدا بخمسة مائة
مطلعا تقبل في خمسة مائة وذكرا السبب ليس بشرط وهو ان نص على أنه في دعوى الدين بسبب لو
شهدا به مطلقا تقبل ولا يشترط ذكر سببه وبه أفتى (ط) وكذا في (ق) فقد الفتاوى في الباب
الثاني من كتاب الشهادات ﴿ شهدا ان أباه مات في هذه الدار أو قال كانت لبيه لا تقبل لعدم
الجر وقال الامام الثاني آخر اتقبل ولو قال لا كانت في يديه أو لبيه مات وتركها سيرا ناله
أو كانت لبيه أجرها من ذى اليد أو أودعها وأغارها أو رهنها منه تقبل اجاعا وكذا لو قال
كانت لبيه أو في يديه يوم مات تقبل ولو قال انها لبيه ولم يقولوا مات وتركها سيرا ناله قبل
على الخلاف واختار الفضلي أنه لا تقبل وهو الاسح وفي الجامع وضع المسئلة في العين كالسور
دل أنه لا فرق في اشتراط الخبر بين العين والعقار برأية في العاشر من كتاب الدعوى (بم)
﴿ ادعى المدين ائصال الدين وشهدوا له بالابراء تقبل لاحتمال حصول الابراء بالاستيفاء ولو ادعى
المدينون الابراء وشهدوا أن المدعى صالح مع المدعى عليه بحال معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصلح
بجنس الحق لحصول الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط فنية في باب
الاختلاف الواقع بين الدعوى والشهادة من كتاب الشهادة (قع حم) أقام شاهدين على الصلح
فالحاهما القاضى الى بيان التاريخ فقال أحدهما أظن أنه كان منذ سبعة أشهر أو أقل أو أكثر
وقال الآخر أظن أنه منذ ثلاث سنين أو يزيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف في القاضى وان
كانا لا يحتاجان الى بيان التاريخ فنية في باب اختلاف الشاهدين من الشهادات ﴿ الشهادة
بعق القن لا تقبل عند أبي حنيفة بدون دعواه خلافا لهما (فش) ان خلافا أبي حنيفة
في الشهادة بالعتق الحاصل من جهة مولاه أما لو شهد أنه حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا
الشهادة بحرية الاصل شهادة بحرية أمه والشهادة بحرية أمه شهادة بحرية القرين وهي حق الله
تعالى فتقبل بحسبة كما في الطلاق وعتق الامة (شجغ) الصحيح أن دعوى القن شرط عند
أبي حنيفة في حرية الاصل أيضا والتاقيض لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لافي حرية الاصل ولا في
العتق العارض (ط) لا يحلف على عتق القن بحسبة بدون الدعوى وفاقا وفي عتق لامة
والطلاق بدون الدعوى قبل يحلف وقيل لا فيتامد عند الفتوى في الثاني عشر من الفصولين

(مبحث لا تقبل الشهادة
بعق القن بدون دعواه الخ)

(مبحث تجوز شهادة الدائن
لمدينه بما هو من جنس دينه
الح)

(مبحث الشهادة على الشهادة)

(مبحث ترجيح البينة)

وتجوز شهادة رب الدين لمدينه بما هو من جنس دينه كذا ذكره في الو كالة والجامع ولو
شهد لمدينه بعد موته لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال المدينون في حياته ويتعلق به بعد
وفاته كما في الخاتمة (قلت) وحكي شارح الوهبانية عن المحيط أنها لا تقبل لمدينه اذا كان مفلسا
ونقل عن الحلواني القبول وان كان مفلسا وشو ظاهرا كلام الخاتمة والحاصل القبول مع اليسار
 بالاتفاق وعدمه بعد الموت بالاتفاق والخلاف في حالة الاعسار مع البينة ولم أر من ربح أحد
القولين والامام الزيلعي اقتصر على القول بالقبول اذا كان مفلسا وأما شهادة المدينون لرب
الدين فقبولة كما في شرح الوهبانية معين المفتي في كتاب الشهادة (ظم) كفيلا بمال شهدا
على رجل أنه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل قنينة في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل
الكفيل بنفس المدعى عليه شهد أن المدعى عليه قضى المال الذي كانت الدعوى والسكناء
لا جله لا تقبل في الصحيح بزيادة في نوع في الشهادة على المسنى من الفصل الثاني من كتاب
الشهادات رجل شهد رجلا على شهادته قال كان الذي له المال والذي عليه المال حاضر من
عند الاشهاد يقول أشهد أن فلان بن فلان هذا أقر عندى أن فلان بن فلان هذا عليه ألف
درهم كان الاشهاد صحيحا وان كانا غائبين أو أحدهما حاضر أو الآخر غائبا أو مساي ينبغي له أن
ينسب الغائب منهما إلى التمسك إلى أبيه وبنته وقبيلته وإلى ما يعرف به لان بهاس الاشهاد
بمنزلة محاسن القضا فكيف ينسب في أداء الشهادة الاعلام بما قضى الاسكان ينسب ترو في الاشهاد
قاضيخان في آخر فصل في الشهادة على الشهادة وعن ابن مقاتل لو سمع اقرارا من امرأة وراء
الحجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة وذكر انسبها لم يجز أن يشهد عليها أطلق الجواب اطلاقا
وقال (ن) لم يجز ان يشهد عليها الا اذا رأى شهودا على اقرارها في شهود زيان يشهد على
اقرارها بشرط رؤية شخصية الارؤية وجهها (بدن) حسرت عن وجهها وقالت أنا لانه بنت
فلان بن فلان وحببت لزوجي مهري فلا يحتاج اليه - شهد الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان
ماد است حية اذ يمكن للشاهد ان يسبر اليها فان ماتت بعد ذلك لا يجزى اح شهود الى شهادة عدلين
بنسبها في آخر الفصل التاسع من القضا والى في لزوم رأي رجل لا يدخل على امرأة تسمع من الناس
أنها زوجه وسعه أن يشهد انها زوجته وان لم يعين العقد (فش) شهدا بكاح فسا لهما
القاضي هل حرم في العقد الا لافتهما - تهما انما لا يحد محل لهما الا ان يدا كاح فسا لهما
أو بناء على انه ما رأياه - ايسر في دفع رقبته لا تقبل لانهما لم يعين العقدتين
للتأني انهما شهدا بتسامع ولو شهدا وقالوا سمعنا لا تقبل وكذا هذا (فقط) شهدا بنسب
أو نكاح وقال سمعنا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل وفي رده
اشارة الى أن القبول أصح في الثاني عشر من الفصول (في ترجيح البينة) رجلان شهدا
أن فلانا قد مات وهذه قد كانت امرأته وشهد آخر أنه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام
أبي بكر محمد بن الفضل شهودا روجية أولى وقال الثاني الامام علي بن أبي حمزة في شهودا باللاق
أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال الثاني الامام علي بن أبي حمزة في شهودا باللاق
أبي بكر محمد بن الفضل في روجية يجعل كانه طار ثم روج قاضيخان في آخر فصل في الدعوى
التي تخالف الشهادة من كتاب الدعوى في اقراره - ما الرهن والاقعة والاخر الهبة
واقبص في رتبة الرهن أولى وذكر في كتاب الشهادات ان الهبة أولى بالبار روجية الهبة

تقديم ملك العين والرهن لا يوجب فسخان السبب الموجب ملك العين أقوى وجه الاستحسان
 أن الرهن عقد ضمان الهبة عقد تبرع وعقد الضمان أقوى من عقد التبرع ولا يثبت بدلين
 المرهون والدين والهبة لا تثبت الا بدلا واحدا فكان الرهن أولى من الهبة وكذلك الرهن أولى
 من الصدقة من المبسوط لا سرخصي في باب اختلاف الاوقاف من كتاب الدعوى (ط) ادعى
 المشتري بيعا بائنا والبائع يبيع الوفاء فاقول للبائع وان أقاما البينة فالبينة مبنية مدعى الوفاء وكذا
 اذا ادعى أحدهما البيع أو الصلح عن طوع وادعى الآخر عن كره فبينة مدعى الكره أولى وكذا
 اذا ادعى الاقرار عن طوع والاخر عن كره فبينة الكره أولى قسمة في باب البيعتين المتضادتين
 من كتاب الشهادة (ثين) ادعى البائع وفاء المشتري بائنا وعكسا فاقول لمدعى البائع قال
 وكنت أفتي في الاستدعاء أن القول لمدعى الوفاء وله وجه حسن لأن أئمة مجازي هكذا أجابوا
 فوافقهم في اواخر الفصل الخامس عشر من الفصولين (ج) ادعى حار انه ملك كذا غاب
 عنى منذ ثمانية أشهر وقال ذر البتة اشتريته منذ سنة عشرة شرا وأقام البينة فبينة مدعى أولى
 ولو ادعت المرأة البراءة عن المهر بسرط رادعا في الزوج سطله وأقام البينة فبينة المرأة أولى ان
 كان الشرط متعارفا ليعبر الابراء به (قع) بينة الزوج أولى قسمة في باب البيعتين المتضادتين
 من كتاب الشهادة (ذ) برهن أنه ولد في ملكه وبرهن ذر البتة أنه له ولد في ذلك بائعه حكم به لمدعى
 الايدانه خصم عن باقي المالك منه ويده يد الثاني منه فكله حضر وبرهن على التناج والمدة في
 يد بحكم له كذا هذا في الثاني من الفصولين (ي) برهن على سادته وتزله ما لا يثبت فاقام رجل البينة أنه
 كان عبده فاعترفه وأن ولده له وأقامت البينة البينة أنه كان حرا الاصل كفي ولا الاصل
 أن البينة بينة البتة قاصدة ان في راحب بنية الى دعوى الاستدعاء كما لا يراد ثم اعلم
 أن الاصل في دار الاسلام هو الحرية فادعى انه سحر الاصل وأقام بنية لا تقبل بنية اذا القول
 له فلا حاجة الى البينة لكن لو ادعى أحدهما الرق وأقام البينة فلا تقبل بنية على حرية
 الاصل ودعا البينة الرق في الأصل التامع والاثنتين من الف مائة وثلاثين المصارب أمرضني
 وقال رب المال مضربه أو بضاعة كان المولى رب المال لا الضارب يدعى عليه فملك المولى
 والبينة له المصارب يجب ان كانه طلبه اربعة أشهر من مضربه فاضربه وان لم يملك
 الزوجان في البيت الذي به كان فيه كل واحد يدعى انه كان القول بذلك قول الزور
 أقامت المرأة بينة أن أقاما جبهة ينقض بينة المرأة لاسما خارجة مدعى تزجج اليها بالامام في
 كتاب النكاح (ي) فان كان المزكى اثنتين عدلتهم أحدهما برحهم الاخر قال يوسف بن
 يوسف بن ماله اسرج أولى لا اعتمد على دليل غير ظاهر لما في كتاب الجرح اورد كتابه
 أنه ان ربحوا ان كان الجرح أزيد في قولهم وقال محمد بن ابي اذ ادلهم واحد برحهم
 الاخر الا انى يتوقف لاية مدعى بشدته اتمهم ايردته اتمهم من ان ابرجهم اتمهم آخرت
 الجرح وان لم يبرحهم آخر بل دارم آخرت العداية وان برحهم اتمهم ايردته اتمهم اتمهم
 اعد الله في قولهم لان قول الاثنين جدهما في الاحكام بخلاف قول الواحد وان برحهم
 اتمهم وعدلهم عشرة كان الجرح آخرى لان قول الاثنين مساوى قول الواحد كما في دعوى اتمهم
 اذا أقام أحد المدعىين اثنتين وأقام الاخر عشرة لا يترجح صاحب عشرة فاما ان في لا تقبل
 بنية مدعى البينة في ثم القاضى ان شاء يجمع بين تزكية العلانية وبين ركبة المدعى وان شاء اتمهم
 بركبة المدعى وفي زمانه اتمهم كواثر كية العلانية وكيفية الركبة المدعى من المحل المزبور (س)

(مبحث الاصل في دار الاسلام
 هو الحرية)

(مبحث تزكية الشهود)

(١) أي المدعي القديم لان
الاصل عدم الاحداث
كذا بهامش بعض النسخ
هـ

قال أحد الجارين للآخر هذا السبايط الذي أخرجه محدث وقال الآخر كان كذلك في القديم
فالقول للمدعي (١) ليكون متمسكا بالاصل (يخ) والبينة بينة من يدعي أنه محدث فان أقام البينة
فبينه من يدعي أنه محدث أولى أيضا (قم) على عكسه قال رضي الله عنه والصحيح هو الاول قنينة
في باب التصرفات والمحدثات في طريق العامة من كتاب الكراهية والاستحسان برهن على أن
هذا معتقوله ولا يعتق ولا الآخر على أنه حروله عليه ولا الموالاة قول الموالاة أولى برهن أنه
أعتق هذا وهو يملكه وبرهن الآخر كذلك فان صدق العبد أحدهما فهو أولى وان كذبهما
فالولاء بينهما ولو برهن كل منهما على اعتاقه بالف وهو يملكه لا أثر لتصديق العبد ولو لاؤه بينهما
ولكل منهما عليه ألف وان لم تذكر إحدى البيتين ما لا في بينة مدعي المال أولى ولو لاؤه صدقه
العبد أولا برازية في نوع في دعوى الدين في التركة من كتاب الدعوى (قب) باع الوصي من
التركة شيئا فمالت الورثة باعه بغبن فاحش وقال المشتري بل يعدل فلقول له ادعي عليه محددا
في يده اثنان جهة أبيه فأقام ذواليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعي بينة أن
قيمته زيادة على ما أنتمه ذواليد فقيل البينة المثبتة للزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة لقله القيمة
أولى قنينة في باب الاختلاف بين المتبايعين من كتاب الدعوى ادعي أن الوصي باع التركة
بالغبن وزعم الوصي أن البيع كان بالعدل فلقول قول الوصي لتسكه بالاصل ولو برهن على أنه
اشترى من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغ قبل بينة المشتري أولى لانه مثبت
الزيادة والاكثر على أن مثبت القلة اعني العبن أولى برازية في آخر الفصل الاول من كتاب
الدعوى برجل أقام البينة على امرأة أنه زوجها ابوها منه قبل بلوغها وأقامت هي بينة أنه
زوجها منه بعد بلوغها بغير رضاها فبينتها أولى لان البلوغ معنى حادث يشهد بينتها فكانت بينتها
أكثر اثباتا ثم ثبت فساد السكاح ضرورة ولو الجنية في الفصل الرابع من كتاب الدعوى وفي
الحيط ادعي دارا في يد غيره أنه ماله وان أباه باعه ماله حل بلوغه بالارضاه وزعم ذواليد أنه
باعه ماله في صغر الابن المدعي فلقول للابن وان رهن ذواليد على مدعاه بمثل المثل تندفع عنه
الخصومة وان برهن تاريخ بينة ذي اليد في الثامن من شهادة البرازية (ظم) وصي باع شيئا
فادعي الورثة على المشتري أن الوصي باعه من بعد العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بينة أنه
كان وصيا وقت الشراء فبينه الشراء أولى لما فهم من اثبات نفاذ الشراء وسبق التاريخ (جت)
وبينة العزل أولى من بينة البيع وكذا الطلاق والعناق من الوكيل قنينة في باب البينتين
المتضادتين من كتاب الشهادات ولو قامت بينة على عزل الوكيل وبينه على بيعه فبينه العزل
أولى والبيع باطل الآن بوقت البيع قبل وقت العزل وجير في باب البينتين المتضادتين من
الشهادة برجل مات وترك مالا فادعي بعض الورثة عينان اعيان التركة أن المورث وهبه منه
في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول قول من يدعي الهبة في المرض
وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير وذكر القسفي
في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه وادعي الزوج أنها
وهبت منه في صحتها وادعي الورثة أن الهبة كانت في مرض موتها فان القول يكون قول الزوج
لانه يسكر استحقات ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول
قوله الآن هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على

ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهبة
 حادث والاصل في الحوادث أن تحال الى أقرب الاوقات فاضحان فيما يتعلق بالنكاح من
 كتاب الدعوى (فقط) أقر لوارثه بشئ ثم مات فقال المقر له أقر في صحته وقال بقية الورثة
 لا بل أقر في مرضه فالحقول للورثة واليئة للمقر له ولولا يئة له فله تحليف الورثة فصولين في كتاب
 الاقرار من أحكام المرضى ولو قال بعته في صغرى وقال بل بعته في الكبر فالحقول لمدعى الصغر
 لانه الاصل واليئة لمدعى الكبر لاثباته المعارض برأية في أواخر الفصل الاول من كتاب
 الدعوى (ش) باع ضبعة ولده فأقام المشتري يئة انه باعها في صغره بمن المثل والابن أقام يئة
 انها عها في حال البلوغ فبيئة المشتري اولى (بم) يئة الابن اولى ولو أقام البائع يئة اني بعته في
 صغرى وأقام المشتري يئة أنك بعته بعبد البلوغ فبيئة المشتري اولى لانه يثبت المعارض قنية
 في باب البيتين المتضادتين من كتاب الشهادات (بم) مات عن زوجة وأخ وابن وابنة مات أيضا
 فقال الاخ مات أخي بعد موت ابنه فلي الميراث وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنك
 فالحقول للمرأة (هـ) والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب
 أو أصله فالبيئة يئة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر قنية في باب الدعوى
 والاختلاف في الموارث من كتاب الدعوى كلما عارضت يئة اليسار والاعسار قدمت
 يئة اليسار لان فيها زيادة العلم اللهم الا أن يدعى المدعى أنه موسر وهو يقول أعسرت بعده
 وأقام البيئة فانها تقسم لان فيها أمر احادنا وهو حدوث ذهاب المال ابن الهمام في فصل
 الحبس من كتاب أدب القاضي رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه
 وقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمال وأقام البيئة
 انها صحت بعد الضرب بصرح ولو أقام البيئة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبيئة
 الصحة اولى خلاصة في أواخر كتاب الدعوى دار في يد رجل أقام رجل البيئة أنه اشتراها من
 فلان غريزي الديان فدرهم وهو عليها ونقصه الثمن وأقام آخر البيئة ان فلانا آخروها
 منه وأقبضها وأقام آخر البيئة على الصدقة من رجل آخر وأقام آخر البيئة انه ورثها من أبيه
 فان القاضي يقضي بينهم ارباعا ولو ادعى ذلك من رجل واحد يتضى للمشتري وترجح يئة
 البيع فاضحان في دعوى الملك بسبب من كتاب الدعوى إذا اختلف المتبايعان أحدهما
 يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد ان كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسد أو أجل
 فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة يئة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى
 الفساد يدعى الفساد المعنى في صلب العتدان ادعى أنه اشتراها بالف درهم وبرطل من خروالاخر
 يدعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة رجه الله في ظاهر الرواية القول قول من
 يدعى الصحة أيضا والبيئة يئة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد
 فاضحان في فصل أحكام البيع الناسد وان اختلفا فادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة
 والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول من يدعى التلجئة الا يئة ويستعمل القاضي الاخر
 وصورة التلجئة في البيع أن يقول الرجل لغيره اني أبيع دارى منك بكذا وليس ذلك ببيع
 في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون
 باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رجه الله في بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه
 لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المكره لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما من

(مبحث اذا عارضت يئة
 اليسار والاعسار قدمت
 يئة اليسار)

الفصل المزبور **ق** ادعت امرأة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العسرة
 ولها الميراث وادعى الورثة أن الطلاق كان في الصحة قال قول لها وإن برهننا وقتا وقتا واحدا
 فيبينة الورثة على طلاقها في الصحة أولى **ق** شهد أن فلانا مات وكانت زوجته وآخر أن أنه
 كان طلقها قبل الموت قال الفضلي بينة الزوجية أولى ويجعل كونه طلقها ثم تزوجها وقال
 السعدي بينة الطلاق أولى لأن الطلاق يكون بعد النكاح وقيل إن كانت ورثتها أو هي تدعى
 عقدين فالقول ما رواه الفضلي وعليه الفتوى والآخر الفتوى على ما قاله السعدي بزاي في
 الترجيح من كتاب الشهادات (قع علىكم) ادعى الزوج بعد وفاتها أنها كانت أبراثة من انصاف
 مالي صحة أو أقام بينة وأقام الورثة بينة **ق** البرأته في مرض موته فيبينة الصحة أولى وقيل بينة
 الورث أولى فيبينة باب البينة المتضاد بين من كتاب الشهادات (قع) ادعى أن رجلا أن هذه
 البدار التي في يده وقف عليه مطلقا وذوال ادعى أن بائني اشتراها من الواقف وأقاما البينة
 فيبينة الوقف أولى (سم) أن ثبت ذوال يد تاريخا **ق** بماعلى الوقف فيبينة أو لا فيبينة الزنوب
 أولى (نح) متولى الوقف ادعى على وارث واقفته الذي في يده المحذور أنه وقف على كذا وقفنا
 صحه أرا قام بينة وأقام الوارث بينة على فساد الوقف فان كان الفساد بشريا في الوقف ففسد
 به فسادا أولى لأنها أكثر أثرا وان كان لمعنى بل المحل أو غيره فيبينة الصحة أولى وعلى هذا
 التقيد **ق** إذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده في الباب المزبور (نح) باع
 أرضا يدعى أنوه على المشتري أن البائني متوهم وأرى سيونا والمشتري بل عاقل وأقاما بينة
 فيبينة أو لا (قع بو) ولولته رجونه وهو متيق بمجده لا فاقنوب بينه **ق** انقول امر بينة
 الألفنة أولى من بينة الجنون (نح) وعن أبي يوسف ادعى شراء الدار منه فهدى شاهدان أنه
 كان يحنو **ق** عندما باعها وآخر أنه كان عاقل فيبينة العقل وصحة البيع أولى (نح) إذا
 اختلف التباين في صحة البيع ونسائه **ق** ما جعل القول لمن يدعى الصحة مع اليمين فيبينة في باب
 الاختلاف بين البائني من كتاب الدعوى (في المولى) المتفق قال أبو حنيفة رحمه الله
 إذا صار الفصار قد ردت فالقول قول له مع يمينه ولا أجر له ولوأعطاه الفصار ثوبا وقال ثوب بن
 وقال رب الرب ليس غوثي فأنه ذهب التوب فالأصح أنه يسعه لبيعه ويبيعه فإنه كرمحمد
 رحمه الله لو دفع إلى الخياط ثوبا له طعه فباعه ودفع إليه البطانة فجاءه به وقال رب الثوب ليس
 مني **ق** فالحمل قول الخياط مع يمينه أم البطانة ويسع رب الثوب به **ق** لا يدفع إليه الخياط
 بل بطانة **ق** كذا قال القصار **ق** الوكيل للسر خشي في باب اختلاف الأجر المستأجر من كتاب
 الاجارات **ق** رجل كان صالحا ففقد موهجرا القاضى عليه وقد كان أنه ان اشترى منه شيئا فقتل
 المشتري كذب اشترى قبل الحجر **ق** ليت وقال لا بل بعد ما جحر على **ق** فالقول قول المجبور عليه لأن
 البيع من قبضته إلى اقرب الاحوال فان أقام البينة فالبيعة بينة المشتري لمعنيين أحدهما
 أنه يثبت الصحة وبينه يثبت الصحة أولى في جميع الاحوال **ق** الثاني أنه يثبت سبق التاريخ قال
 وكذا لو اطلق عنه الحجر ثم قال اشترى منه مني **ق** له الحجر وقال المشتري بل اشترى منه منك بعد الاطلاق
 قال قول قول المشتري ذلك لما قال انه يدعى أمر احادنا فمما في اقرب الاوقات قال المصنف
 وفي عسرة المستأجر نظير **ق** يرب والله أعلم **ق** سأل المبسوط وهي سبي طلق امرأته أراعتن أمته
 أو باع سب ما تم قال نعمت ذلك وأما سبي **ق** قالت المرأة بل فعلته به **ق** ما يثبت **ق** ذلك الامة
 والمشتري فالقول به ما قيل **ق** لم يعتبر المعنى الذي كرهنا بل قال لأنه ضايف انه صرف إلى

(مبحث من القول)

حالة مع وجود منافية للصحة وهذا المعنى موجود في مسألة المفسد لكن وجه الفرق بينهما أن
 الصبي مجبور عليه مطلقاً من غير تردد فإضافته التصرف إلى حال الصبا كأن أنكاراً منه للصحة
 والقول قول المنكر أما المفسد له فليس مجبور مطلقاً لأنه ليس مجبور عن تصرف نافع بل عن
 تصرف مضر وهذا التصرف يحتمل أن يكون نافعاً ويحتمل أن يكون مضرافاً كان هذا
 الاحتمال لم تكن الإضافة إلى حال الفساد أنكاراً فذلك افتراضاً من مختصر شرح أدب القاضي
 للخصاف في آخر باب الحجر بسبب الفساد وفيه تفرقات بيوع الذخيرة صبي باع أو اشترى وقال
 أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغاً فإن قال أتولاني وقت يبلغ منه في ذلك الوقت لم يلتفت إلى
 مجوده ولم يوقت له وقتاً ووقتاً بعده عشرة سنين هكذا ذكر في الباب الأول من بيوع الواقعات
 فهو هنا حقيقة أخرى وهي أن يشترط بعد بلوغه اثنتي عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله ذكر
 هذه الدققة في قسمه فتاوى الأضلي أحكام الصغار الاستروشي في مسائل البسوع رجل أقر
 لوارثه بشي ومات ثم اخذ له المقرلة وبقية الورثة فقال المارله كان الاقرار في الصحة وقال بقية
 الورثة لا بل كان في المرض كان التول قول من يري أن كان في الرس فان أقام ما به باليمين
 المقرلة أول وان لم يكن للمقرلة بينة وأراد استخلاص الورثة كان له ذلك تتارخاً في الفصل
 الخامس والعشرين من كتاب الاقرار في اخذ ما في قيمة المضراب ثم أقول للعاصب مع يمينه الله
 ما شئته الا عشرة منية المني في مسائل الرد والفساد من كتاب العصب في إذا اخذ المضراب
 المال مع المضارب فمال المضارب رددت عليك رأس المال بعينه الا ان كان المضارب المال كان
 القول قول رب المال لان المضارب يدعي ان ما في يده من يمينه من الربح ورب المال يدعي انه مال
 المضاربة لانه لم يردعاه برأس المال فحاشا لكل واحد منهم ما كان أقام رب المال اليمن
 ان المضارب أقر أنه لم يردعاه برأس المال وأقام اذا مضارب اليمن ثم رددت رأس المال
 رأس المال فلهذا على وجه ان تاريخ المضارب شيخ أحدهما السابق بينهما لا تاريخ بين أيهما
 كان أما اذا كان تاريخ رب المال سابقاً فيكون المضارب لم يردعاه في ذلك الوقت ثم رددت له
 وأما اذا كان تاريخ المضارب سابقاً فلا بد أن رب المال وان أقر ببراءة المضارب السابق
 بالضممان بعد ذلك فتدري ان تاريخه وبطلت البراءة وهذا يصلح أم لا في غير هذه المسائل وان أرخا
 وتاريخه ما سواه أو أطاقا يقضي بين المضارب ويجهل كأنه لم يرد ثم رددت ذلك فان كان
 في فصل دعوى المذموم في وإذا اقسّم المضارب ورب المال وأخذ كل واحد منهما حصته ثم
 اخذ منها فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال إلى رب المال وانكر رب المال ذلك فاقول
 قول رب المال ولا يصح كون اقرار رب المال بفساد الربح قرينة بين رأس المال وقوله
 في الخاب القول قول رب المال يعني فيه يدين المضارب على رب المال من مخلص اليمن
 التي قبضت نفسه وفي الذخيرة وأما في حق براءة المضارب عن رأس المال فالقول قول المضارب
 (م) ثم اذا حاد السبي الضمان عن المضارب بجهانه راسي قبض رب المال رأس المال بحكمة
 أيضاً وكان الناس مال المضاربة قد هلك فيه في الهلاك أي الربح وكان ما قبضه رب
 المال من المممة رأس المال وان لم يبق في يده ما المضارب رأس المال أيضاً فترد
 على رب المال ان كان له قائم وان كانت هالكة غريم رب المال حتى يتم رد رأس المال في
 الفصل السابع والشرين من مضاربة التارخية في وان قال المشتري المتريين البناء بمائة
 درهم ثم اشترى الارض بمائة أو قال اشترى الارض بمائة الشراء أو لا الشراء بمائة

بعقد آخر فلا شفعة لك في البناء لأنه نقل صار مقصودا وقال الشفيع لابل اشتريتهم مامعافى
صفقة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفيع
لان المشتري ينكر الشفعة في البناء لتفريق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول
المشتري ولو قال المشتري وهب لي البناء أولا ثم اشتريت الارض كان القول قول المشتري وبأخذ
الشفيع الارض بدون البناء وكذا لو قال اشتريت النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفيع
اشتريت الكل بعقد واحد كان القول قول الشفيع استحسانا فان أقاما البينة كانت البينة بينة
المشتري في قول ابي يوسف رحمه الله لأنه هو المحتاج الى البينة وعلى قول محمد رحمه الله البينة بينة
الشفيع وان ادعى المشتري انه اشترى الكل معا بعقد واحد ادعى الشفيع انه اشتراه متفرقا
كان القول قول المشتري قاضيجان في ترتيب الشفعاء من كتاب الشفعة في قول المشتري غلة وسلم
اليه البائع موزونا فوزنه في بيته فوجدته ناقصا فاراد أن يرجع بتدرا انقصان فالقول
للمشتري مع يمينه لأنه منكر للقبض جواهر الفتاوى للكرمانى في الباب الاول من كتاب
اليوسف في رجل قال لغيره قد كنت أودعني ألف درهم فضاغت وقال ذلك الغير كذبت
ما استودعته انما اخذتها أو قال أخذتها بغير أمرى فلا ضمان عليه بخلاف ما اذا قال أخذتها
ودعيتها فضاغت وقال صاحب المال لابل أخذتها غصبا فالقول قول صاحب المال ومدعى
الوديعة ضامن ولو قال صاحب المال أقرضتكها أو قال ذلك الرجل لابل أخذتها ووديعة
فالقول قول مدعى الوديعة بخلاف المسئلة الاولى من المحيط البرهاني في الفصل السابع من
كتاب الوديعة ملصقا وكذا في باب الاستثناء من اقرار الوديعة امرأة وهبت مهرها من
زوجها أو قال أنا مدركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كانت تشبه
المدركات في ذلك الوقت أو كانت به اعلاء المدركات لا تصدق انها لم تكن مدركة وان لم تكن
كذلك كان القول قولها مما ينفى عنه حد السلوخ من الفصل الثالث والثلثين نقلا
عن دعوى قاضيجان في (بس) ادعى خاهما وهي تنكر فالقول لهما أو تطلق باقرار الزوج لانه
أقرب الملاق ثم ادعى البذل أو سقوط المهر فهي تنكر فالقول لهما وكذا العتق (فصط)
(١) زنى دعوى مهر ونفقة عدتني كذا من اطلات دادة وادعى الزوج الخلع وليس لهما بينة
(٢) قول قول زنى بأشدد رحق مهر وقول تدل شوى بأشدد رحق نفقه في الثاوى والعشرين من
الفصولين قال الطالب هو وسر قادر على الاداء فقال المدعون أنا معسر قال بعضهم القول
للمدعون وقال بعضهم ان كان الدين واجبا لا عما هو مال كالأقرض وعن المناع فالقول بالمدعى
اليسار وعليه الفتوى وان لم يكن بد لا عما هو مال كان القول للمدعون وفي النفقة القول للزوج
في العسر مجمع الفتاوى في أول فصل في الحبس من كتاب القضاء (فدى) دفع الى مفرضه شطا
واستأجره لحفظه مدة منعت المسألة فجاء المترض بالمسط فطلب أجر ماضى فقال مستقرضه
المستأجر ليس هذا مشطى فالقول للمستأجر في الاجرة فلا تلزمه الاجرة لانه ينكر حفظ عينه
ووجوب الاجر عليه والقول للمفرض في عين المشط فيبرأ تسليمه بيمينه اذا القابض أعز به
(أقول) قال القول القابض في قدر ما تبص وصفته وتعيه فلهذا شكل بما لو أراد المشتري رد
المبيع بعيب وقال البائع المبيع غيبه يصدر البائع لا المشتري مع انه قابض فالحق أن ينصل بان
القول للمالك في يمينه اذا وجد التملك والافاقابض كتحصيل المصوب وزق العسل في مسألة
الاخلاف في وزن الزق من المبيع الناس قال رحمه الله فليزجه جعل أمر امرئ به يدها لو لم يوصل

(١) ادعت امرأة الطلاق

وطلبت مهرها ونفقة العدة

(٢) القول قول المرأة في

المهر وقول الزوج في النفقة

البحر الرائق في باب الاربا عوالا كفاء من كتاب النكاح في شرح قوله القول لها ان اختلفا في
 السكوت **❦** اذا ادعى الوصي أن الميت ترك رقيقا فانفقت عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن
 قال محمد والحسن بن زياد ان القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجمعوا أن
 العبيد لو كانوا أحياء **❦** كان القول قول الوصي ضمانات للغانم في باب مسائل الوصي والولي
 والقاضي **❦** واذا بلغ الصغير فطلب ماله من الوصي وقال الوصي ضاع مني كان القول قوله لانه
 أمين وان قال أنفقت عليك ماله يصديق في نفقة منذ **❦** لذي تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه
 الظاهر وان اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم منذ خمس سنين
 ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي
 المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله وأما علي قول أبي يوسف فالقول قول الوصي وهذه
 أربع مسائل **❦** منها هذه **❦** والثانية اذا ادعى الوصي أن الميت ترك رقيقا وانفقت عليهم
 الى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن قال محمد والحسن بن زياد رحمه الله القول قول الابن
 وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجمعوا على أن العبيد لو كانوا أحياء **❦** كان القول قول
 الوصي **❦** والمسألة الثالثة اذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم أبق فيء به رجل فاعطيته جملته
 أربعين درهما والابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد
 والحسن رحمه الله القول قول الابن الا أن يأتي الوصي ببينة على ما ادعى وأجمعوا على أن
 الوصي لو قال استأجرت رجلا ليرده بكون مصدقا والمسألة الرابعة اذا قال الوصي أدبت
 خراج أرضك عشر سنين منذ مات أبوك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم انما مات أبي منذ
 خمس سنين **❦** كان القول قول الابن في قول محمد رحمه الله لان الوصي يدعي تاريخا سابقا
 وهو ينكر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله القول قول الوصي لان اليتيم يدعي عليه وجوب
 تسليم المال وهو ينكر فيه يكون القول قوله في هذه المسائل في فصل في تصرفات الوصي من
 وصايا الحائنة رعن محمد رحمه الله أيضا ادعى الوصي ان أباه خلف **❦** كذا وكذا غلما ناوأنفقت
 عنهم كذا وكذا ثم ماتوا فان كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول قول الوصي
 وان كان لا يعرف ذلك لا بقوله ولا يكون لأمثاله مثل هذا الرقيق لا يكون القول قوله بزيادة
 في نوع في تصرفات الاب والوصي والقاضي من كتاب الوصايا **❦** ولو قال رب المال هو قرض
 وادعى القاذب المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال واليسته يثبت أيضا والمضارب
 ضامن وقيل لا تصرف فالقول له ولا ضمان **❦** أي القابض ترجيح البينات للغانم في
 أول المضاربة **❦** قال زني **❦** كابن بختيبيده است ومردها كنون شوي كويده كنجشيدن
 در حال صحت بود وورثه كويده كاند مرص موت بود قول قول كه بود ذكر في هبة كتاب
 الملقط أن القول قول الزوج وذكر في وصايا الجاهل الصغير ما يدل على أن القول قول الورثة
 قيل أليس ان الاصل في الحوادث أن يحال الى أقرب الاوقات قاسا بل ولكن في حوادث
 متساوية في الصحة وأما اذا كان احدي الحادتين صحيحة والاخرى فاسدة فلا لا ترى ان الورثة
 لو ادعوا فساد الهبة بسبب آخر غير وقوعها في المرض **❦** كان القول قول الزوج والأتري أن
 رجلا لو ادعى ثمر البخاري بمن ذى اليديوم الخمس وذو اليديه يقول كان البيع بشرط منسفي
 يوم الجمعة ان القول قول المشتري والبيعة على البائع على الفساد كذا ههنا قاعدة في النكاح
❦ وان هلك الرهن فقال المالك هلك عند الميراث وقال المستعير هلك قبل ان أرهنه أربعين

وهبت امرأته مهرها للزوج
 وماتت فقال الزوج ان
 الهبة كانت في الصحة وقالت
 الورثة انها كانت في مرض
 الموت القول قول من

ما رهنه واقتكته كان القول قول الراهن مع يمينه قاضخان في فصل فمن يرهن مال الغير
من كتاب الرهن **§** رجل اشترى حلياً فدفق الى المرأة واستعملت فأتت المرأة فادعى الزوج
وورثتها انه دفع على وجه العارية أو التملك فالقول قول الزوج مع يمينه بانه دفع الحلي اليها على
وجه العارية جواهر الفتاوى في الثاني من كتاب الدعوى **§** اشترى ارضاً ثم امتنع عن ايفاء
الثمن وقال المشتري اشتريتها على انها جريمان فاذا هي أنقص وقال البائع بعثا كما هي
وما شرطت لك شيئاً كان القول قول البائع في انكار الشرط مع يمينه قاضخان في الشرط
المفسدة من البيوع **§** هلك العين المستأجر على حفظه ثم قال الاجير هلك بعد عام ولى أجره
وقال المستأجر هلك بعد شهر فالقول للمستأجر لانه ينكر لزوم الاجر برأيه قبيل الفصل
الثالث من كتاب الاجارات **§** ولو كان الموهوب جارية فأراد الواهب الرجوع فقال الموهوب له
وهبتها صغيرة فكبرت وازدادت خيراً وقال الواهب لا بل وهبتها لك كذلك فالقول للواهب
§ كذا في كل زيادة ممة ولدته في البناء والحياطة وغيرها فالقول للموهوب له من الفتاوى
الغري في آخر كتاب الهبة **(في المسائل التي تقبل فيها يمينه الخصمين)** أقامت بينان زوجها
حالف بطلاقها لا يشرب الخمر الا بادنهم وانها أذنت له مرة فشرب ثم شرب مرة أخرى بغير اذنها
وانها طلقت وأقام الزوج ان الحلف انما كان على لفظ حتى تآذن له وانها لم تطلق بشرب مرة
أخرى تقبل كاتما البينتين وثبتت اليمينان وتطابق المرأة لان العمل باليمين واجب ما أمكن قيل
كيف تقبل البينتين وهما اتفقا أن العين لم تكن الا واحدة قلنا في باب حرمة الفرج يتظر
الى البينة لا الى قول الخصمين لان هذا حق الله تعالى فتصادقتهما في حق الله تعالى على خلاف
البينتين لا يعتبر كما لو أقام أنه طلقها واحدة وأقامت أنه طلقهانتين تطابق ثلاثاً وان اتفقا ان
الطلاق لم يكن الا مرة واحدة وكذا الوفاة يمينه أنه طلق امرأته قبلت وان سجد او كذا في عاق
الامة بخلاف عناق العبد عند أبي حنيفة رحمه الله قاعدتي كتاب الطلاق **§** (و) رجل
وامرأة في دار دعوت المرأة ان الدار دارها وان الرجل عبداً وادعى الرجل أن الدار داره وهي
امرأته وأقام كل واحد منهما البينة تقبل بينة المرأة على دعوى الدار ويقضى بالدار لها وتقبل
بينة الرجل على دعوى النكاح ويقضى بكونه أزواجه لانه لا يمكن قبول البينتين من كل وجه
في كل ما يدعيه ولا يمكن قبول بيئته في دعوى الرق (١) نقد الفتاوى في الرابع من كتاب
الدعوى ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فأقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها
وأقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بألف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة أنه حر
فانه يقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل
لم يقيم البينة على الحرية فيقضى بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة
وان كان الرجل أقام البينة أنه حر الاصل والمسئلة بمجالها يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة
ويقضى بالدار للمرأة لاننا ما قضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضى
بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهم ما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وان أقاما البينة يقضى بيئته المرأة قاضخان في فصل اختلاف الزوجين في متاع البيت من
كتاب النكاح وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البينة ان الدار داره والمرأة أمتة وأقامت
المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل بمجدها وليست الدار في أيديهم ما فالدار بينهما نصفان وان
كانت في يد أحدهما قبلت في يده لعارض البينتين في الدار ويحكم ليكراد منهن ما بالحرية

(مبحث ما تقبل فيه يمينه
الخصمين)

(١) لا نالو قبلنا دعواها في
الرق تعذر قبول بيئته الزوج
في النكاح والدار والقضاء
بالبينتين واجب لانهما من
حجج الشارع فقبلنا بيئته في
دعوى الدار وبيئته الزوج
في النكاح عملاً بالبينتين
بقدر الا كان ومن قبلنا
بيئته في دعوى النكاح ثبت
النكاح فكان تزويجها
نفسها منه اقراراً بانه ليس
بمملوك لها كذا في الواقعات
الحسامية في باب الدعوى
بعلامة العين

ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق لمكان التعارض قال رحمه الله وينبغي ان الدار اذا كانت في يد أحدهما يفضى بينة الخارج لان بينة صاحب البند في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج فاضيحان في أو اخر دعوى المقول من كتاب الدعوى

(كتاب الصلح)

ويحوز الصلح عن التعزيز لانه حق العبد بدائع في فصل ما يرجع الى المصالح عنه من كتاب الصلح (مح ط م م) الصلح ينتقض بنقضهما (قح) صالح عن العشرة بالخسة ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح لان الصلح بحسب حقه اسقاط والساقط لا يعود قال اسنادنا رحمه الله وهو الا شبه بالصواب والصواب ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقضهما وجواب الباقي محمول على هذا وادان كان بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضهما فنية في أو اخر كتاب الصلح وفي المنتقى في كتاب الدعوى كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكل صلح بعد شرائع الصلح باطل (١) والشرع بعد الشراء فالشرع الا لا يبرأ حق والاول باطل وان كان الصلح أولا ثم اشترى بعد ذلك أبرزت الشراء الا خبروا بطلت الصلح الاول قال رحمه الله قال الثاني الامام الاساذ قوله في السبق الصلح بعد الصلح باطل المراد الصلح الذي هو استنطاق أما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلح على عوض آخر فالثاني هو الجائز وانفسخ الاول كالبيع خلاصة قبل الفصل الثالث من البيوع وفي السراجيه الصلح بعد الخلف لا يجوز تنافي في الفصل العاشر من كتاب الصلح ولو صلح على سكنى داره ثم منعه وان أبدا وحتى توث لا يكفي الاجارة برزاية في أرل الصلح ولو صلح على باب ان كانت مميّنة جاز الصلح والشرع فيه الا انه لا يبرأ وان كانت غير مميّنة فلا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط السلم لان الباب لا تثبت دين في الذمة الاعلى اعتبار شرائط السلم ثم ح الصلح في كتاب الصلح في رجل ادعى عبدا فصالحه على دراهم أو دينار حاله أو دونه بما يبرأ سواء كان له مدفعا أو هالكا وان صاحبه على طعام ان كانه غير ضامن الترق جازية كان وديما وان كان مؤجلا ان كان العبد قائما يجوز وهو عيب بدين وان كان هالكا لا يبرأ لانه يكوب دينه في الثياب ان وجهه ان كان العبد قائما يجوز وفي الهالك لا يبرأ خلاصة في الثاني من كتاب الصلح

ومن بعد صلح بعد ما كان يسكر أو فذال الصلح لا يتغير

صورة المسئلة لو ادعى شخص على شخص بشئ فأنكره ثم صالحه به بذلك على شيء ثم بعد الصلح أنكر بما كان ادعى عليه لا يغير ذلك الصلح من الاقرار بعد ما أنكر شرح الرهاية لا يصفى في الصلح بين صالح أحدهما والولى عن دم العمد على ما فيه جاز ولا يشاركه الاخر فم او ان كان القتل خطأ يشاركه فيها لان الدية وجبت له ما بسبب مقتضى وقت مقتضى فصارت مشتركة بينهما وأحد يرى الدين اذ انسخ من نصيبه كان لا يشاركه فيما قبض فاما المال في القصاص وجب به تعد الصلح فاما انقلب والاخر ما لا بعد عقد الصلح من المحيط لا يبرأ حسي في باب الصلح عن دم التمدن من كتاب الصلح (٢) يكره تركي دعوى كبري وحيي درست وصلحي درست برصد درهم بعد از حمد كاه همان دعوى باز كردم دعوى علما وان صلح فراهوش شده بود با صلح كردم برصد و پنجاه درهم بعد از اين ان صلح پيشين با دراهم كويران زيادت از صد درهم كه در صلح اول بوده است ندانم نتوانم زيرا كه صلح دوم بطل است او با بود قاعديت في كتاب الدعوى (٣) (بخ) ابراه عن ابن ابي عمير في صلح بين رجلين في ثوبين من ثيابهما لا يبرأ من ثوبه ولا من ثوبه الا ان يبرأ من ثوبه

(بحث كل صلح بعد صلح
فالثاني باطل الخ)

(١) وعن الثاني ادعى دارا في يدر جل فصالحه على مال وسلم المبدل ثم برهن المدعى عليه ان الدار له لا يقبل وان برهن على انه كان اشتراها من المدعى قبل الصلح بطل الصلح ورد به اذ صلح وقع بعد الشراء لا يصح كذا في صلح البرازية

(٢) ادعى رجل على آخر دعوى صحته واصطلح الصلح صححا على مائة درهم وادعى بعد مدة تلك الدعوى وكان المدعى عليه نسي الصلح واصطلح على مائة وخمسين درهمما وتذكر المدعى عليه الصلح الاول وقال لا أدفع الحسن التي زادت على الصلح الاول لا يقبل لان الصلح الثاني باطل لا الاول

أبرئني من المهر فاضطجع معك فأبرأته وقبل يبرأ لأن الأبراء للتودد الداعي إلى الجماع قال النبي
صلى الله عليه وسلم تهادوا تحابوا بخلاف الأبراء في الأول لأنه مقصور على إصلاح المهم وإصلاح
المهم مستحق عليه ديانة وبذل المال فيما هو مستحق عليه حد الرشوة فنية في الهبة **§** صالح
عن دعوى كرم أودار على دراهم أو صالح عن مائة على نصفها فالقضاء قبل الاقتراق ليس بشرط
منية المقتضى في الصلح **§** ولو صالحه من ألف درهم على مائة درهم واقترا قبل البص لم يبطل
الصلح وكذلك كل صلح وقع على بعض الدين لأنه حظ غايبة البيان في باب الصلح في الدين من كتاب
الصلح **§** ومن أمر بأداء نصف دين عليه غدا على أنه بري (١) مما زاد أن قبل بري وإن لم يف غدا
دينه وإن لم يوقت لم يعد (٢) وكذا لو صالحه من دينه على نصف يدفعه إليه غدا فهو بري مما
فضل على أنه إن لم يدفعه غدا فلا كل عليه (٣) وإن أراه عن نصفه على أن يعطيه ما بقي غدا فهو
بري أدى الباقي أولا ولو لم يصر يما كان أدت إلى كذا وإذا أوتى لا يصح رقاينة في كتاب
الصلح **§** (قع طم) ادعى عليه فساد البيع بعد قبض المبيع فصول عن دعوى الفساد على
ذاته لم يصح حتى لو وجد بنية بعد الصلح سمع فنية في الصلح **§** قال امرئيه اءتمت لي عمل
كذا فنحو أن يقول ان خلت بيصى هذا أو ان حلت متاعى هذا إلى منزلي فأنف ري من العشرة
التي لي - ان فسمع وفعل ذلك - لي يبرأ قال نعم وإن كان هذا من حيث الصورة تعيق البراءة
بالشرط لكن أمكن حمله على الإجارة فعمل عليها حتى لو ذكر عملا لا تجوز الإجارة عليه فنحو أن
يقول ان بنت أو معدت أو نظير لا يبرأ من إجارة القاعدية **§** قوم دخلوا على رجل في بيته ليلا
أوثقوا رءوسهم وأعليهم السلاح حتى صالحهم التراجع عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز لأن عنده
الأكراه لا يتحقق من غير السلطان وعندهما يتحقق وإن كان ذلك من السلاح مما لا يقتل سره أفان
كان نهرا في مصر لا يكون مكرها وجار صلحه بالاجماع ان كان بليل رث منارة كان مكرها من
الحط للسرخي في باب الصلح إلى الله أسد من كتاب الصلح وكذا في الوجيز **§** المسمى لوصالح المخصوص
في السجن أتمه قسمة ونحوه ان كان حيا إلى أو صاحب شرط فآله باطل لأنه كره وإن
كان حبسه القاضي فالصلح جائز وجيز في باب الصلح **§** المسمى لوصالح المخصوص
بمدافصالحه منه فلا يحل ما أن بري أو مات مهران من الصلح من الجراحه أو من أسره أو من
الشجيرة أو من القطع أو من اليد أو من الجناية لا غير جار الصلح ان بري حسب بقى له أثر وإن بري
بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح لأنه ظهر ان المروح حيث لم يبق شخص عليه مما يجوز الاعتراض
عنه لأنه لم يبق له أثر فلا يتحقق عليه قصاص ولا ارشاد وأما يستوجب عليه التعزير والسادس
كن ضرب على رأس إنسان فابيضت عنقه ثم انشبه البياض أو حلق لحية فقتلته مكانه الأخرى
والاعتراض عن التعزير لا يصح ومتى بقي له أثر ونقص بقي الصلح على الجوارح ان الصلح عن
نقص يمكن فيه بغير فاما اداسات من ذلك بطل الصلح ووجب الدية عند أبي حنيفة خلافا
لهم وهو **§** مسألة العفو عن النجاسة ترفن الداء فان صالحه عن الاسماء الخمسة وما يحدث
منها فالصلح جائز ان مات من مالان الصلح وقع عن الثنا وما يحدث من مال وهو السرابة وأما
اذا صالحه عن الحياة يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا برأ منه بحب لم يبق له أثر لأن
الحياة اسم عام يتناول النفس وما دونها من المحيط للسرخية في باب الصلح عن دمه أو مد من
كتاب الصلح **§** ولو عذا الولي أو الوصي عن دم ردها عنه بغير مجزأ لا يبرع وهو
لا يمكن التراجع بحق الصلح ولو سماه عن التماس الصلح غير على مال أقل من الدية حاز الصلح

(١) أي قال أدلى جسمائة
غدا على أنك بري من الباقي
فقبل يبرأ فان لم يؤد
الجسمائة في الغدا دينه
وهذا عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وعند أبي يوسف
لا يبرأ ودينه صدر الشريعة
اه

(٢) أي ان لم يوقت الاداء
ل قال ذالى جسمائة ولم
يقبل غدا في هذه الصورة
ان لم يؤد الدين لم يعد دينه
لأنه ابراء مطلق صدر
الشريعة اه

(٣) ففي هذه الصورة ان
قبل بري من الباقي وان لم
يؤد في الغدا فالكل عليه كما
في المسئلة الاولى وهذا
بالاجماع من صدر الشريعة

وضمن الدية لانهم ما يمكن الصلح والعفو على مال لانه معاوضة مال بمال فكأن فيه نفع
 للصغير فوقع الصلح جائزا باقدا الا أنهم ما قصر في بدل الصلح لما حطوا عن الدية لان الدية مقدرة
 شرعا والاحراز عن الغبن القليل في البديل المقدر ممكن فلم يصبر القليل معفوا هنا كالكثير فلم
 يصح الخط والصلح عن القصاص بعد وقوعه لا يمكن رده فضمن الدية قصاصا كالوكيل بالبيع بالتف
 اذا باع وحط من الثمن درهم ما لم يصح لان الثمن مقدر شرعا ولو هلك المبيع في يده يلزمه أن يبلغ
 بالثمن الى تمام القيمة فكذا هذا من المحيط للسرخسي في باب العفو من الجناية من كتاب
 القصاص **و** للاب أن يصلح عن دم عمد وجب لابنه الصغير أو المعتوه على الدية ولو صالح على
 أقل منها فعلى القاتل عام الدية وكذلك مادون النفس من الكافي للحاكم الشهيد في باب الصلح
 من الجنايات من كتاب الصلح **و** اذا ادعى على انسان مالا أو حقا في شيء فصالحه على مال ثم تبين
 أنه لم يكن ذلك المال عليه أو ذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعي عليه حق استرداد ذلك المال
 من ذخيرة الفتاوى في الفصل الثامن من كتاب الصلح **و** ادعى على آثر بالارث من أبيه فصولح
 على مال ثم ادعى المدعي عليه أن بائعي كان اشراه من أبيه أو ادعى الدين وصولح ثم ادعى المديون
 المصالح الا بقاء أو الابرأ قبيل الصلح لا يسمع وفي الاصل ادعى المديون الا يصلح فانكره الدائن
 وحلف وصولح ثم برهن على الا بقاء قبل يقبل وقيل لا يزانية في الرابع عشر من كتاب الدعوى
و رجل ادعى على رجل مالا فجعله أعمامه مع التجود أو صالحه عن دعواه ثم ان المدعي عليه أقام
 البينة ان المدعي قال قبل الصلح أو قال قبيل ان يقبض مني المال ليس لي قبل فلان شيء فالصلح
 راقصا ما ضاها ولو أقام المدعي عليه البينة ان المدعي أقرب بعد الصلح وقضا المال أنه لم يكن لي قبل
 فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض بينة المدعي حتى أقام المدعي عليه البينة
 على اقرار المدعي أنه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه المال فلا يقضى عليه بشيء فاضيقار في باب
 ما بطل دعوى المدعي من كتاب الدعوى **و** اذا جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه
 ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ظهر ان الصلح وقع باطلا بفتوى الائمة فأراد المدعي
 ان يدعي ما ادعى لا يصح دعواه للبراءة السابقة المحسنة تسمع لان هذا ابراء في صلح فاسد فلا
 يعمل مجمع الفتاوى في فصل ما يسترط فيه بعض بدل الصلح من كتاب الصلح **و** (في صلح الوصي)
 ذكر في الحاشية والخلاصة والعمادية والحاشية انه لا يجوز ان يصلح الوصي مع العرم عن
 حق الميت أو الميراث بأقل من الحق ان كان الخصم مترا به أو مقضيا عليه أو الوصي بنية عمالة
 عليه أو الاجاز لانه في الاول متلف لبعض الحق فلا يجوز وفي الثاني تحصل لبعض بتقدير الامكان
 وفيه من النظر ما لا يخفى فيجوز وأما صلحه مع المدعي على التيمم فبالعكس لان النظر فيه وأمر
 الوصي نظريه وأما البينة المستورة فعلى أصل الامام كالعادلة وقبل هي في الحكم كالعدم
 ذكره في الحاشية أدب الاوصياء في الصلح (بس) لوله دين فصالحه أبوه أو وصيه على بوضه فلو
 وجب الدين بمعاقدة أبيه أو وصيه صح الخط ومن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا عند أبي
 يوسف كوكيل ابرأ المشتري عن الثمن ولو لم يكن بقرعة لم يجوز لغيره في المابع والتمرين
 من التصوليس وفي كتاب الشروط اذا ادعى رجل دعوى في دار يقيم فقبل ان يقيم البينة ليس للودي
 ان يصلح وبعده ما جاء بالبينة العادلة وعرف الوصي عدالتهم له أن يصلح قال خمس الاثمة
 السرخسي حاكما خمس الاثمة لئلا لو ان ادعى الوصي ان للمدعي شهودا مدر لا يشهد دون ذلك
 بذلك وانما لا يصلح الوصي قبل افاة البينة اذا علم انه لو أقام المدعي البينة رغبت في الصلح بعد

(مبحث للاب أن يعفو عن
 دم عمد وجب لابنه الصغير
 الخ)

(مبحث الصلح عن الامانات)

ذلك أما إذا علم أنه لا يرغب في الصلح بعد إقامة البينة لابس بأن يصلحه قبل إقامة البينة من
 الذخيرة البرهانية في أواخر الفصل الخامس من كتاب الصلح (في الصلح عن الامانات)
 رجل أودع رجلاً شيئاً فقال المودع ضاعت الوديعة أو رددتها عليك وأكر صاحبها الرد أو
 الهلاك كان القول للمودع مع اليمين ولا شيء عليه فإن ساله صاحب الوديعة بعد ذلك على شيء
 فهو على وجوه أحدها أن يدعى صاحب المال الأيداع فقال المستودع ما أودعني شيئاً ثم
 ساله على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لأن الصلح بيني وجوازه على زعم المدعى وفي زعم المدعى
 صار غاصباً بالحد فيجوز الصلح معه والوجه الثاني إذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد
 فاقتر المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئاً وصاحب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم ساله على
 شيء معلوم جاز الصلح في قولهم جميعاً والوجه الثالث إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك
 والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم السامع على شيء جاز الصلح في قول محمد رحمه الله وأبي يوسف الآخر
 واختاره في قول أبي حنيفة رحمه الله والصحيح أنه لا يجوز الصلح في قرله ولو قول أبي يوسف
 الأول وعليه القسري وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رده أو هلك لا يجوز
 الصلح إنما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبل بيع المودع والوجه الرابع إذا ادعى المودع الرد أو
 الهلاك وصاحب الوديعة لا يصدق في ذلك ولا يكذب بل سكت ذكر الكرخي أنه لا يجوز هذا
 الصلح في قول أبي يوسف الأول والآخر ويجوز في قول محمد رحمه الله ولو ادعى صاحب المال
 الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذب به نصلحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في
 قراهيم فإن اختلفا بعد ذلك فقال المودع كدت قلب قبل الصلح أم اهلك أو رددتها لم يصح
 الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول لقرل صاحب المال
 ولا يبطل الصلح فاصححان في صلح العـ مال من كتاب الصلح (في) ولو ادعى المستودع هلاك
 الوديعة وكذب صاحبها ثم صالح على دراهم لم يجز في قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه
 الله هو جائز وكذا العارية والاجارة والمضاربة والبضاعة وكل شيء هو فيه أمين واختلف
 المتأخرون على قول أبي حنيفة رحمه الله منهم من قال كقول أبي يوسف رحمه الله ومنهم من
 قال كقول محمد رحمه الله وهو الصحيح ولو اختلف في الفصل الثاني من كتاب الصلح
 (في التخارج) أحد الورثة إذا صالح عن الميراث وأبرأ أبا عن أمه أو أمه عن أبيها أو غيرها من التركة
 لم يكن ظاهراً وقت الصلح هل له أن يدعى نصيبه بعد الأبراء العام قال لا رواية عن أصحابنا في هذه
 المسألة قال أبو بكر الأعمش لقائل إن يقول لبس له ذلك ولقائل إن يقول له ذلك وهو الصحيح وفي
 متفرقات اجازات المحيط في خلال مسألة رضى هذا الورث أو أحد الورثة لما في سم ادعى التركة
 وصحاح باقي الورثة لا تسمع دعواه ولو أقر وأبى التركة يؤمرون بالرد عاينده بجمع الفتاوى قبيل فصل
 فيما يشترط فيه قبض بدل الصلح من كتاب الصلح وكذا في البرازيد من السادس من كتاب
 الصلح (في) وذكر في فتاوى رشيد الدين أو صالح أحد الورثة من التركة على شيء من الدراهم
 وقبض الدراهم ثم ادعى عقاراً من التركة أن الأب وهب لي في حال صحته وسلم إلى تصح الدعوى
 إذا لم يكن العنصر منه صواباً في وقت الصلح أما إذا صالح بن العقار ثم ادعى الهبة فله لا يقبل
 في الفصل الرابع والعشرين من الاستروشيعة (في) أمر أبا عن ميراث زوجها على مال
 معلوم ثم ظهر على الميت دين رتب عند الحاكم بزمه حصتها من الدين في حصتها من التركة

(مبحث التخارج)

إذا كان أحد الورثة غائبا
وتخارج الحاضرون مسع
زوجة الميت

ويؤخذ من بدل الصلح خزانة المقتين قبيل التخارج من كتاب الصلح (فشن) (١) يكي
از ورثة غائب است حاضران زن ميت را تخارج كردند لو كان التخارج على مالهم على ان نصيبها
لهم جاز ولو على بعض التركة على ان يبقى الكل مشتركين الكل توقف على اجازة الغائب او قضاء
القاضي في آخر الفصل الثامن والعشرين من النصولين (٢) ولو صالح الورثة بعضهم ثم ظهر
على الميت دين فلو صالحوه على مقدار معلوم من مالهم وأعطوه ذلك من مالهم لم يكن للورثة سبيل
عليه اذ ما في يده ليس من التركة بل ثمن مبيع باعه اياهم فلو أعطوه من التركة فلا مدعى أخذه من
يده لم تقدم حقه على الارث في الفصل المزبور (٣) رجل مات وأوصى لرجل بثلث ماله وورثه ورثة
صغار او كبارا فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على دراهم معلومة على ان يسلم لهذا
الوارث حق الموصى له وهذا او ما لو صالح بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا
شيء من القود يجوز الصلح وان كان فيها دين على رجل لا يجوز لان الموصى له يملك ثلث الدين
بمنزلة الوارث وان كان في التركة نقد فان كان ثلث التقدم لبدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان
كان بدل الصلح أكثر من ثلث التقدم جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح قبل الافتراق وان افترقا
قبل القبض بطل في التقدم فاصح ما في الفصل الاول من كتاب الصلح وفي الخزانة أن التخارج
باطل اذا كان في التركة دين وقد ذكرنا معناه ودليله ولولم يذكر في كتاب التخارج ان في التركة
دينا أولا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سئل عن صحة التخارج ينقضي بالصحة
ويحمل على وجود شرائطها كما لو ذكر في الفتوى رجل باع ماله يفتي بالصحة وان احتمل أنه غير
عادل والاصل فيه ما ذكره الاستاذ أن المطلق يحول على الكمال الخالي عن العوارض المانعة من
الجوارف للصحة بالخلوع الدين هو الاصل (١) فلا يثبت بلاء تعرض على وجود العارض بزمانه في
السادس من كتاب الصلح (في استخلاص التركة) ص تركة في هادي لم يستغرق قسمت بجاء
الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا أخذهم جملة عند القاضي أما لو حضر
بأحدهم أخذ منه جميع ما يبدد (ح) للورثة أخذ التركة لا أنفسهم ودفع الدين والوصية من
مالهم (فش) يوم تغرق بين فيقده ورثته لاستخلاص التركة يجبر رب الدين على قبوله اذ لهم
حق الاستخلاص وان لم يملكوها بحلاف الاجنبي لو نقد لا يجبر رب الدين على القبول اذا س
للاجنبي ولاية استخلاص التركة بحلاف الورثة ولو قالوا انؤديه ولم يكن المال نقدا قلنا كم
يبيعها للدين ولو زائد اعلمها فلهم استخلاصها اداء دينه كله لا بقدر تركته كقن يفتي يفديه مولاه
بارشه (ن) لو أريدت الورثة اداء دينه لم يبق تركته لهم فاتفقوا عليه ونحوه لو اقضاه دينه وانفاذ
وصاياه من مالهم فله ذلك ولو اخلفوا فلا وصى ببيعها لدينه ووصاياه ولا يلتفت الى قوالهم (ح)
جازا احد الورثة استخلاص العين من التركة باداء قيمته الى العرماء ولو أراد بعض الورثة استخلاص
شيء من التركة لنفسه وأداء قيمته الى الآخر ليس له ذلك لان حق الورثة متعلق بعين مال الميت
وحق العرماء متعلق بماله لا بعيته في الثامن والعشرين من النصولين (فش) عليه دين
غير مستغرق فله ما سهر من ورثته يبيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك
الوارث الا آخر الدين لا يستغرق من الفصل المزبور

(١) قوله فلا يثبت الخ كذا
في الاصول التي بايد بناوحرر
هذه العبارة اه صححه
(مبحث استخلاص التركة)

(كتاب القضاء)

ذكر في أدب القاضي للعصاف في باب اليمر اذا قال المدعى لي بنة حاضرة في المصر لا في المحاس لكن

استحلته قال أبو حنيفة رحمه الله لا يجيبه القاضي وقال أبو يوسف يجيبه وقول محمد رحمه الله مضطرب وكانت المسئلة مجتهدا فيها مجتهدا القاضي فان رأى الميل الى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يحلفه وان رأى الميل الى قول أبي يوسف يحلفه تمة الفتاوى في فصل مسائل الاستحلاف من كتاب الدعوى (١) خانه خویش ویران کرده است ومائده وهم سايكا را از ان جهت ضرراست فانه يجبر على البناء ان كان قادرا ذكره في فتاوى سمرقند قاعدية في كتاب الدعوى وقال (صش) الختارانه لا يجبر اذا المرء لا يجبر على بناء ملكه في الخامس والثلاثين من الفصولين (٢) ومن صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى على آخر دارا بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى المقضى عليه الشراء من مورثه أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن وقضى له فبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو وقضى عليه بالدية فبرهن على نتاجها عنده بزيادة في الرابع من القضاء (٣) ومن أخذ القضاء برشوة قالوا تصحيحه لا يصير قاضيا ولو وقضى لا ينتفد حكمه (صه) وبه بقى في النصل الاول من الفصولين (٤) وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة بآرائه أولا لا سيما حقه قبل المجز عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتي به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان أولا وأخذ تابعه أزيد مما يأخذ موكل القاضي بلمه ضمان الزيادة واذا قال له احضر وعرد ولم يحضر وثبت تمرده عند القاضي بعاقبه على قدر تمرده بزيادة في الثاني من كتاب القضاء (٥) القاضي اذا لم يقع له الاعتماد على فتاوى أهل مصر فبعث الفتوى الى مصر آخر لا يأثم بتأخير القضاء أما اذا كان آخر الحكم خوفا من المدعى عليه أو أمر المدعى بالصلح ففعل بالخارج القاضي فالقاضي يأثم حلاصة في العاشر من كتاب القضاء (٦) لو قال قاض قضيت عليه برجم أو ضرب فافقه وسعك فعليه لأنه أمر ولد كل كتابه حجة ورده محمد آخرا حتى يعاين المأمورا لحجة احتساطا وعلى قياسه لا يقل كتابه أيضا وبه بقى لقضاء القضاة الا في كتابهم للضرورة فيلزموا المساعدة لا وسعك تسهيل شرح الاشارات قبيل كتاب الدعوى (٧) اذا كان في المصر قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فودعت الخصومة بين رجلين أحدهما في محلة والاخر في محلة أخرى والمدعى يريد أن يحاكم الى قاضي محله والاخر ياباه قال أبو يوسف رحمه الله العبرة للمدعى وقال محمد لا بل للمدعى عليه وعاءه البتوى في النصل الاول من العمادية (٨) ولو تنازع الجندی والبلدی في قضية وأراد كل ان يحكم قاضيه فاله مرة لقاضي المدعى عليه ولا يلى قاضي الجندی الحكم على البلدى وسوقى المسكر عسكري بزيادة في الرابع من كتاب القضاء (٩) ولا بأس للقاضي ان يبعث الحزميين الى المصلحة ان طمع منه من المصلحة فان لم يطمع ولم ير صوابا لذلك فلا يردهما الى الصلح ويتركهما على الخصومة وتند القضاء في حق من قامت الحجة له تحفة الفقهاء في آخر أدب القاضي (١٠) ويدعى للقاضي انه اذا اختصم اليه اخوان أو بنو الاعمام ان لا يعجل بالقضاء بينهم يريد ان يفرقهم قليلا فليلا لا لكي يصطالحا لان القضاء وان كان بحق لكن ربما يصير سببا لعداوة بينهم من الوقعات الحسامية في أدب القاضي بعلامته العين (١١) المديون أقام البيعة على الافلاس فل الحبس فيه روايان قال الامام الفضل بن العيص انها قبل قال رحمه الله انه ينبغي ان يكون معوصا الى رأى الله انى اداعى القاضي انه متهمل لا يقبل وان علم انه لا يقبل وفي تعارض البيعتين بنت السار أولى جمع الفتاوى في أوائل فصل في الحبس من كتاب القضاء (١٢) أطلق القاضي المحموس بأفلاسه

(١) خرب دار رجل وترك
على حاله ولحق به الضرر الى
الجيران

(مبحث ولى القضاء برشوة
فلا يصير قاضيا)

ثم ادعى عليه آخر ما لا وادعى أنه موسر لا يجبره حتى يعلم غناه برأيه في العاشر من القضاء
 في أن أقام المديون بينة على الاعسار بعد الحبس في الرواية الطاهرة لا تقبل إلا بعد مضي مدة
 واختلفت الروايات في تلك المدة والحاصل أنه يفوض إلى رأي القاضي أن وقع عنده بعد ستة
 أشهر أنه متمرديد بم الحبس وأن وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه وهذا إذا كان
 أمره مشكلا فإن كان فقره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على الإفلاس ويحلى
 سيده بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسريته من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون
 القساق فإن قالوا لا نعرف له مالا كفى ولا يشترط انقضاء الشهادة بمجمع الفتاوى في الحبس من كتاب
 القضاء في ذكر القاضي سأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فاخبر بالاعسار أخذ منه كفلا
 بنفسه وخلاه إن كان صاحب الدين غائبا برأيه في العاشر من كتاب القضاء في سئل إذا
 حبس شخص بدين وغاب رب الدين فكث المحبوس المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم
 يظهر له موجود فهل له أن يطلقه أجاب القاضي إذا حبس الغريم فيما يحبس فيه ومضت
 مدة برأيه القاضي بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لأطهره بسأل عن حاله من له به خبرة
 فإن أخبره بمجره خلى سيده سواء كان خصمه حاضرا أو لا لكن إذا كان خصمه غائبا استوثق
 منه بكفيل إن تيسر والأفلا قارئ الهداية في إثبات إفلاس المحبوس بعد المدة والسؤال
 فانه يطلق بلا كفيل إلا في مال اليتيم كما في البرازية وألحق به مال الوقف وفيما إذا كان رب
 الدين غائبا من الاشتباه في القضاء في كتاب القاضي إذا سمع البينة أو الاقرار وكتب بذلك
 إلى القاضي لا يقصى بل يكلف المدعي إعادة البينة منية المفتي في آخر كتاب القاضي إلى القاضي
 في وفي أدب القاضي للصدر الشهيد النائب يقضي بما شهدوا عند الأصل وكذا الأصل
 يقضي بما شهدوا عند النائب خلاصة في الرابع من القضاء في وقعت العاقل حادثة أولاده
 فأنا ب من هو أهل للأنا بة وخو حما عده وقضى له أولاده حاز في قضى للإمام الذي قلده أولاده
 الإمام جاز منية المفتي فيسئل مسائل كتاب القاضي إلى القاضي في أن اختصم غريبان من
 أهل ولاية أخرى عند قاضي أهل هذه المدة قال يصح قضاؤه ويكون هذا بمنزلة التحكيم بينهما
 خلاصة في الرابع من كتاب القضاء في أربعة خصال لو حلت بالقاضي ينزل ذهاب البصر
 والسمع والعقل والردة في الفصل الأول من الفصولين في الحلبة إذا أذن للقاضي بالاستخلاف
 له أن يستخاف ثم وثم والاذن الأول للأول يكفي ولا حاجة إلى أمضاء الأصل ولو أرادوا أن يذهبوا
 قضاة الحائفة عند الأصل فهو كالمات فضاء قاض آخر عند القاضي برأيه في نوع في الإضاء
 في السلطان إذا قلدر جلا قضاء لمدة ثم بعد أيام قلدر القضاء لا تخر ولم يتعرض الآخر لعزل الأول
 الاظهر والاشبه أنه لا ينزل برأيه في نوع في عزل الثاني وقال بعض المشايخ
 إذا عزل السلطان القاضي أنزل نائبه بخلاف موت القاضي حيث لا ينزل نائبه قيل ويهني
 أن لا ينزل النائب بعزل القاضي لأنه نائب السلطان أو نائب العامة ألا ترى أنه لا ينزل بموت
 القاضي وعليه كثير من المسايخ فيض كركي في نوع في عزل القاضي من كتاب القضاء في رجل
 لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضي رجلا فعلمه الدعوى والخصومة ثم شهد له على
 تلك الدعوى جازت منه ادته ما أن كماء ليس لانه اعلم بما أمر القاضي ولا بأس بذلك للقاضي
 بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصوصا على قول أبي يوسف رحمه الله لأن
 القماني نصب ناظر وهذا من المطر وأحياء الحقوق قاض يخاف في فصل فمن لا تقبل شهادته

(مبحث يطلق المحبوس بعد
 المدة والسؤال إذا ثبت
 إفلاسه إلا في مال اليتيم الخ)

(مبحث أربعة خصال لو
 نزل بالقاضي ينزل الخ)

(مبحث للقاضي ان يسمر باب
المدعي عليه ويحكم عليه
اذا تمرد الخ)

للمتعة من كتاب الشهادات **٢٢١** فان ارسل القاضي فلم يجد المدعي عليه وقال المدعي انه توارى
عني وسأل ان يسمر الباب فانه يكلفه إقامة المينة انه في بيته فان شهدا ثمان وقال رأيتاه اليوم
أو أمس أو منذ ثلاثة أيام فانه يقبل ويأمر بالختم وان كانت الرؤية قد تقدمت لا تقبل
وحده فوض الى رأي القاضي ولا يقدر بثلاثة أيام فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر
يسمر الباب الذي من جهة السكة والباب الذي من جهة السطح ويسمر الدار المستأجرة وكذا
دار امرأته ان كان ساكنا فيهما او العبرة للمساكنة فان قال الخصم بعد ختم الباب انه جلس في
داره لا يحضر قال أبو يوسف يبعث رسولا معه شاهدان عدلان فسادى على بابه ثلاثة
أيام كل يوم ثلاث مرات ينادون ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان بن فلان مجلس
الحكم الا نصلنا لك وكلا وأقبل عليه المينة وينبغي ان يكون وقت جلوس القاضي وعن أبي
حنيفة ومحمد رجهما الله هكذا وأما الهجوم فقد وسع ذلك بعض أصحابنا وعن أبي يوسف انه كان
يفعل ذلك وقت قضاءه رصونه انه لو قال الخصم انه توارى عني في منزله وطلب الهجوم يبعث
أمينين معهم ما أعوان القاضي ونساء فيقوم أعوان القاضي حول البيت من جانب السكة
والسطح وتدخل النساء حرمه ثم يدخل أعوان القاضي فيفتشون الدار عن رفقها وما تحب السرير
وعمر رضى الله تعالى عنه عجم على بيت رجائين بلغه أن في بيته ما شرابا فوجد في بيت أحدهما
دون الاسر وهجم على بيت نائحه بالمدينة وأخرجهما وعلاها بالدرة حتى سقط الحمار عن رأسها
وعن هذا قال مشايخنا اذا سمع صوت الفساد من بيت انسان لا بأس بالهجوم عليه وعامة
أصحابنا لا يجوزون الهجوم خلاصة في الفصل الثاني من كتاب القضاء **٢٢٢** وأجرة الاشخاص
في بيت المال وقال بعضهم في مال المتقرد من المحل المربور **٢٢٣** وموثة الشخص على المتقرد هو
الصحيح وقيل يكون في بيت المال فاذا حضره ببسبه القاضي عقوبته فاضمان في فصل فيما
يستحق على القاضي من كتاب الاعوى **٢٢٤** وانفرد ان يقول لا أحضر وسكت أو قال احضر
في وقت كذا ولم يحضر فاذا حضره عززه بحبس أو ذبح على حسب حاله على ما يراه خزان
المفتين في أجرة الوثائق والسجالات من كتاب الدعوى **٢٢٥** وأجرة السجن والسجالات في زماننا
يحب أن تكون على رب الدين حرانة الفتاوى في الحبس من كتاب العضاء **٢٢٦** لا يحبس القاضي
الا بيمين في دين الولد وكذا الجدين وسدا طاهر الرأية وعن أبي يوسف رجه الله أنه يحبس لأنه
الحق كما في المغني من قضاء القهس **٢٢٧** (ق) سجن العادي حلي رجلا من المسجونين
حسبه القاضي بدين عليه هلرب المال ان يصالب السجناء باحضاره تقدم الفتاوى في الباب
الحادي عشر من كتاب القضاء **٢٢٨** قال في كتاب حدود الاصل اذا قضى لقاضي بمحذوارة
أموال أو ضاربة ثم قال قضيت بالجور وأما علمه ضمن ذلك من ماله وعزل عن القضاء أجناس
الناطقين من كتاب أدب القاضي **٢٢٩** (خفش) ادعى عليه في بلدة دار في غير تلك المدة هذا
القضاء وان لم يكن له ارفى ولاية هذا القاضي أطلقا الجواب وفصل في (ق) محذوارة
دعوى كردوان محذوارة ولايت اير قاضي بسبب حكمه توام كردا جاب توام كرد ولو كان في
ولايت من قلده في الفصل الاول من الفصول لا يصح قضاء القاضي في عفا رليس في ولايته
ملتقى البحر في مسائل شتى **٢٣٠** العضاء بتخصيص بالزمان والمكان فاذا لاه قاضي ساعكان كذا
لا يكون قاضيا في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واحدة لقوا فيها اذا
سكان العا في غير ولايته فاختر في الكثرة عدم صحته ونائه وسبح في الخلاصة الصحة واقعة صر

(مبحث أجرة الاشخاص في
مال المتقرد وأجرة السجن
والسجان على رب الدين الخ)

(١) ادعى محذود او هو ليس
تحت ولاية القاضي هل يقدر
القاضي ان يحكم أجاب يقدر

(مبحث لا يصح قضاء القاضي
في عفا رليس في ولايته الخ)

(مبحث التصرف في أموال الغائب والمفقود)

قاضيخان عليه أشباه في كتاب القضاء والشهادة والدعوى (في التصرف في أموال الغائب والمفقود) (فن) المفلس المحبوس بسبب الدين يملك إظهار بعض الغرماء على البعض إلا إذا غاب غيبة منقطعة فينتدب قسم القاضي ماله بينهم بالخصص وهذه المسئلة دليل على أن للقاضي أن يقضي دين الغائب (ضك) حبس المدينون وغاب الطالب فقال المدينون أنا تؤدي المال فلقاضي أن شاء أخذه ووضعه عند عدل وإن شاء أخذ منه كفيلا ثقة بنفسه وهذا يدل على أن للقاضي قبض ديون الغائب من مديونه (عده) الوديعة لو كانت من الصوف وربها غائب وخيف فسادها رفع إلى القاضي ليبيعهها وكر (مح) في (بق) للقاضي ولاية بيع مال الغائب وفيه لو كان المدينون غائباً لا يبيع عروضه بدنه عند أبي حنيفة وقال يبيعهها وأما العقار فلا يبيعه عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا قولهما في الظاهر وعندهما أن له يبيعه كعروضه وعلى هذا الخلاف يبيع عروضه في نفقة امرأته وفي العقار عنهما روايتان في الخامس من الفصولين وفي الناصر ينفذ ولو مات رلاً يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر الوارث فالبيع ماض تارخانية في النصل السابع عشر من كتاب أدب القاضي (عز) مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز ولو علم بموضع الوارث جاز ويكون خطأ ألا ترى أنه لو باع الأب يجوز في الخامس من الفصولين يبيع القاضي ما ينسارع اليه الفساد من مال الغائب كالنمار ونحوها مجمع الفتاوى في فصل ما يجوز للقاضي من كتاب القضاء (عز) ذكر الخلاف في ادعى ديناً في تركته وكل الورثة يكره أن يبيع ما في البلد الذي فيه الورثة منقطعة عن بلد المتوفى لا يأتى ولا يذهب المقابلة نصب القاضي وصياً وإن لم يكن منقطعاً لا يصب بزازية في الفصل التاسع من كتاب أدب القاضي (عز) ولو قال الوارث أنا لأقضي الدين ولا أبيع التركة بل أسلم التركة إلى الدائن نصب القاضي من يبيع التركة من المحل المزبور (عز) مات عن عروض وعقار وعليه دين فامنع الورثة البكر عن البيع وقضاء الدين وقالوا الرب الدين سلمنا التركة إليك قبل يصب الحاكم وصياً وقيل لا بل يامر الورثة بالبيع فإن امتنعوا حبسهم كالعدل المساط على بيع الرهن وإذا لم يبيع لم يصب وصياً أو يبيعه الحاكم بنفسه بزازية في آخر كتاب الوصايا في التركة إذا استغرق بالدين فولاية البيع للقاضي لا الورثة) إذا لمالك الورثة فيهم فلا يكون لهم ولاية لبيع درر عر في القضاء (عز) الغريب إذا مات وترك مالا للقاضي أن يترأص مدة حتى يحضر الوارث فإن لم يحضر يرضعه في بيت المال ويصرفه إلى التناظر ونفقة الإتمام ولو صرف ثم حضر الوارث يقتضى ماله من بيت المال من دعوى خزنة المفتين قبيل التناقض (عز) ترك مالا يدرج لنقد أو عقاراً أو غيره فادعى رجل أن ذلك له أردعه الميت أو غصبه منه الميت وصدقه ذوا اليد بذلك وبأنه لا يعلم الميت تركه وارثاً أو تركه وارثاً غائباً فإن القاضي لا يدفع إلى المدعى شيئاً فإرأى السيد يجعل في بيت المال بعد التلوم والانتظار في آخر النصل الثامن والعشرين من الفصولين

(فصل في الفرق بين الثبوت والحكم)

ان قلت ما الفرق بين الحكم والثبوت وهل الثبوت حكم أم لا وإذا قلنا بان الثبوت حكم فهل هو عين الحكم أم لا يستلزمه طاهر أو على التدبيرين فهل ذلك عام في جميع صور الثبوت أم لا جوابه ان الثبوت هو قيام الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم فإذا ثبت بالبينان السيد أعمق شقة صاله في عبداً وان السكاح كان بغير ولي أو بصدق فاسداً وان النسيب كبيع صده من أجنبي في مسألة

(مبحث قول القاضي قضيت
أو حكمت ليس بشرط الخ)

الشفعة أو أنها زوجة للميت حتى تراث ونحو ذلك من ثبوت أسباب الحكم فإن بقيت عند الحاكم
رئيسة أو لم تنق ولكن بقي عليه أن يسأل الخصم هل له مطعن أو معارض ونحو ذلك فلا ينبغي أن
يختلف في هذا أنه ليس بثبوت أو لا حكم لوجود الرتبة أو لعدم الاعتماد وإن قامت الحجة على سبب
الحكم أو انتفت الرتبة وحصلت الشروط فهذا هو الثبوت فيجب أن يعتقده حكمه فهذا
معنى قول القضاة من أهل المذهب الصحيح أن الثبوت حكم يريد في هذه الصورة الخاصة وليس
ذلك في جميع صور الثبوت قال برهان الدين صاحب المحيط والصحيح أن قوله حكمت أو قضيت
ليس بشرط وقوله ثبت عندى يكفي وكذا إذا قال ظهر عندى أو صح عندى أو علمت فهذا كله
حكم هو المختار وفي الكبري لو قال ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا قال بعض مشايخنا
لا يكون حكما وقال بعضهم منهم القاضي أبو عاصم العاصري صاحب الهادي ونسب الأئمة
الخواص بأنه حكم والفتوى عليه ولعله أن يكون في صورة خاصة كما ذكرنا وقد ذكر في فتاوى
رشيد الدين قوله ثبت عندى حكم لكن الأولى أن يبين أن الثبوت بالمدونة أو بالقرار إذا الحكم
ببينة يخالف الحكم بالقرار قال التراقي والقول الشاذري أن حقيقة الحكم من أبرة الحقيقة
النبوت ومع تغير الحقائق لا يمكن القول بحصول أحد المتغيرين عند حصول الآخر الآن
يجزم بالضرورة والازم غير متوقع به لاحتمال أن يكون عند حصول الآخر رتبة ما علمنا بها
فيتوقف حتى يحصل اليقين بالتصريح بأنه حكم وهذا في الصور المتنازع فيها التي حكم الحاكم
فيها بطريق الإنشاء أما الصور المجمع عليها كنبوت القيمة في الاتلاف والقتل للقصاص ونبوت
الدين عنده في الذمة وعقد القراض ونبوت السرقة لقطع الثبوت الكامل في هذه الصور جميعا
لا يستلزم إنشاء حكم من جهة الحاكم بل أحكام هذه الصور مقررة في الشريعة إجماعا ووظيفة
الحكام في هذه الصور إنما هو التنفيذ وسيأتي بيان معناه وأما فماعد التفتد فالحاكم والمنقضي
سواء وليس ههنا حكم استنباط صاحب الشرع فيه الحاكم أصلا السنة بل هذه أحكام تتبع
أسبابها كأن عمدة حاكم أولا ثم الذي يقف على الحاكم التنفيذ مع أنه غير مختص به في الدين وشبهه
فلودفع المتلف القيمة والمدينون الدين وسلم البائع المبيع استغنى عن منفذ من حاكم أو غيره وإنما
يحتاج إلى الحاكم في الصور المجمع عليها إذا كانت تنتم إلى نظر واجتهاد وتحرر أسباب كفسخ
الانكحة إذا كان تفويضها للناس يؤدي إلى التهاجر والقتال كخروج ودود التعازير مع أن التعازير
من القسم الذي يقتدر إلى نظر واجتهاد في تقدير التعزير بقدر الجناية والجاني والمخني عليه فظهر
أن الثبوت غير الحكم قطعاً وقد يستلزم الحكم وقد لا يستلزم وقد تكون الصورة قابلة للاستلزام
الحكم وقد لا تكون قابلاً كما تقدم بيانه في صور الإجماع وأن القول بأن الثبوت حكم في جميع
الصور خطأ قطاً وأنه يتعين تخصيص هذه العبارة وتأويل كلام العلماء ووجهه على معنى صحيح
وهو بين لمن أنصف من معين الأحكام (في كتاب القاضي إلى القاضي) م يجوز كتاب
القاضي في السكاح والطلاق وفي كل حكم يمكن تحقيق شرائط كتاب القاضي فيه من اعلام
المشهود به وغير ذلك تنازعاً في أوائل الفصل الرابع والعشرين من كتاب أدب القاضي
ويقبل فيما لا يسقط بشبهة كالدين والعقار والنكاح والطلاق والعقاق والوصية
والنسب والمعصوب والأمانة والمنازعة المحمودين والشفعة والوكالة والوفاء القتل إذا كان
موجبه المال والورثة وكل من يتناول في المختار لا في حدود غرر في باب كتاب القاضي (مح) لا يقبل
كتاب قاضي رستاق أو قرية إلى قاضي مدينة فيها منبر وجماعة لأن قاضي الرستاق ليس بقاض

(مبحث كتاب القاضي إلى
القاضي)

وما يفعله هو على سبيل الصلح لا على سبيل القضاء فقد اختلفوا في الثامن من القضاء في
الجواهر قاضي قرية ارسل كتابا حكيميا الى قاضي بلدة قال في الاموال الخطيرة لا يقبل أمانى المال
اليسير فيقبل اذا كان شهودا الاصل عدولا من المحل المزبور في القاضي اذا كتب للمدعى
كتابا ثم حضر ببلد المكسوب اليه قبل ان يقضى المكتوب اليه بكتابة لا يقضى بكتابة كما لو حضر
شاهدا الاصل قبل ان يقضى بشهادة الفرع قاضيان في فصل كتاب القاضي من كتاب الشهادات
في اما القاضي الكاتب ينبغي أن يكون معلوما لان الحجة كتاب القاضي ولا بد أن يعلم المكتوب
اليه انه كتاب القاضي حتى يقبله واعلامه يكون بكتابة اسم القاضي واسم أبيه واسم جده أو
قبيلته لان اعلام الانسان اذا كان غائبا بهذه الاشياء واذا لم يذكر اسم أبيه وجده لا يحصل
التعريف بالاتفاق وان ذكر اسم أبيه ولم يذكر اسم جده أو قبيلته فعند أبي حنيفة رحمه الله
لا يحصل التعريف وساقى الكلام فيه بعد ان شاء الله وان كان مشهورا اكتفى بالاسم الذي
كان مشهورا بذلك لان كتابه ما زاد على ذلك للتعريف واذا حصل التعريف بدونه اكتفى بذلك
من المحيط البرهان في أوائل كتاب القاضي الى القاضي (مسائل شتى) جدار بين كرمين رجلين
انهدم فاسعدى أحدهما الى الحائط عند باب صاحبه البناء فامر الحاكم البناء برضا الله بتعدي
عليه ان يبنى جدارا أو ياخذ الاجر منهما فبنى كان له أن ياخذ الاجر منهما جميعا بزازية في نوع في
عمارة الحائط المشترك من كتاب الحيطان في جدار بين رجلين انهدم ولا حده بابات ونسوة
فأراد صاحب العمارة أن يبنيهما وأتى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال النقيب أبو الابلث
في زمانه يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما سيرة قال مولانا رحمه الله ويبنى أن يكون الجواب على
التنصيص ان كان الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبنى في نصيبه سيرة لا يجبر
الا بى على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بى بالبناء
قاضيان في أوائل الحيطان في كتاب الصلح في وان هدم صاحب السفلى السفلى كان لصاحب
العلو أن يأمره بالبناء ليبنى عليه العلو من المحل المزبور في ليس لصاحب العلو اذا انهدم
السفلى ان ياخذ صاحب السفلى بالبناء لكن يقال لصاحب العلو ان شئت حتى يبلغ
مرضع علوه ثم ابن علوه وليس لصاحب السفلى ان يسكن حتى يعطى قيمة ساء السفلى وذو
العلو يسدن علوه والسفلى كالرهن في يده ولا يئجه الحائط لان أرتمه يقسم أما السفلى فلا
وسقف السفلى لكل الا انه لصاحب السفلى ولصاحب العلو كانه من تاليفي مسائل عمارة
الحائط المشترك من كتاب القسمة في اذا أراد الرجل احدا من ظله في طريق العامة لا تضر
بالعمامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله ان لكل واحد من أحاد المسلمين حق المانع وحق
الظرح وعند محمد رحمه الله حق المصومة في المنع دون حق الرفع وقال أبو يوسف ليس له حق
المنع ولا حق الرفع أما اذا كان بضر المسلمين فلكل واحد من المسلمين حق المنع والرفع جميعا
جميع الفتاوى في فصل مسائل تتعلق بالطريق من كتاب القسمة في حد القديم ان لا يتخذوا اقراره
وراء هذا الوقت كيف كان يجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم يبنى على الامر
في تصرف الانسان في ملكه على وجه يضر رجلا من الفضل انما من الملائين من الله ولين
في رواية الاجناس قال هشام فأت محمد رحمه الله ما تقول في رجل له ارا ان احدا من اهل بيته والاخرى
دسرة وفيهما طريق للمسلمين فبنى فظاه فوق الطريق عليهما قال في قول ان كان البناء لا يضر
بالطريق لا بأس به وان خاص به بعد ان لا يضره ما من خاصه قبل البناء فله منه

(مسائل شتى)

خلاصة في كتاب الحيطان ١٠ داران متلاصقان جعل أحدهما حبيهما في داره اصطبلًا
وكان في القدم مسكًا وفي ذلك نشر رعي صاحب الدار الأخرى قال أبو القاسم إذا كان وجهه
الدواب إلى الجدار لا يمنع وإن كان حوافرها إليه فلجأ منه وهذا خلاف ما ذكر في الكتاب من
أن من تصرف في ملكه ليس لأحد منعه وإن كان يتضرر بذلك التصرف ثم إذا خرب دار الجار
وعلم أنها خربت بسبب الاصطبل قل يضمن صاحب الاصطبل قال ظهير الدين لا يضمن لأن
فعل الدواب لا يضاف إليه فلو ضمن انما يضمن بالتسبب وهو إدخال الدواب فإذا لم يكن متعديا
في ذلك لا يضمن بخلاف ما لو ساق الدابة إلى زرع غيره حتى أفسدته لانه بالسوق متعدي فيضمن
من الضمانات للغنم في الفصل الأول من الباب الحادي عشر ١١ حائط مال إلى دار قوم
فأشبهه عارية القوم أو أحدهم ثم سقط الحائط وأدلف شيئا من القوم أو من غيرهم كان ضامنا
وبكذا العلو إذا هز أو انصدع قائم دأهل السفلى على أهل العلو وكذا الحائط أعلاه لرجل
وأيضا لا يضر هذا بخلاف الحائط إذا كان مائلا إلى الطريق في الحكمين أحدهما أن الأشهاد
على الحائط المائل إلى ملك إنسان يكون من المال لمن غيره وفي الطريق يبيع من كل أحد
والثاني أنه في الحائط المائل إلى ملك إنسان لا يضر صاحب الملك بعد الأشهاد أو أرباب يبيع وفي
المائل إلى الطريق لا يضر التأخير والابرا من الذي شهد في حماية الحائط من جنيات الخانية
(١٢) أحدهم ستر آخى سكة رافذة بربما الجيران ثم قبل تمامه مارة منعه وليس لهم به
ضرر بين فلهم المصق فند في باب النصرفات والمحدثات من كتاب السكرافة في رجل له دار في سكة
ونظير هذه الدار في سكة أخرى غير نافذة أراد أن يجعل لداره بابا في هذه السكة اختلعه وافيه
والصحيح أنه يمنع من ذلك إذا لم يكن له طريق في هذه السكة فأنه يخشى أن يخرق باب الحيطان
من كتاب الصلح ١٣ (قن) رجل مات في السادية فلهما حبه اب يبيع حماره ومساكنه ويحمل ثمنه
إلى أهله في أواخر الفصل الخامس من النصارين في رجل مات في بيت رجل ولا يرثه وارث
معه وفي وخلف مالا وصاحب البيت فتموله أن يصدق به على نفسه منه المقتى في مسائل
الآبق واللقيل وفي الجامع الصغير المسمى قاص أرا منه باع عبدا لغرماء وأخذ المال فصاع
واستحق العبد لم يضمن ورجع المشتري إلى الغرماء رؤوسه أنفذ إلى الردي يبعده من ماله ما
استحق أو مات قبل القبض وضاع الثمن رجوع المشتري على الرصي ورجع الوصي على الغرماء
في أخائية قبيل الفصل الثامن والعشرين من كتاب أدب القاضي في رجل في المحيط وإذا أراد القاضي
أن يكتب السجل ويأخذ على ذلك أجر يأخذ قدر ما يجوز أخذه لغيره وكذا لو تولى القضاة
بفسه باجر ولو أخذ الأجرى مباشرة فكاح الصغار من له ذلك لأنه لا يجب عليه وما لا يجب عليه
بما نمرته جازا أخذ الأجر عليه وإذا باع مال لا يبيع لا يأخذ من أولئك ثم إذا كان البيع لا يتخذ به
وينهل القاضي في مال الميت الغريب ما يفي به في اللقطة لأنه إذا حصر المال بعد التسديد
يدفع من بيت المال خلاصة في الشئ من الفضا في القاضي إذا أخذ الرشوة قبل سئل جميع
قضاياه وإن كان قضاؤه بحق لأنه لم يبق ثمنها وقيل يطل القضاء أدى أخذه الرشوة لأنه لا
أخذ الرشوة صار مستأجرا على القضاء والاسم تجار على القضاء باطل لأنه القضاة من أعظم
الطاعات وهو واجب عليه بدل به القضاء دون غيره مختارات النوار في كتاب القضاء
في الكفيل إذا باع من فهو يبيع بالملك كقول عنه وإن لازم طالب فهو لازم المكفول عنه
إذا كان له الدار بغيره ولا يأخذ المال من الأدا وهو لا يبيع إلى أن رب المال لو أراد أن يبيع

(مبحث القاضي أخذ الأجرة
على كتابة السجل إذا كانت
مقدار ما يجوز أخذه غيره)

الكفيل والاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل وإن كثروا
 في التاسع من قضاء الخلاصة وفي الخزانة لا يخرج المحبوس للجمعة ولا عيبد ولا حج ولا جنازة
 ولا عيادة ليحتمل على قضاء الدين ولهذا قالوا ينبغي أن يحبس في موضع وحش لا يسهل له
 فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد ليأمن به كذا ذكره الامام السرخسي وذكر في الاقضية أنه
 لا يمنع عن دخول الجيران والاهل عليه لأنه يحتاج الى المشورة لاجل الدين ولا يمكنون من
 المكث طويلا معه كيلا يستأنس قتل الوحشة والاصح انه يمنع من الكسب حتى يضجر مجمع
 الفتاوى في أواسط فصل في الحبس من كتاب القضاء يجب ان يعلم ان حجة ظهور الزنا عند
 القاضي الاقرار أو البيينة أو ما علم القاضي فليس بحجة في هذا الباب وكذلك في سائر الحدود
 الخالصة لله عز وجل كحد السرقة وحد الشرب علم القاضي ليس بحجة حتى لا يجوز للقاضي أن
 يتضي بعله في هذه المواضع وهذا استحسان تارخانية في أول الفصل الثالث من كتاب الحدود
 وفي فتاوى عطاء بن حزمة سئل عن عليه ألف درهم دين جسمائة لرجل ولرجل ثلثمائة
 وللآخر مائتان وماله جسمائة درهم فاجتمع الغرماء ورفعوا الى القاضي وحسبوا بدونهم كيف
 يقسم ماله بينهم قال هو يقضي دين كل واحد منهم كما أراد ويقدم من أراد ويؤخر من أراد لانه
 حتى قائم له ولاية على نفسه وأمواله قيل له فان غاب بحيث لا يدري أين هو وله من المال جسمائة
 والآخر دين قال الآن يقضي ديونهم من هذا المال بالخصص لان القاضي له ولاية في مال
 الغيب وسراعاة الحرق كلها واجبة فيقسم بينهم بقدر حصصهم مجمع الفتاوى في فصل بيع
 مال المدون من كتاب أدب القاضي وكذا في البرازية وفي الفتاوى الخلاصة قال المفتي
 بالخمار أن شاء أخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله وإن شاء أخذ بقولهما وفي الاقضية عن عبد الله بن
 المبارك ينبغي أن يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله وفي التهذيب ولو خالفه صاحبه يقضي بإيهما
 شاء فان وافقه أحدهما لا يتضي بقول الآخر الا إذا رأى مصلحة في ذلك ولولم يجد الرواية عن
 أبي حنيفة تارخية الله وأصحابه ووجد عن المتأخرين يقضي به ولو اختلف المتأخرون فيه يحمي
 واحدا من ذلك ولولم يجد رواية عن المتأخرين يجتهد نفسه برأيه اذا كان يعرف وجوه الفقه
 ويشاور أهل النخبة فيه تارخانية في الثالث من أدب القاضي

(مبحث حجة الزنا عند
 القاضي الاقرار أو البيينة
 لا علم القاضي الخ)

«كتاب القسمة»

مات وترك امرأة بها جمل فان كانت الولادة قرية ينتظر لتفزع القسمة عن علم وان لم تكن قرية
 فلا ينتظر لان في ذلك تاخيرا خزاه المفتين في القسمة في الغرامات ان كانت لحققة الاملاك
 فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحققة النفس فهي على عدد الرؤوس وفرع عليها الولوالجي في
 القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفاية التارخانية وفي
 فتاوى قاري الهداية اذا خيف الفرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها فالقوا فالغرم بعدد
 الرؤوس لانها لحققة النفس انتهى أسماه في أول كتاب القسمة في الارض المشتركة اذا بناها
 أحدهم او قال له صاحبه ارفع بناء فان القاضي يقسم الارض بينهم ما يقع من البناء في نصيب
 الذي لم يبن وله ان يرفع ذلك أو يأخذ البناء بالقسمة اذا رضى صاحبه بذلك فاضحيان في قسمة
 الوصي والاب من كتاب القسمة وسئل الفقيه أبو جعفر عن عمردار امرأته وهي خراب ثم
 مات الرجل وزل ابنها وهذه المرأة فقال الابن العمارة ميراث بيننا وقالت المرأة العمارة والدار لي

قال ان كان الزوج عمر الدار يانها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وتغرم حصته الابن وهو بناء على ما قلنا وان كان عمرها بغير اذن نفسه فالعمارة ميراث فتغرم المرأة قيمة نصيبه من العمارة ان شاءت وسلمت العمارة كلها لها ولم ينقل عنه مال او عمرها للمرأة بلا اذنها قال النسفي العمارة للمرأة ولا شيء عليها من النفقة وهو متطوع في ذلك قال شيخنا الدين وعلي هذا التفصيل الجواب في عمارة كرم امراته وسائر املاكها من الذخيرة ابرهانية في الفصل الخامس من كتاب الحيطان ولو ادعى الغلط في القسمة بان ادعى غيبا فيها يسير بحيث يدخل تحت تقويم المقوم لا تسمع وان كان فاحشا ان قسم بالقضاء لا بالرضاء تسمع اتفاقا رازية في الثاني من كتاب القسمة اذا اقسام القوم شيئا ميراثا او غير ذلك ثم ظهر الغيب الفاحش في القسمة ان كانت القسمة بقضاء القاضي تبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر ان قال قائل ان للمغبين ان يبطل القسمة فله وجهه وان قال قائل ليس له ان يبطل فله وجهه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه من الغلط والغيب وله ان يبطل القسمة كمالو كانت القسمة بقضاء القاضي وهو الصحيح فاضحان في فصل ما يدخل القسمة من كتاب القسمة وذكر القاضي الامام الاجل الاسيحياني في شرح أدب القاضي ان دعوى الغلط بعد القسمة غير صحيحة اذا كانت القسمة بالتراضي وبعض المسايخ قالوا تسمع كمالو كانت القسمة بقضاء القاضي وذكر في شرح الاسيحياني في دقة في هذا الفصل فقال وهذا كله اذا لم يقر كل واحد منهما بالاستيفاء أما اذا أقر بذلك فلا تسمع دعوى الغلط والغيب الفاحش من كل واحد منهما بعد ذلك وانما تسمع دعوى الغيب ذخيرة في الفصل الثامن من القسمة وفي الاصل الوصي لو قسم بين الورثة وعزل نصيب كل واحد فلهذا على خمسة أوجه ان كانت الورثة كلهم صغارا لا تجوز قسمته أصلا كمالو باع مال أحد اليتيمين من الآخر والاب لو قسم مال أولاده الصغار جاز كالبيع والحيلة للوصي اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصي حصة أحد الصغيرين مشاهدا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع حتى يتمازح أحدهما من الآخر والوجه الثاني اذا كانت الورثة كلهم كبارا بعضهم حضور وبعضهم غيب فتقسم الحضور وأقرز نصيبهم جازت القسمة ان كانت الزكاة عروضا أما في العقار فلا لان القسمة كالبيع وليس للوصي ولاية البيع على الكبار الغيب في العقار بخلاف المنقول والوجه الثالث ان تكون الورثة صغارا أو كبارا أو الكبار غيب لا تجوز قسمته في العقار لما مر وكذا في العروض لان الوصي ليس له ولاية القسمة في العروض على الكبار الغيب كالبيع فصار كأن الكل صغار ولو كان الكل صغارا قد ذكرنا انه لا تجوز قسمته فكذا هذا الوجه الرابع اذا كانوا صغارا وكبارا حضورا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصغار جلة ولم يقرز نصيب كل واحد من الصغار جاز والوجه الخامس اذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والذكر وقسم بين الكل والقسمة في الكل فاسدة أما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصة الصغار جلة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار صحيحة ولم تجز القسمة فيما بين الصغار وأما وصي الام والعم والاخ يقاسم ولدها الصغير من قولاته اللاتي ورثها من الام اذا لم يمكن للصغير أب ولا وصي الاب ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير عن غير الام العقار وانما قول جميعا في السادس من وصايا الخلاصة في اقسام الورثة لا يامر الحاكم وفيهم صنفين أو غائب لا يصح الا باجازه الغائب أو ولي الصغير أو بحيز الصغير بعد ان يلوغ أو باجازه الحاكم قبل

(مبحث ظهر على المتدين
أو وصية بالثلث أو بألف
أو وارث آخر بعد القسمة
ترد)

البوخ فلومات الصغیر أو الغائب فأجازته ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله من أو آخر قسمة
البرازية في ظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وارث آخر بعد القسمة ترد وان قالت
الورثة تؤدى الدين أو الوصية أو حصه الوارث من مالنا ولا تنقص القسمة ففيما اذا ظهر غريم أو
موصى له بألف مرسلة لهم ذلك لان حقهما في المالة لا في العين وفيما اذا ظهر وارث أو موصى
له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقص القسمة لان حقهما متعلق بعين التركة الا اذا رضى الوارث
والموصى له بذلك فان قضى واحد من الورثة حق الغريم ينظر ان أدى يرجع في التركة ردت
القسمة الا ان يقضوا حق القاضي من مالهم لقيامه مقام الغريم وان على أن لا يرجع في التركة
مضت القسمة برازية في الفصل الثالث من كتاب القسمة

(كتاب الفرائض)

أما الكلام في أولاد الاخوة والاخوات لام فهو أن أولاهم أقربهم ولا يفنل الذكر على الأنثى
الا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله مثاله بنت أخ لام وابن أخت لام فعندهما المال
بينهما كالاصول نصفان وعند أبي يوسف على تلك الرواية أن ثلاثة صنفا في الأصول عمادية في
الفرائض ثم الذين يورثون ذوى الارحام أصناف ثلاثة صنف منهم يسمون أهل القرابة وهم أبو
حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وعيسى بن أبان رحمهم الله وانما سمو بذلك لانهم يقدمون الاقرب
قالا قرب وصنف منهم يسمون أهل التنزيل وهم علقمة والشعي ومسرور ونعيم بن حماد وأبو
نعيم وأبو عبيدة وقاسم بن سلام وشريك والحسن بن زياد رحمهم الله سمو بذلك لانهم ينزلون المدي
منزلة المدي به في الاستحقاق ويبان ذلك فيما اذا ترك ابنة ابنة أو ابنة أخت فعلى قول أهل الذرية
المال لابنة الابنة لانها أقرب وعلى قول أهل التنزيل المال بينهما نصفان بمنزلة ما لو ترك ابنة
وأختا والصنف الثالث يسمون أهل الرحم منهم حسن بن مسروق ونوح بن دراج سمو بذلك لانهم
سواء بين الأقرب والابعد في الاستحقاق وأنتموا الاستحقاق بأصل الرحم من المبسوط
للسرخسي في باب ذوى الارحام ثم وان اخضع أولاد الاخوات المتفرقات أو بنات الاخوة
المتفرقين فعند أبي يوسف رحمه الله من كان لاب وأم أولى وعند محمد رحمه الله بعين الأصول كما
لو ترك بنت أخت لاب وأم وبنت أخت لاب وبنت أخت لام فعند أبي يوسف رحمه الله المال كله
لبنت الأخت لاب وأم وعند محمد رحمه الله بينهم أناسا حس المال لبنت الأخت لاب وخمس
لبنت الأخت لام وثلاثة أخماسه لبنت الأخت لاب وأم نرضا وردا كله ترك ثلاث أخوات
متفرقات ولو ترك بنت لاب وأم وبنت أخ لاب وبنت أخ لام فعند أبي يوسف رحمه الله المال
كله لبنت الأخ لاب وأم وعند محمد رحمه الله سدس المال لبنت الأخ لام والباقي لبنت الأخ لاب
وام ولا شيء لبنت الأخ لاب كأنه ترك ثلاث أخوة متفرقين سن فرائض الكافي والله أعلم

(مطلب المورثون لذوى
الارحام أصناف ثلاثة)

(كتاب الوصايا)

الوصاية حال حياته وكافة كالأمانة بعد موته وصاية لان المتصور لله تعالى برازية في نوع فيما
يكون توكلان كتاب الوكالة في قال واذا توفيت المرأة ولها أولاد صغار ولها زوج وهو أب
هو لا وتر كت ميراثا من عدة رات ومحتاج غير ذلك وأوصى الرجل وعلمه ادين لاس فلوصيته
ان يبيع من تركها اية شيء به ساعدا من الدين وصية ذلك اذا أوصى بوصية في أبواب البر
أو لاس شقي فما يحتاج ان يباع فيه من تركه اولوصيه بها ان يبيع من تركه امانة ذبه وصاها

(١) قوله من غيرها كذا
السنة والتايات لأن الميت
أنهى كما هو ظاهره مصححه

فإذا فرغ من الدين أو الوصية كان الأب أول بمصحه هؤلاء الأولاد الصغار من وصي الأم لأن
قضاء الدين وتنفيذ الوصية وحفظ التركة لتنفيدهم أحق الميت والميت في حال حياته كان أولى
بتنفيذ حقوقه من غيرها (١) وكذا وصمها بعد موتها فإذا فرغت التركة من حصة ما كان الأب أولى
لأن الباقي مال الولد والأب مقدم على الأم في التصرفات في مال الولد كذا على وصي الأم ثم قال
في السداب كان الأب أولى إذا كان وضعه لذلك يعني إذا لم يكن مسدداً سرقاً مستحقاً أحسن إلى
قول من يرى الجرف أنه إذا كان هكذا لا يملك المصروف في مال اليتيم ويونس ماله في يد عدل إلى
وقت الحاجة أو إلى وقت بلوغ الصغير في باب الرجل يريد أن يكتب وصية من يمتد مرة ربح ثوب
القاضي ولا يجوز رخصه العبيد إذا لم يكن من أهله أو كذا الركان سرقاً مستحقاً هذا فاسخاً في فصل
فما يجوز رخصه من كتاب الوصايا في الذخيرة الوصية إذا أقر على الميت بالدين لا يصح دراه
تأخره في الفصل الثامن والثلاثين من الوصايا في ولو نصب التامني وصياً وعين له آخر العمل
جارية في باب تصرفات الأب من الوصايا في وصي الرعي في الركنين وكذا إن أوصى إليه
في أحدهما خلافاً لهما لم ينفى إلا بغيره لو دفع الوصية إلى أبيه لم ينفى إلا بغيره بل ينفى
نهر الوصية جمع التناهي في فصل تصرف الوصية والأب من كتاب الوصايا في رد الوصية
لو عزل نفسه ينفى أن لا يعزل الأب العلم القاضي كوكيل رفاص في الفصل الأول من الفصول
في أوصيته بكتفين من سهرها الذي على زوجها الوصية باطله وإن لم يكن له إنسان فحله وجه الله
أوجب في بيت المال والسك على الروح كالكسوة تمام السكاج حتى جرى سوارب وتزل
الثاني أخذ في الرابع من وصايا الدراري في ويقدم السك من أركته مل سائر ما يتوق فان
ترك ما لا قال كفس على من يجب عليه "فقده في حياته إلا" في قوله وجه الله على قول
أي يوسف رحمه الله صب السك من على الروح وإن ترك ما من في قوله
الآية من كتاب الصلاة في إقامات المرأة وترك زوجها في قوله
للأجنبي عنه ماله ما الروح ثلاث المال وصيهاً ما في قوله
أولاد ما رعية ينفى ثلث المال يأخذ ما في قوله من يرث من باب ما في قوله
الأجنبي تمام وصيته وهو السدسة السدس كذا في قوله من يرث من باب ما في قوله
ما يهاز وجهها ولم تص بوصية أخرى كان جميعها في قوله من يرث من باب ما في قوله
بحكم الوصية تأسيساً في فصل من يحرر وصي في قوله من يرث من باب ما في قوله
فلان وهو أبو فبيد لا يوصون فله باطله ولا يوصون فله باطله ولا يوصون فله باطله ولا يوصون فله باطله
والفقير منهم والد كروالاة أن كانوا يصحرون ولله ما في قوله من يرث من باب ما في قوله
الابن في باب الوصية فلا قارب وغيره من الوصايا ما في قوله من يرث من باب ما في قوله
عدد يصحرون وإن كان أكثر من ذلك فقام به لا يوصون فله باطله ولا يوصون فله باطله ولا يوصون فله باطله
ردي المأخوذ يوسف رحمه الله إن الرعي في قوله من يرث من باب ما في قوله
أن الوصية لو نط ماله مال اليتيم يضمن إذا صاع أو وساد من الالامان في قوله
الوصية ماله لا يخلط ماله من وصي الأب عورته كذا في قوله من يرث من باب ما في قوله
والعشرين من الالامان في قوله من يرث من باب ما في قوله من يرث من باب ما في قوله
على ليس لا يمنع دعوى العاد إذا كان متولى الوفاة في قوله من يرث من باب ما في قوله
المثل وكل من باع ثم لم يسمع وتما فضاء الإبل في قوله من يرث من باب ما في قوله

الى الشرق بين هذا وبين ما في الجامع الصغير أنه اذا باع عبد الغير ثم زعم البائع أو المشتري أنه باع بغير
أمر المالك لا تسمع قسمة في باب ما يبطل دعوى المدعي من كتاب الدعوى في النوازل الوصى
اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار واقعات الناطقي وفي الايضاح من
باب مقاسمة الوصى الورثة وعليه دين الوصى يصدق في كفن المثل وكذا لو كفنه من ماله
وأراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتراه من ماله ان يرجع وكذا الوارث لو كفنه من ماله وكذا
لو قضى الوارث أو الوصى دين ماله كان له ان يرجع في مال الميت وكذا لو اشترى الوصى طعاما
للمنفقة أو كسوة بشهادة الشهود له أن يرجع في مال الصغير وانما اشترط شهادة الشهود لان قول
الوصى معتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم الا باليمنة خلاصة في الفصل
السادس من كتاب الوصايا في (م) وصى أنفق على الصغير من مال نفسه ولم يشهد بالرجوع
وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق أبالم يرجع (ط) في الوصى اختلاف قسمة فيما
يتعلق باتفاق الاب والوصى من كتاب الوصايا في الحانية ولا يجوز للوصى ان يتجر لنفسه
بمال اليتيم أو الميت فان فعل ورجع ضمن رأس المال ويتصدق بالرجع في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وعند أبي يوسف يسلم له الرجح ولا يتصدق بشئ وللوصى ان يأخذ مال اليتيم مضاربة
وليس له ان يواجر نفسه من اليتيم تتارخانية في نوع في تصرف الوصى في مال اليتيم من الفصل
الحادي والثلاثين من كتاب الوصايا في الوصى الوصى ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل
الاب ذلك جاز لان الوصى لا يعلم ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يعلم ذلك
فاضيخان في فصل تصرفات الوصى في مال اليتيم من كتاب الوصايا في (شم) القاضي يأمر
الوصى بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح (ن) أوصى لابن ناته
اليتيم وترك ابنين فانفقا الوصية على اليتيم بدون اذن القاضي يجوز ان كان في عياله ما وهو
صغير لا يعقل القبض قسمة في آخر الوصايا في رجل مات وترك ورثة ولم يوص الى أحد
فباعت امرأته دارا من تركته وكفنته بغير اذن سائر الورثة فالبيع في نهيها جائز ان لم يكن على
الميت دين محيط بعد ذلك ينظر ان كفنه بكفن ماله ترجع في مال اليتيم وان كفنته باكثر من
كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضا وان قال قائل انه سائر رجوع بقدر كفن المثل فله
وجه وكنن المثل ما به خروج العيدين خلاصة في الرابع من الوصايا في أحد الورثة اذا
قبض شيئا من التركة فضااع عنده ضمن ما كان حصته غيره الا في موضع يحاف الضياع والوصى
يقبض مطلقا وأحد الورثة لو قبض دينالامت على رجل أو ودية له عند رجل فضااع عنده يضمن
في آخر الفصل السادس من وصايا الخلاصة في وفي وصايا شرح الطحاوي أحد الورثة اذا قبض
جميع التركة فهلك في يده من غير جناية أو خيانة فان كان على الميت دين أو في الورثة صغير
لا يضمن وان لم يكن دين والورثة كبار ضمن حصه الباقي من أحكام الصغير للاسترواشني في
مسائل القسمة في ذكر في فتاوى سمرقند اذا تصرف واحد من أهل السكة في مال الميت من
البيع والشراء ولا وصى للميت وهو يعلم انه لو رفع الامر الى القاضي نصب وصيا والوصى يأخذ
المال وبفسد روى أبو بكر البوسني ان تصرفه جائز للضرورة وهذا منه نوع استحسان وبه يفتي
تارخانية في الفصل التاسع والثلاثين من الوصايا في الاب اذا مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن
كالوصى في القاضي واذا وضع أموال اليتيم في يده ومات ولا يدري أين المال وانه لم يبين ضمن
لانه مردع وارفع القاضي الى قوم ثمة ولا يدري الى من دفع لا يضمن لان المودع غيره ولا قاضي

ولاية ايداع مال اليتام في الفصل السابع والعشرين من العمادية ﴿١﴾ اقرار الوصي بدين على الميت أو عين أو وصية باطل ﴿٢﴾ الوصي اذا صالح عن حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فان كان المدعى عليه مقر بالمال أو عليه بينة أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز صلح الوصي على أقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز في الفصل المربور من العمادية وإذا أوصى ان يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة قال ان كان القارئ معيناً ينبغي ان تجوز الوصية له على وجه الصلة دون الاجر وقيل لا تجوز وان كان القارئ معيناً وكذا قال أبو نصر نثار خاتمة في الفصل التاسع والعشرين من كتاب الوصايا ﴿٣﴾ رجل قال في صحته أو في مرضه ان حدث بي حدث فلنفلان كذا عني أي يوسف رحمه الله انه قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول ان هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يزل حدث الموت وكذا قال لفلان ألف درهم من ثلثي فهو وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان ألف درهم من مالي أو من نصف مالي أو من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في صحته أو في مرضه الا أن يكون ذلك عند ذكر الوصية فيكون وصية قاضية ان فيما يكون رصية وفيما لا يكون من الوصايا ﴿٤﴾ اذا كان في التركة دين والوصي يعلم ولا بينة على ذلك ماذا يصنع الوصي فيه أقوال المختار أن الوصي يودع عديم له الدين من جنس الدين أو يبيع شيئاً منه بجنس الدين ثم يقول للورثة انتم يا سترداد الوديعة والتمن منية المفتي في تصرف الوصي من الوصايا ﴿٥﴾ وان كانت الورثة كرا غيبا واپس على الميت دين ولا وصية فلا وصي ان يبيع غير العقار اسحسا بالان غير العقار يحسب عليه التوى والتلف فكان البيع حفظا وتحصينا وتلك اجارة الكل فان كان بعض الورثة حذورا وبعضهم غائبا أو واحدا منهم غائبا فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب من العروض والمفول والرقب لا جعل الحفظ واذا ملك بيع نصيب الغائب يملك بيع نصيب الحاضر أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند صاحبه لا يملك وهذه أربع مسائل احدها هذه والسانية اذا كان على الميت دين لا يحسب بالتركة فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله يملك وعند مالك والشافعية اذا كان في التركة وصية بمال من سبل فان الوصي يملك البيع بقدر ما يذهب الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك وعند مالك والشافعية والرابعة اذا كانت الورثة كبارا فيهم صغيرا فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب الكبار أيضا عند مالك وعند مالك والشافعية وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد اب الاب ووصي وصيه ووصي القاضى ووصي وصيه فوصي القاضى بمنزلة وصي الاب الا في شئلة وهو ان القاضى اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل رجلا وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها قاضية ان يبيع الوصي من كتاب البيوع وفي فتاوى رشيد الدين مات الوصي فبلغ الصبي فولاية قبض عن ما باعه الوصي والمطالبة من المشتري لو ارث الوصي أو وصيه دون اليتيم الذي بلغ من أدب الاوصياء في ابشاء الوصي وذكر القاضى الامام جلال الدين في سجلاته اذا ذكر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم ما أنفق عليهم لينظروا هل أنفق عليهم بالمعروف أم لا وطلبوا من القاضى أن يحاسبه كان للقاضى والى - م أن يظن بالبوء بالحساب لكن لا يجبر بالحساب لو امتنع والقول قوله في انخرج وفيما أنفق وفي انه أنفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين من جهة الميت أو القاضى والقول قول الابن مع اليدين فيما جعل أمينا في الفصل الرابع والعشرين من الاستروشنى ﴿٦﴾ رالة اصى

نجم الدين النسفي عن بيع الاب عقار الان الصغير بالغبن الفاحش قال لا يجوز قبل له فان باع وسلم
 ثم خاصم هو بنفسه ان يبعه وقع هكذا وأراد الاسترداد فقال ان سبق منه الاقرار بالبيع بغير
 المثل وكسب ذلك في الصلح وأشهد على ذلك لم تستقم دعواه للتناقض قال نجم الدين وعرض على
 حوالب الأئمة من بخاري وهم الشيخ الاجل مجد الأئمة محمد بن عبد الله المرخسي والقاضي
 الامام أبو بكر عمر الزنجرى وغيرهما على الاطلاق ان للاب دعوى ذلك وقال ذلك محمول على انه
 أطلق البيع ولم يقرب ذلك الاقرار ووفق عند الدعوى ان يبعه ولم أعلم بالغبن أو علم بالغبن ولم
 أعلم ان البيع لا يجوز وسئل نجم الدين عن هذا المشتري اذا عمل في هذا المشتري وهو كرم حتى
 أدرك الثمر والعنف ثم استرده البائع بقضاء فهل للمشتري أن يحبس نفسه قدر حصة الاكار
 اعمله أو يطلب أجر العمل فقال لا ويسترد كله لان البائع لا تقوم الا بالعقد وهو ما كان اكارا
 من عمل نفسه ورأيت جواب مجد الأئمة انه يستحق أجر المثل لعمله ولا أعرف له دأوبها وأنا
 أقول أكبر ما في الباب أن هذا العقد وقع فاسداً وفي العقد السادس اذا اتصل به انقبض ونصرف
 المشتري في المشتري مع ذلك استرد المبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما قضى القاضى
 بالرد ههنا لامتناع المشتري عن دفع القيمة فاذا قضى عليه بالرد لا مناعه عن دفع القيمة صار راضياً
 بالرد فسمح العدة من الاصل كذا فله كذا ذكر في مجموع الوازل وينطرقى أو آخر يوضح الجامع
 في التناوى أيضاً وذكر في سماع العدة اذا باع الاب مال ابنه الصغير ثم ادعى ان به عبد الاتباع
 ورأيت في موضع آخر اذا حصل بيع الاب لعبد فاحش فاقضى بفسخ البيع بالمالين الصنفين حتى
 يدعى على المشتري ويثبت مال الصغير ولا يسمع دعوى الاب ورأيت في موضع آخر ان يدعى الاب
 بعد البلوغ ان ولد له باع منه في حل صغيره فاحش فان كانت قيمته يوم باع مائة وقد باعه
 بمائة من الفخار الخمس ودر على مالكى وقال المدعى عليه لابل كانت قيمته خمسين فانه يحكم الحال
 اذام تذكر المدة قدر ما تنسدل فيه الاسعار وان كانت مدة تنسدل فيها الاسعار فاقول قول
 المشتري وان اذما يا ثمانية المثبة للريادة اولى أحكام الصغار في مسائل البيع والشراء
 في باب الاب ان يسافر شمال طوله رفته مائة ضاربة وبصاعة وان يوكل ببيع رثته واستخار ران
 يودع ماله ويكتب فيه ويرزق آتاه ويرهن ماله بيده ويدين نفسه فله ذلك قدر
 ما ردى من دينه وله ان يعمل به مضاربة وبني ان يسند عليه استدعاء الاصل صدق بانه ويكون
 المشتري كله للمضى قضاء وكذا لو شاركه رثته من مال الصبي فان أشهد فالحرج كما شرط
 والاصل صدق دابة لاساءة فالرجح على قدر راس مالهما قضاء لانه لا يسخق الاب بالشرط مما لم يثبت
 الشرط والقابى لا يقضى له ما له الوصى في ذلك كله وليس للاب بحرية قيمته بمال وغيره ولا
 أن يهب ماله ولو بموصى ولا اقراصه في الاصح والاصح أن يقر من مال القيمة والوفى الغائب
 في السابع والعشرين من القصاص (ق) رجل أرضى بوصاية كتب في وصيته أن عمه
 فلان حر بعد موته ولم يسمع ذلك منه أحد ثم مات ومحمد ورثة تدبره يستخلف الورثة على علمهم
 وان اثار الوارث بما كان في كتاب الوصية بنو العبد اذا كان يخرج من ثلث ماله ويلزمه السمانة
 فيما راد على المثل اذا كان لا يخرج وتدل الوكالات على الميت ديس يحيط بماله يعتق ويسعى في جميع
 قيمته ثم احتوا في قيمته قال بعضهم قيمة المديونية لم تكن ثمة وقال بعضهم قيمة المديونية ان كانت
 لم تكن قد اوتيت به من ينظر كم يخذل من مدعوه على قيمته ذلك وقال النقيب أبو الليث
 في المراسم قيمته ان كان له كذا في شيخ الممرى في بحر الخرزاء فكذا (ك) وقال

(محدث للاب ان يسافر بمال)
 طعله (الح)

وعليه الفتوى نقد الفتاوى في التدبير من كتاب العتاق (و يدفع الوصي ماله) أي مال
الصغير (مضاربة) لأنه من التجارة وفيه اشعار بأنه لا يأخذه مضاربة وعن محمد رحمه الله أنه جاز
الأنه إذا أخذ على أن له عشرة دراهم من الربح فإنه مضاربة فاسدة ولا أجر له وعلى هذا
القياس ينبغي له أن يوجب نفسه في عمل من أعماله باطل الأجور كما قال الدرر خي ولو استأجر
الصغير لنفسه ينفى أن يجوز عند أبي حنيفة إذا كان باحراً لا يبيع فيها كما إذا استأجر شيئاً من
ماله لنفسه كما في الدخيرة فهسباني في أوامر كتاب الوصايا (في مختارات الدوازل ويجوز
بيع الوصي وشراؤه بالعين اليسير ولا يجوز بالفاحش لأن ولايته نظرية وفي القصة للزاهد ولو
باع الوصي مال الصبي بمباحش العبد قال القاسمي علاء الدين المروزي يطل البيع حتى لا يملك
المشتري المبيع بالقبض وقال نعم الدين الحلبي لا يفسد البيع (قلت) يملك المشتري المبيع
بالقبض ويكون على كل من المبتاعين النسخ ما دام المبيع قائماً في يد المشتري أدب الاوصياء
في البيع (ثي) يدعي أن يكون الوصي في الاستدانة على الصبي كقول في السابع والعشرين
من النصول وفي الجواهر باع الوصي ضبة للدين فبين أن قيمها أكثر مما يبيع باطل ولا يحتاج
إلى قسمة الحاكم فلو باعها ثانياً بمن المثل صح البيع الثاني من أدب الاوصياء في البيع (ثي) ولو
أوصى بأن يتخذ طعاماً بعد وفاته ويطعم الناس يجوز فالنقدية والعينية في ذلك سواء مختارات
أو زائل في الوصايا (ثي) ولو أوصى بالثلث في وجوه الخير يرف إلى القنطرة أو إلى المسجد أو
طاعة العلم (ثي) رجل أوصى بأن يتخذ طعاماً بعد وفاته لخم الماس ثلاثة أيام الوصية باطلة فهو
الأصح أوصى له الخ قرية فلان فالوصية باطلة خلاصة في الحس الآخر من الفصل الأول
من كتاب الوصايا (ثي) ولو أوصى باتخاذ طعام للمأتم بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التعزية
قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثابت ويجوز للذين يطعمون ما هم عليه والذي يبي
من مكان بعد يستوي فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مساقته ولا ماله فان
فضل من الطعام شيء تشريده عن الوصي وإن كان قليلاً لا يضمن وعن الشيخ الإمام أبي بكر البلخي
رجل أوصى بأن يتخذ طعاماً بعد وفاته للماس ثلاثة أيام فالوصية باطلة فاضيجان في
أوائل الوصايا (ثي) أوصى لمكاتبه أو أمه أو مده جاز استحساناً رزية في الأوصياء والعزل
(ثي) ولو أوصى لمكاتب نفسه أو لام ولد نفسه أو ولد برتس جاز الكل استحساناً ولو أوصى بمده
المن أو لامته ائمة ثم مات جاز الوصية في قولهم إلا أنه لا يبيح مده جاز استحساناً في الوصية
لنفس يعتق ثلثه بما أوجب عليه ثلثاً قيمته وله ثلث ماله من ما تراه يصح منه ما إن وية إذا
التمسك وعنده ما يعتق العبد كله تصرف الوصية أو لا إلى الميراث فان فصل من المثلث شيء
كل المثلث للعبد فاضيجان في فصل من تجوز رزقته وفي لا يجوز (ثي) وفي مجموع
الدوازل الوصية للعبد يبيح من أعيان ماله لا يبيح ولو ثلث ماله تصح ماله أو ثلثه أو وصية بالتق
ن حرج من المثلث عتق كله بالأعيان وإن خرج بعصمة أو وصي في ثلثه أو وصي له بمده
بشيء من الدراهم المرسلة أو الدنيا بالمرسلة قال الإمام السبكي الأصح كالمصية بالعين
بزازية في نوع في ألفاظها من الوصايا (ثي) الوصية بالكنز والدفن وبالهلال من وضع الموضع
وتطمين قبره وما أعلم به ربيع مال إلى من أمر المراد على قباطله من وصايا الوصية
باب ما يجوز به الوصية وما لا يجوز (ثي) وفي أدب القاصي الوصي يوع بأن اليتيم ويعير به وضع
خلاصة في تصرفات الوصي (ثي) لو لم يكن له مت ومنى فلا يبيح له بيع العررض

(سخت لا تصح الوصية
بالكفن والدفن والتسليم
من وضع إلى آخر وتطمين
القبر الخ)

(مبحث لا تجوز الوصية
لوارث الخ)

(١) ان أشرفت على الموت
من هذا المرض

(مبحث لا يراد الوصية
لفقره النصارى الخ)

والشراء الا انه لو باع التركة لمن أو وصية لم يجز بخلاف وصى الاب وصية لوعدا كافيا
لا ينبغي للقاضي ان يعزله ولو عزله قبل ينزل (أقول) الصحيح عندي أنه لا ينزل لانه كوص وهو
أشفق بنفسه من القاضي فكيف يعزله ويدعي ان يفتي بفساد قضاء الزمان قال ولو كافيا
لا عدل يعزله ولو عدل لا غير كاف يضم اليه كافيا وذكر انه ليس للقاضي تبديل الوصى ولا الضم الا
اذا كان بطله في أواخر الفصل السابع والعشرين من الأصول ولا يجوز الوصية لوارثه أى
وارث يرث من الموصى عند الموت والمعبر بكونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية
ولا يجوز للماتل عامدا كل أو خاطئا به ان يكون سائرا جامع المضمرات في الوصايا أو وصى
بوصايا مرضيه ثم صح ورائه مات بعد ذلك بسنين فهو على وصاياه الا ان لم يرجع عنها اذ لم
يكس قال في وصية ان مات من مرضى هذا أو بالذرية (١) اكر بمن ازين يمارى مراكب آيد او
اكر من ازين يمارى بغيره فان كان قال ذلك ثم برأ ثم مات بطلت وصاياه في الفصل الاول من
وصايا التناوى الكبرى بعد اربعة السنين أو وصى بوصايا وكتب لها صكها ثم مرض بعد ذلك فأوصى
بوصايا أخرى أيضا وكتب صكها آخر ان لم يذكر في الصك ان السنين ان رجوع عن الوصية الاولى يعمل به ما
يجري عليه أو وصى بوصية ثم جن قال محمد رحمه الله ان أطبق عليه الجنون حتى بلغ سبعه أشهر
فوصيته باطلة وان أفاق قبل ذلك فكمه فيما أوصى على حاله روى عنه انه قال ان أفاق قبل
السنه ذم وكالو كان صحيحا ومن أى يوم مات وقت سهر اربع روات كسيرة جمعهم فى نكاح
فتاوى الصغرى والقوى على انه لا يوقت فيه شئ بل يفوض الى رأى الماتى كما هو قول أبي
حنيفة رحمه الله وان است الحاجة الى التوقيت فالتوى على ان الجنون المطبق في حق
التصرفات يقتدر بسنة لانه لما حال عليه الفصول الاربعة ولم يفتق منه علم استعمال جبرته
حينذ وفي الصلاة الجنون مقدر بما ذكرنا في صلاة فتاوى الصغرى وفي صلاة هذا الكتاب شئ منه
ويأوصى بوصية مدبره رزقه ثم وسوس وصار مقتوها فكث كذلك زمانا ثم أفاق ثم مات
فالوصية باطلة الا التدبير لان التدبير لا يملك الرجوع عنه أراد به اذا طال ذلك حتى صار ملقيا
على ما احتجنا من الفصل المزبور بعلامه الموت في العبد الوصى بنحوه لانه اذا قتل خطأ
راحت قيمته واشترى بماء بعد آخرت حق الموصى له بالخدمة فيه من غير تجديد فاضحان
في مسائل السروط في الوفاء من كتاب الوقف ذكره على طريق التفسير واذا دفع الوصى
الى اليتيم ماله بعد البلوغ رآه كرا لانه لم يصدق الا باليه وفي قول مالك وفي قول أبي
حنيفة وأبو أيوب عيسى بن ابراهيم بن رفر وسنان روى عنهم انه يصدق لانه ليس بكل أمر التزل
فقد يصدق بيسه تنف من كتاب الدعوى رآه باب وفي الحاشية والى ذاية يجوز الوصى
والاب رهن مال الوصى بدين أنفسهما عنه لا الا امام أبي حنيفة رحمه الله استعملنا
لانه من باب الخفج حيث اغنى اذا صاع أدب الارضية في الرهن الاب اذا رهن مال والده
الصغير بدين نفسه مع الرهن وكذا الوصى ذكره في الاصل وذكر اليتيم أبو الميثان هذا
ان سنان القياس ان لا يجوز في الاب والوصى جسيما روى أبي يوسف عنه انه أخذ
بالقياس فاضحان في رهنه بل لا بد في باب الرهن من كل رهن يجرى رهنه لم يوصى
انتماء النصارى لان الرهن رهنهم اي بدينهم لا بدين الوصى والى ذاية يجوز الوصى
ثمان من ماله يكون آءه ما يصح له رهنه وما لا يصح رهنه كتاب الرهن في رهن
أوصى الى بل ان يمكن هو بعدة الا ان لا يكون بدين الوصى من نفسه بل لا يتبر

من المحل المزبور **❦** ولو أوصى لقائله أن أجازت الورثة جازت والأفلا في قول أبي حنيفة ومحمد
وقال أبو يوسف وزفر لا تجوز وإن أجازت الورثة وإن كان القاتل صبيًا أو مجنونًا جازت له الوصية
وإن لم تجز الورثة ولو أوصى لقائله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله ولا تجوز في قول أبي يوسف ولو أوصى لمكاتب قاتله أو لمدير قاتله أو لأم ولد قاتله
لا تجوز إلا بإجازة الورثة من المحل المزبور **❦** جرح أوصى عنده مونة أن يعق عن قاتله
والقتل عمد كان باطلا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله من المحل المزبور **❦** أوصى بخدمة
عبد مة لفلان وفلان نمائب فإن العبد يخدمه سنة بعد رجوعه ولو أوصى لفلان بخدمة عبده
هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطالت وصيته قاضيان في فصل مسائل مختلفة من كتاب
الوصايا **❦** ولو أوصى بغلة داره لأنسان قال أبو القاسم يواجر الدار ويدفع اليه غلتها فإن أراد
الموصى له بالعله أن يسكن بنفسه قال أبو بكر الاسكافي يجوز له ذلك وقال أبو بكر بن أبي سعيد
وأبو القاسم ليس له ذلك من المحل المزبور **❦** رجل أوصى لأهل العلم ببيع قالوا يدخل في هذه
الوصية أهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل فيه من بعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لأن
هؤلاء يسمون المتسلفين لاطلبة العلم من المحل المزبور وعن بعض أهل الفضل رجل أوصى
بأرباع كتبه ما كان خارجا من العلم ويوقف **❦** كتب العلم رقتش كتبه وكان فيها كتب الكلام
وكتبوا إلى أي القاسم الصواب أن كتب الكلام مثل: كون من العلم حتى توفى مع كتب العلم
وأجاب أن كتب الكلام تباع لأنه خارج عن العلم من المحل المزبور **❦** رجل قال هذه البقرة لفلان
قال أبو نصر ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هي للمساكين جاز لهم أن يتصدقوا بغيرها وبه
أخذ الفقهاء أبو الليث لأن الموصى له أن كان معلوما بشرط لصحة الوصية فقول الموصى له فإذا قبل
الوصية فعدت كغيرها فليس له أن يمنعوه أم أي الصدقة المنة وذهب القربة ودفع القيمة صدقة
وقرية كدفع العين من المحل المزبور **❦** ولا يملك الوصى اقراض مال اليتيم فإن اقراض كان ضامنا
والضامن يملك الاقراض واختلاف المسايخ في الأب لا اختلاف في رواية بن عمر **❦** رحمه
الله والجميع أن الأب بميرة الوصى لا بميرة القاضى ولو أوصى مال اليتيم قرضه فله لا يجوز
ويكون ذلك ديناً عليه وعن محمد رحمه الله ليس للوصى أن يقرض مال اليتيم في قول أبي
حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله وأما ما انفردوا به من ذلك فهو تأدري على القضا لا بأمر
به قاضيان في تصرفات الوصى **❦** (رقم) ومضى أي ديناً فافترس الورثة تقبل بيت
ولو لا يثبت له تخلف الورثة من الثامن والعشرين من الفه وابن الحاصل أن الوصى
يتم على قضاة فيما يدعيه إلا في مسائل الأولى أي قضاة من المماليك الثانية يدعي أن اليتيم
استهلك مال آخر فمدفوع فيه الثالثة ادعى أنه أي جعل عبده السابق من غير إجازة الرابعة
ادعى أنه أدى حراج أرض في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم التيسيم
السادسة ادعى أنه رن لليتيم في الدبارة رأى ركب يدون فقضاها عنه **❦** ادعى الاتفاق
سبعة من مال نفسه أصل غيبة له وأراد الرجوع **❦** الثانية ادعى الاتفاق على رتبة التيسيم ما
أما أنه استجر ربح ثم ادعى أنه كان مضافاً إلى شركة يدعى باسمه بالمال الحادى عشرة
ادعى فقهاده من الميت من المال بربع وتركته لثلاثة عشر شئها **❦** المائة عشرة ادعى أنه ربح المثلث
امرؤ ودفع مائة من ماله وهي مائة **❦** كل من فاقى العتاق من الودايا ودكر ضاها
وهو كل شئ كان مسلطاً عليه فانه يدور فيه وما لا فلاح **❦** أسبغ من كتاب الوصايا **❦** والوصى

(مبحث يقبل قول الوصى فيما
يدعيه إلا في مسائل الخ)

أن يوكل ببيع مال اليتيم ويوكل في تقاضي ديون الميت وأمواله ويحجر اليتيم بماله ويضع له ويودع
 له وقال أبو حنيفة رحمه الله يؤدي فطرته ويضحي له من ماله إن كان له مال قنية في باب تصرفات
 الأب والأم والوصي من كتاب الوصايا ١ طمع السلطان في مال اليتيم فأعطى البعض من ماله
 أن أسكن الدفع بلا عطاء ضمير والالا وفي النوازل أن خاف القتل أو قطع عضوا لا يضمن وإن
 خاف الحبس أو القيد يضمن خاف أن لم يدفع يأخذ ماله إن كان يأخذ البعض ويترك ما فيه كفاية
 لا يدفع البعض وإن خاف أخذ كله أن يدفع البعض أصلا قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ
 الآية هذا إذا دفع الوصي أما السلطان إذا أخذ نفسه لا ضمان على الوصي ٢ مات عن بنتين
 وعصبة فطالب السلطان من التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم للسلطان بأمر البنتين حتى ترك التعرض
 إذا لم يقدر الوصي على تخليص التركة إلا بما غرم فهذا محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة
 خاصة ٣ الوصي إذا طواب بجناية دار اليتيم ولو امتنع ازدادت المؤنة يؤديها وفي النوازل حرب مال
 اليتيم على ظالم أو خاف أن لم يهدد به هدية أن يأخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا
 به إذا التول وفي فتاوى النسفي أنفق الوصي على باب القاضى يضمن ما أعطى على وجه الرشوة
 لا على وجه الاجارة إذا لم يزد على أجرة المسبل برأية في الثامن من الوصايا ٤ (قم) لا يضمن
 الوصي ما أنفق في المصاهرة بين اليتيمة أو اليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو الخطيبة والضايفات
 المعتاد فوالها دايا المهر ودية في الأعياد وغرمها من مال اليتيم أو اليتيمة مما هو متعارف وإن كان
 لها ما نهى به (قم عن) اتخذ صيافة من مال الصغير خلته للأقارب والجيران والحمام فاكلوا
 من ذلك لم يضمن إذا لم يسرق (حم) مثله وكذا لو اتخذ صيافة لم يربد الصبي ومن عنده من الصبيان
 وكذا الصبي (بت) وحيد الورى يضمن فيهما قنية في باب تصرفات الأب والأم والوصي
 من كتاب الوصايا ٥ رجل له عدو فارسي يخدم ولدين له سنة ثم يعتق جازت الوصية ويخدمهما
 على قدر ميراثهما ذكر أو أنثى وانما تبطل الوصية إذا قال في الوصية يخدمهما على السواء
 فبطلت ولو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى تبطل الوصية ولو كانا ذكرا من جازت الوصية خزانة
 المفتين في كتاب الوصايا ٦ وذكر في الفتاوى لو أوصى بأن يعتق عبده بعد خدمته لولديه سنة
 يجوز الوصية ويخدمه ما على قدر ميراثهما إلا أن يقول في وصيته يخدمهما على السواء فبطلت
 الوصية إذا كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى لأنه لو جاز ذلك لاشتراك في الخدمة وصارت الوصية
 للوارث قاسما إذا كانا ذكرا أو أنثى جاز ذلك وصار سيدا سبيلا الميراث دون الوصية ولا يجوز
 أن يرج به هذه إلا لأنه إباقية على مال الميت ماله إلى وقت انقضاء عتقها ولو أوصى أن يخدمهم
 ثم أحرر لم يرد في الإبرية نقوه لأنه لا يملك الاعناق بعد الموت لأنه ليس بأهل له ولم يعاق عتقه
 بشرط فلا يعتق ما لم يعتقده ولو ما لم يخدمه من الخدمة على شيء ونجز والعق جاز من المحبط
 للمهر محسب في باب الوصية بالعق للعباد بعد الخدمة من كتاب الوصايا ٧ رجل قال لأمنه عند
 الوصية إذا خربت ابنتي هبة أو ابنتي هذه حتى يستغنيا فانت حرة قالوا إن كان الابن والبنت
 كبيرين فخدمهما حتى تتزوج الابنة ويصيب الابن ثمن الجارية وإن كانا صغيرين فخدمهما حتى
 يدر كالأول استغناء الكبيرين والصغيرين يكون عند ما قلنا وإن كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبقي
 الابن فخدمهما يجب لأن شرط العتق خدمتهما حتى يستغنيا فلا يعتق عند استغناء أحدهما
 وكذلك لو كانا صغيرين فخدمتهما أحدهما استغنى فخدمتهما حتى يدر كالأول استغناء أحدهما
 غير ذلك بطلت الوصية لأنها كانت مائة فخدمتهما ما وقع اليأس عن ذلك فاضطربان في

فصل التعليق من كتاب العتاق
كان الثمن خير لليتيم أجزت الشر
وفي غريب الرواية والجامع في الفتن مجموع النوازل وصي اشترى بمال اليتيم غلاما وباعه
مرابحة فلما بلغ اليتيم قال كسب الغلام لي فالربح لي وقال الوصي اشتريت لي فلا شيء لك
من الربح يكون الربح كله لليتيم في المال يضمه الوصي أدب الاوصياء في كتاب البيوع
والام والالاخ وسائر المحارم لا يملك لاتفاق على الصغار من مالهم الا باصر الحاكم لانه ليس لهم
ولاية التصرف في المال وان اتوا في الحسب لعدم الولاية وعن الامام محمد رحمه الله انه
استحسن فيما لا بد للصغير منه دساده وفي آخر كراهية ابائهم ما يخالفونه وتاويله وهو الحاصل
من الفتاوى والمختار انه اذا كسب النصف يملك في حجره أم لا وان لم يكن طاعا مان كان
دراهم يملك ان كان في حجره والا كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع والاتفاق الا بعد ان يجهله
الحاكم وصيا من نفقات اليتيم (عت) مات عن زوجة وأولاد صغار فها يسع شيء من
منقولات التركة لحاجتهم الى نفقة دون غيرها وجنسه في نفقات (صهر) نفقة في باب تصرف
الاب والام والوصي من كتاب ما يورث من الثاني في وصي يتيم ذرع من الارض اليتيم في أرض اليتيم واشهد
انه ضامن للبذر قرصا عليه استأجر الارض لنفسه فان كان الابح خير اليتيم فاجعل الاجر
لليقيم نفسه والزرع للوصي ان الزرع خير اليتيم فاجعل الزرع له ذلك المسئلة على ان الوصي
يملك الاستقراض من مال ام وان استقرض البذر من اليتيم وذرعه في أرض نفسه فالزرع
للوصي لانه زرعه لنفسه وان زرعه بذره لنفسه في أرض اليتيم وان زرعه بذراية يسم في أرض
اليتيم وقال زرعه بالنفس في ذلك الربح ظاهر لم يصدق بزانية في نوع في تصرفات الاب
والوصي والقاضي من الوصايا وفي المصاحفة بعض قال ان حارب بدل يدعي على ما بين
الدرهم الى الخمسة فانه قال ان لم يقيد الا عطاء برأى الوصي و برأى رجل بهبه كان
الوصية باطلة فبعض في آخر الوصايا في الوصية للمسجد لا يجوز عند المالكي خلافا
لمحمد ولو قال يتفق عليه اجماعا أو وصي بماله من الدين على مدونه لا يخرج الوصي بماله
ماله للكهبة جاز لمساكنة بن مكة قال محمد رحمه الله أو وصي بماله اميت المقدس جاز على بيت
المقدس وانصرف الى اجمعه ونحو ذلك في الوصية بالتعمير وفي ابطال في الصباس وفي
الاستحسان اجمعه في ما كين النعور بزانية في آخر نوع في الرجوع من كتاب الوصايا وفي
محمد رحمه الله أو وصي بماله ليسرج في المسجد جاز ولو أو وصي لسراج المسجد لا بزانية في
الخامس من الوصايا وفي نوادر ابن مسمع عن محمد رحمه الله اذا قال ارضيت ان لا يبيع
نصيبي من هذه الا وهو الثلث فاذا نصيبه من الدار النصف فله النصف كله الخالية ان خرج
النصف من ثلث م (م) قال ثمة والبيع في هذا يخالف للوصية فان من قال ابيع بهت من فلان
جميع نصيب من هذه الدار وهو الثالث بكذا دساده او كان نصيبه النصف ثاب مع بيعه على الثلث
تتارخا في الفصل الثامن من الوصايا في (فقط) التصرفات المنهية لاحكامها قبل الموت من
المريض هل يعتد بها اجازة الورثة قبل الموت لا رواية فيها وفي (جمع) من يصح حرره ورضي
به الورثة قبل ان يعلق لا يسمي في شيء بامع الفصول في عتق المريض من أحكام مرضي وفي
الخبر ابر الوصي من الدين ان وجب عتقه سمع منه وهو من ولا يبيع منه الا ان كان
وجوب لا ينفذ لا يصح عند الكل بزانية في تصرفات الاب الوصي من كتاب الوصايا

* (يقول المتوسل الى الله تعالى بالمقام الرفيع الحبيب
خادم تصليح العالم بدار الطهارة الكبرى المولانا قاسم المعزى *)

سبحان من بين ما أشكل من الاحكام على عباده في واقعتهين وثيقتهين ما كسبه من
يتابع قلوب العلماء فاعترت بها غراس الشريعة العراة رباحن الحق المبين فحمده
على ما أولانا من نعمه ونشكره على ما سقانا من شئنا الموكرمه ونصلي ونسلم على سيدنا
محمد نور الانوار ومهيض الحكم والاسرار وعلى آله وجميع نجوم الهدى ورجوم الهدى
(أما بعد) فقد تبلجت غرة هذا الكتاب الرشيق القوام فطلعت الزهراء نلت عياها
الاطلام وهو العفد الثمين المسمى (بواقعات المفتين) ليس في حل الدلال وديته
بشكله على الاشكال يستل بلطف روائه الاباب ريم رتبه حقه قلب العشاق
والاحباب قلله منه نيتي فاق الدراقة نظاما وطريف الايام اعزها الدور ساما على
ذمة الشاب الحبيب الثقف اللحن السيه اللبيب السالمة من الشيم على أحد سبيل
أكل مسير حضرة الشيخ مصطفى البندى الصغير ليس عمرنا سائق انعامه
وتعواهي احسانه واكرامه رافع لواء العدل على هامر عيشه اصم معانا به عاني نومه
وقاسم بطوته الحبيب الاعظم والداور الاكرم دامته الطيفيق سبأ أفند لينا
الانفة محمد باشا توفيق ادام الله أيامه ودواته وفروا شركته وانه رخصاته لا وبعدهم
غرة في بين الاعداد ولا سبب اعماسه السبل الحبيب والاسرار بالطهارة الكبرى
الميريه العاهرة يولاق مصر القاهرة مسهولا طبعه الرائقة السم الحليل وشكله الفائق
الدارع الجليل بنظرونها لحناب الامجد والوهام الاحمدى العز والمكارة والهمة

والنظافة من عايه أخلاقه باللطيف نتي حذره حين ياترني وطر حجاب

وسكيله ان التاجدة يله من خلبته العالي بايلا نتي حضرة

محمد بن - نتي - ف. أو - ط شهر ربيع الى من عام

المنانة ورا حذبه بالاب من محبرة من حلقه

على كمل ودف صلى الله وسلم عليه وعلى

جميع اصحابه وآله وكل زامجه

منواله ما غشوع

وطلم بدر

